# وره ورود المراح المراح

تأليف*ڪ* تق<u>ي ال</u>ڌي**ن مح**ڪر *بن الفتو جي لڪن*بائي انشه پيابي البخار (۾ ٩٧٢) م

منع بحاشية ألمنتكهلي

لعثمانٌ بن أحمَرَ بسعيدللنجرَي الشهرِّ برَبان قايشد (٢٠١٠) م

<u>خِقِ</u>ِيَّق الدَّكُتُّورَ عَلِيسِ بِنَ عَبِدِ المحيِّرِ التَرْكِي

الجشزع الثانيت

القسكيام - الاعت يكاف - الحسسة أنجه ك د - البسسيع - أمح شرجر

مؤسسة الرسالة



# بَمَيْعِ الْبِحَقُوقَ مَجِفُوظة لِلِنَّا سِسْرَ الطَّبِعَثَّة الأُولِیْتِ ۱٤۱۹ هر ۱۹۹۹م

وطى المصيطبة - شارع حبيب أبي شهلا- بناية المسكن، بيروت-لبنان المعنية المسكن، بيروت-لبنان المعنية المسكن، بيروت-لبنان المعنية المسكن، المعنية المعنية المسكن، المعنية المعنية المسكن، المعنية المعنية

Al-Resalah
PUBLISHERS
BEIRUT/LEBANON-T



BEIRUT/LEBANON-Telefax:815112-319039 Fax:603243-P.O.Box:117460 Email:Resalah@Cyberia.net.lb



الصيام: إمساك بنيَّةٍ عن أشياءَ مخصوصةٍ، في زمنٍ معيَّنٍ، من شخص مخصوص.

وصومُ رمضانَ فرض، يجبُ برؤية هِلالِهِ، فإن لم يُرَ مع صحوٍ، ليلةَ الثلاثين من شعبانَ، لم يصوموا.

وإن حال دونَ مَطْلَعِه غيمٌ أو قَتَرُ (١) أو غيرُهما، وَجَبَ صيامُه حكماً ظنّياً، احتياطاً، بنيةِ رمضان، ويُحزئُ إن ظهر منه.

حاشية النبندي

قوله: (مَخْصُوصَةٍ) هي مُفْسِدَاتُه. قوله: (في زَمَنٍ) وهـو ما بينَ فحرٍ وغروبه. قوله: (من شَخْصٍ) أي: مسلم عاقلٍ مُيْزٍ، غـيرِ حائضٍ ونفساءَ. قوله: (وصومُ رمضانَ) رمضانُ زمَنُ مُتدُّ بينَ انسلاخِ شعبانَ وغُرَّةِ شـوَّالٍ، وهـو تعريف باطلُ دوريُّ؛ لأنّه تعريف للشَّيء، عما لا يُعْرَفُ إلا بـه، والصَّوابُ: أنّه زمن مُمتَدُّ امتدادَ شهرٍ واحـد، يشتملُ على الأيّامِ الواحبِ صومُها ابتداء، على الصَّحيح المقيمِ المكلّفِ بالتكاليفِ الشرعيةِ الإسلاميةِ. تاجُ الدينِ البُهُوتي. قوله: (لم يصوموا) أي: اتفاقاً. قوله: (وجَبَ صيامُه) على المُشَافِعة.

<sup>(</sup>١) الفَتَرُ: جمع الفَتَرَةِ، وهي: الغبار. «الصحاح» : (قتر).

وتثبتُ أحكامُ صومٍ: من صلاةِ تَرَاويح، ووحوبِ كفَّارةٍ بـوطءٍ فيه، ونحوه، ما لم يُتحقَّق أنه من شعبانَ، لا بقيَّة الأحكام.

وكذا حكمُ شهرٍ نُذرَ صومُه أو اعتكافُه، في وحوبِ الشروعِ إذا عُمَّ هلالُه، والهلالُ المَرثِيُ نهاراً، ولو قبلَ الزوالِ، للمُقبِلة.

وإذا ثبتت رؤيتُه ببلدٍ، لزمَ الصومُ جميعَ الناس.

حاشية التحدي

قوله: (لا بقيّةُ الأحكامِ) كحلولِ دَيْن، ووقوع طلاق. قوله: (وكدا حُكمُ شهرٍ) أي: معين. قوله: (ولو قبلَ الزوالِ) يعني: أنّه إذا رُئِيَ الهلال نهارَ الثّلاثين، قبلَ الزّوالِ أو بعده، فهو للمستقبلة، لا أنّهُ للماضية، فلا يُمسيكُ إن كان في ثَلاثي رمضان، وأمّا يمسيكُ إن كان في ثَلاثي رمضان، وأمّا إذا رُئِيَ نهارَ التّاسع والعشرين، فلم يقلْ أحدٌ بأنّه للماضية، لما يلزمُ عليه من كونِ الشّهرِ غمانيةُ وعشرين. كذا قرّرهُ بعضُ التنّافعيّةِ. وترجّى السّيخُ منصورٌ البهوتي كونَه مرادَ أصحابِنا، واستدل له بما يأتي في الطّلاق، فيما إذا وأنّه بعد الغُروبِ. فتدبر. وأقولُ: يمكنُ جريانُ الخلافِ في الصّورةِ المذكورةِ، بعد مَنْ جَعَلَهُ للماضيةِ. وأمّا الطّلاق، فمبناهُ على وإنّهُ يلزمُ قضاءُ يومٍ، عند مَنْ جَعَلَهُ للماضيةِ. وأمّا الطّلاق، فمبناهُ على العُرْفِ في الجُمْلةِ. فندبر.

قوله: (هميع النَّاسِ) ولا يَعْمَلُ بحسابٍ، وتنحيمٍ، ولو كثرت إصابتُهما، فلو فَعَلَ، لم يجزئُهُ إذا لم يكن ثُمَّ مُستندٌ شرعيٌّ غيرَ ما ذَكَرَ.

وإن ثبتت نهاراً، أمسكوا وقضوا، كمن أسلم أو عَقَلَ، أو طهرت من حيضٍ أو نفاسٍ، أو تعمَّدَ مقيمٌ أو طاهر (۱) الفطر، فسافرَ أو حاضت، أو قدم مُسافرٌ أو بَرِئَ مريضٌ مفطرَيْنِ، أو بلغ صغيرٌ في أثنائِه \_ ما لم يبلغ صائماً بسنٌ أو احتلامٍ \_ وقد نَوَى من الليلِ، فيُتمُّ ويُحزِئُ، كنذرِ إتمامٍ نفلٍ.

وإن علم مسافر أنه يَقدُمُ غداً، لزمَه الصومُ، لا صغيرٌ علمَ أنَّه يبلُغُ غداً(٢)، لعدم تكليفِه.

حاشية النجدي

قوله: (أو حاضَتُ) أي: يلزمُهُما الإمساكُ، ويُعايا بهما، فيُقَالُ لنا: مسافرٌ سفرَ قَصْرٍ، لم يجزُ له الفطرُ، وحائضٌ يلزمُها الإمساكُ؟! ومفهومُه: أنّهما لو لم يتعمَّدا الفطرَ، لم يلزمُهُما الإمساكُ، فصرَّحَ بجوازِ الفطرِ في الأُولى فيما يأتي، وإن كان الأفضلُ فيها إتمامَ الصَّومِ. وأمَّا في الثَّانيةِ: فالظَّاهرُ: وجوبُ الفطرِ فيها. قوله: (وقد نوك) أي: البالغُ بسنُ أو احتلامٍ، ومفهومه: أنَّ البلوغَ بالنّباتِ بخلافِهما. قوله: (ويجزئُ) أي: إتمامُ ذلك اليومِ؛ لأنّه فَعَلَ ما وجبَ عليهِ مستوفياً لشرطِه، وهو تَبْيتُ النيَّةِ من اللَّبلِ. قوله: (لزمَهُ الصَّوْمُ) كمَنْ نَذَرَ صومَ يومِ يقدُمُ فلانٌ، وعَلِمَ قُدُومَه في غدٍ، فينويه من اللَّيلِ.

<sup>(</sup>١) في (أ): ﴿طَاهِراً﴾ .

<sup>(</sup>٢) ليست في (ح).

### فصل.

ويُقبَلُ فيه وحدَه خبرُ مكلَّفٍ عدلٍ، ولو عبداً أو أنثى، أو بدون لفظِ الشهادةِ،ولا يَحتَصُّ بحاكمٍ، وتثبُتُ بقيةُ الأحكامِ(١).

ولو صاموا ثمانيةً وعشرينَ، ثم رأُوهُ، قضَوا يوماً فقط. وبشهادةِ اثنينِ: ثلاثينَ، ولم يَروْه، أفطروا(٢)، لا بواحدٍ، ولا لغيمٍ. فلو عُمَّ لشعبانَ

حاشية النجدي

منتهى الإرادات

قوله: (عدل) قال في «الإقناع»(٣): لا مستور. قوله: (يوماً فقط) مسينًّ على قاعدتين: إحداهُما: أنَّ الشَّهرَ قد يكونُ تسعةً وعشرين، والثَّانيةُ: أنَّ الا نوجبُ بالشَّكِّ. قوله: (أفطرُوا) وعندَ مالِكِ: لا فطرَ. ويُكذَّبُ الشَّاهدانِ حيثُ كان صحواً. وعبارةُ «مختصرِهِم»(٤): وإن لم يرَ صحواً بعدَ الثَّلاثينَ كُذَّبًا. انتهى. محمد الخلوتي.

قوله: (فلو غُمَّ لشعبان) إلى قوله: (وكذا الزِّيادَةُ) اعلم: أنَّ توصيحَ هاتين المسألتينِ يتأتَّى بعدَ معرفةِ قاعدةٍ حسابيَّةٍ، هيى; أنَّ الشَّهرَ إذا دخلَ يدوم كالحمعةِ، كان ذلك اليومُ هو التَّاسِعَ والعشريْنَ، وإذا علمَّتَ ذلك، قصورةُ

<sup>(</sup>١) من حُلُول ديون ونحوها تبعاً. انظر: «شرح» منصور ٤٧٣/١.

 <sup>(</sup>۲) لأن شهادة العدلين يثبت بها الفطر ابتداءً، فتبعاً لثبوت الصوم أولى. انظر: «كشاف القناع» ۲۰۰/۲
 (۳) ۲۰۳/۱

<sup>(</sup>٤) «شرح منح الحليل على مختصر حليل» لمحمد عليش ٣٨٥/١.

حاثية النجدي

الأولى، أعنى: قوله: (فلو غُمَّ لشعبان ... إلخ) أن تكونَ ليلهُ الجمعةِ مثلاً، هي ليلَةَ الثَّلاثينَ مـن رحـب، فغُـمَّ هـ لألُّ شـعبانَ تلـكَ اللَّيلـةِ، فنفـرضُ أنَّ الجمعةَ هي أَوَّلُ شعبانَ، فتكونُ هي التَّاسِعَ والعشرينَ منه، ثم إنَّه ليلـةَ الثَّلاثينَ من شعبانَ -وهي ليلةُ السَّبتِ في المثالِ- غُمَّ هلالُ رمضانَ أيضاً، فنفرض أنَّ يومَ السبتِ هو أولُ رمضان، هذا هو الفرضُ الأوَّلُ، الَّذي سكت عنه المصنّفُ هنا، اعتماداً على فَهْمِهِ ممَّا تقدَّمَ أوَّلَ البابِ. وأمَّا الفرضُ الثَّاني: فقد ذكرَهُ، وهو أنَّا في آخرِ رمضانَ نفـرضُ أنَّ رحَبـاً كـان ثلاثين، وأنَّ الجمعةَ آخرُهُ، وأنَّ شعبانَ ثلاثـونَ، وأنَّ أوَّلُه السَّبْتُ، وآخرَهُ الأحدُ، فإذا لم نرَ الهلالَ في آخرِ رمضانَ، لم نُفطر حتَّى يَتِمَّ من أوَّلِ صومِنَا اثنان وثلاثونَ يوماً. فعلى الفرضِ الثّاني -وهو تقديرُ تمام رجبٍ وشعبانَ-يكونُ أوَّلُ رمضانَ الاثنين، وآخرُهُ الِثلاثياءَ، وقيد كَمَــلَ بذلــكَ اثنــانِ وثلاثونَ، فقد ظهر أنَّ أوَّلَ صومِنا السَّبتُ، وآحرَهُ الثلاثـاءُ، فالسَّبْتُ هـ و التَّاسِعُ والعشرونَ من أوَّلِ صومِنَا وبعدَه ثلاثةُ أيَّام، آخِرُها الثُّلاثـاءُ، وتُلـكَ اثنانِ وثلاثونَ، هذا آخرُ الكلام على المسألةِ الأوّل.

وأمَّا الثَّانيةُ، وهي قوله: (وكذا الزِّيادةُ) فالمعنى: وكذا وحوبُ صَوْمِ الزِّيادَةِ على الصَّوْمِ الواحبِ، الواقعةِ في آخِرِ الصَّومِ، فإنَّ الزِّيادةَ في هذه المسألةِ واقعةٌ في آخرِ الصَّومِ، كما سيحيءُ، وفي المسألةِ الأولى في أوَّلهِ، كما مرَّ. ومثالُها، أعنى: المسألةَ الثَّانيةَ: أنْ تكونَ الجمعةُ تمامَ الثلاثينَ من شعبانَ،

ورمضان، وحب تقدير رحب وشعبان ناقصين(١)، فلا يُفطروا قبل اثنين وثلاثين ، بلا رؤيةٍ. وكذا الزيادةُ لو غُمَّ لرمضان(١)

حاشية النجدي

وغُمَّ هلالُ رمضانَ تلكَ اللَّيلةِ، فإنَّا نفرضُ أوَّلاً، أنَّ الجمعةَ أوَّلُ رمضانَ، فتكونُ هي التَّاسعَ والعشريْن، ثم غُمَّ هلالُ شوَّالِ ليلةَ السَّبتِ، فنفرضُ ثانياً أنَّ شعبانَ ثلاثون، وآخرَهُ الجمعةُ، وأنَّ رمضانَ ثلاثون، وآخرَه الأحدُ، فلا نفطرُ بلا رؤيةٍ، إلا يومَ الاثنينِ، فقد صمنًا إحدى وثلاثين، أوَّلها الجمعةُ، وآخرُها الأحدُ، ثم ثَبَتَ ببينةٍ أنَّ شعبانَ ورمضانَ كانا ناقصيْنِ، فيكون صومنا الجمعة أوَّلَ الشَّهرِ صادفَ عله، وآخرَه الجمعة، لنقصِه، وتبيَّنُ أنَّ يومَ السَّبتِ والأحدِ الواقعيْنِ في آخِرِ صومنا، كانا زائديْنِ على الصَّومِ الواحبِ، فقد ظهرَ أنَّ في هذهِ الصَّورةِ وحبَ صيامُ زيادةٍ في آخِرِ الصَّيامِ الحَيامِ الحَيامِ المَّدِ الصَّيامِ العَلْمَ فيهِ واللَّهُ أعلم. احتياطاً، كما وَجَبُ في صورةِ المسَالةِ الأولى صومُ زيادةٍ في أوَّلِ الصَّومِ احتياطاً، فتأمَّلُ ذلكَ كلَّه، وكرِّر النَّظَرَ فيهِ. واللَّهُ أعلم.

قوله: (وجَبَ تقديرُ رَجَبِ) مصروف، كما في «المطلع» (الله والله والله). قوله: (وشعبان) غيرُ مصروفٍ، قوله: (وكذا الزيادة أي يعنى: أنّه يجبُ صومُ الزيادة في الزيادة في أحبره، كما يجب صومُ الزيادة في أوله، كما في الصورة السّابقة.

<sup>(</sup>١) احتياطاً، لوجوب الصوم. «شرح» منصور ٢/٧٣١.

<sup>(</sup>٢) في (حـ): الرمضان)

<sup>(</sup>٣) ص ١٥٤.

وشُوَّالٍ، وأكملنا شعبانَ ورمضانَ، وكانا ناقصَيْنِ.

ومن رآه وحده لشوال، لم يُفطر، ولرمضان \_ ورُدَّتُ شهادتُه \_ لزمه الصوم، وجميعُ أحكمامِ الشهرِ من طلاقٍ، وعتقٍ، وغيرِهما، معلَّقُ به.

وإن اشتبَهَت الأشهرُ على من أُسِرَ أو طُمِرَ(١)، أو بمفازةٍ، ونحوِه، تَحَرَّى وصام، ويُحزَّه إن شَكَّ: هل وقعَ قبلَه أو بعدَه؟ كما لو وافقه (٢) أو ما بعدَه، لا إن وافق القابِلَ، فلا يُحزَّى عن واحدٍ منهما(٢)، ويَقضِي ما وافقَ عيداً أو أيامَ تشريقٍ.

حاشية النجدي

قوله: (وشوّال) شَوّالٌ - بوزنِ صَوَّامٌ - مصروفٌ. «مطلع»(٤). قوله: (أو بمفازَةٍ) أي: مَهْلُكَةٍ، من أسماءِ الأضدادِ، لكنَّ المرادَ هنا: حقيقــةُ البريَّـةِ. تاج الدين البهوتي. قوله: (فلا يُجنزِئُ) يعني: الصَّوم. «شرح»(٥). قوله: (ويَقضِي) أي: من اشتَبَهَتْ عليه الأشهرُ.

<sup>(</sup>١) أي: دُنِنَ في الأرض. اللصباح؟ : (طمر).

<sup>(</sup>٢) أي: وافق صومه رمضان. الشرح) منصور ١/ ٤٧٤.

<sup>(</sup>٣) أي: الرمضانين، لاعتبار نية التعيين. الشرح) منصور ١/٥٧٥.

<sup>(</sup>٤) ص ١٤٦.

<sup>(</sup>۵) الشرح) منصور ۱/٤٧٤.

ولو صام (۱) شعبانَ ثلاث سنينَ متواليةً، ثم عَلم، قضَى ما فات مرتّباً شهراً على إثرِ شهرٍ.

ويجبُ على كلِّ مسلمٍ قادرٍ مكلَّفٍ، لكنْ على وليِّ صغيرٍ مُطيقٍ، أمرُه به، وضربهُ عليه ليعتادَه.

ومَن عجزَ عنه لكِبَرٍ، أو مرضٍ لا يُرجى بُرؤُه، أفطرَ، وعليه ـ لا مع عذرِ معتادٍ كَسَفرٍ ـ عن كلِّ يوم لمسكينٍ ما يُجزئُ في كفارةٍ.

حاشية التجدي

قوله: (موتباً... إلى ترتيبه أن تكون ثلاثين بعد ثلاثين، ولو كانت الأيام والشهور غير متعاقبة، فيصوم ثلاثين ولو غير متوالية، ويجعلها عن رمضان الأوّل، وكذا الشّاني والشّالث، هكذا ينبغي أن يقرر المحل، وهو أحسن من حَملِه على وجوب التّوالي في الأيّام والشّهور، ثم جعلة مخالفاً لما يأتي في باب حُكم القضاء. واعلم: أنّ هذا مبنيّ على اعتبار نيّة التّعبين، وهو الصّحيح، وأمّا إذا لم نعتبرها، وقلنا بصحّة القضاء بنيّة الأداء، وعكسِه، فإنّه يجزئ شعبان الثّانية عن رمضان الأولى، وشعبان الثّالشة عن رمضان الثّالثة. قوله: (لكن على وفي صغير) أي: مميّز ذكر أو أنشى، كصلاة. تاج الدين البهوتي. قوله: (وضربه) أي: في عشر سنين. تاج الدين البهوتي.

قوله: (أَفْطَرَ) أي: حارَ له ذلك. قوله: (كسفر) يعني: أنَّه إذا سافَرَ الكبيـرُ

<sup>(</sup>١) أي: مَن اشتبهت عليه الأشهر. «شرح» منصور ٢٥/٥/١.

ومَن أيس، ثم قدر على قضاءٍ، فكمعضوب (١) أُحِجَّ عنه، ثم عُوفيَ. وسُنَّ فطرٌ، وكُرهَ صومٌ بسفرِ قَصْرٍ ولو بلا مشقةٍ، فلو سافرَ ليفطرَ، حرُما(٢)، ولنحوف مرضٍ بعطشٍ أو غيرِه، وحوفِ مريضٍ

العاجزُ عن الصَّومِ، أو مرضَ، فلا فديةَ عليه؛ لأنَّه أفطرَ بعُـذْرٍ معتادٍ، ولا حسنة النجاء قضاءَ لعجزهِ عنه.

ويُعايا بها، فيقالُ: مسلمٌ مكلَّفٌ أفطرَ عمداً في رمضانَ، ولم يلزمُه قضاءٌ ولا كفَّارةٌ؟! ومن تقريرنا علمنتَ أنَّ الكافَ في قوله: (كسفر) للتمثيلِ لا للتنظير. وبخطَّه على قوله: (كسفرٍ) تنظيرٌ لا تمثيلٌ، بل هو تشبيةً. تاج الدين البهوتي. وفيه نظر.

قوله: (ثم عوفي) فهم منه: أنّه لمو عُوفي قبل إطعام، تعيّن القضاءُ كمَعضُوبٍ عُوفي قبل إحرام نائبه، كما ذكرَه في «شرح الإقناع»(٢). وبخطه أيضاً على قوله: (ثم عُوفي) أي: فإنّه يُجزئه الإطعام، ولا قضاءَ عليه، إلا إن عُوفي قبل غروب يوم، فيقضيه وجوباً. تاج الدين البهوتي. قوله: (وكره صومٌ) لعلَّ الفرق بينه وبين إتمام الصَّلاةِ، زيادةُ المشقَّةِ غالباً.

قوله: (حَرُّها) أي: حيث لا علَّة لسفرِه إلا الفطرَ. قاله منصور البهوتي.

<sup>(</sup>١) المعضوب: الضعيف، والزَّينُ لا حراك به. (القاموس المحيط): (عضب).

 <sup>(</sup>٢) أي: السفر والإفطار. أما القطر، قلعدم العذر المبيح، وهمو السفر المباح، وأما السفر، قلأنه
 وسيلة إلى القطر المحرم. الاشرح، منصور ٤٧٦/١.

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٣١٠/٢.

وحادثٍ به في يومه ضرراً بزيادتِه أو طولِه، بقولِ ثقةٍ.

وحاز وطءٌ لمن به مـرضٌ يَنتفِع بـه فيـه، أو شَبَقُ<sup>(۱)</sup> و لم تندفع شهوته بدونه، ويَخاف تشقُّقَ أَنثَيَيْهِ، ولا كفَّارةَ، ويَقضِي مـا لم يَتعذَّر لشَبَقِ، فيُطعِمُ ككبير.

ومتى لَم يُمكنه إلا بإفسادِ صومِ موطوءةٍ، حازَ ضرورةً، فصائِمةً أوْلى من حائض، وتتَعيَّن منْ لم تَبلُغ.

حاشية النجدي

ومنه يُعلَم: أنّه لو أرادَ السَّفر لتحــارةٍ مثـالًا، فـأخّر السَّـفر إلى رمضـانَ ليُفطرَه، أنّه يجوزُ له ذلك. فتدبر.

قوله: (ثقة) أي: مسلم عدل، ما لم يكن الريضُ طبيباً ولو فاسقاً، كإفتاء فاسق نفسته، وكتقويم جزاء ضيد مع عدالته فقط. تاج الدين البهوتي. وبخطه أيضاً على قوله: (ثقة) حتى من به رمدً يَحاف بترك الاكتحال، فيحوزُ له الفطرُ. قوله: (أنشينه) أي: أو ذكره، أو منانته. قوله: (ككبير) (آي: ما لم يكن ثَمَّ عذرٌ معتادٌ، كمرض، أو سفر، كالكبير؟). قال منصور البهوتي: ولعلَّ حكم زوجتِه أو أمتِه التي ليس له غيرُها كذلك(؟). انتهى. قوله: (أولى من حائض) لتحريمها بنص القرآنِ. قوله: (وتتعين ... إلح) قال منصور البهوتي: ولعلَّ مثلَه لو أمكنَه وطءُ مَنْ لزمَها الإمساكُ، كطاهرةٍ ونحوِها أثناءَ النّهارِ (؟). قوله: (مَن لم تَبلغ) ومفطرةً أولى من صغيرةٍ صائمةٍ. تاج الدين البهوتي.

<sup>(</sup>١) شَبِقَ الرحلُ شَبَقاً: هَاحَتُ به شهوةُ النكاح. «المصباح» : (شبق).

<sup>(</sup>٢-٢) سقط من (ق).

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢١١/٢.

وإن نوى حاضرٌ صومَ يــومٍ، وســافرَ في أثنائِـه، فلـــهُ الفطــرُ (اإذا خرجَ ١)، والأفضلُ عدمه.

وكُرِه صومٌ حاملٍ ومرضِعٍ خافتًا على أنفسهما أو الولد، ويقضيانِ لفطرٍ.

ويَلزِمُ من يَمُونُ الولدَ \_ إن خيفَ عليه فقط \_ إطعامُ مسكينٍ، لكلِّ يومِ ما يُجزئُ في كفَّارة، ويُجزِئُ إلى واحدٍ جملةً.

ومتى قَبِلَ رضيعٌ ثديَ غيرِها، وقَدَرَ أن يستأجرَ له، لم تُفطر.

وظِئرٌ كَأُمِّ(٢)، فلو تغيَّر لبنُها بصومِها أو نـقَصَ، فلمستأجرٍ

حاشية النجدي

قوله: (ومُرضع) أي: هي أمَّ. قوله: (ويلزمُ من يمونُ الولدُ... إلحُ) أي: فوراً، فلا يؤخّر إلى وقت القضاء، خلافاً لمحدِ الدينِ عبدِ السلامِ ابنِ تيمية في تجويزِه ذلك. فقوله فيما بعد: (ويُجزئ إلى واحدٍ جملةً) أي: مع حُرمةِ التَّاخيرِ، حيث لم يدفعُها إلا في آخرِ يـوم، أو يُحمل على معنى تكريرها لواحد ("). قوله: (إطعامُ) ولا يسقطُ بعجزٍ، وكذا كبيرٌ ومأيوسٌ. قوله: (وظِئْنُ أي: غيرُ أمِّ. قوله: (فلو تغيّر لبنها ... إلى عُلمَ منه: أنّه لا يَحرمُ

<sup>(</sup>١-١) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>٢) أي: في إباحة فطر إن خافت على نفسها أو الرضيع. ﴿شرح، منصور ١/٨٧٤.

<sup>(</sup>٣) في (ق): ﴿الواحدِ،

الفسخ، وتُحبَرُ على فطرٍ إن تأذَّى الرضيعُ.

ويجب الفطرُ على من احتاجَه لإنقاذِ معصومٍ من مَهلَكةٍ، كغرقٍ نحوه.

وليس لمن أبيح له فطرٌ برمضانَ، صومُ غيرِه فيه.

حاشية النجدي

عليها ذلك، لكن لو قصدَت الإضرارَ، أَثِمتُ، كما قاله ابن الزَّاغوني. وقال أبو الخطابِ: تأثمُ حيث تأذَّى الصَّبي، أي: مطلقاً.

قوله: (وتُجبَر على فطر ... إلخ) أي: يُجبِرها الحاكمُ على ذلك قبل فسخ الإجارةِ، وظاهره: سواءٌ كان الإجبارُ بطلب المستأجِر، أو لا أوسواءٌ قصدَت الإضرارَ، أو لا ، فيحرمُ عليها ذلك، وهذا قول أبي الخطاب. قال في «الفروغ» (١): وهو متَّحة انتهى.

وقال ابنُ الزاغوني: إن قصدت الإضرارَ، أَيْمت، وكان للحاكم الزامُها بالفطر بطلب المستأجرِ، وحزم به في «الإقداع» (٢). وبخطّه علي قوله: (وتُجبَرُ على فطي أي: بطلب مستأجرٍ. قوله: (فيه) أي: فلا يصغُ ولو عن رمضانَ آخرَ، أو عن يومٍ من رمضانَ في يومٍ ثانٍ منه في عامِهِ. تاج الدين البهوتي.

<sup>(</sup>١) ٣٥/٣. وفيه: الوهدًا مَتْبِحه؟.

<sup>.</sup> r · N/1 (Y)

### فصبل

منتهى الإرادات

وشُرِط لكلِّ يومٍ واحبٍ نيَّةٌ معيَّنة من الليل، ولو أتَى بعدها ليـلاً بمُنافِ، لا نيَّة الفرضيَّةِ.

ولو نَوَى: إن كان غداً من رمضانَ فَقَرْضي، وإلا فَنَفْلٌ، أو عن والحب عبَّنه بنيتِه، لم يُحزِئه، إلا إن قال ليلةَ الثلاثين من رمضانَ: وإلا فأنا مفطرٌ.

حاشية النجدي

قوله: (لكلّ يوم) أي: لصوم، أو واحب صومُه. تاج الدين البهوتي. قوله: (إن كان غللً) بالنّصْب على قوله: (بن كان غللً) بالنّصْب على قوله: (إن كان غللًا) بالنّصْب على إضمار اسم كان، أي: إن كان الصّيامُ غداً، ودلّ على تقديرهِ قوةُ الكلامِ. ومن كلامِهِم: إذا كان غداً، فأتيني. كذا في «المُطلِع»(١)، وذكر ما يقتضِي جواز تصرُّفِهِ. قوله: (فَفَرْضِي) قال في «المطلع»(١): كذا بخط المصنّف بعنى: الموقّق بياء المتكلّمِ أي: الّذي فرضه الله علي انتهى. والله أعلم. قوله: (لم يجزِنْهُ) والفرق بين ما هنا والزكاةِ، حيث قالوا: لو أخرَجَ زكاته، وقال: هذا عن مالِي الغائِب إن كان سالمًا، وإلا فعن الحاضر، إنّه يجزئه (١). أن تعيين المرتمى ليس شرطاً، بخلاف الصرّوم الواحب. فَتَنبّه. وأيضاً: الأصلُ في المال الغائِب السّلامةُ، والأصلُ في رمضان عدمُ دخولِهِ.

<sup>(</sup>۱) ص ۶۱–۱۱۷.

<sup>(</sup>٢) تقدم في: ٥٠٧/١.

وإذا نُوى حارجَ رمضانَ قضاءً ونفالًا، أو ندرًا، أو كفَّارةَ ظهارٍ، فنفل.

ومن قال: أنا صائمٌ غداً إن شاء الله، فإن قصدَ بالمشيئةِ الشك، أو التردُّدَ في العزم أو القصدِ، فسدتْ نيتُه، ......

حادثة الاحدى

قوله: (أو نَدْراً، أو كَفّارةً ظِهارٍ) ظاهرُ «الشّرْحِ»: أنّه عَطْفٌ على قولِهِ: (ونَفْلاً) فتكونُ نيَّة القضاءِ، مع كلِّ من نيَّة النّف لِ والنّدْرِ والكفّارةِ، فتبقى نيَّة العسّومِ بحردة فتبطلُ نيَّة التّشريكِ بينهُما فيها في الصُّورِ الثّلاثِ، فتَبقى نيَّة العسّومِ بحردة عن الواحب، فيكونُ نَفْلاً، ويصحُ من غيرِ مَنْ عليه واحب، ويشكلُ فيمَنْ هو عليهِ، والأولى عطف جمعِ(۱) النّفلِ مع كلِّ صورةٍ من الواحباتِ النَّلاثِ، أو يحملُ القضاءُ على قضاءِ غيرِ رمضانَ، كقضاءِ نَدْرٍ أو كفارةٍ. تاج الدين البهوتي ملحَّصاً. قوله: (أو كفّارة ظِهارٍ) الأظهرُ: إسقاطُ (ظِهارٍ). محمد الخلوتي. قوله: (فَنَفْلُ حالفَ فيه صاحبُ «الإقناع»(۱)، فقالَ بعدم صحَّةِ النّفلِ أيضاً؛ لأنَّ مَنْ عليهِ قضاءُ رمضانَ، لا يصححُ تطوعُه قالاً، ووله: (ومن قَطَعَ نيَّة قضاءٍ ثمّ نوى نَفْلاً)، وقوله: (وان قلَم نَنْ عليه قضاءً ثمّ نوى نَفْلاً)، وقوله: (وان قلَم عَنْ النهوتي عَمَّا ذُكِرَ، وأحابَ منصورَ البُهُوتي عَمَّا ذُكِرَ، بأنّه ربَّما حازَ شيءٌ تَبعًا، وإن لم يجزُ استقلالاً، قال: بدليلِ صحَّةِ قُلْبِ

قُوله: (في العَزْم أو القصد) يُفهَمُ منه: الـمغايرةُ بينَهُمَا، وقد قال النَّوويُّ:

<sup>(</sup>۱) في (ق): الجميع».

<sup>.4/1 (1)</sup> 

وإلا فلا.

ومن حطر بقلبِه ليلاً أنه صائمٌ غـداً، فقـد نـوى، وكـذا الأكـلُ والشربُ بنيَّةِ الصَّوم.

ولا يصعُ مَّن جُنَّ أو أُغمِيَ عليه جميعَ النهار، ويصحُّ مَّن أَفـاق حزءًا منه، أو نام جميعَه، ويَقضي مغْمًى عليه فقط.

ومن نَوَى الإفطار، فكمن لم يَنوِ(١)، فيصحُ(١) أن ينويَه نفلاً بغيرِ رمضانَ.

ومن قطّعَ نيَّةَ نذرٍ أو كفَّارةٍ أو قضاءٍ، ثم نوى نفلاً، صحَّ، وإن قلبَ نيَّةَ نذرٍ أو قضاءٍ إلى نفلٍ، صحَّ، وكُرهَ لغيرِ غرَضٍ.

حاشية النجدي

النيَّةُ: القَصْدُ، وهو عزيمةُ القلب. فتعقَّبُهُ الكرمانيُّ؛ بأنَّ المتكلمينَ قالوا: القَصْدُ إلى الفِعْلِ: هو ما نجدُه في أنفسنا حالَ الإيجادِ، والعَزَّمُ قد يتقدَّمُ عليه، ويَقبَلُ الشِّدَةُ والضَّعف، بخلافِ القَصْدِ، ففرَّقوا بينَهُما من جهتينِ، فلا يصحُّ تفسيرُهُ به. وكلامُ الخَطَّابيُّ أيضاً مُشْعِرٌ بالمغايرةِ بينَهُمَا (١٠)، كما ذكر ذلك الجَلل السيوطيُّ في تَاليفٍ سَمَّاهُ بد «منتهى الآمالِ في شرحِ حَدِيثِ: إنَّما الأعمال».

قوله: (وإلا) أي: بأن نوى التبَرُّك، أو لم ينوِ شيئاً. قوله: (بنيَّةِ) أي: مع يَّةِ الصَّومِ أو سَبَبِها. قوله: (جزءاً منه) أي: وقد بيَّتَ النَّيةَ. قوله: (أو فام جميعه) أي: وقد بيَّت النية . قوله: (فقط) لتكليفه دونَ محنون،

<sup>(</sup>١) أي: الصوم.

<sup>(</sup>٢) في (ب) و(ح) و(ط): «ويصح».

<sup>(</sup>٣) شرح الكرماني لصحيح البحاري ١٨/١.

ويصحُّ صومُ نفلٍ بنيَّةٍ مِن النهارِ، ولو بعدَ الزوال.

ويُحكمُ بالصومِ الشرعيِّ المُثابِ عليه من وقتها، فيصحُّ تطوُّعُ من طهرتْ(١)، أو أسلمَ، في يوم لم يأتيا فيه بمفسدٍ.

حاشية النجدي

لعدم تكليفِهِ، وينبغي أنْ يُقيَّدَ بِما إذا لم يتصل حنونَهُ بإغماءٍ مُحَرَّمٍ، وإلا فيقضى، كما تقدَّمَ نظيرُهُ في الصَّلاةِ.

قوله: (ولو بعدَ الزُّوالِ) أي: ولو قُبيلَ الغروبِ.

قوله: (فيصحُ تطوعُ مَنْ طهرت...إلخ بخلافِ ما لو قلنا: بأنّهُ يُحكمُ الصّومِ الشّرعيِّ من الفحرِ، فإنّه لا يَصِحُّ التطوعُ لمن ذكر، لعدم الأهلمية. قوله: (أو أسلمَ في يوم) أي: منْ غير رمضانَ.

<sup>(</sup>١) في (ب): التطهرت) .

# باب ما يُفسدُ الصومَ، ويُوجِبُ الكفَّارةَ

منتهى الإرادات

# من أكلَ، أو شرب، أو اسْتَعَطُ(١)، أو احتَقَن (٢)، أو داوى الجائفة (٣)،

حاشية النجدي

# باب ما يُفسدُ الصومَ، ويُوجِبُ الكفَّارةَ

الإفسادُ: الإبطالُ. والكفّارةُ: عقوبةٌ أو زاحرٌ -وهو أصَحُّ- يسترُ الذّنبَ. والأكلُ: إيصالُ حامدٍ إلى الجوف من الفم، ولو بغيرِ مضغ، ولو لم يُتناول عادةً، خلافاً لما في الأيمانِ فيهما، والطّعامُ: مخصوصٌ بما يؤكلُ عادةً، أو يُشربُ عادةً، تفكّها، أو اقتياتاً، أو تداوياً، خلافاً فيه للأيمانِ والشّربُ: هو إيصالُ مائع إلى الجَوفِ من الفم، ولو وَجُوراً، اقتياتاً، أو تفكّها كخمر، أو تداوياً، خلافاً فيه للأيمانِ أيضاً. والحجامةُ: شرطُ ظاهرِ الجلدِ المتصلِ قصداً، لإخراج السدَّمِ من الجسدِ دونَ العروقِ، فإنَّ القصدَ (عَقَد القصدُ، فحرحٌ وشرطٌ. وشرطُ الحجامةِ كونُها في قفا، قيلَ: أو بقية الرأسِ أو الرَّقَبةِ. تاج الدين البهوتي.

وبخطّهِ أيضاً على قولِهِ: (ما يفسد الصوم) أي: فقط، وما يُفسدُهُ ويُوجِبُ الكفّارةَ. قد يُقالُ: الترجمةُ قاصرةٌ على شيءٍ له صفتانِ: إفسادُ الصّّومِ، وإيجابُ الكفّارةِ؛ لأنَّ قوله: (يوجب الكفّارة) معطوف على الصّّلةِ، والمعطوفُ

<sup>(</sup>١) أي: جعل في أنفه سَقُوطاً، والسَّعُوطُ: ما يجعل في الأنف من الأدوية. «المطلع» ص ١٤٧.

<sup>(</sup>٢) الْحُقْنَةُ: مَا يُحْقَنُ به المريضُ من السلواءِ. وقد احتفنَ الرجل، أي: استعمل ذلك في الدبر. «المطلع» ص ١٤٧.

 <sup>(</sup>٣) الطُّعْنَةُ التي تبلغ الجوف. «المطلع» ص٣٦٧.

<sup>(</sup>٤-٤) في النسخ: «قصداً فيهما»، والصواب ما أثبتناه

فَوَصَلُ(١) إلى جَوفِه، أو اكتَحَل بما عَلمَ وصولَه إلى حلقِه: مِن كحل أو صَبِرٍ، أو قُطُورٍ، أو ذَرُورٍ(٢)، أو إثبِ لا كثيرٍ أو يسيرٍ مطيَّبٍ، أو أدخلَ إلى حوفِه شيئاً مطلَقاً، أو وحدَ طعمَ عِلْكِ مضغَه بِحَلقِه، أو وصل إلى فمه نُحامةً مطلقاً – ويحرمُ بلعها – أو قَيْءَ أو نحوه، أو

حاشية التجدي

على الصّلةِ صلةً. والجوابُ: أنّهُ ليس من العطفِ على الصّلةِ، بل من العطفِ على الصّلةِ، بل من العطفِ على الموصولِ، بحذفِ المعطوفِ، وبقاء صلتهِ لتقدمِ نظيرهِ، فالتقديرُ: وما يوحبُ الكفّارةُ.

فالبابُ معقودٌ لأمرين: مفسدٌ للصَّومِ سواءٌ أوحبَ الكفَّارة، أم لا، وموحبُ الكفَّارة ولا يكونُ إلا مُفسداً، كما حُوِّزَ نظيرُ ذلك في قوله: تعالى: ﴿والَّذِيْ جَاءَ بالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾. [الزمر:٣٣]. بل هو الأظهرُ فيها. فتدبر.

قوله: (بما عَلِم) أي: لا إن شكّ. قوله: (أو إثْمِله) الكحل الأسودُ. قوله: (مطلقاً) يَنْماعُ، أو لا، يغذي، أو لا، ولو بطرف سكّين من فعلِه، أو فعل غيره بإذنه، فسد صومُهُ. قوله: (عِلْكُ) العِلْكُ: كُلُّ صمع يُعلَكُ من لُبان وغيره فلا يسيلُ. «مصباح»(٣). قوله: (أو وصل إلى فمه(٤)) وإن بَصق نُخامةُ بلا قصد من عرج الحاءِ المهملةِ، لم يفطرْ. قوله: (نُخَاهةٌ) أي: وابتلعها، كما سيأتي.

<sup>(</sup>١) في (حـ ); النما وصل» .

<sup>(</sup>٢) الذَّرُورُ: نوع من الطّينيو. اللصباح، (ذرر).

<sup>(</sup>٣) المصباح: (علك).

<sup>(</sup>٤) في الأصل و(ق): الحَوْفة، والمثبت من الشرحة منصور ١٤٨١/١.

تنجس ريقُه فابتلع شيئاً من ذلك، أو داوى المأمُومَة (١)، أو قَطَرَ في أذنه ما وصل إلى دِماغِه، أو استَمْنَى، أو كرَّر النظرَ فأمْنَى، أو استَمْنَى، أو قَبَل (٢)، أو لَمَسَ، أو باشر دونَ فرجٍ، فأمنى أو مَذَى، أو حَجَمَ أو احتجمَ وظهر دمٌ، عمداً، ذاكراً لصومه \_ ولو جهل التحريم، فسد، كردَّةٍ مطلقاً، وموتٍ، ويُطعَم من تركتِه في نذرٍ وكفَّارةٍ \_ لا ناسياً،

حاشية النجدي

قوله: (فابتلعَ شيئاً من ذلك) قالَ في «المبدع»(٣):

فرع: إذا تنجّس فمه بدم أو قيء أو نحوه، فبلعه، أفطر، نصّ عليه، وإن قلّ، لإمكان التحرّر منه، ولأن الفم في حكم الظّاهر، فيقتضي حصولُ الفطر بكلِّ ما يصلُ إليه، لكن عُفيَ عن الربقِ للمشقة، وإن بصقه وبقي في فمه فابتلع ربقه، فإن كان معه جزء من النحس، أفطر به، وإلا فلا. انتهى. شيخنا محمد الخلوتي. وجزم بذلك صاحبُ «الإقناع»(٤) في الباب بعده. قوله: (فأمنى) لا إن أمذى أو أمنى بنظرةٍ، صرَّح به في «الإقناع»(٥). قوله: (أو استمنى) أي: استدعى خروجه. جوهري(١). قوله: (أو حَجَمَ) في القفا أو السّاق. نصّ عليه. قوله: (ذاكراً لصوعِه) أي: في جيم ما تقدّم. قوله: (مطلقاً) عاد للإسلام، أو لا. قوله: (في نذر) لفساد يوم موتِه.

<sup>(</sup>١) هي الشُّحُّةُ التي تصل إلى أم الدماغ. ﴿ المصباح ، (أمم).

<sup>(</sup>٢) ضرب عليها في (حـ).

<sup>.£ ./</sup>T (T)

<sup>.</sup>T12/1 (E)

<sup>. 41./1 (0)</sup> 

<sup>(</sup>٦) الصحاح: (مني).

أو مكرهاً(١)، والو بوَجُورِ(١) مغمى عليه معالجة، ولا بفصد وشرَّط، ولا إن طارَ إلى حلقِه ذبابٌ أو غبارٌ، أو دخل في قُبُل وليو لأنشى - غيرُ ذَكرٍ أصليٌّ، أو فكّر فأنزل، أو احتلم، أو ذرَعَه(١) القيْءُ، أو أصبح وفي فيه طعامٌ فلَقظه (١)، أو لطخ باطن قدمِه بشيءٍ فوحَدَ طعمَه بحلقه، أو تمضمَض أو استنشق ولو فوق ثلاث، أو بالغ، أو لنحاسةٍ ونحوها، وكره عبثاً أو سرَفاً، أو لحرٌّ أو عطش، كغوْصِه في ماء - لا لغسلٍ مشروع، أو تبرُّدٍ - فدخل حلقه، عطش، كغوْصِه في ماء - لا لغسلٍ مشروع، أو تبرُّدٍ - فدخل حلقه،

حاشية التجدي

قوله: (ولو بوجور) أي: ولو كان الإكراة بوجور. إلح. قوله: (وشوط) أي: أو حرح بدل حجامة. قوله: (أو غبارٌ) أي: أو دخانٌ، فلو قصد ذلك، أفطر. قوله: (في قُبُل) لا دبر. قوله: (غيرُ ذكر) كأصبع، وعود، وذكر حنى. قوله: (أو لنجاسة) الظرف متعلق به (تمضمض أو استنشق) بتقدير المعطوف عليه، أي: لوضوء أو لنجاسة، أو متعلق بمحلوف نظير المذكور، والتقدير: أو تمضمض أو استنشق لنجاسة، ولا بدَّ من ملاحظة ما قدَّرناه في الوجه الأول، قصمض أو استنشق لنجاسة، ولا بدَّ من ملاحظة ما قدَّرناه في الوجه الأول، وهو قولنا: لوضوء الخوص للتبرّد. قوله: (أو عطش) لأنَّه مظنَّة وصول الماء إلى حوفه، بخلاف الغوص للتبرّد. قوله: (أو تَبَرُّدٍ) فلا يكره لهما.

<sup>(</sup>١) في (ب) و(ج) و(ط): «ومكرها» .

<sup>(</sup>٢) الوَحُورُ: الدَّواءُ يُصبُّ فِي الحَلْقِ. «المصباح» : (وحر).

 <sup>(</sup>٣) غُلَيْهُ وسَبَقَهُ. (المصباح): (ذرع).

<sup>(</sup>٤) رَمي به. «المصباح» ؛ (لفظ).

أو أكلَ ونحوه، شاكاً في طلوع فحرٍ، أو ظانًا غروبَ شمسٍ، (الم فط ١).

وإن بانَ أنه طلعَ أو لم تَغرُب، أو أكلَ ونحوه شاكًا في غروب شمس (٢)، ودام شكَّه، أو يعتقدُه نهارًا، فبان ليلاً ولم يُحدِّد نيـةً لواحب، أو ليلاً فبان نهارًا، أو أكلَ ناسياً فظنَّ أنه قد أفطرَ، فأكلَ عمداً، قضَى.

حاشية النجدي

قوله: (ونحوه) كجماع. قوله: (لم يفطر) هكذا في بعض النَّسخ، لكنه ليسَ بثابتٍ في أكثرِ النسخ، وهو غيرُ محتاج إليه؛ لأنَّ معناه مستفادٌ من المعطوفِ عليه، أعنى: قوله: (لا ناسياً ومكرهاً... إلح). فتدبر.

قوله: (أو أكل ونحوه) كما لو شرب. قوله: (نهاراً) لا إن شك، أو ظنه ليلاً. قوله: (لواجب) لانقطاع النيَّة، وافتقار الواجب إلى نيَّة ليليَّة، قوله: (أو أكل ناسياً فظنَّ أنَّه قد أفطر... إلخ) في «الإنصاف»(١٠): قلت: ويشبه ذلك لو اعتقد البينونة في الخلع لأجل عدم عود الصِّفة، شم فعل ما حلف عليه. انتهى. يعني: أنه لو حلف بالطّلاق لا يدخل دار فلان مشلاً، فعلم زوجته ليعقد عليها عقداً جديداً، متوهماً عدم عود الصِّفة في العقد فعلم الثاني، فإنَّ الخلع لإسقاط اليمين غيرُ صحيح، ولا تبينُ به، فلو اعتقد البينونة في هذا الخلع، ففعل المحلوف عليه، وقع عليه الطّلاق، لعدم البينونة. هذا ما ظهر لي، والله أعلم. قوله: (قضى) جوابُ (وإن بان)، وما بعده.

<sup>(</sup>١-١) ليست في الأصل و (حـ).

<sup>(</sup>٢) ليست في (أ) و(ب) و(ج) و(ط).

<sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف: ٢٦٦/٧.

### فصل

منتهى الإزادات

ومن حامَعَ في نهارِ رمضان ولو في يوم، لزِمَه إمساكُه، أو رأى الهلال ليلته ورُدَّت شهادتُه، أو مكرَها، أو ناسياً، بذكر أصلي في فرج، ولو لميتة أو بهيمة، أو أنزل مَحبُوبٌ (١) بـمُساحَقة، أو امرأة، فعليه القضاء والكفّارة، لا سليم دون فرج ولو عمداً، أو يغير أصلي في أصلي، وعكسه، إلا القضاء، إن أمنى أو أمذى (٢)، والنزعُ جماعٌ.

حاشية النجدي

قوله: (في نهار رمضان) قال في «الإقتاع»(٢)؛ لو جامع يعتقده ليه فبان نهاراً، وحب القضاء والكفّارة. قال في «شرحه»(٤)؛ وعلى قياسيه لو جامع يوم الثلاثين من شعبان، ثمّ ثبت أنّه من رمضان. انتهى. وهذه الأخيرة يمكن إدراجها في قول المصنف: (ولو في يوم لزمَه إمساكه)؛ بأن يرادَ: ولو في يوم لزمَه إمساكه في نفس الأمر، سواءً لزمَه في الظّاهر أيضاً، يرادَ: ولو في يوم لزمَه أنناء النّهار، فأمسكوا بقية اليوم، وحمامع بعد كما إذا ثبتت الرؤية أثناء النّهار، لعدم ثبوت الرّؤية، كأن حامع في أوّل المساكِ، أو لم يلزمُه في الظّاهر، لعدم ثبوت الرّؤية، كأن حامع في أوّل اليوم، ثم ثبتت الرّؤية آخرَه. فتأمل. وبخطه على قوله: (في نهار رمضان) اليوم، ثم ثبتت الرّؤية آخرَه. «إقناع»(٥)، كسفر ومرض ينتفع به فيه.

<sup>(</sup>١) الْمُحْبُوبُ: هو مَن اسْبُؤُومِلَتْ مَذَاكِيرُه. الالمصباح؛ (حبب).

 <sup>(</sup>٢) في (أ) و(ب) و(ط): (مَذَى».

<sup>.717/1 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٤) الشرح) منصور ۱/۱۵۱.

<sup>.712/1 (0)</sup> 

وامرأةٌ طاوعتْ غيرَ جاهلةٍ أو ناسيةٍ، كرجلٍ.

ومن جامعَ في يومٍ، ثمَّ في آخَرَ، ولم يكفِّرْ، لزمتُه ثانيةٌ، كمن أعاده في يومِه بعد أن كفَّرَ .

ولا تسقط إن حاضت المرأةُ أو تُفِسَتْ، أو مَرِضًا، أو جُنَّا، أو سافرا(١) بعدُ في يومِه.

ولا كفَّارةً بغيرِ الجماعِ والإنزالِ بالـمُساحَقةِ نهارَ رمضـانَ، ولا فيه سفراً ولو مِن صائم(٢).

ماشية النجدي

قوله: (كرجلٍ) ومَلوطٍ به، كامرأة، ويفسدُ صومُها. تاج الدين البهوتي. قوله: (لزمته ثانيةٌ) مقتضى القولِ بتداخل الكفّاراتِ إذا كانت من جنس واحدٍ عدمُ لزومِ النَّانيةِ هنا إذا لم يكفّر للأوَّلِ، لكنّه مقيس على الظّهار من نساء متعدداتٍ، حيث قالوا فيه بتعددِ الكفّارةِ، تنزيلاً لاختلافِ الأشخاصِ منزلةَ اختلافِ الأجناسِ. محمد الخلوتي. قوله: (بعد أن كفّر (الله أي: لا قبله، وكما لو نوى بالكفّارة وطئاً معيناً دخل ما قبلَه لا ما بعده، بخلافِ الإطلاقِ، ورفع الحدثِ. تاج الدين البهوتي. وبخطّه على قوله: (بعد أن كفّر) من أخرجَ كلَّ الكفارةِ، أمّا لو أخرجَ بعضها، ثم لزمتْه كفّارةٌ أحرى،

<sup>(</sup>١) ني (أ): ﴿سَافَرِ ﴾ .

<sup>(</sup>٢) أي: ولا كفارةً بوطء في رمضان من صائم في سفر، لأنه لم يهتك الحرمة. الشرح؛ منصور ٢٨٦/١.

<sup>(</sup>٣) في (ق): ﴿ اكفر ﴾.

وهي (١): عتقُ رقبةٍ، فإن لم يجد، فصيامُ شهرينِ مُتتابعين فلو قدرَ عليها، لا بعد شروعٍ فيه، لزمته ـ فإن لم يستطع، فإطعامُ ستين مسكِيناً. فإن لم يجد، سقطت، بخلاف كفّارةٍ حجّ، وظِهارٍ، ويمينٍ، ونحوها، ويسقطُ الجميعُ بتكفير (٢) غيره عنه بإذنه.

وله إن مُلَّكها، إحراجُها عن نفسه، وأكلُها إن كان أهلاً.

حاشية النجدي

فإنّه يدخُلُ فيها بقيةُ الأولى، على ما بحثه الشيخ منصور، وأثبته في «شرحه»(٣). قوله: (لا بعد شروع) انظر هل مِثْلُ عدمِ الشروعِ، ما لو انقطعَ التتابعُ ووحبَ الاستئنافُ؟ استظهرَ الشيخ منصور البهوتي مِثلَه(٤). محمد الخلوتي. قوله: (لزمَتْه) ويأتي في الظّهار: أنَّ المعتبرَ في الكفَّارات وقت الوحوب، فعليه: لا تلزمه، شرعَ فيه، أو لا. «شرح»(٥).

قوله: (سقطت) كحيضٍ. قوله: (ونحوِها) كقتلٍ. قوله: (بإذنِـه) حيَّا، وبدونه ميتاً، ولا يفتقر إلى إذنِ وليَّ أو فعلِهِ. تاج الدين البهوتي.

قوله: (إن كان أهلاً) الظاهر: أنّه لا مفهومَ لهذا القيدِ، فإنَّ الإخراجَ هنا غيرُ واحبٍ، لسقوطها بالعجز، ولهذا أسقطه صاحبُ «الإقناع»(١).

<sup>(</sup>١) أي: الكَفَّارةُ.

<sup>·(</sup>۲) في (ط): « بتفكير»[.

<sup>(</sup>٣) الشرح) منصور ١/١٦٨٦.

 <sup>(</sup>٤) في (ق): «أنَّه مثله»:

<sup>(</sup>٥) الشرح) منصون ١/٤٨٦.

<sup>. 418/1 (7)</sup> 

# باب ما يُكرهُ ويُستحبُ في الصومِ، وحكمُ القضاءِ

منتهى الإرادات

كُرهَ لصائم أن يجمعَ ريقَه فيبلعه. ويُفطرُ بغبارٍ قصداً، وريقٍ<sup>(۱)</sup> أخرجَه إلى بين شفتيه، إلا ما قلَّ على درهم، أو حصاةٍ، أو حيطٍ، ونحوِه، إذا عادَ إلى فعِه<sup>(۱)</sup>، كما على لسانِه إذا أخرجَه.

وحرُّم مضغ عِلْكٍ يتحلُّلُ مطلقاً، وكُره ما لا يتحلُّل، وذوقُ طعام،

## باب ما يُكرهُ ويُستحبُ في الصُوم وحُكم القضاء لرمضان وغيره

حاشية النجدي

لا يخفى أنَّ المصنِّفَ قد تعرَّض في هذا الباب أيضاً، لما يجبُ ويَحرمُ، وبطريقِ المفهومِ للمباحِ، فيؤخذُ من كلامِه: أنَّ الصومَ تعتري أحوالَه الأحكامُ الخمسة، وكأنَّ المصنِّفَ اقتصرَ على ما ترجَمَ له؛ لأنَّه المقصود، مع أنَّ الشَّارح لم يُكْمِلُ ما تركَهُ المصنِّفُ على ما هو من عادته.

قوله: (گره لصائم) أي: فرضاً، أو نفلاً. قوله: (كما على لسانِهِ) أي: ولو كثرَ.

قوله: (مطلقاً) أي: بلعَ ريقَهُ، أو لا. قوله: (وذوقُ طعامٍ) ظاهرُه: ولـو لحاجةٍ. قال في «شرحه»(٢): فعلى الكراهة: متى وحد طعمه بحلقه، أفطر(٤)، انتهى. ومقتضاه أنه لا يفطر على القول بعدم الكراهة للحاجة(٥). قاله في

<sup>(</sup>١) في (جد): ﴿أَوْ رَيِّنَ ۗ .

<sup>(</sup>٢) في (ج): النبه ال.

<sup>(</sup>٣) معونة أولي النهي ٧٠/٣.

<sup>(</sup>٤) بعدها في (ق): الإطلاق الكراهة».

<sup>(</sup>٥) ليست في الأصل.

وترك بقيةٍ بين أسنانه، وشمَّ ما لا يؤمِّن أنْ يجذِبَه نَفَسٌ لحلتي، كسَحِيقِ مسكٍ وكافور، ودُهن، ونحوه.

وقُبلةٌ، ودواعِي وطَءٍ، لمن تُحرِّكُ شهوتَه، وتحرُّم إن ظنَّ إنزالاً. ويجبُ احتنابُ كذبٍ، وغيبةٍ، ونميمةٍ، وشتمٍ، وفُحشٍ، ونحوِه (افي كل وقت()، وفي رمضانَ، ومكانٍ فاضل، أكَدُ.

حاشهة النجدي

«شرح الإقساع»(٢)، والتقييد بالحاجة جرى عليه في «الإقساع»(٣)، والمختصر المقنع».

قوله: (أن يجذبه) أي: حِرْمَهُ. قوله: (ونحوه) كبحور، ونحو عود. قوله: (وقُبلةً) أي: قُبلةُ مَنْ تباحُ قبلتُه في الفطر، كزوجةٍ وسُرِّيةٍ، والمرادُ: قُبْلَةُ تلذَّذٍ، لا ترَحُّم وتودُّدٍ، فأمَّا من تَحرُمُ قُبلتُه في الفطر، ففي الصَّومِ أشدَّ تحريماً. ابن نصر الله.

قوله: (ونميمة) ذكرُ الخبرِ على وجهِ إفسادِ المودَّةِ. قوله: (وشتمٍ) أي: سَبِّ. قوله: (وفحش) قال ابنُ الأثير: هو كلَّ ما اشتدَّ قبحُه من الذنوب والمعاصي. «شرح إقنَّاع»(٤). وبخطه أيضاً على قوله: (وفحشٍ) أي: ألفاظ قبيحةٍ، وإن لم يكن فيها سبُّ لأحدٍ.

<sup>(</sup>١-١) ليست في الأصل و (أ) و (ج).

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢/٩٢٦.

<sup>.712/1 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢/ ٣٣٠.

### فصل

وسُنَّ له كثرةً قراءةٍ، وذكرٍ، وصدقةٍ، وكفُّ لسانِه عمَّا يُكرَه، معمالالله وقولُه جهراً إن شُتم: إني صائم ، وتعجيلُ فطرٍ إذا تحقَّقَ غروبٌ، ويباح إن غلبَ على ظنّه.

> وكُرهَ جماعٌ مع شكٌ في طلوعِ فحرٍ ثبانٍ، لا سُحورٌ، ويُسنُّ، كتأخيرِه إن لم يخشَه، وتحصلُ فضيلتُه بشربٍ، وكمالُها بأكلٍ

حاشية النجدي

قوله: (إني صائِمٌ) أي: مرتينِ أو ثلاثاً، لخبرِ البخاريّ<sup>(۱)</sup>، و«أذكـارِ»<sup>(۲)</sup> النووي، ابن نصر الله على «الفروع». تاج الدين البهوتي.

قوله: (لا سُحُورٌ) السُّحُورُ بالضمِّ: اسمُ الفعلِ، وبالفتح: اسمٌ لما يُؤكَلُ في السَّحَرِ، وأحازَ بعضهم أن يكونَ اسمُ الفعلِ بالوجهين، والأوَّلُ أشهرُ، والمرادُ هنا: الفعلُ، فيكون بالضمِّ على الصَّحيح، كما في «المطلع»(٣). قوله: (بشربٍ) ولو قَلَّ، كَجُرْعةٍ ولقمةٍ. تاج الدين البهوتي.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۷۳٤٠)، والبحاري (۱۸۹٤)، ومسلم (۱۱۵۱) (۱۲۰)، والنسائي في «الكبرى» (۲۲۹)، من حديث أبي هريرة. ولفظ البحاري: «الصيام جُنَّة، فلا يرفث ولا يجهل، وإنِ امرؤ قاتله أو شاتمه، فليقل: إنّي صائم –مرتين– والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أحلي، الصيام لي وأنا أحزي به، والحسنة بعشر أمثالها».

<sup>(</sup>٢) الأذكار ص ١٦١.

<sup>(</sup>٣) ص ١٥٠.

وفطر على رُطَبِ، فإن عدم، فتمرّ، فإن عُدم، فماتّ، وقولُه عنده: «اللهمّ لك صمتُ، وعلى رزقك أفطرتُ، سبحانك وبحمدك، اللهمّ تقبّلْ منّى إنك أنتَ السميعُ العليمُ»(١).

### فصل

سُنَّ فوراً تتابُعُ قضاءِ رمضانَ، إلا إذا بقي من شعبانَ قدرُ ما عليه، فيجبُ.

حاشية النجدي

قوله: (فتمرّ) للشيخ المقرئ المغربي:

فطورُ التمر شُـنّه رسولُ اللهِ سَـنّه ينالُ الأحررَ عبـدٌ يُحلِّيُ منـهُ سِـنّه اللهِ

تقرير محمد الخلوتي.

قوله: (وقوله عنده: اللهم) يحتمل أنَّ هذا الدعاءَ قبل الفِطر، ويحتمل أنَّه بعدَه، فإنَّه قال: إذا أفطر، كما أنَّه بعدَه، فإنَّه قال: إذا أفطر، كما أفاده ابنُ نصر الله، رحمه الله.

قوله: (سُنّ فوراً) سنَّهُ الفوريةِ لفعلِ القضاء، وأمَّا العزم عليه، فواجب، كالصَّلاةِ على ما استوحَهَه ابنُ نصرِ اللهِ، رحمه الله تعالى.

<sup>(</sup>١) أخرجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ابن السني في «عمــل اليــوم والليلــة» (٤٨٠)، والدارقطني في «السنت» ١٨٥/٢، والطبراني في «الحبير»: (١٢٧٢٠)، وأورده الهيشمي في «المجمع»
١٥٦/٣
١٥٦/٣

ومَنْ فاته رمضانُ، قضَى عددَ أيامِه، ويُقدَّم على نـذْرٍ لا يُحافُ فَوتُه.

وحرُم تطوَّعٌ قبلَه، ولا يصحُّ، وتأخيرُه إلى آخرَ بـلا عـذرٍ، فإن أخرَ، قضَى، وأطعمَ \_ ويُحزئُ قبلَه(١) \_ مسكيناً، لكـلِّ يـومٍ مـا يُحزئُ في كفَّارةٍ وحوباً، ولعذرِ قضَى فقط، .....

حاشية النجدي

قوله: (عدد أيامه) تاماً، أو ناقصاً. قوله: (ويُقدَّم على نذر) أي: وجوباً. قوله: (لا يُخاف فَوتُه) لسعة وقتِه، كما إذا نذرَ صوماً مطلقاً مع خوفه، كما لو نذرَ صوم عشرةٍ من رجبٍ، يقدِّم النذرَ على القضاء، فإن ازْدَحما، كالعشرِ الأخيرةِ من شعبانَ، قدَّم القضاءَ، على ما في «شرح الإقناع»(٢). ولو نوى في الصُّورةِ المذكورةِ الصَّومَ عن قضاءِ رمضانَ وعن النَّذرِ، لم يصحَّ عنهما، ولا عن أحدهما، كما(٣) تقدَّم في كتابِ الصَّوم، قوله: (وحرم تطوُع قبلَه) ظاهرُه: أنَّ التحريمَ خاصَّ بالتطوُّع قبلَ قضاءِ رمضانَ، وظاهرُ «الفروع»: عمومُ كلِّ صومِ فرضٍ. قوله: (بلا عذرٍ) كسفرٍ، ومرضٍ. قوله: (وجوباً) ولا يسقطُ إطعامٌ بعجزٍ. قوله: (فقط) أي: بلا إطعامٍ؛ لأنّه غيرُ مفرِّطٍ، وإن أخرَ البعضَ لعذرٍ، والبعض لغيره، فلكلَّ حكمُه.

<sup>(</sup>١) أي: يُحزئُ الإطعام قبل القضاء. الشرح) منصور ٢٩٠/١.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣٣٣/٢.

<sup>(</sup>٣) ق (ق): ﴿ لَمَا ١٠ .

ولا شيءَ عليهِ إن مات (١)، ولغيرِه، فمات قبلَ أو بعد أن أدركه رمضانُ فأكثرُ، أُطعمَ عنه لكلِّ يوم مسكين فقط.

ومَنْ ماتَ وعليه نـــذرُ صــومٍ في الذَّمــة، أو حــجٌ، أو صـــلاةٍ، أو طوافٍ، أو اعتكافٍ، لم يفعل منه شيعاً ....

حاشة النصبى

قوله: (ولا شيء عليه) أي: المعذور. قوله: (لكلّ يـوم مسكينٌ فقط) أي: بلا قضاءٍ؛ لأنَّ الصَّومَ بأصلِ الشّرع لا تدخلُه النيابَةُ، كالصَّلاةِ.

قوله: (نلرُ صومٍ.. إلى أي: مبهم زمانه، شهراً، أو سنة ، أو يوماً، وهو من باب القلب أو من باب إضافة الصّفة لموصوفها، أي: صوم نذر تاج اللين البهوتي. قوله: (في الذمّة) أي: غير معين، كأنْ نذرَ صوم شهر غير معين، أو عشرة أيام مطلقة ، فإنه يستقرُّ في ذمّتِه بمحرَّد نَذْرِه ، بخلاف نذر المعين، فإنّه لا يستقرُّ قبل مجيئه، وإلى هذا أشارَ المصنف فيما يأتي بقوله: (ولا يقضى معينٌ مات قبله)، فهو مقابل في الذمّة (٢). قوله: (لم يفعل منه شيئاً) مفهومه: أنه إذا كان قد فعل منه شيئاً، لا يسنُ لوليّه فعل ذلك، ولعل هذا قيد فعل وأمّا إذا كان قد فعل بعضه، فإنّه يُسنُ لوليّه فعل الباقي. حرّره، وانظر هل هو كذلك، أو لا؟ فإنّه لم يذكر عبرز هذا القيد.

لا يقال: سيأتي في المتن: أنَّ مَنْ مات وقد فعل بعض واحب معين، سقط الباقي، وهو مقتضى عدم استحباب فعل الباقي عنه؟ لأنَّا نقول: هذه

<sup>(</sup>١) انظر: «شرح» منصور ۱/۱/۹.

<sup>(</sup>٢) بداية السقط في (ق).

مع إمكانِ غيرِ حجِّ، سُنَّ لوليِّه فعلُه، ويجوزُ لغيرِه بإذنِه ودونِه، ويُحزِئُ صوم جماعةٍ في يومِ واحدٍ.

وإن حلَّف مالاً وحب، فيفعلُه وليَّه أو يَدفع لمن يفعلُ عنه ويُدفع في صومٍ عن كلِّ يومٍ، طعامُ مسكينٍ في كفارةٍ.

ولا يُقضى معيَّنٌ مات قبلُه، و في أثنائِه(١)، يسقط الباقي، وإن لـم

حاشية النجدي

المسألة التي نحن فيها مقيدة بالموت، بعد الإمكان من فعل الكلّ، وإذا مات في أثنائه، تبيَّن عدم التمكَّن من فعل الكلّ. فتدبر(٢) .

قوله: (مع إمكان) أي: إمكان فعلِ ما نذرَه؛ بأن كان دخل وقته ومضى ما يَسَعُهُ، ولو لم يتمكن منه لمرض وسفر. «حاشية». وبخطّه على قوله: (مع إمكان...إلخ) أي: مع مضيِّ زمان يتَسع لما نذرَه، فإن لم يتسع إلا لبعضه قضى عنه ذلك البعض فقط، كما في «الإقناع»(٢). كمن نذر صوم سنَة، ومات قبل مضيِّ ثلاثين يوماً، فيُصام عنه ما مضى فقط. قوله: (غير حجٌّ) وأمًّا ندب قضاء وَلِيه الحجَّ عنه، فلا يشترط وحود إمكان الميت منه قبل موته، بخلاف بقية الصُّور المذكورة، فيشترط وحود إمكان الميت من فعلها، وتركه تهاوناً، أو كسلاً. تاج الدين البهوتي، وبخطه على قوله: (غير حجٌّ) أي: وعمرة، فلا يشترط إمكانهما.

<sup>(</sup>١) أي: إن مات في أثنائه.

<sup>(</sup>٢) نهاية السقط في (ق).

<sup>.</sup>٣١٧/١ (٣)

يصمه لعذر، فكالأول.

ومَنْ مات وعليه صومٌ من كفَّارةٍ أو مُتْعةٍ، أُطعِم عنه.

حاشية النجدي

قوله: (لعذر) نحو مرض. قوله: (فكالأوَّلِ) أي: كنذرِ صوم في الذَّمَّةِ غيرَ معيَّنٍ، مات قبل فعله بعد مضي ما يسعُهُ، من أنَّه يُسنُّ لوليهِ فعله، وإن خلفَ مالاً، وجب.

# باب صوم التطوع

منتهي الإرادات

وأفضلُه: يوم ويوم، وسُنَّ ثلاثة من كلِّ شهر، وأيام البيضِ أفضل، وهي: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة، والاثنين

حاشية النجدي

قوله: (وأفضلُه) أي: أفضلُ الصَّومِ، صومُ يوم، وفطرُ يوم. وقوله: (ويوم)(١) جزءُ الخبرِ، ولا يلزمُ عليه الإحبارُ بالنقيضِ؛ لأنَّ الخبرَ هو المعنى المتصيَّدُ من مجموعهما، على حدِّ: الرُّمَّانُ حلوّ حامض، أي: مُزَّ، والتقديرُ هنا: أفضلُ الصَّومِ صومُ يومٍ بين يومين، وهذا وحدة وحية لا غُبارَ عليه. عمد الخلوتي.

فائدة: متى شك في أول الشهر فاعتبر القمر ليلة اثني عشر، فإن غاب مع الفجر، فذاك، أو تقدَّم عليه بنحو عشر دَرج، فهو ليلة أحد عشر. قوله: (و خمس عشوة) هذا من باب تسمية خاتمة العدد المخصوص باسم مجموع العدد المخصوص، كثلاثة وأربعة، و خمسة وعشرة، وألف ومئة، ويراد بها المتمم فقط، فإن أريد مجموع جميع العدد المخصوص، فحقيقة، والأول مجاز، من باب تسمية الجزء باسم الكلّ. وقولنا: مخصوص، ليخرَج الاعتراض المشهورُ: بأنَّ العدد من خصائصه قبولُ الزيادة لغير نهاية، فليس لعموم العدد كله خاتمة مخصوصة ومعينة، بل للعدد المخصوص فقط، كعاشر خاتمة لعشرة، أي: آخرها، ومنها أو لتسعة، أي: مصير بها عشرة، أو زائدً على كونها أي: آخرها، ومنها أو لتسعة، أي: مصير بها عشرة، أو زائدً على كونها تسعة، من باب كونها حزءً منه، كثالث النهن، وهو كونها زائدًا عليه. تاج الدين البهوتي.

<sup>(</sup>١) في النسخ الخطية: ﴿ وَفَطَّر يُومُ ﴾، والمثبت من المتن.

والخميس، وستة من شوال، والأولى: تتابعها، وعقب العيد، وصائمها مع رمضان كأنما صام الدهر، وصوم المحرَّم، وآكده العاشرُ (۱)، وهو كفَّارةُ سنة، ثم التاسعُ، وعشرُ ذي الحِجة، وآكده يومُ عرفة، وهو كفَّارةُ سنتين، ولا يُسنُّ لمن بها، إلا لمتمتِّع (٢) وقارن عدما الهَدْي، ثم التَّرْويَةُ.

وكُرهَ إِفرادُ رحب، والجمعة، والسبت، بصوم، وصومُ يومِ الشكِّ \_ وهو: الثلاثون من شعبانَ، إذا لم يكن حين التَّرائي علة، الشكِّ \_ وهو: الثلاثون من شعبانَ، إذا لم يكن حين التَّرائي علة، إلا أن يوافقَ عادةً ، أو يصلَه بصيام قبلَه ، أو قضاءً أو نذراً \_ والنَّيْروزِ(٣)

حاشية النجدي

قوله: (وعشرُ ذي الحجّة ) خلا العيدَ.

قوله: (وكره إفرادُ رجب) وتزولُ الكراهة بفطره فيه ولو يوماً، أو بصومه شهراً آخر من السنة. «إقناع»(٤). ويجوزُ صومُ الدَّهرِ، ولم يُكْره إذا لم يتركُ به حَقَّا، ولا خافَ منه ضرراً، ولم يصمُ يومَي العيدين وأيامَ التشريق. «إقناع»(٤) بمعناه. قوله: (والنيروزِ) هو رابعُ برج الحَمَل.

<sup>(</sup>١) ويُسَمَّى عَاشُورَاء.

<sup>(</sup>٢) في (ب): «المتمع»

<sup>(</sup>٣) في (أ): «أو النيروز» . والنيروز كما قبال الزمخشري: هبو الشبهر الرابع من شبهور الربيع. «المطلع» ص ١٥٥.

<sup>.719/1 (1)</sup> 

والمِهْرَجانِ<sup>(۱)</sup>، وكلِّ عيدٍ لكفَّارٍ، أو يـومٍ يفردونـه بتعظيـم، وتقـدُّمُ رمضـانَ بيـومٍ أو بيومـين، ووصـالٌ، إلا النبيُّ ﷺ، لا إلى السَّـحَرِ، وتركُه أولى.

ولا يصحُّ صومُ أيامِ التشريقِ، إلا عن دمِ مُتْعةٍ أو قِرانٍ، ولا يـومُ عيدِ مطلقاً، ويحرمُ.

## فصل

ومن دخل في تطوَّع غيرِ حجِّ أو عُمرةٍ، لم يجب إتمامُه، ويُسـنُ، وإن فسدَ، فلا(٢) قضاءَ.

ويجبُ إتمامُ فرضٍ مطلقاً ولو موسَّعاً، كصلاةٍ، وقضاءِ رمضانَ، ونذر مطلقِ، وكفَّارةٍ، وإن بطلَ، فلا مزيدَ(٢)، ولا كفَّارةَ.

ويجبُ قطعٌ لردِّ<sup>(؛)</sup> معصومٍ عن مَهلَكة، وإنقاذِ غريق، ونحوِه، والله وا

قوله: (والمِهْرَجَانِ) هو تاسعَ عشـرَ بـرجِ المـيزان. قولـه: (ويُسـنُّ) أي: حنبه التجلب ويُكره قطعُهُ بلا حاجةِ.

<sup>(</sup>١) المهرجان: اليوم السابع عشر من الخريف. [المطلع] ص ١٥٥.

<sup>(</sup>٢) ني (ب): ((بلا)) .

<sup>(</sup>٣) أي: يُعِيدُه أو يقضيه فقط. الشرح، منصور ٩٦/١.

<sup>ُ (</sup>٤) نِ (ب): ﴿ كُرَدُهُ .

أفضلُ الأيامِ، الحمُعةُ، والليالي، ليلةُ القدرِ، وتُطلبُ في العشرِ الأخير من رمضانَ، وأوتارُه آكدُ، .....

حاشية النحدي

قوله: (ليلة القدو) بسكون الدال، وفتحها حائز. «مطلع»(١). قوله: (من رمضان) هذا فيه إشارة إلى الصّحيح من المذهب من المنهب المعشو الاحتصاصِها بالعشر الاحترة. والمذهب أيضاً: أنّها تتنقّل، فعلى هذا: لو نذر الاعتكاف ليلة القدر، أو علّق طلاق زوجته على ليلة القدر، لزمّه في الصّورة الأولى اعتكاف العشر كلها، وطلقت زوجته في آخر ليلة منها في الثّانية. وهذا إن صدر منه ذلك قبل مضي شيء من العشر، فإن نذر أو علّق بعد أن مضى ليلة، لم تَطلق إلا بمضي العشر كلها من العام الآتي، ولم يف بالنّذر إلا باعتكاف ما بقي مع عشر الآتي أيضاً. العام الآتي، ولم يف بالنّذر إلا باعتكاف ما بقي مع عشر الآتي أيضاً. ثم اعلم: أنَّ الشّهر إن كان تامًا، فكلُّ ليلة من العشر وتر"، إمَّا باعتبار الماضي، كأحد وعشرين، وثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإمَّا باعتبار الباقي، كالثانية. إلى وإن كان ناقِصاً، فالأوتار باعتبار الباقي موافقة الما باعتبار الماضي، كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. فتأمل.

<sup>(</sup>١) ص ٥٥١.

وأرجاها سابعتُه. وسُنَّ كونُ<sup>(١)</sup> من دعاثِـه فيهـا: «اللهـمَّ إنـك عَفُـوٌّ ﴿ ﴿ ﴿ اللهُـمُّ إِنْكَ عَفُـوٌ \* تحبُّ العفوَ، فاعفُ عنِّى (٢).

قوله: (وأرجاها سابعتُهُ) لأنَّ ليلةَ القدرِ تسعةُ أحرفِ ذكِرتْ ثلاثاً، طنية النجليم ولأنَّ لفظَ: «هـي» سبعٌ وعشرون كلمةً رسميَّةً؛ إذ السورةُ ثلاثون، أمّا نحوية: فنحو خمسين. قال ابن عطية (٣): هذا من ملح التفسير وتمليحه. تساج الدين البهوتي.

<sup>(</sup>١) في (ب): ﴿كُونَهُۥ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد ٦/٠٠/، والترمذي (٣٥١٣)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٧٢)، وابسن ماجه (٣٨٥٠)، من حديث عائشة.

<sup>(</sup>٣) أبومحمد، عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية، المخاربي، الغرناطي، العلامة شيخ المفسرين، كان إماماً في الفقه وفي التفسير وفي العربية. ولد سنة ثمانين وأربع معة، وتوفي سنة إحمدى وأربعين وهمس مئة، من مؤلفاته: الأمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أحسن فيه وأبدع، قال فيه شيخ الإسلام في فتاويه ٢/٤ ١٩: وهو خير من تفسير الزعشري، وأصح نقبلاً وبحثاً، وأبعد من البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو عير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير. السير أعلام النبلاء، و ١٨٧/١٥.

## كتاب

الاعتكافُ: لزومُ مسلمٍ لا غُسلَ عليه، عاقلٍ ولو مُميِّزاً، مسجداً صحالاً العالمات ولو ساعةً، لطاعةٍ على صفةٍ مخصوصةٍ، ولا يَبطلُ بإغماءٍ.

وسُنَّ كلَّ وقتٍ، وفي رمضانَ آكدُ، وآكدُه عشرُه الأحيرُ.

ویجبُ بنذرٍ، وإن عُلِّق، أو غیره بشرطٍ تقیَّد به، ویصحُّ بلا صسومٍ، لا بلا نیَّةٍ. ویجب أن یُعیَّن نذرٌ بها(۱)، ومن نوی خروجَه منه، بَطلَ.

حاشية النجدي

# كتاب الاعتكاف

الاعتكاف لغةً: لزومُ الشيءِ.

قوله: (لا غُسلَ عليه) فلا يصحُّ من حُنْب ونحوه، ولو متوضئاً. قاله في الشرح الإقناعه(٢). وبخطه أيضاً على قوله: (لا غُسلُ عليه) لعله ما لم يحتج إلى اللَّبْثِ، لجوازِ اللَّبثِ إذن. قوله: (ولو ساعةً) أي: أقلَّ زمنٍ ولو لحظة. وبخطه على قوله: (ولو ساعةً) ولا يكفى عبورُه. «إقناعه(٢).

قوله: (أو غيرُه) من العباداتِ المنذورَة. قوله: (بشرطِ تقيَّد به) فلا يلزم قبلَه. قوله: (منه) أي: من الاعتكاف، ولو لم يخرجُ من المسحد، بخلاف عكسه، كنيَّة مصلِّ فِعْلاً مبطلاً، لكنّه لم يفعله، فلا يبطلان به. تاج الدين البهوتي. قوله: (بَطَلَ) فاعلُ (بَطَلَ) ضميرٌ عائدٌ على اعتكافه المعلومِ من المقام، ففيه الرَّبطُ باسم الشرط.

<sup>(</sup>١) أي: النية، ليتميز النذر عن التطوع. الشرحة منصور ١٠٠٠/٠.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣٤٧/٢.

<sup>. 441/1 (4)</sup> 

ومن نذر أن يعتكف صائماً أو بصوم، أو يصوم معتكفاً أو باعتكاف، أو يعتكف مصلياً، أو يصلي معتكفاً، لزمه الجمع، كندر صلاة بسورة معينة.

ولا يجوزُ لزوجةٍ وقِنِّ اعتكافٌ بلا إذنِ زوجٍ وسيدٍ، .....

حاشية النجدي

قوله: (أو بصوم) أي: مع صوم. قوله: (أو يَعتكفَ مصلّياً) لكن الايلزمُه أنْ يصليَ جميعٌ الزّمان إذا نَذرَ أنْ يعتكفَ مصلياً، والمرادُ: ركعةٌ أو ركعتان. «إقناع»(۱). قاله في «شرحه»(۱) بناءً على ما لو نذرَ الصّلاة وأطلق. وإن نذرَ اعتكاف أيامٍ متتابعة (۱) بصوم، فأفطر يوماً، أفسد تَتابُعهُ، ووحب الاستئناف، لإخلاله بالإتيان بما نذرَه على صفتِه.قاله في «الشرح»(۱) انتهى. قوله: (أو يصليَ معتكفاً) ويكفيه ركعةٌ أو ركعتان، على ما يأتي، والثاني: المذهبُ. قوله: (معيّنةٍ) فلا يجوزُ غيرُها ولو أفضل، كـ «الإخلاصِ» مع أتبّت».

قوله: (ولا يجوزُ لزوجةٍ . إلخ أي: ويصحُّ، كما يُعلم مما يأتي. وبخطَّه أيضاً على قوله: (ولا يجوزُ لزوجةٍ وقنُّ أي: ومَدينٍ وأحيرٍ، كهما قياساً. ابن نصرا لله. تاج الدين البهوتي.

<sup>.</sup> ۲۲۲/1 (1)

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣٤٩/٢.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: "متابعة".

ولهما تحليلهما مماً شرعا فيه بلا إذن، أو به وهو تطوع علاً (١). ولمكاتب اعتكاف بلا إذن، وحج ما لم يَحل نحم.

ومبعَّضٌ كقِنِّ، إلا مع مُهايأةٍ(٢) في نوبتِه، فكحُرٍّ.

#### فصل

ولا يضحُّ مَمَّن تلزمُـه الجماعـة، إلا بمسجدٍ تُقـامُ فيـه، ولـو مِـن معتكفين إن أتَى عليه فعلُ صلاةٍ، وإلا صحَّ بكلِّ مسجدٍ، كَمِن أنثى.

قوله: (ولهما تحليلُهما) أي: تحريدُهمما وإخراجُهمما. تماج الديمن البهوتي. فإن لم يُحلِّلاهما، صحَّ وأجزاً. قالمه في «الإقناع»(٣). قوله: (بـلا إذنٍ) أي: ولو منذوراً.

حاشية النجدي

قوله: (إلا بمسجد) استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ولا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾. [البقرة: ١٨٧]. وفيه تأمُّل، إلا أنْ يُضَمَّ إلى الآية أمرٌ حارجيٌّ، وهو: أنَّه يَحرمُ الوطءُ في الاعتكاف، فلسو كان الاعتكاف يصحُّ بالمسجدِ وغيرهِ، لقيلَ: ولا تُباشروهنَّ وأنتمْ عاكفونَ. كذا قرَّره الشيخ منصور البهوتي (٤). محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) انظر: «شرح» منصور ١/٠٠٠.

<sup>(</sup>٢) المهايأة: أن يكون لسيده يوماً ولنفسه يوماً.

<sup>. 477/1 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢/١٥٣.

ومنه: ظهرُه(١)، ورحبتُه المَحُوطَة(٢)، ومَنارتُه التي هيَ أو بابُها بـه، وما زيدَ فيه(٣)، حتى في الثواب في المسحد الحرام، وعنــدَ جَمْـعٍ(٤)، ومسحدِ المدينةِ أيضاً.

والأفضلُ لرحلِ تخلَّلَ اعتكافَه حُمُعةً، حامعٌ، ويتعيَّن إن عُيِّن بنذر. ولمن لا جمعةَ عليه أن يعتكف بغيره، ويَبطلُ بخروجِه إليها إن لم يشترطُه.

قوله: (ومَنَارَتُهُ) في «مختار الصحاح»: المنارُ: عَلَمُ الطَّرِيقِ والمَنارَة ("الديّ يُوذَّن عليها"). قوله: (وما زِيد) أي: ومِنَ المسحدِ مطلقاً ما زِيدَ فيه، فيثبتُ له جميعُ أحكامِه، حتى حكم المُضاعَفَةِ في الثّوابِ في المسحدِ الحسرامِ. محمد الحلوتي.

قوله: (ويتعين) أي: حنس الجامع لا عينُه، ولو لم يتخلله جمعةً، حيث لا رمنهُ الجمعةُ. قوله: (ولمن لا جمعةً عليه) لعلَّ المرادَ: أنّه لا يتعيَّن في حقَّ مَن ذكر بالتَّعيينِ. وبخطَّه أيضاً على قوله: (ولمن لا جمعةً عليه) كامرأةٍ، ومسافر.

<sup>(</sup>١) أي: سطحه. الشرح؛ منصور ١/١٠٥.

<sup>(</sup>٢) أي: باحته، إن كان عليها حائط وباب. الشرح منصور؟ ١/١٠٥.

<sup>(</sup>٣) ليمبت في (ب) و(ط).

<sup>(</sup>٤) منهم الشيخ تقي الدين، وابن رجب، وحكي عن السلف. الشرح؛ منصور ٢/١٠٥.

<sup>(</sup>٥٥) ليست في النسخ الخطية، والمثبت من المختار الصحاحة: (نور).

ومَن عيَّن مسجداً غيرَ الثلاثةِ، لم يتعين.

وأفضلُها، الحرام، فمسجدُ المدينةِ، فالأقصى. فمن نذرَ اعتكافاً، أو صلاةً في أحدها(١)، لم يُجزئه غيرُه، إلا أفضل منه.

ومن نذر زمناً معيَّنــاً، شَـرَعَ فيــه(٢) قبــلَ دخولِــه، وتــاُخَّرَ حتــى ينقضيَ، وتابَع، ولو أطلَقَ(٣).

ومن نذر عدداً، فله تفريقُه ما لَم يَنو تتابُعاً.

ولا تدخلُ ليلةُ يوم نُذِرَ، كيومِ ليلةٍ(١).

حاشية النجابي

قوله: (إلا أفضلُ(°) منه) أي: إن وُجِدَ. قوله: (قبل دُخولهِ) فلو نــذرَ اعتكافَ العشرِ الأخيرةِ من رمضانَ، دخلَ قبلَ غروب ِ شمــسِ العشـرين و لم يخرجُ إلاّ ليلةَ العيدِ. قوله: (ومَن فذَر عدداً) ولو ثلاثين.

قوله: (ولا تدخلُ ليلةُ يومٍ نُذِر) لأنَّ المفهومَ من لفظِ اليومِ، الاتصالُ بالساعاتِ. قال الخليل: إنَّ اليومَ عندَهم: اسمٌ لما بين طلوعِ الفحرِ، وغروبِ الشَّمس. انتهى. تاج الدين البهوتي.

<sup>(</sup>١) في (ج): ﴿ الْحَدُهُمَا ﴾ .

<sup>(</sup>٢) ليست في الأصل و (ب) و (ح).

<sup>(</sup>٣) لفهمه من التعيين. الشرح؛ منصور ٢/١.٥٠.

<sup>(</sup>٤) لأن اليوم ليس من الليلة. الشرح، منصور ٣/١٠٠٠.

<sup>(</sup>٥) في (ق): ((والأفضل)).

ومن نذَرَ يوماً، لم يجُز تفريقُه بساعاتٍ من أيامٍ. ومَن نذرَ شهراً مطلقاً، تابع. ومن نذر يومينِ أو ليلتين فأكثرَ متتابعةً، لزمَـه ما بين ذلك، من ليلٍ أو نهارٍ(١).

### فصل

يحرُمُ حروجُ من لزمَه تتابُعٌ مختاراً ذاكراً، إلا لما لا بُـدَّ منه، كإتيانِه بمأكلِ ومشرَب، لعدم، وقَيءٍ بَغَتَهُ(٢)، وغَسلِ متنجسِ يحتاجُه،

حاشية النجدي

قوله: (ومَن نَذَرَ يوماً) وكذا ليلةً. قوله: (مِن أيام) فلو كان في وسَطِ النَّهارِ فقال: للهِ عليَّ أَنْ أعتكفَ يوماً من وقتي هذا، لزمَه من ذلك الوقت إلى مثلِه، ولا يدخلُ اللَّيلُ. «إقناع»(٣). قوله: (مطلقاً) أي: غيرَ معيَّن؛ بأن لم يقلُ: رمضانَ مثلاً، بل قال: شهراً.

قوله: (تتابع) كمَن نذرَ اعتكافَ شهر، أو أيامٍ متتابعةٍ. قوله: (إلا لما لا بُدَّ هنه) يعني: فإنَّه لا يَحرمُ، بل ربما تعيَّن، فليس المرادُ من نفي الحُرمةِ ثبوتَ الأعمَّ من الإباحةِ والكراهيةِ. محمَّد الخلوتي. قوليه: (كاتيانه بماكلٍ...إلخ) عُلم منه: أنّه لا يجوزُ خروجُه؛ لأحلِ أكلهِ وشربه في بيتِه، وصرَّح به في «الإقناع» (أ).

 <sup>(</sup>١) انظر: الشرح» منصور '١/٤٠٥.

<sup>(</sup>٢) في (أ) و(ب) و(جـ) و(ط): ﴿اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

<sup>.</sup>TYE/1 (T)

<sup>.440/1 (1)</sup> 

وكبولٍ وغائطٍ، وطهارةٍ واحبةٍ.

وله المشيُّ على عادتِه، وقصدُ بيتِه إن لم يجدُّ مكاناً يليقُ به، بـــلا ضررٍ ولا(١) مِنَّةٍ(٢)، وغسلُ يدِه بمسجدٍ

حاشية النجدي

قوله: (وكبول) انظر ما فائدة الفصل بالجارِّ، وقد يقالُ: إنّه للتنبيهِ على أنّه معطوفٌ على: (إتبانٍ) لا على: (متنجِّسٍ)؛ لأنّه يصيرُ لا فائدةَ له، لدخولهِ في عمومِ المتنجِّسِ. محمد الخلوتي. قوله: (وطهارةٍ واجبةٍ) أي: لدخولهِ أي أو أصغرَ، وأمّا الاستنجاءُ، فينبغي دخولُه في قوله: (وغَسللِ متنجِّس يحتاجُه) وظاهرهُ: ولو قبلَ دحولِ وقتِ صلاةٍ، وصرَّح به في هالإقناع»(۲). وبخطه أيضاً على قوله: (واجبةٍ) أي: لا نحو غُسللِ جمعةٍ، وتحديدِ وضوءٍ.

قوله: (على عادته) أي: من غيرِ عَجَلَةٍ. قوله: (إنْ لم يجله مكاناً يليقُ به) كميضاً قوله: (إنْ لم يجله مكاناً يليقُ به) كميضاً قولها، قالوا: ولا يَقْصَ عليه في دخولِها، قالوا: ولا عالمة لعادته، وفيه نظر. قاله في «الفروع»(٥)، ويلزمُهُ قصدُ أقربِ منزلَهُ، لا إن بذَلَ له صديقُه أو غيرُه منزلَهُ القريب، للمشقَّة بنزكِ المروءةِ والاحتشامِ منه.

<sup>(</sup>١) ليست في (ط).

<sup>(</sup>٢) في (جـ): ((ضرورة منه) .

<sup>.</sup>TYE/1 (T)

 <sup>(</sup>٤) الميضائة: الموضع يُتوضئاً منه وفيه. «القاموس»: (وَضُو).

<sup>.148 - 144/4 (0)</sup> 

في إناء مِن وسخ وزفرٍ ونحوِهما، لا بولٌ وفصدٌ وحجامةٌ بإناءٍ فيه(١) أو في هوائه.

وكحمُعةٍ وشهادةٍ لزمتاه، وكمريضٍ وجِنازةٍ تعيَّنَ حروجُه إليهما. وله شرطُ الخروج إلى ما لا يلزمه منهنَّ، ومن كلِّ قُرْبةٍ لم تتعيَّنْ، أو مَا لَهُ مِنْه بُـدُّ، وليس بقُربةٍ، كعَشاءٍ، ومبيتٍ عنزله، لا الخروجُ إلى التحارةِ، أو التكسب بالصنعةِ في المسجدِ، ونحوِهما. وسُنَّ أن لا يُبكِّرَ لجمُعةٍ، ولا يُطيلَ النُقامَ بعدَها.

وكما لا بُدَّ منه، تعيُّنُ نَفِيرٍ، وإطفاءِ حريقٍ، وإنقاذِ غريقٍ، ونحوهِ. ومرض شديدٌ، وحوف من فتنة على نفسه، أو حُرْمتِه، أو ماليه،

حاشية النجدي

قوله: (في إنام) لَيُفَرَّغُ خارجَ المسجدِ. قوله: (ونحوِهما) كقيامٍ من نومِ ليلٍ. قوله: (لم تتعيَّن) كزيارةِ رحمٍ، أو صديقٍ. قوله: (ولا يطيل المُقام بعدَها) وله التبكيرُ وإطالةُ المُقامِ بعدَها، ولا يُكرهُ لصلاحيَّة الموضع للاعتكاف.

قوله: (تعيَّنُ ... إلخ) بأن احتيجَ إليه. قوله: (نفيرٍ) أي: لنحوِ عدوً فَحَأَهُم. قوله: (وهرضٌ شديدٌ) فَحَأَهُم. قوله: (وهرضٌ شديدٌ) يُتعذر المُقامُ معه، أو لا يُمكنهُ إلا بمشقّة شديدةٍ؛ بأن يحتاجَ إلى خادمٍ أو فراشٍ، لا لمرضٍ خفيفٍ، كصداعٍ وحمَّى خفيفةٍ.

<sup>(</sup>١) أي: في المسجد.

ونحوُه، وحاجةً لفصدٍ أو حِجامةٍ، وعِدَّةُ وفاةٍ.

وَتَتَحَيَّضُ بخباءٍ فِي رَحْبتِه، إن كانت، وأمكن بـلا ضـررٍ، وإلا ببيتها. وكحيض (١) نفاس.

ويجبُ في واحب رجوعٌ بزوالِ عذرٍ، فإن أخر عن وقستو إمكانِه، فكما لو حرجَ لما لَه منه بُدٌّ. ولا يضُرُّ تطاوُلٌ معتادٌ، وهو حاجمةُ الإنسانِ، وطهارةُ الحدثِ، والطعامُ والشرابُ، والجمعة، ويضرُّ في غير معتاد، كنفير، ونحوه.

ففي نذرٍ متتابع غيرِ معيَّن، يخيَّر بينَ بناءٍ وقضاءٍ، مع كفَّارةِ يميـنٍ،

حاشية النجدي

قوله: (وَتَحْوُه) كنهب بمحلته. قوله: (وحاجةٌ ... إلخ) أي: حاجةٌ كبيرةٌ. قوله: (وعدَّةُ وَفَاقٍ) أي: إذا ماتَ زوجُ معتكفةٍ، فلها الحروجُ لتعتــدٌ في منزلها، لوحويه بأصلِ الشَّرع.

قوله: (وتتحيَّضُ أي: استحباباً. قوله: (في رَحْبَيْتِهِ) أي: غـيرِ المحوطةِ. قوله: (وإلا) تحيَّضتُ ببيتِها.

قوله: (معتادً) يعني: فيبني بلا قضاء ولا كفَّارة؛ لأنَّه كالمستثنى. قولـه: (ويضرُّ) أي: تطاولٌ.

قوله: (ففي نَذْرٍ متتابع) كشهر، أي: إذا عَلِم(٢) أنَّه يضرُّ تطاولُ العذرِ الغيرِ المعتادِ، ففي نذرٍ... إلخ. قوله: (يُخيَّر بين بناءٍ ... إلخ) التخييرُ بين البناءِ

<sup>(</sup>١) في (ط): الولحيض) .

<sup>(</sup>٢) في النسخ: ﴿علمت﴾.

أو استئناف، وفي معيَّنِ يقضي ويكفِّرُ، وفي أيام مطلَقةٍ، تُتَمَّمُ بـلا كفَّارةٍ، لكنَّه لا يَبنِي على بعضِ ذلك اليوم.

#### فصل

وإن خرج (الما لا بُدَّ منه)، فباع أو اشترى، أو سأل عن مريض، أو غيره، ولم يُعرِّج، أو يقف لذلك، أو دخل مسجداً يُتِمُّ اعتكافَه فيه، أقرَبَ إلى محلِّ حاجتِه من الأول، جازَ.

وإن كان أبعدَ، أو خرَجَ إليه .....

حاشية النجدي

والاستثناف، وأمّا قوله: (وقضاء)، فهو تتميــم لحاجـةِ البنــاءِ، وليـس طَرَفـاً مستقلاً. محمد الخلوتي.

قوله: (أو استثناف) أي: بـالا كفـارةٍ. قولـه: (وفي معيَّــنِ) كشــهرِ رمضانَ. قوله: (ويُكفّرُ) أي: كفّارةَ يمينٍ. قوله: (مُطلقةٍ) كعشَرةٍ أيامٍ، ولم يقل: متتابعةً، ولم ينوهِ. قوله: (ذلك اليوم) أي: الذي حرجَ فيه.

قوله: (أو اشترى) أي: ولم يُعَرِّج (٢) ولم يقف، حازَ. قوله: (ولم يُعَـرِّجُ) أي: يعطفُ. قوله: (أو خمرجَ إليه) أي: يعطفُ. قوله: (أو خمرجَ إليه) أي:

<sup>(</sup>١-١) في(ط): الله لابد له منه ١

<sup>(</sup>٢) عَرَّج تعريجاً: مَيْلَ وأقام، وحبس المطية عن المنزل. ﴿القاموسِ﴾: (عرج).

ابتداءً، أو تلاصقا، ومشى في انتقالِه خارجاً عنهما بلا عذرٍ، أو أخرِج لاستيفاءِ حقِّ عليه، وأمكنه الخروجُ منه، أو سَكِرَ، أو ارتَدَّ، أو خرجَ كُلُه لما لَهُ منه بُدُّ، ولو قلَّ، بطلَ. ويستأنفُ متتابِعاً بِشرطٍ (۱) أو نيةٍ، إن كان عامداً مختاراً، أو مكرَها بحق، ولا كفَّارةً. ويستأنفُ معيَّناً قُلِد بتتابع، أو لا، ويكفِّر، ويكونُ قضاءُ كلِّ واستئنافُه على صفةِ أدائِه فيما يمكنُ.

حاشية النجدي

إلى المسجدِ الثاني لا بِقَيْدِ الأَبْعَد.

قوله: (ابتداء) أي: بلا عذر. قوله: (ويستأنف) أي: حيث بَطَلَ اعتكافه. قوله: (إنْ كان عامداً) يعنى: فاعلُ ما تقدَّمَ من المبطلاتِ. قوله: (أو مكرها بحقٌ) أي: فيما إذا خرجَ لحقٌ أمكنه الخروجُ منه، وأمّا السُّكُرُ، فلا يتأتّى فيه الإكراهُ بحقٌ، ومفهومُه: أنه إذا لم يتعمَّد، أو أكره بغيرِ حقٌ، لا يفسدُ اعتكافُه. قوله: (فيما يمكن) أي: من صومٍ وصلاةٍ ننورًا فيه مثلاً، أو أحدِ المساجدِ الثلاثةِ حيث عيَّنه، وأمّا لو نذر اعتكافاً في شهرِ رمضان، ثم أفسدَه، فهل يلزمُه قضاؤه في مثلِ تلك الأيام؟ على وجهين، وظاهرُ كلامِ أحمد: لزومُه، وعلى هذا: لو نذر اعتكاف عشرةِ وجهين، وظاهرُ كلامِ أحمد: لزومُه، وعلى هذا: لو نذر اعتكاف عشرةِ أيامٍ، فشرعَ في اعتكافِها في أوّلِ العشرِ الأواحرِ، ثم أفسدهُ، لزمه قضاؤهُ في العشرِ من قابلٍ؛ لأنَّ اعتكاف العشرِ لزمَه بالشروع عن قضاؤهُ في العشرِ من قابلٍ؛ لأنَّ اعتكاف العشرِ لزمَه بالشروع عن

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

ويفسُّد إن وطئ، ولو ناسياً، في فسرج، أو أننزلَ بمباشرةٍ دونَـه، ويكفِّرُ لإفسادِ نذارِه، لا لوطْيِه.

### فصل

يُسنُّ تشاغله(١) بالقُرَبِ، واحتنابُ ما لا يَعنيه، لا إقراءُ قرآنٍ،

حاشية النجدي

نذرِه. هذا معنى ما في «شرح الإقناع»(٢)، نقلاً عن ابن رجب في «القاعدة» الحادية والثلاثين(٢)، وقوله(٤): لأن اعتكاف العشر لزمه بالشروع عن نذره: إنّما يظهرُ حيث شرطها متتابعةً أو نواه.

قوله: (لا لوطئه) أي: ولو كان التكفيرُ للوطءِ نفسه، لا لأحـلِ النَّــذرِ للزمتِ الكَفَّارة به، ولو كان الاعتكافُ غير منذور.

قوله: (ها لا يَعنيه) بفتح الياءِ، ولا يجوز ضمُّها. قال الجوهريُّ: أي: ما لا يهمُّه، وا لله أعلم. «مطلع»(°).

<sup>(</sup>١) في (حـ): «اشتغاله»، وضرب على «تشاغله» .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣١٠١/٢.

<sup>(</sup>٣) القواعد ص ٤٠.

<sup>(</sup>٤) أي: قول ابن رحب في القاعدة الحادية والثلاثين السابق.

<sup>(</sup>٥) ص ١٥٩.

وعلم ومناظرة فيه، ويُكرَهُ الصَّمتُ إلى الليلِ، وإن نذرَه لم يَفِ به، ويحرُم جعلُ القرآنِ بدلاً من الكلامِ.

وينبغي لمن قصدَ المسجدَ، أن ينويَ الاعتكافَ مدةَ لُبثِه.

حاشية النجدي

قوله: (ومناظرة) لكن فعله لذلك أفضل من الاعتكاف، لتعدي نفعه. «إقناع»(١). قوله: (ويكره الصّمتُ إلى اللّيل... إلخ). وقال الموفق: ظاهرُ الأخبار: تحريمُ به وحرزمَ به في «الكافي»(١)، والتحقيق كما في «الاختيارات»(١): أنّه يحرمُ إذا تضمّن ترك كلام واجب، أو تَبعّدَ(١) به عن الكلامِ المستحبّ، وأنّه يجبُ عن الكلامِ المحرّم، ويسنُ عن الفضولِ، ويكرهُ عن المستحبّ. فتدبر. قوله: (وينبغي لمن قصد المسجد) قال في «الإقناع»(٥): للصلاةِ أو غيرِها . قال في «شرحه»(١): قلت: إلا لإقراءِ قرآنٍ، أو عِلمٍ، ونحوِه، إن قلنا يُكره للمعتكف . انتهى.

<sup>. 471/1 (1)</sup> 

<sup>.271/1 (</sup>٢)

<sup>(</sup>٢) ص ١١٤.

<sup>(</sup>٤) في الأصل و (ق): التعبدا.

<sup>.</sup> TTT/1 (0)

<sup>(</sup>٦) كشاف القناع ٣٧١/٢.

### كتاب

الحجُّ فرضُ كفاية كلَّ عامٍ، وهو: قَصْدُ مكة لعملٍ مخصوص، في زمنِ مخصوص.

والعُمْرة: زيارة البيتِ على وجهٍ مخصوص.

ويجبانِ في العمر مرة، بشروطٍ، وهي:

إسلامٌ، وعقلٌ، وبلوغٌ، وكمالُ حريَّةٍ.

ويُجزِئان مَنْ أسلمَ، أو أفاقَ ثُمَّ أَخْرَمَ، أو بلَغَ .

# كتاب الحَجّ

الفتح: أشهرُ، عكسُ ذي الحِجَّةِ. قُرِضَ الحجُّ سنةَ تسع عند الأكثرِ، و لم يَحجَّ النَّبيُّ ﷺ بعدَ هجرتِه سوى حِجَّةٍ واحدةٍ، وهي: حَجَّـةُ الـوداع، ولا خلافَ أنَّها كانت سنةَ عشر، وكان قارناً، نصًّا. قاله في «الإقنــاع»(١). وإنَّما سُمِّيتُ حِجَّته بحِجَّةِ الوداع؛ لأنَّه رَبُّ ودَّعَ النَّاسَ فيها، وقال: «لِيبلِّغ الشَّاهدُ منكم الغائبَ»(٢). قاله القاضى عياض.

> قوله: (ويجبان) أي: على الفور، كما سيأتي في المـــتنِ. قولـــه: (إســــلامٌ، وعقل شَرْطا وُحوبٍ وصِحَّةٍ. قوله: (بلوغٌ وكمالُ حريَّة) شَرْطا وجوب وإجزاء. قوله: (مَن أمسلَمَ) وهـو حرٌّ مكلَّف، ثـم أحرمَ بحجٌّ أو عمرةٍ. ("قوله: (أوأفاق) أي: وهو حرٌّ مسلمٌ. قوله: (أو بلغ) حرٌّ صغيرٌ مُحرِماً").

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٢٠٣٦)، والبخاري (١٧٣٩)، و (٧٠٧٩)، والترمذي (٢١٩٣)، من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

<sup>(</sup>٣-٣) ليست في (ق).

أو عَتَقَ مُحْرِماً قبلَ دفْعٍ من عرفة، أو بعدَه إن عاد فوقف في وقتِه، أو قبلَ طوافِ عُمْرةٍ (١)، كمن أحرمَ إذنْ. وإنَّما يُعتدُّ بإحرامٍ ووقوفٍ موجودَيْن إذنْ، وأنَّ ما قبلَه تطوُّعٌ لم ينقلبْ فرضاً. وقالَ جماعة (١): ينعقدُ إحرامُه موقوفاً، فإذا تغير حالُه تبيَّنَ فرضيَّتُه.

ولا يُحزِئ مع سعي قِنَّ وصغيرٍ بعد طواف القدوم، و٣٠قبلَ وقوف، ولا أعاده بعدُ<sup>(٤)</sup>.

#### فصل

ويصحَّان مِن صَّغيرٍ، ويُحرِم وليُّ في مالٍ عمَّن لم يميِّر، ولو محرِمًا، أو لم

حاشية النجدي

قوله: (أو عَتَىقَ) قَنَّ مَكَلَّفَّ. قوله: (قبل طوافِ عمرةٍ) أي: قبلَ الشروع فيه. قوله: (ولا يُجزئ) الشروع فيه. قوله: (ولا يُجزئ) أي: الحجُّ. قوله: (قنَّ وصغيرٍ) مفرِدَينِ أو قارِنَينِ؟ لأنَّهما اللَّذانِ يَتَأَتَّى في حقّهما ذلك، دون التمتَّع.

قوله: (في هالي) يعني: من أب، ثم وصيُّه، ثم حاكم.

<sup>(</sup>١) في (حـ): ﴿أَوْ فِيهَا طُوافِهَا ﴾!

<sup>(</sup>٢) هم: صاحبُ ﴿الحَلاف، و﴿الانتصار»، والمحدُ، وغيرُهم. ﴿شرح، منصور ٢/١٪٥.

<sup>(</sup>٣) ليست في الأصل و(أ) و(ب) و(ط).

<sup>(</sup>٤) أي: بعد بلوغه وعتقبه. الشرح؛ منصور ٢/١٥.

يَحُجَّ، ومميزٌ بإذنِه عن نفسه، ويفعلُ وليُّ ما يُعْجِزُهما، لكنْ لا يَبدأُ في رمى إلا بنفسِه، ولا يُعتدُّ برمى حلالِ.

ويُطاف به لعجزٍ راكباً أو محمولاً، وتُعتبر نيَّـةُ طائفٍ بـه، وكونُـه يصحُّ أن يَعقد له الإحرام، لا كونُه طافَ عن نفسه، ولا محرماً.

وكفارةُ حجِّ، وما زاد على نفقة الحَضَر في مالِ ولسيِّه، إن أنشأ السفرَ به تمريناً على الطَّاعةِ، وإلا فلا.

# و عمدُ صغيرٍ ومحنونٍ ، خطأً ، لا يحبُ فيه إلا ما يحب

حاشية النجدي

قوله: (ويفعلُ وليُّ . إلحُ أي: بنفسهِ أو نائِبهِ. ذكرَه منصور البهوتي في «شرحه» فيما يأتي. قوله: (لكن لايبدأ في رمي . إلحُ وإن أمكن الصَّغيرَ أَنْ يُناولَ النائبَ الحصى، ناولَه، وإلا استُحبُّ أَن توضعَ الحصاة بكفّه، ثم تؤخذ فتُرمى عنه. قوله: (إلاَّ بنفسهِ) إن كان فرضاً، فلو رمَى عن مُولِّه، وقع عن نفسهِ. قوله: (إلاَّ بنفسهِ) إن كان فرضاً، فلو رمَى عن مُولِّه، وقع عن نفسهِ. قوله: (به أي: إن لم يكن مميزاً. قوله: (أن يعقلاً له الإحرام) بأن يكونَ وليُّه، أو نائبهُ. منصور البهوتي (١). قوله: (لا كونَهُ طافَ عن نفسهِ) أشارَ في «الإقناع» (٢) إلى الفرق بينه وبين الرَّمي؛ بأنَّ الطَّوافَ وُجِدَ من الصَّغيرِ كمريضٍ محمول، ولم يوجد من حاملٍ إلا النية، بخلاف الرمي. قوله: (وإلا) أي: بأن سافرَ به لتحارقٍ، أو علم، أو إقامةٍ بخلاف الرمي. قوله: (وإلا) أي: بأن سافرَ به لتحارقٍ، أو علم، أو إقامةٍ بمكة، فلا يجبُ على الوليِّ شيءٌ من الكفّارةِ، والزائد على نفقةِ الحضرِ.

قوله: (ومجنون) أي: طراً جنونُهُ بعدَ الإحرام.

<sup>(</sup>١) الشرح) منصور ١٣/١ه.

<sup>.</sup> ۲۳٦/١ (٢)

# في حطأ مكلِّفٍ، أو نسيانِه.

# وإن وحبَ في كفارةٍ(١) على وليٌّ صومٌ، صام(٢) عنه.

قوله: (في خطأ مكلّف) فيفدي لإزالةِ شعرٍ، وتقليمِ ظُفرٍ، وقتلِ صيدٍ، ووطءٍ، بخلاف طِيْب، ولبس مخيطٍ، وتغطية رأسٍ. وما وحبَ من ذلك، ففيهِ التَّفصيلُ السَّابقُ، أي: من كونه على الوليِّ أو الصَّغيرِ، وكذا ما يفعلُهُ به الوليُّ لمصلحةٍ. فتدبر، وتمهَّل.

حاشية النجدي

قوله: (أو نسيانِهِ) قال المحدُ: أو فعله به الوليُّ لمصلحةٍ، كتغطيةِ رأسهِ لبردٍ، أو تطييبهِ لمرضٍ، فأمَّا إن فعله الوليُّ لعذر، فكفَّارتَهُ عليه، كحلقِ رأسِ محرمٍ بغيرِ إذنِه. قوله: (صامَ عنه) المتبادرُ من عبارتِه: أنَّ الصَّومَ عنِ الصَّغيرِ، وهو مناقض لقوله: (وجبَ على وليٌّ) ("والحاصلُ: أنَّ صومَ كفَّارةٍ واحبةٍ على الوليِّ، واحب على الوليِّ، وصومَ كفَّارةٍ في مالِ الصَّيِّ، واحب على الطَّبيِّ إذا بلغَ، كما ذكرَه منصور البهوتي (٤). وفي «المبدع» (٥): متى دحل في الكفَّارة اللاَّزمةِ للوليُّ صومٌ، صامَ عن نفسهِ. وهي ظاهرةٌ لا غُبارَ عليها، في الكفَّارة اللاَّزمةِ للوليُّ صومٌ، صامَ عن نفسهِ. وهي ظاهرةٌ لا غُبارَ عليها، في عن ذلك الواحب،

<sup>(</sup>١) في (جـ): الني كفاراة صوم».

<sup>(</sup>٢) في (أ) و (جـ): الصَّام ولي ١٩.

<sup>(</sup>٣-٣) ليست في (ق).

 <sup>(</sup>٤) الشرح؛ منصور ١/٤/٥.

<sup>. 14/7 (0)</sup> 

ووطؤُه كبالغِ ناسياً، يَمضي في فاسِده، ويَقضيه إذا بلغَ.

### فصل

ويصحَّان من قِنِّ، ويَلزَمانِه بنذره.

ولا يُحرِم ولا زوحةً بنفلٍ، إلا بإذنِ سيدٍ وزوجٍ. .........

حاشية النجدي

اللّهم إلا أنْ يُقَال: معنى كونه عن الصّغير: أنَّ الوجوب إنّما جاء من جهته، فنسب إليه. وفي «التنقيح» و«الإقناع»(١): وإن وحب في كفّارة صوم، صام الوليُّ. وفيها عموم غيرُ مرادٍ، بقرينةِ أنَّه حزمَ في «الإنصاف»(١) عا قاله في «الفروع»(١) الذي حزمَ به المصنّفُ هنا غيرَ حاكٍ فيه خلافاً. قاله منصور البهوتي. ولعلَّ هذا حكمة عدولِ المصنّف عمّا في «التنقيح» مع كونهِ التزمّة أولاً، فما هنا أولى من عبارتهما على ما فيه. فتأمّل. قوله: (إذا بلغ) ولا يصحُّ قبله، ونظيرُه وطء مجنون يوجبُ الغسلَ عليه، ولا يصحُّ منه إلا بعد إفاقته، لكن إذا أرادَ القضاء بعد بلوغ، قدَّم حِحَّة الإسلام، فلو أحرم بالمقضيَّة، انصرف إلى حِجةِ الإسلام، ثم يقضي بعد ذلك.

قوله: (ولا يُحْرِمُ ... إلخ) أي: يَحرمُ مع الصحَّةِ، ومثلُ القنِّ المدَّبَـرُ وأمُّ المولدِ، وتقدَّمَ حكمُ مكاتبٍ ، ومبعَّضِ.

<sup>.777/1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٦/٨.

<sup>. 419/4 (4)</sup> 

فإنْ عقداه، فلهما تحليلهما، ويكونان كمُحْصَرِ، ويأثمُ مَن لم عتثل، لا مع إذن، ويصحُّ رحوعٌ فيه قبل إحرامٍ. ولا بنذرٍ أذنَ فيه هما، أو لم يؤذن فيه لها(١).

ولا يمنعها من حــجٌ فـرض كمُلـت شـروطه، فلـو لم تكمُـل(٢)، وأحرمت به بلا إذنِه، لم يملك تحليلَها.

ومَن أَحرمتُ بواجبٍ، فحلفَ روجُها ـ ولو بالطَّلاق النَّلاثِ ــ لا تحجُّ العامَ، لم يَجزُ أنْ تُحِلَّ.

حاشية النجدي

قوله: (فلهمنا تحليلُهما) أي: إخراجُهما من الإحرام، لكن لايَخرجانِ بذلك بدليلِ قوله: (ويأثم مَنْ لم يمتثلْ) وله وطءُ زوجةٍ وأمةٍ أحرمتا بلا إذنه، بنفلٍ إذا أمرهُما بالتحلّلِ وخالفتا. قوله: (قبل إحرامٍ) أي: فلهُ التّحليلُ إذنْ، وإن لم يَعلمْ مَن أحرمَ بالرجوع. قوله: (كمُلَتُ شروطُهُ) أي: ويستحبُّ استغذائهُ.

قوله: (فلو لم تكمَلُ) أي: شروط الوحوب، بل شروط الإحزاء، أعنى: سوى الاستطاعة، بدليل أنّه لو كان نفلاً في حقّ غير المستطيعة لَلكَ تحليلَها. والحاصل: أنّه متى أحرمَ المسلمُ الحرُّ المكلّفُ الغيرُ المستطيع، فإنّه يلزمُه المضيُّ فيه، ويجزئه ذلك عن حِجَّةِ الفرض، بحيث إنّه لو استطاع بعد ذلك، لم تلزمه إعادتُه رحلاً كان أو امرأةً. قوله: (بواجمبو) أي: حجّ أو عمرة، ولو بنذر. «شرح»(٣). قوله: (لم يَجزُ أنْ تُحِلُّ) وعنه: كمحصر.

<sup>(</sup>١) يعني: الزوحة.

<sup>(</sup>٢) في (حر): «تكمل ١٩٨.

<sup>(</sup>٢) الشرحة منصور ١٥/١٥،

وإن أفسد قِنَّ حجَّه بـوطءٍ، مضى وقضى، ويصحُّ القضاءُ في رِقِّه، وليس لسيِّده منعُه إن شرعَ فيما أفسدَه بإذِنه.

وإن عَتَق، أو بلغَ الحُرُّ في الحِجَّة الفاسدةِ، في حالٍ يجزئُه عن حجَّة الفرضِ، لو كانت صحيحةً، مضكى، وأجزأتهُ حجَّةُ القضاءِ(١) عن حجَّةِ الإسلام، والقضاءِ.

وقِنَّ في جنايتهِ، كحرِّ معسرٍ. وإن تحلَّلَ بحَصْرٍ، أو حلَّلَـ هُ سيِّـدهُ، لم يتحلَّل قبلَ الصوم، ولا يُمنعُ منهُ. وإن مات ولم يصُمْ، فلسيِّدهِ(٢) أَنْ يُطعِمَ عنهُ. وإن أفسدَ حجَّهُ، صامَ، وكذا إن تمتَّع أو قَرَنَ.

حاشية النجدي

قوله: (ويصح القضاء في رقب) فلو عَتَى قبله، لزم أنْ يبدأ بحجّة الإسلام، فإن خالف، فكحر يبدأ بنذر أو غيره قبل حجَّة الإسلام، فيقع عن حجَّة الإسلام، ثم يقضي في القابل. قوله: (فيما أفسده ياذنه) فيه مضاف مخذوف تقديرُهُ: في قضاء حجِّ أفسدَه. وقوله: (بإذنه) صفة ثانية، والمعنى: في قضاء حجِّ مأذون فيه فسدَ بوطء، وعمرة كحجِّ، فإنَّ قوله: (فيما أفسدَه) صادق بهما.

قوله: (وإن عَتَقَ) أي: القِنُّ. قوله: (كُحُرُّ معْسَرٍ) أي: يَفدي بصومٍ. قوله: (فلسيده) المرادُ: أنَّه يُسنُّ، كما تقدَّمَ في قضاءِ رمضانَ. قوله: (صامَ) عشرةَ أيامٍ عن البَدَنةِ. قوله: (وكذا إن تمتَّعُ) أي: فيَفدي بصومٍ.

<sup>(</sup>١) ليست في (حر).

<sup>(</sup>٢) في (أ): "فلسيدٍ».

مئتهى الإزادات

ومشترِي الـمُحْرِمِ كبائعِهِ في تحليلهِ وعدمِه، ولهُ الفسخُ إن لم يعلم، ولم يملِك تحليلَهُ.

ولكل من أبوي بالغ، منعه من إحرام بنفلٍ، كجهادٍ، ولا يحلُّلانهِ، ولا غريمٌ مَديناً.

وليس لوليِّ سفيهٍ مبلِّرٍ منعُه من حجِّ الفرضِ(١)، ولا تحليلُهُ، وتُدفعُ نفقتُه إلى ثقةٍ ينفقُ عليهِ في الطريقِ. ويُحلَّلُ بصومٍ إذا أحرمَ بنقل، إن زادتُ نفقتُه على نفقةِ الإقامةِ، ولم يكتسِبُهَا.

### فصل

الخامس: الاستطاعة، ولا تبطل بحنونٍ، .....

قوله: (في تحليله) أي: إن أحرمَ بلا إذنِ قوله: (إنْ لم يَعلَمُ) إحرامَه. قوله: (من إحرامٍ بنفل) ولا يعتبرُ إذنهما في نفل، وصوم، وصلاةٍ حضراً، وكذا سفرٌ واحبُ، كُحجٌ وعلم، وتحب طاعتُهما في غيرِ معصيةٍ قال الشيخ تقي الدين فيما فيه نفعٌ لهما ولا ضررَ عليه، ولو شقَ عليه. قوله: (من حجٌ الفرض) أي: وعمرتِه. قوله: (ولم يكتسبها) أي: الزيادة.

قوله: (الخامسُ .. إلخ) شرطٌ للوحوب، لا للإحزاءِ. قوله: (ولا تبطلُ بجنونِ) أي: فيُحجَّ عنه.

<sup>(</sup>١) في (ط): «الفرض وعمرته».

وهي: ملكُ زادٍ يحتاجهُ ووعائهِ، ولا يلزمُه حملهُ إن وُجدَ بالمنازلِ(١). وملكُ راحلةٍ بآلةٍ، يصلُحان لمثلهِ، في(٦) مسافةِ قصرٍ(٦)، لا في دونِها،

حاشية النجدي

قوله: (مِلْكُ زَادٍ) يعني: ذهاباً وإياباً، من مأكول، ومشروب، وكسوةٍ. قوله: (يختاجُه) ظاهرُ كلامِه: لا يُعتَبرُ أنْ يكونَ صالحاً لمثله. قال في هالإنصاف (٤): وهو صحيح. وفي «الفروع»(٥): ويتوجّه احتمال أنّه كالرَّاحلة. انتهى. وجزم به في «الوجيز». قاله في «شرح الإقناع»(١). قوله: (إن وُجدَ بالمنازل) يعني: بثمنِ مثله، أو زائد يسيراً. «شرح»(٧). قوله: (ومِلْكُ راحلة) يعني: ولو بكراءٍ. قوله: (في مسافة قصر) هو متعلّق بملكِ راحلةٍ، وأمّا الزَّادُ، فيُعتبرُ مطلقاً، أي: قَرُبَتِ المسافةُ أو بَعُدتْ حيث احتاجَ إليه، ولعلَّ هذا هو السِّرُ في إعادةِ العامل، أعني: قوله: (ملكُ). قوله: (لا في دونِها) في إدخالِ «في» على «دونِ» نظر ، فإنّها من الظُّروفِ الغيرِ المتصرّفةِ الني لا تَحرجُ عن النّصب على الظّرفيَّةِ إلا إلى الجرِ بـ «مِنْ» خاصَةً ، شم رأيتُهُ النيّ لا تَحرجُ عن النّصب على الظّرفيَّةِ إلا إلى الجرِ بـ «مِنْ» خاصَةً ، شم رأيتُهُ

<sup>(</sup>١) أي: في طرق الحاج، لحصول المقصود. «شرح» منصور ١٧/١٠.

<sup>(</sup>٢) ليست ني (جر).

<sup>(</sup>٢) ليست في (أ) و (ب).

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٨/٥٤.

<sup>. 444/4 (0)</sup> 

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٢/٧٨٧.

<sup>(</sup>٧) لاشرح) منصور ١/٧١٥.

إلا لعاجزٍ، ولا يلزمُهُ حَبْواً ولو أمكنَهُ. أو مَا يقدرُ بهِ على تحصيلِ ذلك فاضلاً عمَّا يحتاجُهُ، من كتبِ علْمٍ(١)، ومسكنٍ، وحادمٍ، وما لا بدَّ منهُ، لكنْ إن فضلَ عنهُ، وأمكنَ بيعُه وشراءُ ما يكفيهِ، ويقضلُ ما

حاشية النجدى

في «الصَّحاح» قال: إنَّها تُستعملُ بمعنى: أقرب، وعبارتُه: ويقال: هو دونَ ذَلك: أي: أقربُ منه (٢). فأوقعَها حبراً، وجعلَ هذا المعنى مقابلاً لاستعمالها ظرفاً، وهنا يُمكن، بل الأقربُ أن تكونَ بمعنى أقرب، فلا اعتراضَ على المصنَّف، وأيضاً فقد قُرئ: ﴿ومنا دُونُ ذَلِكَ ﴾ [الجن: ١١] بالرَّفع (٣) على كونها مبتداً، وهو أولى في الاستدلالِ. محمد الخلوتي.

قوله: (إلا لعاجز) عن مشي. قوله: (فاضلاً) أي: حال كون ذلك المذكور من الزّاد والرّاحلة بآلتهما فاضلاً .. إلخ، فلو استَغنَى بإحدى نسختين من كتاب مثلاً باع الأحرى . قوله: (ومسكن) للسكنى، أو يحتاج لأحرته، لنفقيه ونفقة عياله، وما لابداً منه من نحو لباس، وفراش، وبضاعة يَحتلُّ رِبْحُها المحتاج إليه.

قوله: (لكن إن فَضَلَ عنه .. إلخ) يعنى: أنَّه إذا زادَ نحو المسكنِ عن حاجةٍ؛ بأن كان واسعاً، أو الخادمُ نفيساً فوقَ ما يَصلُح له، وأمكنَ بيعهُ وشراءُ قدرِ الكفايةِ منهُ، ويفضلُ ما يَحجُّ به، لزمَه ذلك. ويقدِّمُ النَّكاحَ مع

<sup>(</sup>١) ليست في (ب) و (حـ) و (ط).

<sup>(</sup>٢) الصُّحاح: (دون).

<sup>(</sup>٣) لم نحد هذه القراءة في مطانها.

حاشية النجدي

يحجُّ به، لزمَهُ. وقضاء دينٍ، ومُؤْنتِه، ومؤنةِ عيالِه على الـدُّوامِ، من عَقَارٍ أو بضاعةٍ أو صناعةٍ، ونحوِها. ولا يصيرُ مستطيعاً ببذلٍ(١) له.

ومنها: سَعةُ وقتٍ، وأمنُ طريقٍ يمكنُ سلوكُه ـ ولو بحراً، أو غيرَ معتادٍ ـ

عدمِ الوُسعِ، مَنْ خافَ العَنَتَ، نَصَّا، وكذا مَنِ احتاجَ إليه، كما جزمَ به في «الإقناع»(٢).

قوله: (وقضاءُ **دينٍ)** أي: حالٌ، أو مؤحَّلٍ

قوله: (وهنها: سَعةُ) وعنه: أنَّ سَعةَ الوقت، وأمنَ الطريق، وقائلَ الأعمى، ودليلَ الجاهلِ، من شرائطِ لزومِ الأداء، احتاره الأكثرُ، فيأثمُ إن لم يعزمْ على الفعلِ، كما نقول في طريان الحيض، فالعزمُ على العباداتِ مع العجز، يقومُ مقامَ الأداءِ في عدمِ الإثمِ. "إقناع»(٣). وبخطّه على قوله: (سَعةُ وقتٍ) فلو شرعَ وقتَ وجوبهِ، فماتَ في الطّريقِ، تبيّنًا عدمَ وجوبهِ، لعدمِ وجودِ الاستطاعةِ، أي: فلا يجبُ أنْ يُحَجَّ عنه من تركتهِ، وهو مخالف؛ لأنَّ قاعدةَ إمكانِ الأداءِ في العبادةِ ليس شرطاً. وبخطّه على قوله: (ومنها: سَعةُ قاعدةَ إمكانُ المسيرِ؛ بأن تكملَ الشروطُ، وفي الوقتِ سَعةً، بحيث وقتي من المسيرِ لأدائهِ، فلو أمكنه أنْ يسيرَ سيراً مخالفاً للعادةِ، لم يلزمْه.

<sup>(</sup>١) أي: ببذل غيره له. انظر: «شرح» منصور ١٨/١ه.

<sup>.</sup>TE./1 (Y)

<sup>. .</sup> TEY/1 (T)

بلا حِفارةٍ، يوجَدُ فيه الماءُ والعلَفُ على المعتادِ. ودليلٌ لجاهلٍ، وقائدٌ لأعمى، ويلزمهُمَا أحرةُ مِثْلِهما.

فمَنْ كملَ لهُ ذلك، وحبَ السَّعيُ عليهِ فوراً.

والعاجزُ: لَكِبَرٍ، أو مرضٍ لا يُرجَى برؤهُ، أو ثِقَـلٍ لا يقـدر معـهُ على (١) ركوبٍ إلا بمشقّةٍ شديـدةٍ ، أو لكونـهِ نِضْوَ الخِلقةِ لا يقدِرُ

حاشية النجدي

قوله: (بلا خِفارةٍ) ظاهرهُ: ولو يسيرةً؛ لأنّها نكرةٌ في سياق النّفي، وعليه الجمهور. وفي «الإقناع»(٢): فإن كانت يسيرةً، لزمَه، قاله الموفق والمجد، وزادَ: إذا أُمِنَ الغدرُ من المبذولِ له، ولعلّه مرادُ مَن أطلَق. انتهى. قوله: (يوجد فيها) أي: في الطّريق، وفي بعضِ النّسخِ (فيه) أي: الطّريق، فإنّه يُذكّرُ ويُؤنّثُ، والجملة إمّا حالٌ من طريق، لوصفهِ بقولِه: (يُمكن سلوكُه)، أو صفةٌ بعد صفةٍ. قوله: (ويلزمُهما . إلى أي: الحاهلُ، والأعمى. قوله: (أجرةُ مِثلِهما) أي: الدّليلُ، والقائدُ.

قوله: (ذلك) أي: المتقدِّم من الشروط الخمسة.

قوله: (والعاجزُ .. إلخ) يعني: عن السَّعي. قوله: (نِضُو الخَلْقَةِ) أي: وهو: المهزول، ويُسمَّى العاجزُ عن السَّعي لزَمَانَةٍ ونحوها: المَعْضُوب، من العَضْب بيمهملةٍ فمعجمةٍ وهو: القَطْعُ، كأنَّه قُطعَ لما عجزَ عن كمالِ الحركةِ

<sup>(</sup>١) ليس في الأصل و (ب)، (ط).

TE1/1 (T)

ثبوتاً على راحلةٍ، إلا بمشقّةٍ غيرِ محتملَةٍ، يلزمُه أن يقيمَ مَنْ يحجُّ ويَعتمرُ عنهُ فوراً، من بلده.

وأجزأً عمَّن عُوفِيَ، لا قبلَ إحـرامِ نائِبـهِ. ويسـقطانِ عمَّـن لم يجدْ نائباً.

# ومَنْ لزمَهُ فَتُوُفِّي، ولـو قبلَ التمكُّنِ، أُخرِجَ عنهُ من جميعِ مالِه

حاشية النجدي

والتصرُّف، ويُقال: بالصَّادِ المهملةِ، كأنَّه ضُرِبَ على عصيه، فانقطعتُ أعضاؤُه. قاله ابنُ جماعة في «مناسكه»، نقلَه عنه في «شرح الإقناع»(١).

قوله: (يلزمهُ أَنْ يُقيمَ ... إلح ويكفي أنْ ينويَ النائبُ المستنيب، وإن لم يُسنَّ لفظاً، وإن نسيَ اسمَهُ ونسبَهُ، نوى مَنْ دفع إليه المالَ ليحجَّ عنه. قوله: (مَن يحجُّ ... إلح أي: ولو امرأةً عن رجل، بلا كراهةٍ. قوله: (عمَّن عُوفيَ) يعني: بعد إحرامِ نائبهِ، ولو قبلَ فراغهِ من النُسكِ. وبخطّه على قوله: (عمَّن عُوفيَ) أي: من نحو مرض. قوله: (لا قبلَ إحرامِ قائبهِ) وهل يقعُ الحجُّ إذنْ عن المستنيب وتلزمُه النَّفقةُ، أمْ عن النَّائبِ فيردُّ النَّفقة؟ الأوَّلُ: أظهرُ. وعليه فيُعايا بها، فيقالُ: شخصٌ صحَّ نَفْلُ حجِّهِ قبلَ فرضهِ؟!

قوله: (ومَن لزِمهُ ... إلخ) أي: ولو بنذر. قوله: (ولو قبلَ التَّمكنِ) أي: لنحو حبسٍ مع سَعةِ الوقت، وإلا فلا يلزمُه، لما تقدَّمَ مِن أنَّ سَعةَ الوقتِ من الاستطاعةِ، ولا وحوبَ بِدونِها. قوله: (من جميع مالهِ) أي: لا مِن التَّلثِ.

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٣٩٠/٣.

عاشية النحدى

حجةٌ وعمرةٌ، من حيثُ وجَبا، ويجزئُ (١) من أقرب وطنيّه، ومن حارج بلدِه إلى دونٍ مسافةٍ قصر.

ويسقط بحجِّ أَجْنَبِيٍّ عنه، لا عن حيٍّ بلا إذْنِه، ويقعُ(٢) عن نفسهُ ولو نَفلاً.

وَمَنْ ضَاقَ مَالُهُۥ أَو لَزِمَهُ دَينٌ، أُخِذَ لَحَجٌّ بحصَّتِه، وحُـجَّ بُـه مـن حيثُ بلغَ.

وإن ماتَ أو نَائِبَهُ بطَريقه، حُجَّ عَنه مِن حيثُ ماتَ، فيمنا بقي مسافةً، وفِعْلاً، وقولاً. وإن صُدَّ، فَعلَ ما بقيَ.

قوله: (وَطَنَيْهِ) أي: الميت، وكذا المَعْضُوبِ, قوله: (إلى دونِ مسافةٍ) لأنّه في حكم الحضر، ولا يجوزُ، بل لا يُجزئُ ثمَّا فوقَها.

قوله: (ويسقطُ بحج . إلخ) أي: وكذا العمرةُ. قوله: (أجنبيُّ) أي: ويرجعُ بما أَنفق، كما في «الإقناع»(٢) في الصَّوم قبيلَ التَّطوع.

قوله: (بلا إذنه) بخلاف دَيْنٍ؛ لأنَّه عبادةٌ. قوله: (عن نفسه) أي: الحاجِّ(٤). قوله: (ولو نفلاً) عن محجوج عنه. قوله: (وإن صُدَّ) يعني: بعد إحرام فاعل.

<sup>(</sup>١) في (ب)، (ط): ((يجوز))!

<sup>(</sup>٢) أي: حجُّ من حجُّ عن جيِّ بلا إذَّنه. «شرحة منصور: ٢٠/١».

<sup>.</sup>٣١٧/١ (٣)

<sup>(</sup>١) في (ق): ﴿الْحَارِجِۥ (

وإن وَصَّى بنفلِ وأَطْلقَ، حَازَ مِن مِيقاتِهِ، ما لم تُمْنَعْ قَرِينَةً.

ولا يصحُّ مِمَّن لم يحجَّ عن نفسِه، حَجُّ عن غيرِه، ولا نَذْره، ولا نافِلَته، فإن فَعلَ، انصرَفَ إلى حَجَّة الإسلام.

ولو أحرمَ بنذرٍ أو نفلٍ من عليه حجَّةُ الإسلام، وقع عنها، (اوالنائبُ كالمَنُوبِ عَنْها).

ويصح أن يحجَّ عن معضوبٍ، وميتٍ، واحدُّ في فرضه، وآخرُ في

حاشية النجدي

قوله: (وأطُلُق) أي: فلم يقل: من محلِّ كذا. قوله: (مِن ميقاتِه) أي: بلدِ المُوصِي. قوله: (قرينةٌ) ككثرةِ مالٍ. قوله: (مَّن لم يحجُّ) يعني: حجَّة الإسلام، أو قضاءً، أو نذراً. قوله: (عن نفسِه) ومن أدَّى أحدَ النَّسُكينِ فقط، صحَّ أنْ ينوبَ فيه قبلَ أداءِ الآخرِ، وأنْ يفعلَ نذرَهُ ونفلَهُ. قوله: (حجُّ أي: ولا عمرةً. قوله: (عن غيرهِ) أي: عن فرضٍ . إلخ. قوله: (ولا نذرِهِ ولا نافلتِهِ) بالجرِّ عطفاً على محذوفٍ تقديرُهُ: عن فرضِ غيرهِ، ولا نذرِه، ولا أنافلتِه، كما قدَّرَهُ الشَّارِح(٢). قوله: (مَن عليه حجَّةُ الإسلام) أو قضاءً. قوله: (كالمنوبِ عنه) فمتى أحرمَ النَّائبُ بنذرٍ أو نفلٍ عمَّن عليه حجَّةُ الإسلام، أو قضاءً، وقعَ عنها.

قوله: (مَعْضُوبٍ) بالضَّادِ المعجمةِ من العَصْب وهو: القَطْعُ، كأنَّه قُطعَتْ قِواهُ،

<sup>(</sup>١-١) ليست في (ط).

<sup>(</sup>۲) الشرخ» منصور ۱/۲۰،

نَذْرِهِ، في عام، وأَيُّهما أحرم أوَّلاً، فَعَن حجَّةِ الإسلام، ثـم الأحـرى عن نَذْرهِ، ولو لَمْ يَنْوهِ(١).

وأن يجعل قارنٌ الحجَّ عن شخصٍ، والعُمرةَ عن آخـرَ، بإذنهما. وأن يستنيبَ قادرٌ وغيرُه في نفل حجِّ، وبعضِه.

والنائبُ أمينٌ فيما أُعطيَه ليَحُجَّ مِنْه، ويضمنُ ما زادَ على نفقةِ المعروف، أو طريقٍ أقربَ بلا ضرر، ويردُّ ما فضل، ويُحسبُ له نفقةُ رجوعِهِ وحادمِه إن لم يخدُمْ نَفْسَه مِثْلُهُ، ويرجعُ بما استدانه لعذرٍ، وبما أَنْفَقَ على (٢) نَفْسِه بنيةِ رجوعٍ. وما لزمَ نائباً بمحالَقتِه، فَمِنْهُ.

حاشية النجدي

وبالمهملة: من العَصْب، وهو: الضربُ على العَصَب، كأنَّه ضُربَ على على على على على على على عصبه، كما في ابن جماعة(٢).

قوله: (بنيَّةِ رُجوع) وظاهرهُ: ولو لم يستأذنْ حاكِماً. قوله: (فمنه) أي: النائب؛ لأنَّه بجنايتُه، وكذا نفقةُ نسكٍ فسدَ وقضائه، ويردُّ ما أحدَ. ودمُ تمتع وقرانٍ على مستنيب بإذن، وشرطُ أحدِهما الدَّمَ الواحبَ عليه، على الآخرِ، لا يصحُّ كشرطِهِ على الأجنيِّ.

<sup>(</sup>١) في (حـ): لا لم ينوِلا.

<sup>(</sup>۲) في (أ) و (ب) و (ج) و (ط): «عن».

 <sup>(</sup>٣) تقدم في الصفحة ٦٨ † ٦٩.

## فصل

مبتهى الإرادات

وشُرط لوجوب على أنثى، مَحْرمٌ - وفي أيِّ موضع اعتُبر، فلِمن لِعَورَتِها حُكمٌ، وهي بنتُ سبع سنينَ فأكثرَ - وهو: زوجٌ(١)، أو ذكرٌ مسلمٌ مكلَّفٌ،....

حاشية النجدي

قوله: (وشرط لوجوب على أنشى .. إلخ) تنبية: قال في «الإنصاف» (٢): ظاهر كلام المصنف وغيره: أنَّ الخُنشي كالرَّجلِ. قوله: (وفي أيِّ موضع اعتبر فلمن لعورتها حكم) إعراب هذه العبارة، أنْ تقول: «الواو» عاطفة، أو استثنافية، و (في أيِّ موضع) جارُّ وبحرور، مضاف ومضاف إليه، والجارُّ متعلّق به (اعتبر)، و (أيُّ) اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأوَّلُ فعلُ الشَّرط، والشاني حوابه وجزاؤه، و (اعتبر) فعلُ الشَّرط، وهو فعل ماض مسيّق للمفعول في محلِّ جزم به (أي)، ونائبُ الفاعلِ: ضمير مستيرٌ فيه حوازاً يعودُ على المَحْرَم المتقدّم ذكره. وقوله: (فلمَن) الفاءُ رابطة للحواب، و (لمن) جارٌ وبحرورٌ: (اللام) حرف حر، و (مَنْ) في محلِّ حر، إمَّا اسمُ موصول، أو نكرة موصوفة. وجملة: (لعورتها حكمٌ) من المبتدأ والخبر، موسول، أو نكرة موصوفة. وجملة: (لعورتها حكمٌ) من المبتدأ والخبر، المَحْرَمُ - لمن لِعُورتِها حكمٌ. والجملة مِن هذا المبتدأ المحذوف وخيره في محلِّ حرم جواب الشَّرطِ. وا لله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (حـ) و (ط): «زوجها».

<sup>(</sup>٢) المقدّع مع الشرح الكبير والإنصاف ٧٩/٨.

ولو عبداً، تحرُم عليه أبداً، لحرمتها بسبب مباح(١)، سوى بساءِ النبيِّ ولو عبداً، تحرُم عليه أبداً، لحرمتها بسبب مباح(١)، سوى بساءِ النبيِّ

ونفقتُه عليها، فيُشتَرَطُ لها مِلكُ زادٍ وراحلةٍ لهما، ولا يَلزمه مع بذلها ذلك سفرٌ معها، وتكون كمن لا مَحْرَمَ لها(٢). ومَنْ أيستْ منهُ، استنابتْ. وإن حجَّتْ بدونِه، حرُمَ وأجزاً. وإن مات بالطريق،

حاشية النجدي

قوله: (ولو عبداً) وهو أحوها من نسب أو رضاع مثلاً، لا أنَّه عبدٌ لها؛ لأنَّها لا تحرمُ عليه أبداً. قوله: (سوى نساءِ النَّبيِّ ... إلخ) فهنَّ أمَّهاتُ المؤمنين في التَّحريم دون المحرميَّة. «شرح»(٣).

قوله: (ونفقتُه عليها) فإن كان زوجاً، لزِمَها أيضاً ما زادَ على نفقةِ الحضرِ، ونفقةُ الحضرِ على الزَّوجِ. صرَّح به في «شـرح الإقناع»(٤). قوله: (كمن لا مَحْرَمَ لها) أي: فلا وجوبَ عليها. قوله: (ومسن أيستُ منه. . إلى حملَهُ ولده الموفقُ(٥) على من وحدتهُ أوَّلاً ، ثـم أيستُ منه.

<sup>(</sup>١) أي: كرضاع أو مضاهرة، خلاف وطء شبهة وزنا. انظر: «شرح» منصور ٢٣/١ه.

<sup>(</sup>٢) في (أ): المعها). .

<sup>(</sup>٣) «شرح» منصور ١/٢٣٥.

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢٩٥/٢.

<sup>(</sup>٥) هو موفق الدين ابن صاحب «منتهسي الإرادات». انظر: «السحب الوابلة» ٢/٦٥ في ترجمة أبيه.

حاشية النجدي

وإلا فلا يلزمُها الحجُّ، فلا استنابة إلا على القولِ المرجوحِ: من أنَّه شرطً للزومِ الأَداءِ، لا لوجوبِ الحجِّ، وهو خلافُ ما مشى عليه المصنَّفُ في قوله: (وشُرط لوجوبٍ). فتأمَّل. وبخطَّه على قوله: (وهَن أيستْ...إلحُ) أي: بعدَ أنْ وحَدتْ.

قوله: (ولم تصر مُحصرة) عبارة «الإقناع»(١): وإن مات مَحْرمٌ قبل خروج، لم تخرجٌ، وبعدَه، إن كان قريباً، رجعت، أو بعيداً، مضت، ولم تصر مُحصرةً. انتهى ملخصاً. وبين العبارتين تَخالف بالإطلاق والتقييد، ولم ينبّه الشّيخ محمَّد الخلوتي في «شرحه» على ذلك، وسيأتي في كلام المصنّف في كتاب العِدد تفصيل فيما إذا كان المَحْرَمُ هو الروّج، وعبارتُه: (ومَن سافرت بإذنِه أو معه لنقلة إلى بلد، فمات قبل مفارقة البنيان، أو لغير النُقلة ولو محمح ألى محرمٌ قبل مسافة قصر، اعتدت بمنزله، وبعدهما تُخيّرُ. وإن أحرمت ولو قبل موته، وأمكن الجمع، عادت، وإلا قالعدّة، وتتحلّلُ لفوته بعمرة) انتهى. فيُفهم منه قدم الحجُ مع بُعْد، وإلا قالعدّة، وتتحلّلُ لفوته بعمرة) انتهى. فيُفهم منه أنّها قد تكونُ محصرةً. فتأمل وحرر.

<sup>. 4 1 (1)</sup> 

المواقيتُ: مواضِعُ وأزمنةٌ معيَّنةٌ لعبادةٍ مَحْصُوصَةٍ.

فميقاتُ أهلِ المدينةِ: ذو الحُلَيفةِ. والشامِ ومصرَ والمغرِب: الجُحْفةُ. واليمنِ: قَرْنٌ.

حاشية النجدي

## باب المواقيت (١)

قوله: (ذُو الحُلَيْفَةِ) على عَشْرِ مراحلَ من مكة، وتعرفُ الآن بـ «آبار علي». قوله: (الجُحْفَةُ) قريةٌ حَرِبَةٌ قربَ رابِغْ على يسار الذَّاهبِ لمكة، تُعرفُ الآن بـ «المقابرِ»، على ثلاثِ مراحلَ أو أربعِ من مكة، ومَن أحرمَ من

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: قوله: (المواقيت: ... إلح) ليس هو من قبيل استعمال المشترك في معنيه، بل من قبيل جمع ألفاظ المشترك، كما نبه عليه بعض الأفاضل، فلا تغفل. محمد الخلوتسي قوله: (مواضعُ وأزمنةٌ) عبارة البيضاوي: المواقيت: جمع ميقات، من الوقت، والقرق بينه وبين الملدة والزمن: أنَّ المدة المطلقة امتداد حركة الفَلَك من مبدئها إلى منتهاها. والزمانُ: مدة مقسومة. والوقت: الزمان المفروض لأمر. انتهى. وعلى هذا فالمدة أعمها، والزمان أخصُ منه، والوقت أخصَّ منهما. عمد الخلوتي.

جمع بعضهم أسماء المواقيت وأسماء أهلها في قوله:

عسرقُ العسراقِ يلملم يمسن وذو الحُلَيف يُحسرِم المدنسي والشام مححف إن صررت بها والاهل نحدد قسرانُ فاستين

والمشرقِ: ذاتُ عِرْقٍ. وهذه لأهلِها، ولمن مَرَّ عليها. ومَن مَنزلُه دونَها، فمنه لحجِّ وعمرةٍ.

ويُحرِم مَنْ بمكة لحجٌ مِنْها، ويصحُ من الحلّ، ولادَم عليه. ولعمرةٍ من الحِلّ، ويصحُ من مكّة، وعليه دمّ(١)، ويُجزئُه(١).

رابغَ، فقد أحرمَ قبلَ الميقاتِ بيسيرٍ. ويَلَمْلَمُ: حبلٌ، وكذا قَرْنٌ. وذاتُ طنية الجليا عِرْقُ: قريةٌ خَرِبَةٌ قديمةٌ، من علاماتِها المقابرُ القديمةُ. وعِـرْقِ، هـو: الجبلُ المشرَّفُ على العَقِيْقِ. وهذه الثَّلائةُ الأحيرةُ على مرحلتين من مُكَّةَ.

قوله: (والمشرق) أي: العِراق، وحراسان، وما يليهما. قوله: (ومَن منزله) منزِله) أي: بلدُه كخُلَيْصِ (٣) وعُسْفَانَ (٤). وبخطّه على قوله: (ومَن منزله) أي: ومَن له منزلانِ سُنَّ إحرامُه من أبعدِهما. قوله: (مَن بمكةً) أي: أو قربها كمنئ. قوله: (خجّ ) يعني: وحدَهُ أو قِراناً معه العمرةُ. قوله: (منها) لو قال: ويُحرِمُ مَن بمكةَ لحجٌ منها، ولعمرةٍ من الحلِّ، ويصحُّ عكسُها، وعليه دم قي

<sup>(</sup>١) بعدها في (حـ): «إن خرج إلى الحل ولو بعد طوافها»، وضرب عليها في (ب).

<sup>(</sup>٢) وإن لم يَخرُج إلى الحل قبل إحلال منها. قشرح؛ منصور ٢٥/١.

<sup>(</sup>٣) خُلُيْس: حصن بين مكة والمدينة. «معجم البلدان» ٣٨٧/٣.

<sup>(</sup>٤) عُسفان؛ بضم أوله وسكون ثانيه، ثم فاء وآخره نون. قال أبو منصور: عسفان ــ منهلة من مناهل الطريق ـ بين الجحفة ومكة. وقال غيره: عسفان بين المسجدين، وهي من مكة على مرحلتين. وقيل: عسفان قرية حامعة، بها منبر ونخيل ومزارع على ستة وثلاثين ميلاً من مكة، وهي حد تهامة. «معجم البلدان» ١٢١/٤ ـ ٢٢٠.

ومن لم يمرَّ بميقاتٍ، أحرَمَ إذا علمَ أنَّهُ حاذَى أقربَها منه، وسُنَّ أن يَحْتَاطَ. فإن تَسَاوَيَا قُرْباً، فمِنْ أَبْعَدِهما مِن مكة، فإن لم يُحاذِ

. حاشية النجدي

عمرةٍ لاحجُّ، لكان أخصرَ. فتأمَّل.

قوله: (ومَنْ لم يجر بميقاتٍ) أي: بأن كان طريقُه بين ميقاتين مثلاً.

قوله: (إذا علمَ أنّه حادى أقربَها منه)(١) يعني: إذا أتى طريقُه بين ميقاتَيْن مثلاً، وكان بحيث إذا حاذى أحدَهما يَبقى بينه وبينه يوم، وإذا حاذى الآخر يَبقى بينه وبينه يومان، وهو عند محاذة أحدِهما غير محاذ للآخر، فيُحرِمُ إذا حاذى الأقرب إليه، ولو كان الآخرُ أبعدَ من مكّة. فأمّا إذا كان بينه وبين محل يوم عند المحاذاة مع اختلافهما في أنفسِهما قرباً وبعداً من مكّة، فيحرمُ عند محاذاة الأبعدِ من مكّة، وإلى هذا أشارَ بقوله: (فإن الستويا... إلى قوله: (وسنُنَّ أنْ يَحتاط) بأن يُحرمَ في حالِ تحقّقِهِ عدمَ المحاورَةِ.

<sup>(</sup>۱) في هامش الأصل حاشية ونصّها: العبارة شيخ الإسلام في الشرح الروض»: ولو حاذى ميقات، فإنّه ميقات، أحرم من أقربهما إليه، وإن كان الآخر أبعد إلى مكة؛ إذ لو كان أمامه ميقات، فإنّه ميقاته، وإن حاذى ميقاتاً أبغد، فكذا ما هو بقربه، فإن استويا في القرب إليه، فأبعدهما من مكة يحرم منه، وإن حاذى الأقرب إليها أوّلاً، كأن كان الأبعد منحزفاً أو وعراً، فإن قيل: فإذا استويا في القرب إليه فكلاهما ميقاته؟ قلنا: لا، بل ميقاته الأبعد إلى مكة، وتظهر فائدته فيما لو حاوزهما مريداً للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة، ثم رجع إلى الأبعد أو إلى مثل مسافته، سقط عنه المدم، لا إن رجع إلى الآخر، فإن استوى في القرب إليها وإليه، أحرم من عاذاتهما، إن لم يحاذ أحدهما قبل الآخر، وإلا فمن عاذاة الأول، ولا ينتظر عاذاة الآخر، كما أنه ليس للمار على ذي الحليفة أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة». انتهى.

#### فصل

# ولا يَحَلُّ لمكلُّفٍ حرِّ مسلمٍ، أراد مكة أو الحرمَ أو نُسكاً، تحاوُرُ

حاشية النجدي

قوله: (بحرحلتين) فإذا أتى من سَوَاكِن (١) إلى جُدَّة، فإنَّ رابِغَ (٢) ويَلَمْلَمَ يكونانِ أمامَه، فيصلُ جُدَّة قبل محاذاتِهما، فيُحرمُ منها؛ لأنَّها على مرحلتينِ من مكَّة.

تَتَمَّةٌ: يُسنُّ إحرامٌ من أوَّلِ الميقاتِ، وهو الطَّرَفُ الأبعدُ من مكَّةَ، ويجوزُ من الأقربِ من مكَّةَ.

قوله: (ولا يحلُّ لمكلَّف ... إلخ . اعلَمْ: أنَّ المارَّ على الميقاتِ لا يجوزُ له تجاوزُهُ بلا إحرام، بسبعةِ شروطٍ: الإسلامُ، والحريَّةُ، والتَّكليفُ، وإرادةُ مكة أو الحرمِ، هذه الأربعةُ وجُوديَّةٌ، والخامس، والسادس، والسابع: عدمُ القِتالِ المباحِ، والخوف، والحاحةِ المتكرِّرةِ، وهذه الثلاثةُ عدميَّةٌ، وكلُّها مذكورةٌ في المتنِ. فتدبر، والله أعلم.

<sup>(</sup>۱) سُوَاكن: بلد مشهور على ساحل بحر الجار قرب عيذاب، ترفأ إليه سفن الذين يقدمون من حده. «معجم البلدان» ۲۷٦/۳ وفي «القاموس المحيط»: سواكن: جزيرة حسنة قرب مكة. (سكن).

 <sup>(</sup>۲) رابغ: بعد الألف باء موحدة، وآخره غين معجمة: واد يقطعه الحاج بين اليَزْواء والجحفة دون
 عَزُور. «معجم البلدان» ۱۱/۳.

ميقات بلا إحرام، إلا لقتال مباح، أو خوف، أو حاحة تتكرّر، كَحَطَّابٍ ونحوه، ومكيّ يتردّدُ لِقَريَتِه بالحِلِّ، ثم إن بَدَا لَهُ أو لمن لم يُردِ الحرم أن يُحرِم، أو لزم(١) مَن تجاوَزَ الميقات كافراً، أو غيرَ مكلّف، أو رقيقاً، أو تجاوزها غيرَ قاصدٍ مكة، ثم بَدَا لَهُ قَصْدُهَا، فَمِن موضِعِه، ولادمَ عليه.

وأبيحَ للنبيِّ ﷺ وأصحابِه دخولُ مكةَ مُحِلِّين ساعةً، وهي: من طلوع الشمس إلى صلاة العصر، لا قطعُ شجر.

ومن حاوزَهُ يُريدُ نُسكاً، أو كان فَرْضَهُ، ولو حَــاهلاً أو ناسياً، لَزِمَهُ أن يرْجِعَ فيحرِمَ مِنْه ، إن لم يخف ْ فوتَ حجٍّ أو غيرَه . ويلـزمُه

حاشية النجدي

قوله: (فصِن موضِعه) أي: أو قبلَه لا بعدَه، إلا مع دم. تاجُ الدين البهوتي. قوله: (وأصحابِهِ) أي: الذين كانوا معه يومَ الفتحِ فقط. ولو قال: ومَن معه، لكان أولى، وإنّما أبيحت للمقاتلين فقط، دونَ النّساءِ ونحوهِنَّ كمرضى. تاج الدين البهوتي. قوله: (يُريدُ نُسُكاً) أي: نفلاً. قوله: (أو كان) أي: النّسُكُ وإن لم يُرده. قوله: (أو غيرَه) أي: غيرَ فوتِ الحجِّ، كما لو حاف على نفسهِ أو مالِه لصَّا، أو نحوَه. «شرح»(١) المصنّف.

<sup>(</sup>١) أي: الإحرامُ، وذلك كنحو كافر أسلم، أو غير مكلف كُلُّف، انظر: «شرح» منصور ٢٦/١ه.

<sup>(</sup>٢) معونة أولي النهى ٢٠٩/٣.

إِنْ أَحْرَمَ مِن مُوضِعِهِ دمٌّ، ولا يَسقطُ إِنْ أَفْسَدَهُ، أَو رجع(١).

وكُرِهَ إحرَامٌ قبلَ ميقاتٍ، وبحجٌ قبلَ أشْهُرِهِ، وهي: شــوالٌ، وذو القَعدةِ، وعشرٌ من ذي الحِجَّةِ، ويَنعقدُ.

قوله: (من موضعه) أي: في الصُّورتين: العذرُ، وعدمُه. قوله: (وهمي: حسة النجاء شوَّال .. إلحُ فيه تغليبٌ. قوله: (وذو القَعدةِ) بفتح القاف، وتُكسرُ.

هنتهي الإرادات

<sup>(</sup>١) أي: إلى الميقات بعد إحرامه. «شرح» منصور ٢٧/١.

## الإحرام: نية النُّسُكِ.

وسُنَّ لمريده غُسلُ، أو تيممٌ لعدمٍ، ولا يضرُّ حدثه بين غُسل وإحرام، وتنظيف (١)، وتطيُّبُ في بدنِه، وكُره في ثوبه، ولُبسُ إزارٍ ورداءٍ أبيضين نظيفين ونعلين، بعد بحرَّد ذكرٍ عن مَحِيطٍ، وإحرامُه عقب صلاةٍ فرضٍ، أو(١) ركعتين نَفْلاً، ولا يركعهما وقت نهي، وأن ولا من عَدِمَ الماءَ والـتراب، وأن يعيِّن نُسُكاً، ويَلفِظَ به، وأن يشترط، فيقول : «اللهم إنِّي أريدُ النَّسُكُ الفلانيَّ، فيسِّره في، وتقبلُهُ

حاشية النجدي

قوله: (نيَّةُ النَّسُكِ) أي: نيَّة الدُّحولِ في حجِّ أو عمرةٍ أو فيهما، لا نيَّة أنْ يحجَّ أو يعتمرَ. قوله: (لعدمِ) أي: لعدمِ الماءِ حبساً، أو شرعاً (٣). قوله: (وتنظيفٌ) أي: بأخذِ شَعرِ وظفرٍ. قوله: (وكره في ثوبهِ) وله استدامة لبسهِ ما لم ينزِعة. قوله: (وإحرامُه. إلخ) أي: مستقبِلاً. قوله: (عقب صلاةٍ فرضٍ) بالإضافة وعدمِها. قوله: (فيقولَ . إلخ) تصويرٌ للثلاثةِ، أعني: من قوله: (وأن يعيِّنَ) فلا تكفي النيَّةُ. وبخطه أيضاً على قوله: (فيقولَ) أي: إذا أرادَ الإحرام،

<sup>(</sup>١) في (جر): التنظف؟.

<sup>(</sup>٢) ليست في (ط).

 <sup>(</sup>٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: «قوله: شرعاً: كأن عجز عن استعماله لنحو مرض، لعموم:
 ﴿فلم تجدوا ماءٌ فتيمُّموا﴾).

مِنِّي، وإن حَبِسَني حابِسٌ، فَمحِلِّي حيثُ حَبَستَني،(١).

ولو شَرطَ أن يَحِلُّ متى شاءً، أو إن أفسدَهُ لم يَقْضِهِ، لم يصحُّ.

وينعقدُ حالَ جماعٍ. ويبطلُ، ويخرجُ منه بردَّةٍ، لا بجنونٍ وإغمــاءٍ وسُكْرٍ، كموت، ولا يُنعقدُ مع وجودِ أحدِها(٢).

ويخيَّر بين تمتُّع ـ وهو أفضلها ـ فإفرادٍ، فقِرانٍ.

نوى بقليِهِ قَاتُلاً بلسانِهِ: اللَّهمُّ ..إلخ، كما في «الإقناع»(٢).

قوله: (فَمَحِلِّي) أي: مَكَانُ إِخْلالِي، فَمَتَى حُبِس، حلَّ بلا شيءٍ، ولـو قال: فلي أنْ أَحِلَّ، خُيِّرَ. قوله: (لم يصحَّ) أي: شَرَّطهُ، وصِحَّ إحرامُه. قوله: (وينعقدُ حالَ جِماعٍ) يعني: ويفسدُ.

قوله: (أفضلُها) فيه عَودُ الضَّميرِ على ما تقدَّمَ بعضُه، وتأخَّر بعضُه؛ إذ الضَّميرُ راجعٌ للأنساكِ الثَّلانةِ التي هي: التَّمتغُ، والإفرادُ، والقِرانُ. وانظُر: هل مثلُه جائزٌ عربيةٌ؟! وقد يقال: إنَّ المصحِّحَ للإضمارِ علمُ المَرجعِ لا سبقُ ذكرِهِ، ولا ذكرُهُ. محمد الخلوتي. ثمَّ إنَّ «بين» ثمَّا لا يقع بعدَها إلا الواوَ؟ لأنَّ ما بعدها ثما لا يُعني فيه المتبوعُ، ولذلك احتاجوا إلى الجوابِ عن قوله:

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد (۳۱۱۷)، ومسلم (۱۱۷۸)، وأبو داود (۱۷۷۱)، والسترمذي (۹٤۱)، والنسائي ۱٦٧/ ـ ۱٦٨، وابن ماجه (۲۹۳۸)، من حديث ابن عباس.

<sup>(</sup>٢) في (أ) ، (ج): الأحدهما!).

<sup>.40./1 (4)</sup> 

والتمتُّعُ: أن يُحرِم بعُمرةٍ في أَشْهرِ الحجِّ، ثمَّ بـهِ في عامِـهِ مطلَقاً بعدَ فراغِهِ منها.

والإفرادُ: أن يُحرمَ بحجِّ ثم بعُمرةٍ بعدَ فراغِهِ منَّهُ.

و القِرانُ: أن يُحرمَ بهما معاً، أو بها ثمَّ يُدخلَه عليها قبلَ شروع في طوافِهَا، ويصحُّ ممن مَعَه هَدْيٌ ولو بعد سعيِها.

حاشية التجدي

بِسَقْطِ اللَّوي بين الدَّخولِ فحوملِ(١).

فقالوا: إنّه على تقدير: بين أماكن الدَّحول. ويمكن الحواب: بأنَّ المصنّف استعمل الفاء في حقيقتها ومجازها، فهي في إفادة الترتيب بين الثلاثة في الأفضليَّة، مستعملة في حقيقتها، وفي مجرَّد عطفها إفرادُ ما دخلت عليه «بين» مستعملة في مجازها بمعنى الواو. فتدبر. وأمَّا الضَّمير في افضلها) فيمكنُ عوده على الأنساكِ المفهومة من قوله أوَّلَ الباب: (الإحوام: نيةُ النُسك)؛ لأنَّ اللاَّم فيه للحنس، وهو صادق بالمتعدِّد، والله أعلم.

قوله: (مطلقاً) من مكة، أو بعيد منها. قوله: (ويصحُ عمن .. أَخُ) ظاهرُ سياقِ المن: أنّه يكونُ قارناً، وصرَّح به في «شرحِه»(٢) هنا جيث قال: ويصيرُ قارناً على المذهب. انتهى. ولكن صرَّح في «شرحِه» فيما يأتي، بأنّه يكونُ مُتمتّعاً، وهو مخالف لذلك، وعبارة الشيخ منصورِ البهوتي في «الحاشية» عند قولِ المصنّف في الفصلِ الآتي: (وإلا صارَ قارناً) بعد تقريرِ

<sup>(</sup>١) هذا عجز بيت لامرئ القيس في معلقته المشهورة. انظر: ديوانه ص٨.

<sup>(</sup>۲) معونة أولي النهي ۲۲۸/۳.

حاشية النجدي

المَينِ: ومحلُّ هذا إذا لم يُدْخِلُهُ عليها بعد سعيها؛ لكونه ساق الهـدي، فـإن كان كذلك، فهو متمتّع. هذا كلامه في «شرحه، (١). وفي «الإنصاف، (٢): يصيرُ قارِناً، و لم يحكِ خلافًا. وتَبعه في «الإقناع»(٣)، ويمكنُ التوفيـقُ بـين كلامَى المصنّف هنا وفي «شرحه»: بأنَّ غرضته هنا: بيانُ صحَّةِ الإحرام بالحجِّ على هذا الوجهِ المخصوصِ، لا بيانُ صفةٍ من صفاتِ القِــرانِ، بدليــل مقابلتهِ بالصُّفةِ الغميرِ الصَّحيحةِ، وغرضُه في «الشَّرح»: بيانُ أنَّه في هذه الحالةِ يُسمَّى: متمتِّعاً لا قارناً، تنبيهاً على مخالفةِ ما في «الإنصاف»، وإن مشى عليه في «الإقناع»، وذكرَ المصنَّفُ في «شرحِهِ»(٤) هنا: أنَّه المذهبُ، فيكونُ ذلك اختِياراً له، وهـذا تقريرُ لكلامهـم. فليُحررُ. محمَّد الخلوتي. أقولُ: الأظهرُ - وا لله أعلم - أنَّه متى أحرمَ بالحجِّ قبلَ فراغِـهِ من العُمـرةِ ــ حيث حازَ له الإدْحالُ ـ فإنّه يصيرُ قارِناً على كلِّ حال، كما يُؤحـذُ ذلـك من صريح «الإنصاف»(٢) الخَالي من الخِلافِ، وكذلك صريحُ «الإقناع» و"شرح المنتهى" في موضع بلا دِفاع، وكما يُفهِمُه إطلاقُ قـولِ المصنَّـفِ الآتي: (وإلا صارَ قارناً) فإنَّك إذا قابَلتَ هذه المواضعَ بمـا ذكـرَهُ الشَّـارحُ هناكَ، ظهرَ لك الرُّجحانُ. وا لله ولي التوفيق وعليه التكلان. فتأمل وتمهَّل.

<sup>(</sup>۱) انظر الشرح» منصور ۲/۵۳۰.

<sup>(</sup>٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٦٦/٨.

<sup>.40./1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٤) معونة أولي النهى ٣٢٨/٣.

ويجبُ على متمتّع وقارِنٍ دمُ نُسُكِ، بشرطِ أَنْ لا يكونا من حاضرِي(١) المسجدِ الحرامِ، وهم: أهلُ الحرَم، ومَنْ منه دونَ مسافةِ قَصْر.

حاشية النحدي

وبخطّه أيضاً على قوله: (مَّمَن معه هديّ) أي: يُحزئُ في الأضحية؛ بأن يكونَ من النَّعَم، لا مُطلقُ هدي، بقرينةِ ما يأتي في الفصلِ بعده. فليُحرر وبخطّه أيضاً على قوله: (مَّن معه هديّ) مفهومُه: أنّه إذا لم يكن معه هديّ، لا يصحُّ إحرامُه بالحجِّ إذنْ إلا بعد فراغِهِ من العُمرةِ، لا أنّه ينعقدُ فاسِداً ويَمضي فيه، كما يَدلُّ عليه صريحُ كلامهِ الآتي في الفصلِ الثاني في قوله: (ومع مخالفته إلى حجِّ أو قِرانٍ يتحلَّلُ بفعلِ حجِّ، ولم يُجزئهُ عن واحدٍ منهما، ولا دَمَ، ولا قضاءً) فقوله: (لم يُجزئهُ) دليلٌ على عدم الصَّحَّة. وقوله: (ولا قضاءً) دليلٌ على أنّه لم يَنعقِدُ فاسداً، فتدبر.

قوله: (ويجبُ على متمتع) أي: إجماعاً. قوله: (دَمُ نُسُك) أي: هـو نُسُك، أي: هـو نُسُك، فالإضافةُ بيانيَّة. وبخطِّه أيضاً على قوله: (دَمُ نُسُكُ) أي: لا جُبرانَ لنقص، لعَدمه. قوله: (وهُم) أي: حاضِرُوهُ. وبخطِّه أيضاً على قوله: (وهُم: أهلُ أَحْرِم... إلى ومَن له مَنزلانِ مُتاهّلٌ بهما ، أحدُهما دونَ المسافةِ،

<sup>(</sup>١) في (حم): الاخاضر».

فلو استوطَنَ أَقْقِيُّ مكةً، فحاضرٌ. ومن دخلها ولو ناوياً لإقامةٍ، أو مكيًّا استوطَنَ بلداً بعيداً، متمتِّعاً أو قارناً، لزمَه دمٌ.

ويُشترطُ في دمِ متمتّع وحدَه، أن يُحرمَ بالعُمرةِ في أشهُرِ الحَجِّ، وأن يحجَّ من عامِهِ، وأن لا يسافرَ بينهما مسافةَ قصرٍ، فإن فعلَ فأحرَم، فلا دُمَ، وأن يَحِلَّ منها قبل إحرامه به .....

حاشية النجدي

والآخرُ فوقَها، أو مثلَها، لم يَلزمُه دمٌ، ولو كان إحرامُه من البعيدِ، أو كان أكثرُ إقامتِهِ، أو إقامَة مالِهِ فيه. قاله في «الإقناع»(١).

قوله: (أَفْقِيُّ) الأُفْقِيُّ نِسبةً إلى الأُفْقِ بضمتين، وهو: النّاحيةُ من السّماءِ أو الأرضِ. قوله: (ولو ناوياً لإقامة) حتى لو نوى الاستِيطان. قوله: (أَنْ يحرمَ... إلى في «الحاشية» هنا تأمُّلً. قوله: (في أَشهرِ الحبحِّ) أي: وإلا لم يكن متمتّعاً ولا دَمَ. كما في «شرحِهِ»(٢). قوله: (وأنْ يحجَّ(٣)) أي: يُحرمَ به، وإلاّ فلا تمتّع. قوله: (فأحرم(٤) فلا دَمَ) وأمَّا إذا لم يُحرمُ، ورجعَ من غير إحرام، فهل يلزمُهُ دمُّ لتركِهِ الإحرام، ودمِّ لكونِهِ حاوزَ الميقاتَ من غير إحرام؟ قال شيخنا: يَلزمُه دمُّ واحدٌ؛ لأنّه ظاهرُ حديثِ ابنِ عمرَ (٥) الذي ذكرَهُ. محمد الخلوتي، قوله: (فلا دم) أي: ولا تمتُّع.

<sup>. 401/1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) معونة أولي النهى ٣/٢٣١.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: «وأن يحرم بحجًا».

<sup>(</sup>٤) في الأصل و (ق): الفَاحرم بالحج فلادم.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (١٦٩١) بلفظ: «تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الـوداع بـالعمرة إلى الحج،......» مطولاً.

وإلا صار قارناً، وأن يُحرم بها من ميقاتٍ أو مسافةِ قصرٍ فأكثرَ من مكةً، وأن ينويَ التمتُّعَ في ابتدائِها أو أثنائِها.

حاشية النجدى

قوله: (وإلا صار قارناً) فلا تمتّع، وظاهرهُ: وليو بعدَ سَعِيها تمّن معه هدي، وهو موافق لما في «الإنصاف»(١) و«الإقناع»(٢)، وفي «شرح»(٣) المصنف تفصيل، وهو: أنّه إن أدخل الحجّ قبل السّعي، فقارنّ، وإلا فمتمتّع. وما أَفْهَمَهُ ظاهرُ المَّن موافقٌ لما قدّمهُ في صفة القِرانِ، ولما في «الإنصاف» و«الإقناع». قوله: (وأن يحرم بها ... إلخ) ونصه و واختاره الموقّقُ وغيره ـ: أنَّ هذا ليس بشرط، وهو الصّحيح. «إقناع»(١٠). (قوله: (وأنْ يَنوي التمتّع بالعُمْرة إلى قول القاضي، وهو الصّحيح، وذلك لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتّع بالعُمْرة إلى الحَمِّ على ذلك، ناوياً له. وخالف الموقّقُ في ذلك فقال: وظاهرُ النّص يَدلُ على أنَّ على ذلك، ناوياً له. وخالف الموقّقُ في ذلك فقال: وظاهرُ النّص يَدلُ على أنَّ هذا غيرُ مشترط، فإنّه لم يَذكُره، وكذلك الإحماعُ الذي ذكرناهُ مخالف هذا على القول. والإحماعُ الذي ألذي أشارَ إليه، هو قوله قبيلَ ذلك: قبال ابنُ المُنذِر، وابنُ عبدِ البرِّ: أَحْمعَ العلماءُ على أنَّ مَنْ أحرمَ في أشهرِ الحجِّ بعُمرةٍ حلَّ منها، ولم يكنْ من حاصري المسجدِ الحرام، ثم أقامَ مكة حلالاً من عامه، أنّه متمتّع، يكنْ من حاصري المسجدِ الحرام، ثم أقامَ مكة حلالاً من عامه، أنّه متمتّع، يكنْ من حاصري المسجدِ الحرام، ثم أقامَ مكة حلالاً من عامه، أنّه متمتّع، عليه دمْ ثمَّ حجَّ. وإلى ذلك أشارَ الشّار عراد)، بقوله: وردَّه الموقّقُ ٥).

 <sup>(</sup>١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٦٤/٨.

<sup>. 40./1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٣) معونة أولى النهبي ٣/٢٣٣.

<sup>. 40 1/1 (8)</sup> 

<sup>(</sup>٥-٥) سقط من (ق):

<sup>(</sup>٦) الشرح) منصور ۱/۱۳۱۰.

ولا يُعتبرُ وقوعُهما عن واحدِ<sup>(١)</sup> ، ولا هذه الشــروطُ، في كونـه متمتِّعاً.

ويلزمُ الدمُ بطلوعِ فحرِ يومِ النَّحرِ، ولا يسقطُ دم تمتَّعِ وقرانٍ بفسادِ نُسُكهما، أو فَوَاتِه(٢).

وإذا قضَى القارِنُ قارِنًا، لَزِمَهُ دَمَانِ، ومُفْرِدًا، لم يلزمُه شيء، ويُحرِمُ من

حاشية النجدي

قوله: (ولا يُعتبرُ وقُوعُهما عن واحدٍ) ويكونُ الدَّمُ على النَّائبِ إن لم يَأْذَنَا لَه فِي ذَلْك، إن لم يرجعُ إلى الميقاتِ فيحرم بالحجِّ، وإن أَذِنَا لَه، فعليهِما أو أحدِهما، فالنَّصفُ عليه، والباقي على النَّائبِ. قوله: (ولا هذهِ الشروطُ...إلخ) أي: ليس جميعُها شَرطاً في تَسميتهِ متمتّعاً، بل بعضُها شرطٌ في ذلك وفي وحوبِ الدَّم، وبعضُها في الدَّم وحدَهُ، فهي سالبةً جُزئيَّة. قوله: (بفسادِ نُسُكِهما) بل مَوقُوفانِ، فإن قضى قارنُ لا مُتَمتعً مفرداً، تبيَّن عدمُ لزومِه؛ لأنَّه أفضلُ، لا أنّه سقط. تاج الدين البهوتي. وبخطّه أيضاً على قوله: (بفسادِ نُسُكهما) أي: ما لم يقضِ القارنُ على صفةٍ أعلى، كما لو قضى مُفرِداً على ما يأتي. فتأمَّل. قوله: (و مُفرِداً لمْ يَلزِمُه(٣) شيءٌ) وكذا إذا

<sup>(</sup>١) أي: لأيُعتبر لوجوب دم تمتع أو قران، وقوعُ الحج والعمرة عن شخص واحد، فلو اعتَـــر عـن واحد، فلو اعتَـــر عـن واحد وحجُّ عن آخر، وحب الدم بشرطه. «شرح» منصور ٥٣١/١.

<sup>(</sup>٢) أي: الحج. الشرح؛ منصور ٥٣٢/١.

<sup>(</sup>٣) في هامش الأصل ما نصه: «أي لايلزمه دمَّ؛ لأنَّ شرطه أن لايسافر بينهما مسافة قصر. تأمل».

الأبعدِ بعُمرة إذا فرغَ. وإذا قضى متمتّعاً، أحرم به من الأبعد إذا فرغ منها وسنَّ لمفردٍ واقارن فسخُ نيَّتِهما بحجٌ، وينويان بإحرامهما ذلك عمرةً مفردةً، فإذا حلاً، أحرَما به، ليصيرا متمتّعين، ما لم يَسُوقا هَدْياً، أو يَقِفا بعرفة.

وإن ساقه متمتّع، لم يكن له أنْ يَحِلَّ، فيُحرمُ بحجِّ إذا طاف وسعى لعُمرتِه قبلَ تحليلِ بحلق، فإذا ذبحه يومَ النَّحرِ، حلَّ منهما معاً. والمتمتّعة إن حاضتُ قبلُ طوافِ العمرةِ، فحشيَتُ أو غيرُها فواتَ الحجِّ، أحرَمتُ به(١)، وصارتُ قارنةً،

حاشية النجدي

قَضَى مُتمنَّعاً (٢ لم يلزمُه شيءٌ للغائِب؛ لأنَّه انتقلَ إلى صفةٍ أَعْلَى، ولا للقصاءِ<sup>٣)</sup>؛ لأنَّه لا ترفُّهَ فيه بتركِ السَّفر؛ إذ يَلزمهُ بعدَ فراغِ العُمرةِ أن يُحرمَ بـالحجِّ من أبعـدِ اللَّهَ اللهُ اللهُ

قوله: (إذا فَرغَ) وإلا لزمَه دمٌ، لتركِه واحباً. قوله: (إذا فَرغَ منها) أي: ولا دَمَ، كما تقدَّمَ عن المحشّي.

قوله: (ويَنويانِ بِإحْراهِهما ... إلخ يعني: أنَّهما بعدَ فسنج نيَّة الحجِّ يَبقَى أصلُ الإحرامِ، كمَن أحرم مطلقاً، فيَضرفانِه إلى العُمرةِ. قوله: (أو يَقفا بعرفة) لأنَّه الرُّكنُ الأعظمُ، ولتعلَّقِ حقِّ الفقراءِ بالهدي، وهمو حقَّ آدميِّ. تاج الدين البهوتي. قوله: (أَحْرِهَت به) أي: وُجُوباً، كغيرِها عَن حشي فوته.

<sup>(</sup>١) لبست في (ط).

<sup>(</sup>۲-۲) ليست في (ق)

ولم تقض طوافَ القدوم.

ويجب على قارنٍ، وقَف قبل طوافٍ وسعيٍ، دمُ قِرانٍ، وتسقط العُمرة. فصل

ومن أحرَمَ مطلقاً، صحَّ، وصَرفه لما شاءَ. وما عَمل قبلُ، فلغـوٌ. وبما أو بمثل ما أحرَمَ فلانٌ، وعَلِمَ(١)، انعقدَ بمثلِهِ. فـإن تبيَّنَ إطلاقُـه،

حاشية النجدي

منصور البهوتي (١٠). فليس الخوفُ شرطاً للحوازِ، بـل للوحـوبِ؛ إذ يجـوزُ إدخالُ الحجِّ على العُمرةِ قبلَ الشُّروعِ في طَوافِها، وإن لم يَخفُ فوتَ حجِّ، كما هو الصُّورةُ الثَّانيةُ من القِرانِ على ما تقدَّمَ.

قوله: (ولم تقضِ طوافَ القُدومِ) لفواتِ محلّه، كتحيَّة مسجدٍ. قوله: (قبلَ طوافٍ) لا مَفهومَ له. قوله: (وتسقطُ العمرةُ) أي: تَندرجُ في أفعالِ الحجِّ.

قوله: (مُطلقاً) أي: بأن لم يعين نُسُكاً من الثلاثة. قوله: (وصَرَفَه لما شاء) أي: بالنيَّة فلا يَتوقفُ على لفظٍ. قوله: (وعَلِمَ) أي: قبل إحرامِه أو بعدَه، ويعملُ بما أخبرَه به فلانٌ، لا بما خطرَ في نفسه، وظاهرُه: ولو فاسِقاً؛ لأنَّه لا يُعلَمُ إلا من جهتِه. قوله: (انعقدَ) اعلمْ: أنَّه إن كان عالِماً ما أحرم به فلانٌ عند إحرامِه، فظاهرٌ معنى الانعقادِ، وإن علِم بِه بعدَ الإحرامِ، فالمعنى تُبيَّنا انعقادَه بمثلِه.

<sup>(</sup>١) في (ح): العلمه ال.

<sup>(</sup>۲) «شرح» منصور ۱/۳۳۳.

فللثاني صرفه إلى ما شاءَ وإن جَهِلَ إحرامَه (١)، فله جعلُه عمرةً. ولو شَكَّ: هل أحرَم الأوَّلُ؟ فكما لو لم يُحرِم، فينعقد مطلقاً. ولو كان إحرامُ الأوَّلِ فاسداً، فكنذرهِ عبادةً فاسدةً.

ويصعُ: أحرمتُ يوماً، أو بنصف نُسكِ، ونحوُهما، لا: إن أحرَمَ زيدٌ، فأنا محرمٌ.

ومن أحرَمَ بحجتين أو عمرتين، انعقد بإحداهما، وبنسك

حاشية النجدي

قوله: (إلى ما شاء) أي: ولا يتعينُ ما صرفَهُ إليه الأوَّلُ أو يَصرفُهُ. قوله؛ (وإن جهلَ إحرامَه) أي: صفة إحرامِه، لا أنّه جهلَ هـل أحرمَ، أوْلا؛ لشلا يتكرَّرَ مع قوله: (ولو شكَّ.. إلحى. قوله: (فله جعله عمرةً) ويجوزُ غيرُها: قوله: (فكما لو لم يُحرِمُ فينعقدُ) صحيحاً، وهو ظاهرٌ إن لم يعلم الفساد، على أنَّ ظاهرَهُ مطلقاً. قوله: (ويصحُّ أحرمتُ.. إلحى اعلمُ: أنَّ الأقربُ أنْ يكونَ قوله: (أحرمتُ يوماً ... إلحى فاعلَّ على تأويلِ: يصحُّ هذا اللَّفظُ إي تنعقدُ هذه الصيغةُ. قوله: (لا إن أحرمَ زيدٌ) عطف على (أخرمتُ يوماً) على ما تقدَّمَ، أي: يصحُّ هذا اللَّفظُ لا هذا اللَّفظ. وما ذكرَه الشارح يوماً) على ما تقدَّمَ، أي: يصحُّ هذا اللَّفظُ لا هذا اللَّفظ. وما ذكرَه الشارح هنا، بيانُ معنى، لما فيه من كثرةِ الحذفِ حداً. وا لله أعلم. وقد رضي به شيخُنا محمدٌ الخلوتي. قوله: (لا إن أحرمَ ... إلح) أي: بتعليقٍ، كقوله: (إنْ أحرمَ ... إلحُ) أي: بتعليقٍ، كقوله:

<sup>(</sup>١) بعدها في (حـ): الأو أحرم بنسك أو نذر ونسيه»، وضرب عليها في (ب).

أو نذر، ونسيَه قبلَ طوافٍ، صرَفه إلى عُمرةٍ، ويجوزُ إلى غيرِها. فإلى قرانٍ أو إفرادٍ، يصحُّ حجًّا فقط، ولا دمَ. وإلى تمتُّع، فكفسخِ حجٌّ إلى عمرةٍ، يلزمُه دمُ متعةٍ، ويجزئُه عنهما.

وبعدَه(١) ـ ولا هَدْيَ معه ـ يتعيَّنُ إليها. فإن حلقَ مع بقاءِ وقـتِ الوقوف، يُحرِم بحـجٌ ويُتمُّه. وعليه للحلُّقِ دمٌّ إن تبـيَّن أنـه كـان حاجًّا، وإلا فدمُ متعةٍ.

ومع مخالفتِه إلى حجُّ أو قرانٍ، يتحلُّل بفعلِ حجٌّ، ولم يجزِئْـه عـن واحدٍ منهما. ولادمَ، ولا قضاءَ.

ومن معه هَدْيٌ صرفَه إلى الحجِّ، وأجزأه(٢) .

حاشية النجدى

قوله: (أو ندرِ) عطفٌ على محذوفٍ، تقديرُه: وبنسكِ فرض، أو مندوب، أو نذر. قوله: (ويجزئُهُ عنهما) أي: يجزئُه تمتُّعه عنهما، أي: الحجِّ والعمرةِ. قوله: رَأْنُه كان حاجًّا) مُفرِداً أو قارِناً، لحلقِهِ قبلَ محلَّه. قال منصور البهوتي: لكن إن فسخَ نيتُه للحجِّ إلى العمرةِ قبلَ حلقِهِ، فـلا دمَ عليه (٢). قوله: (ولا قضاءً) لكن إن كان عليه حِجَّةُ الإسلام، أتى بها بعد ذلك. قوله: (إلى الحبح) أي: وحوباً. قوله: (وأجزأةُ) أي: عن حِجَّةِ

الإسلام.

<sup>(</sup>١) أي: الطواف. الشرحة منصور ٥٣٤/١.

<sup>(</sup>٢) تي (ب) و(ط): الأجزأً).

<sup>(</sup>٣) اشرح» منصور ١/٥٣٥.

وإن أحرمَ عن اثنين، أو أحدِهما لا بعينِه، وقعَ عن نفسِهِ. ومن أهَلَّ لعامينِ، حجَّ من عامِهِ، واعتَمَر من قابلٍ.

ومن أَجِذَ مِنِ اثنينِ حِجتين، ليَحجُّ عنهما في عامٍ (١)، أُدُّبَ.

ومن استَنابَه اثنان بعامٍ في نُسكٍ، فأحرمَ عن أحدِهما بعينِه، ولم ينسَه، صحَّ، ولم يُصحَّ إحرامُه للآخر بعده.

وإن نسيّه، وتعذَّر علمُه، فإن فرَّطَ، أعادَ الحجَّ عنهما. وإن فرَّطَ الحجَّ عنهما. وإن فرَّطَ الموصَّى إليه، غرِمَ ذلك، وإلا فمِن تركةِ موصِيَيهِ.

#### فصل

وسُنَّ مِن عَقِبِ إحرامِه تَلْبِيَةً، حتى عن أخرسَ ومريضٍ، كتليبةٍ رسول الله ﷺ: « لَبَيْكَ اللهمَّ لبيك، لبيكَ لا شريكَ لك لبيك،

قوله: (أُدِّبَ) لفعلِه مُحرَّماً، نصاً. قوله: (بعدَه) أي: ولو بعدَ طوافِهِ للزِّيارةِ بعد نصفِ ليلةِ النَّحرِ، لبقاءِ توابعِ الإحرامِ للأوَّلِ من رمي وغيرِهِ، فكأنَّه باقٍ، و لايَدخُلُ إحْرامٌ على إحرام. «شرحه»(٢).

قوله: (ومريض) أي: وصغير، وبحنون، ومغمى عليه تكميلاً لنسكهم، وكالأفعال التي يُعجزون عنها. قوله: (لا شريك لك) ولا تستحب ريادة

<sup>(</sup>١) في (ط): (في عامه).

<sup>(</sup>۲) «شرح» منصور ۱/٥٣٥،

حاشية النجدي

إِنَّ الحمدَ والنعمةَ لك واللَّك، لاشريكَ لك (١)، وذكرُ نُسكِه فيها، وبدءُ (١) قارنِ بذِكْر العُمرة، وإكثارُ تلبيةٍ.

وتتأكَّدُ إذا علا نَشزاً (٢)، أو هبط وادياً، أو صلَّى مكتوبةً، أو أقبل ليلٌ أو نهارٌ، أو التقتِ الرِّفاقُ، أو سمع ملبِّياً، أو أتى محظوراً ناسياً، أو ركب، أو نزلَ (٤)، أو رأى البيت.

وجهرُ ذَكَرٍ بها (°) في غير مساحدِ الحِلِّ وأمصارِه، وطوافِ القدومِ والسعي بعده، وتُشرع بالعربيةِ لقادرٍ، وإلا فبلُغتِه.

على ما ذُكرَ، ولا تُكرَهُ.

قوله: (إنَّ الحمد ... إلخ) بالكسرِ، نصَّا، للعمومِ، أي: بــــــرَكِ القيـــدِ، وهو: العلَّة.

قوله: (وأمصاره) أي: وحول البيت؛ لئلا يشغل الطَّاتِفين عن طَوافِهم وأذكارِهم. قوله: (والسَّعي) أي: لئلا يشغلَهم، بل يُسرُّ بها فيهما. قوله: (لقادرٍ) فلا تُحزئُ بغيرِها، كالأذان.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۲۸۹٦)، والبخاري (۲۵۵۹)، ومسلم (۱۱۸۶) (۲۹)، وأبــو داود (۱۸۱۲) والترمذي (۸۲٦)، والنسائي في الكبرى (۳۷۳۱) والمحتبى ۱٦٠/٥، من حديث ابن عمر.

<sup>(</sup>٢) في (جـ): اليدأ).

<sup>(</sup>٣) أي: عالياً. الشرح؛ منصور ٣٦/١٥.

<sup>(</sup>٤) في (جـ): المنزله».

<sup>(</sup>٥) ليست في (ط).

ودعاء، وصلاةً على النبيِّ \_ ﷺ \_ بعدّها. لا تكرارُها في حالـةٍ واحدةٍ(١).

وكُرِه لأنثى جهرٌ بأكثرَ ما تُسمِعُ رفيقتَها، لا لحلالٍ(٢) تلبيةً..

حاشية النجدي

قوله: (ودعامٌ) أي: ويسألُ اللَّهَ الحِنَّةُ، ويعوذُ به من النَّار.

<sup>(</sup>١) أي: لايسن تكرار التلبية في حالة واحدة من الحالات المسنونة فيها. انظر: «شرح» منصور ٢٧/١٥. (٢) في (حــ): «بحلال». والمراد: لايكره لحلال تلبية كسائر الأذكار. «شرح» منصور ٢٧/١٥.

## محظوراتُ الإحرامِ تسعٌ:

الأول والثاني: إزالة شَعْرٍ ولو من أنسفٍ (١)، وتَقْلَيمُ ظَفَرِ يَدٍ أَو رَجُّلٍ، بلا عَذَرٍ، كَمَا لُو خَرِجَ بَعِينِهِ شَعْرٌ، أَو كُسِرَ ظَفَرُه، فأَرالهما، أو زالا مع غيرهما، فلا يفدي لإزالتهما، إلا إنْ حَصَلَ (١) الأذى بغيرهما، كقرح ونحوه.

#### حاشية النجدي

## باب محظورات الإحرام

أي: ما يَحرمُ بسببهِ. أنَّهُ الكون المحظوراتِ جمعُ محظورةٍ ، كما في «المُطلع»(٢) قال: وهي صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، أي: بابُ الخَصَلاتِ أو الفَعَلاتِ الفَعَلاتِ المُخطوراتِ ، أي: الممنسوع ، أي: فعلُه سنَّ في الإحسرام. قال الجوهريُّ(١): المحظورُ: الممحرَّمُ ، والمحظورُ أيضاً: الممنوعُ ، وكذا ذكر ابن نصر الله في حواشي «الكافي».

قوله: (إزالةُ شَعْرٍ) أي: من بدَنِهِ كلّه بلا عذر. قوله: (وتقليم ظفر ... الله أي: إزالتُهُ. قوله: (ونحوه) كَشَيلٌ للمنفي. قوله: (ونحوه) كَشَمْل.

<sup>(</sup>١) بعدها في (حـ): ﴿أَنفُ وَبِدِنْ وَحَلَقَّا.

<sup>(</sup>٢) في (ح): «بحصل».

<sup>(</sup>۳) ص ۱۷۰.

<sup>(</sup>٤) الصحاح: (حظر).

ومن طُيِّب أو حُلق رأسُهُ بإذنه، أو سكت و لم ينهَ أه أو بيدِه كُرها، فعليه الفدية. ومُكرَها بيدِ غيرِه، أو نائماً، فعلى حالي. ولا فدية بحلقِ مُحرِم أو تطييبهِ حلالاً. ويباح غسل شعرِهِ بسِدْرٍ ونحوِه. وتجبُ الفديةُ لِمَا عَلِمَ أَنْهُ بانَ بَمَشْطٍ أو تَخْليلِ. وهي في كلِّ فردٍ(١)،

حاشية النجدي

قوله: (رأشة) ليس بقيدٍ. قوله: (أو بيدِهِ كُرُها) يعني: لو حلَقَ رأسَ نفسهِ، وكذا لو قلّم ظَفْرَهُ بيدِهِ كُرُها، فدى؛ لأنّه إتلاف يستوي فيه الإكراة وعدمه، كما سيأتي، بخلاف ما إذا تطبَّبَ مكرها. وكلامُهُ هنا يُوهِم مخالفة ما يأتي. فتأمَّل. قوله: (فعلى حالقٍ) لم يقلُ: على فاعلٍ؛ لأنَّ الكلامَ في خصوصِ حلقِ رأسِهِ بيدِ غيرِهِ، وهو تصريح بمفهومِ قوله قبله: (أو بيدِهِ كُرُها) فهو قرينة على رجوع قوله: (أو بيدِهِ كرُها) إلى ملساًلةِ الحلق وحدَها، كما فرضه المصنّف في «شرحه»(٢)، فلا اعتراض.

قوله: (بحلق محرم أو تطييه حلالاً) والظّاهرُ: أو محرماً يجوز له الحنقُ، كمعتمر طاف وسَعى، لجواز الإتلاف في كلّ منهما، فلا حَزاءَ قيه. قوله: (أو تطييبه) أي: بلا مُباشرةٍ لِطيبٍ. قوله: (ويُباحُ) أي: لمحرمٍ. قوله: (ومُعوفٍ) كصابونٍ، وله (٢) حكُ بدنيه أو رأسهِ يرفقٍ، ما لم يقطع شعراً، فيَحرمُ عليه.

<sup>(</sup>١) أي: شعرة واحدة أو ظفر واحد. «شرح» منصور ٥٣٨/١.

<sup>(</sup>٢) معونة أولي النهى ٣/٩٥٩.

<sup>(</sup>٣) في (ق): ﴿ولو حك، ﴿

أو بعضِه من دونِ ثلاث من شعرٍ أو ظفرٍ، إطعامُ مسكين، وتُستحبُ مع شكِّ.

الثالث: تغطية السرأس، فمتى غطّاه ولو بقرطاس به داوء، أو لا دواء به (۱) ، أو بطين أو نُورَةٍ أو حنّاءٍ، أو عصبه (۲) ولو بسَيرٍ، أو استَظلَّ في مَحْمِلٍ ونحوِه، أو بثوبٍ ونحوِه، راكباً أو لا، حرُم بلا عذرٍ، وفَدَى.

حاشية النجدي

قوله: (من دون ثلاث، من اثنتين، ولو أتى به بَدلَ من دون ثلاث، لكان أخصر وأظهر فيما يظهر قوله: (مسكين) أي: عن كل واحد منها أو بعضه قوله: (تغطية الراس) أي: رأس الذَّكر كله أو بعضه بدليل عصب السَّير(٢)، وتقدَّم: الأذنانِ من الراس، وكذا البياض فوقهما. «شرح»(٤). قوله: (فمتى غطّاه) حَرُم بلا عذر وفدى. قوله: (أو استظل أي: سترة بغير لاصق؛ بأن استظل ... إلخ. قوله: (في مَحْمِلٍ) ضبطة الجوهريُّ كمحلِس، وعكس ابنُ مالكِ. «شرح إقناع»(٥).

قوله: (أو بثوب ونحوهِ) كخُوص وريش. قوله: (وفدَى) أي: مطْلَقاً.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و(ب) و(جر) و(ط).

<sup>(</sup>٢) في (جر) العصبةُ".

<sup>(</sup>٣) السَّير: الذي يُقدُّ من الجلد. «القاموس»: (سير).

<sup>(</sup>٤) الشرح) منصور ۱/۸۵۵ ـ ۵۳۹.

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع ٢/٢٤٪.

لا إن حمَلَ عليه، أو نَصبَ حِيالَه شيئًا، أو استَظلَّ بحَيْمةٍ، أو شحرةٍ أو بيتٍ، أو غطَّى وجهَه.

الرابع: لُبسُ المَحِيطِ، والخُفَّينِ، إلا أن لا يجلدَ إزاراً فلْيلبسَ سراويلَ، أو نعلَينِ فلْيلبسُ حفَّينِ، أو نحوَهما كرانٍ (١)، ويحسرُم قطعُهما، حتى يجدَ إزاراً أو نعلين، ولا فدية.

حاشة النجدي

قوله: (أو شجرة) ولو طرح عليها شيئاً يستظلُّ به. «إقناع»(٢). قوله: (لبسُ المخيطِ) وهو: ما يُحاطُ على قدرِ الملبوسِ عليه، كقميصٍ، وسراويل، وبُرنُس، وقباءٍ، وكذا درع، ونحوُه، مما يُصنعُ من نحو لِبْدٍ على قدرِ الملبوسِ عليه، وإن لم يكنُ فيه خياطةً. قالَه في «الإقناع»(٢) و «شرحه»(٣). قوله: (والخفين) من عطفِ الخاصِّ على العام. قوله: (أو نَعْلينِ) أي: أو لم يمكنُ لبسُهما لنحوِ ضيق، كما في «الإقناع»(٢). قوله: (ويَحرمُ قطعُهما) وعنه: يقطعهما حتى يكونا أسفلَ من الكعبينِ، قال الموفق وغيره: والأولى قطعُهما، عملاً بالحديثِ الصحيح(٤).

<sup>(</sup>١) كالحف إلا أنه لاقدم له، وهو أطول من الحف. «القاموس»: (رين).

<sup>.</sup> TOV/1 (Y)

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢/٥/٢.

 <sup>(</sup>٤) أخرجه أحمد (٤٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (٣٦٦٠)، و «المحتبى» (١٣٥/٥، من حديث ابن عمر
 أذَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا لم يجد المحرم النعيس، فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين».

ولا يعقدُ عليه رداءً ولا غيرَه، إلا إزارَه، ومِنْطَقةً وهِمْياناً فيهمــا نفقةً مع حاجةٍ لعقدٍ.

ویتقلّـدُ بسیفٍ لحاجـةٍ، ویحمـل جرابَـه وقِربَـهُ المــاءِ في عنقِــهِ، الاصدرِه. وله أن یتزر ویلتحِف بقمیصٍ، ویرتدي به وبرداءٍ موصَّل (۱). وإن طرح علی کتفیه قباءً، فدکی.

وإنْ غطَّى خنثى مشكِلٌ وجهَهُ ورأسَه، أو وجهَه ولبسَ مَخِيطًا، فدَى، لا إن لبسهُ، أو غطَّى وجهَهُ وجسدَهُ بلا لُبْسِ.

فاشية النجدي

قوله: (و**لا غيرَه)** أي: ولا يخلَّه بنحو شوكةٍ، ولا يزرُّه في عُروتِــه، ولا يغرزُه في الله على الله ع

قوله: (ومِنْطَقة) بكسرِ الميمِ وفتحِ الطَّاءِ، وهي: كلُّ ما شدَدْتَ به وسطَكَ. «مطلع»(۳). قوله: (وهِميَاناً) بكسر الهاءِ: ما توضعُ فيه الدراهمُ والدَّنانيرُ، ويشدُّ على الحَقْوِ، وظاهرهُ: سواءٌ كان فيهما نفقتُهُ، أو نفقةُ غيرهِ، فإن لم يكنْ فيهما نفقةٌ فعقدهُما ولو لحاحةٍ أو وجع، فدى. قوله: (ويتقلّدُ بسيفٍ لحاجةٍ) ولا يجوزُ حملُ السِّلاح .مكةَ لغير حاجةٍ. قوله: (لا صدرِهِ) بإدحالِ حَبْلِها فيه. قوله: (قَبَاءً) أي: ونحوه كجوعةٍ.

<sup>(</sup>١) بعدها في (جـ): «ولا يعقده».

<sup>(</sup>۲) «شرح» منصور ۱/۰۶۰.

<sup>(</sup>۲) ص ۱۷۱.

الخامس: الطّيْبُ، فمتى طيَّبَ محرمٌ ثوبَه أو بدنَه، أو استعمل في أكلٍ أو شرب، أو ادّهان، أو اكتِحال، أو استِعاط، أو احتِقان طِيبًا يظهرُ طعمُهُ أو ريحُه، أو قصد شمّ دُهن مطيّب، أو مسك، أو كافور، أو عنبر، أو زعفران، أو ورُسْ (۱)، أو بخُورِ عُود، ونحوه، أو ما ينبته آدميٌ لِطيب ويُتّعدُ منه، كورد، وبنفسج، ومنشور، ولينوفر، ما ينبته آدميٌ لِطيب ويُتّعدُ منه، كورد، وبنفسج، ومنشور، ولينوفر، ويسمِين، ونحوه، وشمّه، أو مس ما يعلَقُ به، كماء ورد، حرم، وفدى. لا إن شمم بلا قصد، أو مس مالا يعلَقُ، أوشم ولو قصداً فواكة، أوعوداً، أو نبات صحراء، كشيح، ونحوه، أو ما يُنبته آدميُّ، لا بقصد طيب حرياء، وعُصفُر(۱) وقرَنْقُلُ ودار صينيُّ (۱)، ونحوها - أو لقصده (۱)،

حاشية النجدي

قوله: (مطيّب) ولو بجلوسه عند عطّار لشمّ طيب. قوله: (أو ما يُنبتُه.. إلخ) عطف على (دُهنٍ)، ف (ما) في محلِّ حرَّ، و (ينبتُه آدميٌّ) صفة. قوله: (ومنثور) وهو الخِبري: بكسر الخاء المعجمة، والياء المثناة تحت. قوله: (وشمّه) عطف على قوله: (أو قصد شمّ دهن ... إلخ)، وكان الأحصر أن يقول أولاً: أو شمّ قصداً دُهناً مطيّباً ... إلخ. فتدسر. قوله: (بلا قصد) ولو لمشرّ لنحو تجارةٍ. قوله: (فواكِة) كنفاحٍ وأترُجِّ. قوله: (ونحوهِ) كخرَامَى.

<sup>(</sup>١) نبأت أصفر، كالسمسم باليمن تتخذ منه الحمرة للوجه. «شرح» منصور ١/١٥٥. (٢) نبت يهرئ النحم العليظ. «القاموس»: (عصفر).

The state of the s

<sup>(</sup>٣) قرفة من التوابل. «المعجم الفارسي» ص٣٥٣.

<sup>(</sup>٤) في (جر): (لقصد).

ولا يُتحدُّ منه، كريحانٍ فارسيِّ، وهو: الحَبَق، ونَمَّــام (١)، وبَرَم، وهــو: ثمرُ العِضَاهِ، كَأُمِّ غَيْلانَ ونحوِها، ونَرْجِسٍ، ومَرْزَجُوش (١)، ونحوِها. أو ادَّهنَ بغير مطيِّب، ولو في رأسِهِ وبدنه.

السَّادسُ: قتلُ صيدِ البرِّ، واصطيادُه (٢). وهـو الوحشيُّ المَاكُولُ، والمتولِّدُ منه ومن غيرِهِ. والاعتبارُ بأصلِهِ، فحمَامُ، وبطُّ وحشيُّ.

فمن أتلقه، أو تَلِف بيدِهِ، أو بعضه بمباشرةٍ، أو سببٍ، ولو بجناية دابةٍ متصرفٍ فيها، أو إشارةٍ لمريدٍ صيدَه، أو دلالتِه إن لم يرَه، أو

حاشية النجدي

قوله: (قتلُ صيدِ البرِّ) وكذا ذبحهُ وأذاهُ. «إقناع»(٤). قوله: (ومن غيرِهِ) وهو: الأهليُّ وغيرُ المأكولِ بأصلِهِ، أي: لا بوصفِهِ. قوله: (وحشيُّ) وإن تأهَّلَ، وبقرٌ وحواميسُ أهليةٌ وإن توحشتْ. «إقناع»(٤).

قوله: (متصرّف فيها) أي: بيدِها أو فمِها، لا رحلِها. قاله في «الإقناع»(٤).

<sup>(</sup>١) نبت طيّب مدرٌّ. «القاموس»: (نَمُّ).

<sup>(</sup>٢) نبت، وهو المردقوش، وعربيته: السَّمْسَق، أي: الياسمين. «شرح» منصور ٢/١٥٥٠.

<sup>(</sup>٣) في (أ): «أو اصطياده».

<sup>(3) 1/-77.</sup> 

إعانتِه ولو بمناولَتِه آلتَه، ويحرُم ذلك، لا دَلالةٌ على طِيبٍ ولباسٍ، نعليه الجزاء، إلا(١) أن يقتلَهُ محرمٌ، فبينهما.

ولو دَلَّ ونحوه - حلالًا، ضمنَهُ محرِمٌ وحدَهُ، كشركةِ غيرهِ معهُ. ولو دلَّ حلالً حلالاً على صيدٍ بالحرمِ، فكدلالة محرِم محرِماً. وإن نصبَ شبكةً ونحوَها ثمَّ أحرَم، أو أحرَم ثمَّ حفرَ بشراً بحقًا؛

حاشية النجدي

قوله: (على طيب ولباس) لأنّه لا ضمانَ فيهما بالسبَبِ. قوله: (فعليهِ الجُزاءُ) جوابُ (مَنُ). قوله: (فبينهُما) ويأتي أنَّ مَنْ دفعَ لشخص آلةَ قتلٍ فقتلَ بها شخصاً، انفردَ القاتلُ بالضّمانِ. ولعلَّ الفرقَ أنَّ الآدميَّ لما كانَ من شأنِه الدفعُ عن نفسهِ، ولا يقدرُ عليه إلا بمزيدِ قوَّةٍ، قويَت المباشرةُ فلم من شأنِه السبّبُ، بخلافِ الصّيدِ، فإنَّ من شأنِه أنْ لا يدفعَ عن نفسِه، فضعفتِ المباشرةُ، فألحق بها السبّبُ. قوله: (ونحوهُ) كأنْ أشارَ، وهو فضعفتِ المباشرةُ، فألحق بها السبّبُ. قوله: (ونحوهُ) كأنْ أشارَ، وهو عطف على المعنى، وإلا فشرطُ (٢) عطفِ الفعلِ على الاسم، وعكسِه: أنْ يكون الاسمُ يشبهُ الفعل، ف (نحوهُ) هنا، عطف على مصدر مُتصيّد من يكون الاسمُ يشبهُ الفعل، ف (نحوهُ) هنا، عطف على على مصدر مُتصيّد من معنى (دلّ). عمّد الخلوتي. قوله: (كشركةِ غيرِهِ معه) أي: في قتلِهِ:

قوله: (مُحْرِم مُحرِماً) فيكونُ بينهُما. قوله: (ونحوَها) كفخٍّ.

<sup>(</sup>١) في (ط): ﴿إِلَى ﴾.

<sup>(</sup>۲) في (ق): «فبشرط».

لم يضمَنْ ما حصل بسببه، إلا إن تحيَّلَ.

وحرُم أكلُه مِن ذلك كلّه، وكذا ما ذُبحَ أو صِيدَ لأجله، ويلزمُهُ بأكلهِ الجزاءُ.

وما حرّم عليه لدلالةٍ، أو إعانةٍ، أو صِيدَ له، لا يحرمُ على محرِم غيره، كجلالٍ.

وإن نَقلَ بيضَ صيْدٍ ففسَدَ، أو أَتلَف(١) غيرَ مَذِرٍ (٢) وما فيهِ فرخٌ ميتٌ إلا من بيضِ النَّعامِ؛ لأنَّ لقشرهِ قيمة، أو حَلَبَ صيداً، ضمنـهُ بقيمتِه مكانَه.

حاشية النجدي

قوله: (إلا إن تَحيَّلَ) بأنْ قصدَ أخذَه بعد تحلُّلهِ من إحرام يُحدثُهُ.

قولِه: (كلّه) أي: ما صادَهُ، أو دلَّ، أو أعانَ عليه، أو أشارَ إليه ونحوَه. «شرح»(٢). قوله: (الجزاءُ) أي: لمالكِهِ.

قوله: (أو صِيدَ له) أي: أو ذُبحَ. قوله: (وإنْ نقلَ بيضَ صيدٍ) ولو عن فراشِه برفق ففسد، ضمنَهُ. قوله: (إلا من بيضِ النّعام) يعني: فيضمنُهُ مُطلقاً.

قوله: را وحَلَبَ صيداً) أي: ولو بعد حله، كحلال حلب صيـد حرم بعد إخراجهِ. قوله: (مكانه) أي: مكانَ الإتلافِ.

<sup>(</sup>١) في (أ): «تلف».

<sup>(</sup>٢) أي غير فاسد، ومذرت البيضة فهي مُذِرَةٌ: فسدت. الطصباح»: (مذر).

<sup>(</sup>۳) ((شرح)) منصور ۱/٤٤/٥.

ولا يملِك صيداً ابتداءً بغير إرثٍ، فلو قبضة هبةً أو رهناً أو بشراءٍ، لزمّه رَدُّه، وعليهِ \_ إن تلفَ قبلة (١) \_ الجزاءُ مع قيمتِه في هبةٍ وشراءٍ. وإن أمسكة محرِماً، أو حلالاً بالحرَمِ فذبَحهُ، ولـ و بعـ د حِلّه، أو إخراجِه من الحرم، ضمنَهُ، وكانَ ما (٢) لغير حاجةٍ أكله ميتةً.

حاشة النصرى

قوله: (ابتداءً) أي: ملكاً متحدِّداً. قوله: (بغير إرث) ومثله: تنصَّفُ الصَّدَاقِ. قوله: (بغير إرث) ومثله: تنصَّف الصَّدَاقِ. قوله: (هبةً) منصوب على الحالِ، أو التمييز، أو بنزع الحافض، و (رهناً) معطوف عليه، ففيه ما فيه، ويبقى النظرُ في حكمة الإتيان بالحارِّ في الأخير دون الأوَّلُين. ولعلَّ الحكمة: أنَّ كلاً من الهبة والرَّهنِ يطلقُ على العقدِ وعلى العين، فيصحُ نصبُهما على الحاليَّة من الهاء، وأمَّا الشِّراء، فهو اسمٌ للعقدِ لا غير، فلا يصحُ نصبُه في الحاليَّة من الهاء، فحرَّه بالباء، ولو حرَّ الثلاثة بناءً على أنَّها بمعنى العقود، لصحَّ. شيخنا محمَّد الخلوتي.

قوله: (لزمه ردّه) أي: إلى مَنْ أقبضه إيّاه، فإن فعل، فلا ضمانَ مطلقاً. قوله: (في هبةٍ) وقال في «الرعاية» و «المستوعب»(٣): لا شيء لواهب انتهى. وهو مقتضى ما يأتي من أنَّ ما لاضمانَ في صحيحه، لا ضمانَ في فاسده. قاله في «حاشية الإقناع».

قوله: (وكان ما لغير حاجةِ أكلِهِ ميتةً) أي: ولو لصولِهِ.

<sup>(</sup>١) أي: الرد. الشرح، منصور ١/٥٤٥.

<sup>(</sup>٢) أي: ما ذبح لغير حاجة أكله يكون ميتة. انظر: «شرح» منصور ١/٥٤٥.

<sup>-1 - 1/</sup> E (4)

وإن ذبحَ مُحِلِّ صيــدَ حَرَمٍ، فكـالمحرِم. وإن كسـرَ المحـرِمُ بيـضَ صيدٍ، حلَّ لُمحِلِّ.

ومَنْ أَحرَم وبملكِه صيدٌ، لم يزُل، ولا يدُه الحُكميَّةُ، ولا يضمنُــهُ معها، ومَنْ غصَبهُ، لزمهُ ردُّه.

ومَنْ أَدْخَلَهُ الحَرْمَ، أَوْ أَحْرَمَ، وهُو بَيْدِهُ الْمُشْاهَدَةِ، لَزْمُهُ إِزَالْتُهَا بِإِرْسَالَهِ. ومِلْكُهُ بَاقٍ، فيردُّهُ آخذُه، ويضمنُه قاتلُهُ. فإن لم يتمكَّـنْ(١) وتلفَ، لم يضمنْهُ. ولا ضمانَ على مرسِله من يدهِ قهراً.

ومَنْ قتلَ صيداً صائلاً دفعاً عن نفسهِ، أو بتحليصهِ من سبع أو شبكةٍ ليُطلقه، أو قطع(٢) منهُ عضواً متآكلاً، لم يَحلُ، ولم يضمنُهُ، ولو أحذَهُ ليداويَه، فوَديعةٌ.

حاشية النجدي

قوله: (حلَّ مُحِلِّ) أي: لا لمحرم. قوله: (الحكميَّة) بأنْ يكونَ في بيتِه غائباً عنه، أو أمانةً. قوله: (ومن أَدخلهُ(٢) الحرمَ) أي: المكي. قوله: (المشاهَدة) بفتح الهاء، أي: التي تشاهد؛ بأنْ يكون حاملاً للصَّيدِ، أو لقفصهِ، أو مُمْسكاً حبلاً متصلاً به، فهي اسمُ مفعولِ، كما في «المطلع»(٤).

<sup>(</sup>١) أي: من إرساله، انظر: «شرح» منصور ٢/١٥.

<sup>(</sup>٢) في (أ): الوقع».

<sup>(</sup>٣) في الأصل و (ق): ﴿أَدْخُلُّ.

<sup>(</sup>٤) ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

ولا تأثيرَ لحرَمٍ وإحرامٍ في تحريمِ إنسـيِّ(١)، ولا في محرَّمِ الأكـلِ، إلا المتولَّدَ.

ويحرُم بباحرام قتلُ قَمْلِ وصِئبانِه، ولوبرميهِ، ولا حزاءَ فيه، لابراغيثَ وقُرادٍ، ونحوهما. ويُسنُّ مطلقاً قتلُ كلِّ مؤذٍ غير آدميٌّ.

ويباحُ - لا بالحرمِ - صيدُ ما يعيشُ في الماءِ، ولو عاشَ في بَرِّ أيضاً، كَسُلَحْفاةٍ وسرَطانَ. وطيرُ الماء بَرِّيُّ.

حاشية النجدي

قوله: (ويَحرمُ بإحرامٍ ... إلى مفهومُه: أنّه لا يَحرمُ بغيرِ إحرامٍ كحَرَمٍ، لكن في «مغني ذوي الأفهام»: أنّه يُكره رميه حيًّا. وفي «الإقناع» (٢): يحرمُ رميه مقتولاً في المسحدِ، وهو محمولٌ على القولِ بنجاسَةِ قشرِه، والصّحيحُ طهارتُه. وقد صرّح في «الإقناع» نفسِه: أنّ له دفنُه فيه. قوله: (ويسنُ مطلقاً) أي: في حرمٍ، أو إحرامٍ مع أذى بالفعلِ، أو لا، غيرُ كلبٍ عقورٍ، فيحبُ كما يأتي. قوله: (غير آدميٌ) المفهومُ فيه تفصيلٌ، بدليل المِعْيان (٢).

قوله: (ما يعيشُ في الماءِ) من صيدِ البحرِ، والأنهارِ، والآبارِ، والعيونِ. قاله في «الإقناع»(٤). قوله: (كسُلَحُفاقٍ) من حيوانِ الماءِ معروفةٌ، تطلقُ على

<sup>(</sup>١) كبهيمة الأنعام ودحاج؛ لأنه ليس بصيد. الشرح؛ منصور ٢٠/١٤٥٠.

<sup>(</sup>T) 1/7FT.

 <sup>(</sup>٣) في الأصل و (ق): «أن المعيان». والمعيان: هو الرَّجل الشديد الإصابة بالعين. «لسان العسرب»:
 (عين).

<sup>. 477/1 (2)</sup> 

ويُضمن جرادٌ بقيمتِهِ، ولو بمشي على مفترِشٍ بطريقٍ، وكذا بَيضُ طيرٍ أُتلِفَ لحاجةِ مشي.

ولمحرم احتاجَ إلى فعلِ محظورٍ فعلُه، ويفدي، وكذا لو اضطرَّ، كمَنْ بالحَرَمِ، إلى ذبحِ صيدٍ، وهو ميتةٌ في حقِّ غيرِه، فلا يباحُ(١) إلا لَمَنْ يُبَاحُ له أكلُها.

حاشية النجدي

الذَّكرِ والأنثى. وقال الفرَّاء: الذَّكر من السَّلاحفِ غَيْلَمٌ، والأنشى سُلَحفاةً في لغةِ بني أسَدٍ، وفيها لغاتُ: إثباتُ الهاءِ، فتُفتحُ اللاَّم وتسكَّنُ الحاءُ، والثانيةُ: بالعُكسِ، إسكانُ اللامِ وفتحُ الحاءِ. والثالثة، والرابعة: حـذفُ الهاءِ مع فتح اللامِ وسكونِ الحاءِ والمد والقصر. «مصباح»(٢).

قوله: (إلى فعلِ محظور) أي: غير مفسدٍ، بخلاف الوطء على ما استظهرَه الشيخ منصور البهوتي رحمه الله تعالى. قوله: (وهو ميتةٌ في حقّ غيره) مقتضاه ك «الإقناع»(۲): أنّه يصيرُ طاهراً مباحاً في حقّ شخصٍ، نحساً مُحرَّماً في حقّ غيرِه، وفيه نظر. قاله في «شرح الإقناع»(٤). ويمكن أن يقالَ: قولهم: وهو ميتةٌ، معناه: كميتةٍ في التحريم، لا في النّجاسةِ، بقرينةِ قوله: (فلا ميناخُ... إلخي، فيكون طاهراً في حقّ الجميع؛ لأنّه مذكى مباحاً في حقّ المضطرّ، لا في حقّ غيره؛ لأنّ تحريمَه لحرمتِه لا لنجاسةٍ. فتدبر.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «لايباح أكله إلا لمن له أكلها انسخة.

<sup>(</sup>٢) المصباح: (سلح).

<sup>.478/1 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢/٤١٨.

منتهر الارادات

السَّابع: عقدُ النكاح، إلا في حقِّ النبي ﷺ، ولا فديةَ فيه. وتُعتَبرُ حالتُه، فلو وكُل حلالاً، صحَّ عقدُه بعد حِلِّ موكّلهِ. ولو وكُلهُ حلالاً، فأحرَمَ ، فعقدهُ حالَ إحرامِهِ، لم يصحَّ، ولم ينعزِلْ وكيله بإحرامِهِ، فإذا حلَّ، عقدهُ.

ولو قال: عقد قبل إحرامِي، قُبِل. وكذا إن عُكِسَ، لكن يلزمُه نصفُ المهْر، ويصحُّ مع جهلهِمَا وقوعَه.

حاشية التجدي

قوله: (السابع: عقد النكاح) أي: فيحرمُ أنْ يستزوجَ المحرمُ، أو يُزوجَ غيرَه بولايةٍ أو (١) وكالة، وأنْ يقبلَ له النكاحَ وكيلُهُ الحلالُ، وأن تُزوَّجَ المُحْرِمةُ، والنكاحُ في ذلك كلَّه باطلٌ. تعمَّدَه، أو لا، كما في «الإقتاع»(١). قوله: (ولو وكَّلَه) أي: الحلالُ حالةَ كونِ الموكّلِ حلالاً، فقولُ المصنفِ: (حلالاً) حالٌ من الضَّميرِ المسترِ في (وكَّله) العائدِ على الموكّلِ المفهومِ من (وكَّله)، كما في قوله مَنِّد: «ولا يشربُ حين يشربُ وهو مؤمنٌ»(١)، أي: الشَّارِبُ المفهومُ من (يشوبُ). والهاء في (وكَّله) ضميرٌ راجعٌ إلى (الحلالِ) المتقدم ذكرُه. فتدبر.

قوله: (وكذا إن عكس) والظّاهر: أنّه يلزمُه تطليقُها، كما قاسَه منصور البهوتي(٤) على ما في الوكالة: إذا وكّله أنْ يتزوَّجَ له امرأةً. ففعل، ثم أنكر الوكالة ... إلخ.

<sup>(</sup>١) في النسخ الخطية: الولايا.

<sup>.475/1 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه (٣٩٣٦)، من حديث أبي هريرة.

<sup>(</sup>٤) الشرح) منصور ٢/٣/٢.

و: تزوَّ حتُك (١) وقد حللت ، وقالَت : بــ ل محرِمــ قَ، صُــدِّق. وتُصدَّقُ هي في نظيرتِها في العِدَّة.

ومتى أحرَمَ الإمامُ الأعظمُ أو نائبُه، امتنعَـتْ مبـاشرتُه لـه(٢)، لانوابه بالولايةِ العامَّةِ.

وتُكرَهُ خِطبة محرِمٍ، كخِطبة عقدهِ، وحضورِهِ وشهادتِهِ فيه. لارجعتُهُ، وشراءُ أَمَةٍ لوَطءِ.

الثامنُ: وَطَّةٌ يُوحِبُ الغُسلَ، وهُو يُفسدُ النَّسكَ قبلَ تَحَلَّلُ أَوَّلٍ، وعليهما المُضِيُّ في فاسدِهِ.

حاشية البجدي

قوله: (وتصدّقُ هي في نظيرتِها في العدّة) أي: حيث لم تمكنه. قوله: (مُحرِمٍ) أي: شخص مُحرِمٌ، ليوافقَ ما في «الرّعاية» وغيرِها، لشمولِه الذّكرَ والأنثى. فقوله: (خِطبةُ محرِمٍ) مصدرٌ مضاف لفاعلِه ومفعولِه معاً. وفي «تفسير» القاضي (٣) ما يقتضي حواز ذلك، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُنّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِلِينَ ﴾، أي: الحاكمين والمتحاكمين. انتهى. فأنت تراهُ فسر الضّمير بالفاعلِ والمفعولِ معاً. محمد الخلوتي. قوله: (وشهادتِه فيه) أي: مع صحّةِ العقد؛ بأن يكون من حلال لحلال، وإلا فشهادتُه في الفاسدِ حرامٌ، كما سيجيء. قوله: (يوجبُ الغسل) أي: فلا يفسدُ بحائل.

<sup>(</sup>١) في الأصل، و (ب) و (ط): «تزوجت».

<sup>(</sup>٢) أي: النكاح. «شرح» منصور ١٨/١٠.

<sup>(</sup>٣) انظر: «تفسير» البيضاوي ٤/٤.

ويقصي فوراً إن كانَ مكلَّفاً، وإلا فبعدَ حجَّةِ الإسلامِ فوراً من حيثُ أحرمَ أوَّلاً، إن كانَ قبلَ ميقاتٍ، وإلا فمنْهُ.

ومَنْ أَفْسَدَ القَصَاءَ، قَصَى الواحبَ، لا القضاءَ.

ونفقةُ قضاءِ مطاوعةٍ، عليها، ومكرَهةٍ، على مكرِهٍ.

وسُنَّ تفرُّقُهما في قضاءٍ، من موضعِ وطءٍ، فلا يركب معها في مَحْمِل، ولا ينزلُ معها في فُسطَاطٍ ونحوِهِ إلى أن يَحِلاً.

وبعدَه لا يفسد، وعليه شاةً، والمضيُّ للحِلِّ .....

حاشية النجدي

قوله: (قضى الواجبَ) أي: بإنسادِ الأوَّلِ.

قوله: (ومكرَهة على مُكرِهِ) قياسُه: لو استَدخلت ذَكرَ نـائمٍ، فعليهـا نفقةُ قضائه.

قوله: (من موضع وطع) وعُلمَ منه: أنَّ الواطئ يصلحُ مَحرماً لها في حجَّةِ القضاءِ، ونقل ابنُ الحكمِ: لا، فيُعايا بِها. قوله: (في فُسطاط) بضمِّ الفاءِ وكسرِها: بيتٌ من الشَّعْرِ. قوله: (وبعده لا يفسدُ) يعني: إذا وطئ بعد التحلُّلِ الأوَّل لا يفسدُ نسكُه، ويفسدُ إحرامُه، أي: ما بقيَ منه، فلهذا احتاجَ إلى تحديدِ الإحرامِ لما بقيَ من أفعالِ الحجِّ، وخالفَ في «المغني»(١) و«الشرح»(٢)، فقالاً: إذا وطئ بعد طوافِ الزِّيارةِ ، و لم يرمِ جمرةَ العقبةِ \_ أي: وحلقَ \_ فإنه فقالاً: إذا وطئ بعد طوافِ الزِّيارةِ ، و لم يرمِ جمرةَ العقبةِ \_ أي: وحلقَ \_ فإنه

<sup>(</sup>١) ٥/٢٧٣.

<sup>(</sup>٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩/٨.

وعُمرةٌ كحجٌ، فيُفسدها قبلَ تمامِ سعي، لا بعـدَه، وقبـلَ حلتٍ، وعليه شادٌ، ولا فدية على مكرَهَةٍ.

التَّاسعُ: المباشرةُ دونَ الفرجِ لِشَهْوَةٍ، ولا تُفسِدُ النُّسُكَ.

حاشية النجدي

لايلزمُه إحرامٌ، لوجودِ أركانِ الحبِّج. وكلامُ المصنَّفِ يشعرُ مفهومُه بذلك، حيث جعلَ العلَّة الطواف، لكن حرى في «الإقناع»(١) على ما قدمناهُ مع حكايتِه بعد ذلك لما في «المغني» و «الشَّرح». وعن «الفروع»(٢) أنَّه قبال: ظاهرُ كلامِ جماعةٍ: كما سبق، أي خلافاً «للمغني» و «الشَّرح». فتدبر. وا لله أعلم.

قوله: (ليطوف مُحرِماً ... إلخ أي: للزّيارةِ. ومقتضاهُ: أنّه لـو كـان طاف قبل الوطءِ، لا إحرام عليه، وجزم به في «المغني» و «الشّرح». و نقل في «الفروع» عن ظاهر كلام جماعة أنّه لابدً من الإحرام مطلقاً، لبقائه بعد التحلّلِ الأوّلِ، فيفسدُ بالوطءِ، أي: يفسدُ ما بقيَ من الإحرام، لا أنّه يفسدُ من أصلِه، وإلا لفسدَ حجّه، فلابدً على ظاهرِ كلامِ تلك الجماعةِ من تحديدِ الإحرام، سواء طاف للزّيارةِ أم لا، ليؤدّي بقيّة الأفعالِ بإحرام صحيح، وما حزم به المصنّف، هو ما قدّمه في «الإقناع» لكن تحديدُ الإحرام مطلقاً هو الأحوطُ. فتدبر.

<sup>(1) 1/227.</sup> 

<sup>.</sup> ٣٩٩/٣ (٢)

### فصل

والمرأة إحرامها في وجهها، فتسدلُ لحاجة، ويَحرُم تغطيتُهُ، ولا يمكنُها تغطية جميع رأسِها إلا بجزَّءٍ منه، ولا كشف جميعه(١) إلا بجزءٍ من الرَّاس، فسترُ الرأس كله أولى؛ لكونهِ عَورةً، ولا يَختصُّ سترُه بإحرامٍ.

ويَحرُم عليها ما يَحرمُ على رجلٍ، غيرَ لباسٍ وتظليلِ مَحْملٍ. ويُباحُ لها خَلْحالٌ ونحوُه من حُليِّ، ويُسنُّ لها حِضابٌ عندَ إحرامٍ، وكُرة بعدَهُ، فإن شَدَّتْ يديها بخِرقَةٍ، فَدَت.

ويحرُم عليهما لبسُ قُفازَيْن، وهُمَا: شيءٌ يُعمَلُ لليَديْنِ، كما يُعمَلُ لليَديْنِ، كما يُعمَلُ للبُزَاةِ، ويَفدِيان بلُبسِهما.

وكُرِهَ لهما اكْتِحَالُ بإثْمِدٍ ونحوِه لزينةٍ، لا لغيرِهَا.

ولهمًا لُبسُ مُعَصفر وكُحليِّ، وقطعُ رائحةٍ كريهَةٍ بغيرِ طيبَ، واتِّحارٌ وعملُ صنْعةٍ، مَا لَم يُشغَلا عن واحبِ أو مستحبً، ونظرٌ في

حاشية النجدي

قوله: (فَتَسْدُلُ لَحَاجَةٍ) أي: ولو مسَّ بشَرتَها، كما في «الإقناع» (أ) تبعاً للموقَّق، حلافاً للقاضي في اشتراطه عدم المباشرةِ، فإن لم تبعده بسرعةٍ، فلدَتْ، عند القاضي (٣).

قوله: (عن واجب) أي: فيَحرُما. قوله: (أو مستحبٌّ) أي: فيُكرَها

<sup>(</sup>١) أي: الوجه. الشرح؛ منصور ١/١٥٥.

<sup>(1) 1/17.7.</sup> 

<sup>(</sup>٣) انظر: «المغني» ٥/٥٥٠.

مرآةٍ لحاجةٍ، كإزالةِ شَعرٍ بعينٍ، وكُرِهَ لزينَةٍ، وله لُبسُ حاتَمٍ.

ويَجتنبان الرَّفَثَ والفُسوقَ والجدالَ. وتُسنُّ قِلَّـةُ كلامِهما، إلا فيما ينفعُ

إنَّ لَم نقلُ بتوَقَّفها على ورودِ نهي خاصٌّ، وإلا كسان خملافَ الأوْلَى، وهـو حدية الجدير الصَّحيح.

قوله: (الرفث) وهو الجماعُ. قوله: (والفُسوق) أي: كالسبابِ. قوله: (والجُدالَ) أي: المِراءَ. قوله: (وتسنُّ قِلَّةُ كلامِهما) المرادُ: العدمُ، لا حقيقةُ القِلَّةِ.

الفِدية: مِا يجب بسبب نُسكٍ أو حرَمٍ، وهي ثلاثة أضرُب: ض ب علم التحد، وهو نوعان:

ضرب على التحيير، وهو نوعان:

نوع يخير فيه بين ذبح شاة، أو صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، لكلّ مسكينٍ مُدُّ برِّ، أو نصفُ صاع بمرٍ، أو شعيرٍ. وهي فدية لُبس، وطِيب، وتغطية رأس، وإزالة أكثر من شعرتين، أو

-ظفرين.

الثاني: حزاءُ الصيد، يخير فيه بين مِثْلِ، أو تقويمِه بـمحـلِّ التَّلـفِ

## باب الفدية

حاثية النجدي

الفدية والفداء في الأصلِ: ما يُعطى في افتكاكِ أسير، أو إنقاذٍ من هَلكةٍ. وإطلاقُ الفديةِ في محظوراتِ الإحرام، فيه إشعارٌ بأنَّ مَن أتى محظوراً منها، فكأنَّه صارَ في هَلكةٍ يُحتاجُ إلى إنقاذِهِ منها بالفديةِ التي يُعطيها، وسببُ ذلك \_ وا لله أعلم \_ تعظيمُ أمرِ الإحرام، وأنَّ محظوراتِ من المُهلكاتِ، لعظمِ شَأْنِهِ، وتأكَّدِ حرمتهِ. ولم أحدٌ من اعتنى بالتنبيه على هذا، فليستفد، فإنَّه من النفائسِ. كذا رأيتُه بخط ابن نصر الله، رحمه الله.

قوله: (غر أو شعير) أي: أو زبيب، أو أقط، ومما يأكلُه أفضل، ومنه تعلم: أنَّها ليست كالفطرةِ من جميع الوجوه، وإن شبَّهها بها فيما يأتي، وأنَّ اقتصارَه هنا على ما ذُكرَ، لشُهرتِه. قوله: (بين مثْل) يعني: يذبحه ويفرِّقه على الفقراءِ.

وبقربهِ بدراهم يشترِي بها طعاماً يجزِئ في فِطرة، كواحب في فدية أذى، وكفّارةٍ، فيطعِم كلَّ مسكينٍ مُدَّ بُرِّ، أو نصف صاعٍ من غيرِهِ، أو يصومُ عن طعامِ كلِّ مسكينٍ يوماً، وإن بقي دونَه، صامَ يوماً.

حاشية النحدي

قوله: (يَشْتَرَي بها طعاماً ... إلح ليسَ بقيدٍ، فيُجزئ إخراجُ قدرِه من طعامِ نفسهِ. قوله: (فيُطعمُ كلَّ مسكينٍ ... إلح) وتكونُ المساكينُ بقدرِ الأمدادِ، أو أنصافِ الآصع، وأيامُ الصومِ بقدرِ المساكينِ إذا لم يبتى دونَ طعامِ مسكين، وإلا فيزيدُ يوماً. قوله: (أو يصومُ ... إلح) أي: بلا متابعةٍ.

قوله: (كلِّ مسكين ... إلح فلا يجوزُ أنْ يصومَ عن بعضِ الحزاءِ، ويطعمَ عن بعضِ الحزاءِ، ويطعمَ عن بعضِه، ولعلَّ مثله فداءً. «إقناع»(١). قوله: (وإن بقي دونه(٢)... إلح يعني: إذا اختارَ الصيّام عن الطّعام، فبقيَ مالا يعدلُ طعامَ مسكين، صامَ يوماً كاملاً، كما لو كان الطّعامُ عشرةَ أمدادِ بنرِّ ونصفاً، فيصومُ أحدَ عشرَ يوماً، أمَّا لواحبِ الإطعامِ في الصّورة المذكورةِ، فالظاهرُ: أنَّه يُخرجُ ما معه ولا يلزمُه تكميلٌ ولا صيامٌ، قال في «الإقناع»(١): ولا يجوزُ أنْ يصومَ عن بعضِ الجزاءِ ويطعمَ عن بعضِه. انتهى.

<sup>. 479/1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: الدونا.

ويخيرُ فيما لا مِثلَ له، بين إطعام وصيامٍ. الضَّرب الثاني: مرتَّباً، وهو َّثلاثة أنواع:

أحدها: دمُ المُتعة والقِرانِ، فيجب هَدي، فإن عَدمه أو ثمنَه ولو وَحد(١) من يقرضُهُ، صامَ ثلاثـة أيـامٍ، والأفضـلُ كـونُ آخرِهـا يـومَ عرفة، وله تقديمُها في إحرامِ العُمرة، ووقتُ وجوبها كهَدي، وسبعة إذا رجعَ إلى أهلِه، وإن صامَها قبلُ بعد إحرامٍ بحجِّ، أحـزاً، لكن لا تصحُّ أيام مِنّى.

ومن لم يصم الثَّلاقة أيامَ مِنيَّ، صام بعدُ(٢) عشرةً، وعليه دمٌ مطلقاً،

قوله: (بين إطعام) بقدر قيمة المتلف. قوله: (هرتباً) حبرُ يكونُ محذوفة على قلةٍ. قوله: (أو ثُمنه) أو: بمعنى الواو. قوله: (وله) أي: المتمتع. قوله: (في إحرام العمرة) أي: لا قبله، لعدم انعقاد السبب. قوله: (قبلُ) أي: قبل رجوعه. قوله: (بعد إحرام بحجٌ) أي: وفراغ منه، أي: من أركانه، ومضي أيام منى، وعلى هذا: فهو من باب الكناية حيث أطلق الملزوم، وهو: الإحرام بالحجّ، وأراد اللازم، وهو: الفراغ منه، وإلا فظاهره غيرُ مرادٍ.

ولهذا اعترضَ الحجاوي(٣) على من عبَّر بذلك، كصاحبِ «التنقيح» والمصنِّف.

قوله: (مطلقاً) أي: أخرَّر لعذرٍ أولا، بخلافِ الهدي إذا أخره لعدرٍ،

<sup>(</sup>١) في (ب): الوحده).

<sup>(</sup>٢) ليست في (ط).

<sup>(</sup>٣) حواشي التنقيح ص ٥٥١.

وكذا إن أخَّر الهَدي عن أيامِ النَّحرِ بلا عُذْرٍ.

ولا يجب تتابعٌ ولا تفريقٌ في الثَّلاثة، ولا السبعة (اولا بينَ الثَّلاثة والسبعة) إذا قضَى.

ولا يلزمُ مَنْ قَـدر على هَـدي \_ بعـد وجـوب صـوم \_ انتقـالٌ عنه(٢)، شرَع فيه أو لا.

حاشية النجدي

ولعلَّ الفرقَ اتساعُ وقتِها، فيندرُ استغراقُ العذرِ له بخلافِ أيامِ النَّحرِ. «حاشية» منصور البهوتي.

قوله: (إذا قضى) التقييدُ به حريٌ على الغالب، وإلا فلو صامَ أيامَ منىً عن الثلاثة، صحَّ وكان أداءً، ولا يجبُ بينها وبين السبعةِ حينت نو تتابع، ولا تفريق، ومنه تعلم أنَّ قوله: (إذا قضى) راحعٌ للثلاثة فقط؛ إذ السبعةُ لا محلً لها معينٌ حتى تقضى بفواتهِ. محمد الخلوتي.

قوله: (ولا يلزمُ من قدر ... إلخ) أي: ويجزئُ. قوله: (انتقالٌ عنه) أي: عدولٌ. قوله: (انتقالٌ عنه) أي: عدولٌ. قوله: (شرع فيه أولا) قال في «تصحيح الفروع»: فعلى هذا، لو قدر على الشراءِ بثمن في الذّمةِ وهو موسرٌ في بلدِه، لم يلزمه ذلك، يخلاف كفّارةِ الظّهارِ وغيرِها. قاله في «القواعد»(٣). انتهى. قال في «الحاشية»:

<sup>(</sup>۱-۱) ليست في (ط).

<sup>(</sup>٢) أي: الصوم. الشرح» منصور ١/٥٥٥.

<sup>(</sup>٣) ص ۲۰.

الثّاني: المُحصرُ، يلزمُه هدي، فإن لم يجد، صامَ عشرة أيام، ثم حلَّ الثّالث: فِدية الوطء، ويجب به في حجِّ \_ قبل التّحلّلُ(١) الأول بدنة، فإن لم يجدها، صامَ عشرة أيامٍ، ثلاثةً فيه، وسبعةً إذا رحع، وفي عُمرة شاةً، والمرأةُ كالرّجلِ.

حاشية النجدي

قلت: لم يظهر في وجه التفريع، ولا الفرق بين ما هنا وكفّارةِ الطّهارِ وغيرِها؛ إذ الصّحيحُ أنَّ الاعتبارُ في الكفّاراتِ بوقتِ وحوبِها، وهـو موافقً لما ذُكر هنا، فأين الفرقُ؟ انتهى.

قوله: (قبل التحلّل الأولى) أي: وبعده شاةً على ما تقدّم، فإن لم يحدها، هل يصوم عشرة أيام كذلك، أو تستقرُّ في ذمّته حتى يجدّها؟ وهل هي كفدية السوطء في الترتيب أو كفدية الأذى؟ والذي احتاره شيخنا، الأوَّلُ. عمد الخلوتي. قوله: (وفي عموة شاةً) وإذا لم يجدّها، هل يصومُ عشرة أيام كذلك، وهل هي فدية تخيير إلحاقاً لها بفدية الأذى، أو فدية ترتيب إلحاقاً لها بفدية الوطء؟ توقّف فيه شيخنا منصور البهوتي، شم استظهر أنّه يصومُ كذلك، وأنها كفدية الوطء. عمد الخلوتي. أقول: هذا البحث نشاً من الغفلة عمّا يأتي قريباً من قول التتّارج: وكذا وطء في العمرة، أو صدقة، أو نسكُ وعلى هذا: أي: فإنّ الواجب عليه كفدية الأذى صيام، أو صدقة، أو نسكُ وعلى هذا: فذكر المصنف الشاة في الوطء في العمرة مع ماهو مرتّب غيرُ ظاهر، إلا فذكر المصنف الشاة في الوطء في العمرة مع ماهو مرتّب غيرُ ظاهر، الأول

<sup>(</sup>١) في (جـ): «تحلُّل»:

الضرب الثَّالث: دمٌ وحَب لفواتٍ، أو ترك واحب، أو مباشرة دونَ فرج.

فما أو جَب بدنة، كما لو باشر دون فرج، أو كرَّر النَّظرَ، أو قَــبَّلَ، أو لَمَس لشهوة، فأنزَلَ، أو استَمْنى، فأمْنَى، .....

حاشية النجدي

وهي مرتّبة، وأمّا فدية العمرة، فذكرت بطريق التبعية، لا لكونِها من هذا القسم، ولهذا لم يتعرّض المصنّف لما إذا لم يجدِ الشّاة، كما فعل في بدنة الحجّ، والحاصل: أنّه متى وجب بالوطء شاة في حجّ بعد التحلّل الأولى، أو في عمرة، فإنَّ الشاة لا تجب بخصوصها، بل على التخيير المذكور على ما نقله الشيخ منصور البهوتي في «شرحه»(۱) هنا، وفي «شرح الإقناع»(۲) عن «الشرح الكبير». فتدبر.

قوله: (الضربُ الثالثُ ... إلخ) هذا الضربُ لا خفاءَ في رجوعهِ إلى الضربينِ قبلَهُ، فما الفائدة في جعلهِ مستقلاً بنفسهِ مع إمكانِ تقليلِ الأقسام؟! قوله: (كما لو باشرَ ... إلخ) أي: قبل التحلُّلِ الأولِ، كما هو شرطُ أصلِه، ثم رأيتُه في «شرح الإقناع»(٣). وانظر هل يجببُ فيه بعدَه شاةً كأصلِه؟ أعني: الوطء، وهو الظاهر. قوله: (فأنزل) أي: في المجميع، لكن انظر ما الحكمةُ في تعبيرهِ هنا بالإنزالِ وفيما بعدُ بالإمناءِ؟

 <sup>(</sup>۱) ﴿ شِرِحِ ﴿ منصور ١/٠٥٥.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢/٤٤٥.

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢/٢٥٦.

# فحكمُها كبدنِة وطءٍ.

وما أوحَب شاةً، كما لـو مَـذَى بذلـك، أو باشَـر و لم يُـنزِل أو أَمْنَى بنظرة، فكفدية أذًى.

حاشية النجدى

وأنّه كان الظاهرَ إسقاطُ قوله: (فأنزلَ) وتسليطُ قوله: (فأمنى) على جميع ما قبلَه. منصور البهوتي (١). وقد يقال: لم يفعلُ كذلك؛ لئالا يُتوهَّم أنَّ قوله: (فأمنى) قيدٌ في استمنى فقط، وأنَّ ما قبلَه مطلقٌ أنزلَ به أولا. محمد الخلوتي.

قوله: (فحكمها) أي: حكم بدنيه، ففيه الرَّابطُ باعتبارِ عبودِ الضَّميرِ على ما فيه ضميرٌ رابطٌ. قوله: (وما أوجبَ شاقٌ) أي: مما ذُكرَ، وهبو ما وجبَ لمباشرةٍ دون فرج، كما بيَّنه بقوله بعدُ: (كما لو مذى... إلخ)، فلا يُشكِل على ما بحثه الشيخ منصور البهوتي فيما تقدَّم. فليُحرر امرةً أحرى. ثم ظهرَ لي أنَّ البحث المتقدِّم نشأ من الغفلَة عما ذكرَه منصور البهوتي في «شرح المنتهي»(٢) و «الإقناع»(٣) نقلاً عن «الشرح الكبير»(١): إنَّ الواحبَ في الوطء في العُمرةِ كفديةِ الأذى، صيامٌ، أو صدقة، أو نسكُ، وكذا الوطء في الحجِّ بعد النحلُّلِ الأولِ، كما نقلَ منصور البهوتي في الشرحين عن «الشرح الكبير»، لكن ذِكْرُ المصنّف لفديةِ العمرةِ في قسم

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٢/٢٥٤.

<sup>(</sup>۲) (شرح) منصور ۱/۱۵۵.

<sup>. 401/1 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٤) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥/٨.

وخطأً في الكلِّ كعمد، وأنثى مع شهوة كرجلٍ.

وما وجب لفوات أو ترك واجب، فكُمتْعة، ولا شيءَ على مَـنْ فكر فأنزَلَ.

## فصل

ومَنْ كَرَّر محظوراً من جنسٍ، غيرِ قتلِ صيد؛ بأن حلَقَ، أو قُلَّـمَ،

الترتيب يُوهم خلاف ذلك، إلا أنْ يُقالَ: المقصودُ إنَّما هو فديـةُ الحَجِّ طَيَّة التَّهِ اللهِ عَيْرُهُ ذُكر بطريقِ التبعيَّةِ، تتميماً لما يجب في العمرةِ لا لكونِ واجبِها مرتباً، ولهذا لم يتعرضُ لما إذا عـدمَ الشَّاة، كما لم يتعرضُ لما إذا عـدمَ الشَّاة، كما لم يتعرضُ لما إذا عدم البدنة، مع أنَّ واجبَ العمرةِ قد (١) قدَّمه في محظوراتِ الإحرام، فكان الأحسـنُ إسقاطَه هنا، أو التصريحَ بأنَّه

قوله: (من جنس ... إلخ) قال الزَّركشيُّ وغيرُه: إذا لبسَ وغطَّى رأسَه ولبس الخيفَّ، ففديةٌ واحدةً؛ لأنَّ الجميعَ جنس واحددٌ. قاله في «الجاشية»، وعمومُ كلامِ الزَّركشي يقتضي: أنَّ تغطيةَ الرَّأسِ بجميعِ أنواعِها حتى بالتظليل بمحمل، متَّحدةٌ مع لبسِ المحيطِ، والمفهومُ من «الإقناع»(٣) التفصيلُ، وهو أنَّه إن غطَّى رأسَه بمخيطٍ كطاقية،

كفدية الأذى.

<sup>(</sup>١) ليست في (ق).

<sup>(</sup>٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٥/٨.

<sup>.</sup> rox/1 (r)

أو لبس، أو تطيب، أو وطئ، وأعاده قبل التكفير(١)، فواحدة، وإلا لزمة أخرى، ومن أجناس، فلكل جنس فداءٌ.

وفي الصُّيود ولو قُتلتُ معاً، حزاءٌ بعددها.

ويكفّرُ من حلَقَ، أو قلّم، أو وطئ، أو قتل صيداً ناسياً، أو حالًا أو مُكرَهاً. لا مَن لبس، أو تطيّب، أو غطّى رأسه في حالً من ذلك. ومتى زال عذرُه، أزالَه في الحالِ.

حاشية النجدي

وعمامةٍ، فكلبس المحيط في بدنه، وإلا فحنس آخر له فدية على حدته.

قوله: (أو وطئ) ولعلَّ مثله مقدماتُه، ثم رأيتُه صريحاً في «الإقداع»(٢) و «شرحِه»(٣). قوله: (وأعادَه) عطف على: (حلق) وما عُطف عليه، و بحموعهما تصويرٌ له (كرَّر). قوله: (قبلَ التَّكفيرِ) متعلقٌ به (كرَّر). قوله: (بأنْ حلق ... إلح حملةٌ معترضةٌ بينهما للتفسيرِ، وهذا أولى من تعلَّقهِ به (أعاده)؛ إذ قوله: (وأعادَه) من تتمةِ تصويرِ التكريرِ، ولا يضرُّ الفصلُ بين المتعلق والمتعلق بالحملِ الاعتراضية؛ لأنَّ هذا من شأنِ الاعتراضِ على ما هو المشهورُ فيه. محمد الخلوتي. قوله: (فلكلِّ جنسٍ) لم تتكررُ أفرادُه، أو مو المشهورُ فيه. محمد الخلوتي. قوله: (أو وطئ) أي: أو باشر.

<sup>(</sup>١) في (ط): «التفكير».

<sup>.</sup>TV1/1 (Y)

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢/٧٥٤.

ومن لم يجد ماءً لغسل طِيب، مسحه أو حكَّـهُ بــــرَاب أو نحــوِهِ حسب الإمكانِ، وله غسلُهُ بيدهِ وبمائع، فإن أخَّره بلا عذرٍ، فــــدى. ويفدي مَن رفض إحرامَه ثم فعلَ محظوراً.

ومن تطيب قبل إحرامِ في بدنِهِ، فله استدامتُه فيه، لا لُبسُ مطيَّبٍ بعده، فإن فعَلَ، أو استدام لُبس مخيطٍ أحرَم فيه ولو لحظةً فوق المعتاد من حلعِهِ، فدى، ولا يشُقُه.

وإن لبس، أو افتَرشَ ما كانَ مطيَّباً وانقطعَ ريحهُ، ويفور برشِّ ما عانَ مطيَّباً وانقطعَ ريحهُ، ويفور برشِّ ماء، ولو تحتَ حائلٍ ـ غيرِ ثيابهِ ـ لا يمنعُ(١) ريحه ومباشرتَه، فدى.

وكلُّ هَدي أو إطعامِ يتعلَّقُ بحرَم أو إحرامٍ، كحزاءِ صيـد، وما

حاشية النجدي

قوله: (حَسَبَ ... إلخ) مفعول مطلق صفة لمصدر محذوف قوله: (فإن أخّره) أي: غسل الطيب. قوله: (ولو لحظةً) أشارَ بذّلك إلى حلاف أبي حنيفة، حيث قيّد اللّزوم بما إذا كان اللبسُ أو تغطية الرّأس يوماً كاملاً أو ليلة كاملةً، كما صرّح به على القاري في «شرح المنسك»، ونقله ابن جماعة عنهم. محمد الخلوتي،

قـوله: (وكلُّ هـدي) هـو مبتدأً، خبرهُ: (يلزمُه ذبحُه)، وخبر: (أو إطعــام) محذوف دلَّ عليه خبرُ الأولِ، أو خبرُهما محذوف، أي: فهو لمساكينِ الحرمِ،

<sup>(</sup>١) في (أ): ﴿وَلَا يُمَنَّعُ﴾.

وحَب لتركِ واحبٍ أو فواتٍ، أو بفعلِ محظورٍ في حرمٍ، وهدي تمتَّعٍ وقِرانٍ ومنذورٍ، ونحوها، يلزمُه(١) ذبحه في الحرم، وتفرقة لحمِه، أو الطلاقُه لمساكينِه، وهم: المقيمُ به، والمحتارُ من حاجٌ وغيرِه ممن له أحذُ زكاةٍ لحاجةٍ.

والأفضلُ، نحرُ ما بحجٌ بمنيٌّ، وما(٢) بعُمرة بالمَرْوَة.

وإن سلَّمهُ لهم، فنَحروه، أجزأً، وإلا استردَّه ونحرَه، فإن أبى أو عجزَ، ضَمِنَهُ.

والعاجرُ عن إيصالِهِ إلى الحرمِ ينحرُه حيثُ قدرَ، ويفرِّقُه بَمُنْحرِه. وتُحزِئ فديةُ أذى، ولُبسٍ، وطيبٍ، ونحوِها(٣)، وما وحَب بفعلِ

وجملةُ يلزمُه مستأنفةٌ على أنَّها مجملةٌ، كما يأتي.

قوله: (أو إطلاقه) أي: المذبوخ. قوله: (لمساكينه) ظاهر تعبيرهم بالجمع: أنّه لايجزئ الدَّفع لواحد، كالفطرة، اللَّهم إلا أنْ يقال: المرادُ الجنسُ، لكن قال الشيخ منصور البهوتي: إلحاقه بالكفّارة أشبه تأمّل. قوله: (وما بعمرة بالمروة) حروجاً من خلاف الإمام مالك، فإنّه يوجب ذلك. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) في الأصل: «يلزم».

<sup>(</sup>٢) ليست في (أ) و(ب) و(ح) و(ط).

<sup>(</sup>٣) في (ج): «نحوهما».

حاشية النجدى

محظورٍ خارجَ الحرمِ به، ولو لغيرِ عذرٍ، وحيثُ وُجِد.

ودمُ إحصارٍ حيثُ أُحصرَ، وصوامٌ وحلْقٌ بكلِّ مكانٍ.

والدمُ اللَّطَلَقُ كَأْضِحِيةٍ، جَذْعُ ضَأْنٍ، أَو تَنِيُّ مَعِزٍ، أَو سُبعُ بدنةٍ، أَو سُبعُ بدنةٍ، أَو بقَرةٍ، فإن ذَبح إحداهُمَا(١)، فأفضلُ، وتجب كلُّها.

وتُجزِئُ عن بدنةٍ وجبتْ ـ ولو في صيد ـ بقرةٌ، كعكسهِ، وعـن سبعِ شِياهٍ بدنَةٌ أو بقرَةٌ مطلَقاً.

قوله: (خارجَ الحرمِ) أي: ولو لغيرِ عذرِ. قوله: (مطلقاً) كعكسه.

<sup>(</sup>١) أي: يدنة، أو بقرة. «شرح» منصور ٥٦٠/١.

جزاءُ الصيد: ما يُستَحقُّ بدلُه من مِثلِه، ومُقارِبهِ، وشِبهِه. وشِبهِه. وشِبهِه. وشِبهِه. وشِبهِه.

الضرب الأول: ما لَهُ مِثْلٌ من النَّعَم، فيجب فيه، وهوَ نوعانِّ:

أحدهُما: قضَتْ فيه الصحابة، ومنه: في النَّعامة بدنة، وفي حمارِ الوَحشِ وبقرِهِ وإيَّلٍ وتَيتَلٍ ووَعَلٍ (١)بقرة، وفي الضَّبع كبش، وفي غَزالٍ شاة، وفي وبر (١) وضَبِّ جدي، وفي يربوع جَفْرَةٌ (١) لها أربعة أشهرٍ،

حاشية النجدي

قوله: (ها يُستحقُّ) أي: يستحقَّه المساكينُ. قوله: (وهو) أي: الصيدُ. قوله: (وهنه) أي: من النَّوع الذي قضتْ فيه الصحابةُ، وليس في كلامِه ما يُعطي أنَّ الصَّحابة قضتْ في جميع حزئياتِ ذلك النوع، فلا يُنافي أنَّ الصَّبَعَ قضى فيه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلمَ (٤). محمد الخلوتي. قوله: (بدنةٌ) أي: بعيرٌ ذكرٌ أو أنثى. قوله: (وإيَّلِ) ذكرُ الأوْعالِ. قوله: (وثَيْتَلِ) المسنُّ. قوله: (جَدْيٌ) أي: له ستةُ أشهرٍ. قوله: (ها أربعةُ أشهرٍ) صفةٌ كاشفةٌ.

<sup>(</sup>١) تيس الجبل. إاشرحاً منصور ٥٦١/١.

<sup>(</sup>٢) دويَّة كحلاء دون السنور، لاذنب لها. «شرح» منصور ١١/١٥.

<sup>(</sup>٣) هي لأنثى من ولد الضأن، وقبل: ما بلغ أربعة أشهر من ولد المعز. ﴿المُصِبَاحِ﴾: (حفر). .

<sup>(</sup>٤) أحرجه أبو داود (٣٨٠١)، من حديث جاير بن عبد الله بلفيظ: السألت رسبول الله ﷺ عن الضبع، فقال: الهو صبد، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم».

وفي أرنب عَناقٌ، وفي حمامٍ، وهو: كلُّ ما عَبَّ(١) وهَدر(٢)، شاةً.

النَّوعُ الشاني: ما لم تَقْصِ فيهِ، ويُرجَعُ فيهِ إلى قولِ عدلَ ينِ خبيرَينِ. ويجوزُ كونُ القاتلِ أحدَهُما أو هُما. ابنُ عقيل: «.. خطأً أو لحاجةٍ، أو حاهلاً تحريمَه»، المنقّح: «وهو قويٌّ، ولعلَّه مرادهم؛ لأنَّ قتلَ العمد يُنافي العدالة».

ويُضمَنُ صغيرٌ وكبيرٌ، وصحيحٌ ومَعِيبٌ، وماخِضٌ(٣) بمثلِهِ.

حاشية النجدي

قوله: (عَنَاقَ) هي أصغرُ من الجَفْرَةِ. قوله: (وفي همامٍ) أي: كل واحدةٍ منه. قوله: (أو هما) من استعارةِ المرفوعِ للمنصوبِ. قوله: (أو خاجةٍ) هذه ليست في كلام ابنِ عقيلٍ، كما يُفهم من «الإنصاف»(٤) و«الإقناع»(٥)، بل مقيسة على كلامه، والمقيسُ على كلام الرَّحلِ مذهب له على الصَّحيحِ؛ فلذا نسبَهُ إليه. قوله: (يُنافي العدالة) انظر: هل هو كبيرةً، فينافي العدالة كما ذُكر؟ نظر فيه منصور البهوتي. و بخطه أيضاً على قوله: (يُنافي العدالة) أي:

<sup>(</sup>١) أي: ما وضع منقاره في الماء وكرع كما تكرع الشاة، ولا يأخذ قطرة قطرة، كالدحاج والعصافير. الشرح، منصور ٦١/١٥.

<sup>(</sup>٢) أي: صوَّت. الشرح) منصور ١/١٦٥.

<sup>(</sup>٣) أي: حامل. لاشرح!! منصور ٥٦٢/١.

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٧/٩.

<sup>:</sup> TYE/1 (0)

ويجوزُ فداءُ أعورَ من عَينٍ، وأعرجَ من قائِمة، بأعورَ وأعرجَ من أخرَى. وذكرِ بأنثَى، وعكسه، لا أعور بأعرجَ، ونحو ذلك.

الصرب الثاني: مالا مِثْلَ لهُ، وهوَ باقِي الطَّيرِ، وفيهِ ـ ولو أكبرَ من الحمّام ـ قيمتُه مكانَهُ.

## فصل

وإنْ أَتلَفَ حزْءاً من صيد، فاندمَلَ، وهوَ ممتنِعٌ، وله مِثْلُ، ضَمَـنَ بِمثْلهِ مِنْ مثلِهِ لِحماً، وإلا فبنقصه من قيمتِهِ.

وإنْ جنَى على حاملٍ، فألقَتْ ميتاً، ضَمنَ نقصها فقط، كما لو حرَحها.

حاشية النجدي

إِنْ لَمْ يَتِبْ، وَهِي شَرَطُ الحَكَمِ. «شــرح»(١) وَفِي التَقْيِيدِ شَــيءٌ؛ لأنَّـه مَتَّهــمٌّ وإِنْ تَابَ. فَتَأْمَّل.

قوله: (لا أعور بأعرجَ) لاحتلافِ النَّوعِ.

قوله: (وإلا) أي: وإلا يكن له مثلٌ قوله: (ضمن نقصها) أي: الأمَّ؛ لأنَّ الحمل زيادةٌ في البهائم. وإن ولدتهُ حياً ثم ماتَ، فقال جماعةٌ: عليه حزاؤُهُ، وقيَّده جماعةٌ بما إذا كان لوقت يعيشُ لمثلِه، وإلا فكالميِّت، وحزمَ به في «المغني»(٢)، و «الشرح»(٣). «شرح»(٤) منصور البهوتي. قوله: (فقط) أي: دون الحمل.

<sup>(</sup>۱) الشرح» منصور ۲/۱،۵۹

<sup>.1.</sup> ٧/0 (٢)

 <sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٠/٩.

<sup>.077/1 (1)</sup> 

وما أمسك فتلِفَ فَرْخُه، أو نُفِّرَ فَتَلِفَ أو نَقَص حالَ نَفُورَه، ضُمِنَ.
وإن جرَحة غَيرَ مُوحِ(١)، فغابَ ولم يعلمْ خبرَه، أو وجدهُ مَيسًا
ولم يَعلمْ موتَه بجنايتهِ، قُوِّمَ صحيحاً وجريحاً غيرَ مُنْدمِلٍ، ثم يُحرِجُ
بقسطِهِ من مثلِهِ.

وإنَّ وقعَ في ماءٍ، أو تَردَّى فماتَ، ضمِنَهُ.

وفيما اندمَلَ غيرَ ممتنع، أو جُرحَ مُوحياً، جزاءُ جميعِهِ. وإن نَسَفَ ريشَه، أو شعرَهُ، أو وَبرَه، فعاد، فلا شيءَ فيه (٢). وإن صارَ غيرَ عمتنع، فكجُرْح (٣).

وكلَّما قتلَ صيداً، حُكمَ عليهِ.

وعلى جماعة اشتركوا في قتلِ صيد، حزاءٌ واحدٌ.

حاشية النجدي

قوله: (وما أَمْسك) بالبناءِ للمفعولِ في الأفعالِ الثلاثةِ (٤)، أعسي: أُمْسك، ونُفِّر، وضُمِن؛ لئلا يحوجَ إلى حذفِ المفعولِ في تلك المواضع، وإن كان في الأولينِ عائداً منصوباً بالفعلِ، وهو عندهم كثيرٌ. قوله: (بقسطِه) أي: بدل قسطهِ. قوله: (فكجُرْح) أي: مُوح.

<sup>(</sup>١) جُرحٌ موحٍ: أي: لا تبقى معه حياة غالباً. «شرح» منصور ١٦٣/٠.

<sup>(</sup>٢) في (جـ) و (ط): العليه».

<sup>(</sup>٣) في الأصل: الموح.

<sup>(</sup>٤) في الأصل: ﴿الثلاثية ﴾.

# باب صيدِ الحَرَمَيْنِ ونباتِهِمَا

وحكمُ صيد حرَمِ مَكة حكمُ صيد الإحرامِ حتَّى في تملُّكهِ، إلا أَنَّهُ يحرُم صيدُ بَحْرِيُّهِ، ولا حزاء فيهِ.

وإنْ قتلَ مُحلُّ من الحلِّ صيداً في الحرَمِ، كلَّه أو حزوَّهُ لاغيرَ قوائمهِ قائماً بسهم أو كلبٍ، و قتلَهُ على غُصنِ في الحرم، ولو أنَّ

.c (=:#) 7, %(=:

قوله: (كلّه) هو فاعل بالظرف المعتمد على الموصوف، أو مبتداً مؤخر خبرهٔ الظرف. قوله: (أو جزؤه) معطوف على (كلّه)، وقوله: (لا غير) معطوف على (جزؤه)، و (قائماً) حال من الهاء في قوائمه العائدة إلى الصيد المذكور، والمضاف هنا حزء المضاف إليه معنى؛ إذ المراد: بغير القوائم حزء آخر من الصيد، كذبه ورأسه، فكأنّه قال: لا رأسه أو ذنبه قائما، والمعنى: أنّه إذا كان حزء من الصيد في الحرم، فإن كان ذلك الجزء قائما، والمعنى: أنّه إذا كان حزء من الصيد في الحرم، فإن كان من غير القوائم، كالرّاس والذّنب، فإن كان الصيد غير قائم، ضمنه أيضا، وإن كان من غير قائما، لم يضمنه في القوائم، كالرّاس والذّنب، فإن كان الصيد في الحرم، فإنّه يضمنه في الموائم، كالرّاس والذّنب، في صورة، وذلك لأنّه: إنّا أنْ يكون الجزء من القوائم أولا، وعلى كلا التقديرين: إمّا أن يكون قائماً أولا، فهذه أربع صور يضمنه في عضورة منها، وهمي: ما إذا كان الجزء غير القوائم، فعلا أله المسيد في الحرء عبر القوائم، فعلا أله المسيد في الحرء عبر القوائم، فعلا المسيد في صورة منها، وهمي: ما إذا كان الجزء غير القوائم، وكان الصيد فيها إلا في صورة منها، وهمي: ما إذا كان الجزء غير القوائم، فلا يضمنه فيها.

أصلَهُ بالحلِّ، أو أمسكهُ بالحلِّ، فهلَك فرخُه أو ولدُه بالحرَم، ضمِنَهُ.

وإنْ قتَلَهُ فِي الحلِّ مُحِلِّ بالحرَمِ، ولو على غُصنِ أصلُه بالحرمِ، بسهم أو كلبٍ، أو أمسكه بالحرَمِ، فهلَك فرخه أو ولده بالحلِّ، أو أرسلَ كلبَه من الحلِّ على صيدٍ به، فقتلَه أو غيرَهُ في الحرمِ(١)، أو فعل ذلك بسهمِهِ ؛ بأن شَطَح فقتلَ في الحرمِ، أو دخلَ كلبُه أو سهمُهُ الحرمَ ثم خرجَ فقتلَ، أو حرَحهُ بالحلِّ فمات (١في الحرمِ١)، لم يضمنُ ، كما لوجرحَه ثم أحرَمَ ثم مات.

حاشية النجدي

قوله: (ضمنه) أي: المقتول أو الهالك: قوله: (أو فعل ذلك) أي: الإرسال من الحلِّ على صيد به. قوله: (فقتَل) أي: صيداً، سواءٌ كان المقصود بالإرسال، أو غيره على ما تقدَّم، وهذه حكمة حذف المعمول. عمد الخلوتي. قوله: (في الحرم) أي: كالمسألة المتقدِّمة في قوله: (أو أرسل كلبة من الحلِّ على صيد بالحلِّ فقتلَهُ، أو غيره بالحرم أو فعلَ ذلك بسهمِهِ ... إلخ)؛ لأنَّ سببَ القتلِ، وهو نهشُ الكلبِ أو إصابة السَّهم، حصل بالحرم، وهو دفعٌ لما عساهُ أنْ يتوهم من حلِّ ما كان غيرَ مضمونٍ مع أنّه ليسَ على إطلاقِه، بل ما كان منه سببُ موتِه بالحرم، لا يحلُّ، كما أنَّ جميعَ ما كان مضموناً، لا يحلُّ، عمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (ط): «يالحرم».

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في (أ).

(اولا يحلُّ ما وُجِد سببُ(١) موتِهِ بالحرم١).

## فصل

ويحرُم قلعُ شحرِهِ وحشيشِهِ، حتَّى الشَّوكِ ولو ضَرَّ، والسواكِ ونحوِه، والورقِ، إلا اليابس، والإذْخِرَ (٣)، والكَمْأَةَ (٤) والقَقْعَ (٥)، والنَّمرة، وما زرعه آدميٌ حتى من الشحر.

حاشية النجدي

قوله: (قلعُ شجره) أي: النابت بنفسه. قوله: (وحشيشهِ) أطلق المصنف الحشيش على النابت الرَّطب واليابس، إمَّا بطريق الحقيقة فيهما، أو المجاز في الأول والحقيقة في الثاني، وهو الذي يقتضيه كلامُ الجوهري، ولهذا استثنى منه المصنف اليابس، فلو كان الحشيشُ في كلامه خاصاً باليابس، لكان تناقضاً، ولو كان خاصاً بالرَّطب، لم يدخلُ فيه اليابس، فلا يستثنى منه. فتدبر، والله أعلم.

<sup>(</sup>١-١) ليست في (ب).

<sup>(</sup>٢) في (ح): البسب».

<sup>(</sup>٣) حشيشٌ طيب الريح. «القاموس»: (ذخر).

<sup>(</sup>٤) الكُمُّهُ: نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر، والجمع أكمو وكماة. «اللسان»: (كما).

<sup>(</sup>٥) البيضاء الرخوة من الكمأة. «القاموس»: (فقع).

ويباح رعمي حشيشِهِ، وانتفاعٌ بما زالَ أوِ انكسر بغيرِ فعـلِ آدميٌّ ولو لم يَيِنْ.

وتُضمنُ شحرةٌ صغيرةٌ عُرُفاً بشاةٍ، وما فوقَها ببقرةٍ، ويخير بين ذلك وبينَ تقويمِهِ، ويُفعل بقيمتِهِ كجزاءِ الصيدِ، وحشيشٌ وورقٌ بقيمتِه، وعُصنٌ بما نقص، فإن استَحلف شيءٌ منها، سقط ضمانه، كردٌ شحرةٍ فنبتتٌ، ويُضمن نقصُها.

ولو غرَسها في الحلِّ، وتعذَّر ردُّها أو يبِستْ، ضمنَها. فلو قلعَهَا غيرُه، ضمنَها وحده.

ويَضمنُ منفَّرٌ صيداً قُتل بالحلِّ، وكذا مُحرجُه إن لم يـردَّه، فلـو فداهُ، ثم وَلَدَ، لم يضمنُ ولدَه.

ويُضمَنُ غصنٌ، في هواءِ الحلِّ، أصلُه أو بعضُ أصلِـهِ بـالحرَمِ، لا ما بهواءِ الحرمِ، وأصلُه بالحلِّ.

وكُرهَ إخراجُ تراب الحرمِ وحجارتِه إلى الحلِّ، لا ماء زمزمَ، ولا وضعُ الحصا بالمساجِد. ويحرُم إخراجُ ترابها وطِينِها(١).

قوله: (ويباحُ رعيُ حشيشهِ) أي: الرَّطب.

حاشية الجدي

<sup>. (</sup>١) في (أ) و (ط): «طيبها»، وجماء في همامش (أ) «بالبماء الموحدة» وكتب فوقها في الأصل: «معاً»

وحدُّ حرمِ مكة من طريقِ المدينة ثلاثةُ أميالٍ عند بيوتِ السُّقيا. ومن اليمنِ، سبعةٌ عند أضاة لِبْنٍ. ومن العراقِ كذلك، على تَنية رجُلٍ، حبلِ بالمُنقَطعِ. ومن الطَّائفِ وبطنِ نَمرِةَ كذلك عند طرَّف عرفة. ومن الجعْرانة تسعة أميال(۱) في شعب عبد الله بن حالد. ومن جُدَّة عشرةٌ عند مُنقطعِ الأعشاشِ. ومن بطنِ عُرَنَة أحد عشرَ.

وحكمُ وَجِّ-وادٍ بالطَّائِفِ-كغيرِهِ من الحلِّ.

وتُستحبُّ الجحاورةُ بمكةَ، وهي أفضلُ من المدينة. وتَضاعَفُ الحسنةُ والسيئةُ بمكانٍ وزمانٍ فاضلٍ.

حاشية النجدي

قوله: (وتضاعف) أصله: تتضاعف، حُذفت التاءُ الأولى أو الثانية على الخلاف. فارضي، قوله: (والسّيئة ... إخ) ظاهر كلامِه تبعاً للقاضي وغيرِه: أنَّ المضاعفة في السّيئاتِ أيضاً في الكمّ، كما هو ظاهرُ نص الإمامِ وكلامِ ابنِ عباس، وظاهرُ «الإقناع»(٢): أنَّ المضاعفة فيها في الكيف لا الكمّ، وهبو كلامُ الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى -آمين- وحمل الشيخ تقي الدين كلامُ ابنِ عباس على الكيف، واستدلَّ بقوله: ﴿فلا يُحزَى إلا مِثْلَها ﴾. كلامُ ابنِ عباس على الكيف، واستدلَّ بقوله: ﴿فلا يُحزَى إلا مِثْلَها ﴾. [الأنعام: ١٦٠]، أي: واحدة وإن كانتُ عظيمةً، والجوابُ على القبولِ الأولى: تخصيصُ العموم بالنَّصوصِ الواردةِ في التضعيف.

<sup>(</sup>١) ليست في الأصل و (ب).

<sup>(</sup>٢) ٣٩٦/١. انظر: كشاف القناع ١٨/٢ه، والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٠١/٩ ـ ٧٠٠.

## فصل

ويحرمُ صيدُ حرَمِ المدينة، وشجرُه وحشيشُه، إلا لحاجة المساند، متحالاهات والحرث، والرَّحلِ، والعَلَفِ، ونحوِها.

ومن أدخلها صيداً، فلهُ إمساكه وذبحه، ولا جزاءَ فيما حرُّمَ من ذلك.

وحرَمُها بريدٌ(١) في بريدٍ، بين تَـوْرٍ ــ جبـلٍ صغيرٍ إلى الحَـمْرة بتدوير(١)، خلف أحدٍ من جهة الشَّـمَالِ ــ و عَـيْرٍ: جبـلٍ مشـهورٍ بها. وذلك ما بين لابتيها.

قوله: (بين ثور) حالّ. قوله: (وعَيْرٍ) بالجرِّ عطفٌ على «ثورٍ»، و «جبلٍ» في الموضعينِ بالجرِّ، بدلٌ مما قبلَه، ويجوز رفعُه حبرٌ لمبتدأ محذوفٍ. فارضي. قوله: (وذلك ما بين لابتَيْها) أشارَ المصنَّفُ بذلك إلى أنه لا تعارضَ بين حديثٍ: «حرمُ المدينةِ ما بين ثور إلى عَيْرٍ» (٢) وحديث: «ما بين لابَتَيْها حرامٌ» (٤) قال في «فتح الباري» (٥): روايةُ «ما بين لابَتَيْها» أرجحُ، لتواردِ الرُّواةِ عليها، وروايةُ حبليها لا تُنافيها، فيكون عند كلِّ حبلٍ لابةٌ،

<sup>(</sup>١) البريد: اثنا عشر ميلاً.

<sup>(</sup>٢) أي: لا استطالة فيه. الشرحة منصور ١٨/١ه.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (٦١٥)، والبخاري (٦٧٥)، ومسلم (١٣٧٠) (٤٦٧)، من حديث على بلفظ: «المدينةُ حَرَمٌ ما بين عَبْرٍ إلى ثُورٍ».

<sup>(</sup>٤) أخرجه أحمد (٧٢١٨)، والبخاري (١٨٧٣)، ومسلم (١٣٧٢) (٤٧١)، من حديث أبي هريرة.

<sup>.</sup>AT/2 (0)

حاشية النجدي

أو لابتيها من حهة الجنوب والشَّمال، وحبليها من حهة المشرق والمغرب. وبخطه أيضاً على قوله: (لابتيها) تثنية لابة، وهي: الحرَّة، أرضٌ تركبُها حجارةً.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٧٧٥٤)، ومسلم (١٣٧٢) (٤٧٢)، من حديث أبي هريرة بلفظ: حرَّم رسول الله ﷺ ما بين لا بَني المدينة ـ قبال أبو هريرة: فلو وجدَّتُ الظباءَ ما بين لابتيها ما ذَعَرْتُها ـ وجعل حول المدينة اثني عشر ميلاً حمَّى

## باب دخول مكة

مثنتهى الإرادات

يُسنُّ نهاراً من أعلاها من تَنِية كَدَاءَ، وحروجٌ من أسفلِها من تَنِية كُدَاءَ، وحروجٌ من أسفلِها من تَنِية كُدَى، ودحولُ المسجد(١). من باب بني شَيبةً.

فإذا رأى البيت، رفعَ يديه، وقال: «اللهمَّ أنتَ السَّلامُ ومنكَ السَّلامُ

حاشية النجدي

قوله: (كَداء) بالفتح والمد: الثنيَّةُ العُليا بأعلى مكة عند المقبرة، ولا ينصرف، للعلمية والتأنيث، وذكر بعض فيه أيضاً الصرف، وتُسمى تلك الناحية: المعلى. قوله: (وكُدئ) مثلُ مدَّى(٢): موضع بأسفلِ مكة بقرب شعب الشافعيين. وبخطَّه أيضاً على قوله: (كدئ) ويُعرفُ الآن بباب شعب الشافعيين. وبخطَّه أيضاً على قوله: (كدئ) ويُعرفُ الآن الباب شُبيَّكَةَ (٢). قوله: (من باب بني شيئة) (٤) هو الذي بإزائه الآن الباب المعروفُ بباب السَّلام. قوله: (فإذا رأى البيت) أي: أول مرةٍ. قوله: (رفع يديه) يعني: للدُّعاء. قوله: (أنت السَّلام) أي: اسمُ الله تعالى. قوله: (ومنك السَّلام) أي: التَّحيةُ.

<sup>(</sup>١) في (ط): اللسحد الحرام).

<sup>(</sup>٢) نِ (ق): ﴿ هُدُى ﴾.

<sup>(</sup>٣) انظر: «معجم البلدان» ٣٢٤/٣.

<sup>(</sup>٤) حاء في هامش الأصل مانصه: «وشَيَّبَة هو ابن عثمان بن طلحة الحَجَيي، هاجر أبوه عثمــان إلى رسول الله ﷺ في الهدنة، ودفع إليه مفتاح الكعبة، وقال: يا بني أبي طلحة خَالِدَةً تَــالِدَةً. ويُعـرف الآن بياب السلام».

شتهى الإرادات

حينا ربنا بالسلام (١)، اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتشريفاً وتكريماً، ومهابة وبراً، وزِد مَنْ عَظَمَه وشرافه، مِمَنْ (١) حجّه واعتَمَره تعظيماً وتشريفاً وتكريماً، ومهابة وبراً (١). الحمد الله رب العالمين كثيراً كما هو أهله، وكما ينبغي لكرم وجهه وعِز جلاله. الحمد الله الله المني بيته، ورآني لذلك أهلاً، والحمد الله على كل حال. اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك الحرام، وقد جئتُك لذلك. اللهم تقبل مني واعف عني، وأصلح لي شأني كله، لا إله إلا أنت، يرفع بذلك صوته.

حاشية النجدي

قوله: (بالسّلام) أي: السّلامة. قوله: (بيتك الحرام) سُمِّي بالحرام؛ لأنَّ حرمته انتشرت. وأريدَ بتحريمِ البيتِ سائرُ الحرمِ. قاله العلماءُ. «شرح إقناع»(٤). قوله: (يرفعُ بذلك صوتَه) أي: إذا كان رحلاً.

<sup>(</sup>١) أحرجه الشافعي في «المسند» ٣٣٨/١، والبيهقي في «السنن الكبري» ٧٣/٥، موقوفاً علني سعيد بن المسيب.

<sup>(</sup>٢) في (ب): "من".

<sup>(</sup>٣) أخرجه الشافعي في «المسند» ٣٣٩/١، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٧٣/٥، عن ابن جريج، عن النبي ﷺ مرسلاً.

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢/٧٧٪.

حاشة النجدي

ثم يطوف متمتّع للعمرة، ومفرد وقارِن للقدوم، وهـو الـوُرود. ويضْطَبعُ غير حامل معذورٍ، في كلّ أسبوعِه.

ويبتدئه من الحجر الأسود، فيحاذِيه أو بعضه بكلِّ بدنِه،

قوله: (ثم يطوف ... إلخ) أي: وهو تحيَّة الكعبة، وتحيَّة المسحدِ الصَّلاة، وبحزئ عنها الركعتان بعد الطواف، وهذا لاينافي أنَّ تحيَّة المسحدِ الحرامِ الطواف؛ لأنه بحمل، وهذا تفصيلُه، ذكر معناه في «الإقناع»(١) وهشرحه»(٢). والحاصل: أنَّ تحيَّة الكعبةِ مقدَّمة على تحيَّة المسحدِ. قوله: (وهو الورود) وهو تحيَّة الكعبةِ. قوله: (حاملِ معذورٍ) هو بالإضافةِ، أي: غيرَ حاملٍ شخصاً معذوراً كمريض، وصغيرٍ، فلا يستحبُّ في حقِّ الحاملِ الطائفِ اضطباع، ولا رمل، كما سيأتي. هكذا ينبغي أنْ يُفهم، ويَدلُ له قولُ العلاَّمةِ ابن قُنْدُس عند قول «الفروع»(٣): أو حاملِ معذور، أي:

قوله: (في كلِّ أسبوعهِ) فإذا فرغَ سوَّاه. قوله: (فيحاذيه... إلخ) فيه أنَّ محاذاته أو بعضه بكلِّ البدنِ غيرُ ممكنةٍ، فلعلَّ المراد: محاذاة جهتِه، والمرادُ: أنَّه لا يبتدئُ الطوافَ بحيث يكون بعضُ أحزائهِ قد تجاوزَ موضعَه، بل لابدًّ أنْ يبتدئُ : إمَّا قبله، ليمرَّ بكلِّ بدنِه عليه ، أو يبتدئَ من محاذاتِه كذلك، أو بعد

المعذورُ إذا حملَه آخرُ، ليطوفَ به، لا يرمُل الحاملُ. انتهى.

<sup>.474/1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٤٧٧/٢.

<sup>. 299/7 (7)</sup> 

ويستلمه بيده اليمنى ويقبّله، ويسجدُ عليه (١)، فإن شَقَّ، لم يزاحم، واستلمه بيده وقبّله، فإن شَقَّ، أشار إليه بيده، أو بشيء، ولا يقبله، واستقبله بوجهه، وقال: «بسم الله، واللهُ أكبرُ (١)». «اللهمَّ إيماناً بك،

حاشية التحدي

جزءٍ منه، لكن بحيث (٣) يكون كلُّ بدنِه محاذياً للجزءِ الباقي، والعبارةُ تضيقُ عن أداءِ المعنى المراد. محمد الخلوتي. وبخطّه أيضاً على قوله: (فيحاذيه... إلخ) فإن لم يفعل؛ بأن ابتداً الطّواف من حانبِ الرُّكنِ من حهةِ الباب، بحيث خرج شيء من بدنهِ عن محاذاةِ الحجر، لم يحتسب بذلك الشوط. قال والد المصنّف فيما رأيتُه بخطّه على هامش «الحرَّر»: وذلك بأن يقف مقابل الحجرِ حتى يكون مبْصراً لضِلعَي البيتِ، اللَّذَيْنِ عن أيمنِ الحجرِ وأيسرِه. وهذا احتراز من أن يقف في ضلّع البابِ ويستلِمه منه، فلا يكون محاذياً له ببدنِه كلّه، فمتى رأى الضلْع الآخر، فقد حاذاه بكلِّ بدنِه.

قوله: (ويستلِمه) أي: يمسُّه، قوله: (ويقبِّله) أي: من غير صوتٍ. قوله: (ولا يقبِّله) أي: ما أشارَ به. قوله: (إيماناً بك) مفعولٌ له، أي: فعلتُ ذلك يماناً بكَ ، أي: لأحل إيماني أنَّك حتَّ فعلتُ ذلك . كذا في «المطلع»(٤)،

<sup>(</sup>١) أخرج البيهقي في اللسنن الكبرى، ٥/٥، من طريق ابن أبي الحسين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله و المسلمة على الحجر. وأورد الهيثمي في المجمع الزوائد، ٢٤١/٣، عن ابن عمر قال: رأيت عمر بن الخطاب قبَّل الحجر، وسجد عليه، ثم عاد فقبَّله وسجد عليه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله مَنْكُ صَنَعَ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٨٩٤) (٨٨٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٥٩٥٠، موقوفاً على ابن عمر.

<sup>(</sup>٣) ساقطة من (ق).

<sup>(</sup>٤) ص١٨٩.

ثم يجعلُ البيتَ عن يسارِه، ويرْمُل ماش، غير حاملِ معذورٍ ونساءٍ، ومحرِمٍ من مكة أو قربها. فيُسرِعُ المشي، ويُقاربُ الخُطَى في (١) ثلاثة أشواط، ثم يمشى أربعة (٣) ولا يقضى فيها رَمَلُ (٤).

حاشية النجدي

وقوله: لأجل...إلخ، أرادَ به التنبيهَ على إرادةِ الحصرِ ، وعلى أنَّه مفعولٌ له. عمد الخلوتي.

قوله: (وتصديقاً بكتابك) روي عن علي رضي الله عنه أنّه قال: لما أخذَ الله تعالى الميثاق على الذّريَّة، كتب كتاباً وألقمه الحجر، فهو يشهد للمؤمن بالوفاء، وعلى الكافر بالجحود. ذكره الحافظ أبو الفرج. انتهى. «مطلع»(٥). فالمرادُ من كتابه تعالى هنا: غيرُ القرآن. محمد الخلوتي. قوله: (ووفاء بعهدك) لعلّه قوله: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ ﴾ الآية. [آل عمران:٩٧]. قوله: (ويَرمُلُ) كيطلب. قوله: (أو قربها) أي: فالا يسنُّ هو، ولا الاضطباع لهم. قوله: (ولا يقضى فيها(١) رمل) أي: فات.

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد السرزاق في «المصنف» (٨٩٩٨) (٨٨٩٩)، موقوفاً على ابن عباس. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبري» ٧٩/٥، موقوفاً على على بن أبي طالب.

<sup>(</sup>٢) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٣) في (جد): ﴿أَربِعاً﴾.

<sup>(</sup>٤) بعدها في (أ): «فات»، ومعناه: ولا يُقضى في الأربعة أشواط رملٌ فات من الثلاثة قبلها. انظر: «شرح» منصور ٧١/١،

<sup>(</sup>٥) ص ۱۸۹ - ۱۹۰

<sup>(</sup>٦) لبست في الأصل و (ق)، والمثبت من عبارة المتن.

والرَّمَلُ أُوْلَى من الدنوِّ من البيت، والتَّاحيرُ (۱) له (۲) أو (۳) للدنوِّ أولى. وكلَّما حاذَى الحجر، والركن اليمانيَّ، استلمهُما (۱) أو أشارَ إليهما، لا الشاميَّ، وهو أُوَّلُ رُكنٍ يمرُّ به، ولا الغربيَّ، وهو ما يليه.

ويقولُ كلَّما حاذَى الحجرَ: «اللَّهُ أكبرُ»(، وبينَ الرُّكنِ اليمانيِّ وبينَ الرُّكنِ اليمانيِّ وبينَه: «رَبنا آتِنا في الدنْيا حسنَةً، وفي الآخِرَة حسنَةً، وقِنا عَذَابُ النَّار»(١)، وفي بقية طوافِه: «اللَّهمَّ اجعلْه حجًّا مبروراً، وسعياً مشكوراً،

حاشية النجدي

قوله: (استلَمهما) ولا يقبِّل إلا الحجرَ الأسودَ. قوله: (اللهم اجعلْهُ حجاً مبروراً... إلخ) قال صاحب «المطالع»: الحجُّ المبرورُ هو: الخالصُ الذي لا يخالطُه مأثم. وقال الأزهريُّ: المبرورُ المتقبَّلُ، وسعياً مشكوراً، أي: اجعلْهُ عملاً مُتقبلاً يزكُو لصاحبهِ ثوابُه، والتقديرُ - وا لله أعلم - اجعلُ حجَّي حجاً مبروراً، وسعيى سعياً مشكوراً، وذنبي ذنباً مغفوراً. انتهى. «مطلع»(٧) ملخصاً.

<sup>(</sup>١) أي: تأخير الطواف لزوال الزُّحام. (اشرح) منصور ٥٧٢/١.

<sup>(</sup>٢) أي: الرمل. ﴿شرح﴾ منصور ٢/١٥.

<sup>(</sup>٣) إن (أ): الوأ).

<sup>(</sup>٤) في (ط): ((استلمها)).

<sup>(</sup>٥) لما رواه أحمد (٢٣٧٨)، والبخاري (١٦١٢)، والمترمذي (٨٦٥)، والنسائي في «المحتبني» ٢٣٣/٠ من خديث ابن عباس.

<sup>(</sup>٦) لما رواه أحمد (١٥٣٩٩)، وأبو داود (١٨٩٢). والنسائي في «الكبرى» (٣٩٣٤)، من حديث عبد الله بن السائب.

<sup>(</sup>٧) ص ١٩١٠

وذنباً مغفوراً»(١). «رب اغفر وارحم، واهدني السبيل الأقومَ»(٢)، وذنباً مغفوراً»(١). «رب اغفر وارحم، ويذكر ويدعو بما أحب، وتُسنُّ القراءة فيه.

ولا يسنُّ رَمَلٌ، ولا اضْطِباعٌ في غير هذا الطُّوافِ.

ومَنْ طافَ راكباً أو محمولاً، لم يجزئه إلا لعذر. ....

حاشية النجدي

قوله: (ومن طاف راكبا أو محمولاً ... إخى اعلم: أنَّ مسألة الحمل تشتمل على أربع وستين صورةً، وذلك لأنّه: إمَّا أنْ ينوي الحامل والمحمول عن المحمول وحدّه، أو عن الحامل وحدّه، أو ينوي كلِّ منهما عن نفسِه فقط، أو عن صاحبه فقط، أو كلُّ واحد منهما عن نفسه وصاحبه، أو الحامل عن نفسه وصاحبه، والمحمول عن نفسه فقط، أو عن صاحبه فقط، أو عكشه بأنْ ينوي المحمول عن نفسه وصاحبه، والحامل عن نفسِه فقط، أو عن صاحبه فقط، أو عن صاحبه فقط، وعكشه بأنْ ينوي المحمول عن نفسه أو صاحبه أو عنهما، والمحمول لم ينو شيئاً، أو يحسه؛ بأن ينوي المحمول عن نفسه أو صاحبه أو عنهما، والحمول لم ينو شيئاً، أو لا توحد نيَّة من واحد منهما أصلاً. فهذه عنهما، والحامل لم ينو شيئاً، أو لا توحد نيَّة من واحد منهما أصلاً. فهذه ست عشرة صورة، وكلَّ منها، إمَّا أنْ تكون مع العذر أوْلا، وعلى كلِّ تقديرٍ: إمَّا أنْ يكون ذلك في طواف أو سعي، فهي أربع وستون صورة،

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٢٩/٥، من حديث عبد الله بن عمر.

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ١/٥١٦ ـ ٣١٦، من حديث أم سلمة.

حاشية النجدي

وهي من حيث الإجزاء وعدمه على ثلاثةِ أقسام: قسمٌ منها يقعُ الطُّوافُ والسِعيُّ عن المحمولِ وحدَه، و قسمٌ عن الحامل وحدَه، وقسمٌ لايقعُ عن واحد منهما. وقد صرَّح صاحبُ «الإقناع»(١) \_ رحمه الله تعالى \_ بوقوع كلِّ من الطُّوافِ والسُّعي في حال العذرِ، عن المحمولِ في ثلاثِ صور منها، وعن الحامل في صورتين. فأمَّا صورُ الإحزاءِ عن المحمول، فإحداها: أنْ ينويَ الحاملُ والمحمولُ عن المحمول، الثانيةُ: أنْ ينوي كلُّ منهما عن نفسِه، الثالثةُ: أنْ ينويَ المحمولُ عن نفسِه، والحاملُ لم ينو شيئًا، ففي هذه الثلاثِ الصُّور لايقع الطُّوافُ والسعئ إلا عن المحمول وحده، وأمَّا صورتا الإجزاءِ عن الحامل وحده، فإحداهما: أنَّ ينويَ الحاملُ والمحمولُ عن الحامل، والثانيةُ: أن ينويَ الحاملُ عن نفسهِ فقط، والمحمولُ لم ينو شيئًا، ففي هاتينِ الصورتينِ يقعُ الإحزاءُ عن الحامل. كلُّ ذلك مع العذر، وقد عنَّ لي أنْ أضعَ شياكاً للستَ عشرةَ المتقدمةَ، فإنَّ منها يُعلم حكمُ باقيها ونفرضها في حالةِ العذر، وأنبِّه على صور الإحزاءِ وعدمِه، وهذه صورتُه: عذر:

<sup>.</sup>TAY - TA1/1 (1)

حاشية النجدي .

نوى كلُّ عن نفسهِ	نويسا عسن الحساملِ	نويسا عسن المخمسولِ
المحمول وحده	وحده	وحدّه
نفسيسه وصاحبسه	نفسيسه وصاحبسيه	وصاحب لا يجــزئ
فقط لا يجنزئ عن	<u>فقط (۱)</u>	
واحدٍ منهما		
نوى الخمولُ عن	نوی الحساملُ عسن	نوى الخمسولُ عسن
نفسهِ فقط والحاملُ	نفسـهِ والمحمـــولُ لم	نفســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لم ينوِ شيئاً يجــزئ	ينوِ شيئاً يجزئ عنــه	والحامل عن صاحبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
عن المحمولِ وحدّه	وحده	فقط لا يجزئ عسن
		واحدٍ منهما
نوى المحمولُ عــن	نوى الحامل عسن	نوى المحمولُ عـن
نفسسه وصاحبسه	نفسسهِ وصاحبسهِ	صاحبه فقسط
والحساملُ لم ينســـو	والمحمسولُ لم ينسو	والحاملُ لم ينوِ شــيثاً
شيئاً لاي <i>جـزئ عـ</i> ن	شيئاً لايجزئ عن	لايجزئ عـن واحـد
واحد منهما	واحد منهما	منهما
	فقط يجزئ عن المحمول عن نوى المحمول وحده فقط لا يجزئ عن نفسة فقط لا يجزئ عن نفسة نوى المحمول عن المحمول عن المحمول وحده فقط والحامل نوى المحمول وحده فقط والحامل وحده فقط والحامل وحده فقط والمحمول وحده فقط والحمال كم ينو شيئاً لا يجزئ عن المحمول وحامل من المحمول وحده فيئاً لا يجزئ عن المحمول عن المحمول وحامل كم ينو والحمامل كم ينو والحمامل كم ينو	نويا عن الحامل وي كلّ عن نفسه وحدة يجزئ عن المحمول وحدة والحمول عن نفسه فقط الحيوة وصاحب فقط الا يجزئ عن فقط الا يجزئ عن فقط الحامل عن نفسه والحمول عن نفسه والحمول عن نفسه والحمول عن نفسه والحمول عن عن الحمول وحدة عن الحمول وحدة والحمول عن نفسه وصاحب فقط والحامل نفسه وحدة عن الحمول وحدة فقسه وصاحب والحمول عن الحمول عن والحمول عن والحمول عن والحمول عن والحمول عن والحمول عن والحمول الم ينسو والم ينسو والم ينسو والم ينسو والم ينسو الم ينسو والم ينسو الم ينسو والم ينسو الم ينسو والم ينسو الم

 <sup>(</sup>١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: الوالظاهر الإحزاء عن المحمول».

ولا يجزئ عن حامِلِهِ إلا إن نَوى(١) وحده، أو نويا جميعـاً عنـه. وسـعيَّ راكباً، كطوافٍ.

وإن طافَ على سطح المسجد، أو قَصد في طوافِهِ غريماً، وقَصد معه طوافاً بنيةٍ حقيقيةٍ، لا حكميةٍ، توجّه الإجزاءُ. قاله في «الفروع».

ماشية النحدي

قوله: (ولا يجزئ عن حامله) بخلاف وقوف، فيحزئ عنهما (٢). قوله: (بنيَّة حقيقيَّة، لا حكميَّة) قال العلاَّمة ابن قُندس: النَّيَّة الحقيقيَّة؛ أن ينوي الطَّواف حقيقة، والنيَّة الحكمية؛ أن يكون قد حصلَت له نية قبل، ثم استمرَّ حكمُها ولم يقطعُها، وهو معنى قولِهم: استصحابُ حكم النيَّة هو: أَنْ لا ينوي قطعَها. انتهى. قوله: في الحكمية قد حصلَت له نيَّة قبل. معناه والله أعلمُ—: أن ينوي الطَّواف قبل الشُّروع فيه، ثم يعرض له غريم في الطَّواف، فيتبَعُهُ لملازمتِه مستصحباً لحكم تلك النيَّة، أي: غير قاطع غريم، بل شرع في الطَّواف في هذه الحالة، وهذا بخلاف ما (٢) لو لم يعرض له غريم، بل شرع في الطواف مستصحباً لحكم تلك النيَّة، فإنَّه يصحُّ طوافه بشرط قرب الزَّمنِ بين النيَّة والشُّروع، وأمَّا النيَّة الحقيقية، فهي: ما قارنَت الطَّواف، فإنَّه لايضرُ مع ذلك قصد الغريم؛ بأن ينوي عند الشُّروع فيه الطَّواف، فإنَّه لايضرُّ مع ذلك قصد الغريم، كما لو نوى الصَّومَ وقَصَدَ معه ملازمة وإدمانَ السَّهر، لكنَّ ثوابَه يَنْقُصُ بذلك.

<sup>(</sup>١) في (أ): "يتوي".

<sup>(</sup>٣) ليست في (ق).

ويجزئ في المسجد من وراءِ حائل، لا خارجَه، أو منكِّساً (١) ونحوّه، أو على جدارِ الحِجْر، أو شاذَرُوانِ الكعبة (٢)، أو ناقصاً، ولو يسيراً، أو بلانية، أو عُرياناً، أو مُحدثاً، أو نَجِساً.

وفيما لا يحلُّ لُحرِم لبسه يصحُّ، ويفدي.

ويبتدئ لحدثٍ فيه، وقطع طويلٍ، وإن كانَ يسيرًا، أو أُقيمتْ صلاة، أو حضَرتْ جِنازة، صلَّى وبنَى، من الحجر، فلا يعتدُّ ببعضِ شُوطٍ قُطِعَ فيه.

حاشية النجدي

توله: (منكساً) يجوزُ فتحُ الكافِ، صفة لمصدرِ محذوف، أي: طاف طوافاً منكساً ويجوزُ كسرُها، ويكون حالاً، أي: طاف منكساً طوافه. «مطلع»(۳) قوله: (ونحوَه) كالقهقرى. قوله: (أو على جدارِ الحِجْسِ) لا إن مسّه بيدِه، فيصحُّ. قوله: (أو شاذَرُوانِ الكعبةِ) خلافاً للشّيخِ تقيّ الدّينِ، فيصحُّ عندَه الطّواف عليه، وعلى الأوَّلِ: لو مسَّ الجدارَ بيدِهِ في موازاةِ الشّاذروان، صحَّ طوافه اعتباراً بجملتِه، كما لا يضرُّ التفاتُ المصلّي بوجههِ. قاله في «الإقناع»(٤) و «شرحه»: وعلى قياسِه لو مسَّ أعلا حدارِ الحِجْرِ(٥). انتهى. أي: فيصحُ طوافه. قوله: (فلا يُعتَدُّ ببعضِ شُوطٍ قُطِعَ فيه ... إلى وشروطُ الطّواف ثلاثةَ عشرَ: إسلامٌ، وعقلٌ، ونيَّة، سترُ شوطٍ قُطِعَ فيه ... إلى وشروطُ الطّواف ثلاثةَ عشرَ: إسلامٌ، وعقلٌ، ونيَّة، سترُ

<sup>(</sup>١) أي: جعل البيت عن يمينه وطاف. انظر: «شرح» منصور ٧٣/١.

 <sup>(</sup>٢) هو القَدْرُ الذي تُرِكَ خارجاً عن عرض الجدار، مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع.
 «المطلع» ص١٩١ - ١٩٢.

<sup>(</sup>۳) ص ۱۸۲،

<sup>.</sup>TAY/1 (E)

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع ٤٨٣/٢.

فإذا تَمَّ، تنفَّلَ بركعتين، والأفضلُ كونُهما خلفَ المُقام، و(١)بدالكافرون، و «الإخلاص، بعد «الفاتحة». وتُحزِئُ مكتوبة عنهما. ويسنُّ عوده إلى الحَجَرِ فيستلمه، والإكتارُ من الطَّوافِ كلَّ وقت. وله جمعُ أسابيعَ بركعتينِ لكلِّ أسبوعٍ منها(٢)، وتأخيرُ سعيه عن طوافِه بطوافٍ وغيرةِ.

حاشية النجدي

عورةٍ، وطهارةُ حَدَثٍ لا لطفل (٣)، وطهارةُ حبثٍ حتَّى لطفل (٤)، وتكميلُ السَّع، وجعلُ البيتِ عن يسارِه، والطَّوافُ بجميع البيتِ، وأَنْ يطوفَ ماشياً مع القدرةِ، وأن يبوالي بينه، وكونُه في المسجدِ، وأَنْ يبتدئ من الحجرِ الأسودِ.

وسُنَنَهُ عشرٌ: استلامُ الحَجَر، وتقبيلُه أو ما يقومُ مقامَه، واستلامُ الرُّكنِ اليمانيِّ، واضطباعٌ، ورَمَلٌ، ومشيِّ في مواضعِهِ، ودعاءٌ، وذكرٌ، ودنوٌ من البيتِ، وركعتا الطَّوافِ.

قوله: (خلف المقام) وله فعلهُما خارجَ المسجدِ حيث شاءَ. قوله: (وله جمعُ أسابيعُ ... إلخ أي: فلا يُكرَهُ الفصلُ بين السَّبع وركعتيه، كما لايُكرَهُ الفصلُ بينَ الفرضِ وراتبتِهِ، بخلافِ قراءَةِ آيةِ السَّجدةِ والسَّجدةِ.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٢) ليست في الأصل و (أ).

<sup>(</sup>٣) في (ق): ﴿ لا طفل ﴾

<sup>(</sup>٤) في (ق): الحتى الطفل!.

وإن فَرَغَ متمتّعٌ، ثم عَلمَ أحدَ طواقيهِ بلا طهارة، وجهلَه، لزِمَـهُ الأشد، وهـو: جعلُه للعُمْرَة، فلا يحلُّ بحلقٍ، وعليه به دمٌ، ويصيرُ قارناً،

حاشية النجدى

قوله: (وإن فَسرَغَ متمتّع ... إخ) اعله: أنَّ عبارةَ المصنّف «كالإقناع»(١) غيرُ ظاهرةٍ في المرادِ فيما يظهرُ، وذلك لأَنَّـه إذا فَرَغَ المتمتِّعُ من أفعالِ عمرتِهِ وحجِّهِ، فقد أتى بطوافَيْن وسعْيَينِ، فإذا تذكُّرَ أنَّ أحدَ طوافَيْهِ بلا طهارةٍ وجهلَه، فلم يعلمْ أهو طوافُ العمرةِ أمْ طوافُ الحجِّ؟ فإنَّا نُلزمُه بالعملِ بالأحوطِ، وهو الأشدُّ عليه، ليحرجَ من العُهْدَةِ بيقين، فباعتبار أنَّه إذا قدَّرَ الفاسـدَ هـو طـواف العمـرةِ، فسـدَ سـعيُّها، ولزمُـه دمّ لحلقِها، وصارَ قارِناً لإحرامِهِ بالحجِّ قبلَ طواف عمرتِهِ، نلزِمُهُ التزامَ ذلك، وباعتبار أنَّه إذا قدَّر الفاسدَ هو طوافَ الحبحِّ، يفسُدُ سعيُه فقط، نلزمُه التزامَ ذلك أيضاً، فيتلحُّ صُ من ذلك: أنَّه يعيدُ طوافَ الحجِّ وسعيه، ويجزئانه عن النُّسُكِّيْن، ويلزمُهُ دَمَانِ أحدُهما: لحلقِهِ، والآحر: لقِرانِهِ أو لتمتُّعِهِ، فقَدْ عاملناه بالأَحْوَطِ، وهو الأشدُّ عليه بالاعتبارين. وعبارَةُ المصنّف «كالإقناع» (١) ظاهرةٌ في أنَّ الأشدَّ، هو: اعتبارُ كونِ الطّواف الفاسدِ، طوافَ العمرةِ لاغير، وأنَّه يجزئه طوافُ الحجِّ عن النُّسُكَيْن، وإذا كان كذلك، فينْبَغي أَنْ يجزئه السَّعيُّ أيضاً عن النُّسُكِّيْن، لوقوعِهِ بعدَ طواف

<sup>(1) 1\</sup>TAT:

ويجزئه الطُّوافُ للحجِّ عن النُّسكينِ، ويعيد السعي.

وإن جُعِلَ من الحجّ، فيلزمُه طواقُه وسِعيه ودمّ.

وإن كان وَطِئَ بعد حِلَّه من عمرتِهِ، لم يصحَّا، وتحلَّل بطوافِهِ الذي نواه لحجِّهِ من عمرتِهِ الفاسدة، ولزمَهُ دمٌ لحلقِهِ، ودمٌ لوطئِهِ في عمرته.

حاشية اتحدي

الحجِّ السَمَقَرَةِ صَحَّمُه، فلا يظهرُ حينه فِ وحهُ قولِه: (ويُعيدُ السَّعي) ويَحْتَمِلُ أنَّ مسرادَه بقوله: (ويجزئه الطَّوافُ للحجِّ عن النَّسُكَيْن) أي: الطَّوافُ الذي يأتي به بعدَ التَّذكُر.

قوله: (ويعيدُ السَّعيُ) أي: سعيَ الحجِّ، لجوازِ كونِه بعدَ طوافِ فاسدٍ، لكن كان حقَّ العبارةِ أن يقولَ: ويعيدُ الطَّوافَ والسَّعيَ، ويجزئانِ عن النَّسُكَيْنِ. فتأمَّل ذلك ولا تستعجلْ.

قوله: (عن النّسكين) أي: الحبحِ والعمرةِ، كالقارنِ ابتداءً. قلتُ: الظّاهرُ لزومُ الطّوافِ، لاحتمالِ أنّه الذي بلا طهارَةٍ، فلا يستقُطُ فرضُه إلا بيقين. منصور (١). قوله: (وإن جُعِلَ من الحجِ أي: إن قلنا بذلك، وتقدم أنّ الصَّحيحَ لـزومُ الأشدِّ. قوله: (ودمٌ) أي: للتّمتُّعِ. قوله: (من عمرتِهِ الفاسدةِ) أي: ولزمّهُ قضاؤها، كما يُعْلَمُ ممَّا تقدَّم من لـزوم قضاءِ مافسَد من حجِّ أو عمرةٍ، وأمَّا الحجُّ هنا، فالظَّاهرُ عدمُ لزومٍ قضائِهِ، لعَدمِ انعقادِهِ. واللهُ أعلم.

 <sup>(</sup>۱) الشرح) منصور ۱/۹۷۵.

ثم يخرجُ للسعي من باب الصفا، فيرقَى «الصّفا»، ليرى البيت، ويكبرُ ثلاثاً، ويقولُ ثلاثاً: الحمد لله على ما هدانا، لا إله إلا الله وحده لاشريك له، له الملك وله الحمدُ، يحيي ويميتُ، وهو حيّ لايموتُ، بيدهِ الخيرُ، وهو على كلّ شيءٍ قديرٌ. لا إله إلا الله وحده لاشريك له، صدّق وعده، ونصرَ عبدَه، وهزَمَ الأحزابَ وحدده ويدعو عما أحبَّ، ولا يلبّي.

ثم ينزِلُ فيمشي حتَّى يبقى بينَهُ وبينَ العَلَم نحوُ ستة (٢) أُذَرع، فيسعَى ماش سعياً شديداً إلى العَلَمِ الآخرِ، ثم يمشي حتَّى يرقَى المَرْوة، فيقولُ كما قالَ على الصَّفا.

ويجبُ استِيعابُ ما بينَهما، فيُلصقُ عَقِبه بأصلِهِما.

حاشية النجدي

قوله: (بأصلِهِما) إن لم يرقهما، كما في «الإقناع»(٣).

<sup>(</sup>١) أخرج أحمد (١٤٤٤٠)، ومسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٩٦٧)، (٣٩٦٨)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، من حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ أنه ﷺ كان إذا نظر إلى البيت كبر ثم قال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له...إلح».

<sup>(</sup>٢) أن (أ): «سبعة».

<sup>.</sup> TAO/1 (T)

ثم ينزِلُ فيمشي في موضع مشيه، ويسعى في موضع سعيه إلى الصَّفا. يفعلُه سبعاً، ذَهابُه سعْية، ورجوعُهُ سعيةٌ. فإن بدأ بالمَرُّوة، لم يُحتسب بذلك الشوطِ.

ويشترط: للسعي نيته(١)، وموالاته، وكونُه بعد طواف، ولو مسنوناً.

وتُسنُّ موالاته بينَهما، وطهارةً، وسترةً، لا اضطباعٌ. والمرأةُ لا تَرقَيٰي، ولا تسعى سعياً شديداً.

وتُسنُّ مبادرةً معتمِرٍ بذلك، وتقصيرُه، ليحلقَ للحجِّ.

ويتحلُّلُ متمتِّعٌ لم يَسُقُ هَدياً، ولو لَبَّد رأسَه.

ويقطعُ التَّلبيةَ متمتِّعٌ ومعتمِرٌ إذا شَرعَ في الطَّواف، ولا بأس بها في طوافِ القدوم سرَّا.

جدي قوله: (وموالاتُه) أي: بينَ أحزائِـهِ. قولـه: (وكونُـه بعـدَ طـوافِ) أي: طوافِ نُسُكِ. قوله: (بذلك) أي: الطَّوافِ والسَّعي. «شرح» منصور<sup>(۲)</sup>.

(١) في (أ): «نية».

.044/1 (1)

## باب صفة الحج

يُسنُّ لُحلِّ بمكة وقربها، ومتمتّع حـلَّ(١)، إحرامٌ بحجٍّ في تـٰـامن ذي الحجة، وهو: يومُ التَّرْوِيــة، إلا مَنْ لم يجـد هَديـاً وصـامَ، ففـي سابعِه، بعد فعلِ ما يفعلَهُ في إحرامِهِ من الميقاتِ، وطوافٍ (٢)، وصلاةِ ركعتين. ولا يطوف بعده لوَداعِهِ. والأفضلُ من تحست المِيزَابِ، وحازَ وصحُّ من خارج الحرمِ<sup>٣)</sup> .

> ثم يخرُجُ إلى منى قبلَ الزُّوالِ، فيصلي بها الظّهرَ مع الإمام، ثم إلى الفجرِ. فإذا طلعتِ الشَّمس سارَ، .....

قوله: (حلُّ قال في اللصباح»: حَلُّ المحْرِمُ حِلاٌّ بالكسر: خَرَجَ من إحرامِهِ، وأَحَلَّ بالأَلِفِ، مثَّلُهُ، فَهُوَ مُحِلِّ (١). انتهى. قوله: (لوداعِهِ) فلا يجزئه السَّعيُّ بعدَه.

> قوله: (ثم إلى الفَجْرِ) أي: يمكث، وانظر لِمَ لم يقل: إلى طلوع الشَّمس(٥)؟

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١) أي: من عمرته. (اشرح) منصور ٧٨/١.

<sup>(</sup>٢) في (أ): الوبعد طواف).

<sup>(</sup>٣) بعدها في (ح): الولادم).

<sup>(</sup>٤) المصاح: (حلل).

<sup>(</sup>٥) لعل صاحب المتن أراد بقوله: «ثم إلى الفجر» أي: يصلي مع الإمام الصلوات كلها حتى الفحر، ولم يُردُ بقوله هذا: نهايةً وقتِ المبيت، فنهايته هي قوله بعدها: «فإذا طلعت الشمس. سار». انظر: «كشاف القناع» ٤٩١/٢.

فأقام بنَمِرَة إلى الْزُّوالِ.

فيخطبُ بها الإمامُ أو نائبُه خطبةً قصيرةً، مفتحةً بالتّكبيرِ. يعلِّمهم فيها الوقوفَ ووقتَه، والدفعَ منه، والمبيتَ بمزْدلِفة، ثـم يجمعُ من يجوز له(١)، حتى المنفرد، بينَ الظُّهرِ والعصرِ، ويعجِّلُ.

ثم يأتى عَرفة، وكلَّها موقف إلا بطنَ عُرَنةَ، وهي(٢): من الجبلِ المُشرِفِ على عُرَنةَ(٢)، إلى الجبالِ المقابلة له، إلى ما يلي حوائط بني عامر.

وسُن وقوفُه راكباً، بخلافِ سائرِ الْمَناسك، مستقبلَ القبلة عند الصخراتِ وحبلِ الرَّحمة، ولا يُشرع صعودُه، ويرفعُ يديه. ويكثرُ الدعاءَ ومن قولِ: «لا إله إلا اللَّهُ وحده لاشريك له، له المُلكُ وله الحمدُ،

حاشية النجدي

قوله: (فاقامَ بِنَمِرَةَ) هي: موضعٌ بعرفة، وهو حبلٌ عليه أنصابُ الحرمِ، على يمينكَ إذا حرحت من مأزِمَيْ عرفة تريدُ الموقف (أ). قوله: (مَنْ يجوزُ له) وهو مَنْ لا ينوي الإقامة بعد عودِه إلى مكّة أكثرَ من أربعةِ أيّامٍ، فالمكّيُ لا يجوزُ له الحمعُ. فتأمل.

<sup>(</sup>١) بعدها في (ح): الألجمع)،

<sup>(</sup>٢) بعدها في الأصل: أعرفه).

<sup>(</sup>٣) لي (جـ): قعرفة؟.

<sup>(</sup>٤) المطلع ص ١٩٥.

يحيي ويميتُ، وهو حيِّ لا يموت، بيدهِ الخيرُ، وهـو على كـلِّ شـيءٍ قديرٌ. اللهمَّ اجعلْ في قلبي نوراً، وفي بصري نوراً، وفي سمعـي نـوراً، ويسِّرُ لي أمري»(١).

ووقتُه من فحرِ يومِ عرفَة، إلى فحرِ يومِ النَّحرِ.

فمن حصَلَ ــ لا مع سُكْرٍ أو إغماءٍ ــ فيه بعرفة (٢) لحظة، وهــو أهل، ولو مارًا، أو نائمًا، أو جاهلاً أنَّها عرفة، صح حجُّهُ. وعكسه إحرامٌ وطوافئ وسعيٌ.

ومَنْ وقفَ بها نهاراً، ودفَعَ قبلَ الغروب و لم يعـد، أو عـاد قبلَـه و لم يقع وهو بها، فعليه دمٌ، بخلافِ واقفٍ ليلاً فقط.

حاشية النجدي

قوله: (أو إغماء فيه) لعدم العقل. قوله: (وهو أهل) بأن يكونَ مسلماً عاقلاً محرِماً بالحجّ. قوله: (ولو مبارًا بهها ... إلح) يعني: أنّه لا يُشتَرطُ للوقوفِ نيَّة، ولا أن يُعرَفَ مَخَلَّه، بخلافِ الإحرامِ، فإنّه يُشتَرَطُ له النيَّة، وبخلافِ الطّوافِ والسَّعي، فإنّه يُشتَرَطُ لهما النيَّة، وأنْ يَعلَمَ أنَّ علَّهما محلُّ العبادة. من خطَّ مؤلفِه عبدِ الرَّحمنِ البهوتي. قوله: (وعكسه إحرامٌ... إلح) أي: فلا يصيرُ محرِماً بمحرَّدِ حصولِهِ في الميقاتِ، وكذا الطَّوافُ والسَّعيُ. منصور (٣).

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي في الأنسنن الكبرى؟ ٥/١١، من حديث على رضي الله عنه.

<sup>(</sup>٢) في (ط): البعرفة ولو لحظةً).

<sup>(</sup>٣) الشرحة منصور ١/٥٨٠.

ثم يدفعُ بعد الغروب إلى مُزْدلِفَةَ، وهي ما بين المَأْزِمَيْن ووادي مُحسِّر، بسكينة (١)، مستغفراً، يُسرع في القُرْحة. فإذا بلغها جَمَعُ العشاءين بها قبلَ حطِّ رحلِه، وإن صلَّى المغرب بالطَّريق، تركَ السُّنة وأحزأهُ. ومن فاتته الصلاةُ مع الإمام بعرفة أو مزدلفة، حَمع وحده.

حاشية النجدي

قوله: (وهي ما بين المأزِمَيْن) هما جَبَلانِ بين عرفة ومُرْدَلِفَة (٢). قوله: (ووادي مُحَسِّر) هو ما بين مُرْدَلِفَة ومِني (٢). قوله: (جَمَعَ العشاءَين) أي: مَنْ يَجورُ له. قوله: (ومَنْ فاتنه الصّلاة ... إلخ) دَفَعَ بهذا ما يتوهّمُ من أنّه إذا فاتنه مع الإمام، لا يجورُ له أن يجمعَ وحده، فبيّنَ أنَّ له الجمع وليس المرادُ: أنَّ شرطَ صحَّة جمعِه وحده أن يكونَ الإمامُ قد صلّى. فتأمّل. قوله: (وحده) انظرُ هذا هل يُعنِي عنه ما سَبَقَ من قوله: (حتَّى المُنفرِدُ)؟ وقد يُقال: إنَّ ما أعاده للتَنبيهِ على مخالفةِ القائلِ: بأنّه لايَحْمعُ إلا إذا جَمَعَ الإمامُ وأن يكونَ معه، وهو مذهبُ أبي حنيفة، فعلى هذا المراد بكونِهِ منفرداً: أن لايكونَ مع الإمام الأعظمِ ولو كانَ في جماعةٍ، والمرادُ بالمُنفَرِدِ فيما سبق: المنفرد حقيقة، وهما متغايران حينئذٍ. محمد الخَلُوتي.

<sup>(</sup>١) بعدها في (أ): «ووقار».

<sup>(</sup>٢) المطلع ص ١٩٦.

ثم يَبيتُ بها، وله الدفعُ قبلَ الإمامِ بعد(١) نصفِ اللَّيلِ. وفيه قبلَ المعدر على غيرِ رُعاةٍ وسقاةٍ، دمٌ، مالم يعد إليها قبلَ الفحرِ. كمن لم يأتِها إلا في النَّصفِ الثَّاني.

ومن أصبح بها، صلَّى الصبح بغَلَس (٣)، ثم أتَى المَشْعَرَ الحرامَ، فرَقِيَ عليه أو وقفَ عنده، وحمِد الله تعالى وهلَّل وكبر، ودعا، فقال: «اللَّهم كما وقَفْتنا فيه، وأريتنا إياهُ، فوفِّقْنا لذكرِك كما هديتنا، واغفر لنا وارحمنا، كما وعَدتنا بقولِك، وقولُك الحقُّ: ﴿فإذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ إلى ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٩٨ - ١٩٩].

حاشية النجدي

قوله: (وسقاقي) على زمزم. فوله: (ثم أَتَى المَشْعَرَ الحرامَ) هـ و حبلٌ صغيرٌ بمزدلفَة (أ). قوله: (وأريَّتَنَا إيَّاهُ) الأنصحُ أَريتَناه، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْلُومُكُمُوهَا﴾. [هـود: ٢٨](أ). قوله: إلى ﴿خَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. [البقرة: ١٩٩]. بالرَّفع على الحكاية، والمجرورُ قولٌ محذوفٌ، أي: إلى قوله تعالى: ﴿خَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ والحارُ يتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديرُه: يقرأ إلى قوله: ﴿خَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

<sup>(</sup>١) ني (ب) و (ط): ((و بعد)).

<sup>(</sup>٢) أي: وفي الدفع من مزدلفة قبل نصف الليل. الشرح) منصور ٥٨٣/١.

<sup>(</sup>٣) ظلام آخر الليل. «المصباح»: (غلس).

<sup>(</sup>٤) المطلع ص ١٩٧.

فإذا أسقرَ حداً، سارَ بسكينةٍ، فإذا بلَغ مُحسِّراً، أسرعَ رَميةً حجرٍ، ويأخذُ حصى الجِمَارِ سبعين، أكبرَ من الجِمَّنص ودونَ البندقِ، كحصى الخَذْفِ، من حيثُ شاء. وكره من الحرم ومن (١) البندق، كحصى الخَذْفِ، من حيثُ شاء. وكره من الحرم ومن (١) الحسِّ، وتكسيره، ولا يُسن غسلُه، وتُحزِئ حصاةٌ نجسةٌ، وفي خاتم إن قصدَها، وغيرُ معهودةٍ، كمِنْ مِسنِّ (١) وبرَام (٣)، ونحوهما. لا صغيرة جداً أو كبيرةٌ، أو ما رُمي بها، أو غيرُ الحصى، كحوهر وذهب، ونحوهما(١).

حاشية النجدي

قوله: (أسرَعُ) أي: ماش، وحرَّكَ راكبٌ دابَّسَه، قوله: (الحَفَفُو) هو الرَّميُ بنحوِ حصاةٍ أو نواةٍ بينَ السَّبَابتينِ. قوله: (وكُوهَ هن الحرَمِ) أي: المسحد، وفيه: أَنَّ إخراجَ ترابِ المسحدِ وطيبهِ حرامٌ. ولم يظهر لي فرق بين ترابِه وحصبائِه، إلا أنْ يقالَ: مرادُهم بالتَّرابِ الحرَّمِ إخراجُهُ: ما كانَ من أحزائِه، وبالحصى الغيرِ الحرَّمِ إخراجُه: ما لم يكنْ من أجزائِه، وهذا الفرقُ يُشكِلُ بالطيب، وقد يفرَّقُ بينَ الطيب، وبينَ الحصى والتَّرابِ بالماليَّةِ وعدمها: محمد الخَلُوتي. قوله: (وتكسيرُهُ) أي: قطعُه من الجَبَلِ، كما يفعلُه مَنْ لا عِلْمَ عندَه. ذكرَه في «الهدي».

<sup>(</sup>١) ليست في الأصل.

<sup>: (</sup>٢) حَجَرٌ يُسَنُّ عليه السَّكين ونحوه. ﴿المُصباحِ﴾: (سنن).

<sup>(</sup>٣) جمع بُرْمَةٍ، وهي: القدرُ من الحجر. «المصباح»: (برم).

<sup>(</sup>٤) ليست في (أ).

فإذا وصلَ مِنى، وهي: ما بينَ وادي مُحسِّرٍ وحَمْرةِ العقبةِ، بــدأَ بها، فرماها بسبع.

ويُشترطُ الرميُ، فلا يجزئ الوضعُ، وكونُه واحدةً بعد واحدةٍ، فلو رمَى دفعةً، فواحدةً، ويؤدَّب، وعلمُ الحصولِ

حاشية النجدي

قوله: (بدأ بها) تحيةً لِمنى. قوله: (فرهَاها) يعني: راكباً إن كان وإلا ماشياً. قاله في «الإقناع»(١).

قوله: (فلا يُجزِئُ الوضعُ) بل الطَّرِحُ يجزئُ. قوله: (دَفْقَةُ) هي بفتح الدَّالِ: المَرَّةُ، وامَّا بالضَّمِّ: فاسمٌ لِمَا يُدْفَعُ بِمَرَّةٍ، يقال: دَفَعْتُ مِنَ الإناءِ دَفْعَةُ بالفَتْحِ، يِمَعْنى: المصدر، وحَمْعُها: دَفَعْ كَغَرَف، ودُفْعَاتٌ كَمَرَف، ورُفْعَاتٌ كَغُرُفَاتٍ، بالضَّمِّ، أيْ: مِقْدَارُ ما يُدْفَعُ، وجمعُها: دُفَعْ كَغُرَف، ودُفْعَاتٌ كَغُرُفَاتٍ، بالضَّمِّ، أيْ: مِقْدَارُ ما يُدْفَعُ، وجمعُها: دُفَعْ كَغُرَف، ودُفْعَاتٌ كَغُرُفَاتٍ، ومصباح»(٢). قوله: (وعِلْمُ الحصول)(٣) نقلَ الشَّيخُ منصور البهوتي عن ابنِ جماعة، أنَّه قالَ في «مناسِكِه»: إنَّه لم يرَ مَنْ نَبَّه على المرادِ من المَرمى من أهلِ مذهبِهِ ولا من غيرهِم، ولكنْ يُؤخذُ مَّا نصَّ عليه الحنابلةُ: من أنَّه لو رمى حصاةً، فوقعَتُ خارِجَه ثم تدحرجتْ فيه، أجزأتُهُ، أنَّ المرادَ منه مجتمعُ الحصى لا الشَّاخصُ المرتفعُ فيه. انتهى. أقولُ: انظرْ هذا مع قولِ النَّوويِّ في الحَريرِ التَّبْيهِ» ما نصُّه: قالَ الشَّافعيُّ رحمه الله: الجمرةُ مجتمعُ الحصى لا ما

<sup>.</sup>TA4/1 (1)

<sup>(</sup>٢) المصباح: (دفع).

<sup>(</sup>٣) في الأصل و (ق): «الوصول»، والمثبت من عبارة المنن.

بالمَرْمَى، فلو وقعتْ حارحَه ثم تدحرجتْ فيه، أو على ثوب إنسان ثم صارتْ فيه ولو بنَفْضِ غيرِهِ، أحزأتْه.

ووقته: من نصفِ اللَّيلِ، ونُدب بعد الشُّروقِ، فإن عُرَبت(١)، فمن غدٍ بعد الرَّوالِ، وأن يكبِّرَ مع كلِّ حصاةٍ، ويقولَ: اللهمَّ اجعلهُ حجَّا مبروراً، وذنباً مغفوراً، وسعياً مشكوراً(١). ويستبطنَ الوادي، ويستقبلَ القبلة، ويرميَ على جانبهِ الأيمنِ، ويرفعَ يمناهُ حتى يُرى بياضُ إبطِهِ، ولا يقفُ، وله رميها من فوقها.

حاشية النجدي

سالَ، فَمنْ رمى في المحتمع، أحزأُهُ، ومن رمى في المسايلِ، فلا. انتهى. فهذا صريحٌ فيما استنبَطَهُ محمد الخلوتي.

قوله: (بالمرْمَى) وهو مجتمعُ الحصى لانفس الشَّاخصِ. قوله: (ثم صارَتْ ... إلخ ) يُؤْخَذُ منه عدمُ اشتراطِ الفَوْريَّةِ. قوله: (ولو بنفضِ غيرهِ) نصَّ عليه، وقالَ ابنُ عقيلٍ: لا تجزِئُه؛ لأنَّ حصولَها في المرمى بفعلِ الشَّاني. قال في «الإنصاف»: وهو الصَّوابُ. نقلَه في «الإنصاف»: وهو الصَّوابُ. نقلَه في «الإقناع»(٤).

قوله: (من نصف اللَّيْلِ) أي: لمن وقَفَ قبلُه.

<sup>(</sup>١) في (ح): ((غابت)).

 <sup>(</sup>۲) ورد: أن ابن مسعود وابن عمر كانا يقولان نحو ذلك. انظر: «المقنع مع الشرح الكبير
 والإنصاف» ۱۹۳/۹.

<sup>.017/7 (</sup>٣)

<sup>.44./1 (8)</sup> 

ويقطعُ التلبية بأوَّلِ الرَّمي، ثم ينحرُ هَدياً معه، ثم يحلِق، وسُنَّ استقبالُه، وبَداءةٌ بشقِّهِ الأيمنِ، أو يقصِّرُ من جميع شَعرِهِ، لا من كلِّ شعرةٍ بعينها. والمرأة تقصرُ كذلك أنْمُلةً فأقلَّ، كعبدٍ، ولا يحلِقُ إلا بإذنِ سيدهِ. وسنَّ أحدُ ظفرٍ وشاربٍ ونحوه، ولا يشارطُ الحلاَّق على أحرةٍ. وسنَّ إمرارُ الموسى على مَنْ عَدِمه.

حاشية النجدي

قوله: (ثم يحلِقُ) أي: يُزيلُ الشَّعرَ بايِّ شيء كان. قوله: (وبُلااءَةٌ) قالَ والمُلسَاحِة: بَدَأْتُه الشَّيءَ وبالشَّيءِ أَبْدَأُ بِدْءًا بِهِمزِ الكُلِّ، والبُّتَدَأْتُ بِهِ: فَدَّمْتُهُ، وأَبْدَأَتُه: لغَةٌ، والبِداءَةُ بالكَسْرِ والمدِّ وضمَّ الأوَّلِ: لغة اسمٌ منه أيضاً، والبِدايَةُ باليَاءِ: مَكَانَ الهَمْزةِ عَامِّيُّ، نصَّ عليه ابنُ بَرِّيٍّ وجَمَاعَةٌ، والبَداأَةُ مثلُ تَمْرةٍ بِمغْنَاهُ، يُقَالُ: لَكَ البَدْأَةُ، أي: الابْتِداءُ، ومِنْهُ: فُلانُ بَدْءُ قَوْمِهِ، إذا كانَ سَيِّدَهُمْ ومُقَدَّمَهُم. انتهى (۱). قوله: (إلا يافنِ سيِّدِهِ) قالَ الزَّركشيُّ: كانَ سيِّدَهُمْ ومُقَدَّمَهُم. انتهى (۱). قوله: (إلا يافنِ سيِّدِهِ) قالَ الزَّركشيُّ: كانَ سيِّدَهُمْ ومُقَدَّمَهُم. انتهى (۱). قوله: (إلا يافنِ سيِّدِهِ) قالَ الزَّركشيُّ: كن سيِّدَهُمْ ومُقَدَّمَهُم. انتهى (۱). أذن له سيِّدُهُ، جازَ؛ إذ الحقُّ له (۲). قوله: (وسُنَّ إهرارُ الموسَى ... إلحُ المُوسَى: آلةُ الحَدِيدِ، قِيلَ: المِهُ زَائِدةً وورَزْنُهُ وَورَدُنُهُ مُفْعَلٌ مِنْ أَوْسَى رَأْسَةُ بالألِفِ، وعلى هذا: فهو مُنْصَرِفٌ مُنْ مُنْ مُنْ وَقِيلَ: المِهُ أَصْلَيَةٌ وَوزَنْهُ: فعْلَى ، كَحُبْلَى، وعلى هذا لا يَنْصَرِفُ التَّنْكِيْرِ، وقِيلَ : المِهُ أَصْلَيَةٌ وَوزْنُهُ: فعْلَى ، كَحُبْلَى، وعلى هذا لا يَنْصَرِفُ التَّنْكِيْرِ، وقِيلَ : المِهُ أَصْلَيَةٌ وَوزْنُهُ: فعْلَى ، كَحُبْلَى، وعلى هذا لا يَنْصَرِفُ أَوْدَالَهُ الْمَالِيَةُ وَوزْنُهُ:

<sup>(</sup>١) المصباح: (بدأ).

 <sup>(</sup>۲) «شرح» الزركشي على «مختصر الخرقي» ٣٦٢/٣ - ٣٦٣.

ثم قد حلَّ له كلُّ شيءٍ، إلا النَّساء.

والحلقُ والتَّقصيرُ نُسكَ، في تركهما دمٌ، لا إن أخَّرهما عن أيام مِنىً، أو قدم الحلقَ على الرمي أو على النَّحرِ، أو نحر أو طافَ قبل رميه ولو عالماً.

و يحصلُ التَّحلَّـل الأوَّلُ باثنيــن: من رمــي وحلــقٍ أو تَقصِــيرٍ (١) وطوافٍ، والثَّاني بما بقي مع سعي.

حاشية النجدي

مُطلقاً، لأَلِفِ التَّأْنيثِ المَقْصُورَةِ، وأو حَزَ ابنُ الأَنْبارِيِّ، فقالَ: المُوسَى: يُذَكَّرُ ويَوْنَتُ، ويَوْمَن ويُخْمَعُ على الصَّرْفِ: المَوَاسِي، وعلى قَوْلِ المَنْع: المُوسَيَات، لكنْ قالَ ابنُ السِّكِيتِ: الوَحْهُ الصَّرْف، وَهُو مُفْعَلْ مِنْ أَوْسَيْتُ رَأْسَهُ إذا حَلَقْتُهُ. قالهُ في «المصباح»(٢).

قوله: (إلا النَّساء) يعني: وطئاً، ومباشرةً، وعقداً.

قوله: (والحَلْقُ) ولابدَّ من نيَّةٍ في الحَلْقِ والتَّقصيرِ. قوله: (والتَّقْصِيرُ) الواوُ بمعنى أو. قوله: (نُسُكُ) يعني: لابدَّ له من نِيَّةٍ، كالطَّوافِ. قوله: (في تركِهِمَا) أي: في تركِ جميعِهِما لا مجموعِهِما؛ لأنَّه لو حَلَقَ و لم يقصِدُ، أو عكسته لاشيءَ عليه؛ لأنَّ الواحبَ أحدُهما وقد فعلَه. قوله: (أو طاف) أي: للإفاضَةِ. قوله: (قبل) أي: قبلَ الوقوفِ.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و (بٰ) و (حـ) و (ط).

<sup>(</sup>٢) المصياح : (موس).

تُم يخطُب الإمامُ بمنىً يومَ النَّحرِ خُطبةً يفتتحها بالتَّكبيرِ، يعلِّمهم فيها النَّحر والإفاضة والرَّميَ.

ئم يفيضُ إلى مكة، فيطوفُ مفرِدٌ وقارِنٌ، لم يدخلاها قبلُ للقدوم(١) برَملِ، ومتمتّعٌ بلا رمَلِ.

ثمُ للزِّيارة، وهي: الإفاضة، ويعيِّنه بالنَّية، وهو ركنٌ لا يتمُّ حجُّ إلا به.

ووقتُهُ: من نصفِ ليلة النَّحرِ، لمن وقَفَ، وإلا: فبعد الوقوفِ. ويومُّ النَّحرِ أفضلُ. وإن أخَّره عن أيام مِنيُّ، جازَ، ولا شيءَ فيه كالسعي.

ثم يسعى متمتّع، ومن لم يسعَ مع طوافِ القدومِ.

ثم يشربُ من ماءِ زمـزمَ لما أحبّ، ويتضلّعُ، ويرشُ على بدنِه وثوبِه، ويقولُ: «بسم الله، اللهمَّ اجعله لنا علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، ورَياً وشِبعاً، وشفاءً من كلِّ داءٍ، واغسلْ به قلبي، وامـلأه مـن خشيتِك».

قوله: (بَرَمَلِ) أي: واضْطِباع. قوله: (بلا رَمَلِ) أي: ولا اضْطِباعٍ. قولـه: حديدالنجد، (لا يتمُّ الحجُّ إلا به) يعني: إجماعاً. قوله: (لما أحبَّ) أن يعطيَهُ اللَّهُ تعالى.

<sup>(</sup>١) في (أ): إلالِقُدُومِ».

ثم يرجع، فيصلّي ظهرَ يومِ النّحرِ بمني، ويبيتُ بها ثلاث ليالٍ. ويرمي الجَمَراتِ بها أيامَ التّشريقِ: كلَّ جمْرةٍ بسبعِ حصياتٍ ولا يجزئُ رميُ غيرِ سقاةٍ ورُعاةٍ إلا نهاراً بعد الزّوالِ، وسُنَّ قبلَ الصلاةِ، يبدأُ بالأُونْلى، أبعدهنَّ من مكة وتلي مسجدَ الخيف، فيجعلُها عن يسارِهِ، ثم يتقدمُ قليلاً، فيقفُ يدعو ويطيلُ. ثم الوسطى، فيجعلُها عن يمينه، ويقفُ عندها فيدعو. ثم جَمْرةَ العقبةِ، ويجعلُها عن يمينه، ويستبطنُ الوادي، ولا يقف عندها. ويَستقبلُ القبلةَ في الكلّ.

وترتيبُها شرطٌ، كالعددِ، فإن أَحَلَّ بحصاةٍ من الأولى، لم يصحَّ رميُ التَّانية. فإن جَهِلَ من أيها تُركتُ، بنَى على اليقينِ.

حاشية النجدي

قوله: (ثم يرجعُ) أي: من مكَّةَ. قوله: (ثلاثَ ليالٍ) أي: إن لم يتعَجَّلْ وإلا فليْلَتَيْنِ. قوله: (ولا يَقِفُ(١) عندَها) يعني: لضيْقِ المكانِ.

قوله: (وتَوْتيبُهَا شَوْطٌ) الظّاهرُ: أنَّه لا تُشْتَرطُ الموالاةُ، ويدلُّ عليه قوله: (فإن جَهِلَ مِنْ أَيِّها تُوكَتْ، بَنَى على اليَقيْنِ) أي: فيجعلها من الأوْلى، فيذهب إليها، فيرميها بحصاةٍ واحدةٍ فقط، ثم يعيدُ رميَ ما بعدَها، فإنّه لو كانت المولاةُ معتبرةً، لأعادَ رميَ الأُوْلى كاملاً، لطولِ الزَّمنِ. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) في (ق): ((ولا يوقف)).

وإن أخّر رميَ يوم، ولو يومَ النّحرِ، إلى غده أو أكثرَ، أو الكلَّ إلى آخرِ أيام التّشريقِ، أجزأ أداءً، ويجب ترتيبُهُ بالنّية.

وفي تأخيرِه عنها دمّ، كترك مَبيتِ ليلةٍ بمنيّ.

وفي ترك حصاةٍ ما في شعرةٍ، .....

حاشية النجدي

قوله: (ويجبُ ترتيبُه ... إخي أي: لابدَّ منه، فلا ينافي كونه شرطاً، كما تقدم . قوله: (وفي تأخيرهِ عنها دم ) أي: ولا يأتي به إذَنْ. قوله: (لَيْلَةٍ بمني) يعني: أو أكثرَ من ليلةٍ كما في «الإقناع»(۱)، فإنَّه لا يتعدد الدَّم ؛ لأنه واحب واحد . قالَ في «شرح الإقناع»(۱): وعُلِمَ منه: أنَّه لو تَرَكَ دونَ ليلةٍ، فلا شيء عليه، وظاهرُه ولو أكثرها. انتهى. قالَ الشَّيخُ منصور البهوتي في «شرحِهِ»(۱): ولعلَّ المرادَ: لا يجبُ استيعابُ اللَّيْلَةِ بالمبيتِ، بل كمزدلفة على ما سَبَق. انتهى. قوله: (وفي تَرْكُ حَصاةٍ ما في شَعْرَةٍ) أي: بشرطِ أنْ يكونَ التَّركُ من الأخيرةِ، وأنْ يكونَ سائرُ ما قبلَها من الجَمَراتِ وقَعَ تامًا، وأنْ يكونَ سائرُ ما قبلَها من الجَمَراتِ وقَعَ تامًا، وأنْ تكونَ التَّركُ من غيرِ الأخيرةِ، فإنَّه لو كانَ التَّركُ من غيرِ الأخيرةِ، لم تحكونَ أليَّ من أبعدُ الجَمْرةِ الذي تركُ منها، ولو كانَ ما قبلَ المروكِ

منها، لم يصحُّ رميُّهُ؛ لم يصحُّ رميُ ما بعدَه بالمرَّةِ، ولو كانَ التَّركُ من

<sup>.</sup>٣٩٣/١ (١)

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢/١٥.

<sup>(</sup>٣) ﴿شرح﴾ منصور ١/٠٩٥.

وفي حصاتين ما في شعرتين.

ولا مَبيتَ على سقاةٍ ورعاءٍ (١)، فإن غرَبتُ وهم بها، لَـزِمَ الرِّعاءُ (١) فقط المبيتُ.

ويخطُب الإمامُ ثانيَ أيامِ التَّشريقِ خُطبةً، يعلَّمُهم حكمَ التَّعجيـلِ والتَّأْخيرِ، وتوديعهم.

ولغيرِ الإمامِ المقيمِ للمناسكِ، التعجيلُ (٢) فيه، فإن غربتُ وهـو بها، لزِمَه المبيتُ والرَّمئِ من الغَد.

حاشية النجدي

الأخيرةِ ولم تمض جميعُ آيًامِ التَّشريقِ، وحَبَ عليه أَنْ يُعيدَ، ولم يجزئهُ الفداءُ، البقاءِ وقتِ الرَّمي، كما تقدَّمَ جميعُ ذلك. فافهمْ تَسْلَمُ. محمد الجلوتي.

قوله: (مَا فِي شَعْرَكَيْنِ) محلَّه إذا كانَ ذلك مِن الجمرةِ الأحيرةِ مـن آحـرِ يوم، وإلا فيلزمُ عدمُ صِحَّةِ رمي مابعدَ المتروكِ منها، فيلزمُ دمٌ كما تقدَّمَ.

قوله: (على سقاق ... إلخ) أهلُ سقايةِ الحاجِّ: همُ القائمونَ بها، وكانَ العبَّاسُ بنُ عبدِ المطَّلبِ للهِ عنه للهُ عنه لي ذلك في الجاهليَّةِ والإسلام، فمَن قامَ بذلك بعدَه إلى الآنَ، فالرُّحصةُ له. والرَّعاءُ -بكسرِ الرَّاءِ ممدوداً حمع ما يم بذلك بعدَه إلى الآنَ، فالرُّحصةُ له. والرَّعاءُ -بكسرِ الرَّاءِ ممدوداً حمع راع، كحائع وجياع، ويُحْمَعُ على رعاةٍ كقاضٍ وقضاةٍ، وعلى رُعْيَانَ: كشابٌ وشُبَّان. «مطلع»(٤).

<sup>(</sup>١) قي الأصل و (أ): «رعاة».

<sup>(</sup>٢) في (أ): الالرعامًا.

<sup>(</sup>٣) في (أ) و (ب) و (ط): «التعجل».

<sup>(</sup>٤) ص ۲۰۲.

ويسقط رميُّ اليومِ التَّالَثِ عن متعجِّلِ، ويدفنُ حصاهُ، ولا يضـرُّ

فإذا أتى مكة، لم يخرج حتَّى يــودعَ البيـتَ بــالطُّوافِ، إذا فَــرَغَ من جميع أمورِه. وسُنَّ بعده تقبيلُ الحجرِ، وركعتان.

فإنَّ ودَّعَ، ثمَّ اشتغلَ بغيرِ شدِّ رحلِ ونحوه، أو أقام، أعاده. (اومَن أخَّرَ طوافَ الزيارةِ -ونصُّه: أو القدومَ- فطافَ عند الخروج، أجزأه ١٠). فإن خرجَ قبلَ الوَداعِ، رجعَ، ويحرِمُ بعمرة إن بعُد.

قوله: (فإذا أتى مكَّةُ ... إلخ) فُهِمَ منه: أنَّه لو سافرَ إلى بلدِهِ من منى، و لم يأتِ مكَّةً، لا وداعَ عليه، وصرَّحَ به في [كشاف القناع](٢) عن الشَّيخ تقيِّ الدِّينِ في موضع (٣). قوله: (وركعتان) وهما ركعتبا الطُّوافِ. قوله: (عندَ الخروج) أي: بنيَّةِ الزِّيارَةِ أو القُدُوم، أمَّا لو نواهُ للودَاع، لم يجزئُهُ عن الزِّيارةِ، وهل يجزئه عن القُدُومِ؟ وانظر: لو نواه لهما؟ قوله: (فإن خَرَجَ قَبْلَ الوداع ... إلخ حاصلُه: أنَّ مَنْ خَرَجَ قبلَ الوداع، فإمَّا أنْ يرجِعَ حتَّى بلوغِهِ مسافةً قَصْرٍ من مكةً أو بعدها، ففي الأوَّلِ: لاشيءَ عليه ويعودُ بـلا إحرام، وفي الشَّاني: يُحرِمُ بعمرةٍ ولا يسقطُ عنه الدَّمُ، كمن لم يرجعْ. فتأملَ. قوله: (إنْ بَعُدُ) أي: مسافةً قَصْرٍ.

<sup>(</sup>۱-۱) ليست في (ط).

<sup>(</sup>٢) في الأصل و (ق): «الإقناع».

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ١٢/٢ ٥.

فإن شقّ، أو بعد مسافة قصرٍ، فعليه دمّ.

ولا وَداعَ على حائضٍ ونُفَساءَ، إلا أنْ تطهرَ قبلَ مفارقة البنيانِ. ثمّ يقف في المُلْتَزَمِ، بين الرُّكنِ والباب، ملصقاً به جميعه، ويقول: اللهمَّ هذا بيتُك، وأنا عبلُك وابنُ عبدك وابنُ أمّتِك، حملتي على ما سحَّرت لي من خُلقك، وسيَّرتني في بلادك، حتى بلُغتني بنعمتِك إلى بيتِك، وأعنتني على أداءِ نُسكي. فإن كنت رضِيت عني، فازدد عني رضاً، وإلا فَمُنَّ الآنَ قبلَ أنْ تناى عن بيتِك دارِي، وهذا أوالُ انصرافي إنْ أذنْت لي، غير مستبدلٍ بك ولا بيتِك، والصحَّة في أوالُ اللهمَّ فأصحِبني العافية في بَدني، والصحَّة في جسمي، والعِصمة في ديني، وأحسنُ مُنْقلبي، وارزقين طاعتك ما أهيتني، واجمع لي بين حيري (١) الدنيا والآخرةِ، إنَّك على كلِّ شيءٍ قديرٌ (١). ويدعو عما أحب، ويصلّي على النبيِّ على النبيِّ الله.

حاشية النجدي

قوله: (فعليه دمٌ) يعني: رجَعَ أَوْ لا. قوله: (قبلَ مفارقةِ البنيان) يعني: فترجع، وإلا فعليها دمٌ.

قوله: (في الْمُلتَزمِ) وهو أربعةُ أذرعٍ. قوله: (و إلا فَمُنَّ) الوحمُ: أنَّـه فعلُ دعاءٍ، ويجوزُ كونُه حرف جرِّ لابتداءِ الغايةِ.

<sup>(</sup>١) في (حـ): الخيراً.

<sup>(</sup>٢) انظر: ﴿المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف، ٢٦٧/٩ - ٢٦٩.

وياتِي الحطيمَ أيضاً، وهو تحت المِيزَاب، ثـم يشـربُ مِنْ مـاءِ(١) زمزمَ، ويستلمُ الحجَرَ(٢) ويقبِّلُه.

وتدعو حائضٌ ونُفَساءُ مِنْ بابِ المسجِد.

وسُنَّ دخولُه البيتَ بلا خُفِّ ونعلٍ وسلاحٍ، وزيارةُ قبرِ النبي، صلى الله عليه وسلم، وقبرِ صاحبيه، رضي الله تعالى عنهما، فيسلِّمُ عليه

حاشية النجدي

قوله: (ويأتي الحَطيم) قيل: سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ إسماعيلَ عليه السَّلام كانَ يحطَّمُ العلفَ لغنمِهِ فيه، أي: يكسرُهُ لهم.

قوله: (وسُنَّ دخولُهُ البيت) يعني: إذا لم يلزَمْ عليه أذيةُ نفسِهِ أو غيرِهِ، أو كشفُ عورةٍ بسبب الزِّحامِ، كما هو مشاهدٌ في هذه الأعصارِ، فيحرمُ كما ذكرَه ابنُ جماعة في «مناسِكه». قوله: (وزيارةُ قبرِ النَّبِيِّ ... إلح) قالَ ابنُ نصرِ الله: لازمُ استحبابِ زيارةِ قبرِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ استحبابُ شدِّ الرِّحالِ إليها؛ لأنَّ زيارتَه للحاجِّ بعدَ حجِّهِ لاتمكنُ بدونِ شدِّ الرَّحل، فهذا كالتَّصريح باستحبابِ شدِّ الرَّحلِ لزيارتِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ (السَّلامُ السَّلامُ السَّلامُ السَّلامُ عليه) أي: بعدَ أَنْ يصلِّي تحيَّةَ المسحدِ، فيقول: «السَّلامُ عليكَ يا رسولَ الله». كان ابنُ عمر لايزيدُ على ذلك، وإن زادَ، فحسن.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و (ب) و (ح) و (ط).

<sup>(</sup>٢) بعدها في (أ): «الأسود».

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ١٥/٢، وريارة قبره صلى الله عليه وسلم لا تُقصد للحاج استقلالاً، وإنما تدخل تبعاً لزيارة مسجده، وليست مقصودةً بذاتها، وكل الأحاديث الواردة بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام: إما ضعيفة شديدة الضعف، أو موضوعة، كما نبه على ذلك الحفاظ، كالدارقطني والبيهقي وشيخ الإسلام ابن تيمية، فلا يجوز الاحتجاج بها.

مستقبلاً له، ثمَّ يستقبلُ القبلةَ، ويجعلُ الحجرة عن يسارِه، ويدعو. ويحرُمُ الطوافُ بها، ويكرهُ التمسُّحُ ورفعُ الصوتِ عندها.

وإذا توجَّه هلَّلَ، ثم قال: «آيبون تائبون، عابدون لربِّنا حامدون، صدَق اللَّهُ وعدده، ونصر عبده، وهرزَمَ الأحرابَ وحده»(۱).

حاشة النجدي

قوله: (مستقبلاً له) أي: فيستقبل المسمار الفضَّة في الرحامة الحمراء، ويُسمَّى الآنَ بـ «الكوكب الدُّريِّ». قوله: (ورفع الصَّوت عندَها) وتُستَحبُّ الصَّلاة بمسحده صلّى الله عليه وسلم، وهي بألف صلاة، وبالمسحد الحرام بمئة ألف، وفي الأقصى بخمس مئة (١)، وحسنات الحرم كصلاته. «إقناع»(١)، وكذا سيئاتُه على ظاهر ما تقدَّمَ عن نصِّ الإمام وابن عباس(١).

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٤٤٩٦) والبخاري (٣٠٨٤)، ومسلم (١٣٤٤) (٤٢٨)، من حديث إبن عمر.

<sup>(</sup>٢) لما رواه البزار في الكشف الأستار (٤٤٢)، والطحاوي في الشرح مشكل الآثار (٢٠٩)، والطحاوي في الشرح مشكل الآثار (٢٠٩)، وابن عبد البر في الاستذكار (١٠٢٤٤)، من حديث أبي الدرداء بلفظ: الفضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مئة ألف صلاة، وفي مسجدي ألف صلاة، وفي مسجد بيت المقلس خمس مئة صلاة ». وقال الهيثمي في المجمع الزوائد (١٠٤)؛ رواه الطبراني في الكبير (رحاله ثقات، وفي بعضهم كلام، وهو حديث حسن.

<sup>. 47/1 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢/١/١٥. وانظر: ما تقدم في الصفحة: ١٣٦.

### فصل

مَنْ أراد العمرة، وهو بالحرم، خرجَ فأحرمَ مِنَ الحلِّ، والأفضلُ منها الاالله مِن الحلِّ، والأفضلُ منها الاالله مِنَ التَّنْعِيم، فالجِعْرانةِ، فالحديبيةِ، (افما بَعُدَا).

وحرُمَ مِنَ الحرَمِ، وينعقدُ، وعليه دمّ.

ثُمَّ يطوفُ ويسعى. ولا يحلُّ حتى يحلقَ أو يقصِّرَ.

ولا بأس بها في السنة مراراً، وفي غيرِ أشهرِ الحجِّ أفضلُ. وكرِهَ إكتارٌ منها، وهو برمضانَ أفضلُ. ولا يكرهُ إحرامٌ بها يـومَ عرفـةَ والنحر، وأيامَ التشريقِ.

وتُجزِئُ عمرةُ القارنِ، ومِنَ التُّنْعيمِ، عن عمرةِ الإسلامِ.

حاشية النجدي

قوله: (من أرادَ العُمْرةَ) وتُسمَّى: حَجًّا أصغرَ.

قوله: (وكره إكثار منها ... إلخ أي: في غيرِ رمضانَ بدليلِ ما بعــــدَه، بــل قالَ في «الإقناع»(٢): يُستحبُّ تكرارُها فيه؛ لأنَّها تعدلُ حجَّةً(٣).

فَائِلَةَ: قَالَ أَنسَ: حَجَّ النِّي ﷺ حَجَّةً وَاحْدَةً، وَاعْتَمْرُ أَرْبُعِ عُمْرٍ:

<sup>(</sup>١-١) ليست في (ط).

<sup>. 447/1 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٣) لما رواه أحمد ١٨٦/٤، وابن ماجه (٢٩٩١)، من حديث وهب بن خنبش بلفظ: «عمرة في رمضان تعدل حجة».

### فصل

منتهى الإرادات

أركانُ الحجِّ: الوقوفُ بعرفةَ، وطوافُ الزيارةِ \_ فلو تركه، رجعَ معتمراً (١) \_ والإحرامُ، والسعيُ.

وواحباتُه: الإحرامُ من المِيقاتِ، ووقوفُ مَنْ وقفَ نهاراً إلى الغروب(١)، والمبيتُ بمزدلِفةَ إلى بعد نصفِ الليلِ، إن وافاها قَبلَه،

حاشية التجدي

واحدة في ذي القعدة، وعمرة الحديبية، وعمرة مع حجيه، وعمرة الجِعْرَانة؛ إذ قسَم غَنَائِمَ حنين. مُتَّفَقٌ عليه(٣). انتهى. من «شرح» الشَّيخ منصور البهوتيّ(٤).

قوله: (الوقوف) بدأ به مع تقدُّمِ الإحرامِ عليه وحوداً؛ لأنه الركنُ الأعظمُ، كما يَشهَدُ له خبرُ: «الحَجُّ عرفة»(٥). قوله: (رجَعَ معتمِراً) يعني: إن بَعُدَ عن مكَّة مسافة قَصْرٍ. قال ابنَ نصرِ الله : وفي إحرامِهِ بالعُمْرةِ إشكالٌ؛ لأنَّه إدخالُ عمرةٍ على حجٌّ، وهو غيرُ صحيح.

<sup>(</sup>١) في (أ): "معتمرًا)

<sup>(</sup>٢) في (جـ): الغروب).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١٧٧٨)، ومسلم (١٢٥٣) (٢١٧)، بنحوه.

<sup>.090/1 (</sup>٤)

والمبيتُ بمنى، والرَّمـى، وترتيبُـه، والحـلاَقُ أو التقصـيرُ، وطـوافُ الوَداع، وهو الصَّدَرُ.

> وأركانُ العُمرة: إحرامٌ، وطوافٌ، وسعىٌ. وواجبُها(١): حلقٌ(٢) أو تقصيرً .

> فَمَنْ تَرَكَ الإحرامَ، لم ينعقد نسكُه. ومَـنْ تَـرَكَ ركنـاً غـيرَه، أو نيتَه، لم يتمَّ نسكُه إلا به.

> > ومَنْ تركَ واجباً، فعليه دمٌ، فإن عَدمه، فكصوم متعةٍ.

والمسنونُ، كالمبيتِ بمنى ليلةَ عرفةً، وطوافِ القدوم، والرَّمَلِ، والاضْطباع؛ ونحو ذلك، لاشيءَ في تركه.

قوله: (وطوافُ الوداع) وظاهرُه: أنَّه يجبُ ولو لم يكنُ بمكَّةَ كِمنى، حاشية النجدي كما في «الحاشية». قالَ الشَّيخُ: وطوافُ الوداع ليس من الحبِّ، وإنَّما هو لكلِّ مَنْ أرادَ الخروجَ من مكَّةَ، قاله في «الإقناع»(٣). قوله: (وواجبُها) إحرامٌ من الحِلِّ، وحَلْقٌ.. إلخ. قوله: (أو نيَّتُهُ) يعني: حيثُ اعتُبِرَتْ بخلافِ الوقوف. قوله: (إلا به) أي: بذلك الرُّكن المتروكِ هو أو نيُّته.

قوله: (ومَنْ تُوَكُّ واجباً) يعني: ولو سَهواً.

<sup>(</sup>١) في (أ): الوواجباتها!!.

<sup>(</sup>٢) ني (حـ): ﴿حِلاَقٌۗۗۗ٩.

<sup>.</sup> T 9 A/1 (T)

#### منتهي الإزادات

# باب الفوات والإحصار

الفَواتُ: سَبِّقٌ لا يدرَكُ. والإحصارُ: الحبسُ.

مَنْ طلعَ عليه فحرُ يومِ النحرِ، ولم يقف بعرفة لعدرٍ حَصرٍ (١) أو غيرِه، أو لا، فاته الحجُّ، وانقلب إحرامُه، إن لم يختَر البقاءَ عليمه ليحجَّ مِن قابلِ، عُمرةً. ولا تُحزِئُ عن عمرة الإسلام، كمنذورةٍ (١).

حاشية النجدي

قوله: (سَبْقُ لا يُعدَرُكُ) اصطلاحاً (٣). قوله: (ولم يقف أي: لم يكن وقف بها في وقتِهِ المعتبر له، والمرادُ: من طلع عليه فحر يوم النّحر، ولم يتّصف بكونِهِ قعد وقف . محمد الخلوتي. قوله: (عُمْرة) يعني: سواءً كان قارناً أولا؛ لأنَّ عمرة القارنِ لا تلزمُه أفعالُها، وإنّما يمنع من عمرة على عمرة إذا لزم المضي في كلَّ منهما. قوله: يمنع من عمرة على عمرة إذا لزم المعرة عن عمرة مندورة، ويحتمل (كمندورة) أي: كما لاتجزئ هذه العمرة عن عمرة مندورة، ويحتمل أن يريد: كما لاتجزئ المنذورة عن عمرة الإسلام لو فرض، كما إذا كان رقيقاً وأحرم بمنذورة، ثم عَتَق في أثنائها بعد الطّواف. والأوّلُ أقرب،

<sup>(</sup>١) في (حر): الحصراً الدّ

<sup>(</sup>٢) بعدها في (ب) و (ط) زيادة: الويلزمه قضاء حتى النفل!

<sup>(</sup>٣) المطلع ص ٢٠٤.

وعلى مَنْ لم يَشترط أوَّلاً(١)، قضاءُ حتى النفلِ، وهَدي مِنَ الفواتِ يؤخّرُ إلى القضاءِ، فإن عَدمَه زمنَ الوجوب، صامَ كمتمتّعِ. وإنْ وقَفَ الكلُّ، أو إلا يسيراً، الثامنَ أو العاشرَ خطأً، أجزأهم. ومن مُنعَ البيت، ولو بعد الوقوف، أو في عمرة، ذَبح هَدياً بنية التحلُّلِ وجوباً، فإن لم يجد، صامَ عشرة أيامٍ بالنية، وحلَّ، ولا إطعامَ فيه.

حاشية النجدي

قوله: (قضاءُ...إلخ) أي: قضاءُ ما أحرمَ به، ففيه حذفٌ. قوله: (يؤخُّرُ) أي: ولو ساقَه. قوله: (فإن عَلِمَهُ زَمَنَ الوجوبِ...إلخ) يعني: أنَّه إذا عَدِمَ الهدي وقت فواتِ الحجِّ، فإنَّه يصومُ في حجَّةِ القضاءِ كمتمتع؛ أي: ثلاثةً في حجَّةِ القضاء، وسبعة إذا رجَعَ، ولو كان زمن القضاءِ قادراً على الهدي، اعتباراً بوقتِ الوجوبِ. قوله: (صامَ كمتمتَّعِ) أي: في حجَّةِ القضاءِ، ولو أيسَر بعد زمنِ الوجوب.

قوله: (ومن مُنعَ ... إلخ) هذا شروعٌ في حكمِ الإحصارِ. وبخطه أيضاً على قولِه: (ومن مُنعَ البيتَ) المرادُ به: الحَرَمُ، يعني: بلا حقِّ بخلافِ محبوس بحقَّ يمكنُ الحروجُ منه. قوله: (ولو بعدَ الوقوفِ) كما لو كان قبلَه وخشي الفوات، فإنَّ الفوات ليس شرطاً لتحلُّلِ المُحصرِ. قوله: (ذَبَحَ هَدْياً) أي: في موضع حَصْرِهِ. قوله: (صامَ عشرةَ أيَّام بالنيَّةِ) نصًّا، وظاهرُه: بلا حَلْقٍ ولا تقصيرٍ؛ لأنَّه من توابع الوقوف، وهو أحدُّ القولين، وقدَّمَ الوجوبَ في «الرَّعايةِ»

<sup>(</sup>١) أي: لم يقل في ابتداء إحرامه: «وإن حبّسنيي حابس، فَمَحُلّي حيث حبستني». «شرح» منصور ٩٨/١ ٥٠.

ولو نَــوى التحلُّـلَ قبـلَ أحدهما، لم يَحِـلَّ، ولزمَـه دمَّ لتحلَّلِـه، ولكلِّ(١) محظور بعده.

ويباح تحلُّلٌ لحاجةٍ: قتالٍ أو بدلِ مالٍ، لا يسيرٍ، لمسلمٍ.

حاشية النجدي

وحزمَ به في «الإقناع»(٢).

قوله: (ولزِمَهُ دُمِّ لتحلَّلِه) تقدَّمَ أَنَّ من رَفَضَ إحرامَه، لم يلزمْهُ لذلك شيءٌ، ولعلَّ ما تقدَّمَ في غيرِ المُحصرِ، وهذا في المُحصرِ، فلا تناقض. فليحرَّر. قوله: (ويباحُ تحلُّلُ ... إلحُ عبارةُ «الإقناع» (٣): وإن طلَبَ العدوُّ خِفَارَةٌ على تخليةِ الطَّريقِ، وكان مُمَّنْ لايُوثَقُ بأمانِهِ، لم يلزمْ بذلُه، وإن وثق والحِفارَةُ كثيرةٌ، فكذلك، بل يُكرَهُ بذلُها إن كان العدوُّ كافراً، وإن كانت يسيرةً، فقياسُ المذهب: وحوبُ بذلِه. انتهى. قوله: (قتالِ) بل الانصرافُ أولى من القتالِ إذا كان العدوُّ مسلماً. فتدبر. قوله: (لمسلم) مفهومُه: أنَّه يجوزُ (٤) التحلُّلُ لو كان اليسيرُ لكافرٍ، خلافاً «للإقناع» (٢) حيثُ لم يَجز التحلُّلُ لبذلِ مالٍ يسيرٍ مطلقاً، أي: لمسلم أو كافرٍ.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>(7) 1/197.</sup> 

<sup>.2 . . /1 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٤) في (ق): ﴿ لَمْ يَجِزُ ﴾.

ولا قضاءَ على مَنْ تحلَّلَ قبلَ فواتِ(١) الحجِّ(١). ومِثلُه مَنْ جُنَّ أو أُغمىَ عليه.

حاشية النجدي

قوله: (ولا قضاء) يعنى: إن كانَ نفلاً. قوله: (قبلَ فواتِ الحجِّ) مفهومُه: لو تحلَّلَ بعدَ فواتِ الحجِّ، لزمَه القضاءُ، وهو الموافقُ لما مرَّ أوَّلَ البابِ، خلافاً لما صحَّحَه ابنُ رزين (٢) في «شرحِهِ». وبخطِّهِ أيضاً على قوله: (قبل فواتِ الحجِّ) لكن إن أمكنَه فعلُ الحجِّ في ذلك العامِ، لزمَه. نقلَه الجماعةُ «حاشية» وحيثُ أطلِقَ الجماعةُ، فالمرادُ بهم: عبدُ الله بنُ الإمام، وأجوه صالحٌ، وحنبلُ ابنُ عمِّ الإمام، وأبو بكر المرُّوذي، وإبراهيمُ الحربيّ، وأبو طالب، والميموني. فارضي.

فائدة فاسدُ حج في هذهِ الأحكامِ كصحيحِهِ، لكن إن حلَّ مَنْ أَفْسَدَ حجَّ لا حصار ثم زال وفي الوقتِ سعة، قضى في ذلك العامِ. قالَ الموفّقُ والشّارحُ وجماعة وليس يُتَصوَّرُ القضاءُ في العامِ الذي أَفْسَدَ الحجَّ فيه، في غيرِ هذه المسألةِ. انتهى.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (ط): "قوت".

<sup>(</sup>٢) بعدها في (جد): الني نفل. الـ

 <sup>(</sup>٣) هو أبو الفرج، عبد الرحمن بن رزين بن عبد العزيز، الحوراني، الدمشقي، من تصانيفه «التهذيب» في اختصار «المغني»، و «اختصار الهداية»، (ت ٢٥٦هـ). «ذيل طبقات الحنابلة»
 ٢٦٤/٢.

ومَنْ حُصرَ عن طوافِ الإفاضة (١) فقط، لم يتحلَّلْ حتى يطوف. ومَنْ حُصرَ عن واحبٍ، لم يتحلَّلْ، وعليه دمّ، وحجَّه صحيحٌ. ومَنْ صُدَّ عن عرفة في حجِّ، تحلَّلَ بعمرةٍ مجَّاناً.

ومَنْ أُحصرَ بمرضٍ أو ذَهاب نفقةٍ، أو ضَلَّ الطريقَ، بقسي محرِماً حتى يقدرَ على البيتِ، فإن فاتَه الحجُّ، تحلَّلَ بعمرةٍ، ولا ينحرُ هَديــاً معه إلا بالحرم.

حاشية النجدي

قوله: (فقط) أي: بأن رمى وحلَق بعدَ وقوفه. قوله: (ومن حُصِرَ عن واجبِ) كرمي. قوله: (وعليه دمّ) كما لو تركه احتياراً. قوله: (بعمرةٍ) فلو كان قد طاف للقدوم، وسعى ثم أحصِرَ أو مَرِضَ أوفاته الحجّ، تحلّل بطوافٍ وسعى آخريْنِ؛ لأنَّ الأوَّلَيْن لم يقصدهما للعمرةِ. قوله: (ومَن أحصِرَ بموضٍ ... إلح قال في «شرح الإقناع»(٢): ومثله حائض تعدر مقامها أو رَجَعَت و لم تطف لجهلِها بوجوبِ طوافِ الزيارةِ، أو لعجزها عنه، أو لذهابِ الرفقةِ. قاله في «شرح المنتهى». انتهى. وفي «الإنصاف»(٣) نقلاً عن الزركشي: أنَّ لها التحلُلُ عند الشَّيخ تقيِّ الدِّينِ، كمَنْ حَصَره عدوِّ. وا الله أعلم. قوله: (إلا بالحرم) فليسَ كالمُحصَر، فيبعث الهدي.

<sup>(</sup>١) في (حـ): اللزيارة».

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢٨/٢ه-٢٥٠.

<sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٢٥/٩ ـ ٣٢٦.

ومَنْ شَرَطَ فِي ابتداءِ إحرامِه: إن مَحلّي حيثُ حبستَني، فله التحلُّلُ متهمالالله عامًا في الجميع.

حاشية النجدي

قوله: (مجاناً) أي: ولادمَ.

## باب الهذي والأضاحي

الهَديُ: ما يُهدى للحرَم من نَعَم وغيرها.

والأضْحيةُ: ما يُذبحُ، من إبلٍ وبقرٍ وغنمٍ أهليَّةٍ، أيامَ النَّحرِ بسبب العيد، تقرُّباً إلى اللهِ تعالى. ولا تُحزِئُ منْ غيرهنَّ.

والأفضلُ: إبلٌ، فبقرٌ، فغنمٌ، إن أخرَجَ كاملاً.

ومن كلِّ حنس: أسمنُ، فأغلى ثمناً، فأشهَبُ، وهو: الأملحُ، وهو: الأملحُ، وهو: الأبيضُ، أو ما بياضُه أكثرُ من سوادِه، فأصفرُ، فأسودُ.

ومن ثَنِيِّ مَعزٍ: حَذَعُ ضأنٍ. ومنْ سُبْعِ بدنةٍ أو بقرةٍ: شاةٌ. ومِن إحداهما: سَبعُ شِياهٍ. ومِن(١) المُغالاة: تَعدُّدٌ في جنس، وذكرٌ كأنثى.

## باب الهُدي والأضاحي و ما يتبعهما من العقيقة

قوله: (فَغَنَمٌ) أي: إذا قوبِلَ الجنسُ بالجنسِ، فهو كذلك، وإلا فسيأتي أنَّ سبعَ شياهٍ أفضلُ من البَدَنَةِ والبقرةِ، والأمرُ فيه سهلٌ. محمد الخلوتي. قوله: (وهو الأملحُ) قصد به تفسيرَ الحديثِ(٢). قوله: (ومن المغالاقِ... إلح) أي: وأفضلُ من المغالاةِ. فبدنتانِ سمينتانِ بتسعةِ أفضلُ من بَدَنَةِ بعشرةٍ،

به ۱

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

 <sup>(</sup>۲) وهو: (أن الني صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أمْلَحَيْنِ أقرنَيْن). أخرجه أحمد ١١٥/٣،
 والبخاري (١٧١٢)، ومسلم (١٩٦٦) (١٧)، من حديث أنس.

ولا يجزِئُ دونَ حَذَعِ ضأنٍ: مالَه ستةُ أشهرٍ، وثَنِيٍّ مَعْزٍ: مالَـه سنةٌ، وثَنِيٍّ بقرِ: مالَه سنةٌ، وثَنِيٍّ إبلِ: مالَه خمسُ سنينَ.

وتجزِئُ شَاةٌ عن واحدٍ، وأهلِ بيتِه وعيالِه، وبدنةٌ أو بقرةٌ عن سبعةٍ. ويعتبرُ ذبحها عنهم، وسواءٌ أرادوا قُرْبةً، أو بعضُهم قُرْبةً وبعضُهم لحماً، أو كان بعضهم ذِمِّياً.

ويجزِئُ فيهما جَمَّاءُ، وبتراءُ، وخَصيٌّ، ومرضوضُ الخُصيتينِ، وما خُلقَ بلا أُذنِ، أو ذهب نصفُ ألْيتِه أو ذنبه(١).

لا بيِّنةُ العَوَر؛ بأن انخسفتْ عينُها. ....

ورجَّحَ الشَّيخُ(٢) البدنة(٣).

حاشية النجدي

قوله: (ولا يجزئ) أي: حيوان دونَ...إلخ. قوله: (ما لَه ستَّةُ أَشهُرٍ) وقبلها حَمَّل، بفتح المهملةِ والميم. تاجُ الدِّين البهوتي.

قوله: (ويجزئُ فيهما جَمَّاءُ) الجمَّاءُ: هي التي خُلِقَتْ بلا قَرْن. والبتراءُ: التي لا ذَنَبَ لها خِلْقَةً أو مقطوعاً. قوله: (وخَصِيُّ) أي: ما قُطِعَتْ خُصيتاه أو سُلَّتا. فتدبر. بل هو راجحٌ على النَّعجةِ، ورجَّحَ الموفَّقُ: الكبش على سائرِ النَّعَمِ. قوله: (بأن انخسَفَتْ عينُها) فلو كان عليها بياض، وهي قائمةً لم تذهب، أجزأتْ. ﴿إِقناعُ ﴿).

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و (ب) و (ط).

<sup>(</sup>٢) أي: شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية \_ رحمه الله تعالى \_.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢/٢٥٠.

<sup>. 2 . 4/1 (2)</sup> 

حاشية النجدي

قوله: (ولا قائمةُ العَيْنَيْنِ) وهي خَفيَّةُ العمى. قوله: (مع ذهابِ أبصارِهِما) كه: ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾. [التحريم: ٤] (٣). قوله: (لا تُنْقِي) بضمِّ التّاءِ وكسرِ القافِ، من أنقت الإبلُ: إذا سَمِنَتْ وصارَ فيها نِقْي، وهو: مخُ العظم، وشحمُ العين من السَّمَنِ. «مطلع» (٤). قوله: (التي لامُخُ فيها) أي: ذَهَبَ، والمُخُ: الوَدَكُ الذِي في العَظْمِ، وحالِصُ كُلِّ شيءٍ، وقد شميً الدِّماغُ مُخَا. «مصاح» (٥). قوله: (ولا بَيِّنَةُ المرضِ) وهو المفسدُ للحمِها بَحَربٍ أو غيرهِ. «إقناع» (٢).

<sup>(</sup>١) في (ب) و (ط): العَحْفَاءا.

<sup>(</sup>٢) ليست في الأصل و (أ) و (ب) و (ح).

 <sup>(</sup>٣) أي: أن المؤلف عبر بقوله: «أبصارهما» بالجمع وأزاد التثنيسة، كقول تعالى: ﴿صغبت قلوبكما﴾ فقد عبر بالجمع وإن كان المراد «قلباكما» يعنى: عائشة وحفصة رضي الله عنهما:

<sup>(</sup>٤) ص ٥٠٥.

<sup>(</sup>٥) المصاح: (المخ).

<sup>.2.7/1 (7)</sup> 

ولا خَصيٌّ مجبوبٌ، ولا عَضْباءُ: ما ذهب أكثرُ أُذنِها أو قرنِها.

وتُكرهُ مَعِيبتُهما بخرقٍ أو شقٌّ، أو قطع لنصفٍ (١) فأقلَّ (٢).

وسُنَّ نحرُ الإبلِ قائمةً، معقولةً يدُها اليسرى؛ بأن يطعُنَها في الوَهْدة بينْ أصلِ العنقِ والصدرِ. وذَبحُ بقرٍ وغنمٍ على حنبها الأيسر، موجَّهةً إلى القِبلة.

ويَسمِّي حين يحرِّك يدَه بالفعلِ، ويكبرُ، ويقولُ: «اللهمَّ هــذا مِنـك ولك(٢)». ولا بأس بقولِه: اللهمَّ تقبلُ مِن فلانٍ. ويذبحُ واجباً قبلَ نفلٍ. وسُننَّ إســلامُ ذابح، وتولِّيهِ بنفسـه أفضَّلُ، ويحضرُ إن وكُـلَ. وتعتبرُ نيتُه إذنْ، إلا مع التعيينِ، لا تسميةُ المضحِّي عنه.

قوله: (ولا خصيٌ مجبوبٌ) أي: ما قُطِعَ ذكرُه وأنثياه، لا ما قُطِعَتْ طندالله الله عنه الله الله عنه الله النياه فقط، أو سُلَّتا، أو رُضَّتا، فإنَّه يجزئُ كما تقدَّمَ. قوله: (بأنْ يطعَنَها) يطعُنُ: بضمٌ العينِ وفتحِها، بالقولِ، وبالحربةِ، لكنَّ الأكثرَ فتحُ العينِ في القولِ، وبالحربةِ، لكنَّ الأكثرَ فتحُ العينِ في القولِ، ونحوها. «مُطلع»(٤). قوله: (بالفعلِ) أي: النَّحرِ

قوله: (**ويذبخ واجباً ...إلخ)** أي: نَدْباً كالصَّدَقَةِ.

قوله: (إذنُّ) أي: حينَ التَّوكيل.

أو الذَّبح.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (ط): (انصف).

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (ج) و (ط): ﴿فَأَقُلُ مِنَ النَّصَفُ ﴾.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد ٣٧٥/٣، وأبو داود (٢٧٩٥)، وابن ماجه (٣١٢٠)، من حديث حابر بن عبد الله.

<sup>(</sup>٤) ص ٢٠٥.

ووقت ذبح أضحية، وهدي نذرٍ أو تطوع، ومتعة وقران، مِن بعد أسبق صلاة العيد بالبلد، أو قدرِها لمن لم يصل، وإن فاتت بالزوال، ذبح، إلى آخرِ ثاني التشريق. وفي أولِها فما يليه أفضل، ويُحزئ في ليلتيهما.

فإنَّ فاتَ الوقتُ، قُضيَ الواحبُ كالأداء، وسقطَ التطوُّعُ.

حاشية النجدي

قوله: (من بعلهِ أسبقِ صلاقِ ... إلخ) يعني: ولو قبلَ الخُطبةِ، والأفضلُ بعدَها، وإن ذبَحَ قبلَ وقتِهِ، لم يُحْزِ، وصنَعَ به ماشاء، وعليه الواجِبُ، كما سيأتي. وبخطّه أيضاً على قوله: (من بعد أسبقِ صلاقِ العيلِ) أي: أو ما يقومُ مقامَ صلاقِ العيلِ، كالجمعةِ إذا وقعت يومّه، وفُعِلَت قبلَ الزَّوالِ؛ إذ هي أحْرى من مُضيِّ المقدارِ. قوله: (لمن (۱) لم يصل) أي: مع عدم وجوبها، كأهلِ البوادي. قوله: (ثاني التَّشريقِ) أي: ثاني أيّامِ التَّشريقِ، فإنَّ أيّامَ التَّشريقِ، فإنَّ أيّامَ التَّشريقِ، فإنَّ أيّامَ النَّحرِ ثلاثةً: يومُ العيدِ ويومان بعدَه. قوله: (وفي أوّلِها) أي: أيّامِ الدَّبحِ وهو يومُ العيدِ «شرح» (۲). قوله: (ويجزئ في ليلتَيْهما) مع الكراهةِ، كما في «الإقناع» (أ).

<sup>(</sup>١) في (ق): "كمن".

<sup>(</sup>٢) الشرح) منصور ١/٥٠٥.

<sup>. 1 , 1/1 (7)</sup> 

ووقتُ ذبحِ واحبِ بفعلٍ محظورٍ مِن حينِه، وإن فعلَه لعذرٍ، فلَـه ذبحُه قبلَه(١). وكذا ما وحب (٢لترك واحب٢).

#### فصل

ويتعين هَـديُّ بـ: هـذا هـديُّ، أو تقليـدِه، أو إشـعارِه بنيَّتـه. وأضحيةٌ بـ: (اهذه أضحيةٌ)، أو اللهِ، ونحوِه، فيهمـا. لا بنيتِه حـالَ الشراءِ(٣)، ولا بسوْقِه مع نيتِه، كإحراجِه مالاً للصدقة به.

حاشية النجدي

قوله: (وإنْ فعلَه) أي: أرادَ فعلَه بقرينةِ قوله: (قبلَهُ). فَتَنبَّه. قوله: (وكذا ما وَجَبَ) أي: في أَنَّ وقتَه مِنْ تركِهِ ... إلخ، وهذا مشبَّة بقوله: (ووقت ذبح واجب ... إلخ). وجملةُ: (وإنْ فعلَه) معترضةً.

قوله: (ونحوه) كللَّهِ عليَّ ذبحُه.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>(</sup>۲-۲) ليست في (أ).

 <sup>(</sup>٣) لأن التعيين إزالة ملك على وجه القرب، فلم يؤثر فيه بحرد النيسة، كالمعتق والوقف. «شرح»
 منصور ٦/١:

<sup>(</sup>٤) العروة من الدلو والكوز: المَقْبضُ. «القاموس المحيطة: (عرى).

وما تعيَّنَ، جازَ نقلُ المِلك فيه، وشــزاءُ خـيرٍ مِنــهُ(١)، لا بيعُــه في دين، ولو بعد موت.

وإن عُينَ معلومٌ عيبُه، تعيَّنَ، وكذا عمَّا في ذمَّتِه، ولا يجزِئُه. ويملك ردَّ ما عَلِمَ عيبَه بعد تعيينِه، وإن أحـٰذَ الأرْشَ، فكفاضلٍ من قيمة(٢).

ولو بانتْ معيَّنةً مستحقَّةً، لزَّمَه بدلُها.

حاشية النجدي

قوله: (جازَ نقلُ المِلكِ فيه) بخلافِ رقيقٍ نُذِرَ عِتقُهُ نَذَرَ تبرُّرٍ؛ لأنَّ الحقَّ للعبدِ وما هنا للفقراءِ، وهو مما يزيدُهم خيراً. تدبَّر. ويأتي في كلامِ المصنّفِ إشارةً إلى ذلك. قوله: (ولو بعدَ موتٍ) وتقومُ ورثتُه مقامَه في ذبحٍ وغيرِه.

قوله: (وإن عُينَ معلومٌ عيبُه... إلخ) فإن لم يُعلَمْ عيبُه، تعيَّنَ أيضاً بدليلِ ما بعدَه، فهو مفهومُ موافقةٍ، خلافاً لما في «شرح» منصور البهوتي (٢). قوله: (تعيَّنَ) يعني: وأجزاً. قوله: (بعد تعيينه) يعني: ويشتري بثمنه صحيحاً. قوله: (لزمَهُ بدلُها) ظاهرُه ك «الإقناع»: لزومُ البَدَلِ، سواءٌ وجبَ بالتعيَّنِ أو قبلَه، لصحَّةِ تعيينها قبلَ العلم، فتصررُ واجبةً، بخلافِ مالو عَلِمَ استحقاقها قبلَه، لعَدَم صحتهِ إذن.

<sup>(</sup>١) لحصول المقصود به مع نفع الفقراء بالزيادة، ولأنه يجوز إبدالها بخير منها، والإبدال نوع من البيع. «شرح» منصور ٢٠٦/١.

<sup>(</sup>٢) في (ج): ((من قيمته)).

<sup>7-7/1 (7)</sup> 

ويركب لحاجةٍ فقط بلا ضررٍ، ويضمنُ النقصَ.

وإنْ ولَدتْ، ذُبح معها(١) إن أمكنَ حملُه أو سوقُه، وإلا فكهَدي عَطِبَ. ولا يشرَبُ من لبنِها إلا ما فضلَ عنه.

ويجُزُّ صوفَها ونحوَه لمصلحةٍ، ويتصدَّقُ به.

وله إعطاءُ الحازرِ(٢) منْها هديةً وصدقةً، لا بأجرتِه. ويتصدقُ أو ينتفعُ بجلدها وجُلِّها. ويحرُّمُ بيعُ شيءٍ مِنها أو مِنهما(٣).

وإنْ سُرِقَ مذبوحٌ، مِنْ أضحيةٍ أو هَـدي معينٍ ابتـداءً، أو عـن واحبٍ في ذمةٍ، ولو بنذرٍ، فلا شيءَ فيه. .....

حاشية النجدي

قوله: (ويضمنُ النقصَ) أي: بركوبهِ، لعلّه يكونُ كفاضلٍ من فيمةٍ، كما تقدّمٌ في الأَرْشِ. قوله: (وإن وَلَدَتْ) أي: معيّنةٌ ابتداءً، أو عمّا في ذمّتهِ. قوله: (وإلا فكهدي ... إلى لو قال: وإلا ذبحهُ موضعَه كهدي عَظِبَ، لكانَ أحصرَ وأظهرَ. قوله: (ويتصدّقُ به) يعني: نَدْباً. قوله: (لأ بأجوتِه) أي: بدلها. قوله: (وجُلّها) بضمٌ الجيمِ: ما تُحلّلُ به الدّابةُ، وجمعُهُ: علالٌ، وجمعُ الجلال: أحِلّةُ. «مُطلع»(٤). قوله: (وإن سُرِقٌ) أي: بلا تفريطٍ. قوله: (ولو بنذر) أي: ولو وَجَبَ بنذرٍ. قوله: (فلا شيء فيه) كوديعةٍ.

<sup>(</sup>١) لأنه تبع لأمُّه.

<sup>(</sup>٢) في (حــ): ﴿الْجَزَّارِ ﴾.

 <sup>(</sup>٣) أي: الجلد والجُلُّ، واحبة كانت أو تطوعًا، لِتَعْيُّنهَا بالذبح. «شرح» منصور ٢٠٧/١.

<sup>(</sup>٤)ص ۲۰۷.

# وإنَّ لم يعيِّن، ضمن.

وإنْ ذَبحها(۱) ذابح في وقتِها بلا إذنٍ، فإن نَوَاها عن نفسه مع عِلْمِه أَنَّها أَضحيةُ الغيرِ، أو فرَّق لحمَها، لـمْ تُحزِئ، وضَمِنَ ما بـينِ القيمتَينِ، إن لم يفرِّق لحمَها، وقيمتَها إن فرَّقَه، وإلا أحزأت ولا ضمان.

حاشية النجدي

قوله: (وإنْ لم يُعين، ضمن) يعنى: إذا ذَبّحَ عن واحبٍ في ذِمّتِه، ولم يُعينه قبل الدَّبح وسُرِق، ضمن ما في ذمّتِه، أي: لم يكفه ماذبحة عنه. قوله: (الوقرق لحمها) معطوف على قوله: (علمه)، أي: أو مع تفريق لحمها، أي: لونواها عن نفسيه لا مع علمه أنها أضحية الغير، وفرّق لحمها، لم تُحزِ واحداً منهما. قوله: (وإلا أجزأتُ) أي: وإن لم ينوها عن نفسيه، ولم يفرق واحداً منهما. قوله: (وإلا أجزأتُ) أي: وإن لم ينوها عن نفسيه، ولم يفرق للممها مع عدم علم علميه أنها أضحية الغير، أحزأت عن ربّها. قاله في «الحاشية». وحاصل ذلك: أنّ الذابح لأضحية الغير في وقت الذّبح، إمّا أن يكونَ عالمًا بأنّها أضحية الغير، أو لا، فعلى الأوّل: إمّا أن ينويها عن ربّها، وعن نفسيه، أو عن نفسيه، أو يطلق، فهذه ثلاث صُور، وعلى الشّاني: وهو ما إذا لم يعلم أنّها أضحية الغير؛ بأن اشتبهت عليه وظنّها أضحيته فنواها عن نفسيه، وإذا جُمِعَت هذه الصّورة إلى ما في الشّق الأوّل، حَصَلَ أربع صور، وفي وإذا جُمِعَت هذه الصّورة إلى ما في الشّق الأوّل، حَصَلَ أربع صور، وملحّص الحكم وإذا جُمِعَت هذه الصّورة الله ما في الشّق الأوّل، حَصَلَ أربع صور، وفي كلّ واحدة منها، إمّا أنْ يُغرّق اللّحم، أو لا، فهذه ثمان صور، وملحّص الحكم وإذا منها، إمّا أنْ يُغرّق اللّحم، أو لا، فهذه ثمان صور، وملحّص الحكم

<sup>(</sup>١) أي: المُعَيَّنَة من هدي أو أضحية. «شرح» منصور ٢٠٧/١.

وإن ضحَّى اثنانِ، كلُّ بأضحية الآخرِ غلطاً، كفَتْهُما، ولا ضمانَ، وإن بقى اللحمُ ترادَّاه.

وإن أتلفَها أجنبيُّ أو صاحبُها، ضمنَها بقيمتِها يــومَ تلــفٍ، تُصرَفُ في مِثْلها، بخلافِ قِنِّ تعينَ لعتقِ.

ولو مرضَتْ، فخافَ عليها فذبحها، فعليه بدلُها، ولو تركها فماتتْ، فلا.

حاشية النجدي

فيها: أنّها بحزئ ربّها في خمس صور، ولا بحرئ واحداً منهما في الشّلاث الباقية، والنّلاث هي: ما إذا نواها عن نفسه مع علمه أنّها أضحية الغير، فرّق لحمها، أو لا. وما إذا نواها عن نفسه لامع علمه أنّها أضحية الغير، وفرّق لحمها، أو لا. وما إذا نواها عن نفسه لامع علمه أنّها أضحية الغير وفرّق لحمها، أو لا. وما إذا نواها عن نفسه لامع علمه أنّها أضحية الغير وفرّق لحمها، فلا تجزئ في هذه التّلاث واحداً منهما، والخمس التي تحزئ عن ربّها، هي: ما إذا نواها عن ربّها، أو أطلَق، فرّق لحمها فيهما، أو لا، والخامسة: أنْ ينويها عن نفسه لام علمه أنّها أضحية الغير، ولم يفرق لحمها، فتحزئ في هذه الصّور عن ربّها، والمقام يحتمل صوراً أخر. فليحرّد.

قوله: (كفتْهُمما) أي: كفي كلَّ واحدٍ منهما أضحيتُه. قوله: (ولا ضمانً) أي: ولو فرَّقًا اللَّحمَ.

قوله: (تعيَّنَ لعتق) بأن نذرَ تبرراً فأتلف، فلا بدلَ. قوله: (فحافَ عليها) موتاً. قوله: (ولو تركُها فماتَتْ) أي: بمرضٍ لم يتسبَّبْ فيه، كما يأتي.

وإن فضَلَ عن شراءِ المِثْلِ شيءٌ، اشتَرى به شاةً أو سُبعَ بدنــةٍ أو بقرةٍ، فإن لم يبلُغ، تصدَّقَ به، أو بلحمٍ يُشترى به، كأرْشِ جنايةٍ عليهِ.

وإن عَطِب بطريق هَدي واحب ، أو تطوع بنية دامت، ذبحه موضعه. وسُنَّ غمسُ نعلِه في دمِه، وضربُ صفحتِه بها، ليأخذه الفقراء، وحرم أكله وخاصتِه منه.

وإن تَلفَ أو عاب بفعلِه أو تفريطِه، لزمَه بدُلُمه كأضحيةٍ، وإلا أجزأ ذبحُ ما تعيّب منْ واحبٍ بالتعيينِ، كتعيينِه مَعيباً، فبرئَ.

حاشية النجدي

قوله؛ (وإن عَطِبَ) كتَعِبَ: هلك، وكذا لو خاف عَطَبه، فلو ترك نحرَهُ إذن حتى هلك، ضمنه، كما في «الإقناع»(١). وبخطّه أيضاً على قوله: (وإن عَطِبَ) أي: أو عَجْزَ عن المشي مع الرُّفقة. قوله: (بنيّة دامَتْ) المراد منه: تصويرُ هدى التَّطوُّع. وعبارةُ «الإقناع»(١): أو تطوَّع بأنْ ينويه هَدْياً، ولا يوجبُهُ بلسانِه، ولا بتقليده، وإشعاره، وتدومُ نيَّتُهُ فيه قبل ذبحه، فإن فسخ نيّته، فعل ما شاء. قوله: (دبحه) يعني: وحوباً. قوله: (وسُنَ عُمسُ نعله) أي: نعل الهدي. قوله: (ليأخذه الفقراء) أي: لتعرفه، فتأخذه. قوله: (منه) أي: من العاطِب، غيرَ دم متعة وقرانٍ, تاج الدين البهوتي.

قوله: (فَهَرَئَ) والظَّاهرُ: الإحزاءُ عمَّا وحَبَ في الذِّمَّةِ أيضاً.

<sup>.8.7/1 (1)</sup> 

وإن وجب قبل تعيين، كفدية، ومنلور في الذمة، فلا، وعليه نظيرُه، ولو زاد عما في الدمة، وكذا لو سرق أو ضَلَّ ونحوُه.

وليس له استرجاعُ عاطبٍ ومَعيبٍ وضالٌ وُجِد، ونَحوِه.

#### فصل

(ایجب هَديٌ بنذرٍ ۱)، ومنه: إن لبستُ ثوباً مِنْ غزلِك، فهـو هَدي، فَلبسِه، ونحوُه.

وسنَّ سَوْقُ حيوانٍ من الحلِّ، وأنْ يقِفَه بعرفةً، .....

حاشية النجدي

قوله: (وإن وَجَبَ قبلَ تعيينٍ) هذا مقابلُ قوله: (أجزأ ذبحُ ما تعيَّبَ من واجبِ بالتَّعيينِ) والمعنى: أنَّ الهديَ إذا تعيَّبَ بانقلاع عينهِ مشلاً قبلَ ذبحهِ بغيرِ فعلِ صاحبِهِ، فإنَّه يجزئهُ ذبحُهُ إن كانَ وحوبُهُ بمحرَّدِ التعيينِ، ويلزمُهُ بدلُه إن وحَبَ عليه قبلَ ذلك. والله أعلمُ.

قوله: (ومنه ... إلخ) هو: حبرٌ مبتدؤه قولُه: (إن لبستُ ... إلخ) أي: هذه الصِّيغة، وقولُه: (ونحوُه) عطف على المبتدأ. تدبَّر. قوله: (فلبِسَهُ) أي: وقد مَلَكَه. قوله: (ونحوُه) أي: من النَّذورِ المعلَّقةِ على شرط إذا وُجِدَ. قوله: (وأَنْ يقِفَه) قال في «المصباح»: وقَفَتِ الدَّابَةُ تَقِفُ وُقُوفًا: سَكَنَتْ، ووقَفْتها أنا وَقُفاً يَتَعَدَّى ، والمصدرُ فارق ، ووقَفْتُ الدَّارَ : حَبَستُها في سبيلِ اللهِ،

<sup>(</sup>١-١) في (حـ): ((ولا يجب هدي إلا بنذر). وفي (ط): ((ويجب).

وإشعارُ بُدنٍ وبقرٍ، بشقِّ صفحة اليمنى مِنْ سَنامٍ أو مَحلَّه، حتى يسيلَ الدمُ.

وتقليدُهما مع غنمِ النعلَ، وآذانَ القِرب، والعُرَى.

وإن نذرَ هَدياً وأطلَقَ، فأقلُّ مُجزئٍ، شاة، أو سُبعٌ مِنْ بدنِةٍ أو بقرةٍ. وإن ذبحَ إحداهما عنه، كانت كلَّها واجبةً، وإن نذرَ بدنة، أجزأتُه بقرةٌ، إن أطلَق، وإلا لزمَه ما نواه.

حاشية النجدي

وَوَقَفْتُ الرَّجُلَ عَنِ الشَّيْءِ وَقُفَاً: مَنَعْتُهُ عَنْهُ (١). انتهى.

قوله: (وإشعارُ بُدْن... إلح يعني: ويكونُ ما ذُكِرَ من الإسعارِ والتقليدِ من الميقاتِ إن ساقه قبلَه، وإن أرسلَه مع غيرِه، فمن بلده. حاشية بالمعنى أخذاً من «الإقتاع»(٢). قوله: (من سَنامٍ) وإن كانت ذات سنامين، كفى واحد كما في البَخاتي؛ لأنَّ القصدَ العلامةُ وقد حَصَلَتُ. قوله: (النعلَ وآذانَ القِرَب) الواوُ فيهما بمعنى «أو» كما عبَّرَ به في «الإقناع»(٢). قوله: (كانت كلَّهَا واجبةً) لعلَّ المُرادُ: إذا ذبحَهَا بنيَّةِ كونِها عما نَذَرَه، وحَبَ عليه الصدقة بها، وأثيبَ عليها ثوابَ الواحبِ، أما لو ذبحها بنيَّة أنْ يكونَ مئبعُها عن النَّذر، وباقبها لحم، فلا يَمْتَنع. فليحرَّر.

قوله: (إ**نْ أطلَقَ)** أي: بانْ لم ينوِ معيَّناً.

<sup>(</sup>١) المصباح: (وقف).

<sup>. 2 . 1/1 (4)</sup> 

حاشية النجدى

ومعيَّناً أجزأه، ولو صغيراً أو مَعِيباً أو غيرَ حيوانٍ.

وعليه إيصاله، وتمن غير منقول، لفقراء الحرم، وكذا إن نذرَ سوقَ أضحيةٍ إلى مكة، أو قال: اللهِ عليَّ أنْ أذبح بها.

وإن عيَّنَ شيئًا لغيرِ الحرمِ، ولا معصية فيه، تعيَّـنَ ذَبحـًا، وتفريقـًا لفقرائِه.

وسُنَّ أَكُلُه وتَفرقَتُه مِن هَدْي تَطوُّعٍ، كَأَضحيةٍ. ولا يـأكُلُ مِـن واحبٍ، ولو بنذرٍ أو تعيينٍ، غيرَ دمِ متعةٍ وقرانٍ.

### فصل

	مؤكّدةً،	سنة	التّضحية:
--	----------	-----	-----------

قوله: (وثمن غير منقول ... إلخ) فيه العطف على الضّمير المحرور من غير إعادة الحارّ، أي: يبيعُ النّاذِر غيرَ المنقول، ويبعث بثمنِه، كما في «الإقناع»(١). وظاهرُه: أنَّ للنّاذِر تولي بيعه. قوله: (ولا معصية فيه) بخلاف مالو كانَ بالمحلِّ صنعم، أو بيتُ نار، ونحوُ ذلك. قوله: (ولا يأكلُ مِن واجبر) أي: من هدي واجبر... إلخ. قوله: (غير دم مُتْعَةٍ) يعني: فيحوزُ الأكلُ منه، كهدي تطوّع.

قوله: (سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ) أي: يُكرَهُ تركُها مع القُدرَةِ، نصَّ عليهِ.

<sup>.2.4/1 (1)</sup> 

عن مسلم تامِّ الملك، أو مكاتب بإذنٍ. وعن ميت أفضل، ويعمل بها، كعن حيِّ.

وتحب بنذر. وكانت واحبةً على النبي ﷺ. وذبحُها وعَقيقةٍ أَفضلُ مِنْ صدقةٍ بثمنهما.

وسُنَّ أَن يَأْكُلَ منها، ويُهديَ، ويتصدقَ أَثْلاثاً، حتى مِنْ والحبةِ، ولكافرِ مِنْ تطوُّعِ.....

حاشية النجدي

قوله: (تامٌ المِلْكِ) يعني: حرِّ أو مبعَّضٍ فيما ملَكَه (١) بجزئِهِ الحرِّ (٢)، بخلافِ مكاتَبٍ بلا إذنٍ. قوله: (وعن ميِّتٍ أفضلُ) يعني: أنَّ تضحية الإنسانِ عن ميِّتٍ أفضلُ منها عن حيِّ، لشدَّةِ حاجة الميِّتِ. قوله: (كعَنْ حيُّ) يعني: من أكُل، وإهداءٍ، وصدقةٍ.

قوله: (وذبحُها وعَقيقة أفضلُ ... إلح أي: وهدي كذلك، وإنَّما اقتصرَ عليهما لورودِ النَّصِّ فيهما. ابن نصر الله.

قوله: (أَثلاثاً) يعني: يتصدَّقُ بافضلِها، ويهدي أوسطَها، ويأكلُ أدونها. كما في «الإقناع»(٣). قوله: (ولكافرٍ مِنْ تطوُّعٍ) أي: يُهدى له منه.

<sup>(</sup>١) في (ق): الملك).

<sup>(</sup>٢) ليست في (ق).

<sup>.£ .</sup> A/1 (T)

ولا مما ليتيم(١) ومكاتب، في إهداء وصدقة.

ويجوزُ تُولُ مُضحِّ: مَنْ شاءَ اقتَطعَ. وأكلُ أكثرَ لا كلِّها، ويضمن أقلَّ ما يقعُ عليه الاسمُ بمثْلِه لحماً.

وما ملَك أكلَه، فلَه هديتُـه، وإلا ضمنَـه بمثلِـه، كبيعِـه وإتلافِـه. ويضمنُه أجنيعٌ بقيمتِه.

وإن منَعَ الفقراءَ منهُ حتى أَنْتَنَ، ضَمنَ نقصَـه إنِ انتَفـعَ بـه، وإلا فقيمتَه، ونُسِخ تحريمُ الادِّخار.

حاشية النجدي

قوله: (لا همّا ليتيم (٢)) أي: ليست الأضحية من مالِ يتيم ومكاتب، كالأضحية المتقدّمة في الإهداء والصّدقة. قوله: (وأكُملُ أكثر) يجوزُ حرُه بالفتحة، ممنوعاً من الصّرف، للوصف، ووزن الفعل، وبالكسرة؛ لكونه مضافاً إلى محذوف لقرينة، والشَّرطُ موجود، وهو عطف شيء مضاف إلى مثلِ المحذوف، أعنى: كلَّ المضاف إلى ضمير الأضحية. قوله: (أقلَّ ما يقع عليه الاسم) كالأوقية لادونها لفقد الاسم، ولا ترد الأيمان (٢). تاج الدين البهوتي. قوله: (وإلا ضمنه كله. قوله: (ويضمنه أجنبيّ...إلح) أي: الهدي أو الأضحية إذا أتلقه قبل الذّبح، وأمّا بعدَه فمثليّ.

قوله: (وإلا فقيمتُه) الأظهرُ: مثلَه. قوله: (ونُسِخَ تحريمُ الادُّخارِ) يعني:

<sup>(</sup>١) في (أ): ﴿لا ممال يتيمُهُ، وفي (ب): ﴿لا من ما ليتيمُهُ، وفي (جـ): ﴿لا مما ليتمُّ.

<sup>(</sup>٢) في الأصل و (ق): (إلا من مال يتيم)، والمثبت من عبارة المهن.

<sup>(</sup>٣) حاء في هامش الأصل ما نصه: ﴿ لِأَن حلف: ألا يأكل لحماً، فإنه يحنث بأقلَّ من أوقية﴾.

ومَنْ فرَّقَ نذراً بلا إذنٍ، لمْ يَضمنْ، ويُعتبرُ تمليكُ فقيرٍ، فلا يكفى إطعامُه.

ومَنْ ماتَ بعد ذَبحها، قامَ وارثُه مَقامَه، ويفعلُ ما شاءَ بما ذُبح قبلَ وقتِه.

وإذا دخلَ العَشرُ، حرُمَ على مَنْ يضحِّي أو يضحَّى عنه أخذُ شيءٍ من شَعرِه أو ظُفرِه أو بشرتِه إلى الذبح. المنقّح: ولو بواحدةٍ

حاشية النجدي

للحومِ الأضاحي فوق ثلاث، لحديثِ مسلمٍ: «كنتُ نهيتُكم عن ادِّحارِ لحومِ الأَضَاحي فوقَ ثلاثٍ، فَأَمْسِكُوا ما بَدَالكم»(١).

قوله: (ومَنْ فَرَقَ نذراً ... إلخ منهما، أو هَدْياً واحباً بغير نذر على مستحقّ. قوله: (ويفعلُ ما شاءً) أي: من بيع وغيره. وبخطّه أيضاً على قوله: (ويفعلُ ما شاءَ ... إلخ فلو ذَبحهُ ليبيعه، فالظّاهرُ: تحريمُ الأمرينِ، كما لو سافَر ليفطرَ. وانظرْ هل يصحُّ البيعُ إذنْ، أَمْ لا؟ قوله: (قبلَ وقتِهِ) أي: وعليه بدلُ واحبٌ قبلَ التَّعيينِ مطلقاً، وبدلُ ما وحَبَ بالتّعيينِ إن تلِف بفعلِه أو تفريطه، كما يُعلَمُ ممَّا تقدَّم في الفصلِ قبلَه.

قوله: (حَرُمَ على مَنْ يضحِّي ... إلخ) يعني: ولا فِلْآيَةَ عليه، بـل يتـوبُ ويستغفِرُ، وظاهِرُه: عن نفسِهِ أو عن غيرِهِ. تدبَّر. وفي صُورَةِ مـا إذا ضَحَّى عن غيرِه، فالظَّاهرُ من كلامِهِم: الحُرَّمةُ عليهما معاً.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢٧) (٢٧)، من حديث بريدة.

#### فصل

والعَقيقةُ: سُنَّةٌ في حقِّ أبٍ، ولو معسرًا، ويقترضُ.

فعن الغلامِ شاتانِ متقاربتانِ سنًّا وشَبهاً، فإن عَدمَ، فواحدةٌ. وعن الجارية شاةٌ، ولا تُحزِئُ بَدَنةٌ أو بقرةٌ إلا كاملةً، تُذبحُ في سابعِه.

حاشية النجدي

قوله: (والعَقيقَةُ(٢) سُنَّةٌ في حقِّ أبٍ أي: فلا يَعُـقُّ غيرُهُ إلا إن تعـذَّرَ . .موتٍ أو امتناع، فلو تركَها الأبُ، لم يُسنَّ للمولودِ أن يَعُقَّ عن نفسِـه بعـدَ بلوغِه، فلا تسمَّى عقيقةً، واستحبَّه حَمْعٌ.

قوله: (متقاربتان) أي: سنًّا وشَبَهاً. قوله: (في سابعه) يعني: ولو مات الولدُ قبلَه. ويتوجَّه: أو الأبُّ. وزادَ بعض: ضحوة، ويجوزُ ذبحُها قبلَ السَّابع لا قبلَ الولادةِ(٢). كما في «الإنصاف»(٤) و «الإقناع»(٥).

<sup>(</sup>١) في (حـ): الوسنَّ حلقه!

<sup>(</sup>٢) ليست في (ق).

<sup>(</sup>٣) في (ق): قالوالادقة.

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٣٧/٩.

<sup>.4.4/1 (0)</sup> 

ويُحلقُ(١) فيه رأسُ ذكرٍ، ويُتصدقُ بوزنِه وَرِقاً. وكُرهَ لطخُه مِنْ دمِها.

ويُسمَّى فيه، وحرُّمَ بَمُعبَّد لغيرِ اللهِ، كعبـدِ الكعبـةِ، وبمـا يُـوازِي أسماءَ اللهِ تعالى، وما لايليقُ إلا به(٢). وكرِهَ بحربٍ، ويسارٍ، ونحوِهمـا. لا بأسماءِ الأنبياءِ والملائكة. وأحبُّها عبدُ اللهِ وعبدُ الرحمنِ.

حاشية النجدي

قوله: (ويُسمَّى فيه) أي: السّابع، وهي حقَّ أب. قوله: (وما لا يليقُ إلا به) كمَلكِ الأملاكِ، وسُلطانِ السَّلاطينِ، وما يمعناه، كشاهٍ شاه، وقياسه: القُدُّوس، والبَّر، والخالق، والرَّحمن، وفي هذه قول: تكره. قوله: (وكُرة بحرب) ويستحبُّ تغييرُ اسم قبيع. قوله: (ونحوهما) كرباح. قوله: (لا بأسماءِ الأنبياءِ) وأمَّا التَّكنِّي بكُنيتِهِ - صلّى اللهُ عليه وسلمَ - فلا يُكرهُ بعدَ موتِه ولو لمنْ اسمُه محمَّدٌ على إحدى الرِّواياتِ، وصوَّبها في "تصحيح الفروع»(٣)، خلافاً للعلاَّمةِ ابنِ القَيِّم، كما في «الهَدي» وعبارتُهُ: والصَّوابُ: أللسمُ التَّكني بكنيتِهِ ممنوعٌ، والمنعَ في حياتِهِ أشدُّ، والجمعَ بينَهما - أي: الاسمُ والكُنيةُ - ممنوعٌ(٤). انتهى. فظاهرُه التَّحريمُ. فتأمَّل.

<sup>(</sup>١) من هنا بدأ السقط في الأصل إلى نهاية الشرط السابع من شروط السلم عند قول. «كشحرة نابتة ونحوها».

<sup>(</sup>٢) في (جــ)؛ للوما يليق به".

<sup>.070/7 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٤) زاد المعاد في هدي حير العباد ٢١٦/٢ ـ ٢١٧.

فإن فاتَ، ففي أربعةَ عشرَ، فإن فاتَ، ففي أحدٍ وعشرينَ، ولا تُعتبرُ الأسابيعُ بعد ذلك.

وينزعُها أعضاءً، ولا يكسرُ(١) عظمَها، وطبخُها أفضلُ، ويكونُ منه بحُلو.

وحكمُها، كأضحيةٍ، لكن يباغُ جلدٌ ورأسٌ وسواقطُ، ويتصدقُ ثمنِه.

وإنِ اتَّفَقَ وقتُ عَقِيقةٍ وأضحيةٍ، فَعقَّ أو ضحَّى، أحزأ عن الأحرى.

حاشية النجدي

قوله: (فإن فاتَ) يعني: الذَّبحُ في سابِعِه.

قوله: (وحكمها: كأضحية) أي: فيما يُجزئ، ويُكرَهُ، ويُستَحبُ، لكنْ لايُعتبَرُ فيها تمليك (٢)، بخلاف هدي وأضحية. قوله: (لكنْ يُساعُ جلد ... إلى الايعتبرُ فيها تمليك (٢)، بخلاف هدي وأضحية وأضحية ... إلى أي: أو هدي أي: حوازاً. قوله: (وإن اتّفَقَ وقت عقيقة وأضحية ... إلى أي: أو هدي قوله: (فَعَق ... إلى ظاهرُه: وإن لم ينو الأخرى. وفي «الإقناع» (٣) تبعاً لابنِ القيّم في «التّحفقة (٤) تقييدُ ذلك بالنيّة عنهما، وأمّا الثوابُ، فلا شك في اعتبار النيّة له. تدبر. ولو احتمع له عدّة أولاد، قالَ ابنُ نصرِ الله: يتوجّه أنّه يكفيه عقيقة واحدة بطريق الأولى. قوله: (أو ضحّى) أي: أو هدَى.

<sup>(</sup>١) في (أ): ﴿يكثر ١٤.

<sup>(</sup>٢) في هامش الأصل ما نصه: «أي: تمليك للفقراء».

<sup>.211/1 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٤) تحقة المودود في أحكام المولود ص ٢٩.

منتهي الإرادان

ولا تُسنُّ فَرَعْةً: نحرُ أولِ ولدِ النَّاقة، ولا العَتِيرةُ: ذَبيحةُ رجب، ولا يُكرَهان.

حاشية التجدي

قوله: (نحرُ أَوَّلِ ولدِ النَّاقةِ .... إلخ (امن إضافَةِ الصِّفَةِ إلى الموصوفِ أي: أوَّل ولدِ النَّاقةِ () المنحورِ. قوله: (ولا يُكرَهانِ) لتوقُّفِهِما على نهي حاصٌ.

.

. :

<sup>(</sup>١-١) ليست في (ق). ,

### كتاب

منتهى الإرادات

الجهادُ: قتالُ الكفَّارِ، وهو فرضُ كفايةٍ، وسُنَّ بتــُأكَّدٍ مـع قيـامِ مَنْ يكفى به.

ولا يجبُ إلا على ذَكرٍ، مسلمٍ، حرِّ، مكلَّفٍ، صحيحٍ – ولو أعْشَى أو أغورَ، ولا يُمنعُ الأعمى - واجدٍ، بمِلكٍ أو بـذلِ إمامٍ، ما يكفيه وأهله في غيبته. ومع مسافة قصرٍ، ما يحملُه. وسُنَّ تشييعُ غازٍ، لا تلقيه. وأقلُ ما يُفعلُ مع قدرةٍ كلَّ عامٍ مرةً، إلا أن تدعو حاجةً إلى تأخيرهِ.

حاشبة النجدي

### كتاب الجهاد

مصدرٌ جاهَدَ من جَهَدَ، أي: بالَغَ في قتلِ عدوِّهِ، فهو لغةً: بذلُ الطَّاقـةِ والوسُّع.

قوله: (قتالُ كُفَّارٍ) يعنى: خاصةً. قوله: (فرضُ كفايةٍ) أي: وأفضلُ من رباطٍ. قوله: (ذكرٍ) أي: لا أُنثى وخنثى. قوله: (صحيحٍ) أي: سليمٍ من العمى والعرجِ والمرضِ. قوله: (ولو أَعْشَى) أي: ضعيفَ البصرِ. قوله: (تشييعُ غازٍ) ومثلُه حاجٌ، يقال: شيَّعتُ الضَّيفَ: تبعتُه عندَ رحيلِهِ إكراماً له، وهو التوديعُ، ومنه تشييعُ الغازي. قوله: (موقٌ) بالرَّفع خبرُ المبتدأ الذي هو: (أقلُ ما يُفعلُ...إلخ)، وأمَّا نصبُ (موقٌ) فضعيفُ حداً، وإن دَعتُ حاجةً إلى أكثرَ، وجبَ.

ومن حَضَرَهُ، أو حُصِرَ أو بلدُه، أو احتيجَ إليهِ، أو اسْتَنْقَرَه مَن له استنفارُه، تعيَّنَ على من لا عذرَ له ولو عبداً. ولا يَنْفِرُ في خطبة الجُمعةِ، ولا بعدَ الإقامةِ. وليو نوديَ بالصلاةِ والنَّفيرِ، والعدوُّ بعيدٌ، صلَّى ثم نَفَر، ومع قربه يَنفِرُ ويصلي راكباً، أفضلُ. ولا يُنفَّرُ لآبِقٍ. ولو نوديَ: الصلاةَ حامعةً، لحادثةٍ يُشاورُ فيها، لم يتأخر أحدٌ بلاعذرِ.

ومُنعَ النبيُّ - ﷺ مِن نزعِ الْأَمَةِ الحربِ، إذا لبِسها، حتى يُلقى العدوَّ ، ومن الرمزِ بالعين والإشارةِ بها ، والشَّعرِ والخطِّ وتَعلَّمهما.

حاشية النجدي

قوله: (ومَنْ حَضَرَه... إلح ) يجوزُ في (مَنْ): أن تكونَ موصولاً مبتداً عبرُه قوله: (تعينَ ... إلح )، والرَّابطُ للجملةِ بالمبتدا ما في (مَنْ) الثَّانيةِ من العموم، كما في نحوِ: زيدٌ نعم الرَّحلُ، ويجوزُ أن تكونَ (مَنْ) اسمَ شرط مبتداً، خبرُه على الأصحِّ جملةُ الشَّرطِ، والرَّابطُ: الضَّميرُ المسترُ في (حضروَهُ)، فلا إشكالَ على التَّقديرينِ. قوله: (أو اسْتنْفَرَهُ) أي: طلبَ خروجَه للقتالِ. قوله: (مِنْ نَوْع لأمةِ الحوب) اللأمةُ بالهمزةِ، كَتَمْرَةٍ: الدِّرعُ. قوله: (والإشارةِ) الظاهرُ: أنَّه عطفُ تفسير (١)، وهي: الإيماءُ إلى مُباحٍ من نحو: ضرّبٍ أو قَتْلِ على خلافِ ما هو ظاهرُ، ولا يحرمُ ذلكَ على غيرِه - صلّى طرّبٍ أو قَتْلِ على خلافِ ما هو ظاهرُ، ولا يحرمُ ذلك على غيرِه - صلّى اللهُ عليه وسلم- إلا في محظور.

<sup>(</sup>١) حاء في هامش الأصل ما نصه: «ثم رأيته قال في «المصباح»: رَمَز رَمْزاً من باب: قتل، وفي لغة من باب: ضرب: أشار بعَيْن أو حَاحِبِ أو شَفَةٍ».

وأفضلُ متطوّع به: الجهادُ. وغزوُ البحرِ أفضلُ. وتكفّرُ الشهادةُ غيرَ الدَّيْنِ. ويُغزَى معَ كلِّ بَرِّ(١) وفاجرٍ يحفظانِ المسلمين، لا مُخذِّلٍ ونحوهِ. ويقدَّمُ أقواهما. وجهادُ المحاوِرِ متعيِّنٌ إلا لحاجةٍ، ومع تساوٍ، جهادُ(١) أهلُ الكتابِ أفضلُ.

وسُنَّ رِبَاطُ، وهو: لزومُ ثغرِ لجهادٍ ولو ساعةً، وتمامُه أربعون يوماً. وأفضلُه بأشدِّ خوفٍ، وهو أفضلُ من مُقامِ بمكةً، والصلاةُ بها أفضلُ.

حاشية النجدي

قوله: (وغزو البحر) الغزو: قصد العدو في دارهم. قوله: (غير الله اليه اليه و و الله و و الله و الله و الله و و الله و اله و الله و

<sup>(</sup>١) في الأصل و (ط): الكل بارا.

<sup>(</sup>٢) في (ج): الوجهاداً.

<sup>(</sup>٣) أي: الشيخ تقي الدين. انظر: «شرح» منصور ٦١٩/١.

<sup>(</sup>٤) ص ۲۱۰.

وكُرة نقلُ أهلِه إلى مَحُوفٍ، وإلا فلا، كأهلِ النَّغْرِ. وعلى عاجزٍ عن إظهارِ دِينهِ بمحلِّ يَغلِبُ فيهِ حكم الكفر(١)، أو بِدَع (٢) مُضِلَّةٍ، الهجرةُ إن قَدَرَ، ولو في عِدَّةٍ بلا راحلةٍ ومَحْرَمٍ، وسُنَّتُ لقادر (٢).

ولا يتطوَّعُ بهِ مَدِينُ آدميٌ لا وفاءَ لهُ، إلا مع إذنٍ، أو رهن يُحرَرُ، أو كفيلٍ مَليءٍ. ولا مَنْ أحدُ أبويهِ حرُّ مسلمٌ، إلا بإذنهِ، لاجَدُّ وجَدَّةٍ، ولا في سفر واجبٍ(١٠).

ولا يحلُّ للمسلمينَ فِرَارٌ من مِثْلَيهم، ولو واحداً من اثنينِ، أو مع ظنِّ تلفٍ، إلا مُتَحَرِّفِينَ لقتالٍ، أو مُتَحَيِّزينَ إلى فثةٍ وإن بَعُدت. وإن زادوا، فلهمُ الفِرارُ، وهوَ مع ظنِّ تلفٍ أولى. وسُنَّ النَّباتُ مع عدم ظنِّ التلف.

حاشية النجدي

قوله: (كأهلِ النَّغْرِ) أي: ولو مخوفاً. قوله: (وسُسنَّتْ لقاهر) ولا تحبُ هجرةٌ من بينِ أهلِ المعاصي. قوله: (مَدِينُ آدميٌّ) أي: ولو مؤجَّلاً. قوله: (إلا مُتَحَرِّفِينَ... إلى التَّحرُّفُ : أن ينصرِفُوا من ضيقِ إلى سَعَةٍ ، أو من

 <sup>(</sup>١) في (أ) و (ب): الكفراً.

<sup>(</sup>٢) في (جر): «بدعة».

<sup>(</sup>٣) أي: الهجرة تُسَنُّ ولا تجب على القادر على إظهار دينه. انظر: «شرح» منصور ٢٢١/١

<sup>(</sup>٤) في (أ) و (حـ): (الواحْب).

والقتالُ ـ مع ظنِّهِ فيهما ـ أَوْلَى من الفِرارِ والأسرِ.

وإن وقعَ في مَركَبِهم نارٌ، فعلُوا ما يَرَوْنَ السلامَةَ فيهِ، مِن مُقامٍ، ووقوع في الماءِ. فإن شَكُوا، أو تيقَّنوا التلفَ فيهما، أو ظُنُّوا السلامةَ فيهما ظُنَّا مُتساوياً، خُيِّروا.

#### فصل

يجوزُ تَبْيِيتُ كَفَّارٍ، ولو قُتِلَ بلا قصــدٍ مَـن يحـرُمُ قَتلُـهُ، ورميهُـم بَمَنْحَنِيقَ ونارٍ، وقطعُ سابِلةٍ ومـاءٍ، وفتحُهُ ليُغرقَهم ، وهَدمُ عامرِهم،

حاشية النجدي

سُفْلٍ (١) إلى عُلْوٍ، أو من مكانٍ مُنكَشِفٍ إلى مستترٍ، ونحو ذلك. والتحيُّرُ: أن ينضمُّوا إلى جماعةٍ يقاتلونَ معهم.

قوله: (فيهما) أي: الفرارُ والنَّباتُ. قوله: (من مُقامٍ) هـو بضمِّ الميم: الإقامةُ، وبفتحها: القيامُ، تقولُ: أقامَ مُقاماً، أي: بالضمِّ، وقامَ مَقَاماً، أي: بالفتح. ذكرَه في «المطلع»(٢). ووجهُ أن المَفْعَل -بفتح الميم- قياسٌ في مصدرِ الثَّلاثي إلا المثالَ، كالمَضرَبِ والمَشْرَبِ بخلافِ الموعِدِ، فإنَّه بالكسرِ، وأما المصدرُ الميميّ من غيرِ الثَّلاثي المحرَّدِ، فإنَّه على صيغةِ اسمِ المفعولِ، كالمُكرَم، ذوالمُقام بضمِّ الميم فيهما بمعنى الإكرامِ والإقامةِ.

قوله : (وقطع سابلةٍ) أي: طريقٍ. قوله : (ليُغرقَهُم) يعني : ولو تضمن

<sup>(</sup>١) في (ق): «أسفل».

<sup>(</sup>۲) ص ۲۱۰.

وأحذُ شَهْدٍ، بحيثُ لا يُترَكُ للنحلِ شيءٌ. لاحَرَقُهُ أو تَغريقُهُ، أو عَقرُ دابةٍ، (اولو لغيرِ قتالٍ ا)، إلا لحاجةِ أكلٍ. ولا إتلاف شَحرٍ أو زرعٍ يُضِرُّ بنا. ولا قَتْلُ صَبِيٍّ، وأُنشى، وخُنشى، وراهِب، وشَيخٍ فانٍ، يُضِرُّ بنا. ولا قَتْلُ صَبِيٍّ، وأُنشى، وخُنشى، وراهِب، وشَيخٍ فانٍ، وزَمِنٍ، وأعمى، لا رأي لهم، ولم يقاتِلوا أو يُحرِّضوا. وإن تُترِّسَ بهِم، رُمُوا بقصدِ المقاتِلةِ. وبمسلم لا، إلا إن خِيفَ عَلينا، وتُقصدُ الكفَّارُ.

ويجبُ إتلافُ كُتبهم المبدَّلة. وكُرهَ نقلُ رأسٍ ورميُه بمنْحَنِيقَ بـلا مَصلَحةٍ. وحَرُمَ أَحذُ مالٍ لندفَعه(٢) إليهم.

حاشية النجدي

قوله: (لا حرقه) الحرقُ اسم مصدرِ أحرقه إحراقاً وحَرَّقه تحريقاً. قوله: (ولو لغيرِ قتالٍ) أي: كبقر. قوله: (ولا قتل صبيّ وأنثي... إلخ) ظاهرهُ: أنّه يُقتلُ غيرُ من سمَّاهم، كالقنِّ والفلاَّح، قال في «الإنصاف»(٢): وهو المذهبُ، خلافاً لـ«المغني»(٤) و«الشرح»(٣)، ويُقتلُ مريضٌ لو كان صحيحاً قاتلُ، لا ميتوساً منه، كزَمِنِ انتهى باختصار قوله: (وراهب) هـو اسمُ فاعلٍ من رَهِب: إذا خاف، وهو مختصُّ بالنصارى كانوا يَتَرَهَبون بالتحلي من أشغالِ الدنيا وترك ملاذها، والزهدِ فيها، والعزلةِ عن أهلها، وتحمُّل مشاقها . «مطلع»(٥). قوله: (وإن تتوس) أي: تستَّر كالترس.

قتل نحو صبيًّ.

<sup>(</sup>١-١) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٢) أي: الرأس. «شرح» منصور ٢/٤/١.

<sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٧٤،٧٢/١.

<sup>.14 - 174/18 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٥) ص ۲۱۱.

ومَنْ أَسَرَ أَلَ يَأْتِيَ بِهِ الإَمامُ بِضَرِبٍ أَو غَيرِهِ وَلَيسَ بَمْرِيضٍ \_ حَرُّمَ قَتْلُه قَبْلَه، وأَسير غَيرِه. ولا شيءَ عليهِ إلا أَنْ يَكُونَ مملوكاً. ويُحيَّرُ إمامٌ في أسيرٍ حرِّ مقاتِلٍ، بَيْن قتلٍ، ورقِّ، يكونَ مملوكاً. ويُحيَّرُ إمامٌ في أسيرٍ حرِّ مقاتِلٍ، بَيْن قتلٍ، ورقِّ، وفِداءٍ بمسلِمٍ وبمالٍ. ويجبُ اختيارُ الأصلح، فإن تردَّدَ نَظَرُهُ، فَقَتَلٌ أُولى.

ومَنْ فيه نفعٌ، ولا يُقتَلُ، كأعمى وامراً وصبِيٍّ ومجنونٍ ونَحوِهم، رَقيقٌ بسبي. وعلى قاتلِهم غرمُ الثَمنِ غَنيمةً والعقوبةُ. والقِنُّ غَنيمةٌ، ويُقتلُ لمصلحةٍ، ويجوزُ استرقاقُ من لاتُقبلُ مِنهُ جزْية، أو عليهِ وَلاءٌ لمسلم.

حاشية النجدي

قوله: (وأسير غيره) يعني: كاسير نفسه. قوله: (إلا أن يكون ... إلخ) يعني: أنه إذا قَتَلَ أسيرَه أو أسيرَ غيرِه في حالةٍ لا يجوزُ له قتله فيها؛ بأن كان متمكناً من إتيانِ الإمامِ به، فإنه إن كان الأسيرُ صغيراً أو امرأةً، غرمَ قيمته للمغنم، لأنه صار غنيمة بنفسِ السبّي، بخلافِ الحرِّ المقاتلِ. قوله: (ورقٌ) أي: اتخاذُه رقيقاً. قوله: (وهمَنُّ) أي: إطلاقِه بغير شيءٍ. قوله: (وفداء) الفداءُ: إبدالُ الأسيرِ بما ذكرَ المصنّف. وإذا كُسرَ أوله، يُمَدُّ ويُقصَرُ، وإذا فُتحَ، قصر لا غير. قوله: (لمسلم) أي: أو ذميٌّ، كقودٍ له أو عليه، وفي «البلغة»: يُتبع به بعدَ عتقِه إلا أن يُغنم بعد استرقاقِه، فيقضي منه دينَه، فيكون رقّه يُتبع به بعدَ عتقِه إلا أن يُغنم بعد استرقاقِه، فيقضي منه دينَه، فيكون رقّه

. مئتهی الإزادات

ولا يُبطلُ استرقاقٌ حقًّا لمسلمِ(١).

والدَّينُ بَاقٍ فِي ذَمَتُهُ (٤). انتهى.

ويتعيَّنُ رِقَّ بإسلامٍ عندَ الأكثرِ. وعنهُ (٣): يُحيَّرُ (٣) بَين رِقِّ ومَنَ، وفداءٍ. المنقِّحُ: وهو المذهب، فيحوزُ الفداءُ، ليتحلَصَ من الرقِّ. ويَحرُم رَدُّهُ إلى الْكَفَّارِ. وإن بذلوا الجزية، قُبلت جَوازاً، ولم تُستَرق زوجة وولد بالغُ. ومن أسلمَ قبلَ أسرهِ - ولو لخوفٍ - فكأصليّ.

كموتِه، وعليه يخرجُ حلولُه برقُّه، وإن أُسِرَ وأخذَ مالهُ معاً، فالكلُّ للغانمين،

حاشية النجدي

قوله: (ويحرمُ ردُّه إلى الكفّارِ) وقال الموفق: إلا أن يكون له من يمنعهُ من الكفّارِ من عشيرةٍ أو نحوِها(). قوله: (وإن بذلوا... إلخ) أي: الأسرى الذين تقبلُ منهم الجزية. قوله: (ولم تسترق زوجة) لأنّها تبعّ لزوجها، والولدُ البالغُ داخلُ فيهم.

<sup>(</sup>١) في (أ): «المسلم».

<sup>(</sup>٢) أي: عن الإمام أحمد. انظر: «شرح» منصور ٢٢٦/١.

<sup>(</sup>٣) أي: الإمام.

<sup>(</sup>٤) (شرح) منصور (/٢٢٦.

<sup>(</sup>٥) المغني ٤٨/١٣.

والمُسْيِّ غيرَ بالغ منفرداً أو مع أحدِ أبويهِ مسلم، ومعهما على دِينهما. ومسبيُّ ذِمِّيِّ يَتْبعهُ. وإن أسلم، أو مات أو عُدمَ أحدُ أبوي غيرِ بالغ بدارنا، أو اشتبة ولد مسلم بولد كافر، أو بلغ معنوناً، فمسلم وكفر، قتُل معنوناً، فمسلم وكفر، قتُل قاتلهُ.

وينفسخُ نكاحُ زوجةِ حربيِّ بسبي، لامعَهُ ولو استُرِقَّا، وتجِلُّ لِسَابِيها. ولا يُصحُّ بيعُ مُستَرَقٌ منهم لكافرِ (١)، ولا مُفاداتُه بمالٍ، ويجوزُ بسابِيها. ولا يُفرَّقُ بين ذوي رَحِم مَحْرَمِ إلا بعتقٍ أو افتداءِ أسيرٍ، أو بيعٍ، بمسلمٍ. ولا يُفرَّقُ بين ذوي رَحِم مَحْرَمِ إلا بعتقٍ أو افتداءِ أسيرٍ، أو بيعٍ،

حاشية النجدي

قوله: (أو عُلِمَ ... إلخ) كأنْ زنت كافرة ولو بكافر بدارنا، فمسلم ... وإن بلغ ... إلخ) أي: من قلنا بإسلامِه ممن تقدم. قوله: (بسبي) أي: لسبي لها وحدَها لا سبيه وحدَه، وله زوجة بدار حرب، فنكاحُه باق ووله: (وتحل ... إلخ) يعني: مسبية وحدها. قوله: (ولا يصح بيعُ مسترق عيني : ولو كافراً . قوله : (أو افتداء أسير) أي : مسلم بكافر ذي رحم، (٢) فيفرق بينه وبين رحمه للحاجة.

<sup>(</sup>١) بعدها في (حـ): الولو كان مُستَرقُّ كافِراً».

 <sup>(</sup>٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: «بأن أسر اثنين أخوين وله قريب مسلم أسير، فلـه أن يفـدي
 قريبه المسلم بكافر من الأخوين اللذين عنده، فيجوز التفريق في هذه الحالة».

فيما إذا مَلكَ أُختينِ ونحوَهُما. ومن اشترى منهم عدداً في عقد، يُظنُّ أنَّ بينهم أُخُوَّةً أو نحوَه ا(١)، فتبيَّنَ عدمُها، رُدَّ إلى المَقْسَمِ(١) الفضلُ الذي فيه بالتفرُّق.

وإذا حضر إمامٌ حِصناً، لَزِمهُ الأصلحُ، من مُصابَرتِهِ ومُوَادَعَتِه عَمَلٍ، وهُدنةٍ بشرطِها. ويَحبانِ (٢) إن سَألُوهُما وثَمَّ مصلحةً. وإن قالُوا: ارحَلوا عنا، وإلا قَتَلنا أسراكُم، فليرحَلوا. ويُحرِزُ من أسلمَ منهم دمَهُ ومالَهُ حيثُ كانَ، ولو منفعة إجارةٍ، وأولادَهُ الصغار، وحمْلَ امرأته، لا هي، ولا ينفسخُ نِكاحهُ برقها.

حاشية النجدي

قوله: (فيما إذا ملك أختين) يعني: وطئ إحداهُما ثم أراد الأجرى. قوله: (بالتفرُّق) هذا إذا فات المبيع، فإن كان بيدِ مشتر، فلبائع الفسخ. قوله: (من مُصابرته) المصابرة: مفاعلة من الصبر، والمرادُ: ملازمته، والموادعة: المسالمة والمتاركة، يدع كلُّ واحدٍ منهما صاحبه. «مطلع»(٤). قوله: (وهدنة) أي: بلا مال. قوله: (فليرحلوا) أي: وجوباً. قوله: (حيث كان) يعني: في الحضن أو خارجه.

<sup>(</sup>١) في (جد): النحوهما!

<sup>(</sup>٢) أي: مكان القسمة. «القاموس الفقهي» لسعدي أبو خيب ص ٢٠٤٠.

 <sup>(</sup>٣) أي: الموادعة بمال؛ والهادئة يغيره. الشرح، منصور ١٢٨٨٠.

<sup>(</sup>٤) ص ٢١٢.

وإن نَزلوا على حُكمِ مُسلمٍ حُرِّ، مُكلَّفٍ عَدْلٍ، محتهدٍ في الجهادِ ولو أعمى أو مُتعدِّداً(١)، جازَ، ويلزمُهُ الحكمُ بالأحظِّ لنا، ويلزمُ حتى بَمَنَّ.

وليسَ للإمامِ قتلُ من حَكمَ برقّهِ، ولا رقُّ من حَكمِ بقتلِه، ولا رقُّ من حَكمِ بقتلِه، ولا رقُّ (٢) ولا قتلُ من حَكمَ بفدائِه. ولَه المنُّ مُطلقاً، وقَبولُ فداءٍ ممن حَكمَ بقتلهِ أو سَبيهِ، عَصمَ دمَهُ فقط، ولا يُستَرقُّ.

وإن سألوا أن يُنزِلَهم على حكم الله تعالى، لزِمهُ أنْ يُسنزِلَهم. ويُخيَّر(٣)، كأسْرَى. ولو كانَ بهِ(١) من لاجزْيـةَ عليـهِ، فبَذَلها لعقـدِ الذمةِ، عُقدت مِحَّاناً، وحَرُمَ رقَّهُ.

ولو خَرجَ عبدٌ إلينا بأمانٍ، أو نزلَ مِن حصنٍ، فهـوَ حـرٌّ. ولـو جاءنا مُسئلماً، وأَسَرَ سَيدَهُ أو غيرَهُ، فهو حرٌّ، والكلُّ له. ........

حاشية النجدي

قوله: (وله) أي: الإمامُ. قوله: (مطلقاً) أي: على من حكمَ بقتله أو رقّه أو فدائه. قوله: (كأسرى) لأنه حكمُ اللهِ تعالى. قوله: (عُقدت... إلح ) أي: عقدت له الذمّة . معنى الأمان.

<sup>(</sup>١) أي: أكثر من واحد. انظر: الشرح؛ منصور ٦٢٩/١.

<sup>(</sup>٢) ليست في (أ).:

<sup>(</sup>٣) أي: يُعتِّرُ فيهم الأمير، كأسرى. انظر: الشرح، منصور ٦٢٩/١.

<sup>(</sup>٤) في (حد): «بهم». وبه، أي: يالحصن. انظر: «شرح» منصور ١٣٩٨.

وإن أقامَ بدارِ حربٍ، فرقيقٌ. ولو جاء مولاهُ مسلماً بعدهُ، لم يُردَّ الله. ولو جاء قبلهُ مسلماً، ثم جاء هـو مسلماً(١)، فهـو لـهُ. وليسَ لقِنٌ غنيمةٌ، فلو هَرَبَ إلى العدوِّ، ثمَّ جاء بمالٍ، فهـو لسيدهِ، والمالُ لنا.

حاشية النجدي

قوله: (وإن أقام بدارِ حربٍ) أي: العبدُ المسلمُ. قوله: (ولو جاء قبله) أي: مولاهُ. قوله: (ثم جاء هو) أي: العبدُ. قوله: (فهو) أي: القنُّ.

<sup>(</sup>١) في (ح): «مسلم».

## بابُ ما يَلزمُ الإمامَ والجيشَ

منتهى الإرادات

يلزمُ كلَّ أحدٍ إخلاصُ النَّيةِ لله تعالى في الطاعاتِ، وأن يَحتهــدَ في ذلك.

وعلى الإمامِ عند المسير، تعاهدُ الرحالِ والخيلِ، ومنعُ من لايصلُحُ لحربٍ، ومُخذَّلٍ ومُرحِفٍ، ومكاتِبٍ بأخبارِنا، ومعروفٍ بنفاقٍ أو زنلقةٍ (١)، ورامٍ بيننا بفتنٍ، وصبيٌّ، ونساءٍ إلا عجوزاً، لسقيٍ ونحوه.

وتحرُم استعانةً بكافرٍ إلا لضرورةٍ، وبأهلِ الأهـواءِ في شيءٍ مـن أمورِ المسلمين، وإعانتُهم إلا خوفاً.

حاشية النجدي

قوله: (الإهام) أي: أو أميرَه عند مسيره إلى الغنوو، وفي دار الحرب. قوله: (كلَّ أحدٍ) أي: من إمامٍ ورعيتِه. قوله: (في الطاعاتِ) يعني: كلَّها من جهادٍ وغيره. قوله: (وأن يجتهد) أي: يبذل وسعَه. قوله: (ونحوه) كمعالجةِ الجرحي، أي: وإلا امرأة الأميرِ لحاحته. قوله: (وبأهلِ الأهواءِ) كالرافضة. قوله: (مِن أمورِ المسلمين) من غزو، وعمالةٍ، وكتابةٍ، وغير ذلك، لأنهم أعظمُ ضرراً؛ لكونهم دعاةً بخلافِ اليهود والنصاري. قوله: (وإعانتُهم) أي: على عدوِّهم، والمرادُ: عدو من جنسهم لامنا، وإلا فنجتمع على قتالهم.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ)، وضرب عليها في (جـ).

ويسيرُ برفق إلا لأمرٍ يحدث، ويُعِدُّ لهم الزادَ، ويُحدِّنهُم بأسبابِ النصرِ، ويُعرِّفُ عليهم العُرَفاءَ، ويَعقِد لهم الأَلْوِيَةَ، وهي: العصابةُ تعقد على قَناةٍ ونحوها. والرايات، وهي: أعلامٌ مربَّعةٌ. ويجعل لكلِّ طائفةٍ شِعاراً يَبْداعَوْن به عند الحبرب. ويتحيَّرُ المنازلَ، ويحفظُ مكامِنها، ويتعرَّفُ حالَ العدوِّ ببَعْثِ(۱) العيون.

ويَمنعُ حيثُهُ مِن محرَّمٍ، وتشاغُلٍ بتحارةٍ، ويَعِـدُ الصابرُ بـأحرٍ ونفلٍ، ويشاوِرُ ذا رأيٍ، ويَصُفُهُم، ويجعلُ في كلِّ جَنَبَةٍ كُفُؤاً.

ولا يميلُ مع قريبِه، وذي مذهبِه.

ويجوزُ أنْ يجعلَ معلوماً، ويجوزُ مِن مالِ الكفارِ مجهولاً، لِمَـنْ يَعملُ ما فيه غَناةٌ (٢) ، أو يَدُلُّ على طريقٍ أو قلعةٍ أو ماءٍ ونحوه بشرطِ أنْ

حاشية النجدي

قوله: (العرفاة) جمع عريف، وهو: القائمُ بأمرِ القبيلةِ أو الجماعةِ من الناسِ، كالمقدَّم عليهم، ينظرُ في حالهم ويتفقدهم، ويتعرفُ الأميرُ منه أحوالهم. قوله: (الألوية) أي: البيض، كما في «الإقناع»(٣). قوله: (عند الحرب) كأمِتُ أمِتُ وحم لاينصرون. قوله: (في كل جَنبَةٍ) أي: ناحيةٍ. قوله: (كفؤاً) أي: من يقومُ بأمرهم كما ينبغي. قوله: (خَناءٌ) بفتح الغين قوله: (كفؤاً) أي: من يقومُ بأمرهم كما ينبغي. قوله: (خَناءٌ) بفتح الغين

<sup>(</sup>١) في (أ): «يبعث» ، وفي (ط): ويبعث.

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (جـ): العناء#.

<sup>.17/4 (4)</sup> 

لا يُحاوزُ() ثلث الغنيمةِ بعدَ الخُمسِ، وأنْ يُعطي (٢) ذلك بـالا شرطِ.

ولو حَعلَ له حاريةً مِنهم، فماتتْ، فلا شيءَ له. وإن أسلمتْ وهي أمة ، أخَذَها، كحُرَّةٍ أسلمتْ (١) بعد فتح، إلا أنْ يكونَ كافراً، فله (٤) قيمتُها، كحُرَّةٍ أسلمتْ قبْلَ فتح. وإن فُتحت صلحاً، ولم يشترطُوها، وأبَوْها(٥) وأبَى القيمة، فسخ.

ولأمير في بَداءةٍ أَنْ يُنَفِّلُ الرُّبْعَ فأقلَّ بعدَ الحُمسِ، وفي رجعةٍ الثُّلُثَ فأقلَّ بعدَه، وذلك إذا دَحل، بعَثَ سَريَّةً تُغِيرُ، وإذا رجع، بعَثَ أخرى، فما أتتُ به أخرَجَ خُمْسَه، وأعطَى السريَّة ما وجبَ لها.....

حاشية النجدي

المعجمة والمدِّ، أي: كفايةٌ ونفعٌ.

قوله: (أَخَذَها) أي: مطلقاً أسلمت قبلَ الفتحِ أو بعدَه. قوله: (قيمتها) وظاهره: لا تردُّ إليه لو أسلم بعد أخذِ القيمةِ. قاله في «الإنصاف»(١). قوله: (وأبَوها) أي: إن كانت أمةً. قوله: (أن ينفل... إلخ) يقال: أنفلتُ الرحلَ ونَقَلْتُهُ بالألفِ ، والتثقيل(٢): وهبتُ له النفلَ وغيره، وهو عطيةٌ لا يراد

<sup>(</sup>١) أي: جعل بجهولٌ من مال الكفار. الشرح؛ منصور ٦٣٣/١.

<sup>(</sup>٢) أي: ويجوز للأمير...إنح. انظر: «شرح» منصور ١٣٣/٠.

<sup>(</sup>٣) ليست ني (جر).

 <sup>(</sup>٤) ليست في (أ) و (ب) و (حـ).

<sup>(</sup>٥) أي امتنع أصحاب القلعة من يذلها. انظر: «المقنع» ١٣١/١٠.

<sup>(</sup>٦) المقنع والشرح الكبير والإنصاف ١٣٠/١٠.

 <sup>(</sup>٧) في الأصل و(ق): التنفل وهو تحريف، والمثبت من «المصباح».

بِحَعْلِه، وقسمَ الباقيَ في الكلِّ.

#### فصل

ويلزمُ الجيشَ الصبرُ، والنَّصحُ، والطاعـةُ. فلـو أمرَهـم بـالصلاةِ جماعةً، وقتَ لقاءِ العدوِّ، فأبَوْا، عصَوْا.

وحرُمَ بلا إذنِه حدَثٌ، كتعلَّفٍ واحتطابٍ ونحوِهما، وتعجيلٍ. ولاينبغي أنْ يأذنَ بموضع عَلِمَه مَحُوفاً، وكذا برازٌ. فلو طلَبَه كافرٌ، سُنَّ لمنْ يعلمُ أنَّه كفؤه بـرازهُ بإذنِ الأميرِ. فإن شرَطَ، أو كانتِ العادةُ أنْ لايقاتله عِيرُ خصمِه، لزم.

حاشية التجدي

ثُوابُها، والنَّفَلُ: الغنيمةُ. قال:

إِنَّ تَقُوى رَبِّنَا خِيرٌ نَفَلُ<sup>(١)</sup>

أي: خيرُ غنيمةٍ، وجمعُه أنفالٌ، كسببٍ وأسبابٍ. «مصباح»(٢).

قوله: (بجعله) ولعلُّه يقسمُ بينها، كغنيمةٍ على عددِ رؤوسهم.

قوله: (وحرم بلا إذنه حدث ... إلخ) أي: إحداث فعل مما سيأتي. قوله: (وكذا براز) بكسر الباء: مصدر بارز برازاً ومبارزة، إذا برز لخصم من العدو. وبالفتح: اسم للفضاء الواسع. «مطلع»(٣).

<sup>(</sup>١) هذا صدرُ بيت قاله ليبد بن ربيعة العامري، وعجزه: وبإذن الله رَئِي وعَجَلْ. الديوان لبيداً ص ١٣٩.

<sup>(</sup>٢) المسباح : (نفل).

<sup>(</sup>۲) ص ۲۱۵،

فإن انهزم المسلم، أو أُثْخِنَ، فلكل مسلم الدفع والرمي. وإن قتلَه أو أَثْخِنَه، فله سَلَبُه. وكذا مَن غرَّرَ بنفسِه \_ ولو عبداً بإذنِ سيدِه، أو امرأة، أو، كافراً، أو صبيًّا بإذنٍ، لا مُخَذَّلاً ومُرْجِفاً، وكل عاصٍ \_ حال حربٍ، فقتَل أو أثخَن كافراً ممتنعاً(١) لامشتغلاً بأكل ونحوه، ومنهزماً لو شرط لغيره. وكذا لو قطع أرْبَعته.

وإن قطعَ يَدَه ورجلَه وقتلَه آخَرُ، أو أسَرَه، فقتلَه الإمامُ، أو قتلَه الامامُ، أو قتلَه النانِ فأكثرُ، فغنيمةٌ (٢). والسَّلَبُ: ما عليه مِن ثيابٍ وحُليٍّ وسلاحٍ، ودابَّتُه التي قاتلَ عليها، وما عليها. فأمَّا نفقتُه، ورحلُه، وخيمتُه، وجنيبُه (٣)، فغنيمةٌ.

ويُكرهُ التلثُّمُ في القتالِ، وعلى أنفِه. لا لُبسُ علامةٍ، كريشِ نعَامٍ.

حاشية النجدي

قوله: (أو أثخنه) أي: أوْهنَه. قوله: (وكل عاص) كرام بفتن. قوله: (حال حرب (٤)) متعلق بـ (غرَّر). قوله: (أربعته) أي: يديه ورجليه، ولو قتله آخهُ.

<sup>(</sup>١) أي: أن يكون المقتول فيه منعةً، غيرَ مُتخونٍ بالجراح. «المقنع والشرح الكبير والإنصاف» ١٥٦/١٠. (٢) في (حـ): «غنيمة».

<sup>(</sup>٣) أي: الدابة التي لم يكن راكبَها حال القتال. الشرح؛ منصور ٦٣٦/١.

<sup>(</sup>٤) في الأصل: «الحرب».

ويحرمُ غزو بلا إذنِ الأميرِ، إلا أنْ يَفْحَاُهم عدو يخافون كَلَبه (١). فإنْ دخل قوم، أو واحد، ولو عبداً، دار حرب، بلا إذن، فغنيمتُهم فَيْءٌ. ومَن أخذَ مِن دارِ حرب ركازاً، أو مباحاً له قيمة، فغنيمة وطعاماً ولو شكّراً ونحوَه، أو عَلَفاً، ولو بلا إذن وحاحة، فله أكله، وإطعام سَيّ اشتراه ونحوه، وعلف دابته ولو لتحارة لالصيد. ويرد فاضلاً، ولو يسيراً، وثمن ما باع.

ويجوزُ القتالُ بسلاحٍ مِن الغنيمةِ، ويردُدُه، لا على فرس، وَلا أَبسُ ثُوبٍ منها، ولا أَحدُ شيءٍ مطلقاً مما أُحرِزَ، ولا التَضحيةُ بشيءٍ فيه الحُمسُ. وله لحاجةٍ دَهْنُ بدنِه ودائيته، وشربُ شرابٍ ومَن أَحدَ ما يستعينُ به في غَزاةٍ معينةٍ، فالفاضلُ له، وإلا ففي الغزوِ. وإن أَحدَ دائبةً غيرَ عاريةٍ وحبيسٍ (١) لغزوه عليها، ملكها به. ومثلها سلاحٌ وغيرُه.

عاشية النجدي

قوله: (لا لصيدِ) كحارحٍ فلا يطعمُه. قوله: (فاضلاً) من طعامٍ أو علفٍ. قوله: (مطلقاً) أي: من طعامٍ أو علفٍ. قوله: (مطلقاً) أي: من طعامٍ أو غيره في دارِ إسلام أو حربٍ. قوله: (شراب) كحلاّبٍ وسَكَنْجَبينَ.

<sup>(</sup>١) أي: شره وأذاه. الشرح» منصور ٦٣٦/١.

<sup>(</sup>٢) مِن الحَبْسِ، أي: كانت وقفاً في سبيل الله. انظر: «مختار الصحاح»: (حبس).

### باب قِسمةِ الغنيمةِ

منتهى الإرادات

وهي: ما أُخذَ مِن مالِ حربيٌّ قهراً بقتالٍ، وما أُلحِقَ به.

ويَملِكُ أهلُ حربٍ مالنا بقهرٍ ولو اعتقدُوا تحريمَه، حتى ما شَرَدَ أو أَبَقَ أو أَلقتْه ريحٌ إليهم، وأمَّ ولدٍ. لا وقفاً (١) \_ ويُعملُ بوَسْمٍ على حَبيس، كقولِ مأسور: هو ملكُ فلانٍ \_ ولا حرًّا ولو ذميًّا،

حاشية النجدي

### باب قِسمةِ الغنيمةِ

بمعنى مغنومةٍ.

قوله: (وها ألحق به) أي: بالمأخوذ بقتال، كفدية الأسرى، وهدية حربي لأمير حيش أو غيره بدار حرب، وما أخذ من مباحها بقوة الجيش. قوله: (هالنا) حتى عبداً مسلماً كما سيأتي، فلا ينفذ فيه عتق. قوله: (بقهر) وظاهرة: ولو قبل الحيازة إلى دارهم، وحزم به في «الإقناع» (٢). قوله: (أو ألقته ربح إليهم) يعني: من سفننا. قوله: (وأم ولني) أي: ومكاتب ومن أسلم منهم وبيده شيء من ذلك، فهو له نصاً، ولعل مثله ما إذا دخلوا إلينا بأمان ومعهم شيء من ذلك، فلا يُتعرض لهم. فتدبر قوله: (على حبيس) أي: وما عليه علامة المسلمين، من مراكب أو غيرها، ولم يُعرف صاحبها، قسم، وحاز التصرف فيه. قوله: (كقول مأسور) يعني: من كفار. قوله: (هو قسم، وجاز التصرف فيه. قوله: (ولا حراً) أي: ولا يملكون حراً ... إلى ملك فلان) يعني: فيرد إليه، قوله: (ولا حراً) أي: ولا يملكون حراً ... إلى قوله: (ولو ذميًا) ومتى قدر عليه، رُدً إلى ذمّته و لم يسترق.

<sup>(</sup>١) أي: لا يملكون وقفاً، الشرح» منصور ٦٣٩/١.

<sup>.48/4 (4)</sup> 

ويلزمُ فداؤه. ولا فداءَ بخَيْلِ وسلاحِ، ومكاتَبٍ وَأُمِّ ولدٍ.

وينفسخُ به نكاحُ أُمةٍ، لا حرَّةٍ. وإن أخذناها أو أمَّ ولهِ، رُدَّتُ لزوجٍ وسيدٍ. ويلزمُ سيِّداً أخذُها، وبعدَ قِسمةٍ بثمنِها. وولدُهما(١) منهم(٢) كولدِ زناً، وإن أبى الإسلام، ضُرِبَ وحُيِسَ حتى يُسلِمَ.

ولمشتر أسيراً رجوع بثمنيه، بنيَّته. وإن أُحِدَ منهم مالُ مسلمٍ أو معاهدٍ مجاناً، فلريِّه أخذُه مجَّاناً. وبشراءٍ أو بعدَ قِسْمةٍ، بثمنيه. ولو باعَه أو وهَبَه أو وقَفَه (٣) آخِذُه، أو مَن انتَقَل إليه؛..........

حاشية النجدي

قوله: (وسلاح) لأنه إعانة علينا. قوله: (ومكاتب وأم ولي) أي: ولو كافرين، لانعقاد سبب الحرية فيهما. قوله: (وينفسخ به) أي: باستيلائهم. قوله: (وإن أخذناها) أي: الحرّة. قوله: (ويلزم سيداً أخذها) أي: قبل قسمة بحّاناً. قوله: (بشمنها) أي: ولا يتركها. قوله: (كولله زناً) هذا واضح في الحرّة، لعدم ملكهم إياها دون أمّ الولد. قوله: (حتى يُسلم) لأنه مسلم تبعاً لأمه، فلا يقرُّ على الكفر. قوله: (رجوعٌ) يعني: على الأسير. قوله: (بنيته) يعني: والقولُ في قدرِه قولُ الأسير، لأنه غارمٌ. قوله: (أو معاهله) يعني: ذمي أو غيره. قوله: (فلربه أخذُه) أي: قبل قسمة. قوله: (ولو باعه) أي: مال مَنْ ذُكِرَ. قال ابن رجب: والأظهرُ - وجزمَ به في «الإقناع»(٤) - أن المطالبة مال مَنْ ذُكِرَ. قال ابن رجب: والأظهرُ - وجزمَ به في «الإقناع»(٤) - أن المطالبة

<sup>(</sup>١) أي: الحرة وأم الولد. الشرح، منصور ٦٣٩/١.

<sup>(</sup>٢) أي: أهل الحرب. (شرح» منصور ٦٣٩/١.

 <sup>(</sup>٣) بعدها في (أ) و (ج): «أو أعتقه».

<sup>.</sup>YT/Y (E)

لزمَ، ولربِّه أخذُه ـ كما سبقَ ـ مِن آخرِ مُشترِ ومتَّهِبٍ.

وتُملكُ غنيمةٌ باستيلاءٍ بدارِ حربٍ، كعتقِ عبدٍ حربيٌ، وإبانةِ زوجةٍ، أسلَما ولَحِقا بنا. ويجوزُ قسمتُها فيها، وبيعُها. فلو غلبَ عليها العدوُّ بمكانِها، مِن(١) مشترٍ، فمِن مالِه، وشراءُ الأميرِ لنفسِهِ مِنها، إن وكّلَ مَن جهل أنَّه وكيلُه، صحَّ، وإلا حَرُم.

حاشية النجدي

تمنعُ التصرف، كالشفعةِ (٢). انتهى. وعلمَ من كلامِه: أنه لا يأخذُ ما وقفَ أو أعتقَ.

قوله: (لزم) أي: لزمَ تصرفه. قوله: (كما سبق) أي: بحَّاناً أو بثمنه. قوله: (وإبانةِ زُوجةٍ ... إلخ) هذا على قولٍ، والمذهبُ: أنها لا تبينُ بذلك، كما يأتي.

قوله: (ولَحِقا بنا) أي: بدارِ حربٍ. قوله: (فمن ماله) أي: فَرَّط أو لا. قوله: (وشراءُ الأميرِ... إلح يعني: وولده. قوله: (منها) أي: من الغنيمة حصَّة أحدهم المعلومة قبلَ القسمةِ.

قوله: (وإلا حَوْمَ) أي: ولم يصحَّ، ونحوُ ابن الأميرِ مثلُه.

<sup>(</sup>١) في (جـ): لأفَين مال مشترً ٩.

<sup>(</sup>٢) القواعد لابن رحب ص ٨٨.

منتفى الارادات

وتُضمُّ غنيمةُ سَرَايا الجيشِ إلى غنيمتِه. ويَبدأُ في قَسْم بدفعِ سَلَبٍ، ثُم بأُحرةِ جمعٍ، وحَمْلٍ، وحِفظٍ، وحُعْلِ مَن دَلَّ على مصلحة.

ثُم يُحَمِّسُ الباقيَ، ثُم(١) خُمُسهَ على خمسةِ أسهمٍ: سهمُ الله تعالى ولرسولِه صلّى الله عليه وسلّم، مَصْرِفُه كالفيءِ. وكانَ قد خُصَّ مِن المغنَم بالصَّفِيِّ، وهو ما يختارُه قبلَ قسمةٍ، كجاريةٍ وتُوبٍ وسيفٍ.

وسهم لذَوي القُرْبَى، وهـم: بنـو هاشـم وبنـو المُطَّلِـبِ، حيثُ كانوا، للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأنثَيَيْنِ، غنيُّهم وفقيرُهم فيه سواءً.

وسهم لفقراء اليتامى، وهم: مَن لا أبَ له ولم يلُغ. وسهم للمساكين. وسهم لأبناء السبيل. فيُعطَون كزكاةٍ، بشرطِ إسلامِ الكلِّ.

حاشية النجدي

قوله: (وجُعلِ من دلَّ ... إلخ) قال منصور البهوتي: هذا من النفل، فحقه أن يكون بعد الخُمُس، كما يعلم عما تقدم ويأتي (٢). قوله: (وبنو المطلب) يعنى: بني عبد مناف. قوله: (وسهم للمساكين) أي: أهل الحاجة، فيدحلُ فيهم الفقراءُ.

<sup>(</sup>١) ليست في (ح).

<sup>(</sup>۲) «شرح» منصور ۲٤۲/۱.

متتنهن المرافات

ويعم من بجميع البلاد، حسب الطاقة، قبان لهم تأخذ بنو هاشم وبنو الطلب، رُدَّ في كُرَاع وسلاح، ومن فيه سببان فاكثر الخدد بهما(۱)، ثم بنقل، وهو الرائد على السهم لمضلحة ورضيع بمين في المعين وقرن، وختلى، والمراقي على ما يتراه، إلا أنه لايلغ به لراجل سنهم الراحل، ولا لقارش سهم الفارس. ولمبعض بالحساب من رضيخ وإسهام، وإن غزا قِنَّ على قرس سيّده، رَضَحَ له، وقسَمَ لها إن لم يكن مع سيّد، قراساني قراساني من رضيخ وإسهام، وإن غزا قِنَّ على قرس سيّده، رَضَحَ له، وقسَمَ لها إن لم يكن مع سيّد، قراساني قراساني

ثُم يَقْسِمُ البَّافِيَ بَيْنَ مَنَ شَهِدَ الوقعة لقصدِ قَتَالُوا)، أو بُحَتْ في سُريَّةٍ أَوْ لَمُصَلَحةٍ، كَرْسَولِ وَدَلْيَالٍ وَجَاسُوسٍ، وَمَنْ خَلَقَهُ الأَمْيِرُ بَيْلادِ العدوِّ وَعَرَا، ولم يمرَّ به، فَوَجَعَ وَلَى مَنْعِ مَنْعِ عَرِيْمٍ أَلَا أَبِ بِبَلادِ العدوِّ وَعَرَا، ولم يمرَّ به، فَوَجَعَ وَلَى مَنْعِ مَنْعِ عَرِيْمٍ أَلَا أَبِ لَا مَنْ لا يَنْكُنُهُ قَتَالًا أَنَّ عَلَيْهَا لَسَمَرَضِ ولا ولا مَنْ لا يَنْكُنُهُ قَتَالًا أَنَ عَلَيْهَا لَسَمَرَضِ ولا عَنْ لَا مَنْ لا يَنْكُنُهُ قَتَالًا أَنْ عَلَيْهِا لَمُ مِنْ لَا يَنْفَعُ لَهُ اللهِ عَنْ فَقَالًا أَنْ عَلَيْهِا لَمُ مِنْ لا يَنْفَعُ لَهُ اللهِ عَنْ فَقَالُ أَنْ عَلَيْهِا لَمُ مِنْ لا يَعْدَلُوا اللهِ عَنْ فَقَالُ اللهِ عَنْ فَقَالُ اللهُ مِنْ لا يَعْدَلُوا اللهِ عَنْ فَقَالُ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ فَقَالُهُ الأَمْيُرُ أَنْ يَحْصُرُنَ وَكَافِر لَى مَا يُسْتَأَدُنُهُ وَقَالُونَ وَعَبْدُ لِمَ مِنْ عَلَيْهُا لَهُ مِنْ لا يَعْدَلُوا اللهُ مِنْ لا يَعْدَلُوا اللهِ عَلَيْهِا لَمْ مِنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَيْهُمْ لَا عَنْ فَيْ اللهُ مَنْ لا يَعْدَلُونَ اللهُ وَقَالُونَ اللهُ عَنْ فَقَالُهُ اللهُ مِنْ لا يَعْدُونُ اللهِ قَلْلُهُ وَقَالُونَ اللهُ مَنْ لا يَعْدُونُ اللهُ اللهُ وَقَالُونَ اللهُ اللهُ مِنْ لا يَعْدُونُ اللهُ اللهُ مِنْ اللهُ عَلَيْهِا لَوْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ

حاشية النجدي

قُولُهُ: (فَي كُنْوَاعَ) أَيْنَ خَيْلٍ. قُولُهُ: (وْ سُتَالَاجُ) يَعْنَيْ: فِي سَبَيْلِ اللّهُ تُعَالَى. قُولُهُ: (وْرَضِعْجُ) الرَضْعُ: الْعُطَاءُ دُونَ سَهَمَ لَمْنَ لَا سُهُمَ لَهُ.

<sup>(1) &</sup>amp; (1) Maple

<sup>(</sup>٢) في (حد) القتال».

<sup>(</sup>٣٠) ليست في الأضل و (ب) و (ح) و (ط).

<sup>(</sup>٤) في (حد)؛ اللعدل».

<sup>(</sup>٥) أَلَي: اللَّحَدُّلُ وَاللَّرْحَق. الشرح؛ منطنور ٢٤٤/١.

ماشية النجدع

سيدُه، وطفلِ، وُجمنونٍ، ومَن فرَّ مِن اثنينِ.

للرَّاجِلِ، ولو كافراً، سهم، وللفارسِ على فرسٍ عربي، ويُسمَّى: العَتيق، ثلاثة، وعلى فرسٍ هَجينٍ \_ وهو ما أبوه فقط عربيُّ \_ أو مُقْرِفٍ، عكسُ الهجينِ، أو بِرْذُوْنٍ \_ وهو ما أبواه نَبَطِيَّانِ (١) \_ سهمانِ.

وإن غزَا اثنانِ على فرسِهما، فلا بأسَ، وسهمُه لهمًا. وسهمُ مغصوبٍ لمالِكه، ومُعارٍ، ومستأجَرٍ، وحَبِيسٍ، لراكِبه، ويُعطَى نفقةَ الحَبيس. ولا يُسهَمُ لأكثرَ مِن فرسينِ، ولا شيءَ لغيرِ الخيلِ.

#### فصل

ومَن أسقَطَ حقَّه، ولو مفلِساً، لا سفيهاً، فللباقي. وإن أَسقطَ الكلُّ، ففيُّة.

وإذا لمحق مدد أو أسير، أو صار الفارس راحلاً، أو عكسه، أو أسلم، أو بلَغ، أو عَتَقَ قَبْلَ تَقضي الحرب، جُعلُوا كَمَن كانَ فيها كلها كذلك. ولا قَسْمَ لِمَنْ ماتَ أو انصرفَ أو أُسِرَ قَبْلَ ذلك.

قوله: (أو أسيرٌ) أي: انفلتَ.

(١) في (حــ): ﴿مَا أَبُوهُ نَبُطُيًّا﴾.

و يحرُمُ قولُ الإمامِ: مَن أَخذَ شيئاً، فهو (١) له. ولا يستحقه (٢)، إلا فيما تعذّر حمله، وتُرِكَ فلم يُشتر، وللإمام أخذُه لنفسِه وإحراقه، وإلا حرُم. ويصحُ تفضيلُ بعضِ الغانمين لمعنى فيه، ويَخصُ الإمامُ بكلب (٣) مَنْ شاءَ.

ويُكسَرُ الصليبُ، ويُقتلُ الخنزيرُ، ويُصبُّ الخمرُ، ولا يُكسَرُ الإناءُ. ولا يُكسَنُ الإحارةُ للحهادِ، فيُسهَمَ له كأجيرِ الخدمةِ. ومَن ماتَ بعد تَقضِّى الحربِ، فسهمُه (٤) لوارثِه.

ومَنْ وطئ جاريةً مِنها (°)، وله فيها حقَّ، أو لولده، أُدِّبَ، ولم يُبلغُ به الحدُّ، وعليه مهرُها، إلا أنْ تلدَ مِنه، فقيمتُها، وتصيرُ أمَّ ولدِه، وولدُه حرِّ. وإن أعتَقَ قِنَّا، أو كان يَعتِقُ عليه، عَتَقَ قدرُ حقِّه، والباقي كعتقِه شِقْصاً.

حاشية النجدي

قوله: (وإلا حَرُمَ) أي: بأن رغبَ في شرائِه. قوله: (ويصحُّ تفضيلُ أي: يجوز.

قوله: (وإن أعتق قنا، أو كان يعتقُ عليه ... إلخ صورةُ المسألةِ الأولى: أن يكون في الغنيمةِ أرقًاءُ؛ بأن يكون السبيُ أولاداً صغاراً مشلاً أو بالغين، واختار الإمامُ رقّهم ، فقال بعضُ الغانين لواحدٍ من الأرقاءِ:

<sup>(</sup>١) ليست في (ب) و(حـ) و(ط).

<sup>(</sup>٢) أي: آخذُه. انظر: الشرح؛ منصور ١٤٥/١.

<sup>(</sup>٣) أي: بكلب يباح اقتناؤه، فيخصه به ولا يُدخله في قسمة؛ لأنه ليس. بمال. «شرح» منصور ٩٤٥/١.

<sup>(</sup>٤) في (أ): القسمة!!.

<sup>(</sup>٥) أي: من الغنيمة. الشرحة منصور ٢٤٦/١.

مثثهن الإرادات

والغال، وهو: من كتم ما غنيم أو بعضه، الأيحرم سهمه، ويجب حرق رحله كله وقت غلوله، مالسم يخرُج عن ملكه، إذا كان حيّسا حراً، مكلّف ملتزماً ()، ولمو أنشى وذِمياً، إلا سلاحاً، ومصحفاً، وحيواناً بالله و تفقيمه، وكتسبة () علم، وثيابه السبق عليمه، ومسالات كله () النار، قله، ويُعزّر، ولا يُتفى.

ويؤخَذُ منا غَنلَ للمغتَسمِ، فنإن تنابَ بعند قسيم، أعطى الإمنامُ عُمسته، وتُصدِّقَ بيقيَّتِه. ومنا أُعصِدُ مِن فدينةٍ، أو أُهدِي للأسيرِ أو بعض قُوَّادِه أو الغائمينَ بدارِ حرب، فغنيمةً، وبدارِنا، فلمُهدى له.

خافيات التعدي

أعتقتك، فيعتق عليه نصيبه منه، والباقي إن كان موسراً بقيمته، عَنَقَ أيضاً، وإلا فلا. وصورة الثانية: أن يكون بين أحد مسن الغنانمين وبين واحد من أرقاء الغنيمة قرابة توجب العتق، كناً حوّة أو أبيرًة، فيانٌ نصيب الغنام من قريبه يعتق عليه قهراً، وكذا باقيه إن كان موسراً بقيمته.

<sup>(</sup>١) ألي: الأخكامنا، وإلا لم يعاقب على ما لايعتقد تحريته. الاشرح» منصور ١٩٪٧٥.

<sup>(</sup>٢) ليست ابي (أ).

<sup>(</sup>٣) في (أ): الأمنا الاتأكل.

الأرضون المعنومة ثلاث: عَنوَة، وهي: ما أَجُلُوا عنها. ويُحيَّرُ حَمَّدُاتُ المَّامُ بِين قَسِمِها كَمنقول، ووقفِها للمسلمين بلفظ يحصُلُ به. ويضربُ عليها خراجاً يؤخذُ مَّن هي بيده، مِن مسلم وذميٌ.

الثانية: ما حَلُوا عنها حوقاً مِنَّا، وحكمُها كالأُولى.

الثالثة: اللصائح عليها، فما صولحوا على أنها لنا، فكالعنوة. وعلى أنها لنا، فكالعنوة. وعلى أنها لنا، فكالعنوة. وعلى أنها لهم، ولنا الخراج عنها، فهو كجزية إن أسلموا، أو انتقلت إلى مسلم، سقط (١). ويُقرُّونَ فيها بلا جزية، بخلاف ما قبلُ. وعلى إمام فعلُّ الأصلح، ويُرجَعُ في خراج وحزية إلى تقديره.....

قوله: (الثانية: ها جَلُوا عنها... إلحى وعنه: تصير وقفاً ينفس حندسه الاستيلاء، وحزم به في «الإقناع»(١). قوله: (على أنها النا) أي: نقرها معهم بالخراج. قوله: (فكالعنوة) خلافاً «الإقناع»(١) في أنها تصير وقفاً بالاستيلاء. قوله: (فكالعنوة) الأصلح) يعنى: مع وقف أو قسمة.

<sup>(</sup>١) في (حن: المقطت،

<sup>(</sup>Y) T\Y#.

ووضعَ عمرُ \_ رضي الله تعالى عنه \_ على كلِّ حَرِيبٍ درهماً وقفيزاً، وهو ثمانية أرطالٍ، قِيلَ: بالمكيِّ، وقِيلَ: بالعراقيِّ، وهو نصفُ المكيِّ. والجَرِيبُ: عشرُ قَصَباتٍ في مثلِها، والقَصَبةُ: ستةُ أذرُع \_ بذِراعِ وسطٍ \_ وقبضةٌ وإبهامٌ قائمةٌ.

والخَراجُ على أرضٍ لها ماءٌ تُسقَى به، ولو لم تُزرعْ، لا على مالا ينالُه ماءٌ، ولو أمكنَ زرعُه وإحياؤُه ولم يُفعلْ. وما لـم ينبت، أو يَنلُه(١) إلا عاماً ("بعد عام٢)، فنصفُ خَراجِه في كلِّ عامٍ.

وهو على المالكِ، وكالدَّينِ يُحبَسُ به المُوسِرُ، ويُنظَرُ المعسِرُ. ومَن عجزَ عن عِمارةِ أرضِه أُجبِرَ على إجارتِها، أو رفْعِ يبدهِ عنها. ويجوزُ أنْ يُرشَى العاملُ ويُهددَى له لدفعِ ظلم، لا ليدعَ خراجاً. والهديةُ: الدفعُ ابتداءً، والرِّشْوةُ: بَعْدَ الطلبِ، وأُخذُهما حرامٌ.

ولا خَراجَ على مساكنَ مطلقاً، ولا مزارعِ مكة، والحَرَمُ كَهِيَ. وليس لأحد البناءُ، والانفرادُ به فيهما، ولا تفرقهُ خَراجِ عليه بنفسيه. ومَصْرِفُه كَفَيْءٍ. وإن رأى الإمامُ المصلحة في إسقاطِهُ عمَّن له وضعُه فيه، جازَ. ولا يُحتَسبُ بما ظُلِمَ في خراجِه، مِن عُشْرِ.

قوله: (ولا يختسب بما ظُلِمَ ... إلخ) أي: إذا لم ينوه حالَ دفع.

<sup>(</sup>١) في (أ): اليناله!). 🔄

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في (ط)!

الْفَيْءُ: مَا أُخِذَ مِن مَالِ كَافَرٍ بَحَقّ، بلا قتالٍ، كَجَزْيةٍ وخَراجٍ وعُشرِ تَحَارةٍ ونصفِه، ومَا تُرِكَ فَزَعًا، أو عن ميتٍ، ولا وارث له(١).

ومَصْرِفُهُ وخُمْسِ خُمسِ الغنيمةِ، المصَالِخُ، يُبدَأُ بالأَهمِّ فالأَهمِّ، مِن سدِّ ثغرٍ، (٢ كفايةِ أَهلِه، وحاجةِ مَـنْ يَدفعُ عن المسلمينَ. تُـم الأَهمُّ فالأَهمُّ، من سدِّ بَثْقٍ ٢)، وكري نهرٍ، وعملِ قنطرةٍ، ورزقِ قضاةٍ، وغير ذلك.

حاشية التجدي

قوله: (من مالِ كافر) أي: غالباً. قوله: (بحقٌ) حرج به ما أحد َ ظلماً، كمالِ مستأمنٍ. قوله: (بلا قتال) حرج به الغنيمة. قوله: (وعشو تجارقٍ) أي: من حربيٍّ. قوله: (وما تُوكَ) أي: من كفارٍ. من حربيٍّ. قوله: (أو عن ميتٍ) أي: مسلم أو كافرٍ. قوله: (من سدٌ ثغوٍ) أي: عمارته قوله: (أو عن ميتٍ) أي: مسلم أو كافرٍ. قوله: (من سدٌ ثغوٍ) أي: عمارته بمن فيه كفاءة (آ)، وهم: أهلُ القوةِ من الرحالِ الذين لهم منعة. قوله: (وكفاية أهلِه) يعني: من نفقةٍ وسلاحٍ. قوله: (بَغْتِي) أي: حرقٍ. قوله: (وكري نهوٍ) الكريُ كالرمي: حفر الأنهارِ وتنظيفُها، وكريُ البئرِ: طيها. عن الشيباني. الكريُ كالرمي: حفر الأنهارِ وتنظيفُها، وكريُ البئرِ: طيها. عن الشيباني. «مطلع» في قوله: (وعملِ قنطرقٍ) أي: حسرٍ. قوله: (وغير ذلك) أي: كرزقِ أثمةٍ ومؤذنينَ.

<sup>(</sup>١) ليست في الأصل (ب) و (حر) و (ط).

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٣) في الأصل و(ق): ﴿كَفَايَةِ﴾.

<sup>(</sup>٤) ص ٢١٩.

ولا يخمّسُ. ويُقسمُ فاضلُّ بين أحرارِ المسلمينَ، غنيُهم وفقيرِهم. وتُسنُّ بَداءةً بـأولادِ المهاجرينَ، الأقرب فالأقرب مِن رَسولِ الله عَلَيْة - وقُريشٌ: قِيلُ: بنو النَّضْرِ بن كِنانة، وقِيلُ: بنو فِهْر بننِ مالكُ ابنِ النَّضرِ - ثُم بأولادِ الأَنصارِ، فإن استوى اثنانِ، فأسبقُ إسلاماً، فأسننُ، فأقدمُ هجرةً وسابقةً، ويُفضَّلُ بينَهم بسابقةٍ ونحوها.

ولايجبُ عطاءٌ إلا لبالغِ، عاقلٍ، حرٌّ، بصيرٍ، صحيحٍ، يُطيقُ القتالَ.

حاشية النجدي

قرله: (بين أحرار المسلمين) غير الرافضة، عند النسيخ وغيره، قوله:

(الأقرب فالأقرب... إخ) فيداً من قريش ببيني هاشم، ثم بين المطلب، لأنه شفيق لانهم شيء واحد كما في الحديث (١)، ثم ببي عبد هيس، لأنه شفيق هاشم، ثم بني نوفل، لأنه أخو هاشم لأبيه، ثم بني العربي، لأن فيهم أضهار النبي صلى الله عليه وسلم، فإن خدنجة منهم، ثم بني عبد الدار، ثم الأقرب فالأقرب، حتى تنقضي قريش قولم، (قيسل: بنسو النضسر) قدمه في فالأقرب، حتى تنقضي قريش، بنو النفسر بن كنافة، وقيل. . إلى قولم، المعمد (وسابقة) السابقة: الفعلة الحميلة، كتحهيز حيش أو فقح قلعة، فتفيد التقديم بعد ما تقدم، وتفيد التفضيل عند الانفراد.

 <sup>(</sup>١) ((انما بنو هاشم وبنو اللطب شيء واحد). ألحرجه أحمد ٤/١٨، والبحاري (٤٠١٩)، وأبنو: داود (٩٧٨)، والبحد ٤/١٨، والبن ماجه (٢٨٨١)، من حذيث جُنير بن مُطّعِم.
 (٢) ٢/٥٣.

ويَخرجُ مِنَ المقاتِلةِ بمرضٍ لا يُرجى زوالُه، كزَمَانــةٍ ونحوِهــا. وبيتُ المالِ مِلكُ للمسلمينَ، يَضمنُه متلفُه، ويحرُمُ أخذٌ مِنه بلا إذنِ إمامٍ.

ومَنْ ماتَ بعدَ حلولِ العطاءِ، دُفعَ لورثتِه حقَّه. ولامرأةِ حنديٍّ يموتُ، وصغارِ أولادِه، كفايتُهم، فإذا بَلَغَ ذَكَرُهم أهلاً لقتالٍ، فرضَ له إن طلَبَ، وإلا تُركَ، كالمرأةِ والبناتِ إذا تزوحْنَ.

قوله: (دُفِعَ لورثتِه حقَّه) قال منصور البهوتي: وقياسُه جهاتُ الأوقافِ عسمة المعني إذا ماتَ بعد مضى زمن استحقاقِه يعطى لورثتِه (١) .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ١٠٣/٣.

الأمانُ: ضدُّ الخوفِ. ويحرُّمُ به قتلٌ وَرِقٌ وأُسرٌ. وشُرِطَ كُونُه مِن مسلم، عاقل، مختار، غيرِ سكرانَ ـ ولو كانَ(١) قِنَّا، أو أُنشى، أو مميِّزاً، أو أسيراً، ولو لأسيرٍ. وعدمُ الضررِ، وأنْ لا يزيدَ على عشرِ سنينَ.

ويصحُّ منحَّزاً ومعلَّقاً، مِنْ إمامٍ لحميعِ المشركين، ومِنْ أميرٍ لأهلِ بلدةٍ حُعِلَ بإزائِهم، ومِنْ كلِّ أحدٍ لقافلةٍ وحِصن صغيرَينِ عُرْفاً. بقولٍ كسلام، وأنت، أو بعضُك، أو يدُك، ونحوُها آمن، وكلا بأسَ عليك، وأحَرتُك، وقِفْ، وألْقِ سلاحَك، وقُمْ، ولا تَذْهَل، وَمَتَرْس(٢)، وكشرائه، وبإشارةٍ تدُلُّ، كإمرارِ يدِه أو بعضِها عليه، وبإشارةٍ بسَبَّابتِه إلى السماءِ.

ويُسري إلى مَنْ معه، مِنْ أهلٍ ومالٍ، إلا أَنْ يخصَّصَ. ويجبُ ردُّ معتقِدٍ غيرَ الأمانِ أماناً، إلى مأْمَنِه. ويُقبلُ مِنْ عَدْلٍ: إنِّي أُمَّنتُه. وإنِ ادَّعاه أسيرٌ، فقولُ منكِر.

حاشية النجدي

قوله: (ولو الأسير) أشارَ به إلى مخالفة «الإقناع»(٣) حيث قال: وليس ذلك لآحادِ الرعيةِ، إلا أن يجيزه الإمامُ.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و (ب) و (حـ).

<sup>(</sup>٢) فارسي، أي: لا تحف. «المعجم الفارسي» ص٣٨٥-

<sup>. 47/7 (7)</sup> 

ومَن أسلم، أو أُعطيَ أَماناً ليفتحَ حصناً، ففتحَه، واشتَبه، حَرُمَ قتلُهم ورِقُهم (١)، ويتوجَّهُ مثلُه لو نُسيَ، أو اشتَبهَ مَنْ لزمَه قَـوَدٌ. وإن اشتَبهَ ما أُخذَ من كافرٍ، بما أُخِذَ مِن مسلمٍ، فينبغي الكفُّ. ولاجزية مدة أمانٍ. ويُعقَدُ لرسولٍ، ومستأمنٍ.

ومَن جاءنا بلا أمان، وادَّعى أنَّه رسولٌ أو تاجرٌ، وصدَّقَتْه عادةٌ، قُبِلَ. وإلا أو كان جاسوساً، فكأسيرٍ. ومَن جاءتْ به ريحٌ، أو ضَلَّ الطريقَ، أو أَبَقَ، أو شَرَدَ إلينا، فلآخذِه. ويبطلُ أمانٌ بردٌ، وبخيانةٍ.

وإن أودَعَ، أو أقرَضَ مستأمِنٌ مسلماً مالاً، أو تَرَكَه، ثـم عـاد لدارِ حربٍ، أو انتَقَضَ عهدُ ذميٌّ، بقيَ أمانُ مالِه، ويُبعثُ إن طلَبه. وإن ماتَ فلوارثِه، فإن عُدمَ، ففيْءٌ . وإن استُرِقَّ، وُقِفَ، فإن عَتَـق،

حاشية النجدي

قوله: (ولا جزية مدة أمان) يعنى: حيث لم يقيموا في بلادنا سنة فأكثر، وإلا فتؤخذ منهم، كما تقدم في قوله (٢) في الأرضين المغنومة: (ويقرون فيها بلا جزية بخلاف ما قبل). قوله: (أو انتقض عهد ذمي، في هذا على قول أبي بكر، والمذهب: أنه إذا انتقض عهد ذمي، صار ماله فيئاً، كما سيجيء.

 <sup>(</sup>١) في (حـ): الرزقهم).

 <sup>(</sup>٢) حاء في هامش الأصل ما نصه: [أي من الأرضين فبلا يقرون فيهما سنة ببلا جزية، كمما في الإقناع)]. انظر: (الإقناع) ٣٢/٢.

أَحَذُه، وإن مات قِنَّا، فَفَيَّةً.

وإن أُسِرَ مسلمٌ، فأطلِق بشرطِ أنْ يُقيم عندَهم مدةً أو أبداً، أو أنْ يأتيم عندَهم مدةً أو أبداً، أو أنْ يأتي ويرجع، أو يَبعث مالاً، وإن عجز عاد إليهم، لَزِمَ الوفاء، إلا المرأة فلا تَرجعُ، وبلا شرطٍ، أو كونِه رقيقاً، فإن أمَّنوهُ، فله الهربُ فقط، وإلا فيقتلُ ويَسرقُ أيضاً.

ولو حاء عِلْـجُ(۱) بأسيرٍ على أن يُفاديَ بنفسِه، قلم يَحِـدُ، لم يُردَّ، ويُقلِيه المسلمونَ إن لـم يُقدَ مِن ببت المالِ. ولو حاءنا حربيُّ بأمان، ومعه مسلمةً، لم تُردَّ معه ويُرضى، ويُردُّ الرجلُ(۲).

<sup>(</sup>١) الرجل من كفار العجم. ((القاموس): (علج).

<sup>(</sup>٢) يعني: إن لم يُرْضَ بنز:كه. الشرح؛ منصور ١/٥٥١.

الْهُدُنَةُ: عقدُ إمامٍ أو نائيه على تركِ القتالِ مدةً معلومةً، لازمةً. وتسمَّى: مُهادَنةً، ومُوادَعةً، ومُعاهَدةً، ومُسالَمةً. ومتى زال مَنْ عَقَدَها، لَوَمَ الثانيَ الوفاءُ.

ولا تصحُّ إلا حيثُ حازَ تأخيرُ الجهادِ، فمتى رآها مصلحةً، ولو يمالٍ منّا ضرورةً، مبدةً معلومةً، حازَ وإن طالتُ. فإن زادَ على الحاجةِ، بَطَلَت الزيادةُ. وإن أُطلِقَت، أو عُلِقَت بمشيئةٍ، لم تصحَّ. ومتى حاؤوا في فاسدةٍ، معتقدينَ الأمانَ، رُدُّوا آمنينَ.

وإن شرط فيها أوفي عقد ذِمَّة شرطاً فاسداً، كَرَدُّ امرأةٍ أو صداقِها، أوصبيُّ أو سلاح، أو إدحالِهم الحَرَم، يَطَلَ دونَ عقدٍ. وجازَ شرطُ ردِّ رحلٍ حاء مسلماً للحاجة، وأمرُه سرًّا بقتالِهم والفوارِ، ولا يمنعُهم أخذَه، ولا يُحبِرُه عليه. ولو هربَ منهم قِنَّ فأسلم، لم يُردَّ، وهو حرَّ.

ويؤخذُونَ يجنايتِهم على مسلم: مِنْ مالٍ، وقَوَدٍ، وحَدٌّ. ويجوزُ

قوله: (ومتى جاؤوا في فاسدة ... إلح) وعبـارةُ «الإقنـاع»: في ياطلـةٍ. حسه العبه قوله: (أو صهيًّ) أي: مميزٍ.

قتلُ رهائِنهم إن قَتلُوا رهائننا. وعلى الإمامِ حمايتُهم إلا مِنْ أهلِ الحربِ. وإن سباهم كافر، ولو منهم، لم يصح لنا شراؤهم. وإن سببى بعضهم ولد بعضٍ، وباعه، أو ولد نفسِه أو أهلِيه، صح كحربي، لا ذمي.

وإن خِيفَ نَقْضُ عهدِهم، نُبِذَ إليهم، بخلافِ ذمةٍ. ويجببُ إعلامُهم قبْلَ الإغارةِ. وينْتَقِضُ عهدُ نساءٍ وذريَّةٍ تبعاً.

وإن نَقَضَها بعضُهم، فأنكرَ الباقون بقولٍ أو فعلٍ ظاهراً، أو كاتبُونا، أُقِرُّوا بتسليمِ مَنْ نَقَضَ، أو تمييزِهِ عنهم. فإن أَبُوْهُما قادِرين، انتَقَضَ عهدُ الكلِّ.

قوله: (نُبِلُ إليهم) أي: حاز، كما في «الإقناع»(١).

. ٤٢/٢ (١)

## باب عقد الذَّمَّةِ

منتهى الإرادات

ويجبُ إِذَا احتمعتْ شروطُه، مالم تُحَفَّ غائلتُهم (١). ولا يصحُّ اللهُ مِنْ إِمَامٍ أَو نَائِبِهِ. وصِفتُه: أَقْرَرتُكُم بجزيةٍ واستسلامٍ، أو يبذلونَ ذَلك، فيقولُ: أقررتُكُم عليه، أو نحوهما.

والجِزْيةُ: مالٌ يؤخذُ منهم على وجهِ الصَّغارِ كلَّ عامٍ، بدلاً عـن قتلِهم، وإقامتِهم بدارنا(٢).

ولا تُعقَدُ إلا لأهلِ الكتابِ: اليهودِ والنصارى، ومَنْ يَدِيكُ بالتوراةِ، كالسامِرَةِ، أو الإنجيلِ، كالفِرِنْجِ والصابئِينَ. أو مَنْ له شبهةُ كتابٍ، كالمَجُوسِ. وإذا اختارَ كافرٌ، لا تُعقَد له، دِيناً من هؤلاءِ، أُقِرَّ، وعُقدتُ له.

حاشية النجدي

#### باب عقد الذمة

الذمة: الأمان، والعهد، والضمان، ومعنى عقدها: إقرارُ بعضِ الكفارِ على كفرهِ، بشرطِ بذلِ الجزيةِ، والتزام حكمِ المسألةِ بقولٍ يدلُّ على ذلك. قوله: (شروطه) هي بذلُ الجزيةِ، والتزام حكمِ الملَّةِ، وكون كافرِ كتابياً، أو موافقاً في دينه، أو له شبهة كتاب، كمحوسيِّ، ومعنى التزام حكم الملَّة: قبولُ ما يحكمُ به عليهم من أداءِ حقِّ أو ترك محرمٍ. قوله: (كالسامرة) هم طائفة من اليهودِ عندهم تشديدٌ في دينهم. قوله: (وعقدت له) لكن لا تحلُّ فبيحتُه ولا مناكحتُه إن لم يكن أبواه كتابين.

<sup>(</sup>١) الغائلة: الفسادُ والشرُّ. انظر: «المصباح» : (غول).

<sup>(</sup>۲) في (أ): «بدار».

ونصاري العرب، ويهوتهم، ومَحُوشهم مِنْ بِنِي تَغْلِبَ وِعَــيْرِهم لاحزية عليهم ولو بذالوها، ويؤخذ عوضها زكاتان مِن أموالهم، مما فيه زكاة، حتى ممن(١) لا تلزقه حزية ومَصْرِفُها كحزيةٍ.

ولا حزية على صيئ، وامرأة، ولو بذائتها الدجول دارنا، وتُمكّنُ عِلَى صيئ، وامرأة، وله بذائتها الدجول دارنا، وتُمكّنُ عِنَانًا، ومحنون، وقينِ ورَمِين، وأعمى، وشيخ فان، وراهي بِعَنوْمَعة ـ ويؤخذ ما زادَ على تُلْغَتِه ـ وجنثى، فإن بَانَ رحلًا أُخِيدُ للمستقبل فقط، والا على فقير.

حاشنة النجدي

قوله: (من بني تغلب)(١) ظاهره: حتى حربي منهم لم يدخل في صلح عمر، خلافاً لـ «الإقناع». قوله: (حتى عمن لا تلزمه جزيةً) فتؤخذ من مسال صغيرهم ونسائهم قوله: (ولا جزية على صبي وامرأق) لأنهما لا يُقتلان، وهي بدل القتل. قوله: (وراهب بصومعة) علم منه: أنها تؤخذ من راهب يخالط النّاس ويبع ويشتري.

<sup>(</sup>١) بني رظه: هميمًا،

<sup>(</sup>٢) حاء في هامش الأصل ما نصه: الولد ربيعة بن نزار، فبيانهم انتقلوا في الحاهلية إلى النصرانية، فلها هم حمر إلى بذل الخزية، فأبوا وأَيْفُوا وقالوا: نحن عرب، حد منا كما يأحد بعضكم من بعض بالسم الصدقة. فقال: لا آخذ من مشرك صدقة، فلحق بعضهم بالروم، فقال النعمان بمن زرعة: يما أمير اللومنين إن القوم طنم بأس وشدة، وهم عرب يأنفون من الجزية، قلا تُعِنْ عليك عدوك بهم، وخذ منهم الجزية باسم الصدقة، فبعث عمر في طلبهم وردهم، وضعه عليهم الزكاة، وانظر: الكشاف القناع، الركاة، وانظر:

غيرِ(١) مُعْتَمِلِ يعجز عِنها. والغنيُّ منهمِ(١)، مَنْ عَدُّه الناسُ غنيًّا.

وتحب على معتَّتٍ ولو لمسلم ومبعَّض بحسابِه. ومَنْ صارَ أهلاً بأثناءِ حَوْلٍ، أُخذَ منه بِقسطِه بالعقدِ الأولِ. ويُلفَّقُ مِن إفاقةِ بمنونٍ حولٌ، ثُم يؤخذُ. ومتى بلكُوا ما عليهم، لَزِمَ قبولُه، ودفْعُ مَنْ قصدَهم بأذَى، إن لم يكونوا بدارِ حرب، وحرُمَ قتلُهم وأخذُ مالِهم.

ومَنْ أَسِلَمَ بِعِدَ الحَـولِ سَقَطَتْ عنه، لا إِنْ مَاتَ أُو حُنَّ وَنحُوه، فتوَخَذُ مِنْ تركَةِ مِيتٍ، ومالِ حيِّ. وفي أثنائِه تسقطُ. وتؤخذُ عند انقضاءِ كلِّ سنةٍ، فإن انقضتْ سِنون، استُوفيتْ كلُّها. ويُمتَهنُون عند أخلِها، ويُطالُ قيامُهم، وتُحرُّ أيديهم، ولا يُقبلُ إرسالُها، ولا يَقداخلُ الصَّغارُ.

ولا يصحُّ شرطُ تعجيلها(٢)، ولا يَقْتضيه الإطلاقُ.

ويصعُ أن يشرِط (٣) عليهم ضيافة من يمرُّ بهم من المسلمينَ ودوابُّهم، وأن يَكتفيَ بها عن الجِزيةِ. ويُعتبرُ بيانُ قدْرِها وأيامِها، وعددِ مَنْ يُضافُ. ولاتجبُ بلا شرطٍ.

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٢) في (أ) : التعجيل؟؛ وفي (حـ): التعجيله؟.

<sup>(</sup>٣) في (أ) : اليشترطة.

وإذا تولَّى إمامٌ، فعرَفَ قدْرَ(۱) ما عليهم، أو قامت به بينة، أو ظهر، أقرَّهم عليه، وإلا رجع إلى قولهم إن ساغ. وله تحليفهم مع تهمة، فإن بانَ نقصٌ، أحدَه. وإذا عقدَها، كتَب أسماءَهم وأسماء آبائهم وخلاهم (۱)، ودينهم، وجعَلَ لكلِّ طائفةٍ عَرِيفاً يكشفُ حال من تغيَّر حاله، أو نقض العهد، أو خرق شيئاً من الأحكام.

حاشية التجدي

قوله: (وإذا تولى إمام ... إلخ) هذا غيرُ منافٍ لما تقدمَ من قوله: والمرجع في خَراجٍ وحزيةٍ إلى احتهادِ الإمامِ، لأنه محمولٌ على ما إذا لم يتغير السببُ، وما تقدمُ على ما إذا تغير. فتدبر. قوله: (إن ساغ) أي: صلحَ أن يكون مثلُه حزيةً. قوله: (عريفاً) أي: مسلماً.

<sup>-</sup>(١) ليست في (أ) و (بُ) و (جـ).

<sup>(</sup>٢) أي: صفاتهم التي تميز كل واحد عن الآخر، كطويسل أوقصير، أسمر أو أبيض ...إلخ. انظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٤٤٣/١٠.

على الإمامِ أخذُهم بحكمِ الإسلامِ في نَفْسٍ، ومالٍ وعِرْضٍ، وإقامةِ حدٌّ فيما يحرِّمُونَه، كزناً، لا ما يُحلُّونه، كخمرِ.

ويَلزمُهم التميُّزُ عنّا بقبورِهم، وبحُلاهم (۱) \_ بحدف مقدَّم رؤوسِهم، لا كعادة الأشراف (۱)، وأن لايفرِقُوا شعورَهم \_ وبكُناهم والقابِهِم، فيمنعُونَ نحوَ: أبي القاسم، وعزِّ الدين، وبركوبهم عَرْضاً بإكاف (۱) على غيرِ حيلٍ، وبلباسٍ عسليِّ ليهودَ، وأدْكَنَ، وهو: الفاحِيُّ (۱) على غيرِ حيلٍ، وبلباسٍ عسليِّ ليهودَ، وأدْكَنَ، وهو: الفاحِيُّ (۱) لنصارى. وشدُّ حِرَق (۱) بقلانسهم وعمائِمهم، وزُنّارٍ فوق ثيابِ نصرانيَّة. ويُغايرُ نساءُ كلِّ بيْنَ لونَيْ خُفِّ. ولدحولِ حَمَّامِنا، حُلْجُلِّ (۱)، أو حاتَمُ رَصاص، ونحوه برقابِهم.

# باب [ما يلزم](٧) الإمام

أي: في أحكامٍ أهلِ الذِّمةِ مما يجبُ، ويحرمُ، وما ينتقضُ عهدُهم به.

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١) في (ج): الربحلالهما.

<sup>(</sup>٢) أي: أن يجزوا نواصيهم، ولا يطيلوا شعر الصدغين. (الإقناع) ١٣٥/٢.

<sup>(</sup>٣) هو البردعة. الكشاف القناع، ١٢٨/٣.

<sup>(</sup>٤) هو لون يَضرِب إلى السواد. «شرح» منصور ٢٦٣/١.

<sup>(</sup>٥) في (جـ): الخرقة".

<sup>(</sup>٦) الجرس الصغير. «القاموس»: (حلل).

<sup>(</sup>٧) ما بين معقوفين بياض في الأصل بمقدار كلمة.

ويحرُمُ قيامٌ لهم ولُبتادع بجب هجرُه، وتصديرُهم، وبَدَاءتُهم بسلام، وبد كيف أصبحت؟ أو: أمسيت؟ أو: أنست؟ أو: حالك؟ وتهنئتهم، وتعزيتُهم، وعيادتُهم، وشهادة أعيادِهم، لا بيعنا لهم فيها، ومَنْ سلّم على ذمي، ثم علمه، سسن قوله، رُدَّ علي سلامي، وإن سلّم ذمي، نيم ردَّه، فيقال: وعليكم، وإن شمّته كافر، أحابه، وتُكرهُ مصافحتُه.

#### فصل

ويُمنعُونَ مِنْ هِلِ سلاحٍ، ويُقافِ(١)، ورمي، ونحوها(١). وتعلية بناءٍ فقط على مسلمٍ، ولو رضيّ، ويجبُ نقضه، ويَضمنُ ما تَلِفَ به قبلَه، لا إن ملكوه مِن مسلمٍ، ولا يُعادُ عالياً(١) لو انهدم، ولا إن بنى داراً عندَهم دونَ بنائِهم. ومِنْ إحداثِ كنائس، ويسَع، ومحتمع لصلاةٍ، وصومعةٍ لراهبهٍ.

إلا إن شُرطَ فيما قُتحَ صلحاً على أنَّه لنا. ومِنْ بتاءِ(١) ما استُهدِمَ،

<sup>(</sup>١) ما تُسوَّى به الرماح. اللقاموس): (تقف،).

<sup>(</sup>٢) في (جـ): الونحوهماة.

<sup>(</sup>٣) في (ط): «غالباً».

<sup>(</sup>١) في (جـ): «بني».

منتهى الإزافات

أو هُدِمَ ظلماً منها، ولَوْ كُلُّها، كزيادتها، لارَمِّ شَعَيْهِا٧٠.

ومِنْ إظهارِ منكرٍ، وعيدٍ وصليبٍ، وأكلٍ وشربٍ برمضانَ، وخمرٍ وخسنزيرٍ، فإن فعلُوا، أتلفناهما، ورفع صوتٍ على ميتٍ، وقراءةِ قرآنٍ، وضسربِ ناقوسٍ، وجهرٍ بكتابِهم. وإن صُولِحُوا في بلادِهم على حزيةٍ أو خراج، لم يُمنعوا شيئاً مِن ذلك.

ويُمنعونَ دخولَ حرمِ مَكةَ ـ ولو بَذلُوا مِالاً، ومِا استُوفيَ مِن الدخولِ مُلِكَ ما يُقابلُه مِن المالِ ـ لا المدينةِ، حتى غيرُ مكلَّفٍ، ورسولُهم، ويخرجُ إليه، ويُعزَّرُ مَن دخلَ، لا جهلاً، ويُخرَجُ ولو ميتاً، ويُنبَشُ إن دُفنَ ما لمْ يَبْلَ.

ومِن إقامةٍ بالحجازِ، كالمدينةِ، واليمامةِ، وخَيْبرَ، واليَـنْبُعِ، وفَلَـكَ ومَخَالِيفِهـا(٢).ولايدخلونَهـا إلا بـإذنِ الإمـامِ. ولا يُقيمـونَ لتحــارةٍ بموضع واحدٍ، أكثر مِنْ ثلاثةِ أيـامٍ. ويوكّـلُونَ في مؤجّـلِ، ويُحْبِـرُ

حاشية النجدي

قوله: (واليمامة) هني مدينة على أربعة أينام من مكة، ولها عمائرُ قاعدتها حَحْرُ اليمامة. قاله في «المطلع»(٣)، وفي «المُصباح»: اليمامة بلدة من العوالي من بلادِ بني حنيفة(١)، وبها تنبًأ مسيلمة الكذابُ(٩).

<sup>(</sup>١) في (ج): التشعلها).

<sup>(</sup>٢) جمع علاف، أي: قراها المحتبعة.

<sup>(</sup>۳) ص ۲۲۲.

<sup>(</sup>٤) المصياح: (عم).

 <sup>(</sup>a) من هنا بدأ السقط في الأصل.

مَن لهم عليه حالٌ على وفائِه، فإن تعذّر، حازَت إقامتُهم له. ومّن مرض، لم يُحرَجُ حتى يبرأ، وإن مات دُفنَ به. وليس لكافر دحولُ مسجد ولو أذِنَ مسلمٌ، ويجوزُ استئجارُه لبنائه.

والذميُّ، ولو أنثى صغيرةً، أو تَغْلِبياً، إن اتَّحرَ إلى غيرِ بلدِه، ثُم عادَ، ولم يؤخذُ مِنه الواحبُ فيما سافرَ إليه مِن بلادِنا، فعليه نصفُ العُشرِ مما معه، ويمنعُه دَينٌ كَرْكَاةٍ، إن ثبت ببيِّنةٍ (١). ويصدَّقُ أنَّ جاريةً معه أهلُهُ، أو بنتُه، ونحوُهما. ويؤخذُ مِمَّا مع حربيِّ اتَّحرَ إلينا العُشرُ، لا مِنْ أقلَّ مِنْ عشرةِ دنانيرَ معهما، ولا أكثرَ مِنْ مرةٍ كلَّ عام. ولا يُعشَّرُ مُمْ وخنزيرِ.

وعلى الإمام حفظهم، ومنعُ مَنْ يؤذِيهم، وفكُ أسراهم بعد فكُ الشرانا. وإن تحاكمُوا إلينا، أو مستأمِنانِ باتّفاقِهما، أو استَعْدَى ذميٌ على آخرَ، فلنا الحكْمُ والـتركُ. ويحَرُمُ إحضارُ يهوديٌ في سَبْيّه، وتحريمُه باق، فيُستثنى مِنْ عملِ في إحارةٍ.

ويجبُ بيْن مسلمٍ وذميٌ ، ويلزمُهم حكمُنا . ولا يُفسخُ<sup>(۱)</sup> بيعٌ فاسدٌ تقابضاه، ولو أسلمُوا، أو لـمْ يَحكمْ بـه حـاكِمُهم. ويُمنعُونَ مِنْ شراءِ مصحفٍ، وحديثٍ، وفقهٍ.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>. (</sup>٢) ئي (جـ): ﴿وَلَا يَنْفُسُخُ﴾.

#### فصل

وإن تَهَودٌ نصرانيٌّ، أو تنصَّرَ يهوديٌّ، لـمْ يُقَرَّ. فإن أَبَى ما كـانَ عليه والإسلام، هُدِّدَ وحُبسَ وضُربَ. وإن انتقلا أو مَحُوسيٌّ إلى غـيرِ دينِ أهـلِ الكتـاب، لـم يُقبـلُ منه إلا الإسـلامُ، فإن أبـاه، قُتـلَ بعـد استتابته.

وإن انتقلَ غيرُ كتابيِّ إلى دينِ أهلِ الكتابِ، أو تَمَجَّسَ وَتَنيُّ، أُقِرَّ(١). وإن تَزَنْدَقَ ذميِّ لـم يُقتلُ. وإن كذَّب نصرانيُّ بموسى، خرجَ مِنْ دِينِه، ولـم يُقَرَّ. لا يهوديُّ بعيسى.

ویَنتقِضُ عهدُ مَن أَبَی بَدْلَ جزیةٍ، أو الصَّغارَ، أو التزامَ حُکمِنا، أو قاتَلَنا، أو لَحِقَ بدارِ حربٍ مقیماً، أو زنی بمسلمةٍ، أو أصابَها باسمِ النكاحِ(٢)، أو قطعَ طریقاً، أو تجسَّسَ أو آوَی حاسوساً، أو ذكر اللَّهَ تعالی أو كِتابه، أو دِینَه، أو رسولَه، بسوءٍ ونحوِه، أو تعدَّی علی

حاشية النجدي

قوله: (أو تجسُّسُّ) تفحُّصَ غن الأخبار.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): ﴿ و من أقررناه على تهود أو تنصر متحدَّدٍ، أبحنا ذبيحته ومناكحته ﴾، وقد ضرب عليها في (ب) و (ج).

<sup>(</sup>٢) في (أ) و (ب) و (ج): (انكاح).

مسلمٍ بقتلٍ، أو فِتنةٍ عن دِينِه، لابقذفِه وإيذائِه بسِحرٍ في تصرُّفِه. ولا إن أظهرَ منكَراً، أو رفع صوتَه بكتابِه. ولا عهدُ نسائه وأولادِه.

ويُحَيِّرُ الإمامُ فيه، ولو قال: تبتُ، كأسير، ومأله فَيْءَ. ويُحَرُمُ قَتْلُه إِن أُسلمَ، ولو كانَ سَبَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلمَ، وكذا رقَّه، لا إِن رَقَّ قَبْلُ. ومَنْ حاءنا بأمانٍ، فحصل له ذريَّة، ثم نَقَضَ العهدَ، فكذميِّ.

البيع: مبادَّلَةُ عَيْنٍ ماليَّةٍ، أو منفعةٍ مباحةٍ مطلقاً بإحداهما(١)، أو عالى التأبيد، غير رباً وقرض.

حاشية النجدي

## كتاب البيع

مصدرُ باغ؛ بمعنى ملك، وبمعنى اشترى، وكذَّا اشترى يكوُّنُ بالمعنيين، وباغ وأباعَ يُمعنى.

وآركانُه ثلاثةً: عاقدٌ، ومعقودٌ عليه، وصيغةٌ. وشروطُه كما سيحيءُ: سبعةٌ. قوله: (مطلقاً) أي: في كلِّ حال، وهو مفعولٌ مطلقٌ، نائبٌ عن مصدرٍ موصوفٍ محذوفٍ، أي: خِلاَ مطلقاً، والعاملُ فيه المذكورُ أعني: (مباحقٌ عند المازتي، وعليمه ظاهرُ «الخلاصة»، وقعل مقدرٌ من لفظه عند الجمهور، أي: خَلَّت خِلاً مطلقاً. انتهى.

قال الحجاوي(٢) في حدّ البيخ؛ وهو مبادلة هال ولو في النّمةِ، أو منفطةٍ مباحةٍ، كسمرِ السلّارِ، عشلِ أحدِهما على السّأبيدِ، غيرَ ربناً وسرضٍ قال بعضهم: وهو أحسلُ من حدّ المصنّف من حيثُ قلة اللّفظة، وزينادة المعنى، فإلّه قد استغنى عن (عين ماليةٍ) بدمال ، وعن (للولك) بدعلى التأبيد الإلى للولكِ أمّا العَوَارِيُّ التي احترز عنها لا يبدلُ شيءٌ بشيءٍ على التأبيدِ إلا للولكِ؛ أمّا العَوَارِيُّ التي احترز عنها به، فلا ترادُ على التأبيدِ؛ لأنها مردودةً، وشمل حدَّه تسعَ صور، وهذه ستَّ

<sup>(</sup>١) في (أ): «بأحدهما».

<sup>(</sup>٢) كشاف القداع ٢/٢٦٠.

حلشية النجدي

فقط، واستغنى عن (مطلقاً) بالمثال. انتهى. وقــد اشـتملَ كـلٌّ مـن الحدَّيـن على العلل الأربع، كما هو ظاهرُ شيخنا(١).

قوله: (وهو إظهاره) أي: البيعُ المظهرُ لدفع... إلى فهو من قبيلِ إضافةِ الصِّفةِ للموصوفِ، وفي «شرح»(٢) منصور البهوتي إشارةٌ إلى ذلك. واعلم: أنَّ بيعَ التَّلجئةِ والأمانةِ صورةٌ واحدةٌ على مقتضى كلامِه كدالإقتاع»(٣) ؛ لأنَّه قد لُجِئَ إلى البيع للدفع، وهو أمانةٌ عند المشتري، ونقلَ في «الإقناع»(٤) عن الشيخ: أنَّ بيعَ الأمانةِ، هو البيعُ المعادُ. قوله: (ولا يرادُ... إلى حالٌ من الهاءِ في (إظهارِه)؛ لكون المضافِ مصدراً عاملاً، لكن كان الأول تركُ الواو مع المضارع المنفيِّ بلا، كما في قوله تعالى: هو مَالنَا لاَ نُوْمِنُ با للهِ . [المائدة: ٤٨] بل تجردُه من الواو إذن واحب عند بعض. ونقلَ المراديُ (٥) عن «التَّسهيلِ»: أنَّ الأصحَّ في مثله إذا شععَ عند بعض. ونقلَ المراديُ (٥) عن «التَّسهيلِ»: أنَّ الأصحَّ في مثله إذا شععَ مؤولٌ على إضمارِ المبتدأِ، كالمثبتِ ذكرةُ عند قوله:

<sup>(</sup>١) إلى هنا نهاية السقط من الأصل.

<sup>(</sup>٢) ٢/٢.

<sup>(</sup>٣) ٢/٧٥.

<sup>.0</sup>A/Y (1)

<sup>(</sup>٥) الشرح ألفية ابن مالك» للمرادي ١٦٨/٢.

باطناً، بإيجاب، كبعتك أو ملكتك أو ولَّيتُكَهُ أو أشركتُك أو ومَّيتُكَهُ أو أشركتُك أو وَهبتُكه، ونحوه، وقبولٍ، كابْتَعْتُ أو قبلتُ أو تملَّكُتُه أو اشتريته أو أخذته ونحوه.

وصحَّ تَقدُّمُ قَبولٍ بلفظِ أمرٍ أو ماضٍ بحرَّدٍ عن استفهامٍ، ونحــوِه. وتراخِي أحدِهما والبَيِّعانِ بالمجلسِ لم يتشاغلا ......

حاشية النجدي

وكنتُ ولا يُنَهنِهُني الوعيدُ(١).

قوله: (بايجاب) وهو اللفظُ الصَّادرُ عن المُستري. قوله: (أو ملكتك) لم يأت بالمفعولِ الثاني فيهما، إشارةً إلى حواز حذفه، لكن محله عند عدم اللَّبسِ. قوله: (ونحوه) كاستبدلته، إذا كان القَبول على وفق الإيجابِ في قدرِ ثمن وصفتِه وغيرهما. «شرحه»(٢). قوله: (وماض) أي: لا مضارع. قوله: (عن استفهام) يعني: لفظاً أو تقديراً. قوله: (ونحوه) كترجً. قوله: (أحدهما) أي: الإيجابُ والقبولُ. قوله: (والتيّعان) هذا في قوة: والآتي بهما، أي: الإيجابِ والقبولِ بالمجلسِ. فحملةُ الحالِ مشتملةٌ على الرابطِ تأويلاً. فتدبر.

قوله: (لم يتشاغلا ... إلخ) حال من الضمير في: (بالمجلس) فهي حال

<sup>(</sup>۱) هذا عجزُ بيت لمالك بن رفيع، وكان حَنَى جنايةً فطلبه مصعبُ بنُ الزبير، فقال مالك: يَغَـــاني مصعــــبُ وبَنُـــو أبيــــهِ فَـــاينَ أَحِيـــدُ عنهـــم؟ لا أحيــــدُ أقَـــادُوا مـــن دمـــي وتَوعَدونـــي وكنـــتُ ومـــا يُنَهنِهُـــين الوَعيــــدُ لادلائل الإعجاز اللحرجاني. ص ۲۰۷ ـ ۲۰۸، بتحقيق الأستاذ محمود شاكر، رحمه الله. (۲) الشرح منصور ۲/۲.

وععاطاة، كأعطني بهذا حبراً، فيُعطيه ما يُرضيه. أو يُساومهُ سلعةً سُمن، فيقولُ: خُلْها، أو هي لك، أو أعطيتُكَها، أو حذ هذه بدرهم، فيقولُ: بدرهم، فيقولُ: عدده، أو اترته.

حاشة التحدي

متداخلة، وحرى قيها على الأكثر حيث حرّدها من الواو، كما في قوله تعالى: الله فائقلُوا بتعمية من الله وقضل لم يَمسسهم سوءً الله وآل عمر الن: ١٧٤]. قتلير.

av/4 (1)

<sup>(</sup>٧) جاء في عامش اللاصل ما نصُّه: الله نحو أعطين بهذا حيزاً.

شتهن الإراتات

## أو وضع ممنِه عادةً، وأعلَيه عَقِبَه. وتَعوِه(١)، ثما يدلُّ على بيعٍ وشراءٍ. فصل

وشروطُه سبعةً:

الأول: الرضاء إلا مِن مُكرَوٍ بحقٍّ.

الشاني : الرُّشك، إلا في يسيرٍ ، وإذا أَذِنَ لسميِّن وسفيهٍ وليٌّ.

حاشية التجني

قوله: (ألو وضيع تمنيه... إلح) فلو ضاع النمانُ في هذه الصّورةِ، فمِن ضمانِ مشترٍ، لعدمِ قبضِ البائعِ لهُ، وانظر هل يتأتى فيه من التقصيلِ ما يتأتى فيما الشترى بِعَدُّ ونحوه قبل قبضه ؟ قوله: ﴿عَقِبَهُ ) أي: ولو لم يكن المالكُ حاضراً.

قوله: (الوضا) أي: من العاقدين. قوله: (بحق) أي: فلا يشترط. قولمه: (المثاني: الوضا) أي: من العاقدين. قوله: (بحق) أي: فلا يشترط، قولمه في (المثاني: الوشيط) المراد بالرشيا: حيواز التصرف، كما أشه بحوز عن الشييء الشرجه»(١). فلو عبر به كما فعل غيره، كان أولى، إلا أنه بحوز على الشيء بصفة جزئه؛ إذ حائز التصرف هو الحر الملكلف الرشيان، والتكل على قوينيه المي في كلامه، وهي قوله: (إلا. إذا أقال . وقوله: (أو للقن سيد) فإنه مقتض الله في مقتض لكون البلوغ شرطا، وقوله: (أو للقن سيد) فإنه مقتض الاشتراط الحرية. فتامل. محمد الحلوتي.

<sup>﴿</sup> اللهِ اللهِ ﴿ اللهِ الْحُوامَالِ.

<sup>(</sup>٢) معونة أولي النهى ١٣٧٤.

ويحرُم بلا مصلحةٍ، أو لقِنِّ سيدٌ(١).

# الثالثُ: كُونٌ مَبِيع مالاً، وهو ما يباحُ نفعُه مطلقاً، ....

دث ترانديي

قوله: (ويحرمُ بلا مصلحةٍ) أي: يحرمُ إذنُه في مالِهما ولا يصحُّ. قوله: (أو لقن) ويصحُّ منه قَبولُ هبةٍ ووصيةٍ بلا إذن، نصًّا. قوله: (كونُ مبيع) أي: معقودٍ عليه، فإنَّ التَّمنَ يسمَّى: مبيعاً كما يُسمَّى المشتري: بائعاً. وفيه أنَّه جعلَ الشَّرطَ جزءَ المشروطِ؛ إذ تقلُّم أنَّ البيعَ مبادلةُ عين ماليةٍ، فلا حاجةً إلى هذا الشَّرط، وعلى تقديرٍ كونِه زائداً على أجزاءِ المعرَّف، قفيـهٰ إدخالُ الشروطِ في التعاريفِ، إلا أن يقال: ما هنا رسمٌ، وهو يُعتفر فيـه مـا لا يُغتفرُ في الحدِّ. فتدبر. محمد الخلوتي. قوله: (وهو ما يباحُ نفعُه) أي: الانتفاعُ به، أعمُّ من أن يكونَ عيناً أو منفعةً، وعلى هذا التأويل، فلا يكونُ المصنّف كغيره ساكتاً عن التعرُّض للمنفعةِ، بل أراد من المالِ منا يشملها، وهو المنتفعُ به عيناً كانَ أو منفعةً، كما أشارَ إليه الشَّيخُ منصور البهوتي في «شرح الإقناع»(٢) وعبارتُه: وظاهرُ كلامِـه هنـا كغـيره: أنَّ النَّفـعَ لا يصـحُّ بيعُه مع أنَّه ذكر في حدُّ البيع صحَّته، فكان ينبغي أن يقالَ هنا: كونُ مبيع مالاً أو نفعاً مباحاً مطلقاً، أو يُعرِّف (٣)المالَ بما يعمُّ الأعيانَ والمنافعَ. انتهى. محمد الخلوتي. ويمكنُ أن يُحابُ عنهم جميعاً: بأنَّ هناكَ مضافاً محدُّوفاً، أي: كونُ مبيع الذاتِ أو المنفعةِ مالاً بقرينةِ ما سبق.

<sup>(</sup>١) في هامش (حـــ): الويصح منه قبول هبة ووصية بلا إذن سيدًا، وضرب عليها في (ب) و(حـــ).

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣/٢٥١.

 <sup>(</sup>٣) في الأصل و(ق): (أو يعرفوا)، والمثبت من (كشاف القناع) ١٥٢/٣.

واقتناؤه بلا حاجةٍ، كبغلٍ وحمارٍ، وطيرٍ لقصدِ صوته، ودودِ قَرَّ مساهدت ويؤره، ونحلٍ منفردٍ أو مع كُوَّاراتِه وفيها، إذا شُوهِد داخلاً إليها. لا كُوَّارةٍ بما فيها، من عسل ونحل.

وكهِرِ وفيلٍ، وما يصادُ عليه، كبومة شِبَاشاً. أو به، كديدانٍ، وسباع بهائم، وطيرٍ يصلحُ لصيدٍ، وولدِها وفَرْ حِها وبيضها إلا الكلبَ.

وكقردٍ لِحفظٍ، وعَلَقٍ لمصِّ دمٍ، ولننِ آدميةٍ .....

حاشية النجدي

قوله: (واقتناؤه) لعلّه من عطف الخاصِّ على العامِّ. قوله: (كبغلٍ) الكاف للتمثيل؛ لأنَّ ما بعدها جزءٌ مَّا قبلها. قوله: (ونحلٍ) أي: عبوسٍ لا طائرٍ. قوله: (أو مع كُوَّاراته) الكُوَّارات بضمِّ الكاف، جمعُ كُوَّارةٍ، وهي: ما عَسَّلَ فيه النَّحلُ. وهي الخلية أيضاً، وقيل: الكُوَّارة من الطين، والخلية من الخشب. «مطلع»(۱). قوله: (من عسلٍ ونحلٍ) يعني: فلا يصحُّ للجهالةِ. قوله: (شباشاً)(۱) ويكرهُ فعلُ ذلك. «إقناع»(۱). قوله: (وسِباعِ بهائم) كفهودٍ.

قوله: (لحفظٍ) يعني لا للعبٍ. قوله: (ولبنِ آدميةٍ) يعني: لا آدميِّ، فـلا يضمنُ بإتلافٍ.

<sup>(</sup>۱) ص ۲۲۸.

<sup>(</sup>٢) الشباش: الحيوان تخاط عيناه، ويُربط؛ لينزل عليه الطير. الشرح؛ منصور ٨/٢.

<sup>.09/7 (7)</sup> 

وَيُكُرُونُهُ وَقِنُّ مُوتَدًّا، ومريضٍ، وحانٍ وقاتلٍ في محاربةٍ.

لا منذُورٍ عتقُه نذر تَبَرُّنٍ، ولا ميتة ولو ظاهرةً، إلا سَمَكَا وجراهاً ونحوَهما، ولا سِرْجِينِ نجس، ولا ههنٍ بخسٍ أو مُتنجُّسٍ. ويجَـوزُ أَنْ يُستصبَحَ بمتنجسٍ في غير مسجلٍ.

قُولُه: (وَيَكُوهُ) يَعْنَى: بَيْعُ لَبْنِ آدَمْنِةٍ، قَوْلُه: (هُرَثُكُ) يَعْنَى: وَلُو لَمْ تُقْبَلُ تُوبِئُه، قُولُه: (وَهُرِيْضِ) أَيَّ وَلَوْ مَأْيُوسَاً مَنْه، قَوْلُه: (وَجَالَا) يعنى: وَلُو تَعْلَقْتِ الجُنَايِّةُ بِرَقْفِهِ، فَتَدْبُور. قَوْلُه: (فِي مُخَارِبُهُ) أَيْ: قَبْلَ الْقَادُرَةِ عَلَيْه، ويَضَحُ بِيْعُ أَمْمَ لِلَّهِ عَيْبُ يُقْسَمَعُ بِهُ النَّكَاجُ، كَحَدَامْ وَيُرضَي وَهُلَ لَمَا مَنْعُه. مِنْ وَطُيِهِا؟ يَعْمَلُ وَجَهِين، أَوْلِاهِمَا لَيْسَ لِمَا مَنْعُهُ.

قوله: (ناتينَ تَبْرُو) أَيُ الله بِحَاجِ وغصب وقوله: (وَلَوْ طَاهُوهُ) كَعِبْدُ مِنْ مِنْ وَلَهُ: (وَلَوْ طَاهُوهُ) كَعِبْدُ مِنْ مِنْ وَلَهُ: مِنْ فَوْلَهُ: (وَيُحُوهُمُهُ) مِن حَيْوَاتَاتُ الْبَحْتِرِ الَّتِي لا تَعْيْشُ إلا فَيْهُ. قُولُهُ: (وَيُجُورُ أَنْ يَسْتَطْسُخُ .. فَعْ) قَيْدَهُ فِي الْإِفْنَاعِ اللهُ تَبَعْ جَمَاعِمُ بَكُونَهُ عَلَى وَجَوْرُ أَنْ يَسْتَطْسُخُ .. فَعْ تَقُولُهُ فِي الْاَفْتُ عَلَى الْمُنْ عَبْدُ اللهُ يَصْبُ مِنْ الْمُرْفِقِ وَكُوهُ بِلاَمْسُ وَقَالُ فَي وَجَوْدٍ بِلاَمْسُ وَقَالُ فَي وَجَوْدٍ اللهُ مِنْ اللهُ يَصَافُهُ عَبْدًا رَوْ اللهُ اللهُ يَصْبُونُ اللهُ اللهُ يَعْدُ وَهُو عَلَى اللهُ عَبْدُ اللهُ اللهُ يَعْدُ اللهُ ا

حاشية النجدي

<sup>· 41/4:43.</sup> 

<sup>. (</sup>٢) المُقْتَعَ مع الشرح الكِنبَيْرُ والإَنْصَافَ ٤/١٦ 6.

وحرُم بيعُ مصحف، ولايصحُ لكافرٍ، وإن ملكه بإرثٍ أو غيرِه، أُلزِمَ بإزالةِ يده عنه، ولا يُكرهُ شراؤه استنقاذاً، وإبدالُه لمسلمٍ، ويجوزُ نسخه بأجرةٍ.

ويصحُّ شراءُ كتبِ الزندقةِ ونحوِها، ليُتلفَها، لاخمرِ(١) ليُريقَها.

الرابعُ: أن يكونَ مملوكاً له حتى الأسيرِ، أو مأذوناً (٢) فيه وقت عُقدٍ (٣) ولو ظنًا عدمَهما.

فلا يصحُّ تصرُّف فضوليٌّ ولو أحيزَ بعدُ، .....

حاشية التجدي

قوله: (أو غيره) كاستيلاء عليه. «شرح»(٤). قوله: (و إبداله) يعني:

مصحف ولو مع دراهم. قوله: (نَسخهُ بأجرةٍ) حتى من كافر، ومحدث بلامَسٌ، ولا حمل كافر، قوله: (أن يكون) أي: المبيعُ بالمعنى المتقدم. قوله: (حتى الأسير) بالعطف على المحرور باللام في (له)؛ لأنّه من أفراد العاقد، وهو غاية في النّقص. قوله: (أو هأذوناً فيه) أي: البيع. قوله: (وقت عقب) الظرفُ يتنازعه مملوكاً ومأذوناً. وقوله: (فلا يصح تصرف فضولي) تصريح مفهوم الإذن، وقوله: (ولا بيع ما لا يملكه) تصريح مفهوم الملك.

<sup>(</sup>١) في (حر): الاحمرا).

<sup>(</sup>٢) في زأ): المأذوناً لها.

<sup>(</sup>٣) في (حـ): اللعقدة.

<sup>(</sup>٤) الشرح) منصور ٩/٢.

إلا إن اشتَرى في ذمَّته ونوى لشخصٍ لم يُسمَّه. ثـم إن أحـازه مـن اشتُريَ له مَلَكَهُ(١) من حين اشتَرى، وإلا وقعَ لمشترِ ولزمه.

ولا بيع ما لا يملكه، إلا موصوفاً لم يُعيَّن، إذا قُبضَ أو ثمنه بمحلس عقد، لا بلفظ سلف أو سَلَم. والموصوف المعيَّن، كبعتك عبدي فلاناً ويستقصي صفته، يجوزُ التفرُّقُ قبلَ قبض، كحاضر، وينفسخ عقدٌ عليه بردِّه لفقدِ صفةٍ (٢)، وتلفٍ قبلَ قبض (٣).

ولا أرضٍ موقوفةٍ مما قُتح عَنـوةً، ولم يُقسَّـم، كمِصـرَ والشـامِ، وكذا العراقُ غيرَ الحِيرةِ، وأُلَّيْس(٤)، و بانِقْيا ....

حاشة النجدي

قوله: (إلا إن السترى... إلى شرط في شراء الفضولي أمرين: أن يشتري في الذمة، وأن لا يسمي المشترى له. قوله: (شم إن أجازه... إلى ولعل وارث كل يقوم مقامه. قوله: (وإلا وقع لمشتر) مفهومه لو أحاز البعض، لم يلتفت إليه، ثم إنه لا يتصرف المشتري فيه قبل عرضه على مَن نواه له، فإن تعذر، فماذا؟ قوله: (أو ثمنه) أي: كله، فإن قبض البعض، صح فيه بقسطه. قوله: (لا بلفظ سلف) فلا ينعقد به مع الحلول. قوله: (قبل قبض) أي: قبضه، فالتنوين عوض عن المضاف إليه، وهو الضمير الرابط، فلا حاحة إلى تقدير غيره. محمد الخلوتي. قوله: (وبانقيا) ناحية بالنحف دون الكوفة.

<sup>(</sup>١) ليست في (ط).

<sup>(</sup>٢) بعدها في (ح): ﴿على بائع، ا

<sup>(</sup>٣) لِفُوَاتِ مِحلِّ العقد بخلاف الموصوف في الدّمة. (اشرح) منصور ١٠/٢.

<sup>(</sup>٤) بوزن فليس: الموضّع الذي كانت فيه الوقعة بين المسلمين والفرس في أول أرض العراق من ناحية البادية. وفي كتاب الفتوح»: أليس: قرية من قرى الأنبار. «معجم البلدان»: ٢٤٨/١-

وأرضِ بني(١) صَلُوبًا، إلا المساكن، وإذا باعها الإمامُ لمصلحةٍ، أو غيرُه، وحَكم به من يرى صحَّتُه.

وتصحُّ إحارتها، لابيعُ ولا إحارةُ رِبَـاعِ(٢) مكــةَ والحــرمِ، وهــي الْمنازلُ، لفتحها عَنوةً.

ولا ماءٍ عِدِّ<sup>(۱)</sup>: كعينٍ ونَقْعِ بئرٍ. ولا ما في معدِنٍ حـارٍ، كقـارٍ، ومِلحٍ، ونِفُطٍ.

ولا نابتٍ من كلإٍ، وشَوْكٍ ونحوِ ذلك، ما لم يَحُزْه. فلا يدخـلُ في

حاشية النجدي

قوله: (وأرضِ بني صَلُوبَا) والثلاثة من العراق، صحَّ بيعُها؛ لأنها فُتحتْ صلحاً على أنّها لأهلِها، ولكونِ الاستثناءِ من العراقِ فصل بقوله: (وكذا). قوله: (لفتحها عَنوةً) ولم تقسم، وكأنّه سكتَ عنه اكتفاءً بما سبقَ آنفاً. قوله: (ونفطي) قيل: الفتحُ أحودُ، وقيل: الكسرُ أحودُ، نقله في «المصباح»(أ). قوله: (من كلإٍ) قال في «المصباح»: الكلأ مهموزّ: العشبُ رطباً كان أو يابساً(٥). انتهى.

<sup>(</sup>١) في (جـ): البنوا.

<sup>(</sup>٢) جمع رَبْع، وهو المنزل، ودار الإقامة، ورَبْع القوم: محلّتهم. «المطلع» ص ٢٣٠.

<sup>(</sup>٣) العِدُّ: هو الذي له مادة لا تنقطع، وجمعه: أعداد. ﴿المطلعِ، ص٠٣٠.

<sup>(</sup>٤) المساح: (نفط).

<sup>(</sup>٥) المصباح: (كلأ).

بيع أرض، ومشتريها أحقُّ به. ومَن أحده، مَلَكَهُ. ويحرُم دحولٌ لأجلِ ذلك بغير إذنِ ربِّ الأرضِ، إن حُوِّطت، وإلا جازَ بلا ضررٍ. وحرُم منعُ مستأذنٍ إن لم يحصلُ منه(١) ضررٌ.

وطُلولٌ تَحْني منها النحلُ، ككلإٍ وأولى، ونحلُ ربِّ الأرضِ أحقُّ به. الخامسُ: القدرةُ على تسليمه، فلا يصحُّ بيعُ آبِتٍ وشاردٍ، ولو لقادر على تحصيلهما.

ولا سمك بماء، إلا مرئياً بمَحُوز يسهلُ أحده منه، ولاطائر يصعُبُ أحده، إلا بمغلَق، ولو طالَ زمنُه.

ماشية النجدي

قوله: (وطلول ... إلخ) جمعُ طل وهو: المطر الخفيف قوله: (تجني منها النحل أي: تتغذى بما على الزهر والشَّحر من الندى، فإنَّ ربَّ الأرضِ لا يملك . قوله: (ونحل ربّ الأرضِ ... إلخ) في إسناد الأحقية إلى النحل ما لا يخفى، إلا أن يُقال: إنَّه من قبيلِ الاختصاصِ لا الملكِ الحقيقي ، أو: العبارة مقلوبة ، والأصل: وربّ الأرضِ أحق به لنحله، أو هو من باب قوله تعالى: ﴿عيشة راضية ، [الحاقة: ٢١]: راضٍ صاحبها. محمد الخلوتي.

قوله: (على تسليمه) أي: المعقودِ عليه، قوله: (فلا يصحُّ بيعُ آبقِ) أي: حعلُه ثمناً أو مثمناً. قوله: (بمحوز) أي: بماءٍ. قوله: (يسهل أحده...إلخ) مقتضاه: أنّه لو كان مرئيًا بماءٍ ، لكن يصعبُ أخذه، أنّه لا يصحُّ بيعُه.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و (ب) و (ح).

ولا مغصوب، إلا لغاصبه أو قادرٍ على أحده، ولمه الفسخُ إن عجزَ.

السادسُ: معرفةُ مَبِيعٍ، برؤيةِ متعاقدَين مقارنةً لجميعه، أو بعضٍ يدلُّ على بقيته. كأحدِ(١) وجهَيْ ثوبٍ غيرِ منقوشٍ، .....

حاشية النجدي

ويُطلبُ الفرقُ بينه وبين الطائرِ إذا صعبَ أحدُه، ولكن كان بمغلق، ولعلَّ الفرقَ أَنَّ لنوعِ السَّمكِ قوةَ الغوصِ في الطِّين بحيثُ يتعذرُ أَحدُه، فأعتبرت السُّهولَة فيه، بخلافِ الطائرِ، فإنَّه ليس له تلك القوةُ، بال له قوةُ الطيرانِ، وخرقُ طبقاتِ الجوِّ، وكونُه بمغلقِ منعه من ذلك. محمد الخلوتي.

قوله: (إلا لغاصبه) أي: ما لم يقصد بغصبه الاستيلاء عليه حتى يبيعه له ربه، فإنّه لا يصحُّ بيعُهُ له في هذه الصُّورةِ، كما سَيُصرح به المصنّفُ في آخر الفصلِ الآتي. قوله: (إن عَجَز) أي: بعد البيع، وقبلَه لا يصحُّ، أي: الأخدد. قوله: (مقارنة) أي: للعقدِ، وهو حال أو نعت لرؤيةٍ، فيصحُّ نصبُه وحرُّه، قوله: (معارنة) أي: للعقدِ، وهو حال أو نعت لرؤيةٍ، فيصحُّ نصبُه وحرُّه، ويمكنُ رفعُه أيضاً بجعله نعتاً لمعرفةٍ، إلا أنَّ فيه الفصل بين النعتِ ومنعوتِه.

وبخطه أيضاً على قوله: (مقارضةً) المرادُ بالمقارنةِ: أعمَّ من المقارنةِ الحقيقيةِ، والمتقدمُ بزمن لا يتغيرُ فيه المبيعُ، بدليلِ أنَّه فَرَّعَ عليه فيما يأتي قوله: (فلا يصحُ إن سبقتِ العقد بزمن ... إلخ) وإلاَّ لكان المفرع عدم الصحَّةِ إذا سبقتِ العقدَ مطلقاً. محمد الخلوتي. قوله: (لجميعه) متعلقُ بـ (رؤيةٍ).

<sup>(</sup>١) في (أ): الكإحدى).

فلا يصحُّ إن سبقتِ العقدَ بزمنِ يتغير فيه ولو شكَّا، ولا إن قال: بعتك هذا البغلَ، فبان فرساً، ونحوه.

وكرؤيته معرفتُه بلمس، أو شمَّ، أو ذوق، أو وصفِ ما يصحُّ سَلَمٌ فيه، بما يكفي فيه، فيصحُّ بيعُ أعمى وشراؤه، كتوكيله.

ثم إن وُحد ما وُصف أو تقدمت رؤيته متغيراً، فلمستر (١) الفسخ - ويحلف إن احتلفا - ولا يسقط (٢) إلا بما يدل على الرضا، من

حاشية النجدي

قوله: (فلا يصح إن سبقت) أي: الرؤية، لوجهين: كونها أقرب مذكور، ولأنّه محترزُ المقارنةِ المتعلّقةِ بالرُّؤيةِ. قوله: (يتغير) أي: يمكن لا بالفعلِ. قوله: (فبان فرساً... إلخ) قد يُفرَّقُ بين ما هنا وما يأتي في النّكاح، من أنّه إذا قال: زوَّجتكَ بني هذه فاطمة، فبانت عائشة، صح بأن المعرفة للمعقودِ عليه في البيع أضيقُ منها في النّكاح، ولذا لا يشترطُ رؤية الزَّوجةِ في صحّةِ العقدِ ولا وصفُها، كالبيع، بل لو قال له: زوَّجتك بني، وليس له إلا واحدةً، صحّ، بخلاف مالو قال: بعتُكَ أمّني، وليس له إلا واحدةً من غير رؤيةٍ ولا صفةٍ، كما تقدم. فتدبسر. بقي أنّه لِمَ اكتفى في النكاح بالتعيينِ واشترط هنا المعرفة ؟ أحاب منصور البهوتي: بأنّه عقدُ معاوضةٍ، فاعتبرت فيه معرفة العوضين بخلاف النكاح. فتدبر.

قوله: (وكرؤيته) الكاف للتشبيه. قوله: (إن اختلفا) أي: في نقصٍ أو تغييرٍ.

<sup>(</sup>١) في (ح): «فللمشتري».

<sup>(</sup>٢) أي: الحيار.

سَوْمٍ ونحوه، لا بركوب دابةٍ بطريقِ ردٍّ. وإن أسقطَ حقَّه من الردِّ، فلا أَرْشَ.

ولا يصحُّ بيعُ حملٍ ببطنٍ، ولبنٍ بضرَّعٍ، ....

حاشية النجدي

قوله: (وإن أسقط حقّه من الردّ، فلا أرش) أي: في الصُّورتين، ولعلَّ علّه في تغييرِ ما تقدَّمت رؤيتُه، إذا لم يثبت حدوث عيب به قبل قبضه، وإلاَّ فله الأرش، كما سيأتي في العيب، ولعلَّ علّه فيما بيع بصفة فوحده ناقصاً، إذا كان الموصوف معيناً، ويكون الفرق بينه وبين ما يأتي في الشروطِ في البيع: أنَّ الصفة إذا ذكرت للتمييز، لم تقابل بثمن، فلا أرش، بخلافِ ما إذا نصَّ على اشتراطها، فإنها مقصودة في نفسها لا للتمييز، فله الأرش عند فَقْدِها، أمَّا الموصوف الذي لم يُعيَّن إذا أتى به البائعُ ناقصاً، فإنَّ للمشتري طلب بدلِه؛ لأنَّه وجب في الذَّمَّةِ سليماً بخلافِ المعينِ. هذا ما ظهر لي في تحريرِ هذا المحل، فليحرر مرة أحرى، وا الله أعلم.

قوله: (ولا يصحُّ بيعُ حملِ... إلخ) اعلم: أنّه إذا باع الحاملَ من غير تعرض لحملها، شملَه البيعُ، إن كان المالكُ واحداً، وإلاَّ بطلَ البيعُ. قاله في «شرحه»(١) كذا حكاهُ منصور البهوتي بصيغةِ التبري، وكان وجهه أنّه ليسَ من تفريقِ الصفقة الآتي؛ إذ علّه إذا نصَّ على ما يصحُّ وما لايصحُّ، بخلافِ ما سكت عنه، وكان من شأنِه أن يدخلَ تبعاً لو لم يكن مانعٌ من كونه ملكَ الغيرِ مثلاً.

<sup>(</sup>۱) «شرح» منصور ۱۳/۲.

ونوى بتمرٍ، وصوفٍ على ظهرٍ، إلا تبعاً. ولا عَسْبِ فَحْلٍ، ولا مِسكِ فَ فَارٍ، ولا لفتٍ ونحوه قبل قلعٍ، ولا ثوبٍ مطويًّ، أو نَسجَ بعضه

حاشية النجدي

قوله: (بتمر) الباء في الثلاثةِ بمعنى في، كما في: ﴿وَلَقَـٰدُ نَصَرَكُـمُ اللَّـٰهُ بيَدْرِ ﴾. [آل عمران: ١٢٣]. قوله: (وصوف على ظهر) ظاهرُه: ولو بشرطِ حزِّه في الحالِ، ويطلبُ الفـرق بينـه و بـين الـزرع ونحـوه إذا شُـرطَ قطعُه. قوله: (إلا تبعاً) بأنَّ باعَه الأصلَ وسكتَ عنِ الفرع، فإنَّه يدخـلُ تبعاً، ولا يصحُّ تصويره؛ بأن يقولَ له: بعتكَ هذه الشَّاةَ بحملِها؛ لأنَّهم نصُّوا على أنَّ البيعَ في مثلِ هذه الصُّورةِ لا يصحُّ؛ لأنَّه قد حمَـع بين معلوم ومجهولٍ يتعذَّرُ علمُه. والأصحابُ وإن نَصُّوا على البطـلانِ في بعضِ هـذه الصُّورِ على الوجهِ المذكورِ، فقياسُ كلامِهم: أنَّ جميعَ هذه المسائِل كذلك. محمد الخلوتي. قوله: (ولا عَسْب (١) فَحْل) عسبَ الفحلُ الناقة عسبًا، من باب ضرَب: طرَقها. «مصباح»(٢). قال: ونُهي عن عَسْب الفحل، هو على حذف مضاف، أي: عن كِرَاهُ؛ لأنَّ ثمرتَه المقصودة غير معلومة؛ لأنَّه قد يُلْقِحُ، وقد لا يلقِحُ، فهو غررً. وقيل: المرادُ: الضِّرابُ نفسُهُ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ تناسُلَ الحيوانِ مطلوبٌ لذاتِه، فلا يُنهى عنه لذاتِه، للتناقُض. انتهى. قوله: (في فمار) أي: نافحتُه بالجيم، أي: وعمايَه، ممن نَفَحْمتُه: عظَّمَتُه،

<sup>(</sup>١) في الأصل و (ق): "عسيب".

<sup>(</sup>٢) الصاح: (عسب)

<sup>(</sup>٣) تاج العروس: (نفج).

على أن يَنسَجَ بقيتَه، ولا عطاءٍ (١) قبل قبضِه، ولا رقعةٍ به، ولا منهم معدِنٍ وحجارته، وسلفٌ فيه.

ولا مُلامَسةٌ، كبعتك ثوبي هذا على أنَّـك متى لمستَه، أو إن لمستَه، (٢أو أيَّ ثوبٍ لمستَه)، فعليك بكذا.

ولا بيعُ الحَصاقِ، كارمها(٣)، فعلى أيِّ ثوبٍ وقعت، فلك بكذا، أو بعتُك من هذه الأرضِ، قدرَ ما تبلغُ هذه الحصاةُ، إذا رميتَها، بكذا.

حاشية النجدي

قوله: (على أن ينسج ... إلح) فإن أحضر بقية اللَّحْمَةِ وباعَه الجميع، أعنى: ما نسج وما لم ينسج مع حضورِه، وشرط عليه تتميم نسجه، صحّ، لعدم الجهالةِ. قوله: (وحجارتِه) يعنى: قبل حوزِه إن كان حارياً، وكذا إن كان حامداً وحهل. «شرح»(٤). قوله: (أو أيَّ ثوب لمستَه) العلَّةُ في الأولين: التعليق، وفي الأحيرة: هو والجهالة.

<sup>(</sup>١) أي: قسطه من ديوان قبل قبضه؛ لأنه مغيب. فهو من يبع الغرر. انظر: الشرح) منصور ١٤/٢.

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٣) في (ح): «ارميها».

 <sup>(</sup>٤) ااشرحا منصور ۲/۲.

ولا بيعُ ما لم يعين، كعبدٍ من عبيدٍ، وشاةٍ من قطيعٍ، وشحرةٍ من بستانٍ، ولو تساوت قيمهم (١)، ولا الجميع إلا غيرَ معيّن، ولاشيءٍ بعشرةِ دراهمَ ونحوِها إلا ما يساوي درهماً. ويصحُّ: إلا بقدرِ درهم ويصحُّ بيعُ ما شوهِدَ، من حيوانٍ وثيابٍ، وإن جهلا عدده. وحامل بحرِّ، وما(١) مأكولُه في حوفِه،

حاشية النجدي

قوله: (وشاق من قطيع) القطيع: اسم طائفة البقر والغنم. قال ابن سيده: الغالب عليه أنه من العشرة إلى الأربعين. وقيل: ما بين خمسة عشر إلى خمسة وعشرين، وجمعه: أقطاع، وأقطعة، وقطعان، وقطاع، وأقاطيع. قال سيبويه: هما مم الم المجمع على غيير واحدة، كحديث وأحاديث. همطلع»(۱). محمد الخلوتي، قوله: (إلا ما يساوي درهماً) أي: من المبيع. قوله: (إلا بقدر درهم) أي: من المبيع وهو العشر مثلاً. قوله: (وحامل محل) أي: إذا قال: بعتك هذه الجارية، وكانت حاملاً بحرً، صحم. وكذا إذا قال: دون حملها؛ لكونه حرًا فيما يظهر، بخلاف ما إذا كان رقيقاً، فلا يصحم استثناؤه. ثم إنه في مسألة الحرّ إذا لم يعلم مشتر بالحرية، فله الفسخ.

<sup>(</sup>١) في الأصل و(أ): "فيمتهم".

<sup>(</sup>٢) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>۳) ص ۲۲۲.

<sup>(</sup>٤) حاء في هامش الأصل ما نصَّه: «قوله: حامل بحر؛ بأن شرط الزوج حريته بخلاف ما لــو كــان الحنمل ملكاً للغير، كالموصى به، وقد يفرق بين هذه وبين ما إذا كانت حاملاً برقيق لغير البــائع: إنَّ الحمل ملكاً للبيع، بخلاف الرقيق، فكانَّه مستثنى باللفظ. منصور البُهوتي».

وباقِلاءٍ، وحوزٍ، ولوزٍ، ونحوِه في قشريَّه، وحبِّ مشتدٍّ في سُنبله. ويدخل الساتر تبعاً.

وقَفِيزٍ من هذه الصُّبرةِ(١)، إن تساوتُ أحزاؤها، وزادت عليــه. ورِطلٍ من دَنِّ، أو من زُبْرةِ(١) حديدٍ، ونحوِه. وبتلف(١).ما عدا قدرَ

حاشية النجدي

قوله: (وباقلاء)(٤) الباقلاً: وزنّه فاعلاً، يُشدَّدُ فَيُقْصَرُ، ويُحفَّفُ فَيَمدُّ، الواحدةُ: باقلاَّةٌ بالوجهين. «مصباح»(٥). قوله: (ويدخل السَّاترُ تبعاً) فلو استثنى القشرَ ونحوه، بطلَ؛ لأنّه كبيع النّوى في التمرِ.

قوله: (من دَنَّ) الدَّن: كهيئةِ الحُبُّ إلا أنَّه أطولُ منه، وأوسع رأساً، وجمعه دِنانُّ، مثل سهم وسهام. والحُبُّ بضم الحاء المهملة: الخابية، فارسيُّ معرَّبٌ. قاله في «المصباح»(١). قوله: (وبتلف... إلى الباء سببية، ولعلَّ فائدةً

<sup>(</sup>١) الطعامُ المجتمعُ، كالكومَة، وجمعها: صبر. سميت بذلك لإفراغ بعضها على بعض. (المطلع) ص ٢٣١.

<sup>(</sup>٢) الزُّبْرَةُ: القطعةُ من الحديدِ، والجمع: زُبَرٌ. اللصباح؟: (زبر).

<sup>(</sup>٣) في (حـ): الريتلف.

<sup>(</sup>٤) حاء في هامش الأصل ما نصّه: القوله: باقلاء وحوز في قشريه، أي: سواء باعه مقطوعاً أو في شحره، وسواء باعه رطباً أو يابساً. قال ابن نصر الله: إنّما يصحُّ بيع ذلىك إذا بيع مع أكمامه وقشره، وأما لو بيع الثمر والحب دون أكمامه وقشره، فالظاهر: أنه لا يجوز؛ لأن حواز بيع ذلىك للحاحة لرؤية بعض المبيع وهو الأكمام والقشر، فإذا استثنى ذلك في البيع، صار المبيع كله مستوراً، فلا يصح، أما لو بيعت أكمامه المشاهنة دون الثمار التي فيها، والقشور دون الحبوب التي فيها، فالظاهر: صحة البيع؛ لأنَّ المبيع مرثي مشاهد، والتسليم غير ممتنع، فلو بيع تبن الحبوب دونها بعد الحصاد أو قبله، فالظاهر: صحته المبيع مرثي مشاهدة، وكذلك لو بيع قشور صبرة حوز، وقد وقعت هذه المسألة، وأفيت فيها. حفيدة.

<sup>(</sup>٥) المصياح: (بقل).

<sup>(</sup>٦) المعباح: (حبب).

مبيع يتعيَّنُ. ولو فرَّقَ قُقْزاناً، وباع واحداً مبهَماً مع تساوي أجزائها، صحَّ. وصُبْرةٍ جِزافاً مع جهلهما أو علمهما (١)، ومع علم بائعٍ وحدَه، يحرُم، ويصحُّ. ولمشترٍ الردُّ، وكذا مع (٢) علم مشترٍ وحدَه، ولبائع الفسخُ. وصُبْرةٍ عُلِم قُقْزانُها إلا قَفِيزاً.

لا عُمرةِ شجرةٍ إلا صاعاً ١٦)، ولا نصف داره الذي يَليهِ.

حاشية النجدي

ذلك: أنَّ للمشتري قبضه إذن بغير إذن من البائع، بخلاف قبل ذلك، فإنَّ تعيينه مُفَوَّض إلى البائع.

قوله: (وباع واحداً مبهماً) أي: مثلاً. قوله: (صحَّ) قال في «شرحه أنّ): كما لو لم يفرقها. ومنه يعلمُ: أنَّ تعيينَ المبيعِ أيضاً إلى البائع، وأنّه بتلفِ ما عدا واحداً يتعيّنُ. قوله: (عُلِم قُفْوَانُها) لا إن جُهلت إلا مشاعاً. قوله: (إلا صاعاً) أي: لا إلا جزءًا مشاعاً، كثلثٍ. قوله: (اللهي يليه) هو أحسنُ من تعبيرِ «الإقناع»(٥) بالتي، لإيهامِه أنّه لو باعَه من داره التي تليه نصفاً شائعاً أنّه لا يصحُّ، وليس كذلك، والجوابُ عنه: أنّ التي في كلامِه حارٍ على النصف،

<sup>(</sup>١) أي: التبايعين.

<sup>(</sup>٢) ليست في (أ) و (ب) و (ح).

<sup>(</sup>٣) في (أ): الصاعة.

 <sup>(</sup>٤) الشرح؟ منصور ٢١/٥٠.

<sup>.44/4 (0)</sup> 

ولاجَرِيبِ(١) من أرضٍ، أو ذراعٍ من ثـوبٍ، مبهَماً(٢)، إلا إن عَلِما ذَرعهما، ويكون مُشاعاً. ويصحُّ معيَّناً بابتداءٍ وانتهاءٍ معاً، ثـم إن نقصَ ثوبٌ بقطعٍ، وتشاحًا، كانا شريكين. وكذا حشبةٌ بسقفٍ، وفصُّ بخاتَم.

ولا يصحُ استثناءُ حَمْلِ(٣) مبيعٍ أو شحمِه، أو رِطلِ لحمٍ أو شحمِ إلا رأسَ مأكولٍ، وحلدَه، وأطرافَه. ولا يصحُ استثناءُ ما لا

حاشية النجدي

لأنَّه اكتسب التأنيث من المضاف إليه، كما في قولهم: قُطعت بعض أصابعه، أو يحمل على بيع نصف لا على الشيوع. فتأمل.

قوله: (معاً) فإنْ عُيِّنَ أحدهما، لم يصح، وفيه نظر. قوله: (بسقفه) يعني: ولا يضرُّ استتارُ بعض؛ لأنَّ المقصودَ ظاهرٌ. قوله: (وأطرافه) وكذا ما يستثنى من كارع وسموطٍ. قاله غيرُ واحدٍ. والسموط: جمعُ سمط بفتح السين، وهو: الصوفُ المنتوفُ بالماءِ الحارِّ. قال في «القاموس»: سَمَطَ الحَدْيَ يَسْمِطُه ويَسْمُطُه، فهو مَسْموطٌ وسَميطٌ: نَتَفَ صُوفَه بالماءِ الحارِّ(٤). انتهى. فكأنَّهم أطلقوا المصدرَ على الصُّوف، ثم جمعوه حوازاً فتدبر.

<sup>(</sup>١) الجريب: الوادي، ثمّ استُعِير للقطعة المتميّزة من الأرض، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم. (المصباح): (حرب).

<sup>(</sup>٢) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>٣) بعدها في (حف): «حمل أمة أو مأكول مبيع».

<sup>(</sup>٤) القاموس؛ (سمط).

يصحُّ بيعه مفرَداً، إلا في هذه، ولو أبَى مشـــتٍ ذَبْحَـه ولم يُشـــترطُ لم يُحبرُ، ويلزمُه قيمةُ ذلك تقريباً. وله الفسخُ بعيبٍ يختصُّ المستشنَى.

السابعُ: معرفتهما لثمن حالَ عقدٍ، ولو بمشاهدةٍ. وكذا أجرةٌ. فيصحَّان بوزنِ صَنْحةٍ، وملَّءِ كيلٍ مجهولَين. وبصُبُّرةٍ، وبنفقةٍ عبده شهراً. ويرجعُ مع تعذُّرِ معرفةِ ثمنٍ في فسخٍ، بقيمةِ مَبِيعٍ.

ولو أسرًا ثمناً بلا عقدٍ، ثم عقداه بآخرً، فالثمنُ الأولُ.

و لو عُقدً(١) سرًّا بثمن، ثم علانيةً بأكثر، فكنكاح. والأصحُّ(٢)

حاشية النجدي

قوله: (مفرداً) يعني: كالنَّوى في التمرِ. قوله: (يختصُّ المستثنى) لأنَّ الجسدَ شيءٌ واحدٌ، يتألَّم كله بألم بعضه. «شرح»(٣).

قوله: (حالَ عقلم) يعني: ولو برؤيةٍ متقدمةٍ بزمنٍ لا يتغيرُ، أو وصفٍ، كما تقدَّمَ في المبيع. «شرحه»(٣). قوله: (مجهولينِ) يعني: في العُرف، معلومينِ للعاقدينِ بالمشاهدةِ. قوله: (وبنفقةِ عبله) يعني: أو نفسِه، أو زوجتِه، أو ولـدِه ونحوه، لا دابته.

قوله: (بقيمة مبيع) وكذا في إحارةٍ بقيمةِ منفعةٍ، وينبغي مثلُه إذا تلفت الصنحةُ قبلَ الوزنِ، فللبائِع قيمةُ المبيع. وعرضتُه على شيخِنا فأقرَّه.

قوله: (والأصحُّ... إلخ) اختبار في «الإقناع»: أنَّها كالأُولَى وأُولَى(١٠). وقد

<sup>(</sup>١) في (أ): العقدال.

<sup>(</sup>٢) حاء في هامش (ح): «أي: الأصح قول صاحب التنقيح».

<sup>(</sup>٣) لاشرح؟ منصور ١٧/٢.

<sup>(</sup>٤) انظر: كشاف القناع ٢/٣/٣.

قولُ المنقّحِ: الأظهرُ: أنَّ الثمنَ هو الثاني إن كان في مدةِ خيارٍ، وإلا فالأولُ. انتهى.

ولا يصحُّ بِرَقْمِ(١)، ولا بما باع به(٢) زيـدٌ، إلا إن علماهما، ولا بألفِ درهمِ ذهباً وفضةً، ....

حاشية النجدي

يفرقُ بينَ ما هنا، وما يأتي في الخيار: أنَّ الزِّيادةَ هنــا ظـاهراً غـيرُ مقصـودةٍ باطناً، بخلافِ ما يأتي. وهذا أظهرُ. فتدبر.

قوله: (بوڤم) الرقمُ مثلُ الخنُّمِ لفظاً ومعنىً. «مصباح»(٣) .

قوله: (ولا بألف درهم ذهباً وفضةً) لجهل مقدار كلّ من الألف، كما لو قال: بعضها ذهب وبعضها فضة. وبخطه أيضاً على قوله: (ولا بألف درهم ذهباً وفضةً) قد يقال: هذا لا جهالة فيه؛ لأنه يؤول الأمرُ في هذه المسألة إلى أنّ البيع وقع بألف درهم، واشترط أن ينقده من جنسي الذهب والفضة؛ إذ الدرهم هو المقدار المعلوم من الفضة، كما يومي إليه قول المصنف الآتي: (ولا بدينار أو درهم مطلق)، إلا أنْ يقال: إنّه استعمله في المقدار من الذهب أيضاً. وليس هذا بمتعارف، بدليل ما يأتي من عدم صحّة البيع في قوله: بعتك هذا (بدينار إلا درهماً)، أو (بمئة درهم إلا ديناراً)؛ لأنهم فستروا نحو هذا بما المستنى فيه من غير جنس المستنى منه. فليحرر. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) أي: المقدار المكتوب عليه للحهالة به حال العقد. «شرح» منصور ١٨/٢.

<sup>(</sup>٢) ليست في (أ) و (ب) و (ح).

<sup>(</sup>٣) المساح: (رقم).

ولا بثمن معلوم، ورطل خمر، ولا بما ينقطع به السعر، ولا كما يبيع الناس، ولا بدينار أو درهم مطلق وثَمَّ نقودٌ متساويةٌ رواجاً، فإن لم يكن إلا واحدٌ، أو غَلب أحدُهما، صحَّ، وصُرفَ إليه.

و لا بعشرة صحاحاً أو إحدى عشرةً (١) .....

حاشية النجدي

قوله: (ورطل هم انظر: هلا كان هذا من تفريق الصفقة، وقد يقال بالفرق بين الثمن والمثمن، وهو: أنَّ البيعَ يتعددُ بتعددِ الثمن، فيت أتى تفريقُ الصَّفقةِ فيه، بخلاف النَّمن، فإنَّ البيعَ لا يتعددُ بتعددُ بتعدد أشار الشَّيخُ منصور البهوتيُّ في «الحاشية» إلى هذا الفرق فيما يأتي في تفريق الصفقة. فتنبه له. محمد الخلوتي. قوله: (ولا كما يبيعُ النَّاسُ) ما لم يكن قد وقع تسعيرٌ من الحاكم على سعر معين يعلمانِ قدرَه، وكانوا لا يمكنهُم مخالفته، وإلا فما يبيعُ به النَّاسُ لا ينضبطُ؛ لا حتلافهم. محمد الخلوتي. قوله: (ولا به بدينار) أي: مطلق. قوله: (متساويةٌ رواجاً) يعني: مختلفةً قدراً.

قُوله: (صحاحاً) حال. قوله: (أو إحمدى عشرة) كأن الظّاهرَ: أو أحمد عشر، كما هو في بعض نسخ «الإقناع»(٢)؛ لأنَّ مازادَ على العشرةِ من العمد يوافقُ تمييزَه في التذكيرِ والتأنيثِ، والتمييزُ هنا مذكَّرٌ وهو: الدرهمُ أو الدينارُ، ولا يقال إنَّهم قالوا: إذا حُذف المعدودُ، حازَ التذكيرُ والتأنيثُ، كما قاله النّوويُّ؛ لأنَّا نقولُ: هو مخصوصٌ بما كان من حنسِ اللّيالي والأيام، كما صرَّح به السّبكي

<sup>(</sup>١) في (ج): «عشر».

<sup>.</sup>Y1/Y (Y)

مكسَّرةً، ولا بعشرةٍ نقداً أو عشرين نسيئةً، إلا إن تفرَّقا فيهما على

ولا بدينار إلا درهماً، ولا بمئة درهم إلا ديناراً، أو إلا قَفِيزَ بُـرِّ، أو نحوَه. ولا بمئة على أن أرهنَ بها وبالمئـةِ الـتي لـك هـذا. ولا مـن صُبرُةٍ أو ثوبٍ أو قَطِيعٍ، كلَّ قَفِيزٍ أو ذراعٍ أو شاةٍ بدرهمٍ.

ويصحُّ بيعُ الصُّبْرةِ أَو الثوبِ أو القَطِيع، كلَّ قفيزِ أو ذراع أو شاةٍ

حاشية النجدي

فيما كتبه على قوله ﷺ: «رُفع القلمُ عن شلاثٍ» الحديث(١). قوله أيضاً على قوله: (أو إحدى عشرةً) أي: مختلفةً مكرراً.

قوله: (مكسَّرةً) حالٌ. قوله: (أو عشرين نسيئةً) أو الصبرةُ على أن أزيدكَ قفيزاً، أو أنقصكَ قفيزاً. قوله: (أو نحوه) أي: ممَّا المستثنى فيه من غير جنسِ المستثنى منه للحهالة، وفيه: أنَّهم اغتفروا الجهالة التي تزولُ بالحساب، كما سيأتي التصريحُ به على جهةِ القاعدةِ الكلِّية في السَّادسِ من أنواعِ الخيارِ. محمد الخلوتي.

قوله: (ولا مِن صُبرة...إلخ) الفرقُ بين هذه والتي بعدها، حيث صحَّ البيعُ في الثانيةِ دون الأولى، أنَّ البيعَ في الأولى هو الجزءُ الذي اقتضتهُ (مِن) التبعيضيةِ، وعددُ القفزان المدلولِ عليه به (كلَّ) بحهولٌ، والمبيع في الثَّانية: الصبرةُ المشاهدةُ، ويُعلم مقدارُها بالكيل، ومثلُ الصبرةِ، الشوبُ، والقطيعُ. وحهالةُ الثمنِ تؤدي إلى حهلِ المثمنِ، وعلمُه إلى علمهِ. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١١٨٣)، والبيهقي ٢٢٥/٨، من حديث عمر بن الخطاب.

بدرهم، وما بوعاء مع وعائه موازنة، كلَّ رِطلٍ بكدا، مطلقاً. ودونه مع الاحتساب بزِنتِه على مشتر، إن علما مبلغ كلِّ منهما. وحزافاً مع ظرَّفه أو دونه، أو كلَّ رِطلِ بكذا، على أن يَسقط منه وزنُ الظرف.

ومن اشترى زيتاً أو نحوه في ظَرْفٍ، فوَحد فيه رُبَّا، صحَّ في الباقي بقسطه، وله الخيارُ، ولم يلزمه بدلُ الرُّبِّ.

حاشية التجدي

قوله: (وها بوعاء...إخ) اعلم: أنّه قد اشتملَ على ستّ صور إحداها: بيعُ الوعاءِ بما فيه وزناً، سواءٌ علما قدر كلّ على انفراده أو لا. الثّانية: بيعُ ما في الوعاءِ دونَه، مع احتسابِ بائع بوزنِ الوعاءِ على مشتر، فيشترطُ في هذه الصّورةِ أنْ يعلَما مبلغَ كلّ منهما. الثّالثة: بيعُ الوعاءِ بما فيه حُزافاً. الرّابعة: بيعُ ما في الوعاءِ دونَه جزافاً. الخامسة: بيعُ الوعاءِ بما فيه وزناً، على أنْ يسقط من وزنِ المحموع وزنَ الظرف، فيُحتَسَبُ وزنَهُ على البائع بشرطِ علمهما وزنَ كلّ السّادسة: بيعُ ما في الوعاءِ دونَه وزناً، على أنْ يسقط من وزنِ المحموع وزن الظرف، فيُحتَسَبُ وزنَه على البائع بشرطِ علمهما وزنَ كلّ السّادسة: بيعُ ما في الوعاءِ دونَه وزناً، على أنْ يسقط من وزنِ المحموع وزن الظرف، فيُحتَسَبُ وزنَه على البائع. وهذه الأحيرة أغلبُها في الدّيارِ المصريةِ، وكلّها تؤخذُ من كلامِ المصنّف. قوله: (موازنة) أي: وزناً.

قوله: (في ظرف) ظاهرُه: ولو جزافاً. قوله: (فوجد فيه رُبُّا) مثلاً. قوله: (ولم يلزمه) أي: البائع. قوله: (بدل الرُّبِّ) فإن تراضيا، حازَ.

## فصلٌ في تفريق الصَّفْقة

مئتهى الإزادات

وهي: أن يَحمَع بين ما يصحُّ بيعُه ومالا يصحُّ.

مَن باع معلوماً وبمحهولاً لم يتعذّر علمُه، صحَّ في المعلومِ بقسطه. لا إن تعذّر، ولم يبيِّن ثمنَ المعلوم.

ومن باع جميعَ ما يملكُ بعضه، صحَّ في مِلكه بقسطه.

ولمشترِّ الخيارُ إن لم يعلم، والأرْشُ إن أمسكَ فيما يَنقُصه تفريقٌ.

وإن باع قِنّهُ مع قنِّ غيره بلا إذنِه، أو مع حرِّ، أو خلاَّ مع خمرٍ صحَّ في قنّه، وفــي خَـلً بقسطه، ويقـدَّر خــمرِّ خــلاً، ولـمشتــرٍ الـخيارُ.

حاشية النجدي

قوله: (ولم يبيّن ثمن المعلوم) فهم منه: أنّه إذا بُيِّن ثمنُ المعلوم، صحّ فيه إنْ صحّ بيعُ المعلوم على انفراده، لو نصّ عليه، كما إذا قال: بعتُك هذه الفرس وحملها وما في بطنِ الأخرى، وبيَّن ثمنَ الفرس، كمئة، بخلاف: بعتُك الفرس وحملها بكذا، فلا يصحَّ، ولو بيَّن ثمنَ كلِّ منهما؛ لأنَّ دخولَه بالتبعيةِ لا يتأتَّى بعد مقابلتهِ بشمن، وإبطالُ البيع فيه دون أمّه بمنزلةِ استثنائِه، وهو مُبطلُّ للبيع، كما تقدَّم. هذا حاصلُ ما أفادَه الشَّيخ منصور في «شرح الإقناع»(١)، رحمه الله، بحثاً.

قوله: (و يقدَّرُ خَمْرٌ خلاً) أي: وكذا يقدر حرٌّ قنَّا، وإنَّما اقتصرَ على

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ١٧٧/٣.

وإن باع عبدَه وعبدَ غيرِه بإذنه، أو عبدَيه لاندين، أو اشترى عبدَيْن من اثنين أو وكيلهِما بثمنٍ واحدٍ، صحّ، وقُسِّط على قيمتَيْهما. وكبيع إحارةً. وإن جُمعَ بين بيعٍ وإحارةٍ، أو صَرْفٍ، أو خُلْع، أو نكاحٍ بعوضٍ واحدٍ، صَحَّا، وقُسِّط عليهما. وبين بيع وكتابةٍ، بَطلَ، وصحَّتْ. ومتى اعتبرَ قبض لأحدهما، لم يبطلِ الأَّحرُ بتأخَّره.

#### فصل

ولا يصحُّ بيعٌ ولا شراءٌ، ممن تلزمُه جُمعةً، ......

حائمة التحدي

التنبيهِ على تقديرِ الخمرِ حلاً، إشارةً إلى الخلافِ فيهِ، والردِّ على القائلِ بتقويمهِ عند أهلِ الذَّة، الذين يرون بيعَه، كما حكاه في «المبدع»(١). شيخنا محمد الخلوتي.

قوله: (أو وكيلِهما) أي: أو مِن مالكِ ووكيلٍ، فهي خمسُ صور، وإن اعتبرتَ ما في قوله: (أو عبديه الثنين) من العمومِ زادت الصّورُ، فإنّه يشمل: ما إذا كانا مالكين، أو وكيلين، أو مختلفين. على أنّه لو اقتصر في مسألة: (أو اشترى) على قوله: (من اثنين)، لشملَ كذلك قوله: (وبين بيع مسألةِ) أي: بيعُ شيءٍ لرقيقهِ، وكتابة، أي: وباعةُ نفسَةُ. انتهى.

### فصل في موانع صحّة البيع

قوله: (مَمَنْ تلزمُه جمعةً) أي: بنفسِه، كالحرِّ المكلَّفِ المقيم، أو بغيرِه، كالمسافرِ، فعقد كالمسافرِ، فعقد كالمسافرِ، فعقد وكيله بعد النداءِ مع مَنْ لا تلزمه، فالظَّاهرُ الجوازُ؛ لأنَّ إباحة ذلك لمن لا تلزمه،

<sup>.</sup> ٤ . / ٤ (١)

بعدَ ندائها الذي عند المنبر. المنقّعُ: أو قبلَه لـمن منزلُه بعيدٌ، بحيثُ إنه يُدركها. انتهى. إلا من حاجة، كمضطرّ إلى طعامٍ أو شرابٍ يُباعُ، وعُرْيانٍ وجدَ سُترةً، وكفنٍ ومَؤونةِ تجهيزٍ لـميتٍ خِيفَ فسـادُه

حاشية النجدي

ليستُ مخصوصةً بما إذا كانَ لنفسِهِ، بدليلِ أنَّهم عدُّوا فيمَـنْ يجـوزُ لـه البيـعُ والشراءُ بعد النداءِ، العبدَ، ومعلومٌ أنَّه لا يعقدُ لنفسِه. بقــيَ أنَّه هــل يقــالُ: لابدَّ منَ التوكيلِ قبلَ النداءِ أمْ يجوزُ حتى بعدَه؟ الظَّاهرُ: الثاني.

قوله: (بعد ندائِهَا) فلو صدرَ الإيجابُ أو القبولُ مَّــنْ تلزمُه بعدَ النداءِ، والآخرُ لا تلزمُه، حرُمَ ولم ينعقدْ. ومنه يُعلم: أنّه لوصدرَ الإيجابُ أو القبولُ قبلَ النّداءِ مَّنْ تلزمُه، وتــمَّمه بعدَه مَـنْ لا تلزمُه، حـازَ ذلك، وصحَّ فيما يظهرُ.

وبخطه أيضاً على قوله: (بعد ندائها)، أي: أذانها، أي: الشروع فيه، ولو لأحد حامعين بالبلد، قبل أنْ يؤذنَ للآخر، صحَّحه في «الفصول»، وظاهرُه: ولو أرادَ الصَّلاةَ في الجامع الذي لم يؤذن له، ويُطلبُ الفرقُ بينَه وبينَ التنفَّلِ بعدَ الإقامةِ إذا أرادَ الصَّلاةَ مع غيرِ ذلكَ الإمام. وبخطه أيضاً على قوله: (بعد ندائها)، يعنى: ولو لم يَعلمُ به؛ لأنَّ العبرةَ بما في نفس الأمر.

قوله: (بحيث... إلخ) متعلق بمحذوف هو صفة لمصدر، أي: قبلية كائنة بحيث إنه يدرك الصّلاة مع الخطبة فقط. وقبل ذلك لا يلزم. قوله: (كمضطل) أي: كشراء مضطل، بتقدير مصدر مضاف لفاعله؛ لأنه مثال لما استثنى مِن قوله: (ولا شواء)، ثم هذا المصدر المضاف لفاعله، قد أضيف تقديراً إلى مفعوله أيضاً؛ لأنه عطف المفعول على الفاعل في قوله: (وكفن ... إلخ)، فهو

بتأخرٍ(١)، ووجودِ أبيه ونحوه يباعُ مع مسن لـو تركـه لذهـبَ بـه(١)، ومركوب لعاجز، أو ضرير عَدِم قائداً، ونحوه(٣). وكـذا لـو تضايق وقت مكتوبة.

ويصحُّ إمضاءُ بيع حيارِ وبقيةِ العقودِ. وتحرُم مساومةٌ ومناداةً.

ولا يصحُّ بيعُ عنبٍ أو عصيرِ (٤) لتحذه خمرًا، ولا سلاح ونحوه في فننة، أو لأهل حربٍ، أو قطاعٍ طريقٍ، ثمَّن عَلِمَ ذلـك ولو بقرائـنَ، ولا مأكول، ومشروب، ومشموم، وقدح لمن يشرب عليه أو به مسكراً، وجَوزِ وبيض ونحوهما لِقمارٍ، وغلامٍ وأمةٍ لمن عُرف بوطءِ دُبرِ أو غِناءٍ.

نظيرُ: يعجبني أكلُ زيدٍ الخبزَ، واللحمِ، بجرِّ اللحمِ عطفاً على زيدٍ، على تقديرٍ إضافةِ المصدرِ لمفعولِه. فتدبر.

قوله: (ووجودِ أبيه... إلخ)، لعلَّه مِن إضافةِ الصُّفةِ للموصوفِ، والأصلُّ: وأبيه ونحوه الموجودِ يباعُ... إلخ، ليناسبَ تقديرَ شراءٍ، كمــا في ســوابقِه ولواحِقه. قوله (ونحوه): كَأُمُّه وأَحِيه. قوله: (وقتُ مكتوبةٍ) ولو جمعةً لم يؤذنْ لها.

قوله: (ويصحُّ إمضاءُ بيع حيار) أي: وفسخه. قوله: (لمتخذِّه خمراً) يعني: ولو ذميًا. قوله: (وقدح) مثلًا. قوله: (أو غِناءٍ) أي: محرَّم، وهو بـالمدُّ وكسرِ الغينِ المعجمةِ، وأما بالفتح، فهو: النَّفعُ.

<sup>(</sup>١) في (أ): "ابتأخره".

<sup>(</sup>٢) ليست في الأصل (و) و(ب) و(حـ) و(ط).

<sup>(</sup>٣) في (حـ): ﴿أُو نَحُوهُۥ

<sup>(</sup>٤) في (أ): العصيرها.

ولو اتَّهمَ بغلامه، فدَبَّره أو لا، وهو فاحرٌ مُعْلِنٌ، أُحيلَ بينهما، كمجوسى تُسْلمُ أحتُه ويُحافُ أن يأتيَها.

ولا قِنِّ مسلمٍ لكافرٍ لا يَعتِقُ عليه، وإن أسلم في يده، أُجبرَ على إزالةِ مِلْكه، ولا تكفي كتابتُه، ولا بيعُه بخيارٍ.

وبيعٌ على بيع مسلمٍ، كقوله لمشترٍ شيئاً بعشرةٍ: أعطيكَ مثله بتسعةٍ. وشراة عليه، كقوله لبائع شيئاً بتسعةٍ: عندي فيه عشرةٌ، زمن

حاشية النجدي

قوله: (ولو اتَّهم) يجوزُ كونُه بضمِّ الهمزةِ، وسكونِ التاءِ، وكسرِ الهاءِ على أنَّ الهمزةَ وصليةً، على أنَّ الهمزةَ وصليةً، والفعلُ مبنيُّ للمفعولِ فيهما. قال في «المصباح»: أَتُهَمْتُهُ ظننتُ به سوءًا، واتَهمْتُهُ بالتَّقْيل مثله، على وزنِ افتعلْتُ(١).

قوله: (فدبّره) لأنّه لا يمنعُ البيعَ. قوله: (أحيلَ بينَهما) ولو ببيع؛ لئلا يخلوَ به. قوله: (بخيارٍ) يعني: له أولهما لا لمشترّ فقط. قوله: (وبيعٌ) مبتدأ، (وشسراء) معطوف عليه، وحبرُهما محذوف تقديرُه: محرَّمانِ، لدلالةِ حبرِ ما بعده، أعني: قوله: (وسَوْمٌ) عليه، فهو نظيرُ: زيدٌ وعمرة وبكر مضروب، ولك أنْ تقدر حبر كلّ بعده على حدرته. قوله: (كقوله...إلخ) انظرْ: هذا التصوير فإنه مشكل بعده على حدرته. قوله: (كقوله...إلخ) انظرْ: هذا البع عشرة) مشكل؛ إذ قوله: (أعطيك مشله بتسعةٍ). وكذا قوله: (عندي فيه عشرة) ليس بيعاً، ولا شراء، فلعل المراد: مع ما ينضمُ إلى ذلك ليتم به عقدُ البيع من

<sup>(</sup>١) المصباح: (تهم).

الخيارَيْن. وسَوْمٌ على سومِه مع الرصا صريحاً، محرَّمٌ. لا بعدَ ردُّ، ولا بذل بأكثرَ(١) مما اشترَى. ويصحُّ العقدُ على السَّوْم فقط، وكذا إحارةً.

وإن حضرَ بادٍ لبيعِ سلعته بسعرِ يومها وجهله، وقصَده حاضرٌ عارفٌ به، وبالناس إليها حاجةٌ، حرمتْ مباشرته البيع لَـه، وبَطل، رَضُوا أو لا. فإن فُقد شيءٌ مما ذُكر، صحَّ، كشرائِه لـه. ويُحبِر مستحبِراً عن سعر حَهِلَهُ.

ومن حاف ضَيْعةَ مالِه، أو أَخْذَه ظلماً، صحَّ بيعه له.

حاشية النجدي

القبولِ في الأولى، والإيجابِ في الثانيةِ، وقد يقال: لا حاجـة إلى ذلك؛ لأنَّ ما ذكرَ يرجعُ إلى معنى المعاطاةِ، وهي كافيةٌ، ويصدقُ عليها البيعُ والشـراءُ خصوصاً مع قولِه هناك: (ونحوه)، ثمَّا يدلُّ على بيع وشراءٍ. محمد الخلوتي. قوله: (لا بعدَ رَدِّ) عطف على محـذوفٍ، والتقدير: محرَّمٌ قبلَ الردِّ لا بعدَه، وإنَّما أظهرَ، لحذفِ المرجع.

قوله: (فقط) أي: دون البيع والشراء. قوله: (وكندا إجارة) أي: في الثلاثة، أعْني: الإيجار والاستفجار والسوم. وتصح في الأخير. قوله: (باد) أي: ليس من أهلِ البلد. قوله: (ويخير ... إلخ)، أي: وحوباً. قوله: (له) أي: لمن حاف أنْ يأخذه منه؛ لعدم تحقّق الإكراه، والضّمير على هذا في أي: لمن حاف أنْ يأخذه منه؛ لعدم تحقّق الإكراه، والضّمير على هذا في يبعه للمال، وإضافة المصدر إلى مفعوله عند حذف الفاعل كثيرة، كما في قوله تعالى: ﴿ بِسُوَالِ نَعْجَتِك ﴾. [ص: ٢٤]. كما نص عليه بدر الدين ابن مالك في «شرح الخلاصة». ويحتمل أنَّ المعنى: صحّ بيعُ المالكِ لمالِه في هذه مالك في «شرح الخلاصة». ويحتمل أنَّ المعنى: صحّ بيعُ المالكِ لمالِه في هذه

<sup>(</sup>١) لأن الطبع يأبي إحابتةٍ. ﴿شرح؛ منصور ٢٤/٢.

ومن استولى على ملكِ غيره بلا حقّ، أو ححَده، أو منَعه حتى يبيعَه إيَّاه، ففَعل، لم يصحَّ.

ومن أودع شهادةً، فقال: اشهَدوا أني أبيعه، أو أتبرَّع به خوفًا وتَقِيَّةً، عُمل به.

ومن قال لآخر: اشترني من زيد، فإني عبدُه، ففعَل، فبانَ حسَّا، فإن أخذ شيئاً غرمه، وإلا لم تلزمه العُهدة، حضرَ البائع أو غاب. كاشتر منه عبدَه هذا. وأُدِّب هو وبائعٌ. وتُحَدُّ مقرَّةٌ وُطئت، ولا مهرَ، ويُلحق الولدُ.

ومن باع شيئًا بثمنٍ نسِيئةً، أو لم يقبض، حَرُّم، وبَطَلَ شراؤُه له من مشتريه، بنقدٍ من جنسِ الأولِ أقـلَّ منه ولـو نَسيئةً(١). وكـذا

حاشية النجدي

الحالَة، فيكونُ مِن إضافةِ المصدرِ لفاعلِه، أي: سواءٌ باعَه لَمَنْ حافَ منه أولا. والاحتمالُ الأوَّلُ أقربُ؛ لأنَّ فيه تنصيصاً على الصُّورةِ المتوهَّمةِ. فتدبر.

قوله: (فَإِنْ أَخِذَ شَيئاً) أي: مِن الثَّمنِ، سواءٌ قبضَه منَ المُشتري أو مِن غيرِه؛ لأنَّه بغيرِ حتَّ، كالغصب. قوله: (عبده) هذا بخلاف مالو قال: اشترِ منه عبده، من غيرِ أن يقولَ: هذا، فلا يعزرُ. قوله: (وأُدَّبَ هو) أي: القائل في الصُّورتينِ، والمرادُ: عزَّرَ. محمد الخلوتي. قوله: (ومَنْ باعَ شيئاً بشمن نسيئةً، أو لم يقبض، حرَم، وبطلَ شراؤه له مِن مشتريهِ بنقدٍ من جنس الأولِ أقلَّ منه ولو نسيئةً. وكذا

<sup>(</sup>١) في (ج): النسأة ا

العقدُ الأولُ، حيثُ كان وسيلةً إلى الشاني. إلا إن تغيرَّت صفقه، وتسمَّى: مسألةَ العينةِ؛ لأن مشتري السلعةِ إلى أحلٍ، يأخذُ بدلها عَيناً، أي: نقداً حاضراً، وعكسها مثلها............

داشة النصري

العقدُ الأوَّلُ حيثُ كان وسيلةً إلى الثاني، إلا إنْ تغيرتْ صفتُه. وتسمى: مسألةَ العِينةِ؛ لأنَّ مشرِّي السلعةِ إلى أجل، يأخذُ بدلَها عيناً، أي: نقداً حاضراً، وعكسُها مثلُها) انتهى المقصودُ. [وقد اشتملَ كلامُه ـ رحمَــه اللَّـهُ تعالى \_ كغيرِه على أن يَشترطُ في مسالةِ العِينةِ ستةَ شروطٍ: أحدها: أن يكونَ العقدُ فيها قبلَ قبض الثمنِ في العقدِ الأولِ. والثاني: أنْ يكونَ المشتري هو البائع، أو وكيله، والثالث: أن يشتريها من المشتري، أو وكيله. والرابع: أن يكونَ الثَّمنُ منْ حنس الأوَّلِ. والخامس: أن يكونَ الثَّمــنُ فيهــا أقلَّ منه في العقدِ الأوَّلِ. والسادس: أن لا تتغيرَ صفةُ المبيع، بنحو مــرض أو نسيانِ صنعةٍ، فإن فُقدَ شيءٌ ممَّا ذُكرَ، لم تكنَّ منَ العِينةِ المحرَّمةِ الباطلةِ. وأمَّا عكسُها، فيشترطُ فيه أيضاً ستةُ شروطٍ، بعضها موافقٌ لما اشترطَ في مسالةٍ العِينةِ، وبعضها مخالفٌ له. فأحدها: أنْ يكونَ العقدُ فيه بعدَ قبضِ الثمن في العقدِ الأولِ. والثاني: أنْ يكونَ المشتري هو البائعَ، أو وكيلُه. والشالث: أنْ يشتريَها منَ المشتري أو وكيلِه. والرابع: أن يكونَ الثمنُ مـنْ حنس الأوَّلِ. والخامس: أن يكونَ الثمنُ فيه، أي: في العكسِ أكثرَ منه في العقدِ الأوَّلِ. والسَّادس: أنْ لا تتغيرَ صفَّةُ المبيع بنحوِ سِمَنِ وتعلُّمِ صنعةٍ. إذا علمتَ ذلكَ، فلمسألةِ العينةِ ستُّ صور: إحداها: أنْ يبيــعَ زيـدٌ على عمـروِ مشلاً شيئًا بثلاثينَ درهماً مؤجلةٍ، ثم يشتريه منهُ بعشرينَ حاضرةٍ مقبوضةٍ، أو حالةٍ في الذمةِ غيرِ مقبوضةٍ، أو مؤجلةٍ، هذه الثلاثُ كُلُّها مع كونِ الثمنِ في العقــدِ

حاشية النجدي

الأولِ مؤجلًا، ويتأتى مثلُها فيما إذا كانَ الثمنُ في العقـدِ الأولِ حالاً غيــرَ مقبوضٍ، فهذه ستُّ صورٍ. وإن اعتبرت فيما إذا كانَ الثمنُ في العقـدِ الأوَّلِ مؤجَّلًا، أنَّ العقدَ في مسألةِ العينةِ يكونُ تارةٌ قبلَ حلولِ الأحل، وتارةً بعدَه، زادَت الصورُ ثلاثاً، فيصيرُ المحموعُ تسعَ صورٍ. وأمَّا عكسُ مسألةِ العينةِ، فهو: أن يبيعَ شيئاً بنقدٍ حاضرٍ، أي: مقبوضَ كعشرينَ، ثـم يشتريه البائعُ من مشتريه بأكثرَ، كثلاثينَ من حنس النَّقدِ الأوَّلِ غير مقبوضٍ، سواءٌ كانَ الثمنُ في العقدِ الثاني، وهو العكسُ، حالاً أو مؤجَّلًا، فتحتُ العكس صورتانٍ، فالصُّورُ في العِينةِ وعكسِها ثمانٌ، أو إحدى عشـرةً صورةً، بقي أنَّ قولهم: بنقدٍ، أي: بفضةٍ أو ذهبٍ، هل هو قيدٌ، أم مثله باقي الرِّبَويَّات؟ كما لو باع مثلاً: شاةً بقدرِ معلومٍ من القمحِ، ثـم اشتراها منه بأقلَّ أو بأكثرَ من حنسِ ذلك القمح، على ما تقدَّم في الصُّور. الظَّاهر: أَنَّه لا فرقَ؛ لأنَّهم علَّلوا التحريم والبطلان في مسألةِ العينــةِ وعكسِـها؛ بنأن ذلك ذريعةً إلى الرِّبا، ومعلومٌ عدمُ قصرِ ذلك على النَّقدين. وا لله سبحانه أعلمُ بالصُّواب. قوله: (أي نقداً حاضراً) هكذا في «المصباح»(١)، قال: وذلك حرامٌ إذا شَرطَ المشتري على البائع أن يشتريَها منه بثمنِ معلومٍ، فـإن لم يكن بينهما شرطً، فأجازها الشَّافعي، فلو باعها المشتري من غيرِ بائِعها في المجلسِ، فِهي عينةً أيضاً، لكنَّها جائزةٌ بالاتفاق. انتهى(٢)].

<sup>(</sup>١) المصباح: (عين).

<sup>(</sup>٢) ما بين معقوفين تكرر في الأصل.

وإن اشتراه أبوه أو ابنه أو غلامُه ونحوُه، صحَّ، ما لم يكن حلةً.

وإن باع ما يجرِي فيه الرِّب نسيئة، ثم اشترَى منه بثمنه قبل قبط قبط قبط من حسم، أو ما لا يجوزُ بيعه به نسيئة، لم يصح، حسماً لمادة ربا النسيئة.

### فصل

يحرُم التسعير، ويُكره الشراءُ به. وإن هُـلدِّد من حالفه، حرُم وبَطل.

وحرُم: بعُ كالناس، واحتكارٌ في قوتِ آدميٌّ. ويصحُّ شراءُ محتكرٍ،

حاشية النجدي

قوله: (وإن باع ما يجري فيه الربا... إلخ) وهو المكيلُ والموزونُ. قوله: (من جنسه) أي: شيئاً من جنس (١) المبيع. قوله: (أو مالا يجوزُ بيعُه ذلك المبيع بهذا بيعُه ... إلخ) أي: شيئاً من غيرِ جنس المبيع لا يجوزُ بيعُ ذلك المبيع بهذا المشترى نسيئة؛ بأن يكونا مكيلَين، أو موزونين، بخلاف مالو كان الأولُ مكيلاً والثاني موزوناً، فيصحُّ، وإنّما حملناه على ما هو من غيرِ جنس المبيع؛ لئلا يكونَ من عطف العامِّ على الخاصُّ، لا ختصاصِ ذلك بد المواو دونَ «أو»، التي وقعَ العطفُ هنا بها. فتدبر.

قوله: (واحتكارٌ) وهو شراؤُه زمنَ الحاجةِ ليغلُوَ.

<sup>(</sup>١) في (ق) المن غير جنس.

ويجبَر على بيعه كما يبيع الناسُ. فإن أبَى، وخِيفَ التَّلفُ، فرَّقه الإمامُ، ويردُّون بدلَه. وكذا سلاحٌ لحاجةٍ. ولايكره ادِّحارُ قوتِ أهلِه ودوابِّه.

ومن ضمِن مكاناً، ليبيعَ فيه(١)، ويشتريَ فيه وحده، كُره الشراءُ منه بلا حاجةٍ(٢)، كمن مضطرٌ ونحوِه، وجالسٍ على طريسَّ. ويحرُم عليه أخذُ زيادةٍ بلا حقٌ.

حاشية النجدي

قوله: (ويردُّونْ بدلَه) أي: مثـلُ المثلي، وقيمةُ المتقـوَّم. قوله: (كمِن مضطرٍ) أي: بدونِ ثمنِ مثل. قوله: (أخدُ زيـادةٍ) يعني: على ثمنِ مثلٍ أو مثمَّن. قوله: (بلا حقِّ) بخلافِ مالو كـانت سلعتُه أحسنَ، فطلبَ زيـادةً لذلك. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و (ب) و (ح).

<sup>(</sup>٢) كره الإمام أحمدُ البيعَ والشراءَ من مكانِ ألزم الناسُ يهمنا فيه، لا الشراءَ ممن اشترى منه. «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٩٨/١١.

### بابُ الشروطِ في البيع

والشرطُ فيه وشبهه: إلزامُ أحدِ المتعاقدَين الآخَرَ؛ بسبب العقدِ، ما له فيه منفعةً. وتُعتبر مقارَنتُه للعقد. وصحيحُه أنواعٌ:

الأول: ما يقتضيه بيعٌ، كتقابُضٍ، وحلولِ ثمنٍ، وتصرُّف كِل فيما يصير إليه، وردِّه بعيبٍ قديمٍ، ولا أثرَ له.

الثاني: من مصلحته، كتأجيلِ ثمنٍ أو بعضِه، أو رهنٍ أو ضمينٍ بـه معيَّنَين، أو صفةٍ في مَبيعٍ، كالعبدِ كاتباً، .....

حاشية النجدي

قوله: (ما يقتضيه بيعٌ) أي: يطلبُه بحازاً؛ لكون ما ذكِرَ مقصوداً في البيع، فجعلَ البيع طالباً، كقوله تعالى: ﴿حداراً يريد أن ينقض ﴿ الكهف:٧٧]. قوله: (أو بعضه) أي: المعلوم إلى أجلِ معلوم، قوله: (به) أي: بالثّمن، أو بعضه. واقتصر في «الشرح»(١) على الأول، وأراد به كلاً أو بعضاً. ولو ثنّى الضمير، لكانَ أولى، كما في قوله تعالى: ﴿إِن يكن غنياً أو فقيراً فاللّهُ أَوْلَى بهما ﴾. [النساء: ١٣٥]. قوله: (كالعبد كاتباً) التقدير: ككونِ العبد كاتباً، كما أفادَه حَلُّ الشارح (٢)، ف (كاتباً) منصوب على الخبرية للكون، وعمل مع حذفه؛ لأنّه حذف من حيث إنّه مضاف، وعمل

 <sup>(</sup>۱) «شرح» منصور ۲/۱/۸.

<sup>. (</sup>٢) الشرح) منصور ٢/٢٨.

أو فَحْلاً، أو خَصِيًّا، أو صانعاً، أو مسلماً. والأمةِ بكراً، أو تحييضُ، أو حَاللًا واللهةِ أو البازِي أو حائلًا (). والدابَّةِ هِمْلاجةً، أو لَبُوناً، أو حاملًا. والفهدِ أو البازِي صَيُوداً. والأرضِ خَراجُها كذا. والطائرِ مصوِّتاً، أو يبيض، أو يجيءُ من مسافةٍ معلومةٍ، لا أن يوقظَه للصلاةِ (٢).

ويَلزم، فإن وَفَى به، وإلا فله الفسخُ أو أَرْشُ فقدِ الصفةِ. وإن تُعذَّر ردُّ، تعيَّن أرش.

حاشية النجدي

من حيثُ إنّه ناسخٌ. وأمَّا امتناعُ عملِ المصدرِ محذوفاً، فهو من حيثُ المصدريةُ، الذي هو رفعُ الفاعِل ونصبُ المفعول. فتدبر.

قوله: (أو فحلاً) قال في «الحاشية»: كان ينبغي أن يكونَ هذا ممَّا يقتضيه العقدُ؛ إذ لو تبيَّنَ خلافُه، لكانَ له الفسخُ وإنْ كان لم يَشترطُه، فلا أثرَ لشرطِه، ولذلكَ لم يذكرُه في «المقنع»(٢) وغيره. قوله: (هِمُلاجةً) بكسرِ الهاء، أي: تمشي الهَمُلجة، وهي: مشيةٌ سهلةٌ في سرعةٍ. انتهى. قوله: (مصوتاً) يعني: أو في وقت معلوم، كعندَ الصَّباحِ أو المساءِ.

قوله: (أو أرش فقد الصفة) بأن يُقوَّمَ المبيعُ متصفاً بتلك الصِّفةِ، وتُعرفَ قيمتُه، ثمَّ يُقوَّمَ حالياً منها، وتُعرفَ قيمتُه، ويسقطَ من الثمن بنسبةِ ذلك.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٢) في (حر): "صلاة".

<sup>(</sup>٣) في (ق): ﴿الإقْنَاعِ﴾ . وانظر: ﴿الْمَقْنَعِ﴾ ص ١٠١.

وإن أخبرَ بائعٌ بصفةٍ، فصدَّقه بلا شرطٍ، أو شَرَط الأَمَةَ ثيباً، أو كافرةً، أو هُما، أو سَبِطةً(١)، أو حاملًا، فبانتْ أعلا، أو جَعْدةً، أو حائلًا، فلا خِيارَ.

الثالثُ: شرطُ بائعٍ نفعاً، غيرَ وطءٍ ودواعيه، معلوماً في مَبِيعٍ، كسُكنَى الدارِ شهراً، وحُمْلانِ البعيرِ إلى معيَّنِ.

حاشية النحدي

قوله: (أو كافرة) أي: أو العبد كافراً. قوله: (أو جعدةً) أو حاملاً، هو من عطفِ خاصٌ على عامٌ؛ إذ هما مس جملة الأعلى، فرُفِع بذلك توهم من عطفِ خاصٌ على عامٌ؛ إذ هما مس جملة الأعلى، فرُفِع بذلك توهم عدم كونِهما مس الأعلى. قوله: (أو هُمَا... إلخ) استعار المرفوع للمنصوب؛ إذ الأصلُ إيَّاهما، وانظرُ: هل هذه الاستعارة حائزة أو هي موقوفة على السَّماع؟ قوله: (شَرطُ بائع نفعاً) في مبيع، قال في «شرحِ الإقناع»(٢): ونفقة المبيع المستثنى نفعُه مدة الاستثناء، الذي يظهرُ أنها على البائع؛ لأنه مالكُ المنفعة لا من جهة المشرَى، كالعينِ الموصى بنفعها، لا كالمؤجَّرة والمُعارة. انتهى. وبخطه أيضاً على قوله: (نفعاً) أي: لنفسِه أو لغيره. قوله: (وهلانِ البعير) مثلاً، وخصّه؛ لورودِ الخير(٢) فيهِ.

<sup>(</sup>١) دَاتُ شِعْرِ مُسْتَرْسِلِ. انظر: ١١٨ صباح؟: (سبط).

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ١٩١/٣.

 <sup>(</sup>٣) أخرج أحمد ٣/٤/٣، ومسلم (٧١٥) (١١١)، والنسائي ٢٩٨/٧، عن حابر رصي الله عنه،
 أنه باع النيع صلى الله عليه وسلم جملاً، واشترط ظهره إلى المدينة.

ولبائع إجارةً وإعارةً ما استَئنَى. وله على مشرٍ، إن تعلَّر انتفاعه بسببه، أجرةً مثله.

وكذا شرطُ مشترٍ نفْعَ بائعٍ في مَبِيعٍ، كحملِ حطب أو تكسيره، وخياطةِ ثوبٍ أو تفصيله، أو حزِّ رَطبةٍ، ونحوِه، بشرطِ علمه.

وهو كأحيرٍ، فإن مات أو تُلِفَ أو استُحِقَّ، فلمشترٍ عـوضُ ذلك. وإن تراضيا على أخذه، بلا عذرٍ، حاز.

ويبطله جمعٌ بين شرطين، ولو صحيحين.....

حاشية النجدي

قوله: (ولبائع... إلى أي: لا لغير بائع ممّن استُثني النفعُ له؛ لأنه في هذه الحالة مستعير، وهو لا بملكُ إقامة غيره. قوله: (فإن مات) يعني: بائع، فالفاءُ للتفسير، فما بعدها متضمنُ لبيانِ الحكمِ الذي حصلت المشابهةُ فيه عمد الخلوتي. قوله: (أو تلف) أي: مبيعٌ. قوله: (أو استحقٌ) يعني: نفعُ بائع. قوله: (وإنْ تراضيا) أي: فيما إذا شرط بائعٌ نفعَ مبيع، أو مشتر نفعَ بائعٍ في مبيعٍ مع عدمِ العذرِ، حازَ ذلك. وأمّا مع العذرِ، فقد قدَّمه المصنف، فلا حاجة إلى ما قدَّره الشارحُ(۱) بقوله: ولو (بلا عذرٍ) لما فيهِ من التّكرارِ. تأمّل. قوله: (جمع بين شوطينِ) ظاهرُ كلامِ الأصحابِ: أنَّ المرادَ: جمع بين شرطينِ من أحدِ العاقدَين، وأمّا إذا اشترط كل منهما شرطاً، فلا تأثير. وتوقف الشيخُ منصور البهوتيُّ في صحةِ ذلك؛ نظراً لظاهرِ الخبرِ، فعلى هذا لو

<sup>(</sup>۱) الشرح المنصور ۲۰/۲.

ما لم يكونا من مُقتضاه، أو مصلحتِه.

ويصحُّ تعليقُ فسخٍ، غيرِ حلعٍ، بشرطٍ، كبعتُك على أن تَنْقُدَني الثمنَ إلى كذا، أو على أن ترهنَنِيهِ بثمنه، وإلا فلا بيعَ بيننا. وينفسخُ إن لم يفعل.

حاشية النجدي

بيعَ ثوبٌ بثوبٍ، وشرطَ كلُّ على صاحِبه تفصيلَ الآيلِ أو خياطته، لم يصحَّ. فليحرر. محمد الخلوتي.

قوله: (ما لحم... إلخ) أي: مدةً عَدَم كونِهما من مقتضاهُ أو مصلحتِه؛ بأن يكونا من النّوع الثالثِ، أو أحلِهما منه، والآخرُ من الأولينِ، فيبطلُ البيعُ بذلك، بخلافِ ما إذا كانا كلاهُمَا مِن مقتضاهُ أو مصلحتِه، أو البيعُ بذلك، بخلافِ ما إذا كانا كلاهُمَا مِن مقتضاهُ أو مصلحتِه، أو مصلحتِه، فيصِحُ ذلك ولا يَبطلُ البيعُ. وبخطّه أيضاً على قوله: (ما لم يكونا مِن مقتضاةً... إلخ) الظّاهرُ: أنَّ علّهُ إذا كانَ الشَّرطان اللّذَان مِن مقتضاةُ أو مصلحته صحيحيْنِ، أمَّا لو كانا فاسديْن، فالظّاهرُ: بطلانُ العقد بِجَمعِهمَا. قوله: (تَنْقُدُني) أي: تُعطِيني فاسديْن، فالظّاهرُ: بطلانُ العقد بِجَمعِهمَا. قوله: (تَنْقُدُني) أي: تُعطِيني الثمنَ في وقتِ كذا، بتعدية نقد إلى مفعوليْن، كما في «المصباح»(١)، وبأبه الثمنَ في وقتِ كذا، بتعدية نقد إلى مفعوليْن، كما في «المصباح»(١)، وبأبه قتَل، و(إلى في كلامِه مرادفة لِ «في» أو «عند» على ما في «المغني». قوله: (وينفسخُ إن لم يفعل) أي: لأنَّ قوله: (وإلا فلا بَيْعَ بيننا) فسخٌ مُعلَّقُ على شرط، فإذا وُجِدَ الشرط، وُجِدَ المعلَّقُ عليه، بخلافِ مالو قالَ: وإلا فلي الفسخُ، فإنَّه لا يُفسخُ إلا بقوله إذ ذاك: فسحتُ، وأمَّا الخُلعُ، فهو وإن كان الفسخُ، فإنَّه لا يُفسخُ إلا بقوله إذ ذاك: فسحتُ، وأمَّا الخُلعُ، فهو وإن كان

<sup>(</sup>١) المساح: (نقد).

وفاسدُه أنواعٌ:

الأول: مبطِل، كشرطِ بيعٍ آخَـر، أو سلفٍ، أو قـرضٍ، أو إحارةٍ، أو شركةٍ، أو صرفِ الثمن(١) أو غيرِه.

وهو: بَيْعتانِ في بَيعةٍ، المنهيُّ عنه.

الثاني: ما يصحُّ معه البيعُ، كشرطٍ يُنافي مُقتضاهُ، كأن لا يخسر أو متى نِفَق، وإلا رَدَّه. أو لا يَقفَه، أو يبيعَه، أو يهبَه، أو يُعتقَه، أو إن أعتقه ، فلبائع ولاؤُه ، أو أن يَفعل ذلك ، إلا شرطَ العتقِ،

حاشية النجدي

فسخاً، لكنْ ألحِق بعقودِ المُعَاوَضَاتِ؛ لاشتراطِ العِوضِ فيهِ، فلم يصحَّ تعليقُه بشرط، والظَّاهرُ: أنَّه مِن تعليقِ الفسخ على الشرطِ المعروفِ بمصر بالبيعِ المعادِ، وهو أنْ يتفقا على أنَّ البائعَ متى جاءَ المشترِي بالثمنِ، انفسخ البيعُ، ما لم يكن حيلةً ليربَحَ في قرضٍ، فلا يصحُّ البيعُ، كما سيجيءُ في حيارِ الشرطِ.

قوله: (أو سلف) أي: سَلَم. قوله: (وهو) أي: العقدُ مع شرطِه. قوله: (الثاني ما يصحُ معه البيعُ...إلَّى أي: حيث لم يجمعْ بين شرطين، كما تقدمَ التَّصْرِيحُ به، بل بطلانُه بهما أولى مِن بطلانِه بالصحيحين، كما أشار له المصنفُ بقوله فيما تقدمَ: (ولو صحيحين).

 <sup>(</sup>١) في (أ) و(ب): اللثمن.

ويُحبَر إن أباه، فإن أصرً، أعتقهُ حاكمٌ.

وكذا شرطُ رهنٍ فاسدٍ، ونحوه، كعيارٍ أو أحملٍ مجهولَيْن، أو تأخير تسليمه بلا انتفاعٍ، أو إن باعه، فهو أحقُ به بالثمن، أو أنَّ الأمّة لا تَحمِلُ.

ولمن ف ات غرضُه، الفسخُ، أو أرْشُ نقصِ ثمنٍ، أو استرجاعُ زيادةٍ بسبب إلغاءِ.

ومن قال لغريمه: بعني هذا على أن أقضيَـك منـه، فباعـه، صـعَّ البيعُ، لا الشرطُ(٤).

وإن قال ربُّ الحقِّ: اقضِنِيه على أن أبيعَك كذا بكذا، فقضاه، صحَّ دونَ البيعِ(٢).

حاشية النجدي

قوله: (ويجبَرُ إنْ أباه) ولا يصحُّ بيعُه بشرطِ العتقِ؛ لأنَّه يتسلسلُ. قوله: (أو تأخيرِ تسليمِه) لعلَّه بلا مصلحةٍ. قوله: (ولمن فات... إلخ) يعنى: لفسادِ الشَّرطِ من بائعٍ ومشيرٍ علمَ الحكمَ أو جهلَه. «شرحه»(٢). قوله: (لا الشُرطُ من بائعٍ الفسخُ أو أحدُ أرشِ نقصِ عمنٍ، على ما تقدمَ شرحُه. قوله: (صحَّ دون البيعِ) أي: دون شرطِ البيع، فلا يلزمُ الوفاءُ به، ثم إنْ أوقعا

<sup>(</sup>۱) لأنه شرط أن لا يتصرف فيه لغير القضاء، ومقتضى البيع أن يتصرف مشتر بما يختار. الشسرح، منصور ٣٧/٢.

 <sup>(</sup>٢) لأنّه أقبضه حقّه. «شرّح» منصور ٢/ ٣٢.

<sup>(</sup>٣) الشرح المنصور ٣٢/٢.

وإن قال: اقضيني أحود ممَّا لي على أن أبيعَك كذا، فقعلا، فباطلان. الثالث: ما لا ينعقدُ معه بيع، كبعتُك أو اشتريتُ، إن حئتني، أو رضى زيد بكذا.

ويصحُّ: بعتُ وقبلتُ إن شاء الله، وبيعُ العَربونِ وإحارتُه، وهو:

حاشية النجدي

البيعَ بعدُ برضاهما، حازَ، خلافاً لما يوهمُه كلامُ الشَّارح. فَتَنَبُّه(١).

قوله: (مالا ينعقدُ معه بيعٌ) إن قلتَ: ما الفرقُ بينَه وبينَ الأوَّلِ، وهالاً جعلَهما قسماً واحداً لما فيه مِن لمِّ الشعثِ؟ قلتُ: الأوَّلُ مِن حيث إنَّه شرط عقد في عقدٍ، والثاني من حيث إنَّه تعليق عقد على شيءٍ، فهما شيئان، وإنِ اتفقا في إبطالِهما للعقدِ مِنْ أصلِه، كما تقددم نظيرُه في أقسامِ الصَّحيح، فإنها متفقة في صحَّةِ العقدِ معها لكنَّها متغايرةٌ في غير ذلك، وصنيعُ «الإقناع»(٢) يرشدُ إلى ذلك، فراحعُه. قوله: (وبيعُ العَربونِ) العَربونِ) العَربونِ، فيه لغة على وزنِ عُصْفورِ.

<sup>(</sup>١) جاء في هامش الأصل ما نصّه: القول محمد الخلوتي: لأنه معلق على القضاء... إلخ، مقتضاه أنَّ هذه الصورة المذكورة هنا من تعليق البيع على شيء، وليس كذلك؛ إذ كان ينبغي تأخيرها إلى النوع الثالث، وإنما هذه الصورة من التعليق على البيع، لا من تعليق البيع وإن كان حكمهما واحداً، وبيان ذلك: أنَّ المعلق هنا هو قضاء الدين، والمعلق عليه البيع، فكأن المدين قال: قضيتك دينك إن بعتني كذا بكذا، فالقضاء هنا معلق، بخلاف: بعتك إن قضيتني أو حثتني بكذا، فإن البيع إذن هو المعلق، ولهذا قال المصنف في الشرحه القضاء بحيله لهذا المحل ما نصه: لأن شرط البيع في القضاء كتعليقه علم القضاء، أي: والشرط هو المعلق عليه وغيره، والجواب معلق كما أوضحناه. فتدبر. والله أعلم. منه الله المناه الم

<sup>· . \ \ \ \ (</sup>Y)

دفعُ بعض ثمنِ أو أحرةٍ، ويقولُ: إن أحدَّتُ أو حسَّتُ بالباقي، وإلا فهو لك، لا: إن حاء لمرتهِن بحقه في محلِّه(١)، وإلا فالرهنُ له. وما دُفعَ في عَرَبُونٍ، فلبائعِ ولمؤجرٍ إن لم يَتمَّ.

ومن قال لقنه (۲): إن بعتك، فأنت حرٌّ، فباعَه، عَتَق، ولم ينتقل ملك. وإلا، وقال آخَرُ: إن (۲) اشتريتُه، فهو حرٌّ، فاشتراه، عَتَق.

حاشية النجدي

قوله: (أو أجرةٍ) يعني: بعد عقدٍ فيهما. قوله: (إنْ أخذتُه) احتسبت به. قوله: (أو جثتُ بالباقي) يعني: احتسبت به. قوله: (ومَنْ قال: إنْ بعتُكَ .. إلى بخلاف مالو قالَ لزوجتِه: إنْ خلعتُكِ فأنتِ طالقٌ، فخلعَها، فإنّها لا تطلقُ؛ لأنّ البائنَ لا يلحقُها الطّلاقُ، أي: ولتشوّف الشّارع إلى العتق دونَ الطلاق. قوله: (فباعَه.. إلى قالَ في «الإقناع»(٤) تبعاً لحمع: عتق على البائع قبلَ القبولِ. قال في «شرحه»(٥): وفيه نظرٌ، كما قالَ ابنُ رحب، أي: بل إنّما يعتقُ بعدَ القبولِ حالَ انتقالِ الملكِ إلى المشتري حيث يترتبُ على الإيجابِ والقبولِ انتقالُ الملكِ وثبوتُ العتق، فيتدافعانِ، فينفذُ العتقُ لقورية وسرايتِه وتقدم سبيه، وهذا قولُ القاضي، وابنِ عقيلٍ، وأبي الخطابِ لقورية وسرايتِه وتقدم سبيه، وهذا قولُ القاضي، وابنِ عقيلٍ، وأبي الخطاب

<sup>(</sup>١) في (ب): «لمحلَّه».

<sup>(</sup>٢) ليست في الأصل و(ب) و (ج) و (ط).

<sup>(</sup>٣) في (جـ): الوانـــا

<sup>.</sup>A1/Y (E)

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع: ١٩٦/٣.

ومن شرَط البراءة من كلِّ عيبٍ، أو من عيبٍ كذا إن كان، لم يبرأ. وإن سمَّاه أو أبرأه بعد العقدِ، برئ.

## فصل

ومن باع ما يُذرَع على أنه عشرةً، فبانَ أكثرَ، صحّ. ولكلِّ الفسخُ، ما لم يُعطِ الزائدَ محاناً.

حاشية النجدي

في «رؤوس المسائل» و غيرهم. ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ المشتري قد على عَلَّقَ أيضاً؛ بأن قالَ: إنِ اشتريته، فهو حرِّ، أو لا، فيعتقُ في الصُّورتين على البائع، ولا يعتقُ على المشتري إلا إذا لم يصدر من البائع تعليق، كما أفاده المُصنَّفُ بقولِه: (وإلا ... إلح).

قوله: (لم ينزأ) وكذا لو أبرأه مِن جسرحٍ لا يعرِفُ غَـوْرَهُ(١)، أي: فـلا يبرأً، كما في «الإقناع»(٢).

قوله: (ومَن باع) اعلم: أنّه إذا بانَ المبيعُ زائداً، فللبائع حالتانِ: إمَّا أنْ يعطيَ الزائدَ للمشتري بجاناً، أو لا، ففي الأولى: لا خيارَ لواحدٍ منهما، وفي الثّانيةِ: لكلِّ الفسخُ. وإذا بانَ ناقصاً، فللمشتري ثلاثةُ أحوالٍ؛ لأنّه إمَّا أنْ يفسخَ، أو يأخذَ ما وحد بجميع الثمنِ، أو بقسطه، ويخيرُ بائعٌ في الأخيرةِ فقط. فتدبر.

<sup>(</sup>١) حاء في هامش الأصل ما نصُّه: «الغَور بالفتح: من كل شيء قعره، ومنه يقـال: فـلان بعيـد الغور، أي: حقود، ويقال: عارف بالأمور. «مصباح». منه».

ويصحُّ في صُبْرةٍ ونحوِها، ولا حيارَ لمشترِ.

حاشية التجدي

قوله: (ويخيُّرُ) يعني: بائغ. قوله: (ولا خيازَ لمشترٍ) يعني: ولا لبائع.

.

 <sup>(</sup>١) في هامش (ب) و(حــ): (المشتري)) .

باب

الخِيَارُ: اسم مصدرِ اختار، وهو: طلبُ خيرِ الأمرين. وأقسامهُ ثمانيةٌ:

الأول: خِيارُ الجلِسِ، ويثبُت في بيع غيرِ كتابةٍ(١)، وتولِّي طرفَيْ عقدٍ(٢)، وشراءِ من يعتق عليه(٣)، المنقَّعُ(٤): أو يعترفُ بحريته قبـل الشراءِ(٥)، وكبيعٍ صلحٌ(١)، و قسمةٌ، و هبـةٌ بمـعنـاه(٧)(٨)، وإحـارةٌ،

حاشية النجدي

قوله: (وأقساقه) أي: باعتبارِ أسبابِه. قوله: (ثمانية) يعنى: بالاستقراءِ. قوله: (وشواءِ مَن يعتقُ عليه) أي: فلا خيارَ لمشترٍ وحده، وأمَّا البائعُ، فهو على خيارِه على الصَّحيحِ. فراجع «تصحيحَ الفروعِ»(٩). فتدبر. قوله: (عمناه) راجع للثلاثةِ، أي: بأنْ يكونَ الصلحُ على إقرارٍ، والقسمةُ على التراضي، والهبةُ على عوضٍ معلومٍ، فإنَّ الثلاثةَ إذن في معنى البيع.

<sup>(</sup>١) لأنها تُرَاد للعتق. الشرح؛ منصور ٣٥/٢.

<sup>(</sup>٢) بأن انفرد بالبيع واحد لولاية أو وكالة، فلا خيار له، كالشفيع. «شرح» منصور ٣٥/٢.

 <sup>(</sup>٣) كَرَحِمِه المحرم؛ لعتقه بمحرد انتقال الملك إليه بالعقد. «شرح» منصور ٢/٥٣.

<sup>(</sup>٤) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٥) لأنه استنقاذ لا شراء حقيقة؛ لاعترافه بحريته. الشرح، منصور ٢/ ٣٥.

<sup>(</sup>٦) بأن أقر له بدين أو عين ثم صالحه عنه بعوض. «شرح» منصور ٢/ ٣٥.

<sup>(</sup>٧) وهي التي فيها عوض معلوم. ﴿شرح﴾ منصور ٢٥/٢.

<sup>(</sup>٨) من هنا بدأ السقط في (أ) إلى قوله: ﴿فَصُلُّ وَيُحْرُمُ رَبَّا النَّسَيَّةِ﴾ .

<sup>(</sup>٩) الفروع ١/١٨.

وَمَا قَبْضُهُ شَرَطٌ لَصَحْتُهُ، كَصَرَفٍ، وَسَلَمٍ، ورِبَويٌّ بجنسه.

لا في مُساقاةٍ، ومُزارعةٍ، وحَوالةٍ، وسَبْقٍ، ونحوِها.

ويبقَى إلى أن يتفرَّقا عُرْفاً بأبدانهما، ومع إكراهِ، أو فـزعٍ مـن مُخُـوفٍ، أو إلحاءٍ بسَيْلٍ، أو حَمْـلٍ إلى أن يتفرَّقـا مـن بحلـسٍ زال فيه(١). إلا أنْ يَتَبايعا على أن لا خيار، أو يُسقطاه بعده.

حاشة التحدي

قوله: (وما قبضهُ...إلخ) إنّما نصّ على هذهِ مع أنّها من البيع؛ لئلا يتوهّمَ أنّه لا يثبتُ فيها حيارُ المحلسِ، كما لا يثبتُ فيها حيارُ الشرطِ. منصور البهوتيّ. محمد الخلوتي. قوله: (وربويٌّ بجنسِه(٢)) أي: فإنَّ ذلك ممّا القبضُ فيه شرطٌ لصحَّتِه. وهذه العبارةُ أحسنُ مِن قولِ بعضِهم: وربويٌّ بربويٌّ، لصدقِه بما إذا بيعَ مكيلٌ بموزونٍ، مع أنَّ القبضَ حينت في غيرُ معتبرِ. فتنبّه. قوله: (لا في مساقاةٍ ومزارعةٍ) لا فائدةَ لهذا النفي إلا على القولِ الضعيفِ القائلِ بأنّهما عقدانِ لازمانِ، ومثلهما المسابقةُ. محمد الخلوتي. قوله: (ويبقي) يعني: مِن عقدٍ.

قوله: (ومع إكراف) أي: لهما، فإنْ أكرِهَ أحدهما، بقيَ جيارُه فقط. قوله: (زال فيه) أي: بعد احتماعِهما، وهل يضرُّ طولُ فصلٍ بيَّن زوالِ المانِع والاحتماع؟

<sup>(</sup>١) يعدها في (ب): الإكراه) .

 <sup>(</sup>٢) حاء في هامش الأصل ما نصه: [وفي الشرح الإقداع»: المراد بجنسه: المحانس لـه في الكيـل
 والوزن فقط. منه.

وإن أسقطه أحدهما، أو قال لصاحبه: اختر، بقيّ خيار صاحبه. وتحرُم الفُرقةُ خشيةَ الاستقالةِ.

وينقطع خيارٌ بموتِ أحدهما، لا جنونِه، وهو على خياره إذا أفاق، ولا يثبُت لوليّه.

الثاني(١): أن يشترطاه في العقد، أو زمنَ الخيارين(١) إلى أمدٍ

حاشية النجدى

قوله: (خشية الاستقالة) أي: فسخ البيع لا الإقالة الآنية، لعدم توقّفها على خيار، قوله: (وينقطع خيارً... إخ) أي: خيارُهما، كما في «الإقناع»(٣). قوله: (و هو) أي: مَنْ جُنَّ منهما على خياره إذا أفاق. وظاهرُه: ولو كان قِناً فيما أذِنَ له فيه. واستظهر الشيخ منصور البهوتيُّ: أنَّ سيدَ القنِّ المأذونِ له في التحارةِ بمنزلةِ الموكلِ، فإنْ كانَ حاضرَ العقد، ثبتَ الخيارُ له، وإنْ لم يكنْ حاضراً، فالخيارُ للقنِّ إذا أفاق. واستظهرَ أيضاً: أنَّ الصَّغيرَ بمنزلةِ المكلّف، فيبتُ الخيارُ له، لا لوليّه، ولا ينتظرُ به بلوغه؛ لأنه عاقل، فيثبتُ الخيارُ له فيما يصحُّ تصرُّفُه فيه. انتهى. شيخنا محمد الخلوتي. قوله: (ولا يثبت لوليّه) ولعلّه ما لم يطبقِ الجنونُ.

<sup>(</sup>١) أي: خيار الشرط.

<sup>(</sup>٢) أي: خيار المجلس وخيار الشرط؛ لأنه بمنزلة حال العقد. «شرح» منصور ٣٧/٢.

<sup>.</sup> X E / Y (Y)

معلوم، فيصِحُّ ولو فيما يفسُد قبله، ويباع ويُحفظ ثمنُه إليه. لا في عقدٍ حيلةً، ليربحَ في قرضٍ، فيحرُم، ولا خيارَ، ولا يحلُّ تصرُّفهما. المنقِّحُ: فلا يصحُّ البيعُ.

حاشية النجدي

(اقوله: (ويُحفَظُ عُنه إليه) أي: إلى مضيّ ذلك الأمر، فإنْ تمَّ ولمْ يخترْ أحدُهما الفسخ، فالثمنُ المحفوظُ للمشتري، ولو كان أنقص ممَّا دفعَ مِن الثمن، ولا يرجعُ بالخسران، ولو كان بسبب اشتراطِ صاحب تلك المدةِ التي وقعَ البيعُ لأحلِها خوف الفساد، وإن احتارَ أحدُهما الفسخ، دفعَ الثمنَ المحفوظ إلى البائعِ ولو كان أكثرَ مِنْ ثمنِ المبيعِ أو أقلَّ. ولا يرجعُ الآخرُ بخسران ولو كان صاحبُه هو المفوت عليه أيضاً. محمد الخلوتيُّا). الآخرُ بخسران ولو كان صاحبُه هو المفوت عليه أيضاً. محمد الخلوتيُّا). قوله: (ليربح) يعني: مشتر صورةً، مقرض (٢) حقيقةً، وربحُه بانتفاعِه بالمبيعِ زمنَ حيار، فكانَّه أقرضَه الدَّراهمَ التي شُمِّيت ثمناً، وشرطَ عليه الانتفاعُ بالله المارِ مدةً القرض، فهو قرض حرَّ نفعاً، وذلك حرامٌ، كما سيأتي. قوله: (في قرض) (٢) أي: في ثمن هو في معنى القرض.

<sup>(</sup>۱-۱) ليست في (ق).

<sup>(</sup>٢) في (ق): المقترض!

<sup>(</sup>٣) جاء في هامش الأصل ما نصّه: القوله: لا في عقد حيلة ليربح في قرض، يعني: لو اقترض شخص من آخر دنانير أو دراهم، وكان للمقترض بيت مثلاً، فباعه للمقرض بثمن معلوم، وشرط الخبار له سنة، ثم إنَّ المقرض آجر المقترض البيت إليه كل شهر بعشرة أنصاف مثلاً، والحال أنَّ أجرة البيت لا تساوي إلا خمسة أنصاف، ولولا أقرضه ذلك القسدر ما كان يستأجره بازيد من الخمسة، فعلم أن الخمسة الزائدة عن أجرة المثل جعلت ربح القرض، فشرط الخيار في هذه الصورة باطل؛ لأنَّ العقد وقع حيلة، والقرض حرَّ نفعاً. قاله فارضي الد

شتهى الإرادات

ويثبتُ في بيع، وصلح، وقسمةٍ بمعناه، وإجارةٍ في ذمَّةٍ، أو مـدَّةٍ لا تَلَى الْعَقَدَ(!). لَا فيما قبضُه شرطٌ لصحَّتِه.

وابتداءُ أَمدٍ(١) من عقدٍ. ويسقطُ بأوَّلِ الغايةِ، فإلى صلاةٍ بُدحولِ وقتها، كالغدِ.

وإن شرَطاه يوماً ويوماً، صحَّ في اليومِ الأولِ فقط.

ويصحُّ شرطُه لهما، ولو وكيلين كَلِمُوَكُلَيْهما، وإن لم يأمراهما به، وفي معيَّنِ من مَبِيعَين بعقدٍ، ومتى فُسخَ فيه، رجعَ بقسطِه من الثمنِ. ومتفاوِتاً، ولأحدهما، ولغيرهما ولو المبيعَ، ويكونُ توكيلاً له فيه، لا له دونَهما.

حاشية النجدي

قوله: (ويثبتُ...إلخ) لم يستثنِ الكتابة، وتولّي طرفي العقد، وشراءَ مَنْ يعتقُ عليه، كما صنعَ فيما سبق، فهل يؤخذُ بدلالةِ المفهومِ أنَّه يثبتُ فيها حيسارُ الشرطِ، أو يؤخذُ بدلالةِ الأولى أنَّه لا يثبتُ فيها؟ وهـو الظَّاهرُ في الكتابةِ مِن قوله \_ في بابِها \_، (والكتابةُ عقد لازمٌ لا يثبتُ فيها خيارٌ) انتهى. (وخيارٌ) \_ قوله \_ في بابِها \_، (والكتابةُ عقد لازمٌ لا يثبتُ فيها خيارٌ) انتهى. (وخيارٌ) \_ في كلامِه \_ نكرةٌ في سياقِ النفي، فتعم كلَّ نوع. وأيضاً ظاهرُ (إسقاطِه) الهبةَ: أنَّه لا يثبتُ فيها خيارُ الشرطِ، وليسَ كذلك، كما هو مصرحٌ به. شيخنا عمد الخلوتي. قوله: (ومتفاوتاً) عطف على حالٍ محذوفةٍ مِنَ الهاءِ في (شرطِه)، أي: متساوياً ومتفاوتاً. قوله: (ولأحدِهما) يعني: معيناً، وإلا لم يصحّ.

<sup>(</sup>١) انظر: الشرح) منصور ٢/ ٣٧.

<sup>(</sup>٢) في (حر): ﴿ أَمِدُهُ ۗ .

ولا یفتقرُ فسخُ من یملِکه إلی حصورِ صاحب، ولا رضاه، وإن مضی زمنُه و لم یُفسخ، لزمَ.

ويَنتقلُ ملكٌ بعقدٍ، ولو فسَحاه بعدُ.

فيَعتِقُ ما يعتق على مشترٍ، وتلزمُه فِطرةُ مَبيعٍ، وكسبُه ونماؤه المنفصلُ له. وما أوْلَدَ، فأمُّ ولدٍ، وولدُه حرٌّ.

وعلى بائع بوطء المهرُ، و- مع عِلْمِ تحريمه، وزوالِ ملكه، وأن البيعَ لا ينفسِخُ بوطئِه - الحَدُّ، وولدُه قِـنُّ. والحمـلُ وقـتَ عقـدٍ مَبيعٌ، لا نماءٌ، فتُردُّ الأُمَّاتُ بعيبٍ، بقسطها.

حاشية النجدي

قوله: (وما أولك) أي: مشرّ. وفي سقوطِ حيارِ بائع بالإحبالِ روايتانِ، وعلى روايةِ عدمِ السُّقوطِ يرجعُ بقيمةِ أمِّ الولدِ؛ لتعذَّرِ ردِّها. قالَ منصور البهوتي: وقياس ما ذكر في عتقِ المشرّي وإتلافِه للمبيع بطلانُ حيارِ البائع ـ انتهى ـ أي: فيلزمُ البيعُ، ويستقرُّ للبائعِ الثمنُ. قوله: (وولدُه قِنَّ) ومع الجهلِ بما سبق، فالولدُ حرَّ. قوله: (مبيعٌ) أي: في حكم المبيع، فهو كإحدى عينينِ، فإذا تعيبتُ إحداهما ردَّتُ بقسطِها من الثمنِ، فلذلك فرَّعُ عليه قوله: (فرَّدُ الأُمَّاتُ... إلحُ) وهذا الصحيحُ مِن الرَّوايتينِ، والكلامُ هنا في البهائم بدليلِ قولِه: (المُحدِدُ عِن الرَّوايتينِ، والكلامُ هنا في البهائم بدليلِ قولِه: (المُحدِدُ الأُمَّاتُ... إلحُن المُحدِدُ عِن الرَّوايتينِ، والكلامُ هنا في البهائم بدليلِ قولِه: (المُحدِدُ المُحدِدُ المُحدِدُ عَن الرَّوايتينِ، والكلامُ هنا في البهائم بدليلِ قولِه: (المُحدِدُ المُحدِدُ المُحدِدُ عَن الرَّوايتينِ، وإلا لقالَ: الأمهاتُ. قوله: (فردُدُ الأَمَاتُ... إلحُى قال منصور البهوتي : قلتُ : فإنْ كانت أمةً ، رُدَّت هي ووللنُها؛

ويَحرُّم تصرُّفهما مع حيارهما في غمنٍ معيَّنٍ ومُثَمَّنٍ.
وينفُذ عتقُ مشترٍ، لا غيرُ عتقٍ مع حيارِ الآخرِ، إلا معه أو بإذنه(١).
ولا يتصرَّفُ بائعٌ مطلقاً إلا بتوكيلِ مشترٍ، وليسَ فسحاً(٢).

وتصرُّفُ مشترٍ بوقفٍ، وبيعٍ، وهبةٍ، أو لمسُّ(٣) لشهوةٍ ونحوُّه، وسوَّمُه،

لتحريمِ التَّفريق على القوليْن(٤). انتهى. قال شيخُنا محمد الخلوتيُّ: ليس غرضُه مِن ذلك التنكيتَ على المصنَّف، بل مجردُ الفائدةِ؛ لأنَّ المصنفَ عبَّرَ بالأُمَّاتِ، وهي: مختصَّةٌ بالبهائِم على الصحيحِ في اللَّغةِ، وإنَّما تركَ المصنَّفُ هنا التنبية على ذلك اعتماداً على ما يأتي في خيارِ العيبِ. فتدبَّر(٥).

قوله: (مطلقاً) أي: سواءً كان الخيارُ لهما، أو له، أو لمشرّ. «شرحه» (١). قوله: (وليس فسخاً) يعنى: فلابد من قوله: فسختُ البيعُ ونحوه، كما في «الإقناع» (٧)، و «شرحه» (٨). قوله: (أو لمسّ) قال منصور البهوتي: الأولى التعبيرُ بالواوِ، أو مرادُه إنَّ «أو» بمعنى الواوِ؛ لأنَّ اللمسَ لِينَ التصرفِ، فهو معطوف عليهِ بالرفع. محمد الخلوتي.

حاشية النجدي

<sup>.</sup> .(١) انظر: «شرح) منصور ٢/٠٤.

 <sup>(</sup>٢) لأن الملك انتقل عنه، فلا يكون تصرفه استرجاعاً. «شرح» منصور ٢٠/٢.

<sup>(</sup>٣) في الأصل و(أ) و(ب): الولس،

<sup>. (</sup>٤) الشرح) منصور ٣٩/٢.

 <sup>(</sup>٥) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: الامن قوله: ولا يردُّ نماءٌ منفصلاً إلا لعذر كولد أمة، فإنَّ العــذر
 حرمة التفريق بين ذي الرحم المحرم. فتدبر. محمد الخلوتي».

<sup>(</sup>٦) الشرح) منصور ٢/٠٤.

<sup>(</sup>Y) Y/PA - +P.

<sup>(</sup>۸) كشاف القناع ۲۰۹/۳.

إمضاء، وإسقاطٌ لخياره(١). لا لتجربةٍ، كاستخدامٍ، ولا إن قبَّلتُه المبيعةُ ولم يمنعها(٢).

ويبطُل خيارُهما مطلقاً، بتلفِ مَبيعٍ بعد قبضٍ، وإتـالافِ مشــترٍ إيَّاه مطلقاً.

وإن باعَ عبداً بأمةٍ، فماتَ العبدُ، ووجدَ بها عيباً، فله ردُّها،

حاشية النجدي

قوله: (إمضاع) أي: ولو فَسَدَ تصرُّفُه. قوله: (كاستخدام) تنظيرٌ وتشبيهٌ، لا تمثيلٌ، هذا المفهومُ مِن عبارةِ «الإقتاع». فتدبر. قوله: (مطلقاً (۱۳) أي: خيارُ مجلسٍ، أو شرطٍ. «شرحه (۱۶). قوله: (بعد قبضٍ) وكذا قبله، لكنَّ التالفَ إذن قسمان: ما هو مِن ضمانِ مشتر، فيبطلُ الخيارُ فقط. وما ليس من ضمانِه، كما لو اشترى بكيلٍ، فيبطلُ البيعُ بتلفِه، ويبطلُ معه الخيارُ. قوله: (مطلقاً) أي: قبض أو لم يقبض، اشترى بكيلٍ أو وزنٍ، أو لا، لاستقرارِ الثمنِ بذلك في ذمَّتِه. «شرحه (۱۶). قوله: (وإن باع عبداً.. إلخ) يعني: بشرطِ خيارٍ. قوله: (فمات العبدُ) يعني: أو أعتقه، أو باعه، ونحوُه مماً يتعدد ردَّه معه، بخلافِ ما لو كان باقياً بحالِه، فإنَّ البائع يسترجعُه، ولا خصوص ردَّه معه، بخلافِ ما لو كان باقياً بحالِه، فإنَّ البائع يسترجعُه، ولا خصوص

 <sup>(</sup>١) في (حـ): الإسقاط ألحيارا ،

<sup>(</sup>٢) لأنه لم يوجد منه ما يدل على إبطاله، والخيار له لا لها: الشرح؛ منصور ٢/ ٤٠٪.

<sup>(</sup>٣) إلى هنا نهاية السقط في (س).

 <sup>(</sup>٤) الشرحة منصور ٢/٠٤.

ويَرجع بقيمةِ العبدِ.

ويورَث خيارُ الشرطِ، إن طالبَ به قبلَ موته، ولا يُشترط ذلـك في إرثِ خيارِ غيره.

الثالثُ: حيارُ غَبْنٍ (١) يخرجُ عن عادةٍ.

حاشية النجدي

لهذه الصُّوْرة، بل كذلك سائرُ السَّلعِ المبيعةِ أو المحعولةِ عُمناً، إذا علِم بعيبِها مَن صارتُ إليه بعد العقدِ، فإنَّ لهُ الفسخَ واسترحاعَ العوضِ مِن قابضِه إن كان باقِياً، أو بدلِه إن تعندُر ردُّه، ذكرَ ذلك صاحبُ «الإقتاعِ»(٢) في حيارِ العيبِ، وهو أنسبُ من ذكرِه هنا، فانظُرُ مَا النَّكتةُ التي قصدَها المصنَّفُ؟ فتدبر. وكانَّ النكتةَ: أنَّ العبدَ لمَّا كانَ مَبيعاً بشرطِ الخيارِ فماتَ، وقد قرَّر المصنَّفُ أنَّ الخيارَ يَبطلُ مطلقاً بتلفِ مبيع، فربَّما يُتوهَّمُ في صورةِ العبدِ عدمُ الخيارِ بالكلِّيةِ فدفعه المصنَّفُ بأنَّه قد خلف حيارَ الشرطِ الذي قلنا ببطلانِه بتلفِ المبيعِ حدارُ الأمةِ، بأنَّه قد خلف حيارَ الشرطِ الذي قلنا ببطلانِه بتلفِ المبيعِ حيارُ الأمةِ، والرجوعُ بقيمةِ العبدِ. فتدبر.

قوله: (قبلَ موتِه) كشفعةٍ وحدٌ قذفٍ؛ بأن يقـول: أنـا علـى حقّي مـن الخيارِ. قوله: (غيرِه) كعيبٍ، وتدليسٍ.

<sup>(</sup>١) في (حــ): «خيار عين»، والغَبُّنُ: مصدرُ غَبَّنه: إذا نقصه. «المطلع» ص ٢٣٥.

<sup>.1 + 1/4 (4)</sup> 

ويَثبت لرُكبانٍ تُلُقُّوا، ولو بلا قصدٍ، إذا باعوا، أو اشتروا، وغُينوا. ولمُستَرسِلٍ غُين، وهو: من جهلَ القيمة، ولا يُحسنُ يُماكِسُ(١)، من بائعٍ ومشترٍ.

وفي نَحْشٍ: بأن يُزايدَه من لا يُريد شراءً، ولو بلا مواطأةٍ. ومنه: أُعطِيتُ كذا، وهو كاذب، ولا أرشَ مع إمساكٍ.

حاشية النجدي

قوله: (ولمسترسل) أي: معتمد على صدق غيره، لسلامة سريرته، فينقادُ له انقيادَ الدابة لقائِدها. محمد الخلوتي. قوله: (وهو: مَنْ جهِلَ القيمة) ويُقبَلُ قوله بيمينه في جهلِ القيمة، إن لم تكذّبه قرينة. ذكرَهُ في «الإقناع»(٢). وقال ابنُ نصرِ الله: الأظهرُ: احتياجه للبيّنة. «شرحه»(٢). قوله: (ولو بلا مواطأة) ولابدًّ مِن كونِ المزايد عارفاً بالقيمة ليحصل الاغترارُ بزيادتِه(٤). قوله: (وهو كاذبّ) وإذا أخبرَهُ أنّهُ اشتراها بكذا، وكان زائداً عمّا اشتراها به، لم يَبطلِ البيعُ، وكان له الخيارُ، صحّته في «الإنصاف». «شرحه»(٥): وهذا غيرُ ما يأتِي في تخبيره بالثمنِ؛ لأنّه قد باعه هنا مساومة، هكذا نُقل عن منصور البهوتي.

<sup>(</sup>١) الْمُمَاكَسة: انتقاص الثمن وانحطاطه، وتماكُسا: تَشاحًا. ﴿القاموس﴾: (مكس).

<sup>.41/7 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٣) انظر: الشرح) منصور ٢/١٤.

<sup>(</sup>٤) حاء في هامش الأصل ما نصُّه: «ولعله بأنه ليس مما تتعذر إقامة البينة عليه».

<sup>(</sup>٥) انظر: «اشرح» منصور ۲/۱۶ ـ ٤٢.

ومن قال عند العقدِ: لا خِلابةُ(١)، فله الخيارُ إذا خُلِبَ.

والغَبنُ محرَّمٌ، وخيارُه كعيب في عدم فَوْريَّةٍ. ولا يمنع الفسخَ تعيَّبه، وعلى مشترِ الأرْشُ، ولا تلقُه، وعليه قيمتُه.

وللإمامِ جعلُ علامةٍ تنفي الغَبنَ عمَّن يُغبَن كثيراً.

وكبيع إحارةً، لا نكاحٌ(٢)، فإن فُسِخَ في أثنائها، رجعَ بالقسطِ من أجرةِ المثْل، لا من المسمَّى.

حاشية النجدي

قوله: (قيمتُه) ظاهرُه: سواءٌ كانَ مثلياً أو متقوَّماً. ونظيرُه ما يأتي في السّابع: من أنّه إذا تلف المبيعُ، تحالفا وغرمَ المشتري قيمتَه، سواءٌ كان مثليّا أو متقوَّماً. وحكوا هناك قولاً آخرَ: أنّه يضمنُ بمثلِه إن كان مثلياً، وبقيمتِه إن كان متقوَّماً. فليُحرَّر. محمد الخلوتي. قوله: (فإن فُسِخ... إلح) هو بالبناءِ للمفعولِ ليشملَ ما إذا كان المغبونُ هو المؤجرَ، ففسخ، أو كان هو المستاجرَ، ففسخ، فإنّ المؤجر في الصُّورتين ليس له إلا قسطُ ما مضى مِن المدّةِ من أُجرةِ المثل، لا من المسمَّى، فكلامُ المصنّفِ شاملٌ للصُّورتين، فإن كان المؤجرُ قد قبض الأجرة، وهو المغبونُ، ففسخ، فإنَّ له من المسمَّى بقسطِ ما مضى، ويرجعُ أيضاً بما نقصَ عن أُجرةِ المثلِ فيما مضى ويردُّ ما بقي، وإن

<sup>(</sup>١) أي: لا عديعة.

 <sup>(</sup>٢) فلا فسخ لأحد الزوجين إن غُبِنَ في المسمى؛ لأن الصداق ليس ركناً في النكاح. «شرح»
 منصور ٢/٢٤.

الرابع: حيارُ التَّدليسِ بما يَزيد به الثمنُ، كتَصْرِيةِ اللبنِ في الضَّرْع، وتحميرِ وحدٍ، وتسويدِ شعرٍ وتَحميدِه، وجميعِ ماءِ الرَّحَى، وإرسالِه عند عَرْضٍ. ويحرُم، ككتم عيبٍ.

ويثبُت لمشترٍّ خيارُ الردِّ، ولو حصلَ بلا قصدٍ.

ومتى عَلَم التَّصْرية، خَيِّر ثلاثة أيام، منذُ علم، بين إمساكٍ بـلا أرْش، وردٌ مع صاع تمرٍ سليم إن حلبَها، ولو زاد عليها قيمةً. وكذا لو رُدَّت بغيرها. فإن عُدم، فقيمتُه موضعَ عقدٍ، ويُقبل ردُّ اللبن بحاله، بدلَ التمر،

حاشية النجدي

كان المغبونُ هو المستأجرَ، فإنّه يرجعُ على المؤجرِ بقسطِ ما بقيَ من المدةِ من المسمَّى، ويرجعُ أيضاً بما زادَ على أجرةِ المثلِ في الماضي، هذا حلاصةُ ما في «الإقناع»(١). وقد أتى المصنَّفُ من ذلك بما فيه لـذوي الفهمِ إقناعٌ، وبمَا فيهٍ لأُولِي التحقيقِ انتهاءٌ، كيف وهو «المنتهى» نفعنا اللَّهُ به.

قوله: (كتصرية اللبن) أي: جمعه. قوله: (إن حلبَها) وقبله، لا شيء عليه، وذلك بأن يُقرَّ بائعٌ أو تشهد به بيِّنةٌ، كما في «الإقناع»(١). قوله: (بدل التمر) وعلى هذا فيصير الشيء بدلاً عن بدله، ونظيرُه: قيامُ الماءِ مقامَ المتراب فيمَنْ مات والسَّفينة باللَّجَّة، وألقِيَ في البحرِ سَلاَّ(١). محمد الخلوتي.

<sup>.41/4 (1)</sup> 

<sup>.47/4 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٣) يُسَلُّ الميتُ من قِبَل رأسه إلى القبر، أي: يُوحذ. «المصباح»: (سلل).

وغيرُها على التراخي، كمَعيبٍ.

وإن صار لبنُها عادةً، سقطَ الردُّ، كعيبٍ زالَ، ومزوَّجةٍ بانتْ.

وإن كان بغيرِ مُصَرَّاةٍ لبنُّ كثيرٌ، فحلَبه، ثم ردَّها بعيب، ردَّه، أو مثلَه إن عُدم (١).

وله ردُّ مُصرَّاةٍ من غير بهيمةِ الأنعامِ بحَّاناً. المنقِّحُ: بل بقيمةِ ما تلفَ من اللبن.

الخامسُ: خيارُ العيبِ وما بمعناه، وهو: نقصُ مَبيعٍ ....

حاشية النجدي

قوله: (وغيرُها على الشراخِي) فهمَ منه: أنَّ خيارَ المصراةِ على الفورِ، لكن فوريةٌ عرفيةٌ؛ لأنَّه قد تقدَّمَ تقديرُها بثلاثةِ أيامٍ. محسَّدٌ الخلوتـي. قولـه: (بانت) يعنى: لا رجعيةً.

قوله: (وإن كان بغيرِ مصرًاةٍ لبن كثيرًا يعني: وقت عقدٍ؛ لأنه مبيعً، لا إن كان يسيراً، أو حدث بعد بيعٍ ولو كثيراً. قوله: (بعيب) يعني: أو خيارِ شرطٍ. قوله: (مِن غيرِ بهيمةِ الأنعامِ) يعني: كأمةٍ وأتانٍ. قوله: (وها بمعناه) أي: العيب، كطولِ نقل ما في دارٍ عرفاً. قوله: (وهو نقص) أي: ما به نقص مبيع؛ إذِ النقص مصدرً، إلا أن يُجعل اسماً لما بهِ النقص عرفاً. محمد الخلوتي. قوله: (مبيع) أي: عينه، وإن لم تنقص قيمتُه بل زادت، كخصاء. «شرحه»(٢)، وهذا

<sup>(</sup>۱) انظر: «شرخ» منصور ۲/ ۳۶.

<sup>(</sup>۲) انظر: «شرح» منصور ۲/٤٤.

أو قيمتِه عادةً، كمرض، وبخر، وحَوَل، وحَرَس، وكلَف، وطَرَش، وكلَف، وطَرَش، وقَرَع، وطَرَش، وقَرَع، وتَديم عامً، كمحوسيَّة، وعَفَل، وقَرَن (١١)، وفَشَق (١١)، ورَتَق (١٦)، واستحاضة، وحنون، وسُعال، وبُحَّة، (اوحَمْل أمة ١٤)، وذَه اب حارحة،

حاشة النجري

يخالفُ ما تقدَّمَ في شروطِ البيع.

قوله: (أو قيمتِه) يعنى: وإن لم تنقص عينه. قوله: (وبخو) هو نَتَنُ الرائحة، وبابه: عَلِمَ. والأحولُ: مَن اعْوجَّت عينه وحَرجَت عن الاستواءِ. والحَرَسُ: منع الكلام خلقة. والكلفُ: تغييرُ بشرةِ الوجهِ بلونٍ علاهُ، وبايه: عَلِمَ. قالَ الأزهري: ويُقالُ للبَهقِ: كَلَفَّ. انتهى. والبَهقُ: بياضٌ يخالفُ لونَ عَلِمَ. الأزهري: ويُقالُ للبَهقِ: كَلَفَّ. انتهى، والبَهقُ: بياضٌ يخالفُ لون الحسد وليسَ ببرص، وقيلَ: سواد يعترِي الجلدَ. والطَّرشُ: الصَّمَمُ، وقيلَ: أقلُّ منه، وبابه: عَلِمَ. والقرَعُ: الصَّلَمُ، مصدرُ قَرِعَ الرأسُ: إذا لم يبقَ عليه شعرٌ. وقال الجوهريُّ: إذا ذهبَ شعرُه من آفةٍ، وبابه: عَلِمَ. والعَفَلُ: أنْ يخرُجَ مِن فرجِها شيءٌ يشبهُ أَدْرَةَ الرَّحلِ، أو لحَمّ ينبتُ في قبلِ المرأةِ، أو يخرُجَ مِن فرجِها شيءٌ يشبهُ أَدْرةَ الرَّحلِ، أو لحَمّ ينبتُ في قبلِ المرأةِ، أو المتلاحمةُ، أو وَرمٌ بينَ مسلكي المرأةِ فيضيقُ حتى يمتنعَ الإيلاجُ. قوله: (°(تحريم عامٌ) علمُ علكُ ونكاح، وكانَ ذلك غيرَ حاصٌ بالمشترِي، بخلافِ أنحِتِه مثلاً) عراه، (و حمل أمةٍ) أي: لا بهيمةٍ.

<sup>(</sup>١) قَزِنَت المرأةُ تَقْرُنُ: إذا كان في فرجها قَرْنٌ. ﴿المطلع﴾ ص ٣٢٣.

 <sup>(</sup>٢) قبال الجوهري: الفُتَــقُ، بالتحريك مصدر قولك: امرأة فُتَقَـاء، وهــي: الْمُنْفَتِقــةُ الفـرج. (المطلبع)
 ٣٢٤.

<sup>(</sup>٣) رتِقت المرأة رَتَقاً: إذا ألتحم فرجها. «المظلع» ص ٣٢٣.

<sup>(</sup>٤-٤) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>٥-٥) ليست في (ق).

أو سنِّ من كبيرٍ، وزيادتِها، وزِنَا مَن بلغ عشراً، وشربِه مسكراً، وسَرِقتِه، وإباقِه، وبولِه في فراشه، وحُمْقِ كبيرٍ - وهو: ارتكابُه الخطأ على بصيرةٍ، وفزعُه شديداً - وكونِه أعسر لا يَعملُ بيمينِه عملَها المعتاد، وعدمِ خِتان ذَكرٍ، وعثْرةِ مركوبٍ، وكدْمِه، ورفسِه، وحرنِه، وكونِه شَمُوساً، أو بعينه ظَفَرةٌ، وطولِ مدةٍ نقلِ ما في دارٍ عرْفاً(۱) - ولا أجرةً.

حاشية النجدي

قوله: (وزيادتها) أي: الجارحة أو السنّ، وأفرد الضّمير؛ لأنَّ العطف به «أو»، أو أنَّ المعنى: أو زيادة المذكورة، أي: منهما. قوله: (مَنْ بلغ عشراً) ظاهرُه: تكرَّر، أو لا. قالَهُ في «المبدع»(٢). «شرح إقناع»(٣). قوله: (وحُمْق كيم مركب إضافيٌّ، وهو أحدُ ثلاثة أشياءَ لا دواءَ لها، كما في قولِه: لكل داء دواءٌ يُستَطبُ به إلا الحماقة والبغضاء والهرما

قوله: (ذكر) يعني: كبير، للخوفِ عليه. قوله: (وكَدُهِه) أي: عضّه. قوله: (شَمُوسًا) أي: مستعصياً. قوله: (أو بعينه ظَفَرَةٌ) في «مختارِ الصِّحاحِ» : الظَّفَرَةُ بفتحتين: الجُليْدةُ التي تُغَشِّي العينَ، ويقالُ لها: ظُفْرٌ أيضاً، بـوزن قُفْلِ، وقد ظَفِرتْ عينُه مِن باب: طَرِبَ<sup>(٤)</sup>. محمد الخلوتي.

 <sup>(</sup>١) لطول تأخر تسليم المبيع بالا شرط، كما لو كانت مؤجرة. فإن لم تطل المدة عرفاً، فالا خيار.
 «شرح» منصور ٤٤/٢.

<sup>.</sup>A7/£ (Y)

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢١٦/٣.

<sup>(</sup>٤) في النسخ الخطية: «ضرب»، و المثبت من «مختار الصحاح»: (ظفر).

لمدةِ نقلٍ اتصلَ عادةً، وتثبُت اليدُ(١)، وتُسوَّى الحُفرُ ـ وبقَّ، ونحوِه، غيرِ معتادٍ بها، وكونِها تنزِلُها الجندُ، وثـوبٍ غيرِ حديدٍ، ما لم يَبِنْ أثـرُ استعمالِه، وماءِ استُعملَ في رفع حدثٍ ولو اشتُري لشربٍ.

حاشة النجدي

قوله: (وتُسوَّى الحفرُ) يعنى: الحاصلةُ بسبب إحراج دفين. قوله: (وكونِها تنزِلُها الجندُ) يعنى: أو الجنُّ، بل أوْلى، قال الشيخُ تقيُّ الدينِ: والجارُ السُّوءُ، أي: عيبٌ، كما في «الإقناع»(٢). ولهذا يقالُ: الجارُ قبلَ الله السُّوءُ، أي: عيبٌ، كما في «الإقناع»(٢). ولهذا يقالُ: الجارُ قبلَ الله الله وأصلُه قوله تعالى: ﴿ربِّ ابنِ لِي عندكُ بيتاً في الجندِّ، والتحريم: ١١]. حيثُ ذكر «عندك» قبل «بيتاً»، قال الزَّعنسريُّ في «تفسيره»: ومن هنا قوله:

أنِّي بنيتُ الجارَ<sup>(٣)</sup> قبل المنزلِ.

قوله: (وثوب) هو في معنى: وعَدَم حِدَّةِ ثُوبٍ مَا لَم يكَنْ... إلخ، وإلا فالثوبُ ليس بعيب، بل هو مَعيبٌ. فتدبَّر. وقد عرضتُه على شيخِنا فأقرَّه. قوله: (في رفع حدثِ) لعلَّه أو مافي معناهُ، وكذا ما فضل مِن ماءٍ يسير خلت به المكلَّفةُ، ونحوه.

<sup>(</sup>١) أي: يَدُ مشترِ على الدار المبيعة، فتدخل في ضمانه بالعقد، وإن كانت بها أمتعة البائع، لم يمنعــه منها. «شرح» منصور ٢/٤٤.

<sup>(7) 1/39.</sup> 

 <sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: «الدار» ولا معنى لها، والبيت لأبي تمام. انظر: الديوان ٩/٣، و «تفسير» الزمخشري ٢٦٣/١. ورواية البيت في الديوان:

مَسنَّ مُبلسخٌ أَفْشَاءَ يعسربَ كلُّهسا ﴿ أَنسِي ابْتَنيسَتُ الحِسارَ قبسلَ المَشِنزِلُ أَ

لا معرفةِ غناءٍ، وثُيوبةٍ، وعدمِ حيضٍ، وكفرٍ، وفسقِ باعتقادٍ أو فعلٍ، وتغفيلٍ، وعُحْمةٍ، وقرابةٍ، وصُداعٍ، وحُمَّى يسيرَيْن، وسقوطِ آياتٍ يسيرةٍ بمصحفٍ، ونحوه.

ويخيَّرُ مشترٍ في مَعيِبٍ قبلَ عقدٍ، أو قبضِ ما يضمنُه بـاثعٌ قبلَه، كثمرٍ على شـحرٍ، ونحـوِه، ومـا أبيـعَ بكيـلٍ، أو وزنٍ، أو عـدٌ، أو ذرع، إذا جهله ثم بانَ، بينَ ردِّ ــ ومَؤُونتُه عليه(١)، ويأخذُ ما دَفع، أو

حاشية النجدي

قوله: (لا معرفة غناء) ما لم يشترطْ عدمه. قوله: (أو فعلٍ) أي: غيرِ ما تقدَّم. قوله أيضاً على قوله: (أو فعلٍ) هذا ينافي ما تقدَّم في قوله: (وزِنا مَن بلغ عشراً، وشربه مسكراً، و سرقتِه، وإباقِه)، فالأولى ما في «الإقناع»(٢) حيث خصَّصَ الفسق هنا بالاعتقادِ، فقال: وليسَ الفسق - من جهةِ الاعتقادِ(٣) - والتغفيلُ عيباً ٤). والشيخُ في «شرحه» لما رأى كلام المصنف مناقِضاً لِما أسلفة احتاج إلى استثناءِ ما سلف بقولِه: غيرِ زناً، وشربِ مسكرٍ، أو نحوِه، مماً سبق. انتهى. محمد الخلوتي. قوله: (وعُجمةٍ) أي: كونِه أعجميًا. قوله: (وعُجوه) أي: نحوِ سقوطِ الآياتِ، من نحوِ كتب فقه، ونَحْوٍ. قوله: (ونحوه) كموصوف، ومرئيٌ قبل عقدٍ بيسيرٍ. قوله: (إذا جهله) حال العقدِ، أو حال القبض. فتنبَّه.

<sup>(</sup>١) أي: المشتري؛ لأن الملك ينتقل عنه باعتياره الرَّدّ، فتعلق به حتُّ التوفية. (شرح) منصور ٢/٥٤. (٢) ٩٤/٢.

 <sup>(</sup>٣) لأنه لا يملك الفسخ بالكفر، فبهذا أولى. «كشاف القناع» ٢١٧/٣.

<sup>(</sup>٤) أي: وليس التغفيل عيباً؛ لأنَّ العالب على الرقيق عدم الحذق. «كشاف القناع» ٢١٧/٣.

أبرأ، أو وهب من ثمنه \_ وبين إمساكٍ مع أرش، وهو قسطُ ما بين قيمتِه صحيحاً ومَعيباً من ثمنه، ما لم يُفضِ إلى رباً، كشراءِ حُليًّ فضةٍ بزنته دراهم، أو قفيزٍ مما يجري فيه رباً بمثله، ويجده مَعيباً، فَيردُّ أو يُمسكُ بحاناً.

وإن تعيَّب أيضاً عنده، فسَخه حَاكُمْ(١)، وردَّ بـائعٌ الثمــنَ، وطالبَ بقيمةِ المَبيع؛ لأنَّ العيبَ لا يُهمَل بلا رضاً، ولا أخذِ أرْشٍ.

حاشية النجدي

قوله: (من ثمنِه) حال من (قسط). قال في «شرحِ الإقداعِ»(٢): وهلْ يأخذُ الأرشَ مِن عينِ الثمنِ أو حيثُ شاءَ البائعُ؟ فيهِ احتمالان، وصحَّعَ ابنُ نصرِ اللهِ الثاني في باب الإحارةِ، قال في «تصحيحِ الفروعِ»(٣): وهو ظاهرُ كلامِ كثيرٍ من الأصحابِ. قال في «الاحتياراتِ»(١): ويُحبرُ المشترِي على الردِّ، أو أحدِ الأرشِ؛ لتضرُّرِ البائِع بالتأخيرِ.

قوله: (وإنْ تعيّب) أي: الحليُّ، أو القفيز. قوله: (بقيمةِ المبيعِ) يعني: ويبقى المبيعُ إذَنْ للمشترِي، مع أنَّه بالفسخِ قد حرجَ عن ملكه، فكيفَ يعودُ مِن غيرِ عقدٍ إلى ملكِه. فإنْ قيلَ: دفعُه القيمةَ معاوضةٌ، ففيهِ أنَّ ذلك مما يُفضي إلى الرِّبا. فليحرَّرُ مرةً أُحرى. والجوابُ: أنَّ دفعَ القيمةِ مِن غيرِ المحنس، فلا ربًا، فإنْ قلتَ: هلا ردَّ بعدَ الفسخ مع الأرشِ ولا ربًا؟ قلتُ:

<sup>(</sup>١) انظر: «شرح» منصور ٢/٢٤.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢١٨/٣.

<sup>(</sup>٣) الفروع ٢/٤.١٠

<sup>(</sup>٤) ص ١٢٦،

وإن لم يعلمْ عيبَه حتى تلفَ عنده، ولم يرضَ بعيبه، فسخَ العقدَ، وردَّ بدلَه، واسترجَعَ الثَّمنَ.

وكسُّبُ مَبِيعٍ لمشترٍ، ولا يرد نماءً منفصلاً إلا لعذرٍ، كولـدِ أمةِ(١)، ولهُ قيمتُه(٢)، وله ردُّ ثيبٍ وطِئها جُّاناً.

وإن وَطَئَ بَكُراً، أو تعيَّب، أو نسيَ صنعةً عنده، فله الأرْشُ، أو يردُّه مع أرشَ نقصِه. ولا يرجعُ به إن زال.

وإن دلَّس بائعٌ فلا أرْشَ، وذهب عليه إن تَلِفَ، أو أَبَقَ.

حاشية النجدي

المبيعُ بالفسخِ يرجعُ إلى ملكِ البائعِ بالثمنِ، فهو معاوضةٌ، أي: حكمُه، كما أشارَ إلى ذلك منصور البهوتي(٣) رحمه الله تعالى.

قوله: (وإن لم يعلَمْ عيبَه) أي: ما يجرِي فيه الرِّبا. قوله: (إن زال) يعني: ولو سريعاً، بخلاف ما يأخذُه مشترٍ مِن أرشٍ. قوله: (وذهب عليه) أي: على البائع المدلِّس إنْ تلف بغير فعل مشترٍ، كموتِه وإباقِه، أو تعيَّب بفعل مشترٍ مأذوناً فيه، كوطء البكر، بخلاف قطع عضو مثلاً، وهذا هو المرادُ من قول صاحب «الإقناع»(٤) هنا: وسواءٌ تعيَّب أو تلف بفعل الله تعالى، كالمرض أو بفعل المشتري، كوطء البكر. فإنَّه من اللَّف والنَّشر المُشوَّشِ. فتَنبَّهُ.

<sup>(</sup>١) في (جر): ﴿أُمَّةِ وَلَّذِ ﴾ .

<sup>(</sup>٢) أي: للمشتري على البائع؛ لأنه نَمَاءُ ملكه. «شرح» منصور ٢٧/٢.

<sup>(</sup>۲) ((شرح)) منصور ۲/۲).

<sup>.4</sup>Y/Y (£)

حاشية النجدي

قوله: (وإلا فتلِفَ... إلخ) أي: إنْ لم يدلِّسِ البائعُ فتلِفَ المبيعُ مُطلقاً، تعيَّنَ الأرشُ، بخلافِ ما إذا دلَّسَ، فإنَّه إنْ لم يكن بفعل مشتر، ذهب على البائع، وأمَّا إن كان بفعلِ مشتر كأكله ونحوه، فالظَّاهرُ: تعينُ الأرش أيضاً، كما إنْ لم يدلُّسْ. وقوله: (أو عَسَقَ... إلحى أي: سواةٌ دلَّسَ بائعٌ، أو لا، فالقيدُ غيرُ معتبر في العطف، وإنِ اعتبرَ في المعطوفِ عليه، هـذا هـو الموافقُ لكلام الأصحاب. فتدبر. قال في «الإقناع»(١) و «شرحِه»(٢): لـ و أسقط مشتر خيارَ ردٌّ بعوضِ بَذَلَهُ البائعُ، أو غيرُه، قلَّ أو كثرَ، جــازَ، وليـسَ مـنَ الأرشِ في شيءٍ، ونصَّ على مثلِه في حيارِ مُعتَّقَةٍ تحتَ عبدٍ، وعلى قياسٍ ذلك النَّزولُ عــن الوظائِف بعوضٍ. انتهــى ملخَّصــاً. وفي «الإقنــاع»(٣) أيضــاً: لـــو اشــَرَى متاعــاً فوحدَه خيرًا ثمَّا اشترَى، فعليهِ ردُّه إلى بائِعه، كما لـو وجـدَه أردَأ، كـان لـه ردُّه، ولعلُّ محلَّ ذلك إذا كان البائعُ جاهلاً به، وفيه أيضاً: وإنْ أَنعَـل الدابـةَ، ثم أرادَ ردُّها بعيبٍ مثلاً، نزعَ النُّعلَ، ما لم يعبُها، فيتركَه إلى سقوطه أو موتِها، وليس له قيمتُه على بائع، ولو باعَ شيئاً بذهبٍ فأخذ عنه دراهم، ثُمَّ فسخَ، رجعَ مشترِ بالذهب لا بالدَّراهِم. قال في «شرحِه»(٤): لأنَّ المعاوضة عقدٌ

<sup>.97/4 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣/ ٢٢.

<sup>.9</sup> Y/Y (T)

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢٢٣/٣ - ٢٢٤.

أو باعه، أو بعضه، تعيَّن أرشٌ، ويُقبل قولُه في قيمته. لكن لـو رُدَّ عُ عليه، فله أرْشُه، أو ردُّه.

وإن باعَه لبائعِه، فله ردُّه، ثم للبائعِ الثاني ردُّه عليه. وفائدتُه: اختلافُ الثمنيَّن.

وإن كسرَ ما مأكولُه في جَوْفه، فوجده فاسداً، وليس لمكسوره(١) قيمةٌ، كبيضِ النَّعَام، قيمةٌ، كبيضِ النَّعَام، وجعَ بثمنه، وإن كان له قيمةٌ، كبيضِ النَّعَام، وجوزِ الهندِ، خيِّر بين أرشِه، وبين ردِّه مع أرشِ كسرِه، وأخذِ ثمنه، ويتعيَّن أرشِ مع كسرِ لا تبقى معه قيمةٌ.

وخيارُ عيبٍ متراخٍ، لا يسقطُ إلا إن وُجدَ دليلُ رضاهُ، كتصرُّفِه واستعمالِه لغير تجربةٍ، فيسقطُ أرْش، كردٍّ.

حاشية النجدي

آخرُ استقرَّ حكمُه، وكذا حكمُ إحمارةٍ وغيرِهما مِن عقودِ المعاوضاتِ. انتهى. أي: فإنَّ الرُّحوعَ إنَّما يكونُ بما وقعَ عليهِ العقدُ الأوَّلُ. فتدبر.

قوله: (ويُقبلُ قولُه) أي: المشتري.

قوله: (فله ردُّه) أي: ولكلِّ طلبُ الأرشِ أيضاً. قوله: (الثمنين) فلا ردَّ إِنِ اتَّفقَا.

<sup>(</sup>١) في (حم): المكسورة، .

ولا يفتقرُ ردَّ إلى حضورِ بائعٍ، ولا رضاهُ، ولا قضاءٍ. ولمشترٍ مع غيره مَعيباً، أو بشرطِ حيارٍ، إذا رضي الآحر الفســخُ في نصيبهِ كشراءٍ واحدٍ من اثنينِ، لا إذا وُرث.

وللحاضرِ من مشتريَيْن نقدُ نصفِ ثمنه، وقبضُ نصفه. وإن نقَدَه كلّه، لم يقبض إلا نصفه، ورجعَ على الغائب.

ولو قال: بعتُكما، فقال أحدهما: قبلتُ، حاز.

ومن اشترى مَعِيبَيْن، أو معيباً في وعاءَيْن صفقة، لم يملك ردَّ أحدهما بقسطِه (١)، إلا إن تلفَ الآخرُ، ويُقبل قولُه بيمينه في قيمته. ومع عيب أحدهما فقط، له ردُّه بقسطِه، لا إن نقص بتفريق،

حاشية النجدي

قوله: (لا إذا ورث) يعنى: المعيبُ أو خيارُ الشَّرطِ، لتشقصِ السَّلعةِ هنا على البائعِ وقد أخرجَها غيرَ مشقَّصةٍ، بخلافِ التي قبلَها؛ لأنَّ العقد يتعدَّدُ بتعدُّدِ العاقدِ. قوله: (ورجع على الغائب) إنْ نوَى الرُّجوعَ، كبقيَّةِ الحقوقِ الواحبةِ إذا أدَّاها عنِ الغيرِ، قوله: (جاز) أي: صحَّ البيعُ في نصفِ المبيع بنصفِ النَّمنِ. «شرحُهُ»(٢). قوله: (في قيمتِه) أي: التالفِ ليوزَّعَ المنمنُ عليهما.

<sup>(</sup>١) لأنه تفريق للصفقة مع إمكان عدمه، أشبه ردَّ بعض المعيب لواحد. الشرح، منصور ٢/ ٤٩.

<sup>(</sup>٢) انظر: "شرح» منطّور ٢/٩٤.

كَمِصْراعَي باب، وزوجَيْ خُفِّ. أو حرم، كأخوين، ونحوهما. ومُثلُه: حانِ له ولدٌ، يباعان وقيمةُ الولدِ لمولاه.

والمبيع بعد فسخ، أمانةٌ بيد مشترٍ.

## فصل

وإن اختلَفا عندَ مَـنْ حَـدَثَ العيـبُ؟ مـع الاحتمـالِ، ولا بَيِّنـةَ، فقولُ مشترِ بيمينه على البَتِّ، إن لم يخرُجْ عن يده.

وإن لم يَحتملُ إلا قولَ أحدهما، قُبل بلا يمينٍ.

ويُقبلُ قولُ بائعٍ: إنَّ الـمَبيعَ ليس المردودَ، إلا في خيارِ شرطٍ، فقولُ مشترٍ. وقولُ مشترٍ في عينِ ثمنِ معيَّنِ بعقدٍ. .....

حاشية النجدي

قوله: (على البتّ) لأنَّ الأَيمانَ كلَّها في البتّ، إلا ما كانَ على نفي فعلِ الغيرِ. «شرح إقناع»(١). قوله: (قولُ بائع) أي: بيمينه. قوله: (إنَّ المبيعَ) أي: المعيَّنَ، بدليلِ ما يأتي من قبولِ قولِ قابضٍ في ثابتٍ في ذمةٍ، وكذا لوِ اعترَفَ بائعٌ بعيبِ ما باعَه، ثم أنكرَ أنَّ المبيعَ هو المردودُ، فقولُ مشترٍ بيمينه. فتأمَّل. فقبولُ قولِ بائعٍ: إنَّ السمبيعَ ليسَ المردودُ: مشروطٌ بأمرين: أنْ يكونَ معيَّناً، وأنْ لا يقرَّ بالعيبِ، وكذا مشترٍ في التَّمنِ.

قوله: (وقولُ مشترِ في عينٍ... إلخ) أي: بيمينه. قوله: (بعقدٍ) يعني:

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٢٢٦/٣.

وقــابضٍ ففي ثابتٍ في ذمةٍ، من ثمنِ مَبيعٍ، وقرضٍ، وسَلَمٍ، ونحوِه، إن لم يخرُّجُ عن يده.

ومن باعَ قِنّا، تلزمُـه عقوبةٌ، من قصاص أو غيره، مُمَّن يعلم ذلك، فلا شيءَ له. وإن علم بعدَ البيع، خُـيِّر بُينَ ردِّ وأرشٍ، وبعدَ قتل، يتعيَّن أرشٌ، وبعدَ قطع، فكما لو عاب عنده.

وإن لزمه مال، والبائعُ مُعسِر، قُدِّمَ حقُّ محنيٌ عليه، ولمشترِ الخيارُ. وإن كان موسراً، تعلَّقَ أرشُ بذمته، ولا خيارَ.

السادسُ: حيَّارٌ في البيع بتَحييرِ الثمنِ، ويثبُت في صُور:

حاشية النجدي

إلا في خيارِ شرطٍ، أو يقر مشترٍ بعينِه على قياسِ مــا سـبقَ في المبيعِ، فقـولُ بائع فيهما بيمينِه.

قوله: (وقابض) أي: بيمينه. قوله: (إنْ لم يخرجْ عن يلوه) بحيث يغيب عنه. قوله: (يتعين أرش) قال منصور البهوتيّ: قلتُ: فإن دلّسَ بائعٌ، فات عليه، ورجعَ مشرّ بجميعِ الثّمن، كما سبق (۱). انتهى. قوله: (فكما لو عاب عنده) يعني: فإنْ كانَ البائعُ مدلّساً، رجعَ مشرّ بجميعِ الثّمن، وذهب القطعُ على البائع، وإلا فلمشرّ الأرش، أو ردّه مع أرش قطعِه عندَه، فيقوَّمُ مستحِقً القطع، ومقطوعاً بالفعل، ويردُّ البائعُ ما بينهما، وأمَّا الأرشُ الذي يأحذُه المشرّي، فهو قِسطُ ما بين قيمتِه حانياً، وغيرَ حان من التّمن. فلو قُومٌ غيرَ حان من التّمن. فلو قُومٌ غيرَ حانِ من التّمن. فلو قُومٌ غيرَ حانٍ من التّمنِ. فلو قَومٌ غيرَ حانٍ من التّمنِ. فلو قَومُ عندياً النّمن أله الله الله الله المصاحبةِ ، فهو متعلّق بـ (البيع)، قوله: (بتخييرٍ) أي: مع تخييرٍ، فالباءُ للمصاحبةِ ، فهو متعلّق بـ (البيع)،

<sup>(</sup>١) (شرح) منصور ۱/۱۰۵.

١ في تولية، كولَّيتكة، أو بعتُكة برأسِ ماله، أو بما اشتريتُه، أو برقْمِه، وهما(١) يعلَمانه(١).

٢\_ وشركة، وهي بيعُ بعضِه بقسـطِه، كأشـركتُك في ثلثـه، أو
 ربعِه، ونحوهما.

و:أشركتك، ينصرفُ إلى نصفه. فإن قالـه لآخَرَ عالماً بشركةِ الأول، فله نصفُ نصيبه، وإلا أخذَ نصيبَه كلَّه.

وإن قال: أشرِكاني، فأشرَكاه معاً، أخذَ ثلثَه.

حاشية التجدي

. أو للسببيَّةِ، فيحوزُ ذلك، وكونُه متعَلِّقاً بـ (خيارٍ) على التَّنازعِ في المصادرِ.

قوله: (أو بما اشتريتُه) ما: موصولة، والعائدُ المحسورُ محذوف؛ لوحودِ شرطِه، والتقديرُ: بهِ. قوله: (يسعُ بعضهِ) أي: العين. قوله: (ينصرفُ إلى نصفِه) انظرُ هذا مع ما قرَّرُوهُ في الإقرارِ: من أنّه لو أقرَّ بأنَّ فلاناً شريكُه في كذا، كانَ بحملاً، يُرجعُ في تفسيره إلى المقرِّ، ولم يحملُوه على النصفِ ابتداءً، وقد يُقرقُ بينَ البابين؛ بأنّه لمّا كان الجنوءُ الماخوذُ من المقرِّ بغيرِ عوض، رجع تفسيرُه إليه؛ لئلا يَلزمَ الإححافُ عليه، والماخوذُ هنا بعوضه، فلا فوت، فحملتِ الشركة فيه على الأصلِ فيها. شيخنا محمد الخلوتي. قوله: (نصيبه) وهو هنا ربعُ البيع.

<sup>(</sup>١) ليست في (ب) و (ح).

<sup>(</sup>٧) أي: الثمن والرقم. الشرح، منصور ٢/ ٥١.

ومن أشركَ آخرَ في قَفِيز أو نحوِه، قُبضٌ العضُه، أخذَ نصفَ المقبوضِ، وإن باعِهُ من كلّه جزءًا يُساوي ما قبضَ، انصرفَ إلى المقبوضِ.

٣ ــ ومُرابحة، وهي: بيعُه بثمنِه، وربحٍ معلــومٍ، وإن قــال: علــى أن أربَحَ في كلِّ عشرةٍ درهماً، كُرهَ.

٤ - ومُواضَعةٍ، وهي: بيعٌ بخسرانٍ، وكُره فيها ما كُره في مُرابحةٍ.
 فما ثمنُه مئةٌ، وباعه به ووضيعة درهم من كل عشرةٍ، وقع

حاشية النجدي

قوله: (أو نحوه) كرطلِ حديد، وذراع مِن نحو ثوبٍ. قوله: (المقبوض) أي: صحَّ فيما قُبضَ فقط. قوله: (جزءاً) كنصف وثلُث. قوله: (يساوي ما قُبض) أي: أو ينقص عمَّا قُبض، فإنْ باعَ جزءاً أكثرَ مَّمَّا قُبِض، فالظَّاهرُ: أنّه يَصحُّ في قدْرِ ما قبضه بقسطِه، ولا حيار. قوله: (وهي بيعه) أي: كلاً أو بعضاً. قوله: (كُرة) لأنّه يشبه بيع العشرةِ بإحدى عشر، وليس به حقيقة. قوله: (ووضيعة درهم) الواو للمعيَّة، وما بعدَها منصوب على أنّه مفعول معه، وهو مضاف، و(درهم) مضاف إليه، أو الواو للحال، و(وضيعة) مرفوع على أنّه مبتداً، و(درهم) مرفوع على أنّه خيرُ مبتداً محذوف، والجملة خيرُ (وضيعة)، أو الواو للعلف على الضّمير المحرور مِن غير إعادةِ الحار، فيكون (وضيعة)، عروراً، و(درهم) محروراً بالإضافة إليه، لكن هذا الأخيرُ فيهِ ضعفُ في العربية، والذي قبله فيهِ نظر، لعدم ظهورِ المسوِّع للابتداءِ بالنكرةِ ، إلا أنْ العربية، والذي قبله فيهِ نظر، لعدم ظهورِ المسوِّع للابتداءِ بالنكرةِ ، إلا أنْ

<sup>(</sup>١) في (حـ): ((وقبض) .

بتسعين. ولكلِّ أو عن كلِّ(۱) عشرةٍ، يقعُ بتسعين وعشرةِ أجزاءٍ من أحدَ عشرَ جزءًا من درهمٍ. ولا تضرُّ الجهالةُ حينئذٍ؛ لزوالها بالحسابِ. ويُعتبرُ للأربعةِ: عِلْمُهما(۲) برأسِ المالِ، والمذهبُ: أنَّه متى بانَ أقـلَّ

أو مؤجّلًا، حُطَّ الزائدُ، ويُحطُّ قسطَهُ في مُرابحةٍ، وينقُصه في مُواضَعةٍ

يُجعلَ مِن بابِ: تمرةٌ خيرٌ من حرادةٍ.

حاشية النجدي

قوله: (ويُنقصُه) قال المصنّفُ في «شرحِه»(٢): أي: الزائِدُ، وبِعَهُ على ذلك الشّيخُ منصور في «شرحِه»(٤) على «المُنتَهى» و «الإقناع»(٥)، فعلى هذا لوقال: بِعْتُكُهُ برأسِ مالِه أربعين، ووضيعة درهم مِن كلِّ عشرةٍ، فتبيّنَ أنَّ رأسَ مالِه ثلاثون، أسقِطتِ العشرةُ مِن الثمنِ الذي هو سنةٌ وثلاثون، فيبقى سنةٌ وعشرون، والأقربُ أنّه يزولُ من الوضيعةِ ما يُقَابِلُ الزّيادة، وهـوَ في المنالِ درهم، فتكونُ الوضيعةُ الباقيةُ ثلاثةَ دراهم تسقُط مِن الثّلاثين، فيبقى الثمنُ سبعة وعشرين، ويمكنُ تفسيرُ كلامِ المتنِ كـ «الإقناع» بِما يوافقُ ذلك؛ بأن يكونَ الضّميرُ في (ينقصُهُ) راجِعاً إلى قسطِ الزّائِد لولا تفسيرُهم الضّميرَ، بما يُوافَى ذلك؛ بأن دُكِرَ، وكانَ وجهُهُ، عقوبةَ البائِع بإلزامِه الوضيعةَ. وبخطّه أيضاً على قوله: (حُطَّ الزائلُد.. إلى أي: في الصّورِ الأربعِ: التوليةِ، والشركةِ، والمرابحةِ، والمرابحةِ،

<sup>(</sup>١) ليست في (جـ).

<sup>(</sup>٢) في الأصل و(أ): العلمها، .

<sup>(</sup>٣) معونة أولي النهى ٤/٥٥١.

<sup>(</sup>٤) الشرح) منصور ۲/۲ه.

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع ٢٣١/٢.

حاشية التحدي

والمواضعةِ، مِثالُ ذلك: لو باعَ زيدٌ فرساً مِن عمـرو بـاربعين دينـاراً توليـةً، فظهرَ أنَّ رأسَ مالِها ثلاثون ديناراً، فإنَّ في هذه الصُّورةِ تسقطُ العشرةُ الدنانيرُ، ويبقى الثمنُ ثلاثـين، ولـو أشـركَهُ فيهـا؛ بـأنْ قـال: أشْـركْتُك في نصفِها بنصف ثمنِها، وهو عشرون في المثَالِ، فـإذًا ظهـرَ كذِبُـه في العشـرةِ، سقطَ عن عمرو خمسة، ولو باعَهَا زيدٌ مرابحةٌ؛ بأنْ قال: بِعتُكَهَا برأس مالِها أربعينَ، وزيادةً أربعةِ دنانيرَ، فظهرَ أنَّ الثمنَ ثلاثون، فإنَّه يسقطُ عن عمـرِو الزَّائلُ، وهو عشرةٌ، وقسطهُ من الربح، وهو دينارٌ كما ذكرَهُ المُصنَّفُ بقولِه: (ويُحَطُّ قسطُه في موابحة)، فيقَى الثمنُ ثلاثةُ وثلاثين، ولو ياعَهَا بأوبعين، ووضيعةَ دينارِ مِن كلِّ عشرةٍ، فلو كانَ صادِقاً، لكانَ التُّمنُ ســـــــةٌ وثلاثــين، فـــإذا تبيَّنَ أَنَّ الثمنَ ثلاثون، فإنَّها تسقطُ العشرةُ الزَّائدةُ مع بقاءِ الوضيعةِ على ما حميَ عليهِ، فسقطَ مِن السُّتةِ والثلاثين عشرةً، ويَبقَى الثمنُّ ستةً وعشرين ديناواً. هذا مُقتضَى مـا في االشرحيْن،(١) والشرح الإقناع،(٢) حيثُ فسُّرُوا الضَّميرَ المنصوبَ في: (وينقصُه في مُواضعة) بقولِهم: أي: الزائدَ، لكن هذا داخل تحبت عموم قولِهم أوَّلاً: (حُطَّ الزائد)، كما عرفت مَّا تقدم، والأقربُ أنْ يكونَ الضَّميرُ المنصوبُ عائداً للقسطِ مِن قوله: (ويُحطُّ قِسطُه في مرابحةٍ) ويكونُ المعنَى على هذا: أنَّه يُحَطُّ مِن الوضيعةِ قدرُ الزائدِ، ففِي المثالِ: الزَّاتَدُ عشرةُ دنانيرَ ، يقابلُها مِنَ الوضيعةِ دينارٌ ، فيسقطُ مِنَ الوضيعةِ

 <sup>(</sup>١) معونة أولي النهى ٤١/٥٥ ١ الشرح المنصور ٢/٢٥.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢٣١/٣.

ولا تُقبلُ دعوى بائعٍ غلطاً، بلا بيِّنةٍ، فلو ادَّعــى علــمَ مشــترٍ، لم يحلف. وإن باعَ سلعةً(١) بدون ثمنها عالماً، لزمه.

وإن اشتراه ممن تُردُّ شهادتُه له(٢)، أو ممن حاباه، أو لرغبةٍ

ولا يبقى مِنها إلا ثلاثةً، وهي قدْرُ ما يخصُّ رأسَ المالِ الذي هـو الثلاثـون، حسه المعلم فيكـونُ الثمـنُ في هـذه الصُّـورةِ سبعةً وعشـرينَ دينـاراً. هـذا مـا ظهـرَ لي فليحرَّر، والله أعلم(٣).

قوله: (وأجَّلَ في مؤجَّل) يعني: بمقداره، ولو مضى مِنه شيَّ قبلَ ذلك، فإنْ لم يعلَمْ مُشتَرِ بذلك إلا بعدَ مُضيِّ الأجلِ، فهل يأخذُ النمنَ من البائِع ويؤجلُ عليه مقدار الأحلِ أمَّ لا؟ قوله: (غلطاً) أي: ولو معروفاً صدقه. قوله: (لم يَحلِفُ علاهاً للموقّقِ، والشَّارِحِ(٤). قوله: (وإن باغ... إلح) أي: سلعةً.

قوله: (أو مِمَّن حابَاةُ) أي: من شخصٍ حاباهُ المشترِي، أي: اشتراهُ منه

<sup>· (</sup>١) ليست في (ب) و (جد).

<sup>(</sup>٢) كاحد عمودي نسبه أو زوجته. الشرحة منصور ٢/ ٥٣.

<sup>(</sup>٣) حاء في هامش (س) ما نصُّه: الثم اطلع شيخنا \_ رحمه الله \_ بعد مدَّة على تحريره، فقال: قال في حواشي ابن نصر الله، كما رأيته بخط الشهاب والد صاحب اللنتهي على قوله: (ويتقصه) أي: قسط الزيادة من الوضيعة، مثل أن يقول له: هي بمشة، فتبين بخمسين، ويكون قد وضع له عشرين، فإنه يحط الزائد، ويحط من الوضيعة عشرة، قسط الزيادة، تبقى عليه بأربعين .

<sup>(</sup>٤) انظر: كشاف الفناع ٢٣٢/٣.

تخصه، أو موسم ذَهَب، أو باع بعضه بقسطِه، وليس من المُتماثِلات المتساويةِ، كزيتٍ ونحوه، لزمه أن يُبيِّن، فإن كتَم، خُيِّر مشترٍ بين ردِّ، وإمساكِ.

وما يُزادُ في ثمنٍ، أو مُثْمنٍ، أو أحلٍ، أو خيارٍ، أو يُحطُّ زمنَ الخيارَيْن، يُلحق به لا بعد لزومِه، ولا إن حنَى فَفَدى(١).

وهبةُ مشترٍ لوكيلِ باعه، كزيادةٍ، ومثلُه عكسُه.

وإن أخذَ أرشاً لعيب، أو حنايةٍ، أخبر به، لا باخذِ نماءٍ، واستحدام، ووطءٍ، ما لم ينقُصه.

وإن اشترى ثوباً بعشرةٍ، وعَمِلَ فيه (٢أو غيرُه، ولو بأحرةٍ٢)، ما

حاشية النجدي

بأكثرَ من ثمنِه، محاباةً له، لا مِن شخصٍ حابَى المُشتريّ، فقد حرتِ العلَّـةُ(٦) أو الصِّفةُ على غيرِ مَنْ هي له، و لم يبرزِ الضميرَ؛ لأنَّ الخلافَ في الوصف، وأمَّا الفعلُ فلا يجبُ معه إبرازٌ باتفاقِ الفريقين.

قوله: (يُلحق به) أي: العقيد. قوله: (وهبةً) أي: فيكونُ لبائعٍ زمنَ الحيارين. قوله: (أو جنايةٍ) أي: عليه، قلتُ: فيردُّ لبائعٍ إن ردَّ المبيعَ بعيب ونجوه. «شرح»(٤).

قوله: (أو غيرُه) عطف على الضَّميرِ المرفوعِ في قوله: (عمِلَ) للفصلِ

<sup>(</sup>۱) انظر: «بشرح» منصوار ۲/ ۵۳.

<sup>(</sup>٢-٢) في (حـ): الغير بأحرةًا .

<sup>(</sup>٣) في (س): «الصلة»..

<sup>(</sup>٤) ((١٠٤٥) منصور ٢/١٥).

يساوي عشرةً، أخبرَ به. ولا يجوزُ: تحصَّل بعشرين. ومثله: أجرةً مكانِه، وكيلِه، ووزنِه(١).

وإن باعه بخمسة عشر، ثم اشتراه بعشرةٍ، أخبَرَ به، أو حَطَّ الربحَ من الثمن الثاني، وأخبرَ ما بقيَ. فلو لم يبقَ شيءٌ، أخبرَ بالحال.

ولو اشتراه بخمسة عشر، ثم باعه بعشرة، ثم اشتراه بأي ثمن كان، بيّنه.

وما باعه اثنان مُرابحَةً، فثمنُه بحسبِ ملكَيْهما، لا على رأسِ مالِهما(٢).

بالظرف(٢)، ومثلُه كافٍ في ذلك، بل الهمزةُ كافيةٌ، كما في «الكَشَّافِ».

قوله: (بحسب مُلكَيْهِما) فلو كانتِ السّلعة بينهُمَا نصفيْن، أحدهما اشترى نصفَها بخمسين، والآخر بستين، ثم باعَاها برأسِ مالِها، وربح عشرةٍ مثلاً، فالثمن، وهو مئة وعشرون، بينهما نصفيْن، قال المصنّفُ في «شرحه»(٤): كمساومة، أي: كما لو كان بيعُهما لها مساومة، لا مرابحة؛ بأن قالا ابتداءً للمشتري: بعناكها بمشة وعشرين، مِن غيرِ ذكرٍ، كربحٍ ولا رأسِ مالٍ. فتدبر.

حاشية النجدي

 <sup>(</sup>۱) لأنه تلبيس. انظر: «شرح» منصور ۲/ ۵۵.

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (خر): «ماليهما».

<sup>(</sup>٣) في (ق): «التطرف».

<sup>(</sup>٤) معونة أولي النهى ٩/٤ ١٠٥.

## السابعُ: خِيارٌ لاختلافِ المتبايعيْن.

إذا اختلفا أو ورَثَتُهُما في قدر غن، ولا بيّنة، أو لَهُما، حلف باتعٌ: ما بعتُه بكذا، وإنما بعتُه بكذا، ثم مشترٍ: ما اشتريتُه بكذا، وإنما اشتريتُه بكذا، ثم إن رضي أحدُهما بقول الآحر،.....

ماشة الاحداد

قوله: (المتبايعين) يعنى: قابت الأجل اختلاف، قوله: (المتبايعين) يعنى: في قدار غيه، أو حيبه، كما في الحاشية المنتهى، قوله: (أو وَرَثَعُهُما) كان عليه أن يقول: أو أحدُهما، وورثة الآخر، أو ورثية، وكذا يقال البهوتي(١). وكذا وليُهُما، أو وليُ أحدِهما مع الآخر، أو ورثيّه، وكذا يقال في الوكيل أيضاً، فالصور ست عشرة. محمد الخلوتي. قوله: (حلف بائع بائع ... إلى إن قلت: يعتبر في الجملة الشرطية مطابقة طرفيهما في العموم والخصوص، وهنا الشرط أعم مِن الجواب، فكان الظاهر أن يقول: حلف بائع أو ورثته... إلى قلت: لما كان في حكم الورثة تفصيل وهو أنها تارة أو ورثته... إلى قلب المرافقة بكفا) أي: تخلف على البت، كموريها إن شاهد العقل، وتارة على نفي العلم إن لم تشاهد ما أسقط حديث الورثة. محمد الخلوتي. قوله: (ما المستريثة بكفا) أي: الإ إذا كان بعد قبض غين، وفسخ عقد بنحو عيب كما سيأتي، وإلا في كتابة، فقول سيد. «إقناع»(٢) وإنّما تخالفا كذلك؛ لأنّ كلاً منهما مدّع، ومدّع عليه صورة وحكماً؛ إذ لا تُسمَعُ إلا بينة المدّعي باتفاقنا.

<sup>(</sup>١) الشرحة منصور ٢/٤٥٠.

<sup>.1 ·</sup> Y/Y (Y)

أو نَكَلَ، وحلف الآخرُ، أقرَّ، وإلا فلكلِّ الفسخُ، وينفسخُ ظاهراً وباطناً. المُنقِّحُ: فإن نَكَلا، صَرَفهما، كما لو نَكَلَ من تُردُّ عليه اليمينُ. وكذا إحارةً، فإذا تحالفا، وقُسختُ بعد فراغِ مدةٍ، فأحرةُ مثلٍ، وفي أثنائها، بالقسطِ.

حاشية التجدي

قوله: (أو نَكُلُ) أي: عَمَّا وجبَ عليه مِن اليمينِ، قال في «المبدع»(۱): وظاهرُه: ولو أنّه بدل أحدَ شِقَّي اليمينِ، فإنّه يُعدُّ ناكِلاً، ولا بدَّ أَنْ يأتيَ فيها بالمحموع. فقولُ «الإقناع»: وكذا لو نَكَلَ مشرِ عن الإثباتِ فقط. لا مفهومَ له. قال ه في «شرحه»(۱). قوله: (وإلا) أي: وإنْ لم يرضَ أحدُهما بقولِ الآخر بعد التحالف. «شرحه»(۱). قوله: (وباطناً) لعلَّ فائدتَه: لو تبيَّن لأحدِهما بعد الفسخِ صدقُ صاحبِه، لم يلزم إعلامُه، ولا استحلاله. فتدبر (۱). قوله: (فإن نكلا) وأمَّا لو نكلَ أحدُهما فقط، فقد تقدَّم أنّه يُقرُّ. قوله: (صرفهما) أي: أمرَهما بالذهابِ عنه؛ لأنّه لا سبيلَ له إذَنْ إلى قوله: (صرفهما بغيرِ ذلك، فيصرفَهما حتى يَصطلِحا. قوله: (مَنْ تُودُ عليه المحمّ بينهما بغيرِ ذلك، فيصرفَهما حتى يَصطلِحا. قوله: (مَنْ تُودُ عليه اليمينُ) أي: على القولِ بردَّها، وهو ضعيفٌ. قوله: (بالقسطِ) أي: مِن أُجرةِ مثل.

<sup>111/2613</sup> 

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢٣٦/٣ - ٢٣٧.

<sup>(</sup>٣) الشرح) منصور ٢/٥٥.

<sup>(</sup>٤) بعدها في (س): [بل قال في الالقناعة : ولو مع ظلم أحدهما].

ويحلفُ بائعٌ فقط، بعدَ قبضِ ثمنٍ، وفسخِ عقدٍ.

وإن تلفَ مَبِيعٌ، تحالَفا، وغرِمَ مشترٍ قيمتَه، ويُقبل قولُه فيها، وفي قدره، وفي صفتِه، وإن تعيَّب،

حاشية النجدى

قوله: (ويحلفُ بائعٌ) هل يحلِفُ على نفي القبض؛ بأنْ يقولَ: ما قبضتُ منه غيرَ هذا؟ أو على نفي الاستحقاق؛ بأن يقولَ: لا يستحقُ على غيرَ هذا؟ ولا يكفي الحلفُ على نفي القبض، لاحتمالِ صدقِه، وأنَّه أبراً مِن بعضِ الثمن، أو وهب له، وتقدَّم أنّه عند التفاسخ يرجعُ المشترِي بما وُهِبه، أو أبرئَ منه. محمد الحلوتي. قوله: (فقط) أي: دونَ مشترٍ. قوله: (وفسخِ عقد) لأنّه غارمٌ. قوله: (وغرمَ مشترٍ قيمتَه) فإنْ كان بعدَ قبضِ الثمن، وتساوَى الثمنُ والقيمةُ، وكانا من حنس واحدٍ، تقاصًا وتساقطا، وإلا سقطَ الأقلُ، ومثله مِن الأكثر، ويبقى الزائدُ يطالِبُ به صاحبَه. قوله أيضاً على قوله: (وغرمَ مشترٍ قيمتَه) يعني: ولو مِثْلِياً، كما حزمَ به في على قوله: (وفِي صفتِه) لأنّه غارمٌ. قوله: (وإنْ تعيّب... إخ) مقتضاه: أنَّ قيمتَه، لكنِ القيمةُ تُعتبرُ حالَ العقدِ، وإلا لم يحتَعُ إلى ضمّ أرشِه إلى قيمتِه، لكنِ القيمةُ تُعتبرُ حالَ العقدِ. قاله في «شرحِ الإقناعِ»(١). قالم على ما أوضحتُه في «الحاشيةِ».

<sup>.1.4/4 (1)</sup> 

<sup>(</sup>۲) في «كشاف القناع»: «صفته» بدل: «قيمته».

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢٣٨/٣.

ضُمَّ أَرْشُه إليه، وكذا كلُّ غارمٍ، لا وصفُه بعيبٍ(١)، وإن ثبت، قُبلَ قوله في تقدُّمه(٢).

الثامنُ: حيارٌ يثبتُ للحُلْفِ في الصِّفةِ، ولتغيَّرِ (١) ما تقدمتُ رؤيتُه، وتقدَّم.

#### فصل

وإن اختلفا في صفةِ ثمنٍ، أُخذَ نقدُ البلدِ، ثم غالبُـه رواحاً، فـإن استوتْ؛ فالوسطُ.

حائية النجدي

فائدةً: لايبطلُ البيعُ بجحودِه، فلو قال: بعتُك هذه الأمةَ، فأنكرَ مشتر، لم يطأها بائعٌ، لكن إن لم يَبذُلُ له الثمنَ، فيتَوجَّه الفسخُ، كما لو أعسرَ مشتر. قاله في «شرح الإقناع»(٤).

قوله: (ضُمَّ أرشُه) أي: العيبِ. قوله: (إليه) أي: المبيعِ، أي: إلى قيمتِه. قوله: (في تقدُّمِه) على ما تقدمَ في الاختلافِ في حدوثِ العيبِ.

قوله: (رواجاً) أي: ما لم يكنِ المبيعُ لايباعُ إلا بنقدٍ معيَّنٍ، كالبُنِّ حيثُ لايباعُ إلا بالريالِ، فإنَّه يُتبعُ، ولا يُرجَعُ إلى نقدِ البلدِ. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) لأن الأصل السلامة. «شرح» منصور ٢/ ٥٦.

 <sup>(</sup>٢) أي: العيب على البيع أو التلف؛ لأن الأصل براءته مما يُدَّعَى عليه. «شرح» منصور ٢/ ٥٦.

<sup>(</sup>٣) في (جـ): ((وتغير) .

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢٣٩/٣.

وفي شرطٍ صحيحٍ أو فاسدٍ، أو أحلٍ، أو رهنٍ، أو قدرِهما، أو ضمينٍ، فقولُ منكره(١)، كمفسدٍ.

وفي قدرِ مبيغ أو عينه، فقولُ بائع.

وإن تشاحًا في أيَّهما يسلَّم قبلُ، والثمنُ عينٌ، تُصِب عبدلٌ يقبضُ منهما، ويسلَّم المبيع، ثم الثمنَ.

وإن كان ديناً، أحبرَ باثعٌ، ثم مشترٍ، إن كان الثمنُ حالاً بالمحلسِ. وإن كان دونَ مساقةِ قصرٍ، حُمحرَ على مشترِ في مالِه كلّه، حتى يسلّمه.

وإن غيبه ببعيدٍ، أو كان به، أو ظهر عُسْرُه، فلبائع الفسخ، كمفلس، وكذا مؤجرٌ بنقدِ حالً.

حاشية التجدي

قوله: (أو أجبل) أي: في غير سَلَم. قوله: (كَمُفْسِه) لكنْ ياتي في الإقرار: (تُقبَل دُعوى إكراهِ بقرينةٍ)، نحو ترسيم عليه. قوله: (فقول بالع) أي: وورثَتِه، وكذا إحارةٌ. قوله: (والشَّمَنُ عَيْنٌ) أي: مُعَينٌ في العقد. قوله: (فلِبَائع الفَسْخُ) أي: على التراحي، كعيب، ولا يَلزمُه إنظار، وكذلك قال في الإقناع»(٣): في الحَالِ. لا(٣) أنَّ مُرَادَهُ الفَوْرِية. قوله: (كمفلس) وكلُّ مَوضِع قلنا: له الفَسْخُ في البيع، فَإِنَّه يَقْسَخ بلا حُكْم حاكم، وفي النكاح تَفْصِيلُ يأتي.

<sup>(</sup>١) أي: بيمينه؛ لأن الأصل عدمه. «شرح» منصور ٣/ ٥٦.

<sup>.</sup> Y - A/Y (Y)

<sup>(</sup>٣) في (س): اللمالا .

وإن أحضَر بعضَ الثمن، لم يملكُ أَخْذُ ما يقابلُه، إن نقصَ بتَشْقِيصِ.

> ولا يملكُ باثعٌ مطالبةً بثمنِ بذمةٍ، ولا أحدُهما(١) قبُّضَ معيَّن زمنَ حيار شرطٍ، بغيرِ إذن ٍ صريحٍ ممن الخيارُ له(١٠).

و ما اشتُريَ بكيلٍ، أو وزنٍ، أو عدٍّ، أو ذرع، مُلِك، ولزم بعقدٍ.

حاشية النجدي

قوله: (بتَشْقِيْص) إن قلنا: له حبسُهُ على ثمنِه، وهـو ضَعِيـفٌ. قوله: (بَقَمَنِ بَلْمِقَةٍ) يعني: زَمَن خِيَار مَحُلسِ أَو شَرطٍ.

# فصل في التصرف في المبيع

قوله: (وما اشتُري) إلى قوله: (ولمرم) أي: البَيْعُ فِيه. كذا في «الشرح»(٣) وفيهِ: أنَّ الْمُتَّصِفَ باللُّزُومِ هو العَقْدُ، ولا مُعَيِّنَ لكون العقدِ لَـزِمَ بعقدٍ، إِلَّا أَن يُقَالَ: المرادُ بالعقد اللَّارَم: ما ترتَّبَ عَلَى الإيجابِ والقبــولِ، وهــو انْتِقَالُ المِلْكِ. وفي قوله: (بِعَقْد) نَفْس الإيجابِ وَالقَبُولِ، أَوْ نجعل الضَّمير في (لزم)(٤) لِلمِلْكِ المفهومِ مِنْ: (مُلِكَ) ومعنى لُزُومِ المِلْكِ بالعَقْدِ: أَنَّهُ تَسَبَّبَ عنه، أو

<sup>(</sup>١) في (حـ): الولا مشتراه .

 <sup>(</sup>٢) في (جـ): المن بائع؟ .

<sup>(</sup>٣) الشرح) منصور ١/٨٥.

 <sup>(</sup>٤) في الأصل و (ق): «لزوم»، والمثبت من (س).

ولم يصحَّ بيعُه ولو لبائِعِه، ولا الاعتياضُ عنه، ولا إحارتُه، ولا هبتُـه ولو بلا عوَض، ولا رهنُه ولو قُبض ثمُنُه، ......

حاشية النجدي

يُحْعَلُ قُولُه: (بِعَقْدِ) مُتعلِّقاً بقوله: (مُلِكَ) فيكُونُ مُقَدَّماً مِنْ تأجير، ويجعلُ الضَّميرُ في: (لَزِمَ) راجعاً للعَقدِ؛ لأنه مُقَدَّمٌ رتبةً، وإنْ كان متأخِّراً لفظاً. وقولُ الشَارِحِ: أي: المبيع، فيهِ إشارَةٌ إلى أنَّ الضَّميرِ في: (مُلِكَ) رَاجِعٌ إلى (ما) وكذا في: (لَزِمَ) عَلَى أَنَّه من الحَذْفِ والإيصالِ، كما أشارَ إليهِ الشَّارِحُ. مُحمد الخلوتي. وبخَطِّهِ أيضاً على قوله: (وَمَا اشْرِي) إلى قوله: (مُلِكَ وَلَـزِمَ بِعَقْدٍ): والأظهر: أن (أ) الضَّمير في: (مُلِكَ) لِلْمُثْنَرِي وهو المبيع الواقعة عليه بعقدي، وفي: (لَزِمَ) للملكِ المفهومِ مِنْ: (مُلِكَ) والفعلان يتنازَعانِ في (بعقد).

قوله: (بكيل) الباءُ بِمعنى مع، أي: شيءٍ اشتري مُصَاحَباً بِشَهِرُطِ كَيْلٍ وَنحُوه؛ بأن كَانَ المكيلُ ونحوه هو المبيع، كما إذا اشْتَرَى صُبْرَةً كُل قَفِيْرٍ بكذا، أو كان(١) هُو الشَّمن، كما إذا اشترى عبداً بصُبْرَةٍ على أنّها كذا قفيزاً، فإنَّ المكيل ونحوه في الصُّورتين، أعني كونَه مبيعاً، وكونَه ثمناً، لا يصحُّ التَّصرفُ فيه قبلَ قبضِهِ على ما فصَّله المصنفُ. قوله أيضاً على قوله: (أو يحيل) أي: في الموزونات. قوله: (أو وزن) أي: في الموزونات. قوله: (أو عدله) عدليًا أي: في المعدودات. قوله: (أو فرع) أي: في المذروعات.

قوله: (ولم يصعُّ بيعُه... إلخ) اعلم أنَّ حماصلَ ما ذكرَ المصنّف من ضور

<sup>(</sup>١) ليست في الأصل و(ق).

<sup>(</sup>۲) في (س): «فكان».

ولا حَوالةٌ عليه(١) قبل قبضِه، ويصحُّ جِزافاً إن علما قدرَه، وعتقُه، وجعلُه مهراً، وخلعٌ عليه، ووصيةٌ به.

حاشية النجدي

المبيع الذي لا يصحُّ تصرُّفُ المشتري فيه قبلَ قبضِه بغيرِ عتن ونحوه، سبعُ صور: المكيل، والموزون، والمعدود، والمذروع، إذا بيعَ ذلك بالكيل ونحوه. والمبيع بصفةٍ إذا كان معيناً، والمبيع برؤيةٍ متقدمةٍ. فهذه ستُّ صورٍ، المبيعُ فيها معين، ومع ذلك لا يصحُّ تصرفُ المشتري فيه بغيرِ ما استثنى، ومثلُه في ذلك (٢) الثمن إذا وقع بإحدى الصُّورِ السِّتِ، والسَّابِعةُ: كل عوضٍ في عقدٍ تتوقفُ صحَّتُه على القبض، كالصَّرف والسَّلَم، فإنَّه لا يصحُّ التصرُّفُ أيضاً في العوضِ قبلَ قبضِه. وحاصلُ ما يكونُ من ضمانِ البائِع على ما ذكره المصنفُ هنا: ثمانِ صورٍ، السِّتُ المتقدمةُ، والثمرُ على الشحرِ، وكلُّ مبيعٍ المعنفُ المشتري من قبضِه.

قوله: (وعِتقُه) كما لو اشترى عبيداً على أنهم عشرة، فأعتقهم قبل عَدِّهم، فهو من جزئيات قوله: (أو عدِّ)، فيصحُّ العتقُ. قال في «المبدع»(١٠): قولاً واحداً. نقله في «شرح الإقناع»(٤) وأمَّا قولُهم: وما عدا ذلك كالعبد...إلخ. فهو العبدُ الواحدُ مثلاً، فانحلَّ إشكالُ الحجاويِّ على «المنقح»(٥).

 <sup>(</sup>١) معنى الحوالة عليه هنا: توكيل الغريم في قبضه لنفسه نظمير مثله؛ لأنه ليس في الذمة. انظر: لاشرح، منصور ٢/ ٥٨.

<sup>(</sup>٢) في (س): ﴿ومثل ذلك في الثمن﴾.

<sup>.114/8 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢٤١/٣.

<sup>(</sup>٥) حواشي التنقيح ص ١٧٦ - ١٧٧.

وينفسخُ العقدُ فيما تلف بآفة (١)، ويخيَّرُ مشترٍ إن بقي شيءٌ، كما لو تعيَّب بلا فعلٍ، ولا أرْش، وبإتلاف مشترٍ أو تعييبه، لا خيار، وبفعلِ بائعٍ أو أجنبي، يخيَّرُ مشترٍ بين فسخ، وإمضاءٍ، وطلب عثلِ مثليِّ، أو قيمةِ متقوَّم، مع تلف، وبنقصٍ مع تعيبٍ.

والتالفُ من مالِ باثع، فلو أُبيعَ أو أُخذ بشفعةٍ.....

حاشية النجدي

قوله: (قيما تلف ... إلخ ) أي: كُلا أو بعضاً بقرينة ما بعده. قوله: (ولا أرْش) قال منصور البهوتي (٢): قد تقدَّم لك في حيار العيب: أنه يخيَّر بين الرَّد والإمساكِ مع الأرْشِ. ووجهه واضح، فالأولى عود (ولا يخيَّر بين الرَّد والإمساكِ مع الأرْشِ. ووجهه واضح، فالأولى عود (ولا أرش) للمشبو دون المشبو به. انتهى المقصود. أقول: ما ذكره المصنف هنا، وحرى عليه في «شرحه» (٢) من أنَّ المشتري حيث أخذ المكيل ونحوه معيباً، فكأنه اشتراه راضياً بعيبه، فلا أرش له، غيرُ صريح في المخالفة، لما تقدَّم في العيب؛ لإمكان حمل ما تقدَّم على ما إذا أقبضه غير عالم بالعيب؛ لأنه إذا علم به بعد، فله الأرش، بخلاف ما هنا، فإنه عالم بالعيب قبل قبضه، وهو ظاهر، فكأنه عالم به حال العقد، فلا أرش له. فتأمل. قوله: (وبفعل) أي: وإن تلف أو تعيَّب بفعل...إلخ. قوله: (بين فسخ) يعني: أو وسورتان: الأولى: قوله: (أبيع) وصورتها: أن يشتري زيد من عمرو داراً بصبرة طعام على أنها عشرة أرادب مشلاً ، ثمَّ يبيعُ زيد عمرو داراً بصبرة وطعام على أنها عشرة أرادب مشلاً ، ثمَّ يبيعُ زيد

<sup>(</sup>١) أي: قبل قيضه؛ لأنه من ضمان بائعه. الشرح» منصور ٢/ ٥٨.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ١٩٨/٣.

<sup>(</sup>٣) معونة أولى النهى ١٧١/٤.

ما اشتري بكيلٍ ونحوه، ثم تلف الثمنُ قبلَ قبضِه، انفسخَ العقدُ الأولُ فقط، وغَرِم المشتري الأولُ للبائعِ قيمةَ المبيعِ، وأخذ من الشفيعِ مثلَ الطعام.

المشتري الدارَ المذكورةَ لبكرٍ بثمنٍ معلومٍ، ثم يتلفُ الطَّعامُ بغير فعـلِ آدميٌّ حدد المستقب المُشتري الدارَ المذكورةَ لبكرٍ بثمنِ الأوَّلَ ينفسخُ وحـدَه دونَ الشَّاني، فتستقر(١) الدَّارُ لبكرٍ بثمنِها الذي اتَّفقَ هو وزيدٌ عليه، وعلى زيـلهٍ ــ وهـو المشتري الأوَّلُ عليه، لتعذُّرِ ردِّها إليه.

والصّورة النّانية: قوله: (أو أُخذَ بشفعة) وذلك كان يشتري زيدٌ من عمرو نصف دار بينه وبين بكر بصّرة طعام على أنّها كذا مشلاً، فيأخذ بكرٌ هذا النصف المبيع بالشّفعة، ثم يتلف الطعام قبل قبضه، فإنّ البيع ينفسخ دون الأخذ بالشّفعة، فيدفع بكرٌ الشفيع لزيد المشتري مشل الطعام، ويدفع زيدٌ لعمرو قيمة نصف الدّار؛ لتعذّر ردّه إليه. قوله أيضاً على قوله: (فلو أبيع... إلخ) الأنسب تفريعه على قوله الآتي: (وثمن ليس في ذمّة كمثمن) لوقوع نحو المكيل هنا نمناً، لا مثمناً. فتدبر. قوله أيضاً على قوله: (فلو أبيع... إلح) هذا تفريع على قاعدتين مقرّرتين لم يذكرا قبل، وحداهما: أنّ حكم المنمن حكم المنمن. والثّانية: أنّ الفسخ رفع للعقد.

قوله: (بكيل<sup>(٢)</sup>) الباءُ داخلةٌ على الثمنِ.

<sup>(</sup>۱) في (س): «فتستقيم».

<sup>(</sup>۲) ني (س): «مکيل».

ولو خُلطَ بما لا يَتميَّز، لم ينفسخ، وهما شريكان، ولمشترِ الخيارُ. وما عدا ذلك يصحُّ التصرُّفُ فيه قبلَ قبضِه، إلا المبيعَ بصفةٍ، أو رؤيةٍ متقدمةٍ، ومن ضمانِ مشترِ إلا إن منعه بائعٌ، أو كان ثمراً على شحر، أو بصفةٍ، أو برؤيةٍ متقدمةٍ، فمن بائع(١).

حاشية النجدي

قوله: (ولو مُحلط ... إلخ) يعني: مبيع مكيل ونحوه بغير فعلِ مشتر. قوله: (ومن (أو رؤية متقدّمة) ولو ثمراً على شجر، أو منعه بائع قبضه. قوله: (ومن ضمانِ مشتر ... إلخ) ومن هنا يُعلَمُ: أنَّ الذي لا يدخلُ في ضمانِ مشتر أربعة أنواع: ما اشتراه بكيل ونحوه، أو بصفة، أو رؤية متقدّمة، وما منعه بائع قبضه، والثمر على الشجر. ومثله الحبُّ الذي اشتدَّ. ويصحُّ تصرُّفُه في النوعينِ الأخيرينِ دونَ الأوَّلينِ، فبين مالا يصحُّ تصرُّفُه فيه، ومالا يدخلُ في ضمانِه عمومٌ وحصوصٌ مطلقُ؛ فكلُّ مالا يصحُّ تصرُّفُه فيه لا يدخلُ في ضمانِه، وليس كلُّ مالا يدخلُ في ضمانِه وليس كلُّ مالا يدخلُ في ضمانِه وليس كلُّ مالا يدخلُ في ضمانِه لا يصحُّ تصرُّفُه فيه لا يدخلُ في أيضاً على قوله: (ومن ضمانِ مشتر ... إلخ) معطوفٌ على قوله: (يصحُّ التصرُّفُ فيه) مع حَذفِ عاملٍ، أي: ويكون (من ضمانِ مشتر ... إلخ). فتدبر عمد الخلوتي. قوله: (أو بصفة ... إلخ) متعلَّق بمحذوفٍ معطوفٍ على خبر كان، تقديرُه: أو كان مبيعاً معيباً بصفة ... إلخ.

<sup>(</sup>١) في (حـ): الغمن ضمان بالعا، وضرب عليها في (ب).

<sup>(</sup>٢) في (س): «بتصرفه».

وما لا يصحُّ تصرُّفُ مشترٍ فيه، ينفسخُ العقدُ بتلفِه قبلَ قبضِه.
وثمنُ ليس في ذمةٍ، كمُثَمَّنٍ. وما في الذمةِ له أخَّــدُ بدلِـه،
لاستقراره. وحُكمُ كلِّ عوضٍ مُلِكَ بعقدٍ ينفسخُ بهلاكه قبلَ
قبضِه، كأجرةٍ معينةٍ، وعوضٍ في صلح بمعنى بيعٍ، ونحوِهما، حكمُ عوضٍ في بيع، في جوازِ التصرُّف، ومنعِه.

حاشية النجدي

قوله: (وها لا يصحُّ(۱) تصرُّفُ... إلى لو قال: ما ضمنه البائعُ كان اولى؛ لأنّه أخصرُ، وليعمَّ الثمرَ على الشحرِ قبلَ جذَّه، فإنّه يصحُّ التصرُّفُ فيه، وينفسخُ العقدُ بتلفِه، إلا أن يقالَ: اقتصرَ على ما هنا؛ لأنَّ حكمَ الثمرِ يأتي في بابه. أو يقال: الكلامُ فيما تلفَ قبلَ القبض، وهذا ينفسخُ عقدُه بتلفِه ولو بعد قبضِه قبلَ حذَّه، كما يأتي. قاله في «الحاشية» وفيه نظرٌ. بتلفِه ولو: (بتلفِه) يعني: بآفة، وأمَّا بفعلِ آدميٌ، فقد تقدَّم تفصيلُه. وحاشية». قوله: (وما في النَّمةِ) أي: من نمن أو مثمن، أي: إذا كان ما في الذَّمةِ من نحوِ مكيل، فإنّه لا بحري فيه الأحكامُ السَّابقةُ كلُها، فيصحُّ الاعتياضُ عنه بأحذ بدله من غير حنسِه، والحوالةُ عليه، وبيعُه لمن هو عليه، بشرطِ قبضِ عوضِه. فتدبر. قوله أيضاً على قوله: (وما في الذَّمةِ له أخذُ بشرطِ قبضِ عوضِه. فتدبر. قوله أيضاً على قوله: (وما في النَّمةِ له الحَدُ بشرطِ قبضِ عوضِه. فتدبر. قوله أيضاً على قوله: (وما في النَّمةِ له التَّفي عند بشرطِ قبض عرضه. فالله من غير حنسِه، والخوالةُ عليه، بالتَّلفِ حقيقةً عند بشرطِ قبض عوضه. فتدبر. قوله أيضاً على هذا النَّظيرِ أنَّه نَمْ فيغرم بدلَه إطلاقاً بهازياً.

<sup>(</sup>١) في (س): «ولا يصح».

وكذا ما لا ينفسخ بهلاكِ قبل قبضه، كعوضِ عتى وخُلعٍ، ومهر، ومُصالَح به عن دمِ عملٍ، وأرشِ حنايةٍ، وقيمةِ متلَفٍ، وتحوه لكن يجبُ بتلفِه مثلَه أو قيمتُه.

ولو تعيَّن ملكُه في موروثٍ أو وصيةٍ أو غنيمةٍ، فله التصرُّفُ فيه قبلَ قبضه. وكذا وَديعةً، ومالُ شركةٍ، وعاريةً. وما قبْضُه شرطٌ لصحَّةِ عقدِه، كصرفٍ وسَلَمٍ، لا يصحُّ تصرُّفه فيه قبلَ قبضِه. ولا يصحُّ تصرُّف فيه قبلَ قبضِه. ولا يصحُّ تصرُّف في مقبوض بعقدٍ فاسدٍ، ويُضمنُ هو وزيادتُه، كمغصوبٍ.

ماشة النصني

قوله: (ونحوم) كعوض طلاق، قوله: (لكن يجبُ... إلخ) يحتملُ أن تكونَ (لكن) هي المحقّفة من الثقيلة، فإنها قد تدحلُ بعد التحفيف على الجملتين، وأن تكونَ هي الخفيفة بأصلِ الوضع، وعلى كلّ، فهي حرفُ ابتداء بحرّد إفادة الاستدراك، كما يُعلم من «مغني اللبيب»(۱)، وذلك أنَّ قوله: (لا ينفسخ بهلاكه) مع سكوتِه عن الضمانِ وعدمه يُوهِم أنَّه من ضمانِ المبذولِ له، وأنَّه لا يضيعُ ضمانِ المبذولِ له، وأنَّه لا يضيعُ عليه. فتدبر. قوله: (كصوف) أي: كعوض صرف.

قوله: (وسلم) أي: رأس مال. قوله: (ولا يصح تصرف ... إلخ) يعني: بغير عتى. قوله: (كمغصوب) قال ابنُ نصرِ الله في «حواشي المحرر»: ينبغي تقييدُه بما إذا كان القابض عالماً بفسادِ العقدِ. أمّا إن كان حاهلاً، فينبغي أن يكونَ حكمُه في الضّمان حكمَ القابض من الغاصبِ إذا كان حاهلاً في أنه يضمنُ ذلك فيما التزمّ ضماتَه، ولا يضمنُ ما لم يلتزمٌ ضماتَه. قاله في «حاشيته».

<sup>(</sup>۱) ص ۲۸۵.

ويحصُلُ قبضُ ما بيع بكيلٍ، أو وزنٍ، أو عدًّ، أو ذرعٍ، بللك، بشرطِ حضورِ مستحقً أو نائبِه. ووعاؤه كَيْدِهِ، وتُكره زلزلةُ الكيلِ.

ويصحُّ قبضُ متعيِّن بغيرِ رضا بائعٍ، ووكيلٍ من نفسه لنفسِه، إلا

حاشية التجدي

قوله: (بالله) أي: المذكور، وهو من قبيلِ مقابلةِ الحمعِ بالجمعِ المقتضية لانقسامِ (١) الآحادِ بالآحادِ. محمد الخلوتي. قوله: (وعاوه) بأن دفعه مشترِ لبائعٍ وقال: هستجقّ) شيلَ البائعَ والمشتريَ. قوله: (ووعاؤه) بأن دفعه مشترِ لبائعٍ وقال: كِلله، فإنه يصيرُ مقبوضاً. قاله في «التلخيص»، وفيه نظر، قوله: (ويصحُ قبضُ متعينٍ... إلخي اعلمُ أنَّ القاعدةَ في المبيعِ: أنَّه إمَّا متميزٌ أو غيرُه، فغيرُ المتميزِ قسمان: مبهم تعلَّق به حقُ توفيةٍ، كقفيز من صُبْرَةٍ ونحوه، فيفتقرُ إلى القبضِ على الصَّحيح، أي: لجوازِ التصرُّفِ فيه، ويتوقَّف قبضه على الإذنِ من الباذلِ. ومبهم لم يتعلَّق به حقُ توفيةٍ، كنصفِ عبدٍ ونحوه، ففي «البلغة»: هو كالذي قبله، وفي «التلخيص»: هو من المتميَّزاتِ. والمتميِّز قسمانِ: ما يتعلَّق به حقُّ توفيةٍ، فهو كالمبهمِ الذي تعلَّق به حقُّ توفيةٍ، وما فيحوزُ التَّصرُّفُ فيه قبلَ قبضِه، وضمانه على مشتريه. قوله أيضاً على قوله: فيحوزُ التَّصرُّفُ فيه قبلَ قبضِه، وضمانه على مشتريه. قوله أيضاً على قوله: فيحوزُ التَّصرُّفُ فيه قبلَ قبضِه، وضمانه على مشتريه. قوله أيضاً على قوله: فيحوزُ التَّصرُّفُ فيه قبلَ قبضِه، وضمانه على مشتريه. قوله أيضاً على قوله: فيحوزُ التَّصرُّفُ فيه قبلَ قبضِه، وضمانه على مشتريه. قوله أيضاً على غوله:

<sup>(</sup>١) في (س): البانقسام؟.

ما كان من غيرِ جنسِ مالِـه، واستنابةُ من عليـه الحـقُّ للمستخِق. ومتى وحدَه قابضٌ زائداً(١) ما لا يُتغابَنُ<sup>(١)</sup> به، أعلِمه.

وإن قبضه ثقة بقولِ باذلٍ: إنه قدرُ حقه(٣)، ولم يَحضر كيلَـه أو وزنّه، قُبل قولُه في نقصِه.

وإن صدَّقه(٤) في قدرِه، برئ من عهدتِه ولا يَتصرفُ فيه، لفسادِ(٥) القبض.

حاشية النجدي

سيأتي في قوله: (لا غصبه) ويدلُّ على هذا قولُ المصنفِ في شرح (١) ما سيأتي: أي: لا غَصْبَ مشرِ مبيعاً لا يدخلُ في ضمانِه إلا بقبضِه، أي: بأنْ يحتاجَ إلى حقِّ توفيةٍ، وعلى هذا، فلا يناسبُ قول منصور البهوتي هنا: وظاهرُه: ولو احتاجَ إلى حقِّ توفيةٍ. مع أنَّه احتاجَ آخراً (٧) إلى عدم اعتبارِ هذه الصُّورةِ. ويمكنُ أن يُحابَ أيضاً بأنَّ قوله: (بغير رضى بائع) . معنى: بغيرِ إذنِه، لا على وجهِ الغَصْبِ والقَهْرِ، فلا يخالفُ ما بعدَه، والله أعلم.

قوله: (ما لا يُتغابنُ) أي: يُتسامحُ. قوله: (ولم يحضر كَيْلُه) هـ وولا نائبه، ولا دفع له الوعاة.

<sup>(</sup>١) في (حمـ): ﴿وَرَائِدُاً﴾ .

<sup>(</sup>٢) في (حر): ﴿لَيْتَغَابِنَ بَمُثُلُّهُۥ .

<sup>(</sup>٣) بعدها في (حد): الإن وحده ناقصاً ١٠

<sup>(</sup>٤) في (ح): الوإن صدق باذلا)، وضرب عليها في (ب).

<sup>(</sup>٥) في (ح): الفسادة؛ روحاء في الهامش: أي: القبض.

<sup>(</sup>٦) معونة أولي النهى ١٨٢/٤.

<sup>(</sup>٧) في (س): ﴿أَخُولُ.

ولو أذِن لغريمه في الصدقة بدينه عنه، أو صرفِه، لم يصحَّ ولم يبرأ. ومن قال، ولو لغريمه: تصدَّق عنّي بكذا، ولم يقل: من دَيْني، صحَّ، وكان اقتراضًا، لكن يسقطُ من دينِ غريمٍ، بقدره، بالمُقاصَّة.

وإتلافُ مِشْتَرٍ ومُتَّهَبٍ بـإذنِ واهـب، قبضٌ، لا غصبُه. وغصبُ بائعٍ ثمناً، أو أخذُه بلا إذنٍ، ليس قبضاً، إلا مع المُقاصَّة. وأحرةُ كيَّـالٍ،

حاشية النجدي

قوله: (لا غصبه) هذا يناقضُ قولَه فيما سبق (ويصحُ قبض متعين بغير رضى بائع)، إلا أن يُحملَ هذا على ما يحتاجُ لحق توفية، وذاك على ما لا يحتاجُ. منصور البهوتي (١). وهذا الجوابُ مبنيٌ على ظاهر تعميم الشّارحِ في قوله: (لا غَصبُه) حيثُ رحَّعَ الضميرَ إلى كلّ من المبيعِ والموهوب، قال الشيخُ في تقريرِه: والأظهرُ: أنَّ قوله: (لا غصبُه) راجعٌ إلى الموهوب فقط، بدليلِ قولِ الشَّارحِ: وإتلافُ مشتر المبيع مطلقاً، وأنَّ القبض شرطٌ في مِلْكِ بدليلِ قولِ الشَّارحِ: وإتلافُ مشتر المبيع مطلقاً، وأنَّ القبض شرطٌ في مِلْكِ الموهوب دونَ المبيعِ. ففي كلامِ الشارح عندَ التحقيقِ نوعُ تناقض، حيث سوَّى في حانبِ المشترى بينَ أنْ يكونَ بإذن أو لا. وعمَّمَ في ضميرِ (غصبُه) وحعلَه شاملاً للمبيعِ والموهوبِ. هذا آخر ما قرَّره شيخنا، ثم أثبتَ في «الحاشية» ما نصُّه: لكن سيأتي في الهبةِ أنَّه يصحُّ التَّصرُّفُ فيها قبلَ أَبْ هذا زيدَ في قبضها. فليتأمل. انتهى. وكأنَّه أمرَ بالتَّاملِ للإشارةِ إلى أنَّ هذا زيدَ في الإشكالِ. فليُحرَّر المقامُ. محمد الخلوتي. قوله: (ثمناً) أي: ليس معيناً. قوله: (إلا مع المقاصَةِ) بأن تلفَ ما قبضَه واتَّحد مع مالَه من الدَّينِ حنساً قوله: (إلا مع المقاصَةِ) بأن تلفَ ما قبضَه واتَّحد مع مالَه من الدَّينِ حنساً

<sup>(</sup>۱) انظر: «شرج» منصور ۲۱/۲.

ووزَّانٍ، وعدَّادٍ، وذرَّاعٍ، ونَقَّادٍ، ونحوِهم، على باذلٍ، ونقل على مشتر، ولا يَضمنُ ناقدٌ حاذقٌ أمينٌ خطأً.

وفي صُبْرةٍ وما يُنقَل، بنقلِه، وما يُتناوَل، بتناوله، وغيره، بتَبخليةٍ.

لكن يُعتبرُ في قبضِ مُشاعِ يُنقلُ، إذنُّ شـريكِه. فلـو أبـاه، وكُـل فيه، فإن أبَى، نصَبَ حاكمٌ من يقبضُ.

حاشية النجدي

وحلولاً وغيرهما. زادَ في «الحاشية»: أو كان باقياً ورضي المدينُ بكونِه عمًّا عليه، فكأنَّه حملَ المقاصَّة على الأعمِّ من الحقيقة(١). فتدبر.

قوله: (ونقاد) المرادُ: قبلَ قبضِ الآخذِ؛ لأنَّ على الباذلِ تسليمَ ما عليهِ صحيحاً. أمَّا بعدَ قبضِه، فعلى الآخذِ لِلكِهِ بقبضِه، فعليه بيالُ عيبِه، كما يُعلمُ من «الإقناع»(٢). فتدبر. قوله: (ونقل على مشع ) يعنى: ونحوه، ولو قال : على آخذٍ، لكان أشملَ. قوله: (خطأٌ) سواءٌ كان متبرَّعاً أو بأحرَةٍ. قوله: (وغيرِه بتخليةٍ) زادَ في «الإقناع» مع عدمِ مانع. قال في «شهرحه»(٢): قوله: (وغيرِه بتخليةٍ) زادَ في «الإقناع» مع عدمِ مانع. قال في «شهرحه»(٢): أي حائل؛ بأن يفتح له بابَ المدَّارِ، أو سَلَّمَه مفتاحُها ونحوه، وإن كان فيها متاعٌ للباتع. قال الزَّركشيُّ: ويأتي عملاً بالعُرفِ. انتهى.

قوله: (لكن يعتبرُ في قبض... إلخ) أي: في حوازِه لا صحَّتِه.

 <sup>(</sup>١) في الأصل و (ق): ١٥ الحقيقية، والمثبت من (س).

<sup>.111/7 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢٤٧/٣ ـ ٢٤٨.

#### فصل

والإقالة فسخ، تصعُّ (اقبـلَ قبض، وبعدًا) نـداءِ جُمعة، ومن مُضارِب، وشريك، ولو بلا إذن، ومفلسٍ بعد حَجْرٍ لمصلحة، وبـلا شروطِ بيع، وبلفظِ صلح وبيع، وما يدُلُّ على مُعاطاةٍ.

ولا خِيارَ فيها، ولا شُفعة، ولا يحنَث بها مَن حلفَ: لا يبيعُ. ومؤونةُ ردِّ على بائع.

حاشية النجدي

قوله: (ولو سلَّمَه بلا إذنِه... إلح) في «المغني» و«الشرح» في الرهـنِ: لا يكفي هذا التَّسليمُ، أي: تسليمُ المُشترَكِ بغيرِ إذنِ الشَّريكِ، إن قلْنا: استدامةُ القبضِ شرطٌ للزومِ الرَّهنِ، كما هو المذهبُ؛ لتحريمِ الاستدامةِ، نقلَه هنا صاحبُ «الإقناع»(٢) وأقرَّه. قوله: (وإلاً) أي: وإلا يَعلم، ومثلُه يجهله.

قوله: (لمصلحة) أي: فيهنَّ. قوله: (وبيع) أي: لفظه وما بعدَه، من عطفِ الخاصِّ على المعامِّ.

<sup>(</sup>١-١) في (حـ): القبصِ ويعده ويعدا .

<sup>.117/1 (1)</sup> 

ولا تصحُّ مع تلفِ مثمنٍ، وموتِ عاقدٍ. ولا بزيادةٍ على ثمنٍ، أو نقصِه، أو بغيرِ حنسه.

والفَسخُ: رفعُ عقدٍ من حينِ فسخٍ.

حاشية النجدي

قوله: (وموت عاقله) أي: أو غيبَته. قال في «الإقناع»(١): لو قال: أقلّنِي ثم غابَ، فأقالَه، لم تصحّ. انتهى. وذكر القاضي وأبو الخطاب في تعليقِهما: لو قال: أقِلْني، ثم دخل الدَّارَ، فأقالَه على الفورِ، صحّ إن قيل: هي فسخ لابيع؛ لأنَّ البيع يُشترطُ له حضورُ العاقدينِ في المحلسِ. نقلَه في «شرح الإقناع»(١).

<sup>.117/7(1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣/١٠٥٠.

### باب الرّبا والصرف

منتهى الإرادات

الرِّبا: تفاضُلُّ في أشياءَ، ونَساءً في أشياءَ، مختصُّ بأشياءَ ورَدَ الشرعُ بتحريمها.

فيحرمُ ربا فضلٍ في كلِّ مَكيلٍ أو موزونٍ، بجنْسِه، وإن قـلَّ، كتمرةٍ بتمرةٍ لا في ماءٍ،

#### باب الربا والصرف

حاشية النجدي

الرِّبا مقصورٌ، أصله: الزيادةُ.

قوله: (ونساءً) في «المصباح»: النّسية مهموز على فعيل، ويجوز الإدغام؛ لأنّه زائد، هو: التأخير، والنّسيئة فعيلة مِثْلُهُ، وهما اسمان من: نَسَأَ اللّهُ أَجَلَهُ، من باب نفع، وأَنْسَأَهُ بالألف: إذا أخر هن التهى. وأما النّساء، فبالمد، كما في «المطلع»(٢) وعبارته: النّسيئة، والنّساء بالمدّ: التأخير، وحيث خاء النّساء في الكتاب، فهو ممدود، ولا يجوز قصره. انتهى مختصراً. قوله: (فيحرُم ... إلخ) هو كالنفسير لقوله: (تفاضل في أشياء) كما أنَّ قوله في أول الفصل الآتي: (ويحرُم ربا النسيئة بين ما اتّفقا... إلخ) كالتفسير لقوله: (وإن قل بحيث لا يتأتى لقوله: (وأن قل) بحيث لا يتأتى لقوله: (وأن قل بعيث العلم بتساويهما.

قوله: (لا (<sup>٣)</sup> في هاء) يعني: لعدمِ تَموُّلِهِ عـادةً. قال في «المبدع»(<sup>٤)</sup>: وفيه نظر ّ؛

<sup>(</sup>١) المساح: (نسأ).

<sup>(</sup>٢) ص ٢٣٩.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: ﴿إِلَّا».

<sup>.18./2 (2)</sup> 

ولا فيما لا يوزنُ عُرفاً لصناعتِه من غير ذهبٍ، أو فضةٍ، كمعمولٍ من تُحاسٍ وحديدٍ، وحريرٍ وقطنٍ، ونحوِ ذلك. ولا في فلـوسٍ عـدداً ولو نافقةً(١).

ويصعُّ بيعُ صُرةٍ بجنسها، إن علما كيلَهما وتساويَهما، أو لا وتبايعاهما مِثلاً بـمثل، فكيلَتا، فكانتا سواءً. وحَبِّ حيِّدٍ بخفيفٍ (١٠).

حاشية التجدي

إذ العلَّةُ عندنا ليست هي المالية. قالمه في «شوح الإقتاع»(٣). وقد يقال: سلَّمنا ذلك، لكنَّ مرادَهم: أنَّ ما ذُكر من إباحةِ الأَصلِ، وعدمِ التَّمَوُّلِ عادة، ضَعفُ العلَّةِ فيه، التي هي الكيلُ، فلم تؤثر. محمد الخلوتي.

قوله: (لصناعته) أي: لارتفاع سعرِهِ بها. قوله: (من نحاس) كأسطال، ودسوت. قوله: (وحديد) كتعال، وسكاكين. قوله: (وحرير) كثياب. قوله: (ونحو ذلك) كأكسية من صوف. قوله: (ولا في فُلوس) يعني: يُتَعَامَلُ بها. قوله: (فكيلَتَا) أي: في المجلس؛ لأنَّ قبض ذلك، هو (أ) شرطُ بقاءِ العقد، ولذا عَبَّر بالفاء التي للتعقيب. قوله: (فكانشا سوامً) وإلا لم يصحِّ.

<sup>(</sup>١) لخروجها عن الكيل والوزن، وعدم النص والإجماع. الشرحة منصور ٢/٥٦.

<sup>(</sup>٢) أي: من حسه إن تساويا كبلاً؟ لأنه معيارهما الشرعي، ولا يؤثر اختلاف القيمة. الشرحة منصور ٢١/ ٦٥.

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٣/٢٥٢.

<sup>(</sup>٤) في الأصول الحطية: الآلان قبض ذلك الذي هو شرط بقاء ...١١.

لا بمسوّس، ولا مكيلٍ بجنسِه وزناً، ولا موزونٍ بجنسِه كيــلاً، إلا إذا عُلم مساواتُه في معْيارِه الشرعيّ.

ويصحُّ إذا اختلف الجنسُ كيلاً، ووزناً، وجزافاً. وبيعُ لحمٍ بمِثله من جنسِه، إذا نُـزع عظمُه، وبحيوانٍ من غير جنسِه، كبغـير(١) مأكولٍ. وعسلٍ بمثله، إذا صُفِّيَ. وقَرْعٍ معه غيرُه لمصلحتِه أو منفرداً بنوعه، كجُبْنٍ بجبنٍ، وسمنٍ بسمنٍ مُتماثُلاً. وبغيره، كرُبُـدٍ بمَخِيضٍ، ولو مُتفاضلاً. إلا مثلَ زُبدٍ بسمنِ، لاستخراجه منه.

لا معه ما ليسَ لمصلحتِه، ككَشْكِ بنوعه، .....

حاشية النجدي

قوله: (من جنسه) كلحم بقر بلحم بقر. قوله: (كبغير مأكول) تشبيه. قوله: (كجبن) تمثيلٌ على اللّه والنّشر المُرتّب. وبخطّه أيضاً على قوله: (كجبن) أي: وزناً. قوله: (وسَمْن) أي: كيلاً، وإن كان ماتعا، وإلا فوزناً. قوله: (ويغَيْره) أي: يقرع غير نوعه. قوله: (ككشّك) فيه أنّه لايمكن حعله كشكاً، إلا بانضمام القمع إلى اللّبن، كما أنّه لايمكن حعله حبّناً، إلا بانضمام الإنْقحة إليه، فلم حعل هذا مِمّا ليس لمصلحته، وذاك تمّا هو لمصلحته؟ ويُمكنُ الفرقُ بينهما؛ بأن ضمّ البُرِّ إلى اللّبنِ ليس عِلّةً في بقاء أحدهما على حاله، ولا في وحوده، بخلاف ضمّ الملح إلى السّمن، أحدهما على حاله، ولا في وحوده، بخلاف ضمّ الملتح إلى السّمن، والإنْفَحة إلى الحبن، وأمّا تسميةً هذا: كَشْكاً، فإنما نَشَات عن الهيّة والإنفَحة إلى الجنب، وأمّا تسميةً هذا: كَشْكاً، فإنما نَشَات عن الهيّة والإنفَحة ولو أبقي أحدُهما منفرداً عن الآخر، لم يَفسُد. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) في (حـ): الكغيراة .

ولا بفرع غيرِه، ولا فرعٍ بأصله، كأقِطٍ بلبنٍ. ولا نوعٍ مسَّتُه النَّارُ بنوعه الذي لم تَمَسَّه.

والجِنْسُ: ما شَمِلَ أنواعاً، كالذهب والفضة، والبُرِّ والشَّعيرِ، والتمرِ والمُلحِ، والأدهانِ. والأحمانِ، والأحمُ، والمُلحَ، والمُحمُ، والمُحَ، والأَلْمَةُ، واللحمُ، واللبنُ أجناسٌ، باختلاف أصولهما(١) والشَّحْمُ، والمُحَّ، والأَلْمَةُ،

حاشية النجدي

قوله: (ولا بفرع غيره) أي: فيما معه ممَّا ليس لمصلَحته، كما هـو سياق كلامه، فلا تناقض، ككَشْك بهريسةٍ.

قوله: (والجنس: ما ... إخى أي: الجنس هو: الشامل لأشياء محتلفة بأنواعها، قال في «الإقناع»(٢): فكُلُ شيئين فأكثر أصلهما واحدٌ، فهما جنس واحدٌ، وإن المختلفت مقاصدُهُما، كدُهنِ وردٍ، وبنفسج، وزَنْبَقٍ، وياسمين، ونحوها إذا كانت كلّها من دُهنٍ واحدٍ، أي: كالشّيْرَج، فهي جنس واحدٌ. قال في «شرحه»(٢): لاتّحاد أصلها، أي: وهو الشّيْرَجُ مثلاً، وإنّما طُيّبتُ بهذه الرّياحين، فنسبتُ إليها، فلم تَصِرْ أجناساً. انتهى المقصود. قوله: (واللّبن أجناس) أي: ذو أجناس. قوله: (باختلاف أصولهما) أي: اللحم بسبب. (عمصنف. قوله أيضاً على قوله: (باختلاف أصولهما) أي؟: اللحم واللبن، فلحمُ الضّائِ والمَعزِ حنسٌ، والبقرِ والجواميس حنسٌ، وكذا اللّبنُ.

<sup>(</sup>١) في (حـ): «أصولها» أ.

<sup>.110/7 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٢٥٤/٣.

<sup>(</sup>٤-٤) سقط من (س).

والقلبُ والطِّحالُ، والرِّئةُ، والكُلْيةُ، والكَبِدُ، والكارعُ(١) أجناسٌ.

ويصحُّ بيعُ دقيتِ ربَوِيِّ بدقيقه، إذا استويا نعومةً. ومطبوحِه عطبوحِه عطبوحِه وخُبْزِه بخبزِه، إذا استَويا نَشافاً أو رطوبةً. وعصيرِه بعصيرِه، ورطبِه برطبه، ويابسِه بيابسِه، ومنزوع نواه بمثله. لا مع نواه بما مع نواه، ولا منزوع نواه بما نواه فيه. ولا حَبُّ بدقيقه أو ستويقه، ولا دقيقِ حبُّ بسويقه، ولا خبز بحبِّه، أو دقيقِه، أو سويقه. ولا نيِّه بمطبوحِه، ولا أصلِه بعصيره، ولا خالِصه، أو مَشُوبه بمشوبه، ولا رَطْبِه بيابسِه.

ولا الْمُحاقَلَةِ، وهي: بيعُ الحَبِّ المشتدِّ في سُنبُله بجنسِه(٢). ويصحُّ بغير جنسه.

ولا الْمُزابَنَةِ، وهي: بيعُ الرُّطَبِ على النخلِ بالتمرِ، إلا في العَرايا، وهي بيعُه خَرْصاً بـمثـل مـا يـؤُول إليـه ــ إذا جَـفَّ ــ كيلاً(٣)،

حاشية النجدي

منتهى الإرادات

قوله: (والكارغ أجناس) أي: ذاتُ. قوله: (ولا المحاقلة) مـأخوذةً مـن الحقلِ، وهو: الزَّرغُ إذا تَشْعَبَ قبل أن يغلُظَ سُوقُه. محمد الخلوتي.

قوله: (بمثل ما يؤولُ إليه) الظَّاهرُ: أنَّ الـمرادَ ما يؤولُ إليه نوعُه، سواةً

<sup>(</sup>١) في (ح): ((كراع)).

<sup>(</sup>٢) للجهل بالتساوي.

 <sup>(</sup>٣) لأن الأصل اعتبار الكيل من الجانبين، فسقط من أحدهما وأقيم الخرص مكانه للحاجة، فيبقى
 الآخر على مقتضى الأصل. «شرح» منصور ٢/ ٦٨.

فيما دون خمسة أوْسُقِ، لمحتاجٍ لرُطبٍ ولا ثمنَ معه. بشرطِ الحلولِ وتقابُضهما بمجلسِ العقدِ. ففي نخلٍ بتَخليَةٍ، وفي تمرٍ بكيلٍ. فلو سلَّم أحدُهما، ثم مشيًا فسلَّم الآخرُ، صحَّ. ولا تصحُّ في بقيةِ الثمارِ، ولا زيادةُ مشتر ولو من عددٍ في صَفَقاتٍ.

ويصحُّ(۱) بيعُ نوعَيْ جنسٍ أو نوعٍ، بنوعَيه أو نوعِه، كدينارِ قُراضةٍ، وهي: قِطَعُ ذهبٍ أو فضةٍ، وصحيحٍ بصحيحينِ أو قُراضتين، أو صحيح بصحيح، وحِنطةٍ حمراءَ وسمراءً ببيضاء، وتسر

حاشية النجدي

كان ذلك الرُّطَبُ (٢مَّا لو تُركَ لصارَ تمراً، وهو الغالب، أو ٢) مَّمَا لو تُرك الصار حَشَفاً لا تمراً، كما في بعضِ الأنواعِ، كما تقدَّم في زكاةِ الخارجِ من الأرضِ.

قوله: (فيما دون ... إلخ) أي: لا فيها ولا فيما زادَ عليها، ويَنْظُلُ البيعُ فيها في جميعِ المعقودِ عليه، وإنَّما لم يصحَّ في هاتين الصُّورتين فيما دون الخمسةِ، لجهل المبيع إذن. قوله: (ولا ثمن معه) أي: نقد.

قوله: (بشرط ... إلخ) هـــذان شـرطان للعَرَايا، كما في اشـرح المصنف (٢) ونَصُّ عبارَتِه: وبقى للعَرَايا شرطان، نبَّه عليهما بقوله: (ولا يصحُّ) أي: العرايا، أي: صُورتها. قوله: (ولا يصحُّ) أي: العرايا، أي: صُورتها. قوله: (ولا يعدقُ مشتِّ) أي: على ما رُحص فيه، فشــمَل صورةَ الخمسةِ فما فوقها. فتأمل. قوله: أيضاً على قوله: (وزيادةُ مشتِّ) عُلم منه حوارُ زيادةِ البائع.

<sup>(</sup>١) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>Y-Y) سقط من (س).

 <sup>(</sup>٣) معونة أولى النهى ٤/٤.

مَعْقِليٍّ وبَرْنِيِّ بإبراهيميِّ، ونوى بتمرٍ فيه نوى، ولبنٍ بـذاتِ لـبنٍ، وصوفٍ بما عليه صوفٌ، ودرهم فيه نحاسٌ بنحاسٍ أو بمساويه في غشلٌ، وذاتِ لـبنِ أو صوفٍ بمثلها، وترابِ معـدِنٍ وصاغـةٍ بغــيرِ حنسِه، وما مُوِّة بنقدٍ من دارٍ ونحوها، بجنسِه، ونخلٍ عليه تَمـرٌ بمثله وتمرِ(۱).

ولا ربوي بجنسِه ومعَهما أو أحدِهما من غير جنسهما، كمُدِّ عَجُوةٍ ودرهم بمثلهما، أو بمُدَّيْن، أو بدِرهمَيْن إلا أن يكون يسيراً لا يُقصَدُ، كخبرٍ فيه ملح بمثله وبملح. ويصحُّ: أعطِني بنصفِ هذا الدرهم نصفاً، والآخرِ(٢) فلوساً أو حاجة، أو : أعطِني به نصفاً وفلوساً، ونحوُه. وقوله لصائغ: صُغْ لي خاتماً وزئه درهم، وأعطيك

حاشية النجدي

قوله: (وصاغة) أي: وترابُ الصَّاعَةِ، بُرَادَة نحو حُلِيِّ ذهب أو فضةٍ مع ما يختلطُ به من نحو تراب، كما هو المتعارفُ فيما بينهم الآن بمصر. قوله: (كَمُدٌ عَجُوةٍ... إلى هذه تُسمَّى: مسألة مُدِّ عجوةٍ ودرهم، لتمثيلها بذلك، وللبطلان فيها مأخذان، أحدُهما: سدُّ ذريعةِ الرِّبا، وفي كلام الإمامِ إلى ذلك. الثَّاني: وهو مأخذُ القاضي وأصحابِهِ أَنَّ الصَّفقة إذا اشتملتُ على شيئينِ مختلفي القيمةِ، يُقسَّطُ الثمنُ على قيمتهما، وهذا يؤدي هنا،

<sup>(</sup>١) في (ب) و(ج): ((وبشمر)).

<sup>(</sup>٢) في (ب) و(ج): (وبالآحر).

مثلَ زِنتِه، وأجرتَك درهماً، وللصائغِ أحــذُ الدرهمَـين: أحدهمـا في مقابلةِ الخائم، والثاني أجرةٌ له.

ومَرْجعُ كيلٍ عُرْفُ المدينةِ، ووزنٍ عسرفُ مكةَ على عهدِ النبيّ وما لا عُرْفَ له هناك يُعتبرُ في موضعه، فإن اختلف اعتبر الغالبُ. فإن لم يكن رُدَّ إلى أقربِ ما يُشْبِهه بالحجازِ. وكلُّ مائع مَكِيلٌ.

حاشية النجدي

إمَّا إلى يقينِ التفاضُلِ، وإمَّا إلى الجهلِ بالتَّساوي، وكلاهما مبطل للعقدِ، فإنَّه إذا باعَ درهماً ومُدَّا يُساوي درهمينِ، مُدَّين يساويانِ ثلاثة، فالدِّرهمُ في مقابلةِ مُدَّ وثلث، وذلك رباً، فلو فُرِضَ في مقابلةِ مُدِّ وثلث، وذلك رباً، فلو فُرِضَ التَّساوي كَمُدُّ يُساوي درهماً ودرهم، لم يصحَّ التَّساوي كَمُدُّ يُساوي درهماً ودرهم، لم يصحَّ أيضاً؛ لأنَّ التَّقويمَ ظَنَّ وتخمين، فلا تتحققُ معه المساواة، والجهلُ بالتَّساوي، كالعلم بالتفاضلِ. انتهى. منصور البهوتي (۱). وقوله في المائحذِ الأوَّلِ: سدُّ ذريعةِ الرِّبا، أي: لأنَّ ذلك قد يكونُ حيلةً على الرِّبا الصَّريح، كبيعِ مئةٍ في ذريعةِ الرِّبا، أي: لأنَّ ذلك قد يكونُ حيلةً على الرِّبا الصَّريح، كبيعِ مئةٍ في كيس بمنتين، حَعْلاً للمنةِ الثانيةِ في مقابلةِ الكيس، وهو (۱) قد لا يُساوي درهماً.

قوله: (والثّاني أجرةً له) وغايةً ما فيه، أنّه جمعَ بين بيعٍ وإحسارةٍ، وْهـو صحيحٌ كما تقدَّمَ، لا أنّه شـرطُ عقـدٍ في عقـدٍ، الـذي هـو بَيعتــانِ في بَيْعُـةٍ المنهى عنه.

<sup>(</sup>١) «كشاف القناع» ٣/ ٢٦.

<sup>(</sup>٢) لفظ: «هو» ليس في (س).

# فصل(١)

ويحرُم ربا النَّسيئةِ بين ما اتفقا في علَّةِ ربا الفضلِ (٢)، كمُدِّ بُرِّ عمالالله الله الله الله الله الله الله أو شعيرٍ، وكقَرِّ بخبزٍ. فيشترطُ حُلولٌ وقبضٌ بالمحلسِ، لا إن كان أحدُهما نقداً، إلا في صرفه بفلوسِ نافِقةٍ.

ويجِلُّ نَسَاءٌ في مَكيلٍ بموزونٍ، وفيما لا يدخُله ربا فضلٍ، كثيابٍ وحيوانٍ وتِبْنٍ.

قوله: (بين ما اتفقا ... إلخ) ما: واقعة على مثنى، وقوله: (اتفقا) حسة التجاي عراعاة معنى «ما» صلة أو صفة. قوله: (قبض) تنبيه: القبضُ هنا وحيث اعتبر، شرطٌ لبقاء العقد لا لصحته، وإلا لم يتقدم المشروط. منصور البهوتي (٢). قوله: (إلا في صرفه بفلوس ... إلخ) تبع فيه «التنقيح» وهو عنالف لما تقدم في أوَّلِ الباب، ولما حزم به في «الإقناع»، (الكن ما ذكره هو الصَّحيحُ كما في «الإنصاف» (٥) و «التنقيح»، خلافاً لما في «الإقناع» أ.

<sup>(</sup>١) إلى هنا نهاية السقط في (أ).

<sup>(</sup>۲) وهن الكيل والوزن وإن اختلف الجنس. «شرح» منصور ۲/ ۷۱.

<sup>(</sup>۲) «شرح» منصور ۲/۲٪.

<sup>(</sup>٤-٤) سقط من الأصل، واستدركناه من (س).

<sup>(</sup>٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩٨/١٢

ولا يصحُّ بيعُ كالئِ بكالئ، وهو دَينُ بدين، ولا بمؤجَّلِ لمَنْ هـو عليه، أو جعلُـه رأسَ مـالِ سَـلَم، ولا تصـارُفُ اللَّدِينَين بجنسَينِ في ذمتَيهما(١)، ونحوُه. ويصحُّ إن أُحضِرَ أحدُهما، .....

حاشبة النحدي

قوله: (وهو دين) بالرفع على حذف مضاف، أي: وهو بيعُ دين بدينٍ، وهذا تفسيرٌ لبيع الكالئ بالكالئ، فالكالئ هـ والدينُ نفسُه، ويجوزُ قراءتُه بالجرِّ على إبقاءِ المضافِ إليه بحالِـه؛ لأنَّ الدليلَ عليه، وهو: (بيعُ) موحودٌ قبلَه، ثم اعلم: أنَّ قولَ المصنفِ؛ وهو: (ولا يصبح بيع كالئ بكالئ) شاملٌ لأربع صور، وهي: بيعُهُ حالاً أو مؤجلاً بحالٌ لمنْ هـ عليـه أو غيره، وقوله: (ولا بمؤجل ... إلخ) شاملٌ لصورتين: بيعُه حالاً أو مؤجَّلاً بمؤجَّلِ(٢) لمنْ هو عليه، وكذا بـالأوَّل لغيرِ مَنْ هــو عليه، فـالصُّورُ تمانٍ، على أنَّ قوله: (ولا مؤجل ... إلخ) داخلٌ تحت عموم ما قبله، فهو من قبيلِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ. فتدبر ذلك. قوله: (ونحوه) بأن يكون لأحدهما على صاحبه برٌّ، وعليه له شعيرٌ، فيتبايعانهما. قوله: (ويصحُّ إن أحضر أجدهما... إلى اعلم: أنَّ هذه المسألة من بيع الدينِ لمن هو عليه، وقد ذكرها المصنفُ أيضاً في بابِ السَّلم، وملحَّص الكلام فيها: أنَّه إذا باعَ الدينَ لمنْ هو عليه، فإمَّا أن يبيعَه بمُعَينِ أو بموصوفٍ في الذَّهِّةِ، كما إذا كان لزيدٍ على عمروٍ قمحٌ معلومٌ، فباعَه زيدٌ عليه بدراهمَ معيَّنة أو في الذمةِ، فإنَّه

<sup>(</sup>١) في (ب): «ذمتهما».

<sup>(</sup>٢) ليست في الأصل.

ومن وكُل غريمَه في بيع سِلعتِه، وأخذِ دَينِه من ثمنها، فباعَ بغير حنسِ ما عليه، لم يصحَّ أخذُه.

حاشية التحدي

يصحُ في الصُّورتين، بشرطِ قبضِ زيدٍ للعوضِ في صورةِ ما إذا باعَه عوصوفٍ مطلقاً، أعني: سواء كان بين هذا العوض وبين الدينِ ربا النَّسيئةِ؟ بأن كانا مكيلينِ أو موزونينِ أو لا؟ بأن كان أحدُهما مكيلاً أو موزوناً، والآخرُ مخالفٌ له، وكذا لابدَّ من قبضِ زيدٍ للعوضِ فيما إذا باعَه بمعين، والآخرُ مخالفٌ له، وكذا لابدَّ من قبضِ زيدٍ للعوضِ فيما إذا باعَه بمعين، حيثُ كان بين العوضين علَّةُ ربا النسيئة؛ بأن كانا مكيلين أو موزونين، ولابدَّ في ذلك كلّه من شرطٍ آخر لم ينبه عليهِ المصنفُ هنا، وهو أن لايكون بين العوضِ الذي يأخذُه زيدٌ مثلاً، وبينَ أصلِ دينِه الذي على عمرو ربا النسيئة، كما لو كان القمحُ الذي على عمرو عوضَ دراهمَ، فإنَّه لايجوزُ لزيدٍ أن يعتاضَ عنه دنانيرَ، كما بيَّن ذلك المصنفُ في آخر البيع. وعبارةُ «الإقناع»(٢) عند ذكر المسألةِ في السَّلم نصُّها: لكن إنْ كان الدينُ من غمنِ مكيلِ أو موزونِ باعَه بالنسيئةِ، فإنَّه لايصحُ أن يأخذَ عوضَه ما يشارك المبيعَ مكيلٍ أو موزونِ باعَه بالنسيئةِ، فإنَّه لايصحُ أن يأخذَ عوضَه ما يشارك المبيعَ في علمًا و تقدير.

قوله: (أو كان أمانةً) والآخرُ مستقرٌ في الذمة؛ لأنَّمه خرجَ عن كونِمه بيعَ دينٍ بدينٍ إلى كونِه بيعَ دينٍ بعينٍ، وأن يكون في ذلك بسعرِه في يومِ المصارفةِ، على ما يأتي آخرَ الباب. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>۱-۱) ليست ني (ب) و(جـ).

<sup>.180/4 (7)</sup> 

ومن عليه دينارً، فبعَث إلى غريمه ديناراً وتَتِمتَه دراهمَ، أو أرسلَ إلى من له عليه دراهمُ، فقال للرسولِ: خُذْ حقَّك منه دنانيرَ، فقال الذي أُرسِل إليه: خُذْ صِحاحاً بالدنانير، لم يُجُزْ.

#### فصل

والصَّرْفُ: بيعُ نقدٍ بنقدٍ. ويبطلُ كسَـلَمٍ (١) بتفرُّقٍ يُبطلُ حيـارَ المحلس، قبلَ تقابُضِ. وإن تأخّر في بعض، بطلا فيه فقط.

حاشية النجدي

قوله: (وتَتمَّته دراهم) لم يجز ؛ لأنَّه من مسألةِ: مدُّ عجوةٍ ودرهم، «شرحه» (٢). قوله: (أو أرسل) أي: مَنْ عليه دنانيرُ للرسولِ الذي أرسلَه إلى مَنْ عليه دراهم، وقالَ ذلك المرسِلُ في حالِ إرسالهِ: إذا وصلتَ إلى مَنْ أرسلتك إليه، فحذ منه قدرَ حقّك منه دنانيرَ صحاحاً نظيرَ ما لك، فقال المرسَلُ إليه للرَّسولِ: خذْ مني دراهم صحاحاً في نظيرِ ما لك من الدنانير، لم يجز له؛ لأنَّه لم يوكّله في الصرَّفِ. محمد الخلوتي.

قوله: (قبلَ تقابض) أي: من الجانبين في صَرْف، ومن حانب واحد في السَّلم؛ إذ المعتبرُ فيه قبضُ رأسِ مالِه، وأمَّا المسلَمُ فيه، فمِنْ شرطِه التسأخيل، فالتفاعلُ مستعملٌ في حقيقتِه ومجازِه معاً، وهو جائزٌ عندنا، وفاقاً للشَّافعي. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) في (ج): ((وسلم)).

<sup>(</sup>۲) (شرح) منصور ۷۲/۲.

# ويصحُّ التوكيلُ في قبضٍ، في صرفٍ (١) ونحوِه، ما دام موكَّلُه بالجحلسِ. و لا يبطُل بتحاثيرٍ فيـه. و إن تصـارَفـا علـى عينَيْن من جنسَيـنِ،

حاشية النجدي

قوله: (ويَصحُّ التوكيلُ) أي: الوكالة، يعني: أنّها تستمرُّ صحيحةً مادامَ الموكلُ في المجلسِ، فمتى فارقَ أحدُ العاقدينِ صاحبَه قبلَ التقابضِ، بطلَ العقدُ، ففسدتِ الوكالةُ. قوله: (ولا يبطلُ بتخاير فيه) وكذا سائرُ ما يشترطُ فيه القبضُ، فيفسدُ الشرطُ فقط. قوله: (وإن تصارَفا على عينين) إلى قوله: (من غير جنسِه) قال ابنُ نصرِ الله: مقتضى صحَّةِ البيعِ مع تفريقِ الصَّفقةِ، صحَّةُ البيعِ هنا في قَدْرِ الخالصِ بقسطِه من عوضه الآحر. انتهى. قال منصور البهوتي قلت: ليسَ هذا من قبيلِ تفريقِ الصَّفقةِ؛ لأنَّ معناهُ: أن يَجمعَ بين ما يصحُّ بيعُه ومالا يصحُّ، وهنا كلُّ من المعيبِ وعيبهِ يصحُّ بيعُه، وأنَّما بطلَ العقدُ؛ لأنَّه باعه غيرَ ما سمي له. انتهى.

أقول: ما ذكرة منصور البهوتي يخالفُه قوله، تَبَعاً لغيره عند قول المصنف: (وإن ظهر في بعضه بطل فيه فقط) ما نصّه: بنى على تفريقِ الصّفقة، فقد أثبت مانفاه أوّلاً، والأظهر: أنّه إذا كان العيب من غير الحنس، فإنّه من تفريق الصّفقة، لكن إن كان العيب في كلّ دينار مثلاً، لم يصح العقد، أمّا في قدر الغشر؛ فلأنّه غير ما سمّي له، وأمّا في الخالص، فلحهل قدره وقت العقد، وأمّا إذا كان العيب في بعض الدنانير دون بعن فما لا عيب فيه، صح العقد فيه بناءً على تفريق الصّفقة، وما فيه عيب، لم يصح فما لا عيب فيه، صح العقد فيه بناءً على تفريق الصّفقة، وما فيه عيب، لم يصح فما لا عيب فيه، صح العقد فيه بناءً على تفريق الصّفقة، وما فيه عيب، لم يصح

<sup>(</sup>١) في (حـ): «وفي صرف» .

ولو بوزن متقدم أو بخبر (١) صاحبه، وظهر غصبٌ أو عيبٌ في جميعه ولو يسيراً من غير جنسِه، بطلَ العقدُ. وإن ظهرَ في بعضِه، بطلَ فيـه فقط.

وإن كان من جنسِه، فلآخِذِه الخيارُ، فيان ردَّه، بطلَ، وإن أمسكَ، فله أرشُه بالمحلسِ، لا من جنسِ السَّليم، وكذا بعدَه، إن حُعلَ من غير جنسهما(٢). وكذا سائرُ أموالِ الربا، إذا بيعَت بغيرِ جنسها، ثما القبضُ شرطٌ فيه.

فَبُرُّ بشعيرٍ وُجِدَ بأحدهما عيبٌ، فأرِّشَ بدرهم أو نحوه مما لا يُشاركُه فِي العلَّةِ، حازَ.

وإن تصارَفا على حنسَينِ في الذَّيَّةِ، (٦إذا تقابَضًا قبلَ الافتراقِ٦)

حاشية النجدي

في غشّهِ، ولا في حالِصه، لما تقدَّم من التعليلِ. فتأمل ذلك بلطف، واللَّهُ أعلمُ. وليس بشرطِ تفريقِ الصَّفقةِ أن يشتملَ العقدُ على ما لايقبلُ الصِّحةَ أصلاً، بل على ما لم تحصلُ فيه الصِّحةُ. فتدبر.

قوله: (ولو بوزنٍ ... إلح المرادُ: ولو كان طريقُ العلمِ بوزنه المشاهدةَ لوزنٍ متقدمٍ، أو الإحبار بوزنه. قوله: (إن جعل ... إلح أي: الأرْش.

 <sup>(</sup>١) في (أ) و(ب) و(حـ): «أو خير».

<sup>(</sup>٢) بعدها في (جـ): "ابثمن".

<sup>(</sup>٣-٣) ليسنت في (جر)! وحاء في (أ): القبل تفرق؟ .

والعيبُ من حنسه، فالعقدُ صحيحٌ. فقَبْلَ تفرُّقٍ، له إبداله أو أرْشُه، وبعدَه، له إمساكُه مع أرْشٍ، وأخذُ بدلهِ بمجلسِ رَدِّ. فإن تفرَّقا قبلَه، بطلَ(١).

وإن لم يكن من حنسه، فتفرَّقا(٢) قبل ردِّ وأخذِ بدلٍ، بطلَ(٣). وإن عُيِّن أحدُهما دونَ الآخرِ، فلكلِّ حُكمُ نفسِه.

والعقدُ على عينَين ربَويَّيْن من جنسٍ، كمن جنسينِ<sup>(٤)</sup>. إلا أنه لا يصحُّ أخذُ أرشِ مطلقاً.

حاشية النجدي

قوله: (فقبلَ تفرق) أي: من بحلسِ العقد. قوله: (فتفرق) لو أتى بالواو، لكانَ أحسن؛ لأنه لا معنى للتفريعِ هنا؟! قال الشيخ منصور البهوتي: ويمكنُ أن تكونَ رابطةً داخلةً على أداةِ شرطٍ مقدرةٍ قبلَ قوله: (تفرق)، وقوله فيما بعد: (بطل)، حواب لذلك الشرطِ المقدَّر، وهو وجوابُه جواب للشرطِ المذكورِ. شيخنا محمد الخلوتي. ويمكنُ الجوابُ: بأنَّ الفاءَ لمحرَّدِ العطفِ على الشَّرطِ لا للتفريعِ، فلا يحتاجُ إلى تقدير. قوله: (مطلقاً) أي: سواءً كان من حنسِ السَّليمِ أو غيره، وسواءٌ كان ثمناً أو مثمناً، وسواءٌ كان قبل التفريقِ أو بعده؛ لأنه إن كان من الجنسِ، أدَّى إلى التفاضلِ، وإن كان من غيره، أدى إلى التفاضلِ، وإن كان من غيره، أدى إلى مسألةِ: مدّ عجوةٍ ودرهم. محمد الخلوتي.

<sup>(</sup>١) بعدها في (ج): ﴿وَكَذَا اللَّهِ وَضَرَّبَ عَلَيْهَا فِي (ب).

<sup>(</sup>٢) في (جـ): قامِن جنسه إلا إذا تفرَّقاً﴾ وقد ضرب على لفظة (إلاًّ) في (ب).

<sup>(</sup>٣) في (جم): الفيطل ا

<sup>(</sup>٤) ليست في (أ).

وإن تلفَ عوضٌ قُبِض في صرفٍ، ثم عُلمَ عيبُه وقد تفرَّقا، فُسِخَ(١)، ورُدَّ الموجودُ وتبقى قيمةُ المَعِيبِ في ذمة من تلف بيده، فَيرُدُّ مثلَها أو عوضَها إن اتفقا عليه. ويصحُّ أحدُ أَرْشِه، ما لم يتفرَّقا، إن كان العوضان من حنسين.

#### فصل

ولكلِّ الشراءُ من الآحرِ من حنسِ ما صرَف، بلا مواطأةٍ.

حاشية النجدي

قوله: (في صَرْف) أي: من جنس واحد، وإلا تعيَّن أَرْشٌ. قاله منصور البهوتي (٢). قوله: (ثم علم عيبُه) بأن أخبره ثقة كان قد شاهدَه قبـلَ تلفه. محمد الخلوتي. قوله: (فسخ) أي: فَسَخَه حاكمٌ.

قوله: (ولكل الشراء ... إلخ) قال في «الشَّرح الكبير»(٢): وإن باعَ مدَّي تمرٍ ردي،(٤) بدرهم، ثمَّ اشترى مالدِّرهم تمراً حيداً، أو اشترى من رجلٍ ديناراً صحيحاً بدراهم، وتقابضا، ثمَّ اشترى منه بالدراهم قُراضَةً من غيرِ مواطأةٍ ولا حيلةٍ، فلا بأسَ به. انتهى. وانظر هل قولُه: وتقابضا، شرطً

 <sup>(</sup>١) في (ج): "بطل العقد" . .

 <sup>(</sup>۲) اشرحا منصور ۲ (۷۵).

<sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١١١/١٢.

 <sup>(</sup>٤) زيادة من «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف».

وصارفُ فضةٍ بدينارٍ، أعطى أكثرَ ليأخذَ قدرَ حقه منه، ففعلَ جاز، ولو بعد تفرُّقٍ، والزائدُ أمانةٌ. وخمسة دراهم بنصفِ دينارٍ، فأُعطِى ديناراً، صحَّ، .....

حاشية النجدي

في ذلك؟ ومقتضى القواعِد أنَّه إن تعلَّق بالدَّراهمِ حَـقُّ توفيةٍ، كـأن كـانت معدودةً، فلابدَّ في صحَّةِ التصرفِ فيهـا مـن قبضِهـا، بخـلافِ مـالو كـانت معينةً حزافاً، فلعل كلامَه مبنيٍّ على الأوَّلِ.

قوله: (وصارفُ فضةٍ ... إلح) هو مبتداً خبرُه الجملةُ الشَّرطيةُ بعدَه، فقوله: (أُعطى) بالبناءِ للفاعلِ، وعلى تقديرِ أداةِ الشرطِ، أي: إنْ أُعطى... إلخ، وجملةُ: (جازَ) حوابُ الشرطِ. قوله: (أعطى) أي: فضةً.

قوله: (والزَّائدُ أمانةٌ) فلو دفع له ستينَ ليأخذَ منها خمسين، فتلف منها بلا تعدُّ ولا تفريطٍ، عشرةٌ قبلَ التمييزِ، كان التالفُ عليها أسداساً، فيضعُ على الدافعِ واحداً وثلثي (١) واحد، وذلك سدسُ العشرةِ، ويبقى له ثمانيةٌ وثلث، وذلك سُدُسُ الخمسينَ الباقيةِ؛ لأنَّ مجموعَ السِّيِّينَ بينهما (١ أسداساً سدس ١) للدَّافعِ كبقيَّةِ الأموالِ المشترَكةِ، وقد تَوَقَّفَ في ذلك جماعةً؛ لِقلَةِ التَّامَّلِ. قوله: (وهمسة دراهمَ) الأولى نصبُه بفعلِ شرطٍ مقدَّرٍ، أي: وإنْ صَرَفَ خمسةَ دراهمَ، بدليل الفاء في (فأعْطِي) المبنى للمفعول.

<sup>(</sup>١) في (س): «واحد وثلث واحد».

<sup>(</sup>٢-٢) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

وله مصارفتُه بعدُ بالباقي.

ولو اقتَرض الخمسة، وصارفه بها عن الباقي، أو ديناراً بعشرةٍ، فأعطاه خمسةً، ثم اقترضها ودفعها عن الباقي، صحَّ بلا حيلةٍ، وهي: التوسُّل إلى محرَّمٍ بما ظاهرُه الإباحةُ. والحِيَلُ كلُّها غيرُ جائزةٍ في شيءٍ من الدِّين.

ومن عليه دينارٌ، فقضاه دراهم متفرقةً، كلُّ(١) نقدةٍ بحسابها منه، صحَّ، وإلا فلا.

ومن له على آخرَ عشرةٌ وزناً، فوفّاها عدداً، فوُجِدتْ وزناً أحدَ عشرَ، فالزائدُ مُشاعٌ مضمونٌ، ولمالكِه التصرُّفُ فيه.

ماشية النجدي

قوله: (وله) أي: لقابضِ الدِّينارِ، قوله: (مُصَارَفَتُه) أي: الدافع. قوله: (بالباقي) أي: في بقيَّةِ الدينارِ، أو عن الباقي، قوله: (أو دينارًا) بالنَّصب عطفاً على اللَّفظِ، أو المحلِّ من قوله: (فضة) على الوجهين، هكذا يُقهمُ من تقريرِ بعضِ الشَّيوخِ والشُّروحِ. والأقربُ أنَّه مفعولٌ بمحذوفٍ معطوفٍ على: (اقترض) من قوله: (ولو اقترض الخمسة)، تقديره: أو صرف دينارًا بعشرةٍ...إلخ. قوله: (بلا حيلةٍ) أي: مواطأة، ليتوصَّلا إلى التَّفَرُّقِ قبلَ قبضِ ما يُسترط قبضه. قوله: (مُشَاعٌ مضمون) وفيما تقدَّم: (والزَّائد أمانة) الفَرقُ بينهما: أنَّ الندافِعُ هنا لم يَعلم بالزَّائد، بل دفعَ له الحميعَ على أنَّه حقُه، بينهما: أنَّ الندافِعُ هنا لم يَعلم بالزَّائد، بل دفعَ له الحميعَ على أنَّه حقَّه،

<sup>(</sup>١) في (أ): (لوكل)

ومن باع ديناراً بدينارٍ، بإخبارِ صاحبه بوزنِه، وتقابضا وافترقا، فوجده ناقصاً، بطلَ العقدُ (١)، وزائداً \_ والعقدُ على عينيهما \_ بطلَ أيضاً، وفي الذَّمةِ \_ وقد تقابضا وافترقا \_ فالزائدُ بيدِ قابضٍ، مُشاعٌ مضمونٌ، وله دفعُ عوضِه من جنسِه وغيره، ولكلِّ فسخُ العقدِ.

ويجوزُ الصرفُ والمعاملةُ بمغشوشٍ ــ ولو بغير حنسبه ــ لمن يعرفه.

ويحرُم كسرُ السِّكةِ الجائزةِ بين المسلمين، إلا أن يُحتلفَ في شيءٍ منها هل هو رديءٌ أو (٢) حيدٌ؟ والكيمياءُ(٢) غشٌّ فتحرُم.

حاشية النجدي

وقبضَه الآخذُ على أنَّه عوضُ ماله، فكان مضموناً عليه، بخلاف ما إذا عَلِـمَ بأنَّه أكثر من حقَّه، فإنَّهما تراضيا ودخلا على كونِ الزَّالِد أمانةً.

قوله: (فوجَدَه ناقصاً) ظاهرُه: لا فرق بين المُعيَّن وما في الذَّمَّةِ. ونقله في «المغني» (٤) عن ابن عقيلٍ صريحاً، ومقتضى ما تقدَّم: أنَّه يصحُّ فيما إذا كانا في الذَّمَّةِ بقدرِ النَّاقصِ. منصور البهوتي. قوله: (وفي الذَّمَّةِ... إلخ) عُلِمَ منه: صحَّةُ العقدِ على نقدٍ بنقدٍ في الذَّمَّةِ. وهو يُنافي اشتراط صاحبِ «المستوعِب» التعين، ويُنافي قوله في «شرحه»: وهو مرادُ مَن أَطْلَقَ.

 <sup>(</sup>۱) لأنه بيع ذهب بذهب متفاضلاً. «شرح» منصور ۲/ ۷٦.

<sup>(</sup>٢) في (أ): «أم».

<sup>(</sup>٣) هي تشبيه المصنوع من الذهب والفضة بالمحلوق. الكشاف القناع؟ ٢٠٨/٢.

<sup>.1 - 1/7 (1)</sup> 

ويتميَّز ثمنٌ عن مُثمَنِ بباء البدليةِ، ولو أن أحدهما نقدٌ.

ويصعُّ اقتضاءُ نقـدٍ من آخر، إن حضَر(١) أحدهما، أو كـان أمانةً والأخرُ مستقِرُّ في الذمة بسعرِ يومه. ولا يُشترطُ حلولُه.

ومن اشترى شيئاً بنصفِ دينارٍ، لزمه شِقَّ، ثـم إن اشــــرى آخــرَ بنصفٍ آخرَ، لزمه شِقَّ أيضاً. ويجوزُ إعطاؤه عنهما صحيحًا، لكن إن شُرط ذلك في العقد الثاني، أبطله(). وقبلَ لزوم الأولِ، يُبطلهما.

حاشة النحدي

قوله: (مُستَقِرٌ) احتَرَزَ من رأسِ مالِ السَّلَمِ، والتَّماتُل هنا المشار إليه: (بسعرِ يومِهِ) أي: يومِ الاقتضاءِ من حيثُ القيمة، لتعذَّرِه من حيثُ الصُّورةُ. قاله في «المغني»(٢)، نقلَه منصور البهوتي في «حاشيته». قوله: (ولا يُشتِرطُ (بسعرِ يومِهِ) لئلا يُتَّخذَ وسيلةً إلى الرِّبا. محمد الخلوتي. قوله: (ولا يُشتِرطُ حلولُه) أي: إذا لم يجعل للمقضيِّ فضلاً، لاَّجْلِ تأجيلِ ما في الذَّمَّةِ؛ لأَنه إذا لم يتعمل للمقضيِّ بتعجيلِ ما في الذَّمَّةِ من غيرِ عوض، وهذا لم ينقصه من سعره شيئاً، فقد رَضِيَ بتعجيلِ ما في الذَّمَّةِ من غيرِ عوض، وهذا مفهومٌ من قوله: (ولا يُشترطُ حلولُه) أي: ما في الذَّمَّة.

<sup>(</sup>١) في (أ): ﴿أَحَضَرُ ﴾ .

<sup>(</sup>٢) لتضمنه اشتراط زيادة عن العقد الأول. الشرح، منصور ٢/ ٧٨.

<sup>.1.4/7 (</sup>٣)

وتتعيَّن دراهم ودنانيرُ بتعيينِ في جميع عقودِ المُعاوَضاتِ، وتُملك به. فلا يصحُّ إبدالُها. ويصحُّ تصرُّفه فيها، المنقَّحُ: إن لم تَحْتَجْ إلى وزنِ أو عدِّ، فإن تلفتْ، فمن ضمانِه.

ويبطُل(١) غيرُ نكاحٍ، وخُلعٍ، وعتقٍ، وصلحٍ عن دمِ عمدٍ بكونها مغصوبةً، أو معيبةً من غير جنسها، وفي بعضٍ هو كذلك فقط.

ومن جنسِها، يخيَّر بين فسخ أو إمساكٍ بلا أرْشٍ، إن تعاقدا على مِثْلَيْنِ، وإلا فله أخذُه، لا بعدَ الجُلسِ، إلا إن كان من غير الجنسِ.

ماشية النجدي

قوله: (وتتعينُ...إخى التعيينُ له صورتان، الأولى: بالإشارةِ من غيرِ تسميةِ المشارِ إليه، كبعتُك هذا بهذا، الثانيةُ: بالإشارةِ مع التَّسميةِ، كبعتُك هذا الثوبَ بهذه الدَّراهمِ، والظَّاهرُ: اختصاصُ البُطلانِ إذا ظهرَتْ معيبةً من غير جنسها، بالثانية دون الأولى، بل هو عيبٌ فيها يُثبتُ فيها الفسخ. نعم إن كان المعقودُ عليه يُشترطُ فيه التماثلُ، ثم ظهر عيبٌ من غير الجنس يُحِلُّ به، بطل العقدُ؛ لعدم التماثلِ على ما تقدمَ، فإذا لم يُسَمَّ النقدُ، لم يُحكم ببطلانِ العقدِ، لكن يكون كالعيبِ من الجنسِ، هذا ملحَّصُ ما نقله منصور البهوتي عن ابن قندس. قوله: (وتُملكُ به) أي: سبب التعين، وإلا فالملك بالعقد. قوله: (فإن تلفتُ) أي: دراهمُ أو دنانيرُ معينةٌ، فمن ضمانِ مَن صارتْ إليه، إن لم تَحْتَجُ إلى وزنٍ وعدٍّ. قوله: (وإلا فله أخذه) أي: لا من حسر السَّليمِ. قوله: (من غير الجنس) أي: حنسها، مما لا يشاركُه في العلَّةِ.

<sup>(</sup>١) في (حـ): الويبطل عقدا .

ويحرمُ الرِّبا بدار حربٍ ولـو بين مسلمٍ وحربيٍّ، لا بين سيدٍ ورقيقِه ولو مُدبَّراً، أو أمَّ ولدٍ، أو مكاتباً في مال كتابة.

حاشية النجدي

قوله: (في مال كتابة) يعني: فقط؛ بأن عَوَّضَهُ عن مؤجلِهَا دُوْنَه. ﴿

. . .

# باب بيع الأصول والثمار

منتهى الإرادات

الأصول: أرضّ، ودورٌ، وبساتينُ، ونحوُها. والشَّمارُ: أعمُّ مما يؤكل. ومن باغ، أو وهَبَ، أو رَهَن، أو وقفَ، أو أقرَّ، أو وصَّى بدارٍ، تناولَ أرضَها بمعدِنها الجامدِ، وبناءَها، وفِناءَها إن كان، ومتصلاً بها لمصلحتها، كسكلاليم، ورفوفٍ مسمَّرةٍ، وأبوابٍ، ورَحىً منصوبةٍ، وخَوَابي مدفونةٍ، وما فيها من شجرٍ وعُرُش،

حاشية النجدي

قوله: (ونحوها) كطواحين ومعاصر. قوله: (تناول أرضها) أي: إنْ لم تكن موقوفة، كمصر، والشام، وسواد العراق. ذكرهُ في «المبدع»(۱) وغيره، وأقرَّهُ المصنفُ في «شرحه»(۲). قوله: (وفيناءها) فيه أنَّ الفِناءَ مملوك، وقيل: مختصٌ. قوله: (عُرُشُ) جمعُ عَرِيش، وهي: الظُلَّةُ. وفي «المصباح»: العَرْشُ: السَّرير، وعَرْشُ البيتِ: سَقْفُهُ، والعَرْشُ أيضاً: شِبهُ بيتٍ من جَرِيدٍ، يُحعلُ فوقَهُ النَّمَامُ، والجمعُ عُرُوشٌ، كفلس وفُلُوس، والعَرِيشُ مِثْلُهُ، وحسمعُهُ عُرُشُ، مثلُ بَرِيْدٍ وبُرُدٍ، وعلى الثاني قولُه: «تَمتَعْنَا مع رَسولِ اللهِ عَلَيُّلَا، وفُلانٌ كَافِرٌ بالعُرُش»(۲)؛ لأنَّ بُيوتَ مَكَّةَ كانتْ عِيدَاناً، ويُظلَّل عليها(٤). انتهى.

<sup>.104/8 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) معونة أولي النهي ٣٩/٤.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (١٥٦٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» ص ٢٧٧ (الجنزء الذي حققه عمر
 العمروي)، وعند مسلم (١٢٢٥)، من حديث سعد بن أبي وقاص.

والمقصود بقوله: «وهذا كافر» هو معاوية رضي الله عنه، وأراد بقوله كافر: إمَّا أنهــم تمتعــوا قبــل إسلام معاوية، أو أراد بقوله كافر: الاختفاء والتغطي، يعنى: أنه كان مختفياً في بيوت مكة. قال ابــن الأثير في «غريب الحديث» ٢٠٧/٣: والأول أشهر.

<sup>(</sup>٤) المصباح: (غرش).

لا كنزٍ وحجرٍ مدفونَين، ولا منفصِلٍ، كحبلٍ، وذلوٍ، وبَكْــرةٍ(١)، وقُفْلٍ، وفرشٍ، ومفتاحٍ، (٢وحجرِ رحَّى فوقانيٍّ٢)، ولا معدنٍ حارٍ، وماءِ نبع.

وبأرضٍ أو بستانٍ، دخلَ غِراسٌ، وبناءٌ، ولو لم يقلْ: بحقوقها، لا ما فيها من زرع لا يُحصدُ إلا مرَّةً، كَبُرٌ، وشعيرٍ، وقطنيَّاتٍ، ونحوها، كحزرٍ وفُحلٍ، وثومٍ، ونحوه. ويبقى لبائعٍ إلى أُوَّلِ وقتِ أَخذِه، بلا أحرةٍ، ما لم يشترطه مشتر.

وإن كان يُحرُّ مرة بعد أخرى، كرَطبةٍ، وبُقولٍ، أو تتكرُّرُ٣)

حاشية النجدي

قوله: (لا كنز... إلخ) بالجرِّ عطْفاً على (شجو)، والظَّرفية في قوله: (وما فيها) لا تُنافي الانفصال، بل تَصْدقُ مع الاتصالِ والانفصال، والتقدير: وتناولَ الكائن فيها من شجرٍ، لا من كنز... إلخ، وهذا أوْلى من الجرِّ على المجاورة. قوله: (وهاءِ نبع) نَبَعَ الماءُ نُبُوعاً من باب: قَعَدَ، ونَبَعَ نبعًا، من باب: نَفَعَ، لُغَةً عَرَجَ من العينِ. «مصباح»(٤). قوله: (لبائع) أي: ونحوه.

قوله: (وبُقول) البَقْلُ: كُلُّ نباتِ اخصَرَّتْ به الأرضُ.

<sup>(</sup>١) هي التي يستقى عليها. «المطلع» ص ٢٤٣.

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٣) في (حـ): «تكرر».

<sup>(</sup>٤) المصباح: (نبع).

ثمرتُه، كقِثّاءٍ وباذِنجانَ، فأصولٌ لمشـــترٍ، وحـزَّةٌ ظـاهرةٌ، ولَقطـةٌ أولى لبائع. وعليه قطعُها في الحالِ، ما لم يشترطه(١) مشترِ.

وقصبُ سكرٍ كزرعٍ، وفارسيٌّ كثمرةٍ، وعروقُه لمشترٍ.

وبذر بقي (٢) أصله، كشجر، وإلا فكزرع. ولمشتر جَهِلَه الخيارُ بين فسخ، وإمضاء بحاناً. ويسقُطُ إن حوَّله بائعٌ مبادراً بزمن يسير، أو وهبَه ما هو من حقَّه، وكذا مشترِ نخلاً ظنَّ طَلْعَها لم يُؤبَّر، فبان مؤبَّراً،

حاشية التجدي

قوله: (كَقِشَّاء) اسمٌ لما يُسَمِّهِ النَّاسُ: الخِيَارَ، والْعَجُّورَ، والْفَقُّوسَ، الواحدةُ قِثَّاءَةً. «مصباح»(١). قوله: (بَاذِنْجانَ) الباذِنجانُ: من الخضراواتِ، بكسرِ الذَّالِ، وبعضُ العجمِ يَفتحها، فارسيُّ معرَّبُّ. قوله: (كورعٍ) أي: فيبقى إلى أحده. قوله: (كثمرةٍ) فما ظهر، فلبائع. قوله: (بقي أصْلُهُ) ولم يُرِدْ نَقْلَهُ. قوله: (فبان مؤبَّراً) أي: مُتَشَقِّقاً، ولفظُ التَّأْسِيرِ وقعَ في المحديثِ الشَّريفِ(١)، وفَسَّرَ صاحبُ «المغني»(٥) التأبيرَ في المحديث بالتَّشَقَّقِ، أي: لكونِ التأبيرِ وهو التَّلْقيحُ ـ يقعُ عقبَ التَّشَقَّقِ غالباً، وسيأتي بالتَّشَقَّقِ، أي: لكونِ التأبيرِ ـ وهو التَّلْقيحُ ـ يقعُ عقبَ التَّشَقَّقِ غالباً، وسيأتي

<sup>(</sup>١) في (أ) و(ب) و(حـ): «يشترط» .

<sup>(</sup>٢) في (ح): «يبقى».

<sup>(</sup>٣) المصباح: (الباذبحان).

<sup>(</sup>٤) أخرجه أحمد (٢٠٠٦)، والبخاري (٢٢٠٦)، ومسلم (١٥٤٣) (٧٩)، والنسمائي في المختبى ٢٩٦/٧، وابن ماجه (٢٢٠٠) بلفظ: المن باع نخلاً قبد أَبَّرتُ، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاعُ)، من حديث ابن عمر.

<sup>.17./7(0)</sup> 

لكن لا يسقُط بقطع.

ويثبتُ لمشترِ ظَنَّ دحـولَ زرع، أو تمرةٍ لبائع، كما لـو حَهـل وحودَهما، والقولُ قوله في جهل ذُلك، إن حَهله مثلُه.

ولا تدخلُ مزارعُ قرْيةٍ، بلا نصِّ أو قرينةٍ، وشجرٌ(١) بين بنيانِها، وأصولُ بُقولها، كما تقدم.

## فصل

في المتن تحقيقُ ذلك في محلَّه من الفصل بعدَه. فتدبر.

ومن باعَ، أو رهـنَ، أو وهـبَ نخلاً تشقَّق طَلعه، ولو لم يُؤبَّر

حاشية النجدي

قوله: (تَشَقَّقَ طَلْعُهُ) الطَّلْعُ بالفتح: ما يَطْلُعُ من النَّحَلَةِ، ثُمَّ يَصِيرُ مُراً (٢)، إنْ كان أُنْفَى، وإنْ كانتْ ذكراً، لم يَصِيرُ مُراً (٢)، بل يُؤكلُ طَرِياً، مُراً (٢)، إنْ كان أُنْفَى، وإنْ كانتْ ذكراً، لم يَصِيرَ فيه شيءٌ أَبْيَضُ مثلُ الدَّقيقِ، ويُتُركُ على النَّحَلَةِ أَيَّاماً مَعْلُومَةً حتى يَصِيرَ فيه شيءٌ أَبْيَضُ مثلُ الدَّقيقِ، ويُتُركُ على النَّحَلَةِ أَيَّاماً مَعْلُومَةً حتى يَصِيرَ فيه شيءٌ أَبْيَضُ مثلُ الدَّقيقِ، ولُمُومَةً فيلقحُ بِهِ الأُنْثَى. وأَطْلَعَتِ الأُنْثَى: أَخْرَجَتْ طَلْعَهَا، وأَطْلَعَةً وأَطْلَعَتْ الأُنْثَى: أَخْرَجَتْ طَالَتْ. قالنه في فهي مُطْلِعٌ، ورُبَّما قيلَ: مُطْلِعَةً، وأَطْلَعَتْ أَيْضاً: طالَتْ. قالنه في المُصباحِ (٣).

<sup>(</sup>١) في (أ): ﴿والشجرِ ﴾ .

<sup>(</sup>٢) في (س): «تمرأ».

<sup>(</sup>٣) المصباح: (طلع).

أو طلعَ فُحَّالٍ (١) (١ يُراد لتَلْقيحٍ ١)، أو صالحَ به، أو جعله أحرةً، أو صداقاً، أو عوضَ خُلعٍ، فثمرٌ، لـم يشترطه أو بعضه المعلومَ آخِذٌ لمُعطٍ، متروكاً إلى جِذَاذٍ (٣)، ما لـم تجرِ عادةٌ بأخذه بُسْراً، أو يكنْ

حاشية النجدي

ومنه يُؤخَذُ أَنَّ النَّحَلَة تُطْلَقُ على الذكرِ والأَنشى، وإنِ احتصَّ الذَّكَرِ الأَنشى، وإنِ احتصَّ الذَّكَر بالفُحَّال، على وزنِ تُفَّاح، وفَحْلٌ، كَفَلْسس، وجمعُ الأَوَّلِ: فَحَاحِيْلُ، والثَّاني: فُحُولٌ، وفُحُولَة، وفُحَّالُ، قال الشَّاعِرُ:

وللشُّعْرِ قِصَّة في «المصباح»(²) فراجعه.

قوله: (أو طلع فُحَّال) بالنَّصبِ عطفاً على خبرِ «كان» المحذوفةِ مع اسمها بعد دلو»، أي: أو كان المتشقّقُ طلع فُحَّالٍ ... إلخ، ويَحتملُ أن يكونَ مرفوعاً عطفاً على: (طلعه)، من قوله: (تَشَقَقَ طلعُه) أي: أو تَشَقّقَ طلعُه فَحَّالً ... إلخ، والعائدُ محذوف، أي: فيه. قوله: (فثمو) أي: دون العراجين، ونحوها. منصور البهوتي.

<sup>(</sup>١) بعدها في (جر): التشقق؟ .

<sup>(</sup>۲-۲) ليست في (ب).

<sup>(</sup>٣) انظر: ﴿شرح﴾ متصور ٢/ ٨٢.

<sup>(</sup>٤) المياح: (فحل).

خيراً من رُطبهِ، إن لم يَشترط قطعَه، وما لم يتضرَّر النَّحـلُ ببقائه، فإن تضرَّرَتْ، قُطْعَ.

بخلاف وقف، ووصيَّة، فإن الثَّمرةَ تدخُل فيهما، كفسحٍ لعيب، ومُقايَلةٍ في بيع، ورجوع أبٍ في هبةٍ.

حاشة التحدي

قوله: (بخلاف وقف، ووصية) لعل الفرق بينهما، وبين ما تقدم: الوقف لما كان القصد من وقف الشّحر الانتفاع بثمرته، دخلت، ولو بعد التّشقّق، والوصية شبيهة بالوقف في كثير من الأحكام، وأمّا الإقرار من الشرح فالمفهوم من كلام الشّيخ منصور البهوتي في آخر باب الإقرار من الشرح الإقناع»(۱) أنّ الثّمرة في الإقرار كالبيع، على التفصيل المذكور، وهو الأظهر من بحث الشيخ مرعي(۲) أنّه كالوقف والوصيّة. قوله: (ورجوع أب في هبة) يعني: فيما إذا كانت النّحل ذات طلّع حين الهبة، وتشتققت بعد، فَرَحَع الأبُ بعد تشقيقها، أمّا لو كانت حالية منه، ثم حدث عند الابن، فإنّه بمنع رجوع الأب؛ لأنّه زيادة متصلة. منصور البهوتي، وعبارته في السرح الإقناع»(۳): لكن يأتي في الهبة: أنّ الزّيادة المتصلة تمنع الرّجوع. فيحمّل ما هنا على ما إذا كان الطّلع موجوداً حال الهبة، ولم يزد. انتهى.

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٤٨٧/٦.

<sup>(</sup>٢) انظر: حاشية العنقري على اللووض المربع ١٢٨/٢.

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٣/ ٨٨٠.

وكذا ما بَدا من عنب، وتين، وتُوت، ورُمَّان، وجَوْز، أو ظهرَ من نَوره، كمِشْمِش، وتُفاحٍ، وسَفَرْجلٍ، ولَوزٍ، أو حرجَ من أكمامِه كوردٍ وقطن.

حاشبة النحدي

وقد حكى صاحبُ «الإقناع»(١) خلافاً في الطَّلْعِ الْمَتْشَقِّي، هل هو زيادة منفصلة كما احتاره صاحبُ «المغني»(٢) أو هو زيادة منفصلة كما صرّح به القاضي وابنُ عقيل في التغليس، والرَّدِ بالعيب، وذكره (٢) منصوص أحمد. قال في «الإقناع»: وهو المذهبُ. قال في «شرحه»(٤): وجزم به المصنّف أي: بكونه زيادة منفصلة ونيما تقدَّم في خيار العيب، انتهى. ومن كلام «الإقناع» تعلم: أنَّ ما ذكره المصنفُ مبنيٌّ على ضعيف، حيث ومن كلام الطَّنْع المُتشقِق زيادة متصلة، وإنْ تَبِع المصنّف في ذلك «التنقيح»، حيث نقله المُتقح عن «المغني»، فعلى المذهب: لا تَتْبع الثمرة المُتشقّقة في حيث الفُسوخ، ولا في الرُّحوع في الهبة، وهو المفهومُ من الحديث، حيث معلى المتشقّق للبائع، فهو كولَدِ البَهيمةِ. هذا ما ظَهَرَ. فليحَرَّر.

قوله: (ما بَدا) أي: ظهَرَ من غيرِ نَوْرٍ، ولا غلافٍ. قوله: (من أكمامه) الكِمُّ: الغلافُ. قوله: (وقطن) أي: لا يُحصدُ في كلِّ عامٍ.

<sup>(1)</sup> Y/AY1 - PY1.

JY1/7 (Y)

<sup>(</sup>٣) في (س): «وذكر».

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢٨٠/٣.

<sup>(</sup>٥) ليست في الأصل و(ق).

وما قبلُ(۱)، لآخذٍ، كورقٍ، وكزرع قطن يُحصدُ كلَّ عامٍ. ويُقبلُ قولُ معطٍ في بُدُوِّ، ويصحُّ شرطُ بائعٍ ما لمشترٍ، أو حزءاً منه معلوماً.

وإن ظهر، أو تشقَّق بعضُ ثمرةٍ أو طلعٍ، ولو من نوعٍ، فلبائعٍ، وغيرُه لمشترٍ، إلا في شحرةٍ، فالكلُّ لبائع.

ولكلُّ السقيُّ لمصلحةٍ، ولو تضرَّر الآحرُ.

ومن اشترى شجرةً، ولم يشترط قطعَها، أبقاها في أرضِ بـاثع، ولا يَغرس مكانها لو بادت، وله الدحولُ لمصالحها.

#### فصل

و لا يصبحُ بيسعُ تسمرةٍ قبلَ بُدوِّ صلاحِها، و لا زرعٍ قبلَ الشدادِ حبِّه لغير مالكِ الأصلِ أو الأرضِ، ولا يلزمهما قطعٌ شُرِطَ

حاشية النجدي

قوله: (فلبائع) أي: فما ظَهَرَ، أو تَشَقَّقَ، يكونُ وحدَه لبائع، ونحوه، دون ما لم يَظهر، أو يَتَشَقَّقُ، ولو من ذلك النَّوع، فيكونُ لمشرّ ونحوه، إلا في شحرةٍ تشقَّق بَعْضُهَا، فكُلُّ ثَمَرَتِها لبائع، ونحوه، أي: فما ظَهَرَ فقط. قوله: (لو بادتْ) وإذا انكسرتْ، أو احرَّرَقتْ، ونحوه، ونَبَتَ شيءٌ من عروقها، فإنَّه يكونُ لصاحِبها، يبقى إلى أن يَتَبَدَّ. نقلٌ عن منصور البهوتي.

قوله: (لِغَيرِ مَالُك) لعلَّ المرادّ: مالك العينِ.

<sup>(</sup>١) في (أ): القبله ال.

(اإلا معهما، أو بشرطِ) القطع في الحالِ، إن انتُفِعَ بهما، وليسالا) مُشاعَين. وكذا رَطبة وبُقولٌ.

ولا قِتَّاءٍ ونحوه، إلا لقطةً لقطةً، أو مع أصلِه.

وحصادً، ولِقاطٌ، وحُذاذٌ على مشترٍ. وإن تَركَ ما شُرطَ قطعُه، بطلَ البيعُ بزيادتِه، ويُعفى عن يسيرها عُرْفاً(٢)، وكذا لو اشترى رطباً عريَّةً، فأتمرتُ.

وإن حدث مع نمرةٍ انتقل ملكُ أصلِها نمرةً أخرى، أو احتلطت مشتراةً بغيرها، ولم تتميَّز، فإن عُلم قدرُها، فالآحذُ شريك به، وإلا اصطلحا، ولا يبطُل البيع، كتأحيرِ قطع حشب مع شرطه، ويشتركان في زيادته.

ومتى بَدا صلاحُ ثمرٍ، أو اشتدَّنَ حبُّ، حاز بيعه مطلقاً، وبشرط التبقِيةِ. ولمشرِ بيعُه قبل حذّه، وقطعُه، وتبقيتُه، وعلى بائع سقيُه، ولو تضرَّر أصلَّ، ويُحبر إن أبَى.

قوله: (على مُشْتَرٍ) إلا معَ شرطِهِ على بائعٍ، كتكْسيرِ حَطَبٍ.

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١-١) في (ج): «أو معهما إلا يشرط».

<sup>(</sup>٢) في (أ): «وليس».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «وإن تلف بحاجة قبل التمكن، ضمنه بائع، وإلا مشتر».

<sup>(</sup>٤) في (أ): الراشند، .

وما تلفَ ـ سوى يسيرٍ لا ينصبطُ ـ بجائحةٍ، وهـي: مـا لا صُنْـعَ لآدمي فيها، ولـو بعدَ قبضٍ ، فعلى بائعٍ ، ما لـم تُبـَعْ مع أصلها، أو

حاشية النجدي

. قوله: (وما تلفَ) أي: من غمرةٍ، لا زَرْعٍ. قوله: (ولو بعدَ قبضٍ) بتحلية، ويُعايا بها فيُقال: مبيعٌ قبضَهُ المشتري ومع ذلك هو مصمونٌ على البائع؟. قوله: (فعلى بائع) ويُقْبَلُ قولُ بائع في قَدْرِ تَالِفٍ؛ لأَنَّه غـارمٌ، فـيردُّ بائعٌ من الثمن بقدر تالف، وإنْ تلف الجميع، ردَّ جميع التُّمن. قاله في المكيلِ ونحوِه، إذا تلفَ قبلَ قَبْضِهِ، لكن تقدَّمَ: أنَّه إذا تعيَّبَ نحوُ المكيلِ بلا فعلِ، فإنَّ المشتري إنْ أمضَى، لا أرشَ له. قال المصنَّفُ في «شرحه»: لأنَّه رضيَ به معيباً، وقد نصَّ هنا على أنَّ للمشتري أرشَ التُّمَـرِ المتغيِّـبِ بالجائحةِ، فمما الفرقُ بينهما؟ سيَّما وقد اشتركا في ضمانِ البائع، وفي انفساخ العقدِ بالتلفِ المذكورِ، فهلا تساويا في حكم العيبِ أيضاً؟ ويُمكُّنُّ الجوابُ: بأنَّ المكيل ونحوه، لما كان عيبـُهُ قبلَ قبضِهِ، كان المشتري القابضُ له مَعيباً، كالقادم على عيبهِ وقتَ العقدِ، تنزيلاً لقبضِ نحو المكيل منزلة العقد، فلم يثبُّت له أرش، بخلاف ما هنا، فإنَّ قبضَ الثمرِ قد حَصَلَ بالتَّخلِيَةِ، غير أنَّه نُزِّلَ عيبُه قبلَ الجذاذِ، بمنزلةِ غيبهِ قبلَ العقدِ. قوله: (مع أصلها) أي: أو لمالكِ الأصلِ.

<sup>.741/4 (1)</sup> 

يُؤخِّرَ أَحَدُها عن عادته، وإن تعيَّبَتْ بها، خُيِّر بين إمضاءٍ وأرشٍ، أو ردِّ وأحذِ ثمن كاملاً.

وبصُنعِ آدمي، خُيِّرَ بين فسخِ، أو إمضاءٍ ومطالبةِ متلفٍ.

وأصلُ ما يتكرر حملُه من قِثَّاءٍ ونحوِه، كشجرٍ، وغمرتُه كثمرٍ في جائحةٍ وغيرها.

وصلاحُ بعض ممرةِ شحرةٍ، صلاحٌ لجميعِ<sup>(١)</sup> نوعِها الـذي بالبستان.

والصلاحُ فيما يظهر فماً واحداً، كبلحٍ وعنب، طِيبُ أكلِه، وظهورُ نضحهِ. وفيما يظهر فماً بعدَ فمٍ، كَقِشًاءٍ، أن يؤكلَ عادةً. وفي حبِّ، أن يشتدَّ، أو يبيضَّ.

ويشملُ بيعُ دابةٍ عِذَاراً، ومِقْوَداً، ونعلاً، .....

حاشية النجدي

قوله: (أو ردِّ...إلخ) المحلُّ للواوِ؛ لأنَّه ما لا يُغني متبوعه، ف (أو) بمعنى الواوِ، وكأنَّه ارتكبَ ذلك حوفاً من توهَّمِ المعادلةِ بين كلِّ اثنينِ من الأربعةِ. تدبر. قوله: (فما واحداً) أي: دفعةً واحدةً. قوله: (عدارًا) أي: لجاماً. قوله: (ومِقوداً) أي: رَسَناً. قوله: (ونعلاً) أي: حذاءً.

<sup>(</sup>١) في الأصل و (ب): الجميعها».

ادات وقِنِّ لباساً معتاداً. ولا يأحذ مشترٍ ما لجمَّالٍ، ومالاً معه، أو بعضَ ذلك إلا بشرطٍ، ثم إن قُصد، اشتُرط له شروطُ البيعِ، وإلا فلاً.

حاشية النجدي قوله: (وقِنِّ ... إلخ) فيه العطفُ على معمولِ عاملين مختلفين، فيُقَدَّرُ له عاملين عاملين مختلفين، فيُقَدَّرُ له

السَّلَمُ: عقدٌ على موصوفٍ في ذمةٍ، مؤجَّلٍ بنمنٍ مقبوضٍ عجلس العقدِ. .....

حاشية النعدى

قوله: (على موصوف ... إلخ) سيأتي في الإجارةِ ما يقتضي أنّه يكونُ في المنسافع كما يكونُ في الأعيان، حيثُ قال: (فصل: والإجارةُ ضربان ... إلخ) ما نَصُّه: (وإن جرت بلفظ سلم اعتبر قبض أجرة بمجلس، وتأجيلُ نفع)، ونبّه عليه المُحشّي هناك، فانظر هل يُمكنُ تأويلُ عبارةِ المصنّف هنا بما يشملُ المنافع؛ بأن يُحملَ الموصوفُ في الذّمَّةِ على الأعمّ من أن يكونَ عينا أو منفعة ؟ والظّاهرُ: أنّه لا مانعَ منه، حيثُ سُلّمَ الحُكْمُ المذكورُ، وأشار إلى ذلك الشّارحان هنا، حيثُ قلّر المصنّف (۱): (عقله) على شيء، وقدّر شيخنا(۱): (عقله) على ما يَصِحُ بيعه، والشيء وما يصحُ بيعه، كلاهما أعممُ من العينِ والمنفعةِ، محمد الخلوتي. قوله: (بشمنِ بيعه، كلاهما أعممُ من العينِ والمنفعةِ، محمد الخلوتي. قوله: (بشمنِ مقبوضٍ ... إلخ) قال في «المبدع» (۱): اعتُرضَ بأنَّ قبضَ النَّمنِ شرطٌ من شروطِهِ لا أنَّه داخسً في حقيقتِهِ، والأولى أنَّه بيعٌ موصوفٌ في الذمَّة إلى شروطِهِ لا أنَّه داخسً في حقيقتِهِ، والأولى أنَّه بيعٌ موصوفٌ في الذمَّة إلى أَخَلِ. انتهى. وانظر أيضًا هل يَرِدُ عليه أنَّ الأحلَ شرطٌ من شروطهِ ؟.

<sup>(</sup>١) معونة أولي النهى ٢٦٧/٤.

<sup>(</sup>٢) في (س): «الشيخ منصور البهوتي»، وانظر: «شرح» منصور ٨٧/٢.

<sup>.177/8 (7)</sup> 

ويصحُّ بلفظه، ولَفظِ سَلَفٍ، وبيع، وهو نوعٌ منه، بشروطٍ:

أحدُها: انضباطُ صفاتِه، كموزونٍ ولو شحماً ولحماً نيئاً، ولو مع عظمِه، إن عُيِّن محلُّ يُقطعُ منه، ومكيلٍ، ومذروعٍ، ومعدودٍ من حيوانٍ، ولو آدمياً. لا في أمةٍ وولدِها، أو حاملٍ، ولا في فواكه معدودةٍ (۱)، وبُقولٍ، وجلودٍ، ورؤوسٍ، وأكارِعَ، وبَيضٍ، ونحوها، وأواني مختلفةٍ رؤوساً وأوساطاً (۱) كقماقِم (۱). ولا فيما لا ينضبط، كجوهرٍ، ومغشوشِ أثمان، أو يجمعُ أحلاطاً غير متميزةٍ، كمعاجين، وندُّلًا)، وغاليَةٍ (۱)، وقِسِيِّ، ونحوها.

حاشية النجدي

قوله: (بلفظه) أي: مُمشْتَقِّ من لفظِهِ. قوله: (وهو نوعٌ منه) أَفْهَمَ المَصنَّفُ ـ رحمهُ اللَّهُ ـ أَنَّه يُشتَرَطُ فيه مع هـ ذا الشرط جميعُ شروطِ البيع، فشروطُه أربعةَ عشر (١).

<sup>(</sup>١) ليست في الأصل و (ب).

<sup>(</sup>٢) في (حـ): ((وأوسطا)) .

<sup>(</sup>٣) وَاحِدَتُهَا قُمْقُمٌ: مَا يُسَخَّنُ فيه الماء من نحاس، ويكون ضيق الرأس. «المطلع» ص ٤٠٠٠.

<sup>(</sup>٤) طِيبٌ معروف، قيل: هو مخلوط من مسك وكافور. «المطلع» ص٦٤٦.

 <sup>(</sup>٥) نوع من الطّيب، مركب من مسك وعُنبُر، وعُودٍ، ودُهْنِ. «المطلع» ص ٧٤٥.

<sup>(</sup>٦) ورد في هامش (س) ما نصه: [قوله فشروطه أربعة عشر: قاله ابن نصر الله في الاحواشي الكافي». ثم قال: لكن يسقط من شروط البيع شرطان: أحدهما: كون المبيع ملكاً للبائع. والشاني: العلم به برؤية. فتكون جملة شروط السلم اثني عشر. انتهى. أقول: أما كون المسلم فيه حال عقد السلم لا يصح أن يكون ملكاً للمسلم، وأما اعتبار العلم بالمبيع برؤية، أي: أو يكون المبيع موصوفاً في اللمة، كما تقدم. فلا يرد هذا، فتكون شروط السلم ثلاثة عشر. فافهم. والله أعلم. من خط محمد السفاريني.].

ويصعُ فيما فيه لمصلحته شيء غيرُ مقصودٍ، كحبنٍ، وخبزٍ، وخلِ تمرٍ (١)، وسَكَنْجَبِين، ونحوها. وفيما يجمعُ أحلاطاً متميِّزةً، كشوبٍ من نوعين، ونُشَّابٍ ونَبْلٍ مَرِيشَيْنِ، وخفنافٍ، ورماحٍ، ونحوها. وفي أثمان، ويكونُ رأسُ المالِ غيرَها. وفي فلوسٍ، ويكون رأسُ المالِ غيرَها. وفي فلوسٍ، ويكون رأسُ مالِها عَرضاً، وفي عَرْضٍ بعرْضٍ، لا إن حرى بينهما رباً فيهما، وإن جاءه بعينه عند محله، لزم قبولُه.

حاشية النجدي

قوله: (كجُنْن) الجبنُ فيه ثلاثُ لُغَاتٍ، أحودُها: سكونُ الباءِ، ثمَّ ضمُّها اتَّبَاعاً، وأضعَفُها: التَّقْيالُ كعُتالٌ، وبعضُهُم يجعلُه ضرورةً. «مصباح»(٢). قوله: (وسكَنْجَبِين) ليسَ من كلامِ العرب، وهو معروف، مركبٌ من السُّكَر والخلِّ ونحوه. «مطلع» (٦). قوله: (ويكون رأسُ مالها عرضاً) أي: لأنَّها ملحقةٌ بالأَثمانِ على الصحيح، كما في «الإنصاف» (٤) و «التنقيح»، وكما تقدَّم في ربا النَّسِيئَةِ، خلافاً «للإقناع»(٥). قوله: (لزم قبوله) حيثُ كما في معلى صفةِ المُسلَم فيه، حيثُ لم يكن حيلةً، كما في أمة قبولُه) حيثُ كان على صفةِ المُسلَم فيه، حيثُ لم يكن حيلةً، كما في أمة

 <sup>(</sup>١) في (أ): ((وخل وتمر)).

<sup>(</sup>٢) المصباح: (جبن).

<sup>(</sup>٢) ص ٢٤٦.

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣٦/١٢ ـ ٢٣٧.

<sup>.188/4 (0)</sup> 

الثاني: ذكرُ ما يختلفُ به ثمنه غالباً، كنوع، وما يميِّز مختلِفُه، وقدرِ حبِّ، ولونِ إن اختلف، وبلده، وحداثتِه، وجُودتِه أو ضدِّهما، وسنَّ حيوان، وذَكراً، وسميناً، ومعلوفاً، وكبيراً(۱) أو(۲) ضدَّها، وصيد أُحبُولةٍ، أو كلبٍ، أو صقرٍ. وطولِ رقيقٍ بشبرٍ، وكحلاء، أو دعجاء. وبكارةٍ، أو ثيوبةٍ، ونحوها. ونوع طير ولونِه وكبره.

حاشية النحدي

سنها كذا؛ لينتفع (٢) بها مدَّة الأجلِ، شم(٤) يردَّها، فلا يصحُّ. بقي أنَّ الْمَسْلَمَ فيه في هذه الصُّورةِ، هو رأسُ مالِ السَّلَمِ، فلا ينطبقُ عليه تعريفُ البيعِ الذي السَّلَمُ نوعٌ منه؛ إذ هو: مبادلةُ شيءٍ بشيءٍ بسيءٍ ... إلخ، ويمكنُ أن يُحابَ: بأنَّه ليسَ رأسُ مالِ السَّلَم هو المسلمَ فيه، بل المُسلم فيه موصوف في الذمَّةِ، أعمُّ من تلك العينِ أو غيرِها. فتدبر.

قوله: (وذكراً... إلخ) بالنصب عطفاً على محل (ما) في قوله: (ذِكُو ما يَختلِفُ به ثَمْنُهُ) فإنّه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وكأنّ النّكْتَة في العدول عن العطف على اللّفظ، إلى العطف على الحلل، حوف توهم عطف على حيوان في قوله: (وسينّ حيوان ... إلخ) . فتدبر. قوله: (ونحوها) كسيمن الرقيق، وهُزَالِهِ.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٢) في (أ): «وال.

<sup>(</sup>٣) في (ق): «ليقع».

<sup>(</sup>١) في (ق): ﴿ لَمْ).

ولا يصحُّ شرطه أجود أو أرداً، وله أخذُ دونِ ما وصف وغيرِ نوعه من حنسه. ويلزمه أخذُ أجودَ منه من نوعه. ويجوزُ ردُّ مَعِيبٍ، وأخذُ أرْشِه، وعوضِ زيادةِ قدرٍ، لا جودةٍ، ولا نقصِ رداءةٍ.

الشالث: قَــدُرَ كيــلِ في مَكيــلٍ، ووزنٍ في مــوزونٍ، وذرعٍ في مذروعٍ، متعــارف فيهن، فلا يصح في مكيـلٍ وزنــا، ولا مـوزونٍ كيلاً، ولا شرط صَنْحةٍ، أو مكيالٍ، أو ذراعٍ لا عُرف له، وإن عيَّن

حاشية النجدي

قوله: (دونِ ما وصف) اعلم: أنَّ «دون» ظرف غيرُ متصرف عند الجمهور، وعند الأقلِّ متصرف، وعلى القولين، متى جاءت في مقام تصلّح فيه للنّصب على الظّرفيَّة، كقولك: داري دونَ العقيق، أي: كائنةٌ دونَه، فهي منصوبة، وظرف بإجماعهم، ولا يُمكنُ عاقلاً أن يدَّعي فيها التّصرُّف، ولا أنَّ حركتها حركة بناء، وأما إن جاءت في مكانٍ لا يقتضي الظرفية بظاهره، فهنا يدَّعي غيرُ الجمهور تصرُّفَها، وأنها مرفوعة، وأنَّ فتحتها بناء، غو: ﴿وَمِنَا دُونَ ذَلكَ ﴾. [الجن: ١١] بالرفع والفتح، والجمهورُ على أنّها صفةٌ لحذوف، أي: فريق دون ذلك. قوله: (من جِنْسِهِ) أي: لا من غيره. قوله: (من نوعه) لا نوع آخر من جنسهِ ولو أحودُ. فتدبر، قوله: (قَلْنُ)

قوله: (ووزْنْ) أي: مِيزانٍ. قوله: (وذرعٍ) أي: ما يُذرعُ به.

فرداً مما له عرف العمل العقدُ دون التعيين.

الرابع: ذكرُ أحلٍ معلومٍ، له وقعٌ في الثمنِ عادةً، كشهرٍ، وفي ونحوه. ويصحُّ في جنسيْنِ إلى أحلٍ، إن بُيِّنَ ثمنُ كلِّ جنسٍ، وفي جنسٍ إلى أحليٍ الله أحليُن، إن بُيِّنَ قسطُ كلِّ أجلٍ وثمنُه، وأن يُسلمَ في شيءٍ يأخذه كلَّ يومِ جزءًا معلوماً، مطلقاً.

ومن أسلم، أو باع، أو أجَر، أو شرط الخيارَ مطلقاً، أو لمجهـولٍ كحصادٍ وجِذاذٍ ونحوهما \_ أو عيدٍ، أو ربيعٍ، أو جُمادَى، أو النَّفْرِ، لم يصحَّ غيرُ البيع. وإن قالا: مَحِلُّه رجبٌ، أو: إليه، ......

حاشية النجدي

قوله: (مما لَهُ عرفٌ) أي: مما لهُ أمثالٌ معروف أَ المقدارِ، كما لـو قـال: عكيلِ فلانٍ، فيَصِحُّ العقدُ، ويكون بمكيلِ<sup>(١)</sup> تلكَ المَحِلَّةِ، ولا يلزمُ خصوصُ مكيلِ ذلكِ الرحل. فتدبر.

قوله: (غيرُ البيع) أي: غيرُ ما وقعَ بلفظِ البيعِ، فلو أَسْلَمَ في شيءٍ حالاً بلفظِ البيع، صحَّ، كما في «الإقناع»(٢). تدبر.

<sup>(</sup>١) في (ق): ((عليك)).

<sup>1,81=18+/1 (1)</sup> 

أو: فيه، ونحوَه، صحَّ، وحَلَّ بأوَّله. و: ....إلى أوله، أو: آخره، يَحلُّ بأوَّله وغوره، يَحلُّ بأوَّل جزء منهما. ولا يصحُّ: يؤدِّيه فيه. ويصحُّ لشهرٍ، وعيدٍ روميَّين، إن عُرِفا. ويُقبلُ قولُ مَدينٍ في قدره، ومضيِّه، ومكانِ تسليمٍ.

ومن أتي بما لَهُ من سَلَم و(١) غيره، قبلَ عِلَّه، ولا ضررَ في قبضه، لزمهُ. فإن أبَى، قال له حاكمٌ: إما أن تقبض، أو تُبرئَ، فإن أباهما، قبضه له. ومن أراد قضاءَ دينٍ عن غيره، فأبى ربُّه، أو أعسر بنفقةِ زوجته، فبذلها أحنييٌّ، فأبتْ، لم يُحبَرا، وملكتِ الفسخَ.

عاشية النجدي

قوله: (صح وحل باوله) هذا مشكل في قوله: (فيه) لاقتضاء "في» الظرفية، ويحتمل أنهم إنّما قالسوا ذلك؛ لأنّ الظرفية تحتمل الأوائل، والأواخر، والأواسط، فرجعوا إلى الأوّل، ولم يلتفتوا إلى ما عدا ذلك، وحينتنا ينبغي النظر في الحكمة في صحة ذلك هنا، وعدم صحته فيما يأتي في قوله: ينبغي النظر في الحكمة في مع أنّ العلة فيهما واحدة فيدر. محمد الخلوتي. قوله: (ولا يصح: يؤديه فيه) مع أنّ العلة فيهما واحدة فيد، فتدبر. محمد الخلوتي. قوله: (أو فيه) انظر: ما الفرق بين هذه، وقوله بعده: (ولا يصح : يؤديه فيه) ؟ ولعل الفرق أنه إذا قال: يَحِلُ في الشهرِ الفلاني فإنّ كلّ جزءٍ من الشهرِ قابل ومتسع للحلولِ فيه، فيُحمَلُ على أوّلِ جُزءٍ لِسَبْقِه، وإذا قال: يؤديه فيه، فإنّ كلّ دقيقة من الشهرِ مثلاً غير مُتسبعةِ الأداءِ، وكونه يُحملُ على قَدْر مُعيّن، عاملًا على قَدْر مُعيّن، عاملًا على عَديدٍ وتنْصِيْص، ولم يُوحد، فلم يَصِع . قوله: (ونحوه) كشعبان. عالمة إلى تحديدٍ وتنْصِيْص، ولم يُوحد، فلم يَصِع . قوله: (ونحوه) كشعبان. عدماً، أو وجوداً. قوله: (فأبي ربّه) أي: مالكُ الدّين.

<sup>(</sup>١) في جميع النسخ: ﴿أُو﴾ .

الخامس؛ غلبة مُسلَم فيه في مجلّه، ويصحُ إن عيّن ناحية تبعُد فيها آفة، لا قرية صغيرة، أو بستانا، ولا من غنم زيد، أو نتاج فحله، أو في مثل هذا الثوب، ونحوه. وإن أسلَم إلى مجلِّ يوحد فيه عاماً، فانقَطع، وتحقّق بقاؤه (١)، لزمه (٢) تحصيله. وإن تعذّر أو بعضه، حُيِّر بين صبرٍ، أو فسخ فيما تعذّر، ويرجع برأس مالِه، أو عوضه.

السادسُ: قبضُ رأسِ مالِه قبلَ تفرُّقٍ، وكقبضٍ ما بيــدِه أمانـةٌ أو غصبٌ، لا ما في ذمته. وتُشترطُ معرفةُ قــدرِه وصفتِه، فـلا تكفي مشاهدتُه. ولا يصحُّ بما لا ينضبطُ، كحوهر، ونحوه، ويُردُّ إن وُجِدَ،

حاشية النجدي

قوله: (فيما تَعَذَّرَ) أي: في المَتَعَذَّرِ، كُلاَّ أو بعضاً. قوله: (بــرأس مالـــه) أي: بعينه إن كان باقياً. وبخطه أيضاً على قوله: (برأس ماله) أو بعضه.

قوله: (قبضُ رأس ماله) أي: المعين، أو الموصوف، كما عُلِمَ من كلامه في مواضعَ. قوله: (وكَقَبْض) بالتنوين، بمعنى: مقبوض، حبرُ مقدَّم. وقوله: (ما بيده) مبتدأ مؤحرٌ. و(ما) موصولٌ، أو موصوفٌ. و(بيده): صلةً، أو صفةٌ. قوله: (أمانةٌ) وما عطف عليه، بدلٌ من (ما) والمعنى: أنّه يصبحُ جعلُ ما بيدِ المسلمِ إليه من أمانةٍ، أو غصبٍ رأسُ مالِ سلمٍ، ولا يُشترطُ تحديد قبض؛ إذ كونها بيده بمنزلةِ القبض. تدبر.

 <sup>(</sup>١) في (جـ): «بقاؤها» أ.

<sup>(</sup>٢) في (حــ): (الزم# . أ

وإلا فقيمتُه، فإن اختُلف(١) فيها، فقولُ مُسلَمٍ إليه، فإن تعذَّر، فقيمةُ مسلَم فيه مؤجَّلةً.

السابعُ: أن يُسْلِمَ في ذمَّةٍ، فلا يصحُّ في عينٍ، كشحرةِ نابسةٍ، ونحوها(٢).

## فصل

ولا يُشترطُ ذكرُ مكانِ الوفاءِ، إن لم يُعقَد ببرِّيَّةٍ، أو سنفينةٍ، ونحوهما. ويجبُ مكانَ عقدٍ، وشرطُه فيه مؤكَّدٌ، وإن دُفِعَ في غيره

حاشية النجدي

قوله: (وإلا فقيمته) ظاهرُه: ولو مثلياً، ولعلَّ وجهه: تعذَّرُ معرفةِ قَـدْرِ المِثْلِيِّ؛ لأنَّ فـرضَ المسألةِ أنَّ رأسَ مـالِ السَّـلَمِ بحهـولُ القـدرِ، والصفــةِ، كالصُّبُرةِ المُشاهَدَةِ، والجوهرة.

قوله: (وإن دُفعَ في غيرِه لا معَ أَجرةِ ... إلى كما إذا أَسْلَمَ في قمح، وهو بمصر، على أن يُسْلِمَهُ له بالشام، ثُمَّ أَرَاد أن يدفعَهُ له بمصر، فإن كان معَ أُجرةِ حمله إلى الشَّام، لم يَجُز، وإلا جَازَ. قوله أيضاً على قوله: (وإن دُفعَ على نائبُ فاعلِهِ ضميرٌ مسترٌ معلومٌ من المقام، تقديرُه: وإنْ دُفِعَ هو، أي: المسلمُ فيه. قوله: (في غيرِه) أي: في غيرِ المكانِ الذي وحب الوفاء به لشرط وعقد.

 <sup>(</sup>١) في (أ) و(ب) و(جـ): «اختلفا».

<sup>(</sup>٢) إلى هنا نهاية السقط في الأصل.

لا مع أحرةِ حملِه إليه، صحَّ، كشرطِه فيه. ولا يصحُّ أحدُّ رهن، أو كفيلٍ بمسلَمٍ فيه، ولا اعتياضٌ عنه، ولا بيعُه، أو رأسِ مالِه بعدَ فسخ، وقبلَ قبض، ولو لمنْ عليه، ولا حوالةٌ به ولا عليه.

وتصحُّ هبةُ(١) كلِّ دينٍ لَمدِينٍ .

حاشية النجدي

قوله: (صَحَّ) أي: جازَ الدَّفعُ.

قوله: (أخُلُهُ رهني) بمعنى: مرهون. قوله: (أو كفيل) أي: ضمين. قوله: (ولا اعتياض عنه... إلخ) الظاهرُ: أنَّ الفرق بينه وبين بيعه، أنَّ الاعتياض يكون مع المُسْلَمِ إليه، ويكونُ بغير النَّقدين، كأنْ يُعَوِّضَهُ عن الشَّعِير قمحاً. وأمَّا بيعُ المسلمِ فيه، فعامٌ في الأمرين، أي: يكونُ بعرض وغيره، مع مَن عليه الدَّينُ وغيره. قوله: (أو رأسِ مالِه) أي: الموجود. قوله: (بعد فسخ) عليه الدَّينُ وعيب، أو حيارِ بحلسٍ. قوله أيضاً على قوله: (بعد فسخ) أي: أو: إقالةٍ. قوله: (ولن) أي: وحب. أو: إقالةٍ. قوله: (ولا حوالة به) أي: المذكور من المُسلم فيه، أو رأس مالِه.

قوله: (وتصحُّ هبةُ كلِّ دين لمدينٍ فقط) أي: لا لغيره. قال محمد الخلوتي: إلا لِضَامِنِه، ويَتَّحِهُ: ولو ضَمَّنَهُ حيلةً. انتهى. يعني: أنَّ الضَّامنَ إذا كان الحاملُ له على الضَّمانِ صِحَّةَ هبةِ الدَّينِ الذي على المضمونِ، فإنَّه يصحُّ الضمانُ واللهبةُ، ويقومُ الضَّامنُ (٢) مقامَ صاحبِ الدَّينِ في مطالبةِ

<sup>(</sup>١) في (أ) و(ب) و(حـ) و(ط): «هبته».

<sup>(</sup>٢) في (س): ﴿الضمانُهُ

فقط، وبيغ مستقِرً، من ممسن، وقرض، ومهر بعد دخول، وأحرةٍ استُوفِيَ نفعُها، وأرش حناية، وقيمة متلَف، ونحوه لَمدين، بشرطِ قبض عوضِه قبل تفرُق، إن بيعَ بما لا يباعُ به نَسِيئةً، أو بموصوفٍ في ذمةٍ، لا لغيره، ولا غير مستقرً، كدين كتابةٍ، ونحوه.

حاشية النجدي

المضمونِ به. قوله: أيضاً على قوله: (وتصحُّ هبهُ كلِّ دينٍ ... إلخ) أي: يمعنى إسقاطه.

قوله: (فقط) أي: لا لغيره. قوله: (وبيعُ مستقِرٌ) أي: دين مستقرٌ ملكهُ. قوله: (ونحوه) كحُعْل بعدَ عَمَل . قوله: (بشرَ طِ قبض ... إلخ) أي: وبشرط أن لا يكونَ بين العوض المقبوض وبينَ أصل الدين علّهُ ربا النسيئة، كما تقدَّمَ آخرَ كتاب البيع، وقد نصَّ في «الإقناع» (١) على هذا الشرط هنا أيضاً، فقال: لكن إن كان الدَّينُ من غمنِ مكبل أو موزون باعهُ بالنَّسيئة أو بثمن لم يُعْبَض، فإنّه لا يصحُّ أن يأخُذُ عوضهُ ما يشاركُ المبيعَ في عِلّةِ ربا فَضْل أو نسيئة. وتقدَّم آخرَ كتاب البيع. انتهى. أي: فلا يُعتاضُ عن غمنِ المكيل مكيلاً، ولا عن الموزونِ موزوناً، بل يعتاضُ عَرْضاً، أو نسيئاً، يخالفُه في المكيل مكيلاً، الوزنِ قوله: (قَبْلَ تَفُرُقُ) (١) حاصله: أنَّ الدَّيْنَ المستقِرَّ، يصحُّ بيعهُ لمن هو عليه، بشرط قبض العوض في صورتين مذكورتين صريحاً في المتن، وبغير قبض العوض في صورتين مذكورتين صريحاً في المتن، وبغير قبض العوض في صورةٍ، هي: ما إذا كان العوض مُعيَّناً يُباعُ بالدَّينِ نسيئةً. فتدبر. قوله: (ونحوه) كأجرةٍ قبلَ استيفاءِ نَهْعِها.

<sup>.188/4 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) في (ق) و (س): «التفرق».

وتصحُّ إقالةٌ في سَلَم (١) وبعضه، بدون قبض رأس مالِه، أو عوضه إن تعذّر، في مجلسها. وبفسخ يجبُ ردُّ ما أخذَ، وإلا فمِثلُه، ثم قيمتُه. فإن أخذ بدلَه ممناً، وهو ممن فصر ف وفي غيره: يجوزُ تفرُق قبل قبض. ومن له سَلَمٌ، وعليه سلمٌ من حنسِه، فقال لغريمه: اقبض سَلَمي لنفسك، لم يصحَّ لنفسيه (٢)، ولا للآمر (٣). وصحَّ: لي، ثم لك. وأنا أقبضه لنفسي، و خذه بالكيل الذي تُشاهد، أو: احضر اكتيالي منه، لأقبضه لنفسي، وحَدْه بالكيل الذي تُشاهد، أو: احضر اكتيالي منه، لغريمه، صحَّ قبضه لنفسِه. وإن تَرَكه بمكياله، وأقبضه في لغريمه، صحَّ هما.

حاشية النجدي

قوله: (في مَلَمٍ) أي: مُسْلَمٍ فيه. قوله: (بدون ... إلح أي: لا يُشترطُ في صحَّةِ الإقالةِ، قبضُ رأس مالِ السَّلمِ، أو عوضِهِ.

قوله: (وفي غيره) أي: ما ذُكِر، أي: بأن كان العوضانِ أو أحدُهما عَرْضاً. قوله: (قبلَ قبض) إنْ لم يتّفِقا في عِلّةِ الرّبا، أو يكن عوض موصوف في ذمةٍ. قوله: (أو احْضَوْ) من في ذمةٍ. قوله: (أو احْضَوْ) من باب: قَعَدَ. قوله: (صَحَ قَبْضَهُ لنفسِه) فقط ، عُلِمَ منه : أنّه لا يكونُ قبضاً (٥)

<sup>(</sup>١) في (حد): المسلم؟ .

<sup>(</sup>٢) لأنه حوالة به, «شرخ» منصور ٢/٧٧.

<sup>(</sup>٣) لأنه لم يوكله في قبضه فلم يقع له. «شرح» منصور ٩٨/٢.

 <sup>(</sup>٤) في (حد): «أو أقبضه» .

<sup>(</sup>٥) أن (ق): "فيضاً".

ويُقبلُ قبولُ قابضٍ جِزافاً في قدره، لكن لا يتصرَّفُ في قدرِ حقِّه، قبل اعتباره، لا قابضٍ بكيلٍ أو وزنٍ دعوى غلطٍ ونحوِه. وما قبَضَه من دينِ مشترَكٍ بإرثٍ ، أو إتلافٍ، أو عقدٍ، أو ضريبةٍ

حاشية النجدي

لغربمهِ حتى يقبضه له بالكيل، فإن قبضه بدونه، لم يتصرف فيه قبل اعتبارهِ؟ لفسادِ القبض، وتَبْرُأُ به ذِمَّةُ الدَّافع، كما في «الإقناع»(١). ومنه تعلمُ: أنَّه لأمُخالفة حينتذ بين ما هنا وما تَقَدَّم؛ لأنَّ صحة القبض تارة يقصد بها الكاملة، أي: التي تُفيدُ الدافع براءة الذمة، والقابض جواز التصرف، وهي المنفعة (٢) هنا بالمفهوم، وتارة يُقصدُ بها مطلقُ ما يترتب عليها فائدة ما، وهي التي دلَّ عليها صريح كلامِهِ المتقدم في الخيار، في قوله: (ويصح جزافاً، إن علما قَدْرَهُ) فلم يتواردِ الكلامان على شيءٍ واحدٍ حتى يحصل التخالف، والذي مشى عليه في «شرح الإقناع»(٢) أنه: إمَّا لأنَّ السَّلَم أضيقُ من غيره، أو أنَّ ما في كلِّ على رواية، واسْتَظْهَرَ الثاني.

قوله: (قولُ قابضٍ) أي: بيمينه. قوله: (لا قابضٍ) أي: ولا مُقْبِضٍ. قوله: (ونحوِه) كسهوٍ.

قبوله: (أو ضريبةٍ) الضريبةُ: فعيلةٌ من الضَّرْبِ، حمعها: ضرائب، من

<sup>.120/4 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) في (الأصل) و (ق): (المنفية).

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٣٠٩/٣.

سببُ استحقاقِها واحدٌ، فشريكُه مخيَّر بين أحدٍ من غريمٍ أو قابضٍ، ولو بعدَ تأجيل الطالب لحقه، ما لم يستأذنه أو يتلف، فيتعيَّنُ غريمٌ. ومن استَحقَّ على غريمه مثلَ ما له عليه قدراً وصفةً، حالَيْن، أو مؤجَّلَيْن أجلاً واحداً، تساقطا، أو بقدْرِ الأقلِّ، لا إذا كانا، أو أحدُهما ديْنَ سَلَم، أو تعلَّق به حقَّ. ومتى نَوى مديونَ (١) وفاءً بدفع، بَرئَ،

حاشية النجدي

قولهم: ضربتُ عليه حرجاً، جعلتُه عليه وظيفةً، كما في «المصباح»(٢). والوظيفة: ما يُقدَّرُ من عملٍ، ورِزْقٍ، وطعامٍ، وغيرِ ذلك. ووظَّفْتُ عليه العملُ توظيفاً: قدَّرْتُهُ(٢).

قوله: (أو تعلَّق به حقَّ) كبيع بعضِ مالِ المُفْلِسِ لبعضِ غرمائهِ، وكبيعِ الرهن؛ لتوفيةِ الدَّين لمن له على الراهن دينٌ غير المرتهن، فلا مقاصَّة إذاً، قال في «المغني»(٤): مَنْ عليها دينٌ من جنسِ نفقتها، لم يُحتسبْ به مع عُسرتها؛ لأنَّ قضاءَ الدينِ بما فَضَلَ. منصور البهوتي(٥). قوله: (ومتى نوى مديونٌ وفاءً بدفع... إلخ فيه إشارةٌ إلى ما حقَّقَهُ الزَّرْكَشِيُّ الشافعيُّ (١) في «قواعدهِ»: من أنَّ النيهَ تنقسمُ إلى نيةِ التقربِ ، ونيةِ الشافعيُّ (١) في «قواعدهِ»: من أنَّ النيهَ تنقسمُ إلى نيةِ التقربِ ، ونيةِ

<sup>(</sup>١١) في (حــ): العدينون؟ .

<sup>(</sup>٢) المصباح: (ضرب).

<sup>(</sup>٣) المصياح: (وظف).

<sup>.770/11 (2)</sup> 

<sup>(</sup>۵) الشرح) منصور ۲/۹۹.

<sup>(</sup>٦) بدر الدين أبو عبد الله محمد بن يهادر بن عبد الله الزركشي المصري الشافعي، من تصانيفه: «البحر المحاسط» في أصول الفقه، «المنشور في القواعد»، (ت ٧٩٤هـ). «البدرر الكامنة» ٣٩٥/٦. ٣٩٥/٣.

حاشية التعدي

القصدِ، فَالأُولَى: تَكُونُ فِي العِبَادَاتِ، وَهُو إِخَلَاصُ الْعَمَلِ لللهِ وَحَـدُهُ. والثانيةُ: تكونُ في المحتمِلِ للشيءِ وغيرِهِ، وذلك كأداء الديونِ إذا أَقبضَهُ من حنسِ حقَّهِ، فإنَّه يحتملُ التمليكَ هبةً، وقرضاً، ووديعةً، وإباحةً، فلا بدَّ مـن نيةٍ تُمَيِّزُ إقباضَـهُ عن سائرِ أنواعِ الإقباضِ، ولا يُشترطُ نيـهُ التقرب(١). انتهى. فقوله: ولا يشترطُ نيةُ التقرب، أي: لا يشترط في صحَّة أداءِ الدينِ ونحوه، نيةُ التقرب، بل قَصْدُ كونِ المدفوع وفاءً، إلا في حصولِ الشوابِ، فإنَّه لا بُدَّ فيه من نيةِ التقربِ، وهو معنى قولِ أصحابنا وغيرِهم في الأُصول: ومن الواحبِ ما لا يُثابُ عليه، كردٌّ وديعةٍ، وقضاءِ دينِ، إذا فعلَ مع غفلةٍ، أي: عن نيةِ التقربِ؛ لأنَّها التي يترتبُ الثوابُ عليها. ولهذا قال النوويُّ في «شرح مسلم»: الأعمالُ ضربان: ضربٌ تُشترَطُ النيةُ لِصِحَّتِهِ وحصولِ الثوابِ فيه، كالأركانِ الأربعةِ وغيرِها، مما أجمعَ العلماءُ على أنَّه لا يصحُّ إلا بنية. وضربٌ لا تُشترَكُ النيةُ لصحته، لكن تشترطُ لحصول الثواب، كالأوقاف، والهبات، والوصايا، وردٌّ الأمانيات، ونحوها. انتهى. فقوله: لا تشترطُ النيةُ لصحتهِ: أي: نيةُ التقربِ؛ لأنَّها المُشتَرَطَةُ في حصولِ الثواب، فظهر لك: أنه لا منافاة بين اشتراطِهم النية في وفاءِ الدين، ونَفْيهِم حاجته إليها؛ لأنَّ النية المشتَرَطَة هي نيةُ القصدِ، والمنفية نيةُ التقــربِ. وهــذا ظاهرٌ لمن تَدَّبُّر، والله أعلم.

قوله: (وإلا ... إلخ) أي: وإن لـم ينوِ الدَّافعُ الوفاءَ، فمتبرعٌ. وفُهِمَ منه:

<sup>(</sup>١) ﴿المنتور في القواعد﴾ للزركشي ٢٨٥/٣.

حاشية النجدي

أنّه لا بُدَّ من نيةِ وفاءِ الدينِ، وأما قولهم في الأصولِ: ومن الواحبِ مالا يُثابُ عليه، كنفقةٍ واحبةٍ، وردِّ وديعةٍ وغصب، ونحوِه، إذا فُعِلَ مع غَفْلَةٍ، فمرادهم: مع غفلةٍ عن نيةِ التقربِ، لا عن نيةِ الوفاءِ والردِّ مثلاً؛ لأنَّ الثوابَ على الأولى، أعني: نية التقرب، دون الثانية؛ إذ قد تُوحدُ مع إكراه مثلاً. يدلُّ على ذلك قوله في «مختصر الأصول» بعد ما تقدم: لعدم النيةِ المترتبِ عليها الثوابُ. انتهى، وهي نيةُ التقربِ إلى الملكِ الوهاب، فلا تنافي بين الكلامين، خلافًا لما توهم منصور البهوتي مِن قوله: مَنْ عليه دينٌ لا يعلمُ به ربُّه، وجبَ عليه إعلامُه به (١)، ويجب أداءُ ديونِ الآدمينَ على الفورِ عند المطالبةِ، لا بدونها، قال ابن رحب: إذا لم يكن عَيَّن (١له وقت الوفاء، فيقوم مقام المطالبة).

<sup>(</sup>۱) (شرح) منصور،

<sup>(</sup>۲-۲) ليست في (ق).

القَوْضُ: دفعُ مالِ إرفاقاً لمنْ يَنتفع به، ويَـرُدُّ بدلَـه. وهـو<sup>(۱)</sup> مـن المَرافقِ المندوبِ إليها، ونوعٌ من السَّلفِ. فإن قــال معـطٍ: ملَّكتُـك، ولا قرينةَ على ردِّ بدل، فقولُ آخذِ بيمينه: إنه هبةٌ.

وشُرِطَ: عِلْمُ قَدْرِه، ووصفُه، وكونُ مُقْرِضٍ يصحُّ تبرُّعُه، ومِن شأنِه

حاشية النجدي

قوله: (دفع مال ... إلخ) يشمل العارية، والهبة، فأخرجَهُما بقوله: (ويَردُّ بدله) أو يُفسَّرُ قوله: (مال) بتمليكه، فتخرجُ العاريةُ؛ لأنها إباحة المنافع، وتخرجُ الهبة بالقيدِ المذكورِ. قوله أيضاً على قوله: (دفع مال) أي: وأما دفع المنفعة فعارية قوله: (إرفاقاً) مفعول لأحله، أو حال من الدفع قوله: (المندوب إليها) ويجوزُ أحدُ جُعلٍ على اقتراضه له بجاهه، لا على ضمانه له، كما في «الإقناع». قوله: (ونوعُ من السَّلَفِ) لشموله له، وللسَّلَم.

قوله: (عِلْمُ قَدْرِهِ) أي: بمقدَّرٍ معروفٍ. قوله: (ومن شأنه...إخ) قال في «الحاشية»: أي: من شرُطِهِ ذلك، ثم ذكر ما يأتي في اللقيط: أنّه يجوزُ الاقتراضُ على بيت المالِ لنفقةِ اللَّقيطِ، وأنَّ للناظرِ الاستدانة على الموقفِ. قال في «شرح الإقناع»: قلت: والظَّاهرُ أنَّ الدَّين في هذه المحسائلِ، يتعلَّقُ بذمَّةِ المقترضِ، وبهذه الجهات، كتعلَّق أرْشِ الجنايةِ برقبةِ العبدِ

<sup>(</sup>١) ليست في (ب).

أن يصادفَ ذمةً. ويصحُّ في كلِّ عين يصحُّ بيعُها، إلا بني آدمَ. ويتمُّ بقَبول، ويُملك، ويَلزَمُ بقبض، فلا يملكُ مُقـرِضٌ استرجاعَه، إلا إنْ حُجِرَ على مقترِضِ لفَلس، وله طلبُ بدلِه.

وإن شرَط ردَّه بعينه، لم يصحَّ. ويجبُ قَبولُ مِثليِّ رُدَّ، ما لم يتعيَّبْ، أو يكن فُلوساً، فله قيمتُه وقت َ

حاشية النجدي

الجاني، فلا يلزمُ المقترضَ الوفاءُ من ماله، بل من ريع الوقف، وما يحدثُ لبيت المال. أو يقال: لا يتعلَّقُ بذمته رأساً، وما هنا بمعنى: الغالب، فلا تَردُ المسائلُ المذكورةُ لندرتها(۱). انتهى، ويظهرُ لي أنَّ الأولى تشبيهُ الناظرِ والإمامِ بالوكيلِ، لا بسيِّد الجاني؛ لأنَّ سيدَ الجاني قد يَسقطُ عنه الدينُ بموت الجاني مثلاً، فلا ينبغي أن يقاسَ عليه الناظرُ والإمام، بل هو فيما اقترضاه لما ذُكِرَ، كالوكيلِ إذا اشترى لموكِّلِهِ بثمنٍ في ذمتهِ، وقد صرَّحوا بضمانِ الوكيلِ في الحالةِ المذكورةِ، فكذا ينبغي ضمانُ الناظر والإمام. فتدبر.

قوله: (ويتمُّ)(٢) أي: عقدُه. قوله: (لم يَصِحُّ) يعني: الشرطُ. قوله: (ويجب قبول مِثْلِي) يعني: ولو تَغَيَّرُ سعرُه. قوله: (ما لم يَتَعَيَّبُ ) كحنطة ابتلَّتُ وعَفِنَتْ، أي: فسدت من التّداوةِ، فله طلبُ مثل سليم. قوله: (أو مكسَّرةً) أي: أو مغشوشةً. قوله: (السلطانُ) أي: أو نائبُهُ. قولُه: (فله قيمتُه) أي: المذكور

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٣١٣/٣ ـ ٣١٤.

<sup>(</sup>٢) في (ق): الويتمماً.

قَرضٍ مِن غير جنسِه، إنْ حَرَى فيه ربا فضلٍ. وكذا ثمنٌ لم يُقبَض، أو طلبُ ثمنِ بردِّ مَبِيعٍ.

ويجبُ ردُّ مِثْلِ فلوسِ غلتْ، أو رخُصتْ، أو كَسَدتْ، ومِثْلِ مَكِيلٍ أو مُورُون. فإن أعُوزَ، فقيمتُه يومَ إعوازِه، وقيمةِ غيرهما. فجوهرٌ ونحوُه يومَ قبضٍ، وغيرُه يومَ قرضٍ. ويُسرَدُّ مثلُ كيْـلِ مَكيـلٍ دُفِعَ وَزْناً.

ويحوزُ قرضُ ماءٍ كيلاً، ولسقي مقدَّراً(١) بأُنْبُوبةٍ أو نحوِها(٢)،

حاشية النجدي

من الفلوس، والمكسرةِ التي مَنَعَ السلطانُ المعاملةَ بها. فتدبر.

قوله: (أو رخُصت ) أي: إن لم تَنْقُت ، لقلّةِ الرغباتِ. قوله: (أو كَسَدَت ) أي: بلا منعِ السلطانِ. قوله: (فإن أَعْوَزَ) أي: عَجَزَ، مجردُه: عَوِزَ كَسَدَت ) أي: بلا منعِ السلطانِ. قوله: (فإن أَعْوَزَ) أي: عَجَزَ، مجردُه: عَوِزَ كَفَرِحَ: قَلَّ فلم يوحد (٣). قوله: (يوم إعوازه) لأنّه وقت تُبوتها في الذّمّةِ. قوله: (فيرهما) أي: المكيلُ والموزونُ. قوله: (ونحوُه) أي: مما لا ينضبطُ.

قوله: (بأُنْبُوبة) في «المصباح»: الأُنْبُوبُ: ما بين الكَعْبَيْنِ من القَصَبِ والقَناةِ(1).

<sup>(</sup>١) في (جـ): "انقداراً" .

<sup>(</sup>٢) في (أ): الوتحوها) .

<sup>(</sup>٣) المصياح: (عنوز).

<sup>(</sup>٤) المصباح: (نبب).

ورمن من نَوْبَةِ غيرِه ليَرُدَّ عليه مثلَه من نَوْبَتِه. وحبزٍ وحميرٍ عدداً، (اوردُّه عدداً)، بلا قصدِ زيادةٍ. وينبُنت البدلُ حالاً، ولو مع تأجيله. وكذا كلُّ حالًا أو حلَّ.

ويجوزُ شرطُ رهنٍ فيه، وضمينٍ، لا تأجيلٍ، أو نقصٍ في وفاءٍ، أو جرِّ نفع، كأنْ يُسكِنَهُ دارَه، أو يَقضِيّه خيراً منه، أو ببلدٍ آخرَ.

وإن قعله بلا شرط، أو أهدَى له بعدَ الوفاءِ، أو قضَى خيراً منه بلا مواطأةٍ، أو عُلمتْ زيادتُه لشهرةِ سخائِهِ، حازَ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ اسْتسلَفَ بَكْراً، قردَّ خيراً منه، وقالَ: «خيرُكم أحسنُكم قضاءً»(٧).

حاشية النجدي

قوله: (رهن فيه، وضمين) ينبغي تقييدهما بمعينين، كما في البيع. قوله: (لا تأجيل) أي: لا يجوزُ الإلزامُ به. قوله: (خَيراً منه) أي: في الصّفة، كصحاح عن مُكَسَّرةٍ. قوله: (أو ببلله آخو) يعني: ولحمله مؤونة، وإلا حازَ، كما صحَّحه في «المغني»(٣). ولا يَفسُدُ القرضُ بفسادِ الشَّرطِ. قوله: (وإن فعله) أي: ما يحرمُ اشتراطُه، كمانُ أسكنَه دارَهُ بعدَ الوفاء، أو قضاهُ ببلدٍ آخر بعدَ الوفاء. «شرحه»(٤). قوله: (سَخَائِه) وكرمِه. قوله: (بَكُراً) أي: قتي من الإبل. قوله: (خيراً هنه) أي:

<sup>(</sup>۱-۱) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٦٠١)، والنسائي في ﴿الجنبى﴾ ٣١٨/٧، من حديث أبي هريرةً.

<sup>(</sup>T) F/Y33.

<sup>(</sup>٤) الشرح) منصور ۲/۲۱.

وإن فَعَلَ قبلَ الوفاءِ، ولو لمْ ينوِ احتسابَه من دَيْنِهِ، أو مكافأتَه، لم يجُزْ، إلا إن جَرتْ عَادةٌ بينَهما به قبلَ قرضٍ. وكذا كلُّ غريمٍ. فإن استضافة حسَبَ له ما أكلَ.

و مَنْ طولِبَ ببدلِ قرضٍ، أو غَصْبٍ، ببلدٍ آخرَ، لزمَهُ، إلا ما

حاشية النجدي

رَبَاعِيَةٍ، كَثَمَانِيةٍ: السِّنُّ التي بين الثَّنِيَّةِ والنَّابِ(١).

قوله: (فإن استَضَافَهُ) مقرِضٌ، لا في دعوةٍ عامَّةٍ. قوله: (ما أكل) أي: إلا إن حرتْ عادةً بينهما بذلك قبل القرض، كما في «شرح الإقناع» (٢). قوله: (و مَن طُولب (٣) ببلل ... إلح اعلم: أنَّ البدل المطلوب بغير بله القرض، إمَّا أن يكونَ لحملهِ مُؤْنةٌ، أو لا، وعلى كلا التقديرين، إمَّا أن تكونَ قيمةُ البدل ببلد من صور القرض أزيد، أو أنقص، أو مساوية لقيمة ببلد الطلب، فهذه ستُ صور، يلزمُ بذلُ البدل ببلد الطلب في خمس صور منها، وهي: ما إذا لم يكن لحمل البدل مؤنة بصورهِ الشلاث، أو كان له مؤنة، لكن قيمته ببلد في عور القرض أزيد أو مساوية، ويلزمُ بذلُ قيمةِ البدل ببلد الطلب في صورةٍ واحدةٍ، وهي: ما إذا كان لحمله مؤنة، وقيمتُه ببلد خو القرض حتى مع وجود ببلد خو القرض - أنقص، فتلزمُ قيمتُه ببلد نحو القرض حتى مع وجود المثل ببلد الطلب. ويُعايا بها، فيقال لنا: مِثْلِيٌّ وحب فيه ردُّ القيمةِ ؟! قوله

<sup>(</sup>١) المباح: (ربع).

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣١٨/٣.

<sup>(</sup>٣) في (ق): «طلب».

لحملِهِ مؤنةً، وقيمتُه ببلدِ القرضِ أنقصُ، فلا يلزمُه إلا قيمتُه بها. ولو بذله المقترضُ أو الغاصبُ، ولا مؤنة (١) لحملِه، لزمَ قَبولُه مع أَمْنِ البلدِ والطريق.

حاشية النجدي

أيضاً على قوله: (ببدل قَرْض) قلت: ومثله ثمن في ذِمَّةٍ، ونحوه. منصور البهوتي(٢).

قوله: (بها) أي: بلدِ القرضِ. قوله: (ولو بذله) أي: بذلَ ما في ذمتهِ من مثل، أو قيمةٍ، بخلافِ ما إذا كان المغصوبُ باقياً، فلا يُحبرُ ربُّهُ على قبولِ بدله بحال، لا مع المؤنة، ولا مع عدمها، ولا مع الأمنِ أو الحوف، كما في «الإقناع»(ثا). فتدبر. قوله أيضاً على قوله: (ولو بذله) فيه الصور الستُّ السابقة، فيلزمُ قبولُ البدلِ في ثلاثٍ منها، بشرطٍ، وهي: ما إذا لم يكنْ لحملِ البدلِ مؤنة، سواء كانت قيمتُه ببلدٍ بنحو القرض لليورثُ في التفص أو مساويةً. والشرطُ: أمنُ بلدِ البذلِ، والطريقِ، ولا يلزمُ القبولُ في الثلاثِ الباقية، أعنى: ما لحملِ البدلِ فيها مؤنة، سواء كانتْ قيمتُه ببلد للشرض أزيدَ، أو أنقص، أو مساويةً. قوله: (لزم قبوله)(أ) من اقترض من رجلٍ دراهم، وابتاعَ منه بها شيئاً، فحرجتْ زيوفناً، فالبيعُ حائزٌ، ولا يرجعُ عليه بشيء، نصاً(٥).

في (ط): المئنة ا، وهي لغة فيها. انظر: اللصباح »: (مون).

<sup>(</sup>۲) (شرح) منصور ۲/۳/۲.

<sup>.10. - 129/</sup>Y (T)

<sup>(</sup>٤) ليست في (ق)، وفي (س): التعمة؟.

<sup>(</sup>٥) ((شرح) منصور ١٠٣/٢

الرَّهنُ: تَونِقةُ دَيْنِ بِعَيْنِ، يمكنُ أَحَدُه، أو بعضِه منها، أو ثمنها. والمَرْهونُ: عينٌ معلومةٌ جُعلَتْ وَثيقةٌ بحقٌ يمكنُ اسْتِيفاؤهُ، أو بعضِهِ منها، أو ثمنها.

وتصحُّ زَيادةُ رهنِ، لا دَيْنِهِ، ورهنُ ما يصحُّ بيعُه، ولو نقداً، أو مُؤجراً، أو مُعاراً، ويَسقُطُ ضمانُ العاريةِ. أو مَبيعاً غيرَ مكيلٍ، (أو موزونِ، أو معدودٍ، أو مذروعٍ () قبلَ قبضِه، ولو على ثمنِه.

حاشية النجدي

قوله: (تَوثِقةُ دَيْنِ) أي: حعلُها وثيقةً بدينٍ. قولـه: (بِعَيْنِ) لا دينٍ، أو منفعةٍ. قوله: (يُمكِنُ أُخْذُه) أي: بأن تكونَ ماليةً يَصحُّ بيعُها.

قوله: (وتصعُّ زيادهُ رَهْنٍ) أي: مرهون، إطلاقاً للمصدر على اسمِ المفعول. قوله: (ورهنُ ما يصعُّ بيعُه) أي: من الأعيانِ دونَ المنافع، بقرينةِ ما قدَّمهُ بقوله: (توثقهٔ دين بعين ... إلح). فتدبر. قوله: (أو مُؤجراً) يعني: لمستاجر، أو غيره. قوله: (أو مُعَاراً) أي: لمستعير، أو غيره. قوله: (العاريةِ) إذا رهنت(۱) عند مستعيرٍ ولم يستعملها، ولم يأذن(۱) راهن، كما سيأتي.

<sup>(</sup>۱-۱) في (أ) و(ب) و(جه) و(ط): «وموزون ومعدود ومذروع».

<sup>(</sup>٢) في (ق): المنتاأ.

<sup>(</sup>٣) في الأصل و (ق): "ولو بإذن".

أو مشاعاً، وإن لم يرضَ شريكُ ومُرْتَهِنَّ، بكونِه بيلهِ أحدِهما، أو غيرِهما، جعلَه حاكمٌ(١) بيدِ أمينِ أمانةً، أو بأجرةٍ، أو آجَرَه.

أو مكاتباً، ويُمكِّنُ من كسب، فإن عجزَ، فهوَ وكسبُه رهنّ. وإن عَتَقَ، فما أدَّى بعد عقدِ الرَّهنِ رهنّ. أو يُسرعُ فسادُه بمؤجَّلِ ويُباعُ، ويُجعلُ ثمنُه رهناً.

أو قنّا مسلماً لكافر، إذا شُرط كونه بيدِ مسلمٍ عدل، ككُتبِ (١) حديثٍ وتفسير، لا مصحفاً.

وما لا يصحُّ بيعُه، لا يصحُّ رهنهُ، سِوى عُمرةٍ قَبلَ بُدُوِّ صلاحِها، وزرع أخضَرَ بلا شرطِ قطع ، وقِنُّ دونَ ولدهِ ونحوهِ . ويُباعانِ،

حاشية التجدي

قوله: (أو مشاعاً) أي: ولو بعض نصيبه من مشاع، كأن يرهن نصف نصيبه، أو نصيبه من معيّن، كأنْ يكونَ له نصف دار، فيرهن نصيبه من بيت منها بعينه لشريكه أو غيره، ولبو عما يمكنُ قسمتُه، وبطلتُ إن وقع البيت لغير راهن قوله: (وإن لم يَوْضَ شريكٌ) أي: في منقول. قوله: (أو مكاتباً) أي: أو مدبراً ومُعَلَّقاً عِتْقه بصفة لا تُوجدُ قبلَ حلول الدين، ولبو احتمالاً، وعَتَنَ إنْ وُجدتْ. قوله: (فهو وكسّبُه رَهْنٌ) لأنه غارُه. قوله: (لا مصحفاً) يعني: ولو لمسلم. قوله: (أخضرَ) أي: قبلَ اشتداد حبيه.

<sup>(</sup>١) في (ج): «الحاكم».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و(حـ) و(ط): "وكتب" .

و يختصُّ المرتهِنُ بما يَخُصُّ المرهونَ من ثمنهما. ولا يصحُّ بدونِ إيجابِ وقَبُول، أو ما يدُلُّ عليهما.

## فصل

وشُرِطَ تنحيزُهُ، وكونهُ مع حقّ أو بعدَهُ، وممَّن يصحُّ بيعُهُ. وملكهُ ولو لمنافعِهِ، بإحارةٍ أو إعارةٍ، بـإذنِ مؤجرٍ ومُعيرٍ. ويملكانِ الرجوعَ قبلَ إقباضِهِ، لا في إحارةٍ لرهن قبلَ مدتِها. ولمعيرٍ طلبُ راهن بفكِّهِ مطلقاً.

حاشية النجدي

قوله: (مِنْ ثمنِهما) ففي حاريةٍ مرهونةٍ ذاتِ ولدٍ، قيمتُها مع كونها ذات ولدٍ مئةٌ، وقيمةُ الولدِ خمسونَ، فَحِصَّتها ثلثا الثمن، ولمرتهنِ لم يعلم الولدَ الخيارُ.

قوله: (مع حَقّ) أي: مع وجوبه. قوله: (وهمن يصحُّ بيعه) المرادُ به: كونُه حائز التَّصرُّف، وهو: الحرُّ المكلَّفُ الرشيدُ، فيشملُ وليَّ اليتيم، ويخرج المكاتبُ والعبدُ المأذونُ له، وقد أشارَ المصنفُ في «شرحه»(١) إلى ذلك. قوله: (ولو لمنافِعه) المرادُ: ما يعمُّ الانتفاع؛ ليشملَ المعارَ. قوله: (قَبْلُ إِقِباضه) أي: الرهنَ، والفاعلُ المثنى محذوفٌ. قوله: (مطلقاً) أي: عَيَّنَ مدة العاريةِ والرهنِ أو لا، حالاً كان الدينُ أو لا، في محلِّ الحقِّ أو قبلَه؛ لأنَّ العاريةَ لا تلزمُ. «شرح»(١)، وأمَّا المؤجرُ، فلا رجوعَ له قبلَ مضيٌّ مدة الإجارةِ، للزومها.

<sup>(</sup>١) معونة أولي النهى ٣٢٦/٤.

<sup>(</sup>۲) الشرح) منصور ۱۰۹/۲.

وإن بِيعَ، رَحعَ عَثْلِ مثليٌّ، وبالأكثرِ من قيمةِ متقوَّمٍ، أو ما بِيعَ بـهِ. والمنصوصُ: بقيمتهِ.

وإنْ تَلِفَ، ضُمِنَ الْمُعارَ، لاَ المُوحرَ.

وكونَهُ معلوماً حنسُهُ، وقدرُهُ، وصفتُهُ، وبدينٍ واحبِ، أو مآلُه إليهِ، فيصحُّ بعينٍ مضمونةٍ، ومقبوضِ بعقدٍ فاسدٍ، ونفع إحارةٍ في

حاشية النجدي

قوله: (وإن بيع) أي: المعارُ أو المؤجرُ، أي: باعهُ الحاكمُ إن لم ياذنُ رَبُهُ؛ لأنّه مقتضى عقدِ الرهنِ. «شرح إقناع»(١). قوله: (رَجَعَ بحشلِ مِثْلِيِّ... إلخ) أي: مؤجر ومُعِيْر. قوله: (وبالأكثو... إلخ) هذا ما قدَّمهُ في «المنتقيح»، وجزمَ به في «الإقناع»(٢)، فيكونُ هذا(٣) هو الصحيح، وا الله أعلم. قوله: (والمنصوصُ... إلخ) صحَّحه في «الإنصاف»(٤). قوله: (ضمنَ المعارَ... إلخ) لا يعارضُ هذا ما تقدَّمَ في قوله: (ويسقطُ ضمانُ العارية)؛ لأنَّ ما تقدَّمَ فيما إذا رهنها المعيرُ المستعير، وما هنا فيما إذا رهنها المعيرُ المستعير، والمنافيما عنده، فسقط المستعيرُ، فالعاريةُ في الصورةِ الأولى قد انقطعت برهنها عنده، فسقط ضمانُها، وفي هذه الصورةِ الأولى قد انقطعت برهنها عنده، فسقط ضمانُها، وفي هذه الصورةِ العاريةُ مستمرةٌ حتى بعدَ الرهنِ؛ لانتفاع ضمانُها، وفي هذه الصورةِ العاريةُ مستمرةٌ حتى بعدَ الرهنِ؛ لانتفاع المستعيرِ بها في ذلك. فتدبر. قوله: (ومقبوضٍ بعقدٍ فاسدٍ) من عطف الخاصُ على العامِ، دفعاً لتوهمِ عدمِ صحَّةِ الرهنِ هنا، عقوبةً لهما.

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٣,٢٣/٣.

<sup>.101/1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٣) ليست في الأصل و(ق).

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٨٥/١٢.

ذمَّةٍ. لا بديَةٍ على (١) عاقلةٍ، وجُعْلٍ قبلَ حولٍ وعملٍ (١)، ويصحُّ بعدَهما، ولا بدينِ كتابةٍ، وعُهدةِ مَبيعٍ، وعوضٍ غيرِ ثـابتٍ في ذمةٍ كتمنٍ (٣) وأجرةٍ معيَّنيْنِ، وإجارةِ منافعُ معيَّنةٍ، كدارٍ ونحوِها، أو دابةٍ لحمل معيَّن إلى مكانِ معلومٍ.

و يحرُم و لا يصحُّ رهنُ مالِ يتيمْ (٤) لفاسق. ومثلمهُ مكاتَبُّ ومأذونٌ له. وإن رَهنَ ذميُّ عند مسلم خمراً، بيد ذميُّ، لم يصحَّ. فإن باعها الوكيل، حَلَّ، فيقبضُه (٥)، أو يُبرئُ.

قوله: (ونحوها) لعدم تعلَّقِهِ بالذَّمَّةِ في هذه الصور، لا حالاً ولا مآلاً؟ ولأنَّ الإجارة تَنْفَسِخُ بتلفِ هذه الأعيان. «شرحُهُ»(٦). قوله: (لفاسق) لأنَّنه تعريضٌ به للهلاك، ويَصِحُ لمصلحةٍ إنْ كَان بيد عَدْل. قوله: (ومثلُه) أي: مثلُ اليتيم. قوله: (فإن بَاعها الوكيلُ) أي: صورةً. قُوله: (حَلَّ) أي: حَلَّ لِرَبِّ الدَّينِ أَخْذُ دَيْنهِ من ثمنها. قوله: (فَيقْبِضُه) وإن لم يكن رهنً.

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>٢) أي: قبل مضيِّ حولٍ في مسألةِ الدِّيةِ، وقبل تمام عملٍ في مسألة الجعل. «شرح» منصور ٢٠٠٧.

<sup>(</sup>٣) في (حـ): (اكمثمن).

<sup>(</sup>٤) في (ج): «اليتيم».

<sup>(</sup>٥) في الأصل و(حـ): (القبضه).

<sup>(</sup>٦) «شرح» منصور ۲/۷/۲.

ولا يلزمُ إلا في حقّ راهن، بقبض، كقبض مَبِيع، ولو مِمَّنِ اتَّفقا عليه. ويُعتبر فيه إذنُ وليِّ أمرٍ لمن جُنَّ ونحوِه، وليس لورثةٍ إقباضُه(١) وثَمَّ غريمٌ لم يأذنْ. ولراهنِ الرحوعُ قبلَه، ولو أذِن فيه. ويبطُلُ إذنَه بنَحو إغماء وخَرَس.

حاشية النجدي

قوله: (ولو ممن اتفقاعليه) وعبد راهن وام وليه كهبو، بخلاف مكاتبه وعبد المأذون له (۲) قوله: (ويعتبر فيه) أي: القبض. قوله: (إذن ولي أهر) أي: حاكم. قوله: (ونحوه) كمبرسم (۲). قوله: (لم يأذن) أي: في إقباضه لمرتهن ولو كان قد وُجد الإذن من الرَّاهن؛ لبطلانه بموته. قوله: (ولراهن الرَّجوع) أي: الفسخ وله التصرف أيضاً. وبطل رهن بما منعه ابتداء، كبيع وعتق؛ لأنه نوع تصرف، فيأذن لمصلحة كإتمام بيع شرط فيه إن كان حظ، ومثله من سنفة بعد رشد. قوله: (بنحو إغماء) أي: أو حجر لسفه. وتُنتظر إفاقة مغمى عليه، وليس لأحد تقبيضه؛ إذ المعمى عليه لا تثبت عليه ولاية. قوله: (وخرس) أي لم تُفهم إشارتُه، وإلا لو كان كان كاتباً، فكناطق.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): ﴿إِقْبَاضُهُ إِذَا مَاتِ﴾ نسجة.

<sup>(</sup>۲) ((شرح) منصور ۲/۸/۲.

<sup>(</sup>٣) البرسام: داء معروف، وفي بعض كتب الطب: أنه ورم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبــد والمعي، ثم يتصل بالدماغ. «المصباح»: (برسم).

وإن رهَنَه ما بيدِهِ، ولو غصباً، لزِمَ، وصارَ أمانةً. واستدامةُ قبضٍ شرطٌ للزومٍ، فيُزيلُه أخذُ راهنٍ بإذنِ مرتَهِنٍ، ولو نيابةً لـه(١)، وتخمُّرُ عصيرٍ. ويعودُ اللزوم(٢) بردِّهِ وتخلُّل، بحكمِ العقدِ السابقِ(٣).

وإن آجَرهُ، أو أعارَهُ لمرتَهن، أو غيرِهِ بإذنِهِ، فلزومُه باق. وإن وهَبهُ ونحوَهُ بإذنِهِ، فلزومُه باق. وإن وهَبهُ ونحوَهُ بإذنهِ والدَّينُ حاَّلٌ، أُخِذَ من عُمنِهِ. وإن شُرِطَ في مؤجَّلٍ رَهْنُ ثمنِهِ مكانَه، فُعِلَ، وإلا بَطَلَ. وشَرْطُ تعجيلِه لاغٍ. وله الرُّحوعُ فيما أذِن فيه، قبلَ وقوعِهِ.

حاشية النجدي

قوله: (بحكم العقد السابق) فلَوْ تَخَمَّرَ قبلَ لُزومِهِ، بَطِلَ وَلَمْ يَعَدُّ بِلا عقد حديدٍ. قوله: (فُعِلَ) أي: وحبَ الوفاءُ بالشرطِ، فإذا بيع، كان مُمنهُ رهناً مكانه من غير احتياج إلى عقدٍ. قوله: (لاغ) أي: ويكونُ مُمنهُ رهناً مكانه. قوله: (وَلَهُ) أي: لِلمُرتهنِ قبلَ وُقوعِهِ، وقُبلَ قولُ مرتهن في عدم إذن، وقولُ راهنٍ في وقوع تصرُّفه قبلَ رحوع مُرتهن في إذن، صَوَّبَهُ في «الإنصاف»(٤)، وحَزَمَ بهِ في «الإقناع»(٥).

<sup>(</sup>١) في (ط): العليه ال

<sup>(</sup>٢) ليست ني (أ) و (ب) و (ح) و(ط).

<sup>(</sup>٣) في (ح): «الثابت».

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٤/١٢.

<sup>.17./7 (0)</sup> 

وينفُذ عتقُهُ بلا إذن، ويحرُم. فإن بُحَّره، أو أقَرَّ به فكذَّبه، أو أحْبَـل الأَمَةَ، بــلا إذنِ مرتَهـنٍ في وطءٍ، أو ضرَبـهُ بــلا إذنِه فتلِـف، ويُصــدَّقُ بيمينه، ووارثُه في عدمِهِ، فعلى موسِـرِ ومعسِـرِ أيسَرَ قيمتُه رهناً.

وإن ادَّعَى راهنٌ أنَّ الولدَ منه، وأمكنَ، وأقرَّ مرتَهِنٌ بإذنِهِ وبوطئِهِ، وأنَّها ولدتْهُ، قُبِل، وإلا فلا. وإن لم تَخْبَلْ، فأرْشُ بِكر فقط.

حاشية النجدي

قوله: (فإن نَجْزَهُ) بأنْ قَالَ: هو حُرُّ الآنَ، قوله: (ا (أَوْ أَقَرُ بِهِ) بأن قالَ: كنتُ أعتقتُهُ قبلَ الرَّهنِ اللهِ وكذَا لَوْ علَّقَ عِتقَهُ على صفة، فَوْجِدَتْ قبلَ فَكُهِ، عَتَقَ. قوله: (أَوْ أَحْبَلَ الأُمةَ) أي: جعلها حامِلاً. قوله: (ويُصدَّقُ) أي: بيمينه. قوله: (رهناً) أي: (ويُصدَّقُ) أي: مرتهِن قوله: (ووارثُه) أي: بيمينه. قوله: (رهناً) أي: مكانه إن كان الدَّينُ مُؤجلاً، وإلا بأن كان حالاً أو حلَّ، طُولِب به خاصة، لبراءة ذمته به من الحقين. قوله: (وأمكن) أي: كونه منه؛ بأن ولدته لسنة أشهر فأكثر مُنذُ وطيها، والراهنُ (١) ابنُ عشر فأكثر. قوله: (قُبلَ) أي: بلا يمين، فيبطُ لُ الرَّهنُ، ولا يلزمُه وضعُ قيمتِهِ مكانه، لكن بالشُروطِ الأربعة، ومتى اختلَ واحدٌ منها، لم يُقبلْ قولُ الرَّاهنِ في البطلان وعدم اللزوم إلا ببينة، وإنْ أنكرَ مُرتهِنَ الإذنَ في الوطء، وأقرَّ بما سواه، بَطَلَ الرَّهنُ، ولَزِمَ وضعُ قيمتِهِ مكانه. قوله: (فقط) أي يُجعلُ رهناً معها بطؤلُ الرَّهنُ، ولَزِمَ وضعُ قيمتِهِ مكانه. قوله: (فقط) أي يُجعلُ رهناً معها حيثُ لم يأذنْ.

<sup>(</sup>١-١) سقط من (س).

<sup>(</sup>٢) في (الأصل و إرق): ﴿والرهن﴾.

ولراهن غرس ما على مؤجّل، وانتفاعٌ بإذنِ مرتهن، ووطءٌ بشرطٍ أو إذن، وسقيُ شجر، وتلقيحٌ، وإنهزاءُ فحلٍ على مرهونةٍ، ومداواةٌ، وفَضُدٌ، ونحوه، والرّهنُ بحاله. لا خِتانُ غيرِ ما على مؤجّلٍ يبرأُ قبلَ أجلِهِ، وقطعُ سِلعةٍ حَطِرةٍ. ونماؤه ولو صوفاً ولَبناً، وكسبُه، ومهرُه، وأرشُ جنايةٍ عليه رهنٌ. وإن أسقط مرتَهن أرْشاً، أو أبراً منه، سقط حقّه منه دونَ حقّ راهن.

ومَؤُونتُه(١)، وأجرةُ مَخزَنِهِ، وردِّه من إباقِهِ، على مالِكِهِ، ككفنِه. فإن تعذَّر، بِيعَ بقَدرِ حاجةٍ، أو كلَّه إن خِيفَ استغراقُه.

حاشية النجدي

قوله: (ما على مؤجل) أي: بلا إذن. قوله: (على مرهونة) يعنى: ويكونُ رهناً. قوله: (والرَّهنُ بحالِه) أي: فلا يزولُ لزومُهُ بانتفاع الرَّاهنِ به، ولا يُعارضِهُ ما تقدَّمَ من أنَّه يُزيلُهُ استعارةُ راهن لَهُ؛ لإمكان حَمْلِ ما هنا على انتفاع لا يَحرجُ معه عن يدِ المرتهنِ. قوله: (وقطعُ سِلْعَةٍ) قال الأطباءُ: هي ورمٌ غُليظٌ غيرُ ملتزِق بالجلدِ، يتحركُ عند تحريكِه، يقبلُ التَّزايد؛ لأنَّها خارجةٌ عن اللحمِ؛ وهذا قال الفقهاءُ: يجوزُ قطعُها عند الأمنِ. قاله في «المصباح»(٢). قوله: (ككفيهِ) إنْ ماتَ ويبطلُ الرَّهنُ.

<sup>(</sup>١) في (ط): "ومؤنة".

<sup>(</sup>٢) المصباح: (سلع).

والرَّهنُ أمانةً ولو قَبْلَ عقدٍ، كبعدَ وفاءٍ. ويدخلُ في ضمانِهِ بتعدُّ أو تفريطٍ، ولا يبطُلُ. ولا يسقطُ بتلفِهِ شيَّةً من حقَّه، كدفَّع عين ليبيعَها ويستوفي حقَّه من ثمنِها، وكحبسِ عين مؤجرةٍ بعد فسخٍ على الأحرةِ، فيَتْلَفان (١). وإن تَلِفَ بعضُه، فباقيه رهن بجميع الحقِّ.

حاشية النحدي

قوله: (والرهنُ أمانةً) أي: بيد المرتهنِ أو مَنِ اتفقاعليهِ. «شرح»(١). قوله: (ولو قَبْلَ عقدٍ) كما إذا دفعَهُ إليهِ ليرهنه عندهُ، فلو تلِفَ قَبْلَ العقدِ عليهِ بلا تفريطٍ، لم يضمنهُ. قوله: (كبعد وفاع) يعني: أو إبراء، وليس عليهِ مؤنةُ ردّهِ كوديعةٍ ومؤجرةٍ، بلل ذلك على المالكِ بخلافِ عاريةٍ. قوله: (ويدخلُ في ضمانِهِ) أي: المرتهنِ أو نائبهِ.

قوله: (ولا يبطل...إلخ) أي: لا يبطلُ عقدُ الرَّهنِ بتعدُّ أو تفريطٍ في مرهون، أي: لا يفسدُ العقدُ بذلك. قوله أيضاً على قوله: (ولا يبطل) هو من تتمةِ قوله: (ويدخلُ في ضمانِه). قوله: (من حقَّه) أي: لِدَينِ قوله: (على الأُجرةِ) أي: المعجَّلة. قوله: (فيتلفان) أي: بخلافِ مبيع يُحبَسُ على ثمنِه، وثوبٍ مصبوغِ مثلاً على أحرتِه، فإنهما مضمونانُ على يُحبَسُ على ثمنِه، وثوبٍ مصبوغِ مثلاً على أحرتِه، فإنهما مضمونانُ على

<sup>(</sup>١) أي: العينان. ﴿شرحُهُ منصور ١١٣/٢.

 <sup>(</sup>۲) قاشرح) منصور ۲/۲۱.

وإن ادَّعَى تَلَفَ بحادِث، وقامت بَينة بظاهر، أو لم يُعيِّن سبباً (١)، حَلَفَ. وإن ادَّعَى راهن تلفَه، بعد قبضٍ في بيع شُرِطَ فيه، قبِلَ قولُ مرتَهِنٍ: إنه قَبْلَه. ولا ينفلتُ بعضُه حتى يُقضَى الدَّينُ كلُه.

ومن قضَى أو أسقط بعض دين، و(١) ببعضه رهن أو كفيل، وقَع عما نواه، فإن أطلَق، صرفه إلى أيَّهما شاء.

الصحيح، كما في «تصحيح الفروع»(٣).

قوله: (وإن ادعى ... إلخ) أي: المرتهنُ بظاهر كنهب وحَرْق. قوله: (أو لم يُعيِّنْ سبباً) أصلاً، أو عين خفياً كسرقة. قوله: (شُرطً فيه) رهن معين على الثمن المؤجل، فيريدُ المرتهن، وهو البائع، فسنخ البيع؛ لعدم الوفاء بالشَّرط، ويريد الرَّاهن، وهو المشتري، إمضاءه (٤)، فقولُ المرتهن؛ لأن الأصل عدمُ القبض.

قوله: (عما نواه) أي: قاض ومسقِطٍ. قوله: (إلى أيَّهما شاء) يعني: والقولُ قوله في النيةِ واللفظِ؛ لأنَّه أدرَى بما صدرَ منه.

<sup>(</sup>١) في (حـ): شيئاً.

 <sup>(</sup>٢) في الأصل و(أ) و(ب) و(ج): «أو ببعضه».

<sup>(</sup>٣) الفروع ٢٩/٤.

<sup>(</sup>٤) أي قوله: تلف بعد التسليم، فلا خيار لك للوفاء بالشرط. «شرح» منصور ١١٣/٢.

وإن رَهنَه عند اتنين، فوقى أحدَهما، أو رَهناه شيئاً، فوقاه أحدُهما، انفك في نصيبهِ.

ومن أبى وفاءَ حالٌ، وقد أَذِنَ في بيع رهن، ولم يَرجعُ، بيعَ ووُفِي، وإلا أُحبرَ على بيع، أو وفاءٍ. فإن أبى، حُبسَ، أو عُزِّر. فإن أصرَّ، باعَهُ الحاكمُ ووَفَى (١).

## فصل

## و يصحُّ جعلُ رهن بيدِ عدلٍ. وإن شُرِطَ بيد أكثر، لم ينفرد

حاشية النجدي

قوله: (وإن رهنة عند اثنين ... إلخ) فلو رَهنَ اثنانِ عبداً لَهما، عند اثنينِ بألف، فهذه أربعة عقود، ويصيرُ كلُّ ربعٍ من العبدِ رهناً بمئتينِ وخمسينَ، فمتى قضاها من هي عليه، انْفَكَّ من الرَّه نِ ذلك القدرُ. قوله: (بيع ... إلخ) أي: باعَة مأذونٌ له، وله بَيْعُ بدلِهِ بالإذن الأوَّل، ولا بدَّ من إذنِ مرتهن لعدل. قوله: (أو وَفَاء) قال في «المغني»: وقياسُ المذهب: إنْ عَزَلَه عن البيع، فللمرتهن فسخ البيع الذي حصل الرَّهن بثمنِه، كما لو امتنعَ الرَّهنُ من تسليمِ الرَّهنِ المشروطِ في البيع. نقلة في «شرح الإقناع»(٢). قوله: (فيان أصر) أي: أو غاب مسافة قصر.

قوله: (بيلاً عدل) أي: حائزِ التَّصرفِ ولو فـاسقاً، ويكونُ وكيلاً

<sup>(</sup>١) في هامش (حـ): «ووفى، والغائب كالممتنع».

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣٤٣/٣.

واحدٌ بحفظِهِ، ولا يُنقلُ عن يدِ مَنْ شُرِطَ، مع بقاءِ حالِهِ، إلا باتفاقِ راهنٍ ومرتَهِنٍ. ولا يملكُ ردَّه إلى أحدِهما، فإن فَعلَ وفات، ضَمِنَ حقَّ الآخر.

ويضمنُه مرتَهِنٌ بغصبِهِ، ويزولُ بردِّه، لا (امن سفرِ مِمَّـن بيـدِهِ، وَلا بزوال تعدِّيه\).

وإن حدَثَ له فسقٌ أو نحوُه، أو تعادَى مع أحدِهما، .....

حاشية النجدي

للمرتهنِ في قبضِهِ. قوله أيضاً على قوله: (بيدِ عللٍ) يعني: ولو مُكاتباً بِجُعْلٍ، ولا أثرَ لقبض، نحو صبيًّ وعبدٍ لم يأذنْ سيدُه.

قوله: (مع بقاء حالِه) أي: أمانتِه وقوتِه وعدم عداوةٍ لأحدِهما، وإلا وحب على الدَّافِع ردُّهُ إلى يَدِ نفسِهِ. قوله: (إلى أحدهما) يعنى: ولو امتنع الآخرُ.

قوله: (بِغَصْبِهِ) أي: من العدل. قوله: (وينزولُ) أي: ما ذُكِرَ من الغصب والضمان. قوله: (لا من سَفَرِ... إلخ) أي: لا يزولُ ضمانٌ بردِّهِ من سفَرٍ لم يُؤذنْ فيهِ كائنٌ مِمَّنِ الرَّهنُ بيدهِ مِن على عدل ومرتِهنِ. فتدبر. قوله: (ولا بنزوال تعدِّيه) من عطف العام على الخاص. قوله: (تعدِّيه) أي: إلا بقبض جديدٍ.

قوله: (وإن حدث له) أي: لمن الرَّهنُ بيدِهِ. قوله: (أو نحوُه) كضعفٍ<sup>(٢)</sup> عن حفظِهِ. قوله: (أو تعادى) أي: العدلُ. وإنْ شُرطَ كونُ رهـنِ يــومـاً بيــــدِ

<sup>(</sup>١-١) في (جـ): الولا مِن سفر ولا بزوال تعدُّ مِشِّن بيلِه!

<sup>(</sup>٢) في (س): ﴿كَضَعِيفُ﴾.

أو مات، أو مرتهان، ولم يرضَ راهن بكونِـه بيـدِ ورثـةٍ، أو وصِيّ، جَعلَهُ حاكمٌ بيلدِ أُمين،

وإن أذنَا له، أو راهن لمرتهنٍ في بيعٍ، وعُيِّن نقدٌ، تعيَّنَ، وإلا بيعَ بنقدِ البلدِ. فإن تعدَّدَ، فبأغلب. فإن لم يكنْ، فبحنسِ الدَّينِ. فإن لم يكنْ، فبما يراه أصلحَ. فإن تردَّدَ، عيَّنهُ حاكمٌ.

وتلفُّهُ بيدِ عدل، من ضمان راهنٍ.

وإن استُحِقُّ رهن بيع (١)، رجَعَ مشترٍ أُعلِم، على راهن،

حاشية النجدي

مرتهن ويوماً بيلِ فلان، جاز، ذكرة القاضى (٢).
قوله: (أو مات) أي: العدل. قوله: (أو راهن) أي: مالك لا مستعير قوله: (فيما (٣) يراة) أي: مأذون له. قوله: (فإن تردّد) أي: رأي العدل، أو اختلفا عليه. قوله: (وتلفه) أي: ثمن رهن. قوله: (وإن استُجقّ) أي: أو تعيّب. قوله: (أعْلِم) أي: أعلَمهُ بائعٌ أنه مأذون له، وأما المغصوب منه، فإما أن تكون العين باقية بيد مشتريها، فينتزعها منه، وإما أن تكون تالفة، فإما أن تكون العين على ما فله تضمين من يشاء من الغاصب، والعدل، والمشتري دون المرتهن، على ما صويه ابن نصر الله؛ لعدم حصولها، ولا ثمنها بيده. فإن حصلت بيده، ضمين،

<sup>(</sup>١) في (جـ): ﴿أَبِيعِ﴾

<sup>(</sup>٢) انظر: كشاف القناع ٣٤٤/٣.

<sup>(</sup>٣) في (ق): «فيما».

وإلا فعلى بائع(١).

وإن قضى (٢) مرتهناً في غَيبةِ راهن، فأنكرَ، ولا بينة، ضَمِن، ولا يُصدَّقُ عليه العدلِ، ولا يُصدَّقُ عليهما، فيحلِفُ مرتهن ويَرجعُ. فإن رجَعَ على العدلِ، لم يرجعْ على أحدٍ، وإن رجَعَ على راهنٍ، رجَعَ على العدلِ. وكذا وكذا

ماشية النجدي

وقرار الضمان على المشتري، وإن لم يعلم بالغُصب. قال في «الإقتاع»(٣): لأنَّ التَّلفَ حَصلَ في يدهِ. قال في «شرحه»(٤): ويرجعُ على الراهنِ بالثمنِ الذي أُخذَ منه إنْ كان أخذَهُ منهُ. انتهى.

قوله: (وإلا فعلى بائع) ويرجعُ على راهنٍ إنْ أقرَّ، أو ثَبتَ ببينةٍ. قوله: (ضمِنَ) وإن لم يأمرْهُ مَدينٌ بالإشهادِ، فإن حضرَ راهن القضاءَ، أو أَشْهَدَ العدل، لم يضمنْ، ولو غابَ شهودُه أو ماتوا، إنْ صدَّقه راهن قوله: (ولا يصدَّق) أي: العدلُ. قوله: (عليهما) أي: على الرَّاهنِ والمرتهنِ، أمَّا الأولُ؛ فلأنه يَدَّعي الدَّفعَ لغيرهِ، وأمَّا الثاني؛ فلأنه لم يأتسمنه. قوله: (وكذا وكيلٌ) أي: كالعدلِ إذا قضى بغير بينةٍ مع غيبةٍ راهنٍ وكيل

<sup>(</sup>١) في (ج): «فعلى العدل».

 <sup>(</sup>٢) أي: إن قضى عدلٌ، بثمنِ رهنٍ، مرتهناً دينه الذي له على الراهنِ. انظر: الشرح المنصور ١١٦/٢.

<sup>`.177/</sup>r (T)

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٣٤٨/٣.

ويصحُّ شرطُ كلِّ ما يقتضيه العقدُ، كبيعِ مرتَهِ وعدلُ لرهنٍ (۱)، ونحو ذلك، وينعزلان بعزله، لا ما لا يقتضيه، أو ينافيه ككونِ منافعه له، أو أن لا يَقبضَه، أو لا يَبيعَه عند حُلول، أو من ضمان مرتَهن. ولا يفسدُ العقدُ.

في قضاءِ دَيْنٍ قَضيَ في غيبةِ موكلٍ، و لم يُشهدُ في الحكمِ، فيضمن.

حاشية التجدي

قوله: (ونحو ذلك) كحعله بيد معين أو أكثر. قوله: (أو ينافيه) يعطف على: (لا يقتضيه) لا على: (يقتضيه). والتقديرُ: لا يُشْرَطُ شيءٌ لا يقتضيه عقدُ الرَّهنِ، أو شيءٌ ينافيه عقدُ الرَّهنِ، قوله: (ككون منافعه ... إلخ) هذا مثالٌ لما لا يقتضيه عقدُ الرَّهنِ، وما بعدَه من الأمثلةِ لما ينافيه. قوله: (أو مِن ضمانِ مرتهنِ) أو شُرطَ توقيتُ الرَّهنِ كعشرةِ أيامٍ مثلاً؛ لمنافاته له، كما في «الإقناع»(٢). قوله: (ولا يفسدُ العقدُ) فلو قال لغريم: رهنتُك عبدي هذا على أن تزيدني في الأحلِ؛ بأن كان الدَّينُ مؤجلاً إلى رَجَب، وزهنه على أن يمدّه إلى رمضانُ مثلاً، كان الرَّهنُ باطلاً؛ لأنَّ الأحلُ لا يثبتُ في الدينِ الأَد يكونَ مشروطاً في عقدٍ وجبَ فيه. وإذا لم يثبت الأحلُ، فسدَ الرَّهنُ؛ لأنَّه في مقابلته، «إقناع»(٣)، و«شرحه»(٤).

<sup>(</sup>١) في (أ): "(الرهن».

<sup>.177/1 (1)</sup> 

<sup>.174/(1)</sup> 

 <sup>(</sup>٤) كشاف القناع ١/٣٥٥.

وإن اختلفا في أنَّه عصيرٌ، أو خمرٌ، في عقد شُرِطَ فيه، أو ردِّ رَهنٍ، أو في عينهِ، أو قدرِه، أو دينٍ (١) به، أو قبضِه، وليسَ بيلِ مرتَهِن، فقولُ راهنِ.

و: أرسلتُ زيداً ليَرْهَنَه بعشرينَ، وقَبَضها، وصدَّقه ......

حاشية النجدي

(اقوله: (أورد رهن) فقول راهن كمعير ومؤجر الم قوله: (أو قدره ... إلخ فإن اختلفا في رهينة شجر في أرض مرهونة فقول مالك؛ لأن الاختلاف هنا في عقد واليد لا تدل عليه بخلاف ما لو كان الاختلاف في مِلْكُو. ذكره ابن رجب في «القاعدة» الخامسة والعشرين عن القاضي، وابن عقيل، نقله منصور البهوتي. قوله أيضاً على قوله: (أو قدره) أي: (او كذا لو اختلفا في المفق خروجه عن يده، كأن قال: هو رهن بالمؤجل دون المعجل. قوله: (فقول راهن) كمعير ومؤجر. قوله: (وصدقه) فإن لم يُصدِق زيد المرتهن بل الرّاهن، حلف زيد أنه ما رهنه إلا بعشرة، وما قبض غيرها، ولا يسمين على الرّاهن؛ لأنّ الدّعوى على غيره، وإنْ نكل زيد، غرم العشرة المختلف فيها، ولا يرجع بها على أحد، وإنْ

<sup>(</sup>١) في (جـ): الأو حقُّ به!!.

<sup>(</sup>٢-٢) ليس في الأصل و (ق).

قُبلَ قُولُ الرَّاهنِ: بعشرةٍ.

وإن أقرَّ بعد لزومِه بوطء، أو أنَّ الرَّهنَ جنَى، أو باعَه، أو غصَه، أو غصَه، أو غصَبه، قُبلَ على نفسِهِ، لا على مرتَهن أنكره.

ولمرتَهِنِ رَكُوبُ مُرهُونِ، وحلبُه، واسترضاعُ أمةٍ، بقدرِ نفقتِه، متحرِّياً للعدلِ. ولا يُنْهِكُه بلا إذن راهنٍ، ولو حاضراً و لم يمتنعُ. ويبيعُ فضلَ لبنِ بإذنٍ، وإلا فحاكمٌ. ويرجِعُ بفضلِ نفقةٍ(١) على راهنٍ.

وأن ينتفعَ بإذنِ راهنٍ بحَّاناً، ولو بمحاباةٍ، ما لـم يكن الدَّينُ قرضاً،

حاشية النجدي

عُدِمَ رسولٌ، حُلِّفَ راهنٌ أنه ما أذِنَ في رهنِهِ إلا بعشرةٍ، وما قبضَ غيرَها. «شرحه»(٢). قوله أيضاً على قوله: (وصدَّقه) أي: صدَّقَ زيدٌ المرتهنَ.

قوله: (قُبِلَ قولُ الرَّاهنِ بعشرةٍ) يعني: ويَغْرَمُ الرسولُ العشرة الباقيةَ للمرتهنِ.

قوله: (ولا يُنهكُه) أي: يبالغُ حتى يُهزِلَه. قال في «المصباح»: نَهَكُتْهُ الحُمَّى، من ياب: نَفَعَ وتَعِبَ: هَزَلَتُهُ، ونَهَكَهُ السلطانُ عقوبةً: بالغَ في ذلك(٣). قوله: (ويرجعُ بفضل نفقة ... إلخ) يعني: وإن لم يرجعُ في غيرِها بلا إذن. قوله: (عَجَاناً) أي: أو بعِوضٍ. قوله: (ما لم يكن الدَّينُ قرضاً) قيدٌ في المسالتين،

<sup>(</sup>١) في (جر): النفقته) أ

<sup>(</sup>۲) «شرح» منصور ۲/۸۱۸.

<sup>(</sup>٣) المصباح: (نهك).

وإن أَنفَقَ عليه لـيرجِعَ بـلا إذن راهـن، وأمكـن، فمتـبرُّعٌ. وإن تعذَّر، رَجَعَ بالأقلِّ مُمَّا أنفَق، أو نفقةِ مثله، ولو لم يستأذِنْ حاكماً أو يُشهدُ. ومُعارٌ، و(١)مؤجَرٌ، ومودَعٌ، كرهن.

وإِنْ عَمَرُ الرَّهِنَ، رَجعَ بآلتهِ، لا بما يحفظُ به ماليَّةَ الدَّارِ، إلا بإذن.

أعنى: قوله: (ولمرتهن ركوب موهون...إلخ) وقوله: (وأن ينتفع (٢)... إلخ) على أنَّ هذه التفرقة هنا بين القرض وغيره من المصنف وغيره مخالفة لما أسلفه في القرض من قوله: (وكذا كل غريم)، لكن ذكر صاحب «المستوعب» أن في غير المقرض روايتين، فيكون المصنف كصاحب «الإقناع» مشى في كلِّ باب على رواية، أفاده في «شرح الإقناع» (٢).

قوله: (بالانتفاع) أي: لا قبلَهُ.

قوله: (أو نفقة مثله) وهذا ممَّا أنكرَهُ ابنُ هشامٍ على الفقهاءِ. قال: والصَّوابُ : العطفُ بالواو. فراجعِ «المغني»(1). تدبر. قوله: (كرهنِ) أي: فيما تقدَّمَ من الإنفاق والرُّجوع.

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١) في (أ): الأواه:

<sup>(</sup>٢) في (س): ((وانتفاع)).

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٣٥٦/٣.

<sup>(</sup>٤) مغني اللبيب ص٦٣.

وإن جَنَى رهْنٌ، تعلُّقَ الأرْشُ برقبتِهِ،

قوله: (وإن جَنَى رهن ... إلح أي: بغير إذن سيِّدِه، أو به، وهو يعلم عريم الجناية، وعدم وحوب طاعة سيِّده فيها، وإلا بأن أذِنَ له صغير أو أعجمي لا يعلم التحريم، أو يعتقد وحوب طاعتِه سيِّده، فعلى السَّيِّدِ. (قوله أيضاً على قوله: (وإن جنى رهن ... إلح) أي: على نَفْلسٍ أو مال جناية توجب المال واحتير [المال](١)).

فائدة: إذا حَنَى أحدُ عبدين لشخص، مرهونين عند آخر، كلُّ واحدٍ منهما بدينٍ منفردٍ، ففي ذلك أربعُ صور؛ لأنَّه تارةً يتفقُ الدَّينان المرهونُ فيهما وقيمتا الجاني والمحني عليه، وتارةً يختلفُ الدَّينان والقيمتان، وتارةً يتفقُ الدَّينان مع احتلافِ يتفقُ الدَّينين، ومحصَّلُ الحكمِ في ذلك: أنه مع التَّساوي في الدَّينين والقيمتين تكونُ الجناية هَدَراً، ومع احتلافِ الدَّينين فقط أو مع القيمتين، يُنقلُ دَينُ المقتولِ إلى القاتل، إنْ كان دينُ المقتولِ أَزيَدَ، فيصيرُ القاتلُ رهناً بدينِ المقتولِ، وإنْ كان دينُ المقتولِ أَزيَدَ، فيصيرُ القاتلُ رهناً بدينِ المقتولِ، وإنْ كان دينُ المقتولِ أَزيَدَ، فلا نقلٌ، وإنْ كان عبد المقتولِ أَزيَدَ، فلا نقلٌ، وإنْ كانت قيمةُ المقتولُ أَزيَدَ، فلا نقلٌ، وباقِيهِ رهنَ عبدينِه، أو يجعلُ القاتل رهناً في الدَّينين معاً. وا الله أعلم.

<sup>(</sup>١-١) ليست في (س).

<sup>(</sup>٢) إضافة من «شرح» منصور يقتضيها السياق. انظر: «شرح» منصور ٢٠/٢.

فإن استغرَقَه، خُيِّر سيِّدُه بين فِدائِه بالأقلِّ منه ومِن قيمتِهِ، والرَّهنُ بحاله، أو بيعِه في الجنايةِ، أو تسليمِه لوليِّها، فيملكُه، ويبطلُ فيهما. وإلا بِيعَ منه بقدْرهِ، وباقيه رهنٌ. فإن تعذَّرَ، فكلَّه.

وإن فداهُ مرتَهِـنٌ، لم يرجع، إلا إن نـوَى وأذِنَ(١) راهــنٌ. و لم يصحَّ(٢) شرطُ كونِه رَهناً بفدائِهِ مع دينِهِ الأوَّل.

وإن جُنِيَ عليه، فالخصمُ سيِّدُه، فإن أخَّرَ الطَّلبَ، لغَيبةٍ أو غيرها، فالمرتَهِنُ.

ولسيِّدٍ أن يقتصَّ إنْ أذِن مرتهنٌ، أو أعطاه ما يكونُ رهناً. فإن اقتَصَّ بدونِهما، في نفسِ أو دونَها، أو عفا على مالٍ، فعليه قيمةُ

حاشية النجدي

قوله: (فإن استغرقه) أي: استغرق الأرش الجاني؛ بأن ساوى قيمته أو زادَ عليها، وحينئذٍ، فلا يَظهرُ. قوله: (بالأقلّ منه) أي: من الأرش ومن قيمته؛ لأنّ الواحب مع الاستغراق قيمة الجاني؛ لأنّها إمّا مساوية للأرش أو أقلّ من القيمة مع الاستغراق للثاني. قوله: (فإن تعذّر) يعني: أو نَقَصَ بتشقيص. قوله: (وأذِن راهن) يعني: حتى ولو تعذّر استندائه؛ لأنّ المالك لا يتعين عليه الفِداء، بخلاف النفقة. قوله: (مع دَينه الأولى) والظاهرُ: أنّ له الرُّحوع في عين ما دفع؛ لأنّه لم يَتمّ له شرطه، كما في الشروط الفاسدة. قوله: (أو عفا... إلى أي: السيّدُ، فلو أرادَ أن يصالِحَ عنها، الشروط الفاسدة. قوله: (أو عفا... إلى أي: السيّدُ، فلو أرادَ أن يصالِحَ عنها،

<sup>(</sup>١) في (أ): «وأذن له راهن».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (ج) و(ط): ﴿وَ لَمْ يَجْزُ﴾.

أَقلَّهِما، تُجعلُ مكانَه. والمنصوص، أن عليه قيمة الرَّهنِ أو أرْشه. وكذا لو جَنَى على سيِّدِهِ، فاقتَصَّ هو أو وارتُه(١).

حاشية النجدي

أو يأخذَ عِوضاً عنها، لم يَحرُ إلا بإذن مرتهن إذ الأرشُ بجبُ من غالب نقدِ البلدِ، كقيم المتلفاتِ، كما في «الحاشية». قوله: (أقلهما) أي: الجاني والجحني عليه. قوله: (تُجعلُ مكانه) أي: تكونُ رهناً، ولا يحتاجُ إلى عقد حديد، بل الشرع حَعلَ الأرش والنّماء ونحوَهما رهناً. تدبر. هذا هو المفتى به، كما في «شرحه»(۲). قوله: (وكذا لوجني على سيّله) فإن أوجبت حنايتُه على سيّدِه مالاً أو غيرِه وعفا عليه، كما لو كانت على ما دونَ النّفس، أو عفا على ما يكن الجيئ على مبدره فإن له يكن الجيئ عليه مرهوناً، فكالجناية على طرف سيّدِه، وإنْ كانتِ الجناية على مورّث سيّدِه، وكانتْ على طرف أو مالِه، فكاجني وله القصاص أن كانتِ الجناية على مورّث له، والعفو على مال وغيره، فإن انتقل ذلك إلى السيّد بموتِ المستحق، فله ما لورثه من القصاص والعفو على مال؛ لأن الاستدامة أقوى من الابتداء، فحاز أن يثبت بها ما لا يثبتُ في الابتداء، قاله في «الإقناع»(۳)، و «شرحه»(٤).

قوله: (فاقتصَّ هو أو وارثُه) أي: فعليه قيمتُه، أو أَرْشُهُ، يكونُ رهناً

<sup>(</sup>١) في (جـ): الورثته!

<sup>(</sup>٢) انظر: الشرحة منطور ١٢١/٢.

<sup>; . 1</sup> Y T = 1 Y T / T (T)

 <sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٣/٩٥٣.

وإن عفا عن المال، صحَّ، لا في حقِّ مرتهِنٍ. فإذا انفكَّ بأداءٍ أو إبراءٍ، رَدَّ ما أُخَذَ من جانٍ، وإن استَوفَى من الأرْشِ، رجَعَ جانٍ على راهنِ.

وإنْ وطِئ مرتَهنَّ مرهونةً، ولا شُبهةَ، حُدَّ، ورقَّ ولَـدُه، ولَزِمَـه المهرُ، وإنْ أَذِنَ راهنَّ، فلا مهرَ، وكذا لا حَدَّ إن ادَّعَى جَهْلَ تحريمِهِ، وَكذا لا حَدَّ إن ادَّعَى جَهْلَ تحريمِهِ، وَمثلُه يجهلُه(١)، وولدُه حرَّ، ولا فداءَ.

حاشية النجدي

مكانَه إن كان الدَّينُ مؤجلاً، أو قضاءً عن الدَّينِ إنْ كان حالاً كما في حاداً الله عالم الله الله الله الله عا «الإقناع»(٢). .

قوله: (وإن عَفَا عن المال...إلخ) أي: الواحب بالجناية على الرهن ... قوله: (وإن وَطِئ مرتَهن مرهونةً) يعنى: بإذن راهن أو لا، غير أنه لا مَهْر مع الإذن. قوله: (ولا شبهةً) بخلاف ما لو جَهِلَ التَّحريمَ كما يأتي. قوله: (ولزمه المهرُ) يعنى: إن لم يأذن راهن. قوله: (ولا فداءً) أي: لولد إن أذن راهن وإلا فَداه، كما في «الإقناع»(٣)، خلافاً لما في «شرحه»(١).

<sup>(</sup>١) في (حـ): اليجهل.

<sup>.171/4 (4)</sup> 

<sup>.140/4 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٣٦٢/٣.

منتهل الأرادات

الضّمانُ: التزامُ مَن يصحُّ تبرُّعُه، أو مُفْلس (١) ، أو قِننُ، أو مكاتب بإذنِ سيِّدهما - ويؤخذُ مما بيدِ مكاتب، وما ضَمِنه قِنَّ مِن سيِّده - ما وجب على آخر، مع بقائِه، أو يجبُ غيرَ جزيةٍ فيهما. بلفظ: ضَمِينٌ، وكَفِيلٌ، وقَبِيلٌ، وحَمِيلٌ، وصَبِيرٌ، وزَعِيمٌ، وضمِنتُ بلفظ: ضَمِينٌ، وكَفِيلٌ، وقَبِيلٌ، وحَمِيلٌ، وصَبِيرٌ، وزَعِيمٌ، وضمِنتُ

حاشية النجدي

مَّا قالُه بعضُ الأدباء في الضمان(٢):

ضادُ الضمان بصادِ الصَّكِ ملتصقُ فإن ضمنتَ فحاءُ الحبسِ في الوسطِ

قوله: (التزامُ ... إلخ) أي: إيجابُه على نفسه. قوله: (مَن يصحُ تبرُّعُه) وهو جائزُ التَّصرفِ ولو فاسقاً. كما في «الإقناع»(٣). قوله: (ما وجب) أي: مالاً. قوله: (مع بقائِه) أي: ما وجبَ على مضمون عنه، فلا يسقطُ عنه بالضمان. قوله: (غير جزيةٍ) يعني: فلا يصحُّ ضمَّانُها من مسلمٍ أو كافر، لفواتِ الصَّغارِ عن المضمونِ(٤) بدفع الضامنِ.

<sup>(</sup>أ) لأن الحجر عليه في أماله لا في ذمته. «شرح» منصور ١٢٢/٢.

<sup>(</sup>٢) ((حاشية) العنقري على ((الروض المربع) ٢/٠٨٠.

<sup>(</sup>T) Y/YY1.

<sup>(</sup>٤) إشارة إلى الصَّغار المذكور في قوله تعالى: ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بـا الله ولا بـاليوم الآخر ولا يحرمون مـا حرم ا الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتـى يعطوا الجزية عـن يـد وهـم صـاغرون، ، ، . [التوبة: ٢٩]. والصَّغارُ: الضيمُ والذلُّ والهوان، سمى بـنـلك؛ لأنه يُصغِّر للإنسان نفسه. «المصباح»: (صغر).

دَينَك، أو تحمُّلْتُه، ونحوُّه، وبإشارةٍ مفهومةٍ مِن أخرسَ.

ولربّ الحقّ مطالبة أيّهما شاء، ومعاً، في الحياة والموت. فإن أحالَ أو أُحِيلَ، أو زالَ عقد، بَرئَ ضامنٌ، وكفيلٌ، وبطلَ رهن لا إن وُرِث (١). لكن لو أحالَ ربُّ دينٍ على اثنينِ، وكلّ ضامن الآخرَ، ثالثاً، لِيقبض مِن أيّهما شاء، صحّ.

وإن أبرئ أحدُهما من الكلّ، بقي ما على الآخرِ أصالةً. وإن بَرئَ مديونٌ، بَرئَ ضامنُه، ولا عكسَ. ولو لحق ضامنٌ بـدارِ حرب، مرتداً ، أو أَصْلِياً ، لم يبرَأْ. وإن قال ربُّ دينٍ لضامنٍ: بَرِثْتَ إليَّ

حاشية النجدي

قوله: (ونحوه) من كلِّ ما يُؤدي معنى التزامِهِ ما عليه، كعندي، وعلى مالك، ونحوِ ذلك. قوله: (وياشارقٍ) أي: لا بكتابةٍ منفردةٍ عن إشارةٍ مفهومةٍ، فمن لا إشارة له، لا يصحُّ ضمائه، وكذا سائرُ تصرفاتِه. وتأتي صحة وصيته، وطلاقِه، وإقرارِه بالكتابةِ. قوله: (من أخرس) أي: لا بكتابةٍ سواءً فهمت إشارته، أو لا. قوله: (أيهما) بالجرِّ: اسم موصولٌ معرب، أي: الذي شاءَه ربُّ الدَّين، وأرادَه مِن الضَّامنِ والمضمونِ. قوله: (ومعاً) منصوبٌ على الظرفيةِ بعاملٍ محذوفٍ، أي: مطالبتُهما معاً. وهو في محلٌ الحال، أي: مُصطحَبنِ. فتدبر. قوله: (فإن أحمال) أي: ربُّ دَينٍ على مضمونِ أو راهن، قوله: (أو زالَ عقلًا) يعنى: بتقايلٍ أو غيرِه.

<sup>(</sup>١) أي: الحق؛ لأنها حقوق للميت، فتورث عنه كسائر حقوقه. الشرح، منصور ١٢٣/٢.

مِن الدَّينِ، فقد أقرَّ بقبضه. لا: أبرأتك، أو: بَرئت منه(١).

و: وهبتُكُهُ، تمليكٌ له، فيرجعُ على مضمون.

ولو ضَمِنَ ذميٌّ عن ذميٌّ خمراً، فأسلمَ مضمونٌ له أو عنه، بَرئَّ، كضَامِنِه. وإن أسلمَ ضامنٌ، برئَ وحدَه.

ويُعتَبرُ رضًا ضامنٍ، لا من ضُمِن، أو ضُمنَ له، ولا أن يعرفَهما ضامنٌ، ولا العلمُ بالحقِّ، ولا وجوبُه، إن آلَ إليهما. فيصحُّ: ضَمِنتُ

حاشية التجدى

قوله: (فقد أقر بقبضه) لأنه أقر بفعل واصل إليه، وذلك إقرار بالقبض. قوله: (برع) لأن مالية الخمر بَطلت في حقّه، فلم يملك المطالبة شرحه (۱). قوله: (ويعتبر رضا ضامن) لأنه تبرع. قوله: (أو ضمن له) لأن أبا قتادة ضمن الميت في الدينارين، وأقره الشارع. رواه البحاري (۱). ولصحة قضاء دينه بغير إذنه، فضمائه أولى. قوله: (ولا أن يعرفهما ضامن) لأنه لا يعتبر رضاهما. قوله: (إن آل إليهما) أي: إلى العلم والوجوب، كنلاف: ضمنت بعض دينك، لجهالة البعض حالاً ومآلاً، أو أحد دينيك. وبخلاف ضمان ذين الكتابة؛ إذ قد يعجز المكاتب نفسه، فلا يوول للوجوب، كما سيأتي.

<sup>(</sup>١) انظر: الشرح؛ منضُور ١٢٤/٢.

<sup>(</sup>۲) انظر: «شرح» منصبور ۲/۵/۲.

<sup>(</sup>٣) (٢٢٨٩) عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بجنازة، فقالوا: صَلَّ عليه وسلم أتي بجنازة، فقالوا: صَلَّ عليها. قال: «هل ترك شيئاً؟». قالوا: لا. قال: «صلَّوا عليه دين؟». قالوا: ثلاثة دنانير. قال: «صلَّوا علي صاحبكم». قال أبو قَتادة: صلَّ عليه يا رسول الله وعليّ دَينه، فصلى عليه.

لزيدٍ ما على بَكر، أو ما يُداينُه. وله إبطالُه قبلَ وجوبه.

ومنه، ضمانُ السُّوقِ، وهو: أن يضمنَ ما يلزمُ التاجرَ مِن دَيـنٍ، وما يَقبضُه مِن عين مضمونةٍ.

ويصَعُّ ضمانُ مَّا صعَّ أخذُ رهنٍ به، ودينِ ضامنٍ وميت، ولا تَبْرأُ ذمَّتُه قبلَ قضاءِ -ومُفْلس، ومجنون (١)، ونقصِ صَنْحةٍ، أو كيلٍ

حاشية النجدي

قوله: (وله إبطاله) أي: الضمان. قوله: (قبل وجوبه) أي: الحق. قوله: (ما يلزم ... إخ). فلو قال: ما أعطيته فعليّ، ولا قرينة، فهو لما وحب ماضياً. حزم به في «الإقناع»(٢)، وللماضي والمستقبل على ما صوّبه في «الإنصاف»(٢)، ومعناه للزركشي(٤). قوله: (ما صحّ أخذُ رهن به) يعني: لا عكسه؛ لصحة ضمان العُهدة دون أحذ الرّهن بها. قوله: (ودين ضامن) أي: وضامن الضامن وهكذا؛ لأنه لازم، ويثبت الحق في ذمة الجميع، أيّهم قضاه، برئت ذمتمهم من جهة الغريم، ولمن أدّى الرّجوع على مَن فوقه إلى الأصيل، وإنْ أبراً الغريم الأصيل، برئ الجميع. أو غيره، برئ ومن تحته، وليس لمن أبراً رجوع على أحد. «شرحه»(٥). قوله: (ومفلس) معطوف على (ضاهن). وكذا: (مجنون).

 <sup>(</sup>١) في (ط) و(ب) و (ج): الومفلس بحنون،

<sup>.144/4 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٥/١٣.

<sup>(</sup>٤) الشرح الزركشي: ١١٧/٤.

<sup>(</sup>۵) اشرح» منصور ۲/۵۲۰.

ويَرجِعُ بقولِه مع يمينه، وعُهدةِ مَبِيعٍ عن بائع لمشرّ؛ بأن يَضمنَ عنه الثمنَ إن استُحِقَ المَبِيعُ، أو رُدَّ بعيبٍ، أو أرْشَه. وعن مشتر لبائع؛ بأن يَضمنَ الثمنَ الواحب قبلَ تسليمِه، أو إنْ ظهرَ بِه عيب، أو استُحِقَ.

ولو بَنَى مشترٍ، فهدَمَه مستحِقٌ، فالأنقاضُ لمشترٍ، ويَرجعُ بقيمـةِ تالف(١) على بائع، ويدخُلُ في ضمانِ العهدةِ.

و عينٍ مضمونةٍ، كغصبٍ، وعاريةٍ، ومقبوضٍ على وحـهِ سَوْمٍ

حاشية النجدي

قوله: (وعهدةِ مبيعٍ ... إلخ) عطفٌ على (ما صحَّ أخذُ رهنِ به). وعهدةُ المع لغــةُ: الصَّـكُ، أي: الكتـابُ الـذي تُكتـبُ بـه الع اما

وعهدة المبيع لغة: الصَّكُ، أي: الكتابُ الذي تُكتبُ به المعاملات والأقاريرُ. واصطلاحاً: ضمانُ التَّمنِ أو جزء منه عن أحدِهما للآخر، إن ظهرَ ما يوجبه. فتدبر. قوله: (بأن يضمنَ عنه الثمن) ولو قبلَ قبضه؛ لأنّه يؤولُ للوجوب. قوله: (أو إن ظهرَ به عيبٌ) كان ينبغي أن يقولَ: أو أرشه. كما فعلَ في حانبِ المبيع؛ إذ الثمنُ في ذلك كالمُثمن، ويمكنُ أنه اكتفى بفهمِه بالمقايسة، وفيه شيءٌ. قوله: (كغصب وعارية ... إلح) وضمانُ هذه الأعيانِ في الحقيقة ضمانُ استنقاذِها وردّها أو قيمتِها عند تلفِها، فهي كعُهدًة المبيع. قالةً في «شرح الإقناع»(٢).

<sup>(</sup>١) في الأصل و(أ) و(ب): «تأليف»، والتأليف: البناء.

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣٧٠/٣.

وولده - في بيع أو (١) إجارةٍ - إن ساوَمَه، وقطع ثُمَنَه، أو ساومَه، فقطْ، ليُريَه أهله إنْ رضُوه، وإلا ردَّه. لا إن أخذَه لذلك، بلا مساومةٍ ولا قطع ثمن (٢). ولا بعض (٣) لم يُقدَّرْ مِن دينٍ، ولا دينِ كتابةٍ، ولا أمانةٍ، كوديعةٍ ونحوِها. إلا أن يَضمنَ التعدِّيَ فيها.

ومن باغ بشرطِ ضمانِ دَرَكِه إلا مِن زيدٍ، ثم ضمنَ دَركَه منه أيضاً، لم يُعُدُّ صحيحاً.

وإن شُرطَ حيارٌ في ضمانٍ أو كفالةٍ، فَسَدا. ويصِحُّ: أَلْقِ متاعَكَ في البحر، وعليَّ ضمانُه.

## فصل

وإن قضاهُ ضامنٌ أو أحمالَ بهِ، ولم ينوِ رجوعاً، لم يرجِعْ، وإنْ نـواهُ، رجعَ على مضمونٍ عنه، ولو لـم يأذنْ في ضمانٍ، ولا

قوله: (إن ساومَهُ) أي: طلب شراءَها أو استئجارَها. قوله: (وقطع حانية النجب ثُمنَه) أي: أو أُجرتَهُ. قوله: (إلا من زيلهِ) لم يصح البيع، لاعترافِه بحق لزيلهٍ فيه، وأنّهُ لم يأذنُ. قوله: (فسدا) أي: الضمانُ، والكفالةُ. قوله: (ويصح ألق متاعَكَ...إلخ) أي: يصح قولُ حائز التصرفِ لآخرَ: ألقِ...إلخ.

قوله: (لم يرجعُ) يعني: ولو ضمِنَ بإذبهِ. قوله: (وإن نواهُ: رجعَ...إلخ)

<sup>. (</sup>١) في (أ): ((و)) .

 <sup>(</sup>۲) لأنه لا سوم فيه، فلا يصح ضمانه. «شرح» منصور ۱۲۷/۲.

<sup>(</sup>٣) في (جـ): ((ولا بعض دين)، وهي نسخة.

قضاء، بالأقلِّ مما قضى، ولو قيمة عَرْض عوَّضَه به، أو قدر الدَّيْنِ(١). وكذا كفيل، وكلُّ مُؤدِّ عن غيرِه ديناً واحباً، لا زكاةً ونحوَها. لكن يرجعُ ضامنُ الضامنِ عليه، وهو على الأصيلِ.

حائلة التحدي

في المسألةِ أربعُ صورٍ: لأنهُ تارةً يأذَنُ المضمونُ للضامنِ في الضمانِ والضمانِ والقصاءِ، وتارةً لا يأذَنُ له في واحدٍ منهما، وتارةً في الأولِ، وتارةً في الثاني فقط، وكلَّهَا تُفهَمُ من المتنِ، وأنَّ لــهُ الرحوعَ فيها كلَّها معَ الخلافِ في بعضِهَا. فتدير.

قوله: (عُوضه) أي: العَرْض. قوله: (به) أي: بالدَّيْنِ. قوله: (أو قلم اللهِّيْنِ) «أو» بمعنى الواوِ. قوله: (ونحوها) ككفارةٍ بمَا يفتقرُ إلى نيةِ المُحْرِجِ. قوله: (لكن يرجعُ ... إلخ ) هذا استدراكٌ من قوله: (رجَعَ على مضمون عنه ) رفَعَ به توهم أنه يرجعُ ، سواءٌ كان القاضي ضامناً أو ضامن فضامنٍ. فبيَّنَ أنه لايرجعُ على الأصيلِ إلا ضامنه، وأنَّ ضامن الضامن لايرجعُ على الأصيلِ الإ ضامنه، وأنَّ ضامن الضامن الدَّيْنِ إنساناً بهِ على الضامن، برئَ المضمونُ مِن جهةِ المُحِيلِ، وانتقلَ الحقُ الدَّيْنِ إنساناً بهِ على الضامن، برئَ المضمونُ مِن جهةِ المُحِيلِ، وانتقلَ الحقُ المحتالِ على الضامن، حتى لو أبراً المحتالُ المضمون، لم يبرأ، ولو أبراهُ الضامن، بَرِئَ ولا يُطالبُ الضامنُ المضمون بالدَّيْنِ حتى يؤدِّيهُ للمحتالِ، أو لو أبراً المختالُ المضمون، ولم يُحلِّفُ يُملَّكُهُ المحتالُ أمرةُ إلى الحاكِم؛ لِياحذَ من الأصيلِ، ويدفعَهُ إلى المحتالُ؛ لعدمِ الرّكةِ؛ لأنَّ الضامن لَهُ تركةً بالنسبةِ إلى ولا يقالُ: يَسْقطُ حقُّ المحتالُ؛ لعدمِ الرّكةِ؛ لأنَّ الضامن لَهُ تركةً بالنسبةِ إلى ولا يقالُ: يَسْقطُ حقُّ المحتالُ؛ لعدمِ الرّكةِ؛ لأنَّ الضامن لَهُ تركةً بالنسبةِ إلى ولا يقالُ: يَسْقطُ حقُّ المحتالُ؛ لعدمِ الرّكةِ؛ لأنَّ الضامن لَهُ تركةً بالنسبةِ إلى ولا يقالُ: يَسْقطُ حقُّ المحتالُ؛ لعدمِ الرّكةِ؛ لأنَّ الضامن لَهُ تركةً بالنسبةِ إلى

<sup>(</sup>١) انظر: الشرح) منصور ١٢٨/٢.

وإن أنكرَ مَقْضيٌّ القضاءَ، وحلف، لم يرجعْ على مَدِينِ، ولو صدَّقه، إلا إنْ ثبت (١) ، أو حضرَه، أو أشهدَ وماتَ، أو غابَ شهودُه، وصدَّقه.

حاشية النجدي

هذا الدَّيْنِ، وهو ما يستحقَّهُ في ذمَّةِ الأصيلِ. وكذَا إذَا أدَّى ضامنُ الضامِن، وماتَ الضامنُ قبلَ أدائِهِ إلى ضامنِه، ولم يتركُ شيئاً. هذَا خلاَصةُ ما يؤخذُ مِن كلامِ أبنِ نصرِ اللهِ المنقولِ في «الشرح» في مواضع، حصلَ في بعضِها اضطرابً. فَتَثَبَّتُ (٢) . ونَظَمَ ذلك شيخُنَا محمدٌ الخلوتي فقال (٣) :

إذا أحال ربُّ دين واحداً بدينه من ضامن فقد غَدا مَنْ قد ضَمِنْ لا علكُ المطالبَةُ إلا إذا أدَّى الديونَ الواجبَهُ كذَا ابنُ نصرِ اللهِ قد أفتى بهِ بَحَّاهُ ربُّ العرشِ مِن عقابِهِ

وقدْ نَظَمْتُ مسألة الحوالة على الضامِن، وعدمَ رجوعِهِ على المضمونِ قبلَ أداتِهِ، وعدم صحةِ إبراءِ المحتالِ للمضمونِ عنه، وصحة إبراء الضامنِ

للمضمون عنهُ؛ لأنَّهُ لا طَلبَ على مضمونٍ عنهُ ولا حقَّ إلا للضامنِ، فقلتُ: حوَالتنا صَحِّح على ضامنٍ ولا يُطالِبُ مضموناً إذا لـم يكن أدَّى وإن يُبْر محتالٌ لمضمونِ ضامن فلاغ وإن ضامنٌ يُسبري فَمَا رُدَّا

قوله: (ولو صلَّقَهُ) أي: صدَّقَ اللَّدِينُ الضامنَ اللذي ادَّعَى القضاءَ. قوله: (وصلَّقه) فلو رُدُّوا لفستٍ (٤) باطنٍ، فلا رحوع، بخلاف رِقٌ، أو لكونِه واحداً،

<sup>(</sup>١) في (أ): «شبت».

<sup>(</sup>٢) في (س): الفتنبه ؟ ، وانفار: الشرح؟ منصور ١٢٩/٢.

<sup>(</sup>٣) العنقري على الروض المربع ١٨٦/٢.

<sup>(</sup>٤) في (س): اللهسق واحد باطن.

وإن اعتَرفً إ وأنكرَ مضمونٌ عنه، لم يُسمعُ إنكارُه.

ومن أرسَل آخر إلى من له عنده مالٌ، لأخذِ دينارٍ، فأُحَذَ أكثرَ، ضمنَه مرسِلٌ، ورَجعَ به على رسولِه.

حاشية النجدي

لأَنَّهُ مالٌ ثبتَ بالواحدِ معَ اليمينِ. قوله أيضاً على قوله: (وصدَّقَهُ) أي: المدينُ الضامنَ.

قوله: (وإن اعترف) أي: ربُّ حقّ. قوله: (مضمونٌ عنه) أي: القضاء بدين (١). قوله: (ضَمِنَهُ موسِلٌ) أي: الآمرُ للرسولِ باخذِ الدينارِ؛ لأنّه سلّطهُ. وفي «الإقناع»(٢): أنَّ الزَّائدَ مِن ضمان باعثِ نحوِ الدينارِ، وهُو مَن عندهُ المالُ. فلو كان المالُ ديناً على المرسلِ إليه، فبعث مع الرسولِ عوضَه، كدينارِ عن دراهم، ففي «الإقناع»(٢): من ضمانِ الباعثِ أيضاً. وهو مُقتضَى قولِ المصنفِ في الوكالةِ: (ومن وكلّ في قبض درهم أو دينارٍ، لم مُقتضَى قولِ المصنفِ في الوكالةِ: (ومن وكلّ في قبض درهم أو دينارٍ، لم يصارفْ، انتهى. إلا أن يخبرَ الرسولُ الغريم: أن ربَّ الدَّين أَذِنَ له في المُصارفَة، فمِن ضمانِ الرسولِ، كما صرحَ بهِ في «الإقناع»(٢) وغيره. بقي لو لم يصارفْ في هذه الصورةِ، بل أخذَ أكثرَ ممّا أُمِرَ بأخذِه، فالظاهرُ: أنهُ مِن ضمانِ باعثٍ، إلا أن يُحبرَ، كما تقدم.

<sup>(</sup>١) في (ق) ر (س): العندين».

<sup>.</sup>YEA/Y (Y)

ويصحُّ ضمانُ الحالِّ مؤجَّلاً. وإن ضَمِنَ المؤجَّلَ حالاً، لم يلزمُــهُ قبلَ أجلِه. وإن عجَّله، لم يرجعُ حتى يَجِلَّ، ولا يحلُّ بموتِ مضمونِ عنه، ولا ضامن.

ومن ضَمِنَ أو كَفَلَ، ثم قال: لم يكنْ عليه حقَّ، صُدِّق حصمُه بيمينه. فصل في الكفالة

وهي: التزامُ رشيدٍ إحضارَ مَن عليه حقٌّ مـــاليٌّ إلى ربِّــه. وتنعقــدُ . بما ينعقدُ(١) به ضمانٌ. وإن ضَمِن معرفتَه، أُخِذ به.

حاشية النجدي

قوله: (وإن عجَّله، لم يَرجع) أي: بغير إذن المضمون، وإلا رحع. قوله: (ولا ضامن) أي: إنْ رَثَّقَ ورثتُهُ، وإلا حَلَّ. وإذا أخذَ الغريمُ منهمْ دَيْنَهُ، لا يَرْجعُوا على مضمونِ حتى يحلَّ الدَّيْنُ. فتدبر.

قوله: (التزامُ رشيد) ولو مُفْلِساً. قوله: (بـما ينعقدُ بهِ ضمانٌ) منَ الألفاظِ السابقةِ كلّها، نحوُ: أنا ضمينٌ ببدنِه، أو زعيمٌ بهِ الأنّها نـوعٌ منهُ، فيُؤخذُ منهُ صحتُها مِمَّن يصحُّ ضمائهُ، وببدن من يصحُّ ضمائهُ. قوله: (أُخِذَ بهِ) أي: بَمَنْ ضَمِنْتُ معرفتَهُ، أي: بإحضارِهِ. ولا يكفي بيانُ اسمِه، ونسَبِه، ومحلّه. فقولُهُ: ضَمِنْتُ معرفتَه، كقولِه: ضمنتُ إحضارَهُ؛ ولذا قال الإمامُ في روايةِ أبي طالب، فيمنْ ضَمِنَ المعرفة: أُخِذَ بهِ، فإن لم يقدرُ، ضَمِنَ (۱). انتهى. أي: ضمِنَ ما على فيمنْ طَمِنَ المعرفة: أُخِذَ بهِ، فإن لم يقدرُ، ضَمِنَ (۱). انتهى. أي: ضمِنَ ما على

<sup>(</sup>١) في (حـ): الابما ينفذ ًا.

<sup>(</sup>٢) انظر: كشاف القناع ٣٧٥/٣.

# وتصحُّ ببدن من عنده عينٌ مضمونةً، أو عليه دينٌ.

. حاشية التحدي

المكفول، وقولُ الشيخ تقيِّ الدينِ رحمهُ اللَّهُ: إنَّ دلالةَ الكفيلِ المكفولَ لهُ على المكفول بهِ، وإعلامهُ بمكانِهِ، يبرأُ بههِ، ويُعَدُّ تسليماً، محلَّهُ في مكفولٍ عبوسٍ في حبسِ الشرع؛ إذ ربُّ الدَّيْنِ متمكنَّ من استعداءِ الحاكِم عليهِ، فيأمرُهُ بالحروج ليحاكم غريمهُ، ثم يردُّهُ. لكن يؤخذُ من كلامِ الشيخ تقيِّ فيأمرُهُ بالحروج ليحاكم غريمهُ، ثم يردُّهُ. لكن يؤخذُ من كلامِ الشيخ تقي الدينِ: أنَّهُ لو أَتَى بهِ إلى بيتِ المكفول، ولا يمكنه الفرارُ منه، وليسَ شَعَّ يدُّ حائلةً ظالمة تَمْنَعُهُ منْهُ، أنهُ يَبْرَأُ بذلك. «شرحه».

قوله: (وتصحُ ببدنِ مَنْ عندهُ عينٌ مضمونةٌ) أي: كمغصوب وعاريةٍ، لا بأمانةٍ، كوديعةٍ وشركةٍ، إلا إنْ كفلَ بشرطِ التعدِّي فيها. قوله: (أو عليهِ دَيْنٌ) وجبَ أو يجبُ غيرُ جزيةٍ ودَيْنِ سلمٍ، بشرطِ أن يكونَ المكفولُ يلزمه الحضور، إلى بحلسِ الحكمِ، لا ولد بوالدِ(۱)، ومكاتب في مال كتابةٍ؛ إذ لا يَلْزمُهُ الحضورُ إذا عجزَ. وتصحُ الكفالةُ بمحبوس؛ لكونه بمكن تسليمهُ(۱) بأمرِ الحاكم ثم يعيدُهُ إلى الحبسِ بالحقيْنِ. وإن كان محبوساً عند غيرِ الحاكم، تسلّمهُ عبوساً.

<sup>(</sup>١) فلا تصح كفالته لولده؛ لأنه لا تسمع دعواه عليه بغير النفقة الواحبة، فلا يلزمه الحضور لمجلس الحكم. «كشاف القناع» ٣٧٦/٣.

<sup>(</sup>٢) حاء في هامش النسخة (ق) ما نصُّه: «قوله: تسليمه: لعل فيه حــذف شيء، كما تــدل عليــه عبارته في «الإقناع»: وإن كان محبوساً عند غير الحاكم لم يلزمه تسليمه محبوساً؛ لأن ذلك الحبـس يمنعه استيفاء حقه». انظر: «كشاف القناع» ٣٧٦/٣.

لا حدٌّ، أو قصاصٌ، ولا بزوجةٍ، وشاهدٍ، ولا إلى أجلٍ، أو بشخصٍ بحهولَيْن، ولو في ضمانٍ.

وإن(١) كَفَل بجزءٍ شَائعٍ، أو عضوٍ، أو بشخصٍ، على أنه إنْ حاءً به، وإلا فهو كفيلٌ بآخر، أو ضامنٌ ما عليه، أو: إذا قدمَ الحاجُّ فأنا كفيلٌ بزيدٍ شهراً(٢)، صح، ويَبرأُ إنْ لم يطالبْه فيه.

حاشية النجدي

قوله: (لا حدًّ) يعني: لله ، أو لآدميّ، كزناً وقذف. قوله: (ولا بزوجةً) أي: في حقّ الرَّوجيَّة. قوله: (ولو في ضمانٍ) أي: لا يصحُّ الضمالُ إلى أجل بحهول، كقوله: ضمئتُه أو كفِلْتُهُ إلى بحيء المطر. وإنْ ضمِنَ أو كفلَ عندَ حصادٍ أو حذاذٍ، فكأجلٍ في بيع، لا يصحُّ على المقدَّم، والأولى الصحةُ هنا. قاله الموقّقُ والشارح(٢). قوله: (وإن كفِلَ بجزء) كنصفهِ، صحَّ. قوله: (أو عضو) ظاهر أو باطن، صحَّ. قوله: (إن لم يطالبُهُ فيهِ) وأمَّا توقيتُ الضمان، فالظاهرُ: أنهُ لا يصحُّ. منصور البهوتي(٤). فيطلبُ الفرقُ بين الضمان والكفالةِ معَ أنها نوعٌ منه، أسلَفَهُ الشارحُ محمدٌ الخلوتيُّ. قدْ يجابُ بأنَّ الضمان أضيقُ من الكفالةِ؛ لأنَّهُ إذا ضمِنَ الدَّيْنَ، لم يَسْقُطُ إلا بأداء وإبراء، بخلافِ الكفالةِ بالبدن، فإنَّها تسقطُ بهما وبموتِ المكفول، ولا يلزَمُ مِن كونِ شيءٍ نوعاً من شيءٍ آخرَ، مساواةُ أحدِهِما للآخرِ في الحكمِ، بل مِن كونِ شيءٍ نوعاً من شيءٍ آخرَ، مساواةُ أحدِهِما للآخرِ في الحكمِ، بل قدْ يختلفان، كما في السَّلَم معَ البيع. فتدبر.

<sup>(</sup>١) في (جـ): ﴿وَمِنُ ۗ .

<sup>(</sup>٢) في (جـ): ﴿أَشْهِرِ ﴾.

<sup>(</sup>٣) انظر: «المغني» ١٠١/٧، «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف، ٧٩/١٣.

<sup>(</sup>٤) الشرح المنصور ١٣١/٢.

وإنْ قالَ: أَبرِئَ الكَفيلَ وأنا كَفيلٌ، فسدَ الشرطُ، فيفسُدُ العقدُ. ويُعتبرُ رضا كَفيلِ، لا مَكْفُولِ به.

ومتى سلَّمَه بمحلِّ عقدٍ، وقد حلَّ الأحلُ، أو لا، ولا ضرر في قبضِه، وليس ثَمَّ يدُّ حائلةٌ ظالمةٌ، أو سلَّم نفسَه، أو ماتَ، أو تلفت العينُ بفعلِ اللهِ تعالى قبل طلبٍ(١)، بَرِئَ كفيلٌ، لا إن ماتَ هـو، أو مكفولٌ له.

حاشية النجدي

قوله: (فسك الشرط) وهو قوله: (أبرئ الكفيل). والعقد، وهو قوله: (أنا كفيل)؛ لأنّ التقدير: كفِلْتُ لك إن أبرأت كفيلك. فقد شرط فسخ عقد في عقد، ففسكا، وكلا تصح براءة إذن. قوله: (بمحل عقد) الكفالة. قوله: (وقد حل الأجل) أي: أجلُ الكفالة إنْ كانتْ مؤجّلة، سواءٌ كان عليه فيه ضررٌ، أو لا، بخلاف مالو سلّمة قبلَ الأجل، وكانَ على المكفول له ضررٌ في قبض المكفول، لِغَيْبة حُجّته، أو لم يكن يوم بحلس الحكم، أو لكون الدَّيْنِ مؤجَّلاً لايمكنُ اقتضاؤه منه ونحوه، فلا يبرأ كفيل. قوله: (ولا ضور سرر سلم المكفول، ولو امتنع من تسلّمه ولم يُشهد على امتناعه. قوله: (أو في قبضه) أي: المكفول، ولو امتنع من تسلّمه ولم يُشهد على امتناعه. قوله: (أو في قبضه) يعنى: في محلّد. قوله: (أو تلفّتِ العينُ) يعنى: المضمونة كعارية، أو ضمن التعدّي فيها وإنْ لم تكن مضمونة، كوديعة. قوله: (لا إن مات هو)

<sup>(</sup>١) في (أ): ((طلبها) وضرب عليها في (ح).

وإن تعذّر إحضارُه مع بقائِه، أو غابَ، ومضى زمنٌ يمكِن ردُّه فيه، أو عيَّنه لإحضارُه، ضَمِن ما عليه. لا إذا شرَط البراءة منه(١). وإن ثبت موتُه قبل غرمِه، استردَّه(٢). والسَّحَّالُ، كالكفيلِ.

وإذا(٣) طالبَ كفيلٌ مكفولاً به أن يحضُرَ معه، أو ضامنٌ مضمونـاً بتخليصِه، لزمَه إن كفل أو ضَمِن بإذنِه، وطولبَ. ويكفي في الأولى أحلُهما.

حاشية النجدي

أي: الكفيلُ عن تركة، فيؤخذُ من تركتِهِ ما كفِلَ بهِ حيث تَعذَّرَ إحضارُ مكفول بهِ حيث تَعذَّرَ إحضارُ مكفول بهِ، كما لو ماتَ الضامنُ، فإن كان ديناً مؤجَّلاً، فوثقَ ورثتُه برهنٍ يُحرَزُ، أو ضمينِ مليءٍ، وإلا حلَّ.

قوله: (أو غَابَ) أي: عن البلدِ ولو قريباً.

اعلم: أنَّ الغائبَ إمَّا أن يُعْلَمَ حبرُهُ ومكائه، ولو بدارِ حرب، أو لا، في الأوَّل: يُمْهَلُ الكفيلُ إلى أن يَمْضِيَ قَدْرُ ما يمكنُ إحضارُهُ فيه، ثم يغرمُ ما عليه. وفي الثاني: يغرمُ بلا إمهال. قوله أيضاً على قوله: (أو غاب) أي: بأن توارَى. قوله: (وإن ثبت موتُه. . إخ) من زوائدهِ على «الإقناع». قوله: (والسَّجَّان) أي: ونحوُهُ، كرسولِ الشرع. قوله: (كالكفيلِ) أي: فيغرمُ إن هربَ المحبوسُ وعجزَ عن إحضارِهِ. قوله: (ويكفي في الأولى) أي: مسألةِ الكفالةِ. قوله: (أحدُهُما) أي: الإذنُ أو الطلبُ. أمَّا في الإذنِ، فظاهرً. وأما الكفالةِ. قوله: (أحدُهُما) أي: الإذنُ أو الطلبُ. أمَّا في الإذنِ، فظاهرً. وأما

 <sup>(</sup>١) أي: من المال عند تعذر إحضاره عليه؛ لحديث: «المسلمون على شروطهم»، ولأنه إنحا الـتزم
 إحضاره على هذا الوجه، فلا يلزمه غير ما التزمه. «شرح» منصور ١٣٣/٢.

<sup>(</sup>٢) انظر: الشرح) منصور ١٣٢/٢.

<sup>(</sup>٣) ني (ح): الرإن».

ومن كَفَله اثنان، فسلَّمَه أحدُهما، لم يَبْرأ الآخرُ، وإن سلَّم نفسَه، بَرِئا. وإن كَفَلَ كلَّ واحدٍ منهما آخرُ، فأحضَر المكفولَ به، بَرئَ هو ومن تَكُفُلَ به فقطْ.

ومن كَفَل لاثنين، فأبرأَه أحدُهما، لم يَبرُأُ مِن الآخرِ. وإن كَفَل الكفيلَ آخرُ، والآخرُ آخرُ، بَرئَ كلُّ ببراءةِ مَن قبلَه، ولا عكس، الكفيلَ آخرُ، والآخرُ آخرُ، بَرئَ كلُّ ببراءةِ مَن قبلَه، ولا عكس، كضمان. ولو ضمنَ اثنانِ واحداً، و(ا)قال كلُّ: ضَمِنتُ لك الدَّينَ، فضمانُ اشتراكِ في انفرادٍ، فلمه طلبُ كلُّ بالدينِ كلِّه. وإن قالا: ضمِنًا لكَ الدينَ، فبينهُما بالحِصَص.

حاشة (تحدي

في الطلب، فلأنه كوكيلِ المكفولِ له في طلبهِ بالحضورِ. قوله: (فأحضر) أي: الآخرُ. قوله: (ببراءةِ مَن قبلَهُ) أي: سواءٌ برئ الأوَّلُ بإحضارِهِ المكفولَ بهِ، أو بإبراءِ المكفولِ لَهُ من الكفالةِ. فتدبر. قوله: (ولا عكس) أي: عكساً كلياً، وإلا فقد يبرأُ الأولُ ببراءةِ الثمانِي، كما إذا أحضر الثاني المكفولَ بهِ، وقد لايبرأُ الأولُ، كما إذا أبرأَ المكفولُ له الكفيلَ الثاني. فتدبر.

<sup>(</sup>١) في (حـ): الأوا. .

الحَوَالَةُ: عقدُ إرفاقٍ، وهي: انتقالُ مالٍ من ذمةٍ إلى ذمةٍ، بلفظها أو معناها الخاصِّ.

وشُرط رضا مُحِيلٍ، والمُقَاصَّةُ، وعلمُ المالِ، واستقرارُه. فلا تصحُّ على مالِ سَلَمٍ، أو رأسِه بعدَ فسخٍ، أو صَداقٍ قبلَ دحولٍ،

ماشية النجدي

قوله: (بلفظها) أي: بمشتق منه على الحذف والإيصال. قوله: (أو معناها المخاص) كأنبعتك بدينك على زيد. قوله: (والمقاصة أي: إمكانها؟ بأن يتجدا جنسا وصفة وحلولا أو أحلاً. قوله: (وعلم المال) أي: المحال به وعليه للعاقدين؛ بأن يكون كل من الدينين ممّا يصح السّلَم فيه، مثلياً كان أو لا. فلا تصح : ببعض دينك على بعض ديني مثلاً. قوله: (واستقراره) أي: فلا تصح على أحرة قبل استيفاء منافع إن كانت لعمل، أو قبل فراغ مدة إن كان على مدة العدم استقرارها. أو أحال بائع على تحسي مبيع مدة يني بيت المال، أو أحال ناظر بعض مستحقين على جهة الم تصح الأن الحوالة انتقال مال من ذمة إلى ذمة و لم يوجد هنا، قوله أيضا على قوله: (واستقراره) أي: الدين المحال عليه، ولو على ضامن بما ضمنة ووجب، لا يجب قبل وحوبه، وعلى ما في ذمة ميت وعلى مكاتب بغير مال كتابة بما يحب قبل وحوبه، وعلى ما في ذمة ميت وعلى مكاتب بغير مال كتابة كلدل قرض دون الحال به، فلا يُشترط استقراره كما سيحي في المتن .

قُوله: (بعد فسخ) وَلُو كان الحقّانِ حالَّيْنِ، فشرطَ على محتالٍ تَأْخير

أو(١) مالِ كتابةٍ. ويصحُّ إن أحالَ سيده، أو زوجٌ امرأتُه. لا بجزيـةٍ، ولا أن يُحيلَ ولدُّ على أبيه.

## وكونهُ يصحُّ السَّلَمُ فيه من مِثْليِّ، وغيره، كمعدودٍ ومذروع.

حاشية النجدي

حقّهِ أو بعضِهِ إلى أحل، لم تصحَّ الحوالةُ. قاله في «الإقناع»(٢). قال في «شرحه»(٣): ولو قيلَ: يفسدُ الشسرطُ فقط، كما في الشروطِ الفاسدةِ في البيع، لكان أوفقَ بالقواعدِ. قال: ولم أرّ المسألةَ لغيرهِ. انتهى.

قوله: (لا بجزية) هذا كالاستثناء، لا أنه حارجٌ بشيء من القيودِ السابقة. وكذا ما بعده. فتدبر. قوله: (على أبيه) بدين مستقر؛ لأنه لايملك إحضارَه لمجلسِ الحكم. وأمّا النفقة الواجبة، فغيرُ مستقرَّة وإنْ مَلَكَ المطالبة بها، لما سيأتي مِن أنَّ نفقة القريبِ تسقطُ بمُضِيِّ الزمانِ. فتدبر. ويؤخذ من هذا شرطٌ سادسٌ للحوالة، وهو: تمكنُ الحيلِ مِن إحضارِ الحالِ عليه لمجلسِ الحكم، ولا يُغنِي عن هذا قولُه الآتِي: (وإمكانُ حضورِه) إلى آخرِه؛ لأنَّ المرادَ به: أن يمكنَ المحتالُ أن يحضرَ المحالَ عليهِ لمجلسِ الحكم، وسابع، وما نحنُ فيهِ، هو: أن يكونَ المحيلُ قادراً على إحضارِ المحالِ عليهِ. وسابع، وهو: عدمُ فواتِ الصَّغارِ. قوله: (كمعدود ومذروع) ينضبطانِ بالصفةِ وفيهما وحة. فعلى المذهب: تصحُ الحوالةُ بإبلِ الديةِ على مَنْ عليهِ مثلُها. «شرحه»(٤).

<sup>(</sup>١) في (أ): الوا. .

<sup>.1 \4/</sup>r (T)

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٣٨٥/٣.

<sup>(</sup>٤) انظر: «شرح» منصور ٢/٥٠/٢.

لا استقرارُ(١) مُحالِ به، ولا رضًا مُحالِ عليه، ولا محتـالِ<sup>(٢)</sup> إن أحيلَ على مليءٍ، ويُحبَّرُ على اتَّباعِهِ ولو ميتاً.

وَيَبْرِأُ مُحيلٌ بمحردِها، ولو أفلَسَ مُحالٌ عليه، أو جَحدَ، أو ماتَ.

والملِيءُ: القادرُ بمالِه وقولِه وبدنِه فقط. فعنه الزَّرْكَشِيِّ: مَالُه القدرةُ على الوفاءِ. وقولُه: أن لا يكونَ مُماطِلًا. وبدَنُه : إمكانُ

حاشية النجدي

قوله: (ويُبرأ محيلٌ...إلج) أي: فيزولُ أشرُ نقصِ الدَّيْنِ نصابَ المحيل. قوله: (معالٌ عليه) أي: بعدها. قوله: (أو جحَدٌ) أي: وعلمه المحتالُ، أو صدَّق المحيل، أو ثبت بينية ونحوه، وإلا فلا يُقبلُ قولُ محيل بمحرده. قوله: (والمليء ... إلج) المليء مهموزٌ على فعبل، لغةً: الغينُّ المقتدرُ، ويجوزُ البدلُ، والإدغامُ، ومَلُو بالضمِّ ملاءَةً. واصطلاحاً هنا ما ذكره المصنف بقوله: ولا من هو في غير بلده، أو ذي سلطان لا يمكنُ إحضارُه بحلس الحكم. فتدبر. قوله: (فقط) أي: لا بفعلِه برجوعِه إلى عَدِم المطل، ولا بتمكينه من الأداء، لرجوعِه إلى القدرةِ على الوفاء؛ إذ مَن مالهُ غائب، أو في الذّمَم، ونحوه، غيرُ قادرٍ على الوفاء، ولذا أسقطهما الأكثرُ. قوله: (فعنه الزركشي) أي: المليءُ مالُهُ...إلخ.

<sup>(</sup>١) في (جـ): ﴿الاستقرار》.

<sup>. (</sup>٢) انظر: الشرح؛ منصور ١٣٦/٢.

حضورِه إلى مجلسِ الحكمِ. فلا(١) يلزمُ أن يحتالَ على والدِه. وإنْ ظنّه مَلِيئاً أو حَهِله، فبانَ مفْلِساً، رجعَ، لا إن رضيَ و لم يَشْتَرُ طُ المَلاَءَةُ(١).

ومتی صحَّت، فرَضِیا بخیرٍ منه، أو بدونِه، أو تعجیلِـه، أو تأجیلِـه، أو عِوضِه، جازَ۳.

وإذا<sup>(٤)</sup> بطلَ بيعٌ، وقد أُحيلَ بـائعٌ، أو أحـالَ بـالثمنِ، بطلـتْ. لا إن فُسخَ على أيِّ وجهٍ كان، وإن لم يَقبِض. وكذا نكاحٌ فُسِخ، ونحوه.

ولبائع أن يُحيلَ المشتريَ على من أحالَه عليه في الأولى. ولمشتر

حاشية النحدي

قوله: (فرضيا) أي: محتالٌ وعالٌ عليه. قوله: (بخيرٍ منهُ) أي: بدفعِهِ. قوله: (على أيٌ وجهٍ كانَ) يعني: بعيبٍ أو تقايلٍ أو غيرِهما. قوله: (لم يَقْبضْ) أي: المحال بهِ. قوله: (ونحوُهُ) كإحارةٍ. ("قوله: (على من أحاله عليه) أي: مشرّ"). قوله: (في الأولى) وهي ما إذا أحيلَ بائعٌ.

<sup>(</sup>١) في (جـ): الفعليه لاا إ

<sup>(</sup>٢) ليست في (حـ).

 <sup>(</sup>٣) ذلك؛ لأن الحق لهما، لكن إن حرى بين العوضين ربا نسبتة؛ بأن عوضه عن موزون موزوناً أو
 مكيل مكيلًا، اشترط القبض بمجلس التعويض. «شرح» منصور ١٣٧/٢.

 <sup>(</sup>٤) في (أ): (أوإن».

<sup>(</sup>٥-٥) ليست في الأصل و (ق)..

أن يُحيلَ مُحالاً عليه على بائع في الثانيةِ.

وإن اتَّفقا على: أحَلَّتُك أو أحلتُك بدَيني، وادَّعى أحدُهما إرادَة الوَكالةِ، صُدِّق. وعلى: أحَلْتُك بدَينك، فقولُ مدَّعِي الحوالةِ.

وإن قال زيدٌ لعمرو: أحَلْتَني بديني على بكر، واختلفا، هل جَرَى بينهما لفظُ الحوالةِ أو غيرُه؟ صُدِّقَ عمرو(١)، فلا يقبضُ زيدٌ مِن بكر، وما قبضه، وهو قائم، لعمرو أخذُه، والتالفُ من عمرو. (اولزيد طلبُه بدينه ٢). ولو قال عمرو: أحَلْتُك (٢)، وقال زيددٌ: وكُلتني، صُدِّق.

حاشية النجدي

قوله: (في الثانية) وهي ما إذا أحالَ البائعُ على مشترِ بالثمنِ. قوله: (واختلفًا) هذا تصريحٌ بمفهومِ المسألةِ التي قبلَها أو غيره كالوكالةِ، ولا بيّنة لواحدٍ منهُمَا. قوله: (صُدِّقَ عمروٌ) يعني: بيمينهِ. قوله: (وهو قائمٌ) أي: باقٍ. قوله: (لعَمْرُو أَحَدُهُ) الجملةُ(٤) خيرُ قولِهِ: (وما قَبضه). قوله: (والتالفُ... إلى آخرهِ) يعني: بلا تفريطٍ، قوله: (صُدُّقَ) يعني: زيدٌ بيمينهِ.

<sup>(</sup>١) أي: بيمينه؛ لأنه يَدُّعي بقاء الحق على ما كان، وهو الأصل. الشرح، منصور ١٣٨/٢.

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في (ب).

<sup>(</sup>٣) في (حـ): قوأحلتك، .

<sup>(</sup>٤) في (س): (في الجملة).

والحَوالةُ على ما لَه في الديوان، إذنَّ في الاسْتِيفاءِ.
وإحالةُ من لا دَينَ عليه، على من دَينهُ عليه، وكالةً. ومن لا دينَ عليه على مثله، وكالةٌ في اقتراضٍ. وكذا مَدِينٌ على بريءٍ، فلا يُصارفُه.

حاشية النجدي

قوله: (والحوالةُ على ما... إلخ أي: شيءٍ.

الصُّلحُ: التوفيقُ والسِّلْم. ويكونُ بين مسلمِينَ وأهلِ حربٍ، وبينَ أهلِ عدلٍ وبينَ أهلِ عدلٍ وبينَ زوجَيْنِ خِيفَ شقاقٌ بينهما، أو خافتٌ إغرَاضَه، وبين متخاصِمينَ في غير مال.

وهو فيه: مُعَاقَدةً يُتوصلُ بها إلى موافقةٍ بين مختلِفين. وهو قسمان:

### باب الصلح

لغة: (التوفيق) إلى آخرِهِ. قوله: (والسّلْمُ) أي: قطعُ المنازعةِ، وأقسامُهُ خمسةٌ. قوله: (وأهلِ حربٍ) وتقدمَ في الجهادِ أنه يكونُ بعقدِ ذمةٍ أو هُدنةٍ أو أمانٍ. قوله: ((اأهل عدل الله ويعني) ويأتي في باب قتال أهل البغي. قوله: (خيف شقاقٌ بينهُمَا) يأتِي في عِشْرَةِ النساء. قوله: (في غيرِ مألٍ) وهذا مذكورٌ في مواضعَ متعددةٍ متفرقةٍ، كأقوالِهم(٢) في اللقيطِ، وفي الجلوس في الطريقِ، وغيرِ ذلك. ومنه ما يأتِي في هذا البابِ عند قوله: (فصلٌ ويصحُ صلحٌ معَ إقرارٍ وإنكارٍ...إلخ) ما يأتِي في هذا النوع بابٌ يخصُّهُ. كما في «شرح الإقناع»(٣). فتدبر.

قوله: (وهو فيه... إلخ) أي: شرعاً. قوله: (بين مختلفين) أي: متحاصمين. وهذا النوعُ الخامسُ هو المبوَّبُ له. ولا يقع غالباً إلا عن انحطاطٍ من رتبةٍ إلى مادونها على سبيلِ المداراةِ لبلوغ بعضِ الغرضِ، وهو من أكبرِ العقودِ فائدةً، ولذلك حَسُنَ \_ أي أبيحَ \_ فيه الكذبُ. قوله: (وهو) أي: الصلحُ في الأموالِ.

<sup>(</sup>١-١) ليست في (ق).

<sup>(</sup>٢) في (س): الكالتخاصم).

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣٩١/٣.

الأول: على إقرار، وهو نوعان:

نوعٌ على حنسِ الحقِّ، مثلُ أن يُقِرَّ لـه بدَينٍ أو عينٍ، فيَضَعَ أو يَهبَ البعضَ، ويأخذَ الباقئ.

فيصحُّ لا بلفظ الصُّلح،

حاشة التحدي

قوله: (على جنسِ الحقّ) أي: المُقرِّ به. قوله: (مثلُ أن يقرَّ له... إلى أي: رشيدٌ. قوله: (فيضع) أي: يُسْقِطُ المَقرُّ له عن المقرِّ بعض الدَّيْنِ. قوله: (أو يهبَ البعض) أي: من العينِ المُقرِّ بها للمقر. «شرحه»(۱). قولُهُ: (۱) (فيصحُ لأنَّ الأولَ إبراءٌ، والثانِي هبةٌ، يعتبرُ لهُ شروطُ الهبةِ مِن كونهِ حائزَ التصرف، والعلم بالموهوب ونجوهِ. وبالجملةِ: فقد منعَ الخِرقيُّ وابنُ أبي موسى (۱) الصلحَ على الإقرارِ، وأباهُ الأكثرونَ. قالهُ في «شرح الإقناع»(٤). فتدبر. فعلى الأول إن وقاهُ مِن حنسِ حقّه، فوفاءٌ، أو من غيرِ حنسِه، فمعاوضةٌ، أو أبرأهُ من بعضهِ، فإسقاطٌ، أو وهبهُ له، فهبةٌ، ولا يُسمَّى صلحاً. فالخلافُ في التسميةِ. قاله في «المغني» و «الشرح»(٥). وأمَّا المعنَى، فمتفقٌ عليهِ. تدبر.

<sup>(</sup>۱) الشرح المنصور ۱۳۹/۲.

<sup>(</sup>٢) إلى هنا نهاية السقط من الأصل.

<sup>(</sup>٣) أبو على محمد بن أجمد بن أبي موسى، الهاشمي، القساضي، من تصانيف، الإرشاد إلى سبيل الرشاد»، والشرح كتاب الحرقي». توفي سنة ٤٢٨هـ. الطبقات الحنابلة ١ ٣٦٨ ـ ٣٧٠، الشذرات الذهب ٢ ٢٨/٧ ـ ٢ ٢٤٠

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٣٩١/٣.

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع ٣٩١١/٣، وانظر: المغني ١٣/٧ ــ المقنع مع الشرح الكبيم والإنصاف ١٢/١٣.

أو بشرطِ أن يُعطيَه الباقي، أو يمنعَه حقّه بدونِه. ولا ممن لا يصحُّ تبرُّعُه(۱)، كمكاتَب، ومأذون له ووليٌّ، إلا إنْ أنكَر ولا بَيِّنةَ. ويصحُّ عَما ادَّعي على مولاه وبه بينةٌ.

ولا يصحُّ عـن مؤجَّـلِ ببعضِه حـالاً، إلا في كتابـةٍ. وإن وضَـعُ بعضَ حالً، وأجَّلُ(٢) باقيَه، صحَّ الوضعُ، لا التأجيلُ.

حاشية النجدي

قوله: (أو بشرط ... إلح بأن يقول: أبراتك، أو وهبتك على أن تعطيني الباقي، لِمَا يأتي أنَّ الهبة لا يصح تعليقها، ولا تعليق الإبراء بشرط، أي: إذا وضع بعض دين، أو وهب بعض عين لِمن أقرَّ، بشرط أن يدفع الباقي، لم يصح ذلك. قوله: (الولا محمن لا يصح تبرعه الاكمكاتب ... إلح و والخر وقف، ووكيل في استيفاء حقوق. قوله: (ويصح ... إلح أي: ويجوزُ أيضاً. لكن ينبغي أن يقيد بما سيأتي من كونه لا يعلم الوليُّ كذب نفسه. فإن لم تكن بينة لم يصالح. وظاهرة ولو علمه الوليُّ. قوله: (بعضه حالاً) أي: لأنه كبيع مؤحل لم يصالح. وظاهرة ولو علمه الوليُّ. قوله: (بعضه حالاً) أي: لأنه كبيع مؤحل كثير بمعجل قليل، وذلك باطلٌ. قوله: (إلا في كتابة) لأنَّ الربا لا يجري بينهما في ذلك، فيصح أن يعجل المكاتب بعض مافي ذمته لسيّده ويُبرقه من الباقي. قوله: (صالح الوصالح وعد، وكذا لو صالح بخمسين مكسَّرة عن مئة صحاح، كان إبراءً من الخمسين، ووعداً في الأخرى.

<sup>(</sup>١) في (أ): التبرعه يدونه!! .

<sup>(</sup>٢) في (حـ): الواجله!! .

<sup>(</sup>٣-٣) ليست في الأصل و (ق).

ولا يصحُّ عن حقَّ، كديةِ خطأٍ، أو قيمةِ متلَفٍ غيرِ مِثلَيًّ (ابأكثرَ من حقَّه، من جنسِه). ويصحُّ عن متلَفٍ مِثلَيٍّ بأكثرُ من قيمتِه، وبعَرْضِ قيمتُه أكثرَ فيهما

ولو صالَحه عن بيتٍ أقرَّ به، على بعضه، أو سُكناهُ مدة، أو بناءِ غرفةٍ له فوقه، أو ادَّعَى رقَّ مكلَّفٍ أو زوجيَّة مكلَّفةٍ، فأقرَّا له (٢) بعوضٍ منه (٣)، لم يصحَّ (٤)، وإن بَذَلا مالاً صُلحاً عن دعواةً، أو لمينها ليُقرَّ ببينُونَتِها، صحَّ.

و: أَقِرَّ لِي بدَيني وأُعطيكَ، أو خُذْ منه مئةً، فقعلَ(°)، لزمَه، و لم يصحَّ الصلحُ.

قوله: (مِنْ جنسِه) لأنه ربا<sup>(١)</sup>. قوله: (فيهِمَا) أي: الدِّيةِ وقيمةِ غيرِ مثليِّ. قوله: (لم يصحُّ) أي: صلحٌ ولا إقرارٌ.

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١-١) في (حــ): "ابأكثر منه من جنسه كمثلي" ، وضرب على (كمثليّ) في (ب).

<sup>(</sup>٢) في (حــ): الفأقرُّ له». ﴿

<sup>(</sup>٣) ليست في (خ).

<sup>(</sup>٤) لأنه صُلْحٌ أحلَّ حَرَاماً.

<sup>(°)</sup> في (حـ): «فعل» .

<sup>(</sup>٦) لأن الدية والقيمة ثبتت في الذمة مقدَّرة، فلم يجز أن يصالح عنها بـأكثر منهـا مـن حنسـها؛ إذ الزائد لا مقابل له، فيكون حراماً؛ لأنه من أكل المال بالباطل. انظر: «كشاف القناع» ٣٩٧/٣.

النوعُ الثاني: على غيرِ جنسِه. ويصحُّ بلفظِ الصُّلحِ.

فبنقدٍ عن نقدٍ، صَرْفٌ. وبعَرضٍ، أو عنه بنقدٍ، أو عـرضٍ، بيـعٌ. وبمنفعةٍ، كسُكنَى وخدمةٍ معيَّنيْنِ، إجارةٌ.

وعن دَين يصعُّ بغيرِ جنسِه مطلقاً، لا بجنسِه، بـأقلَّ أو(١) أكثرَ، على سبيلِ المُعاوضَةِ، وبشيءٍ في الذمةِ، يحرُّم التفرُّقُ قبلَ القبضِ.

ولو صالحَ الورثةُ من وُصِّيَ له بخدمةٍ، أو سكنَى، أو حَمْلِ أمـةٍ، بدراهمَ مُسمَّاةٍ، جازَ، لا بيعاً.

حاشية النجدي

قوله: (النسوعُ الشانِي ... إلخ هذا النوعُ قال في «الإقناع»(٢): هـو معاوضةٌ، أي: ييعٌ. انتهي.

ثمَّ قسَّمهُ كالمصنّف إلى ثلاثة أقسام: بيع، وصرف، وإحارة. وهذا الصنيعُ مع (٣) ما تقدَّمَ في البيع من أنه مبادلة ... إلخ يقتضي إطلاق البيع على مبادلة العين والمنفعة إلى آخر الحدّ، وإطلاقه أيضاً على خصوص مبادلة عين بعين، إحداهُما غيرُ نقدٍ. قوله: (على سبيلِ المعاوضة) فإن كان بأقلَّ على سبيلِ الإبراء، صحّ، لا بلفظِ صلحٍ. قوله: (وبشيء في الذهة) أي: والصلح عن دَيْنِ بشيءٍ في الذهةِ. قوله: (لابيعاً) لعدم العلم بالمبيع.

<sup>(</sup>١) في (جـ): الوا.

<sup>.198/4 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٣) في (ق): المعنى!

ومَنْ صالَح عن عيبٍ في مَبِيعِه، بشيء رجّعَ به إنْ بانَ عدمُ ه أو زالَ سريعاً. وترجعُ امرأةٌ صالحَتْ عنه، بتزويجها بأرْشِه.

ويصح الصلحُ عما تعذَّر علمُه من دَينٍ أو عينٍ، بمعلومٍ نقدٍ أو (١) تسبيئةٍ. فإن لم يتعذَّر، فكبَراءةٍ مِن مجهول.

القسمُ الثاني: على إنكارِ؛ بأن يدعيَ عيناً أو ديناً، فيُنكِرَ أو يسكتَ، وهو يجهلُه، ثم يُصالِحَه على نقدٍ أو نسِيئةٍ، فيصح، ويكون

حاشية النجدى

قوله: (بشيء) يعني: مِن عين أو منفعة، وليس من الأرشِ في شيء. قوله: (رجع به إن بان عدمُه) كنفاخ بطن أمةٍ ظنّهُ حمّلاً، ثُمّ ظهر الحالُ، لِتَبيّنِ عدم استحقاقه. قوله: (سريعاً) كمزوجة بانت. قوله: (بمعلوم نقله) أي: حالً. قوله: (مِن مجهول) أي: فيصحُ على المشهور. وفي «الإقناع»(٢). لا يصحُّ الصلحُ. وما ذكرَهُ المصنّفُ أوْلى؛ لأنَّ الصلحَ أوسعُ مِن البيعِ. فتدبر. قوله: (على إنكار) أي: واقعٌ على إنكار... إلح. قوله: (أو يسكُت) فتدبر. قوله: (وهو يَجْهلُهُ) سيأتي مُحْترَزُ هذا في قوله: (ومَن أي المدَّعَى عليه. قوله: (وهو يَجْهلُهُ) سيأتي مُحْترَزُ هذا في قوله: (أو يسكُت) عليم بكذب نفسه من الدَّعَى عليه قوله: (وهو يَجْهلُهُ) سأتي مُحْترَزُ هذا في قوله: (أو يسكُت) مشبوض، يصحُّ في موضعيْن:

<sup>(</sup>١) في (أ) و(ب) و(حـ) و(ط): قار ا

<sup>(</sup>Y) Y/FF1.

إِبْرَاءً فِي حَقِه، لا شُفْعة فيه، ولا يستحقُّ لعيبٍ شيئاً(١). وبيعاً في حقِّ مدَّع، له ردُّه بعيبٍ، وفُسِخَ الصُّلْخُ. ويَثبتُ في مشفوع الشُّفعةُ، إلا إذا صالحُ ببعض عينِ مدعى بها، فهو فيه كالمنكِر(٢).

أحدهما: في صلح الإقرارِ، وهو ما إذا كان الدينُ المصالَحُ عنهُ بحهولاً، عنه النجدي تعذَّرُ علمُهُ أو لا.

وثانيهما: في صلح الإنكار مطلقاً.

قوله: (في حقّه) أي: المدَّعَى عليه. قوله: (لا شفعة فيه) أي: المصالَح عنهُ. قوله: (ولا يَستحقُ... إلى أي: مُدَّعى عليهِ. قوله: (وبيعاً في حقً مدَّع) لأنه يعتقدُهُ عِوضاً عن حقّه، فيلزمُهُ حكمُ اعتقادهِ. قوله: (ويثبتُ في مشفّوع... إلى صُولِحَ به، كشقص من دارٍ، فلشريكِ المدَّعي(٢) أحدُهُ.

تنبيه (٤): إذا اختلف المتصالحان في قدر الصلح، ولا يبنة، بطل وعاد إلى أصل الخصوصة. قالمه في «المستوعب». منصور البهوتي. قوله: (إلا إذا صالح... إلخ أي: اللَّمَى عليه اللَّمَي. قوله: (ببعض عين) يعني: أو بكلِّها كما في «الإقناع» (٥). قوله: (فهو) أي: الملَّعي. قوله: (فيه) أي: في الصلح المذكور. قوله: (كالمنكر) يعني: إنْ وقع على عينه، وإلا طالب ببدلِه المدَّعي عليه. وله

<sup>(</sup>١) بعدها في (جر): «المصالح به».

<sup>(</sup>٢) في (ج): الكمنكرا.

<sup>(</sup>٣) جاء في هامش (ق) ما نصُّه: اللعله المدعى عليه، كما في شرحه؟ ا.هـ.

 <sup>(</sup>٤) في الأصل و (ق): «قوله». انظر: حاشية العنقري على «الروض المربع ٢٠٥/٢»
 (٥) ١٩٦/٢.

ومن علمَ بكذبِ نفسِه، فالصلحُ باطلٌ في حقّه، وما أخذه (١) فحرامٌ. ومن قال: صالِحْني عن المِلكِ الذي تدَّعيْه، لم يكنْ مقرّاً به.

وإن صالح أحنييٌّ عن منكرٍ لدَينٍ أو عين، بإذنِه أو دونِه (٢) صحَّ، ولو لم يقلُ: إنَّه وكُلُهُ، ولا يرجعُ بدون إذنهِ.

حاشية النصري

قوله: (ومَن عَلَم بكذب نفسه ... إلخ ) أي: مِن مُدَّع ومدَّعي عليه . أفادَ المصنفُ ـ رحمهُ الله ـ بهذا كغيره مِن الأصحاب: أنَّ شرطَ صحَّة صلح الإنكار أن يعتقدُ المدَّعي حقيقةَ ما ادَّعاهُ، والمدَّعي عليه عكسه ، فتنبه . قوله: (ومَا أَحَدَهُ ... إلخ ) مُدَّع مِما صُولِحَ (٢) به ، أو مدَّعي عليه عَليه عليه مَّا انتقصه من الحق بحَدْيه . قوله: (ومَن قال ... إلخ ) من زوائِده على «الإقتاع» . أي: ومن ادُّعِي عليه بحق ، فأنكره ، ثم قال : وائِده على «الإقتاع» . أي: ومن ادُّعِي عليه بحق ، فأنكره ، ثم قال : صالحين ... إلخ . قوله: (وإن صالح أجنبي عن منكو ... إلخ ) اعلم: أنَّ هذه المسألة تشتمِلُ على ستَّ عشرة صورة ؛ لأنَّه تارة يكون عن دين وتارير وتارة عن عين، وفي كل منهما: إمَّا بإذنِ المنكر أو دونه ، وعلى التقارير والربعة : إمَّا أنَّ يَعترف الأحنبي بصحة الدّعوى أو لا ، وعلى الثمانية : إمَّا أن يَعترف الأحنبي بصحة دعواه ، أو لم يعترف قوله : (إنه وكُله ) أي: في صلح . للمدّعي بصحة دعواه ، أو لم يعترف . قوله : (إنه وكُله ) أي: في صلح . قوله : (بدون إذن في أحدهما رجع بالنيّة . قوله : (بدون إذن في أحدهما رجع بالنيّة .

الإمساك مع الأرش.

 <sup>(</sup>١) في (أ) و(ج): (أخذًا).

<sup>(</sup>٢) في (حـ): ﴿بِلُونُهُۥ َ

<sup>(</sup>٢) في (ق): الصالح ال

وإن صالح لنفسيه، ليكونَ الطلبُ له، وقد أنكرَ المدَّعَى، أو أقرَّ والمدعَى به (۱) دينٌ، أو عينٌ (۲) وعَلِمَ عجزَه عن استنقاذِها، لم يصحَّ (۳)، وإن ظن القدرة أو عدَمَها، ثم تبيَّنتْ، صحَّ. ثم إنْ عجزَ خُيِّرَ بين فسخ وإمضاء.

#### فصل

ويصحُّ صلحٌ مع إقرارٍ ، وإنكارٍ ، عن قَوَدٍ ، وسُكْنى ، وعيبٍ،

حاشية النجدي

قوله: (وإن صالحَ لنفسِهِ) أي: أحنييٌّ ملَّعياً.

اعلم: أنَّ الأجنبيَّ إذا صالحَ المدعِي ليكونَ الطلبُ لهُ، ففِي ذلك صورٌ، منهَا غيرُ صحيحةٍ، وهي: ما إذا كان الأجنبيُّ منكِراً لصحةِ الدعوى، والمدعَى دينٌ أو عينٌ، عَلِمَ بعجزِه عن دينٌ أو عينٌ، عَلِمَ بعجزِه عن استنقاذِهَا أو لا، ثم تبيَّنَ عجزهُ. وصحيحةٌ، وهي: ما إذا كان الأجنبيُّ مقرًّا بصحةِ الدعوى، والمدعَى به عينٌ، عَلِمَ أو ظنَّ القدرةَ على استنقاذِها، أو عَلِم أو ظنَّ القدرةَ على استنقاذِها، أو عينًا.

### فصلٌ في الصلح عما ليس بمال

قوله: (عن قَوَدٍ) أي: في نفسٍ أو دونها.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و(ب) و(حـ) و(ط).

<sup>(</sup>٢) في (أ) و(ب) و(ج) و(ط): «أو هو عين» .

<sup>(</sup>٣) لأنه بيع مغصوب لغير قادر على أخذه. «شرح» منصور ١٤٤/٢.

بفوق دية، وبما يَثبتُ مهراً، حالاً ومؤجَّلاً. لا بعوض عن جيار، أو شُفعة، أو حدٍّ قذف (١)، وتسقُطُ جميعُها. ولا سارقاً، أو شارباً ليُطلقَه، أو شاهداً ليكتُمَ شهادتَه.

ومن صالحَ عن دارِ أو تحوِها، فبانَ العوضُ مستَحَقًّا، رجع بها

حاشية النجدي

قوله: (بفوق دية) قال في «المصباح»: قوق: نقيض تحت، وهو ظرف مكان، يُقال: زيدٌ فوق السطح. وقد استُعِيرَ للاستعلاء الحُكميُّ، ومعناهُ: الزيادةُ والفضلُ، فقيلَ: العَشرةُ فوق التسعةِ، أي: تعلُو، والمعنى: تزيدُ عليها. وهذا فوق ذاك، أي: أفضلُ، وقوله تعالى: ﴿فَهَا فَوْقَهَا عَلَى الْمَعْرَةِ وَالْكَبِرِ. وَمِنه قوله تعالى: ﴿فَهَا وَالْبَقِرَة: ٢٦] أي: فما زادَ عليها في الصِغر والكبرِ. ومِنه قوله تعالى: ﴿فَهَا كُنَّ نِسَاءٌ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾. [النساء: ١١] أي: زائداتٍ...إلخ(٢)، فعُلِمَ من هذا :أنَّ ما هنا مِن الطرفيَّةِ. عَليهُ الأمرِ أنَّها حقيقةٌ تارة، وبحاز أحرى. قوله: (وبما يثبتُ مهراً) وهو أقلُ متمولً من نقدٍ أو عِوضٍ. قوله: (عن خيار بيع أوْ إحسارةٍ. قوله: (وتسقُط) أي: هذه المذكوراتُ. فقوله: (جع مها) تأكيدُ للضميرِ المستر، لا أنهُ فاعل، وإلا لذكر الفعل. قوله: (أو نحوها) كحيوان وكتابٍ. قوله: (مستحقاً) أي: أو الدار وغوها.

<sup>(</sup>١) انظر: الشرحة منصور ٢٤٥/٢.

<sup>(</sup>٢) المصباح: (فوق).

<sup>(</sup>٣) أي: إذا كان العوض عبداً قِناً، فبان أنه حزر انظر: الشرحة متصور ١٤٦/٢.

مع إقرارٍ، وبالدعوى، وفي «الرعاية»: أو قيمةِ المستحقِّ مع إنكارٍ. وعن قَوَدٍ بقيمةِ (١) عوضٍ. وإن علِماه، فبالدِّيةِ.

ويحرمُ أن يُحريَ في أرضِ غيرِه، أو سطحِه ماءً، بلا إذنِه. ويصح صلحُه على ذلك بعوضٍ، فمع بقاءِ مُلْكه، إحارةً، وإلا فبيعٌ. ويُعتبرُ علمُ قدرِ الماءِ بساقيتِه،

حاشية النجدي

قوله: (مع إقرار وبالدعوى) هذا المذهبُ. قوله: (وفي الرعايةِ... إلح) ذكره؛ لانفرادِ صاحبِ «الرعايةِ» به قوله: (وإن عَلِمهاه) أي: عَله المنصالحان كونه مستحقاً حال الصلح، أو كونه حراً. قوله: (فبالليّة) ظاهرُه مع إقرار أو إنكار، والأظهرُ: الأوَّلُ فقط. قوله: (ويعتبرُ عِلمُ قدرِ الماءِ بساقيتهِ) يعني: أنه يُعْلمُ تقديرُ الماءِ بتقديرِ الساقيةِ، أي: عرضاً، ولابد من معرفةِ طولِها، وبيانِ موضعِها في البيع، والإحارةِ. وقوله: (وتقديرِ ما يجرِي فيه الماءُ) كانه بيانٌ لما أرادةُ من قوله: (بساقيته) فتدبر. قوله أيضاً على قوله: (ويعتبرُ علمُ... إلى أي: في الأولى(١)، أي: بعلمِ ساقيته، أي: عسل خروج الماءِ إلى السطح أو الأرضِ بأنبوبةٍ أو نحوِها، ولابدَّ مِن معرفةِ موضعِها. قوله: (بساقيته) أي: برؤيةِ ساقيته. ولابدَّ مِن ذكر عرضها وطولِها، كما قوله: (بساقيته) أي: برؤيةِ ساقيته. ولابدَّ مِن ذكر عرضها وطولِها، كما أشارَ إليهِ فيما يأتِي بقوله: (وتقديرِ ما يجري فيه الماءُ... إلى).

<sup>(</sup>١) في (حـ): البقيمته! .

<sup>(</sup>٢) أي: الحالة الأولى، وهي مسألة الإجارة. انظر: «شرح» منصور ٢/٤٦/٠.

وماءِ مطرٍ برؤيةِ ما يزولُ عنه، أو مساحتِه، وتقديرِ ما يجري فيـه المـاءُ. لا عُمْقِه، ولا مدتِه، للحاحةِ كنكاح.

ولمستأجرٍ، ومستعيرٍ، الصلحُ على ساقيةٍ محفورةٍ، لا على إحراءِ ماءِ مطرٍ على سطح أو أرضٍ(١) . وموقوفة كمؤجرةٍ.

وإن صالحه على سقي أرضِه من نهره، أو عينه مدةً، ولو معيَّنةً حرَّمُ (٢).

حاشية النجدي

قوله: (لا عمقِه) حلافاً «الإقناع»(٣) في الإحارة. قوله: (ولا مدتِه) حلافاً له أيضاً فيها. قوله: (على ماقية محفورة) أي: مدةً لا تزيد على مدة الإحارة. وأمّا المستعبر، ففيه نظر ظاهر (٤). قوله: (وموقوفة) أي: على معيّن أو غيره. قوله: (كمؤجرة) أي: فيحوز في محفورة. قوله: (وإن صالحه على سقى أرضِه... إلى أي: لأنّ الماء العِدّ (٥) لا يُملك بملْك بملْك الأرض، فإن صالحه على سهم من النهر، أو العين، أو البئر كثلث ونحوه، حاز وكان بيعاً للقرار، والماء تابع له. قالَه في «الإقناع»(١). قوله: (حرم) ولم يصح.

<sup>(</sup>١) ليست في (أ).

<sup>(</sup>٢) في الأصل و(أ): قالم يصح».

<sup>.</sup> YAA/Y (T)

<sup>(</sup>٤) لأن المستعير لا يملك المنفعة، فكيف يصالح عليها؟ ولهذا لا يجوز أن يؤجر ولا يعير. وعلى تسليم الصحة، ينبغي أن يكون العوضُ المصالحُ به عن ذلك لمالك الأرض كما لو أجرها بإذن معير. «كشاف القناع؛ ٣/٣ م.٤.

<sup>(</sup>٥) العِدُّ، بكسر العين، الماء الذي لا انقطاع له، مثل ماء العين وماء البير. «المصباح»: (عدد).

<sup>(</sup>٦) كشاف القناع ٢٠٣/٦.

ويصحُّ شراءُ مَرِّ في دار، وموضع بحائطٍ يُفتحُ باباً، وبُقعةٍ تُحفرُ بئراً، وعلوِّ بيتٍ، ولو لم يُبْنَ، إذا وصف؛ ليبنيَ أو يضعَ عليه بنياناً، أو خشباً موصوفَيْن. ومع زوالِه، له الرجوعُ بمدتِه، وإعادتُه مطلقاً، والصلحُ على عدمِها، كعلى زوالِه. وفعلُه صلحًا أبداً، أو إجارةً مدة معيَّنةً، وإذا مضتْ، بقيَ، وله أجرةُ المِثل.

حاشية النجدي

قوله: (في دار) نَصَّ عليها لغلبتها لا لخصوصها. قوله: (يُفتحُ باباً) أي: يدخلُ منه الغيرُ. قوله: (موصوفيْن) أي: معلوميْن. قوله: (ومع زوالِه) أي: ما على العلوِّ منْ بنيانٍ أو خشبو. قوله: (له الوجوعُ) أي: لربِّ البناءِ والحشب. قوله: (بهدته) قيَّدهُ في «المغني»(۱) بما إذا كان في مدة الإحارة، وكان سقوطها لا يعودُ. قال في «شرح الإقناع»(۲): وعلى مُقتضى ما في الإحارة: إنما يَرجعُ إذا كان منْ فعلِ ربِّ البيتِ، أو منْ غيرِ فعلهما، أمَّا إنْ كان من قبلِ المستأجرِ وحده، فلا رجوعَ له. انتهى كلامُه رحمه الله. وهو الظاهرُ. قوله: (مطلقاً) أي: سواءً زالَ لسقوطِه، أو سقوطِ ما تحته، أو لهدم، أو غيره، قوله: (على عدمِها) أي: الإعادةِ. قوله: (وفعله) أي: ما البناءِ والخشبِ على علوِّ غيرِه، «شرحهُ»(۱). قوله: (أبدأ) أي: مؤبَّداً وهو البناءِ والخشبِ على علوِّ غيرِه، «شرحهُ»(۱). قوله: (أبدأ) أي: مؤبَّداً وهو في معنى البيع. قوله: (وإذا مضتُّ... إلخ) مِن زوائدِه على «الإقناع».

<sup>(</sup>١)٧/٧٪، وانظر: الشرح؛ منصور ٤٧٤٧٪،

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٤٠٤/٣.

<sup>(</sup>٣) الشرح) منصور ١٤٨/٢.

### فصل في حكم الجوار

إذا حصل في هوائِه، أو أرضِه، غصنُ شــــرِ (١) غــيرِه، أو عِرْقُه، لزمّه إزالتُه، وضَمِنَ ما تلِفَ به بعدَ طلَبٍ (١) . فإن أبَى، فلــه قطعُــه، لا صـــلحُــه، ولا (١) مَــن مــالَ حــائطُه، أو زَلِقَ حشبُه إلى مِلْكِ غيــره

حاشة التحدي

قوله: (في هوائه) أي: المملوكِ له، هو أو منفعته. قوله: (أو أرضِه) التي يَملِكُ عينها أو نفعها. قوله: (غصسُ راحعٌ إلى الهواء. قوله: (أو عرقُهُ) راحعٌ إلى الأرضِ، قفيه لفّ ونشر مرتب. قوله: (لزمَه) أي: ربّ غصن أو عرق إزالتُه وإن لم يَحصلُ به ضررٌ. قوله: (بعد طلب) قطع به في «التنقيح» خلافً لِمَا في «الإنصاف» (٤) وقد تبع المصنفُ لما في «التنقيح» كالإقتاع (٥). قوله: (فإن أبي) أي: ربّ غُصن، أو عرق، إزالته، لم يُحبَر؛ لأنَّ حصولَه ليسَ من فعلِه. قوله: (فلهُ قَطعُه) إنْ لم يزُلُ إلا به، فإن أمكنَ إزالتُها، أي: الأغصان بلا إتلافي، ولاقطع من غير مشقّة، ولا غرامة، مثل أن يلويَها و خوه، لم يَحزُ له إتلاقها، فإن فعلَ إذن ضمِن، قاله في مثل أن يلويَها و خوه، لم يَحزُ له إتلاقها، فإن فعلَ إذن ضمِن، قاله في مثل أن يلويَها و خوه، لم يَحزُ له إتلاقها، فإن فعلَ إذن ضمِن، قاله في «الإقناع» (٥).

<sup>(</sup>١) في (ج): «شجرة».

<sup>(</sup>٢) أي: بعد المطالبة بإزالته. انظر: الشرح) منصور ٢/٤٨/.

<sup>(</sup>٣) أي: ولا صلحُ مَن مَالَ حائطةً ...إلخ. انظر: الشرح؛ منصور ١٤٩/٢.

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٧٦/١٣.

<sup>.199/4 (0)</sup> 

عن ذلك، بعوض.

وإن اتَّفقا أنَّ الثمرةَ له أو بينهما، حازَ، ولم يلزمْ.

و حرُّم إخراجُ دُكَّانٍ، ودَكَّةٍ بنافذٍ، فيَضمنُ ما تلِفَ به. وكذا جَناحٌ،

حاشية النجدي

قوله: (عن ذلك) أي: بقائه كذلك. قوله: (بِعِوَضٍ) لأنَّ شُغلَه لملْكِ الآخرِ لا ينضبطُ. قوله: (ولم يلزمٌ) أي: فلكلٌ منهُما فسخه متى شاء، وصحَّة الصَّلح هنا مع جهالةِ العِوضِ وهو النَّمرةُ، خلافُ القياسِ، لخيرِ مكحول يرفعهُ: «أيُّما شجرةٍ ظلَّلَتْ على قومٍ، فهم بالخيارِ من قطع ما ظلَّل، أو أكْلِ عُمرِها» (١)، فإن مضتْ مدَّة ثم امتنعَ ربُّ الشَّجرةِ مِن دفع ما صالح (٢) به من النَّمرةِ، فعليهِ أجرةُ المثلِ، هذا في الأغصان، وأمَّا العروقُ، فإنَّها لا غمر لها، لكن إن اتفقاً على أخرةُ المثلِ، هذا في الإقناع (١٠٠٠). قوله: (وكذا جَناحٌ) ويقال لهُ الرَّوْشُن: بناءً لا زماً، كما في «الإقناع» (٣). قوله: (وكذا جَناحٌ) ويقال لهُ الرَّوْشُن: بناءً يوضعُ على أطرافِ خشبٍ أو حجرٍ مدفونٍ في الحائطِ. والسَّاباطُ، هو: يوضعُ ما في «المناباطُ، هو: وضعٌ دائها مقيفةٌ بين حائطين تحتها طريقً. والدُّكانُ والدَّكةُ بفتح دائها وضعٌ دائه؛ وضمٌ دائه: بناءٌ يسطّحُ أعلاهُ للحلوسِ عليه، كما في «القاموسِ» (٤)،

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١٦٠٦٧).

<sup>(</sup>٢) في (س): الصولح».

<sup>;</sup> Y . . /Y (T)

<sup>(</sup>٤) القاموس المحيط: (دكك).

## وساباطٌ، ومِيزابٌ، إلا بإذن إمامٍ أو نائبِه، بلا ضررٍ؛ بأن يمكنَ عبورُ مَحْمِلِ.

حاشية النجدي

ولذا قال في «الإقناع»(١): الدُّكانُ: هـو الدَّكةُ. وفي «القـاموسِ»(١) في محـلِّ آخر: الدُّكَانُ، كرُمَّان: الحانوتُ.

قوله: (إلا بإذن إمام أو نائبه) أي: في الثلاثة، ولذلك فصَّلها بقوله: (وكذا). قوله: (بأن يُمكن ... إلخ) أي: انتفاء الضّرر في الثلاثة؛ بأن يُمكن ... إلخ، ولو كان الطّريق منحفضاً وقت وضع السَّاباط، بحيث لا ضرر فيه إذ ذلك، ثم ارتفع الطّريق على طول الزّمان، وحب على ربّه إزالته إذا حصل منه ضرر". قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى. قال: ومَنْ كانت له ساحة يُلْقَى فيها التراب والحيوان الميت، وتضرّر الحيران بذلك، فإنّه يجب على صاحبها أن يدفع ضرر الحيران، إمّا بعمارتها، أو بإعطائها لِمَنْ يعمرها، أو بأن يَمنع أن يُلْقَى فيها ما يصر الحيران، وقال: لا يجوز لاحد يعمرها، أو بأن يَمنع أن يُلْقَى فيها ما يصر الحزاء البناء، حتى إنّه يُنهى عن أن يُحرِج في طريق المسلمين شيئاً مِن أحزاء البناء، حتى إنّه يُنهى عن الله تعميص الحائط إلا أن يُدْخل في حدّه بقدْر غليظ الجس. انتهى. نقله في «الإقناع» (٣). ومتى وحَدَ حشبَه، أو بناءَه، أو مسيل ماتِه ونحوه مِن حَناح، وساباط في حقّ غيره، و لم يُعلم سببه، فهو له؛ لأنّ الظّاهر وضعه بحق، فإن وله احتلفا، فقول صاحب نحو الحشب؛ أنّه وضعه بحق مع يمينه. «إقناع» (١). اختلفا، فقول صاحب نحو الحشب؛ أنّه وضعه بحق مع يمينه. «إقناع» (١).

<sup>.</sup> ۲ - - / ۲ (۱)

<sup>(</sup>٢) القاموس المحيط: (دكن).

<sup>.7.1-7../(7)</sup> 

<sup>. 4 . 1/4 (1)</sup> 

ويحرُّم ذلك في مِلكِ غيرِه، أو هوائِه، أو دَرْبٍ غيرِ نافذٍ، أو فتُـحُ بابٍ في ظهرِ دارِ فيه(١) لاستِطْراقِ، إلا بإذنِ مالِكه، أو أهلِه.

ويجوزُ لغير استطراقٍ وفي نافذٍ، وصلحٌ عن ذلك بعِـوَض، ونقـلُ بابٍ في غيرِ نافذٍ إلى أوَّلِه بلا ضررٍ، كمقابلةِ بابِ غـيرهِ، ونُحـوِه، لا إلى داخلِ، إنْ لم يأذنْ مَن فوقَه. ويكون إعارةً.

ومن خَرَقَ بين دارينِ له متلاصقتَينِ(١)، باباهما في دَرْبَيْنِ مشترَكَين، واستَطْرَقَ إلى كلِّ مِن الأخرى، جازَ.

وحرُم أن يُحدِثَ بملْكِه .....

حاشية النجدي

قوله: (ويحومُ ذلك...إلخ) أي: إحراجُ المذكوراتِ. قوله: (عن ذلك) أي: المذكورِ من الخمسةِ في مِلكِ غيرِه، ومن الاستطراقِ في غيرِ نافذٍ. قوله: (في غيرِ نافذٍ) أي: في دربٍ غيرِ نافذٍ. قوله: (إلى أوّلِه) أي: الدَّرب. قوله: (ونحوه) كفتحهِ عاليًا يُصعدُ إليه بِسُلَّم، يُشْرِفُ منه على دار حارِه. قوله: (وحرمَ أن (ويكونُ إعارةً) أي: لازمةً بعد فتحهِ ما دامَ مفتوحاً. قوله: (وحرمَ أن يحدثُ ... إلخ) عُلِم منه: أنه لو كان هذا الذي قد حصلَ منه الضَّررُ سابقًا على مِلْكِ الجارِ، مشلُ من له في مِلْكِه مدبغةٌ ونحوها، فَأَحْيا إنسانُ إلى حانبِه مواتاً، أو بنى حانبَه داراً ، قال في «شرح الإقناع»(٢) قلتُ: أو اشترَى

<sup>(</sup>١) أي: الدرب غير النافذ. الشرح» منصور ١٤٩/٢.

 <sup>(</sup>٢) في (أ) و(ج): "متلاصقين".

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٤٠٩/٣.

ما يُضِرُّ بجارِه، كحمَّامٍ وكَنيفٍ، ورحىً وتَنُّورٍ. ولــه منعُــه إنْ فَعــل، كابتداء إحيائِه،

حاشية النجدي

داراً بجانِبه، بحيث يتضرَّرُ صاحبُ الملْكِ المحدَثِ بذلك المذكورِ من نحو المدْبَغَة، لم يلزمه إزالةُ الضَّررِ، صرَّح بهِ في «الإقناع»(١)، قال: وليسَ له منعُه من تعلِيّةِ دارِه، ولو أفضى إلى سدِّ الفضاءِ عنه، أو خاف نقْصَ أُجْسرةِ دارهِ، وإنْ حفرَ بئراً في مِلْكِه، فانقطعَ ماءُ بئرِ جارهِ، أُمِسرَ بسدّها، فإن عادَ ماءُ الأُولَى، وإلا كلّفَ ربُّها بحفرِ الثَّانيةِ، ولو ادَّعَى أنَّ بئرَه فسدت من حاجِ حاره، أو بالوعتِه، والبئرُ أقدمُ منهما، طُرِحَ فيهما نفط، فإن ظهر في البئر طعمُه أو ريحُه، كلّف تحويلَهُما إنْ لم يكن إصلاحُهُما بنحو بناءٍ يمنعُ وضولَهُ إلى البئر، وإلا فلاً.

قوله: (ها يُضِوُّ ... إلح بضمَّ الياء، قال في «المصباح»(١): ضرَّه يضرُّه، مِن بابِ قَتلَ: إذا فعل به مكروها، وأضرَّ به، يتعـدَّى بنفسه ثلاثياً وبالياء رباعياً. انتهى. قوله: (كحمَّام) يتأذَّى بدخانِه. قوله: (وكَنِيفِ) أي: يتأذَّى بريجِه. قوله: (وتَسُور) أي: يتعدَّى بريجِه. قوله: (ورَّسُور) أي: يتعدَّى دخانه إليه، ودخان حِدَادة. قوله: (إن فعل) ويضمَن مَنْ أحدَث بملكِهِ ما يُضرُّ بجارِه ما تلِفَ به؛ لتعديه. قاله في «الإقناع»(١). قوله: (كابتداء) أي: كما له منعُه من ابتداء إحياء ما بجواره: لتعلق مصالحِه به.

<sup>(1) 7/7-7.</sup> 

<sup>(</sup>٢) المصباح: (ضرر)،

وكدقّ، وسقي يتعدَّى. بخلافِ طبخِ وحَبزٍ فيه(١).

ومَن له حقُّ ماء يجري على سطح جارِه، لم يجُزُّ لجارِه تعليـةُ سُطحِه؛ ليمنعَ الماءَ، أو ليُكثِرَ ضرَرَه.

ويحرُّمُ تصرُّف في جِدارِ حارٍ، أو مشترَكٍ، بفتح رَوْزَنةٍ، أو طاقٍ أو ضربِ وَتِدٍ ونحوِه إلا بإذْنِهِ (٢). وكذا وضعُ خشب، إلا أن لا يمكنَ تسقيف إلا به، بلا ضررٍ. (اويُحبُرُ (٣) إنْ أبي). وجِدارُ مسجدٍ كدارٍ.

حاشية النجدي

قوله: (وكدقً) كقصارةٍ. قوله: (ليمنعُ الماء) أي حريانَه. قوله: (رَوْزُوَنَة) الرَّوْزُنَة) الرَّوْزُنَة الكُوَّة، كمَا في «القاموسِ»(٥). والكُوَّة تُضَمُّ وتُفتَحُ: الثَّقْبَة في الحائط، وجمعُ المفتوح على لفظِهِ: كوَّاتٌ كحبَّةٍ وحبَّاتٍ، وكواءٌ أيضاً، مثلُ ظَيةٍ وظِبَاءٍ، وركوةٍ وركَاءٍ، وجمعُ المضمومِ كُوَّى، مثلُ مُديةٍ ومُدى، وعينها واوَّ، وأمَّا لامُها، فقيل: واوَّ وقيل: ياءٌ، والكُوُّ لغة أيضاً. قاله في «المصباح»(١). قوله: (وكذا وضعُ خشب) أي: فلا يجوزُ بغير إذن، وبه(٧) تصيرُ لازمةً.

قوله: (ويُجْبُرُ إنْ أَبَى) ولو كان الحائطُ لنحوِ يتيمٍ. وإن صالحَهُ عنه بشيءٍ،

<sup>(</sup>١) ليست في (ح).

 <sup>(</sup>٢) في (أ) و(ب) و(ط): الباذن ا.

<sup>(</sup>٣) في الأصل و(حـ): اليُخير؟.

<sup>(</sup>٤-٤) ليست في (حـ).

<sup>(</sup>٥) القاموس المحيط: (رزن).

<sup>(</sup>٦) الصباح: (كوى).

<sup>(</sup>٧) في (س): «إذن ربه».

وله أن يستند، ويُسنِدَ قُماشَه، وجلوسُه في ظلّه، ونظرُه في ضوءِ سراج غيره.

وإنْ طلبَ شريكٌ في حائطٍ أو سقفٍ انهدَم شريكَه ببناء(١) معه، أُحبرَ، كنقضٍ عند خوفِ سقوطٍ. فإن أبى، أحــذَ حــاكمٌ مِّـن مَالِه، أو باعَ عَرَضَه وأنفَق. فإن تعذَّر، اقترَضَ عليه.

وإن بناهُ بإذْنِ شريكِ، أو حاكم، أو ليرجعَ شَرِكةً، رجعَ. ولنفسِه بآلتِه(٢)، فَشرِكةٌ. وبغيرِها، فله. وله نقضُه، لا إنْ دفعَ شريكُه نصفَ قيمتِه.

حاشية النجدي

قوله: (وإنْ طَلَبَ شريكٌ) يعني: في طلقٍ أو وقفٍ. «شرح»(٣). قوله: (كنقض عند خوف سقوطٍ) أي: فيُحبَرُ الممتنعُ من النقض. قوله: (لسيرجع شركة) يعني: إذا بننى أحدُ الشريكيْنِ بدونِ إذن الحاكم والشَّريكِ مع امتناع الشَّريكِ وتعذرِ إحبارِه، أو أَخْذِ شيءٍ من مالِه، ونَوَى الرُّحوعَ، فإنّهُ يرجعُ إذن. نقله في الحاشيةِ عن «تصحيح الفروع»(٤). (°قوله: (وله) أي: البانى لا شريكه ٥).

حازُ حتى في الحالةِ التي يجبُ فيهَا التمكينُ.

<sup>(</sup>١) في (جد): البنائه» . :

<sup>(</sup>٢) أي: المتهدم. (شرح) منصور ٢/٢ه ١.

<sup>(</sup>۲) ((شرح)) منصور ۲/۲ه).

<sup>(</sup>٤) الفروع ٢٨٢/٤.

<sup>(</sup>٥-٥) ليست في (س).

وكذا إنِ احتاجَ لعِمارةِ نهرٍ، أو بثرٍ، أو دولابٍ، أو ناعُورةٍ، أو قناةٍ مشترَكةٍ.

ولا يُمنعُ شريكٌ من عمارةٍ، فإن فعَلَ، فالماءُ على الشرِكَةِ.

وإنْ بَنيا ما بينهما نصفين، والنفقةُ كذلك، على أن لأحدهما أكثر، أو(١) أن كلاً منهما يُحمِّله ما احتاج، لم يصحَّ، ولو وصفا الحِمْل.

وإن عجزَ قـومٌ عـن عمـارةِ قنـاتِهم، أو نحوِهـا، فأعطَوْهـا لِمـن يَعْمُرُها، ويكونُ له منها جزءٌ معلومٌ، صحَّ.

حاشية النجدي

قوله: (أو دولابٍ ... إلح قال في «المصباح»: الدُّولابُ: المنجنونُ التي تديرُهَا الدَّالَةُ، فارسيُّ معرَّبُ، وقيلَ: عربيُّ، وفتحُ الدَّالِ أفصحُ من الضمِّ، ولهٰذَا اقتَصَرَ عليه جماعةٌ، والتَّاعورةُ: المنجنونُ التي يديرُهَا الماءُ، سمِّيَ بذلك لِنَغيرهِ، والجمعُ نواعيرُ، وهو من نَعَرتِ الدَّابةُ تنعُرُ - مِن بابِ قسلَ — نعيراً: صَوَّتَتُ (٢). انتهى. فقد علمت أنَّ المنجنونَ يشملُ النَّوعَين. فتدبر. قوله: (على الشَّركةِ) وفي الرُّحوع بالتَفقةِ ما سبقَ من التفصيلِ. قوله: (كذلك) أي: نطفان. قوله: (لم يصحُّ) أي: الصُّلحُ في المسألتين، أمَّا في الأولى، فلأنه يصالِحُ عن بعضِ مِلْكهِ ببعض، وأمَّا في الثَّانيةِ، فلجهالةِ الحِملِ، وكونِه لا ينضبطُ.

<sup>(</sup>١) في (ب) و(حـ) و(ط): الوَّأَنَّا .

<sup>(</sup>٢) المصباح: (دلب).

ومَن له علوَّ، أو طبقةٌ ثالثةً، لم يُشارِكُ في بناءٍ انهدَم تحتَه، وأُجبرَ عليه مالكُهُ. ويلزمُ الأعلى سترةً تمنعُ مُشارِفة الأسفلِ. فإنِ استَويا اشترَكا.

ومن هَدَم بناءً له فيه حزءً، إن خِيفَ سقوطُه، فـ لا شـيءَ عليـه، وإلا لزمّته إعادَتُه.

حاشية النجدي

قوله: (تحته) لعدم مِلْكِه لشيء منه. قوله: (مالكُه) أي: ليتمكن ربُّ العُلوِّ من انتفاعِهِ به. قوله: (فلا شيء عليه) يل له الرجوع بأجرةٍ مثلِ النَّقص، إن نوى الرُّحوع. قوله: (وإلا لزَمتُه إعادتُه) مقتضى القواعد: أنَّه يضمَنُ أَرْشَ نقصِ حصَّةِ شريكِهِ. قاله في «شرح الإقناع»(١)، لكن ما ذكرَهُ المصنّفُ ك «الإقناع»(١)، هو ما حرى عليه الأصحابُ.

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٢/٣ (٤)

<sup>.</sup>Y . o/Y (Y)

### كتاب

منتهى الإرادات

الحَجْرُ: مِنعُ مالكِ من تصرُّفه في مالِهِ.

ولفَلَسٍ: منعُ حاكم مَنْ عليه دينٌ حالٌ يَعجِز عنه، من تصرُّفِهِ في مالِهِ الموجودِ مدةً الحُجْر.

والمُفْلِسُ: مَنْ لا مالَ له، ولا ما يدفعُ به حاجتُه. وعند الفقهاء: مَن دَينُه أكثرُ من مالِهِ.

والحَجْرُ على ضربَيْن:

لحقُّ الغيرِ ، كعلى مفلسٍ ، وراهنٍ ، ومريضٍ ، وقِنَّ، ومكاتبٍ،

## كتاب الحجر للمفلس وغيره

حاشية النجدي

قوله: (منعُ مالك ... إلخ عبارةُ «الإقناع»(١): منعُ الإنسانِ، وهي أليقُ يقوله الآتِي: (وَقِنَّ)؛ لأنّهُ ليسَ بمائك على الصَّحيح. قوله: (الموجود) أي: حالَ الحجْرِ. قوله: (والمفلِسُ ... إلخ) أي: لغةً. قوله: (مَنْ لا مالَ لَهُ) أي: نقد. قوله: (ولا ما يدفعُ به حاجته) أي: من العُروضِ. قوله: (لحق) أي: حظّ. قوله: (الغير) أي: غيرِ المحجورِ عليه. قوله: (كعلى مُفلِسٍ) لحقً الغرماءِ. قوله: (وراهنٍ) لحقّ مرتهنٍ في رهنٍ لازمٍ. قوله: (ومريضٍ) مرض مرض منعُوفٍ، وما يمعناهُ فيما زادَ على النَّلَثِ لحق الورشةِ. قوله: (ومكاتب) أي: لحقّ سيّدٍ.

<sup>.4.4/4 (1)</sup> 

ومرتدًّ، ومشرٍ بعد طلبِ شَفيعٍ، أو تسليمِه اللبيع، وماله بالبلدِ، أو قريبٌ منه.

الثاني: لحظِّ نفسِهِ، كعلى صغيرٍ، ومجنونٍ، وسفيهٍ.

ولا يطالَبُ، ولا يُحْجَرُ بدينِ لم يَحِلُّ.

ولغريم مَن أراد سفراً، سوى جهادٍ متعيِّنٍ، ولو غـيرَ(١) مُخُـوفٍ، أو لا يَحِلُّ قبلَ مدَّتِهِ، وليسَ بدينه رهنَّ يُحرَز، أو كفيلٌ مَلِيءٌ، منْعُـه

حاشية النجدي

قوله: (وهرتد) أي: لحقّ المسلمين؛ لأنَّ تركتهُ في قرله: (بعد طلب شهيع) على القولِ بأنَّهُ لا يملكُهُ بالطلب لحقّ الشفيع، والصَّحيتُ أنَّهُ يملِكُ الشَّقْصَ بالطلب. قوله: (أو تسليمه المبيع) أي: تسليم البائع المشرّي المبيع الشقّص بالطلب أو قريب مِنْهُ) اي: فيحجرُ عليه في جميع ماله لحقّ بائع. قوله: (وهالهُ بالبلد أو قريب مِنْهُ) أي: فيحجرُ عليه في جميع ماله لحقّ بائع. قوله: (ولغويم من أوادَ..إلى أي: ولغريم مدين ولو ضامِنا، فلو أرادَ المدينُ وضامِنه معاً سفراً، فلهُ منعهما ومنعُ أحدِهما، أيّهما شاءَ حتى يُوثِّق بما لضامِن يَصدُقُ على الأصيل وقد يُتَوقَّفُ في كونِه له منعُهما معاً، فإنّه بمنع الضامِن يَصدُقُ على الأصيل وقد يُتَوقَّفُ في كونِه له منعُهما معاً، فإنّه بمنع الضامِن يَصدُقُ على الأصيل بدينه كفيلٌ مليءٌ، فلا يمنعُ من السّفر، كما هو مفهومُ قولِه: (وليس بدينية رهن يُحرَدُ أو كفيلٌ عليءٌ) وعُلِمَ منه: أنّه لو كان الضّامنُ غيرَ مليءٍ، بدينه رهن يُحرَدُ أو كفيلٌ عليءً) وعُلِمَ منه: أنّه لو كان الضّامنُ غيرَ مليءٍ،

<sup>(</sup>١) في (حم): «لفير».

<sup>.4.4/4 (4)</sup> 

حتى يوتَّقه بأحدِهِما. لا تحليلُه إن أحرَمَ.

ويجبُ وفاءُ حالٌ فورا على قادر، بطلب ربِّه، فلا يَتَرخَّصُ من سافرَ قَبلَه، ويُمْهَل بقدرِ ذلك. ويحتاطُ إن خِيفَ هروبُه بملازمتِه، أو كفيلٍ، أو ترسيم(١). وكذا لو طلبَ تمكينَه منه محبوسٌ، أو يُوكِّل فيه. (٢ وإن مطلَه حتَّى شكاه، وجَبَ على حاكمٍ أمرُهُ بوفائِهِ بطلبِ غريمه ، ولم يَحجُرُ عليه ، وما غُرِّمَ بسببه، فعلى مماطلٍ ٢)

حاشية النجدي

وأرادَ المضمونُ سفراً، فله منعُهُ حتى يأتيَ بضامنٍ مليءٍ أو رهنٍ يُحرزُ، وكذا لو كان بالدَّيْنِ رهنُ لا تفي قيمتُه به، فله أنْ يَطْلَبَ زيادةَ الرَّهنِ حتى تبلغ قيمةُ الحميعِ قدْرَ الديْنِ، أو يطلُبَ منه ضامِناً بما بقيَ من الديْنِ بعدَ قيمةِ الرَّهْنِ. قوله أيضاً على قوله: (ولغريم مَنْ أواد سفواً ... إلخ لم يُقيِّدُهُ بالطويلِ، قال الشيخُ منصورٌ البهوتيُّ(٢): فمقتضاهُ العمومُ، ولعلَّهُ أظهرُ. انتهى. والمُصنَّفُ تابعٌ في منصورٌ البهوتيُّ وقيدهُ في «الإقناع» بالطويلِ يعني: فوق مسافةِ القصر، وهو تابعٌ للموفّقِ وابنِ أحيه وجماعةٍ، قال في «الإنصاف»(٤): ولعلَّهُ أولَى.

قوله: (إِنْ أَحَرَمَ) أي: بحجِّ أو عمرةٍ ولو نفلاً. قوله: (بطلب ربِّهِ) أي: أو عند أَجَلِهِ إِنْ كَانَ مؤجَّلاً. قوله: (قبلَه) أي: قبْلَ الوفاءِ بعدَ الطَّلبِ. قوله: (بقدْر ذلك) أي: بقدْر ما يصيرُ به قادراً من إحضارٍ ونحوهِ.

<sup>(</sup>١) الترسيم: اصطلاح من العصر المملوكي، معناه: اعتقال الشخص أو وضعه تحت المراقبة. «معجم المصطلحات والألفاظ التاريخية»: ١٠٣.

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في (ط).

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٤١٨/٣.

<sup>(</sup>٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣١/١٣.

وإن تغيَّبَ مضمونٌ، فغَرِمَ ضامنٌ بسببِهِ، أو شخصٌ لكَـٰذِبٍ عليه عندَ وليِّ الأمرِ، رَحعَ به على مضمونٍ وكاذبٍ.

وإن أهملَ شريكٌ بناءَ حائطِ بستانِ اتفقا عليه، فما تَلِفَ من مُرتِهِ بسببِ ذلك، ضَمِنَ حِصَّةَ شريكِهِ منه.

ولو أُحضِرَ مدَّعَى به، ولم يثبت لمدَّع، لزمَهُ مؤنةُ إحضارِه وردِّهِ. فإن أَبَى، حَبَسَه ، وليسَ له إخراجُهُ حتى يَتَبيَّنَ أمره، وتحبُ

حاشية النجدي

قوله: (وإنْ تغيَّبُ ... إلخ أطلقه الشيخ تقيُّ الدينِ في موضع، وقيَّده بقادرٍ على الوفاءِ في آخرَ. قال المصنف في الشرحه (١): ولعلَّ المرادَ: إن ضينه بإذنه وإلا فلا فعل له ولا تسبُّب. قوله: (فغرم ضامن ... إلخ أي: غرم شيئا زائداً على الدَّيْنِ، لنحو رسولِ القاضي وغيرهِ ممَّا يؤخذ ظلماً، أمَّا أصلُ الدين فالرُّحوع به تقدَّم في باب الضمانِ. فتدبر قوله: (اتفقا عليه) أي: على بنائِه، فبنى أحدُهُمَا ما عليه وأهمَل الآحرُ. قوله: (بسبب ذلك) أي: بسبب الإهمالِ. قوله: (بومن) أي: المهمِلُ. قوله: (لزمَهُ مؤنة إحصاره) فإنْ ثبت لدَّع، فمؤنة إحضاره وردِّه على المدَّعى عليه، كما في «الإقناع» (٢) قوله: (فإن أبَى) يعني: مدين وفاءَ ما عليه بعد آمرِ الحاكِم له بطلب ربِّه، فهو عطف على قوله: (وإنْ مطلة ... إلىخ). قوله: (حَبَسَه) وظاهرُه:

<sup>(</sup>١) معونة أولي النهي ٤/٣/٤.

<sup>.</sup>Y . X/Y (Y)

تخليتُه إن بانَ معسِراً، أو يُبرئه، أو يُوفيَه. فإن أبَى، عزَّرهُ. ويُكرَّرُ<sup>(۱)</sup>، ولا يزادُ كلَّ يومٍ على أكثرِ التَّعزيرِ. فإن أصَرَّ، باعَ مالَه، وقضاهُ<sup>(۱)</sup>.

وتحرُم مطالبةُ (٣) ذي عُسْرةٍ بما عجزَ عنه، وملازمتُه، والحجرُ عليه. فإن ادَّعاها ودَينُه (٤عن عوضٍ٤)، كثمنٍ وقرضٍ، أو عُرف له مالٌ سابق، والغالبُ بقاؤُه، أو عن غيرِ عوضٍ، وأقرَّ أنه مَلِيءٌ، حُبس، إلا أن يُقيم بيِّنةً به، ويُعتبرُ فيها أن تَخبُرَ باطنَ حالِهِ، ولا يحلِفُ

حاشية التجدي

ولو أجيرًا(؟) خاصًّا، أو امرأةً مزوَّجةً.

قوله: (فإن أصرًا أي: أقامَ على الامتناعِ. نقلَه في «المطلِعِ» (أ) عن ابنِ القطاعِ وغيرِه. قوله: (فإنِ ادَّعاها... إلخ) وإن طلبَ ربُّ ديْنِ تفتيشَ مُدَّعِي عُسرَةٍ، فعلى الحاكم إجابتُه. قوله: (عن عِوض كثمن) عوَّضَه للبيع. قوله: (وقوض) أي: عوَّضَه ما دفعَ لمقترض. قوله: (أو عن غير عوضٍ) أي: ماليًّ، كمهر وضمانٍ. قوله: (أن تَخبُرَ.. إلخ) أي: تعلَمَ. وبخطِه أيضًا على قوله: (أن تَخبُرَ) حَبرتُ الشَّيءَ

<sup>(</sup>١) في (ح): ((ويكرره) .

<sup>(</sup>۲) في (حر): «قضاءه» .

<sup>(</sup>٣) في (ج.): المطالبته!

<sup>(</sup>٤-٤) ليست في (حـ).

 <sup>(</sup>٥) جاء في هامش الأصل ما نصُّه: [في مدة الإحارة؛ لأن الإحارة والزوجية لا تمنع من الحيس.
 ذكره في اللبدع». «كشاف القناع»].

<sup>(</sup>١) ص ٥٥٠.

معها، أو يَدعي تلفاً ونحوَه، ويُقيمَ بيِّنةً به، ويَحلِف معها، ويكفي في الحالين: أن تشهد بالتَّلَف أو الإعسارِ(١)، وتُسمع قبل حبس كبعده(١)،

حاشية النجدي

أخبره، من باب قتل، خبراً: علمتُه. «مصباح» (٣).

قوله: (ونحونه) كنفاد مالِه في النّفقة أو غيرها. قوله: (ويقيم بيّنة) ولا يعتبرُ فيها حبرة باطنِه. قوله: (ويحلِف معها) أي: مع بيّنة التّلف ونحوه، أنّه لا مالَ له في الباطن؛ لأنّ اليمينَ على أمر محتمل غير ما شهدَت به البيّنة فلا يكونُ مكذّباً لها، ولا يُعتبرُ في هذه البيّنة أن تَخبُر باطن حاله، بخلاف بينة العُسْرة، فإنّه لابدّ فيها أنْ تكونَ ممّن يَخبرُ باطن حاله؛ لأنّها شهادة على نفي قبلت للحاجة، على أنّ شهادة النّفي لا تُردُّ مطلقاً؛ إذ لو شهدت أنّ هذا وارثه لا وارث له غيره، قبلت ما لا يُوقفُ عليها بالمشاهدة، بخلاف ما إذا شهدت أنّه لاحق له، فإنّ هذا مما لا يُوقفُ عليها بالمشاهدة، بخلاف ما المعسر إن شهدت بنحو تلف حَلَف معها و لم يُعتبرُ فيها خِبرةُ الباطن، و لم المعسر إن شهدت بنحو تلف حَلَف معها و لم يُعتبرُ فيها خِبرةُ الباطن، و لم يحلف معها، ويُكتفى فيها باثنيْن، كما في «الإقناع»(٤). فتدبر.

<sup>(</sup>١) في (حـ): «أو لإعسارِ».

<sup>(</sup>٢) في (ج): الكعيده ا

<sup>(</sup>٣) المصباح: (خير).

<sup>. 41 - 4 - 4/4 (8)</sup> 

أو يَسأَلُ سؤالَ مدَّع، ويصدِّقَهُ، فلا.

وإن أنكرَ وأقامَ بَيْنَةً بقدرتِهِ، أو حلَىفَ بحسبِ حوابِهِ، حُبسَ. وإلا حلَفَ مَدينٌ، وخُلِّيَ.

ماشية النجدي

قوله: (أو يسأل ... إلخ) يعني: أو يطلب مُدَّعِي العُسرةِ من الحاكم أنْ يسألَ ربَّ الدين عن عُسْرتِه؛ بأنْ يقولَ للحاكم: إنَّ المدعِي يعرفُ أنِّي معسرً، فاسألهُ عنَّ ذلكَ، فيقولَ المدعِي، وهوَ ربُّ الديُّنِ: نعمْ، هـو صـادقٌ في دعواهُ العُسرةَ، فلا يُحبَسُ إذن. فقولُ المصنّف: (سؤالَ مـدّع) مفعولٌ بقوله: (يسأل)، كأنَّه قال: أو يَطلبَ السُّؤالَ، لا أنَّه مفعولٌ مطلق حتى يكونَ التقديرُ: أو يسألَ مثلَ سؤالِ المدعِني. فتدبر. قوله: (فلا) أي: فلا يُحبسُ في المسائلِ الشلاثِ، وهـي مـا إذا أقـامَ بينـةً بعُسـرتِه، أو تلَـفِ مالِـه ونحوِه، أو صدَّقه مُدَّع على ذلك. «شرحه»(١) قوله: (وإنْ أنكر) أي: مدَّع عُسرتَه. قوله: (بِقُدْرِيِّه) أي: لتسقطَ عنه اليمينُ. قوله: (حُبِس) حتى يُبْرَأُ أو تظهرَ عسرتُه. قوله: (وإلا حلفَ مدينٌ وخُلَّى) أي: وإن لم يكُنْ دينُه عن عوضٍ ماليٌّ كأرشِ جنايةٍ، و لم يُعرَف له مالٌ سابقٌ، و لم يُقِرُّ أنه مليءٌ، و لم يُقِم بينَةً بإعساره، و لم يصدِّقُه غريمُه في دعوَى الإعسارِ، ولاَ أقامَ غريمُه بينةً بقدرتِه، ولا حَلفَ الغريمُ بحسَبِ حوابِه، فإنه يحلِفُ مدينٌ أنَّهُ لا مالَ له، أو أنَّه معسرٌ ويُحلَّى سبيلُه، فإنْ فقِد شيءٌ منَ القيودِ السَّبعةِ، فإنهُ لا يحلفُ إلا في صورتيْن، إحداهُمَا: أنْ يقيمَ بينةً بالتلف، فإنَّه يحلفُ معهَا، والأحرَى: أن يسألَ سؤالَ خصمِه، فيُكَذَّبه ولا يحلفُ الخصمُ، فإنَّ المدينَ يحلفُ أيضاً،

<sup>(</sup>۱) ((شرح)) منصور ۱۰۹/۲).

وليس على محبوس قَبولُ ما يبذُله غريمُهُ، مما عليه مِنَّةٌ فيه. وحرُمَ إنكارُ معسرٌ، وحَلِقُه ولو تأوَّل.

وإن سألَ غُرَماءُ من له مالٌ لا يَقِي بدينهِ أو بعضُهم، الحاكمَ الحجرَ عليه، لزمّه إجابتُهم.

وسُنَّ إظهارُ حجرِ سَقْهِ وفَلَسٍ، والإشهادُ عليه.

#### فصل

ويتعلُّقُ بحجرٍاهِ أحكامٌ:

أحدُها: تعلُّقُ حقٌّ غُرَمائِهِ بمالِه.

حاشية النجدي

والصُّورتان مذكورتان في المتن، وفي الثانية منهما نوع مخالفة؛ لأنَّا لا نقولُ بردِّ اليمينِ والله أعلم، فليحرر. قوله أيضاً على قوله: (وإلا حلف مدينٌ... إلخ) أي: وإن لم يكنْ دينه عن عِوض كصداق، ولم يُعرَف له مال؛ لأنَّ الأصل بقاؤه، ولم يُقِرَّ أنَّه ملىء، ولم يُحلِف مُدَّع طُلِبت يمينه. «شرحه»(١)، ولم يُقِم بينة بقدرتِه.

قوله: (وحلفه): لا حقَّ عليه. قوله: (لزمّهُ إجابتُهم) لا إن سألَه مفلسٌ وحدَه، فإنْ لم يسألُهُ أحدٌ منهم، لم يُحْجَرُ عليه.

قوله: (أحكامً) أي: أربعة. قوله: (حقّ غرمائه) أي: كلّهم. قوله: (بمالِه) أي: الموجودِ والحادث.

<sup>(</sup>١) الشرح) منصور ١/٩٥١.

فلا يصحُّ أن يُقِرَّ به عليهم(١)، أو يتصرَّفَ فيه بغيرِ تدبيرٍ، ولا أن يبيعَه لغرماتِهِ، أو لبعضِهم بكلِّ الدَّين.

ويُكفِّرُ هُو وسفية بصومٍ، إلا إن فُكَّ حجرُه وقدَرَ قبلَ تكفيرِه.

وإن تصرَّف في ذمَّتِهِ، بشراءٍ، أو إقرارٍ، ونحوِهِما، صحَّ، وتُبِعَ<sup>(٢)</sup> به بعدَ فكِّه.

وإن جَنى، شاركَ مِحنيٌّ عليه الغرماءَ، وقُدِّمَ مَنْ جنَى عليه قِنُّه به.

حاشية النجدي

قوله: (بغيرِ تدبيرٍ) يعنى: ووصيَّةٍ، ولعلَّ مثلَهُ تعليقٌ. قوله: (بكلِّ الدين) لاحتمال غريم آخر. قوله: (ويكفَّرُ هو ... إلحى) أي: وجوباً. وقوله: (إلا... إلحى) أي: فلا يجبُ إذَنِ الصَّومُ، بل يجوزُ بعتقٍ، لا أنَّهُ يجبُ بغيرِ الصَّومِ ولو معَ القدرةِ عليهِ؛ لأنَّ المعتبرَ في الكفَّاراتِ وقت الوحوبِ على المنهرِ ولو معَ القدرةِ عليهِ؛ لأنَّ المعتبرَ في الكفَّاراتِ وقت الوحوبِ على المذهب، كمَا يأتِي في الظهارِ. فتدبر قوله: (بشراء ... إلحى) أي: يجبُ سواءً علم بائعٌ ونحوه حَجْرَهُ أو لا. قوله: (ونحوهِما) كضمانِ التصرف. قوله: (وتجوهِما) كضمانِ التصرف. قوله: (وتجوهِما) أي: لا يشارِكُ الغرماءَ ولو حاهلاً، لكنْ له أحدُ عينِه، كما يأتِي فقيط. قوله: (به) أي: بما لزمَه في ذلك. قوله: (مَنْ جَنَى عليهِ قِنَّه) أي: بلا إذْنِ السيِّدِ أو به حيثُ علِم التحريمَ وعدمَ وحوبِ الطَّاعةِ، وإلا فبِذِمَّةِ سيِّدٍ، فيكونُ أسوةَ الغرماءِ، كما لو حتى السيِّدُ نفستُهُ، كما يُعلَمُ مَّا تقدمَ في الرَهنِ. فتدبر.

<sup>(</sup>١) ليمت في (حر).

 <sup>(</sup>٢) في (أ): ((ويتبع).

النَّاني: أنَّ مَنْ وَجَدَ عينَ ما باعه، أو أقرضَهُ، أو أعطاهُ رأسَ مالِ سلّم، أو آجرَه (١) ولو نفسه، ولم يمض من (١) مدتها شيءٌ، ونحو ذلك، ولو بعد حجرِه جاهلاً به، فهو أحقُّ بها، ولو قال المفلسُ: أنا أبيعُها وأعطيك ثمنها، أو بذلَه غريمٌ،

حاشة النصري

قوله: (عينَ ما باعَهُ) أي: لمفلس. قوله: (أو أقرضَه) إيَّاهُ، أو دفعَهُ ثمناً لعين خرجَتْ مستحقَّةً، فإنْ تلف الثمنُ، فهو أسوة الغرماء. قوله: (رأسَ مالُ ... إلح حالً. قوله: (ونحو ذلك) كشقص أخذَهُ مفلس منه بشفعة. مالُ ... إلح حالً. قوله: (ونحو ذلك) كشقص أخذَهُ مفلس منه بشفعة. قوله: (فهو أحقُ بها ... إلح قال في «الإقناع»("): لو حكم حاكم بكونه أسوة الغرماء، نقض حكمه نصاً. انتهى. وصرَّح به المصنف أيضاً فيما يأتي في أدب القاضي. قوله: (جاهلًا) أي: لا عالماً للحوله على بصيرة، ويُتبَعُ ببدلها بعد فك الحجر عنه، (فإن كانت باقية، فله أخذها على قوله أيضاً على قوله: (جاهلاً به) أي: فلهُ أخذُ عينه، وليسَ لهُ مشاركة الغرماء، كما تقدَّم. قوله: (أو بذلهُ غريمً) أي: من مالِه أو مالِ مُفلِسٍ، لكن إن بذلهُ غريمً لمفلِس، فبذلهُ المفلِسُ لبائع، فلاً فسخ له، لزوالِ العجزِ عنْ تسليم الثمنِ. و مَنْ قلنا: فبذلهُ المفلِسُ لبائع، فلاً فسخ له، لزوالِ العجزِ عنْ تسليم الثمنِ. و مَنْ قلنا:

<sup>ُ(</sup>١) في (ط): «أو أحره» .

<sup>(</sup>٢) ليست في (ح).

<sup>. 412/4 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٤-٤) ليست في الأصل و (ق).

أو خرجتْ وعادتْ لملكِهِ. وقُرعَ ـ إن باعها، ثم اشتراها ـ بينَ البائعَيْن.

## وشُرطَ كونُ المفلسِ حيًّا إلى أخذِها، وبقاءُ كلِّ عوضها في ذمتِهِ.

حاشية النجدي

لهُ أخذُ عينِه، فلَهُ تركُها، والضَّربُ مع الغرماءِ، هكذا في «شرحه» (١) ومحلَّه إذا كانتِ المعاملةُ للمفلِسِ قبلَ الحَجْرِ عليهِ، أمَّا إذَا كانتْ بعدَهُ، فإنَّهُ لا مشاركةَ أصلاً، سواءٌ كان حاهلاً أو عالماً، كما تقدمَ في قولِ المصنف كرالاقناع»: (وإنْ تصرَّفَ في ذمتهِ بشراءٍ أو إقرارٍ ونحوهِما، صحَّ، وتُبِعَ به بعدَ فكِّهِ) أي: فلا يشارِكُ الغرماءُ(٢) غيرَ أنَّه إذا كان حاهلاً بحَجرِه، فإنَّ لهُ أحذَ عينِ مالهِ، كما قال المصنّفُ وغيرُه ولو بعدَ حجرِه حاهلاً به، فتنبَّهُ فإنَّ كلامَ «الشرح» موهِمٌ كمَا تقدَّم.

قوله: (لِللّٰكِه) أي: بفسخ أو عقدٍ أو غيرِهِمَا، كرجوعٍ في هبةِ ولده. قوله: (بين البائعيْنِ) لأنَّ كلاً منهُمَا يَصدُقُ عليهِ أنَّه أدركَ متاعَه عندَ مَنْ أفلس، وكذا لو كان البائعُ لها على المفلسِ أكثرَ، فذكرُ البائعيْنِ تمثيلٌ. قوله: (وشرط كونُ المفلسِ ... إلخ) أي: وشرط لرجوع مَنْ وجدَ عينَ مالهِ عندَ مَنْ أفلس، ستَّةُ شروط: واحدٌ في المفلس، وواحدٌ في العِوض، مالهِ عندَ مَنْ أفلس، ستَّةُ شروط: واحدٌ في المفلس، وواحدٌ في العِوض، وأربعةٌ في العينِ حياً، وعلى الأوَّل تقومُ ورثتُه في الرُّجوع مقامَه، وعُلمَ من كلامِه: أنَّ حلولَ الثمن ليسَ شرطاً، وسيصرِّحُ بحكمِه.

<sup>(</sup>١) الشرح) منصور ١٩٢/٢.

<sup>(</sup>٢) في (س): الغير الغرماء».

<sup>. 418/4 (4)</sup> 

وكونُ كلِّها في ملكِهِ، إلا إذا جمعَ العقدُ عدداً، فيأخذُ مع تعذَّرِ بعضِه ما بقيَ، والسِّلعة بحالِها، لم توطأ بِكُرٌ، ولم يُحرحْ قِنَّ، ولم تُحلَطْ بغيرِ متميِّزٍ، ولم تتغيَّرْ صفتُها بما يُزيلُ اسمَها، كنسبجِ غزلٍ، وخبرِ دقيقٍ، وجعلِ دُهنِ صابوناً، ولم يتعلَّق بها حقَّ، كشفعةٍ، وجنايةٍ،

حاشية النجدي

قوله: (عدداً) كتوبينِ فأكثرَ. قوله: (مع تعلقرِ بعضه) يعني: بتلفو إحدَى العينين أو بعضها، كموتِ أحدِ عبديْنِ أو قطع يدِه، فيأخذ الباقي بقسطِه، ويطالِبُ ببقية الثمنِ، بخلافِ مالو كانتِ العينانِ بحالِهما، فقبض من الثمنِ مقدارَ ثمنِ إحداهُما، فإنّه يُمنَعُ رجوعُه في العينيْنِ وفي إحداهُما، والفرقُ: أنَّ المقبوض من الثمنِ يُقسطُ على المبيع، فيقعُ القبضُ من ثمن كلِّ واحدةٍ، بخلافِ التلفِ، فإنّه لا يلزمُ من تلفِ إحداهُما تلفُ من عن الأحرى، ومفهومُهُ: أنَّهُ لا يرجعُ في البعضِ مع بقناءِ البعضِ شيءٍ من الأحرى، ومفهومُهُ: أنَّهُ لا يرجعُ في البعضِ مع بقناءِ البعضِ التقلتُ عنه؛ بأنْ لم تنقُص ماليَّتُها بذهابِ صفةٍ مع بقاءِ عينها. منصور البهوتي(١). قوله: (لم توطأ بكرٌ) إلى قوله: (صابوناً) بيانٌ لمعنى كونِ السلّعةِ بحالِها. قوله أيضاً على قوله: (لم توطأ بكرٌ) يعني: لا تُبب بالإسترى المقلسُ شوقها مشفوعاً أو غيرُ المفلسِ ثم يُفلسُ، فليسَ لبائِعه في المترى المقلسُ شوقها مشفوعاً أو غيرُ المفلسِ ثم يُفلسُ، فليسَ لبائِعه في المترى المقلسُ فليسَ لبائِعه في

<sup>(</sup>۱) ((شرح) منصور ۲/۱۹۳).

ورهنٍ وإن أسقطه ربُّه، فكما لو لم يتعلَّىق، ولم تـزدْ زيـادةً متَّصلـةً، كسِمنٍ، وتعلُّم صنعةٍ، وتجلُّدِ حملٍ، لا إن ولَدتْ.

# ويصحُّ رجوعُه بقولٍ ، ولو متراحياً ، بلا حاكمٍ ، وهو فسخَّ

حاشية التجدي

الصُّورتيْنِ رجوعٌ فيه؛ لتعلَّقِ حقَّ الشفيعِ به، هــذا كلَّـه قبـلَ الطلـبِ، وأمَّـا بعدَه، فقد دخلَ في مِلْكِ الشَّفيع به.

قوله: (ورهنٍ) لعلّه رهن لازمٌ. قوله: (وتجدُّو حملٍ) أي: في بهيمةٍ. قوله: (بقولٍ) لا بِفعلٍ، كأخْذِ العينِ ولو نوى به الرُّحوعَ. قوله: (ولو مُواخِياً) كرَحوع أب في هبةٍ وكردٌ لعيبٍ. قوله: (بلا حاكم) للبوتِه بالنصٌ، كفسخ المعتَقةِ. قوله: (وهو فسخ) يعني: أنَّ رحوعَ ربَّ العينِ فيها فسخ حقيقة أو حُكماً؛ لأنه قد لا يكونُ هناك عقدٌ يفسخ، كاسترجاعِ الزُّوجِ الصدّاق الذي انفسخ النكاحُ فيهِ بما يُسقِطُهُ قبلَ فَلَسِ المرأةِ إذا باعتهُ ثمَّ عادَ إليها ونحوه، وإلا فيرجعُ إلى مِلْكِه قهراً حيثُ استمرَّ في ملكِها بصفتِهِ. قاله في «شرح الإقناع» (۱). ولم يَعُدُّوا هذا قِسماً تاسعاً من أقسامِ الخيارِ، لعلّه لنُدُورِه. قوله أيضاً على قوله: (وهو فسخٌ) أي: كالفسخ وقد للا يكونُ ثَمَّ عقدٌ يُفسَخُ، كاسترجاعِ زوج الصّداق إذا انفسخ النّكاحُ على وجه يُسقِطُهُ قبلَ فلسِ المرأةِ، وكانت باعتهُ ونحوه، ثُمَّ عادَ إليها، وإلا فسيرجعُ إلى مِلْكِها بصفتِهِ. منصور البهوتي (۲).

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٢٩/٣.

<sup>(</sup>۲) الشرح» منصور ۱۹٤/۲.

لا يحتاجُ إلى معرفةٍ، ولا قدرةٍ على تسليم.

فلو رَجَعَ فيمن أَبَقَ، صحَّ وصارَ له، فإن قدرَ أخَــذَه، وإن تَلِـفَ فمن مالِهِ. وإن بانَ تلقُه حينَ رجَعَ، بطلَ استرجاعُه.

وإن رجَعَ في شيءٍ اشتَبه بغيرِهِ، قُدِّمَ تعيينُ مفلسٍ.

ومن رجَعَ فيما نمنُه مؤجَّلٌ، أو في صيدٍ وهـ و مُحْرِمٌ، لم يـأحذْهُ قبلَ حُلولِهِ، ولا حالَ إحرامِهِ.

ولا يمنعُه نقص، كهُزال، ونسيانِ صنعةٍ. ولا صبغُ ثـوبٍ أو قصرُه، ما لـم ينقُص بهما. ولا زيادةٌ منفصلة، وهي لبائع، وظهر

حاشية النجدي

قوله: (لا يحتاجُ إلى معرفةٍ) أي: معرفةِ مرجوعٍ فيه. قوله: (ولا قدرةٍ) أي: قدرةِ مُفلس. قوله: (وإنْ بانَ تلفُه حين رجعَ... إلخ) ومِنهُ لو رجع في أمّةٍ وطِئهَا المفلسُ ثُمَّ تبيَّنَ أَنَّها كانتُ حملَتُ قبلَ الرُّحوعِ؛ إذِ الاستيلادُ إللافّ. قوله: (ومَنْ رجع) بيعني: على تعيينِ ربّهِ. قوله: (ومَنْ رجع) أي: أرادَ الرُّحوعَ. «شرح» منصور (١). قوله: (وهو) أي: الراجعُ دونَ المفلسِ، فلا أثرَ لإحرامِه. قوله: (قبلَ حلولِه) أي: فلا يباعُ في الديونِ الحالَّةِ؛ لتعلَّقِ بائِعه به. قوله: (ولا صبغُ شوب) ويكونُ المفلِسُ شريكاً لآحةٍ بالصبغ، بائِعه به. قوله: (ولا صبغُ شوب) ويكونُ المفلِسُ شريكاً لآحةٍ بالصبغ، سواءً كان الصبغ من مالِ مفلِسٍ أو اشتراهُ من آخذٍ أو من أخنيٌ. فتدبر.

<sup>(1) 7/371.</sup> 

في «التنقيح» رواية كونها لمفلسٍ، ولا غرسُ أرضٍ، أو بناءٌ فيها.

فإن رجَعَ قبلَ قلعٍ، واختارَه غريمٌ، ضَمِنَ نقصاً حصَلَ به ويسوِّي حُفَراً.

ولمفلس مع الغُرَماء القلعُ، ويشارِكُهم(١) آخذٌ بالنَّقْصِ. فإن أَبَوه، فلآخذٍ القلعُ وضمانُ نقصِهِ، أو أَخذُ غَرْسٍ، أو بناءٍ بقيمتِهِ. فإن أباهما أيضاً، سَقَطَ.

وإن ماتَ بائعٌ مَدِيناً، فمشترٍ أحقُّ بمبيعِهِ ....

حاشية النجدي

قوله: (كونِها لمفلس) ولعلّه الصّحيح. قوله: (ولا غوسُ أرض) وكذا زرعٌ ويبقى لحصادٍ بلا أحرةٍ. قوله: (أو بناءٌ فيها) بمعنى مبنيّ. قوله: (واختارَهُ غريمٌ) أي: وحدَهُ بدليلِ ما بعدَه، فيضمَنُ الغريمُ نقْصَ الأرضِ بمعنى أنّه يَضرِبُ لربِّ الأرضِ به معهم. قوله: (القلعُ) أي: ويلزمُهُمْ إذن تسويةُ الأرضِ. قوله: (فإنْ أباهُما أيضاً) أي: مع إباءِ المفلس والغرماءِ القلعَ. قوله: (مديناً) حال، أي: أو أفلسَ. قوله: (أحقُّ بمبيعِه) أي: من الغرماء؛ لأنّهُ عينُ ملكِه. وإنْ ماتَ مشترٍ مفلساً والسّلعةُ بيدِ بائع، فهوَ أسوةُ الغرماءِ يُضرَبُ له معهُم بالنّمنِ إن لم يكن أخذَه. وتقدَّمَ أنّه إن كان حينَ البيعِ معسِراً ، فله الفسخُ . منصور البهوتي (٢). وقوله: و تقدمَ ... إلى حينَ البيعِ معسِراً ، فله الفسخُ . منصور البهوتي (٢). وقوله: و تقدمَ ... إلى

<sup>(</sup>١) في (أ) و(ب) و(حـ): «ومشاركة».

<sup>(</sup>٢) الشرح) منصور ١٦٦/٢.

### ولو قبلَ قبضِه.

الثالث: أن يلزمَ الحاكمَ قَسْمُ مالِه الذي من حنسِ الدَّينِ، وبيعُ ما ليسَ من حنسِ الدَّينِ، وبيعُ ما ليسَ من حنسِهِ في سوقِهِ أو غيرِه، بثمنِ مثلِهِ المستقِرِّ في وقتِهِ أو أكثرَ، وقَسْمُه فوراً.

## وسُنَّ إحضارُه مع غرماثِهِ، وبيعُ كلِّ شيءٍ في سوقِهِ، وأن يُبدأً

حاشية النجدي

يشيرُ به إلى أنّه إن ظهرَ كونُه معسراً حين البيع، كان لبائع الفسخ، وإلا فهو أسوة الغرماء، وفيه إشارةً إلى أنّه لا مُعارَضة بينَ ما هنا وما تقدم، حيثُ حكمُوا هناك بأنّ له الفسخ، وهنا؛ بأنّه أسوة الغرماء؛ لأنّ ما هنا فيما إذا كان قد ماتٍ وذاك فيمًا قبلُ. فتدبر.

قوله: (ولو قبلَ قبضِه) أي: ولو مَكيلاً ونحوَه. قوله: (بشمنِ مِثلِه ... إلخ) العبرةُ بوقتِ البيعِ لا بوقتِ الشِّراءِ كما عُلمِ من المنزِ. وعُلِم مِنْه أيضاً أنَّه لا يجوزُ بدونِ ثمنِ المثلِ. قال في «شرحِ الإقتناع»(١): لكن مقتضى ما يأتِي في الوكالةِ أنَّه يصحُّ ويضمنُ النقصَ. انتهى. قوله: (المستقرِّ) أي: من نقلِ اللللهِ أو غالِبه كرهنٍ. قوله: (في وقتِه) أي: وقتِ البيع، فلا عبرةً بحالٍ الشِّراءِ. قوله: (فوراً) حالٌ من (قَسْم) و(بَيْع). أي: من غيرِ بُطء، وهو في الأصلِ مَصْدَرُ قارَتِ القِدْرُ فوراً: غلَتْ. قوله: (وسُنَّ إحضارُه... إلخ) عُلِم منه: أنّه لا يَحتاجُ الحاكمُ إلى استئذانِ المفلسِ في البيع؛ لأنه محجورٌ عليه محتاجٌ إلى قضاءِ ديْنِه، فخازَ بيعُ استئذانِ المفلسِ في البيع؛ لأنه محجورٌ عليه محتاجٌ إلى قضاءِ ديْنِه، فخازَ بيعُ

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٤٣٣/٣.

ويجبُ له ولعيالِهِ أدنى نفقةِ مثلهم، من مأكلِ ومشرَبٍ وكسوةٍ.

حاشية النجدي

مالِه بغيرِ إِذْنِهِ كالسَّفيه، وإنَّما نُدِبَ إلى إحضارِه أو وكيلِه وقت البيع؛ لفوائد، منها: أِنْ يُحضِرَ ثَمَنَ متاعِه ويضبطه، ومنها: أنَّه أَعْرفُ بالجيِّدِ من متاعِه، فإذا حضَرَ تكلَّمَ عليه. ومنها: أنَّه تكثُرُ فيهِ الرغبةُ. ومنها: أنَّه أطيبُ لنفسِه، وأسكنُ لقلبِه. فتدبر.

قوله: (باقلّهِ بقاءً) أي: ممّا يُسْرِعُ إليهِ الفسادُ كطعامِ رَطْبٍ وفاكهةٍ. قوله: (وأكثرِهِ كُلفةً) الواوُ بمعنسى «تسم»، يعني: كالحيوانِ، قال في «الإقناعِ»(٣): فيبِيعُ أوّلاً ما يُسْرِعُ فسادُه ثم الحيوانُ، ثم الآثاثُ، ثم العقارُ. قوله: (مِنْ مَسْكَنِ) بفتح الكافِ وكسرِها: المنزلُ والبيتُ. «مُطْلِع»(٤). قوله: (وخادمٍ) واحدُ الخدمِ غلاماً أو حاريةً. قوله: (وما يتجرُ بهِ) لمؤنةٍ إن كان تاجراً.

<sup>(</sup>١) ليست في (ح).

<sup>(</sup>٢) في (ط): الوآلة!! .

<sup>(</sup>T) Y\Y1Y.

<sup>(</sup>٤) ص ٥٥٧.

وتجهيزُ ميِّتٍ من مالِهِ حتَّى يُقسمَ.

وأُحرةُ منادٍ ونحوه، لم يتبرُّع، من المالِ.

وإن عينًا منادياً غيرَ ثقةٍ، ردَّه حاكمٌ، بخلاف بيعِ مرهونٍ. فإن اختَلفَ تعيينُهما ضمنهما(١) إن تبرَّعا، وإلا قدَّمَ مَنْ شاءَ.

حافية الاجاب

قوله: (وتجهيز ميت) أي: تَلزَمُه مُؤنته عير زوحة، ويُكفّنُ هو ومَنْ يَلزَمُهُ كَفنُه فِي ثلاثةِ أَثُوابٍ إِن كَان رحلاً، وخمسةٍ إِن كَان امرأةً، من ملبوسِ مثلِه في الجمع والأعياد. وقدّم في «الرّعاية» في ثوبٍ واحدٍ. وإِن تَلِفُ شيءٌ مِن مالِه تحت يد أمينِ الحاكِم، فمِنْ ضمانِ مُفلسٍ. قوله: (حتى يُقسمَ) أي: إلى أن يفرُغَ الحاكم من قِسمةِ مالهِ بينَ الغرماء، ومحلُّ ذلك إذا يُكن لِمفلس كسب يَفِي بنفقتِه وكسوتِه، وإِن كَان كسبُه دونَ ذلك كمّلَت من مالهِ. قاله في «الإقناع»(٢). فتدبر قوله: (وأجرةُ منادٍ) وهو السّمْسَارُ الذي يَدخلُ بينَ البائع والمشترِي لإمضاءِ البيع. «مُطلع»(٣). قوله: (من المال) أي: مقدّمةٌ على دُيونِ الغرماء، ونظيرُه ما يُستدانُ على تركةِ الميت لمصلحةِ الرّكةِ، فإنّه مقدّمٌ على الديونِ الثابتةِ في ذمّةِ الميت. «إقناع»(٢).

<sup>(</sup>١) في الأصول: «ضمَّهما».

<sup>: 414/4 (4)</sup> 

<sup>(</sup>٣) ص ٢٥٢٠

ويَبدأُ(۱) بمن حنى عليه قِنُّ المفلسِ، فيُعطَى الأقلَّ من ثمنِهِ أو الأرْشِ. ثم بمن عنده رهن، فيُحصُّ بثمنه، فإن بقيَ دين، حاصَصَ الغرماء، وإن فِضَلَ عنه، رُدَّ على المالِ.

ثم بمن له عينُ مالٍ، أو استأجرَ عيناً من مفلسٍ، فيأخذها

حاشية النجدي

قوله: (عَنْ جنى عليهِ قِنُّ المفلِس) أي: قبل الحجرِ أوبعدَه، وأمَّا مَنْ جنى عليهِ المفلسُ، فهو أسوةُ الغرماء، كما تقدمَ أوَّلَ الفصلِ. فإنْ قلتَ: قد تقدَّمتُ هذه المسألةُ أيضاً في قولِه: (وقلمَ منْ جنى عليه قنّه به) قلتُ: نعم، ولكن بيَّنَ هنا كيفيةَ التقديم، وأنَّ المرادَ منه: دفعُ الأقلِّ من القيمةِ والأرْشِ. فتدبر قوله: (فيعطى) أي: يُعطيه الحاكمُ أو أمينُه، قوله: (الأقل من ثمنه أو الأرشِ) أي: ولا شيءَ لمحينٌ عليه غير ذلك، هذا إذا كانتِ الجنايةُ بغيرِ إذْنِ السيّدِ، فإنْ كانت بإذْنِه، تعلَّقَتْ بذمّتِه، كما في كتابِ الجنايات، فيُضربُ للمجنيٌ عليه بجميع أرشِها مع الغرماءِ. قالَهُ في «شرح الإقناع»(٢). قوله: (ثمّ يمن عندَه رهنٌ) أي: لازمٌ؛ بأنْ يكونَ مقبوضاً وإلى ذلك أشارَ بقوله: (عندَه رهنٌ) من المفلسُ أو ميتاً، لتعلّقِ حقّه بعينِ الرَّهنِ وذمّةِ الراهنِ، بخلافِ الغرماءِ (أو استأجر عيناً) عطف على موحرةٍ ونحوهِما على ما تقدَّمَ. قوله: (أو استأجر عيناً) عطف على قوله: (له عينُ مالٍ). قوله: (فيأخذها) يعني : فلا تنفسخُ الإجارةُ بالفلسِ، ولمفلسٍ مع الغرماءِ (فيأخذها) يعني : فلا تنفسخُ الإجارةُ بالفلسِ، ولمفلسٍ مع الغرماءِ وفيؤها على على ما الغرماءِ وفيؤها يه عنين مالٍ). قوله: (فيأخذها) يعني : فلا تنفسخُ الإجارةُ بالفلسِ، ولمفلسٍ مع الغرماءِ وفيؤها على على وفيأخذها) يعني : فلا تنفسخُ الإجارةُ بالفلسِ، ولمفلسٍ مع الغرماءِ

<sup>(</sup>١) في (حـ) و(ب) و(طـ): «بدأ».

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢/٥/١ ـ ٤٣٦.

وإن بَطلت في أَثْنَاءِ المُدَّةِ، ضُربَ له بما بقيَ.

ثم يَقسِمُ الباقيَ على قدرِ ديونِ مَن بقيَ، ولا يلزمُهم بيانُ أنْ لا غريمَ سواهم.

ثم إن ظهرَ رَبُّ حالٌ، رَجَعَ على كلِّ غريمِ بقسطِهِ، ولم تُنقَض.

حاشية النجدي

بيعُها مسلوبة المنفعةِ تلك المدةِ، ولهُمْ تأحيرُ البيعِ حتى تنقضيَ مدةُ الإحارةِ، فإنِ اختلفُوا، قُدِّمَ قولُ مَنْ طلبَ البيعَ في الحالِ.

قوله: (وإنْ بطلتْ) بموتِ العينِ التي استأجرَهَا من المفلسِ وعَجَّلَ له أجرتَهَا (١). قوله: (طُوبَ له ... إلح ) أي: إن لم تكن عينُ الأُجرةِ باقيةً ، وإلا فيأخذُ منْها قَدْرَ الباقِي، وإن كان ذلك بعد قَسْمِ المالِ، رجع على الغرماءِ بحصتِه. فتدبر قوله: (بما بقي) أي: من الأجرةِ المعجَّلةِ. قوله: (أنْ لا غريمَ سواهم) أي: بخلافِ الورثة؛ لئلا يأخذ ما لا حقَّ له فيه. قوله: (بقسطِه) يعني: ولا بعدَ إتلافِ قابض ما قبضه، بخلافِ ما إذا قبض أحدُ الشَّريكِيْن شيئاً من الدَّيْن المشتركِ. قال في «شرحِ قبض أحدُ الشَّريكيْن شيئاً من الدَّيْن المشتركِ. قال في «شرحِ الإقناعِ» (٢): ولعلَّ الفرق أنَّ بالحجرِ تعلَّق حقُّ جميعِ الغرماءِ بمالِه، في عليه، وبخطّه أيضاً على قوله: (بقسطِه): اعلم: أنَّ الطَّريقَ في توزيع فيها غيرُ محجورٍ عليه، وبخطّه أيضاً على قوله: (بقسطِه): اعلم: أنَّ الطَّريقَ في توزيع مالِ المفلسِ على الغرماءِ: أنْ تَحْمَعَ الدَّيونَ التي تُريدُ التوزيعَ عليها،

<sup>(</sup>١) بعدها في (ق): الله أجرتُها!

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٣/٨٣٤.

ومَنْ دينُهُ مؤجَّلٌ، لا يَحِلُّ، ولا يُوقَفُ له، ولا يَرجِعُ على الغرماءِ، إذا حَلَّ.

ماشية النجدي

وتَنسبَ كلُّ ديْنِ واحدٍ مِن الغرماءِ إلى مجموع الديْنِ، فتُعطيه من مالِ المفلس بتلك النّسبة، فإذا كان مالُ المفلسِ ثلاث مئة، ودينُه ستَّ مئةٍ، لغريم منها أربعُ مئةٍ، ولآخرُ مئتانِ، فنسبة حصةِ صاحبِ الأربع مئةِ من جملةِ الدينِ، وهو ستُّ مئة، تجدها ثلثيْنِ، فتُعطيهِ من مالِ المفلسِ ثلُثيْهِ، وقـــدْ علمتَ: أنَّ مالَ المفلسِ في المثالِ ثلاثُ مئةٍ، فيَحصُّه منها مئتانِ، وكذلك تَنسِبُ حصَّة صاحبِ المئتينِ من جملةِ الدينِ، كما تقدمَ تحدها ثلَّت الديُّن، فتُعطيهِ من مالِ المفلسِ تُلْثَه، وهو مئةً، فإذا ظهرَ في هذا المثالِ بعـدَ القِسْـمةِ غريمٌ ثالثٌ دينُه متتانِ، فـإنَّك تَضمُّهـا إلى الديْـن السَّابقِ، فيكـون مجمـوعُ الدين ثمان منة، فنسبة الأربع مئة منها النّصف، ونسبّة المنتين منها الربّع، فظهرَ أنَّ لصاحبِ المُثنينِ ربعُ مالِ المفلسِ، فيأخذُ من كلِّ غريم ربعَ مـا في يدِه؛ ليستَوْفيَ حقَّه، ويبقَى عندَ كلِّ غريم حقُّهُ، فيأخذُ من أخذِ المثتين ربعَهُمَا حَمسينَ، ومِنْ آخذِ المئةِ ربعَها خمسةً وعشرينَ، فيكمـــــــُلُ معـــه خمســةً وسبعونَ، وهي ربعُ مالِ المفلسِ، ويبقى مثلُها في يدِ صاحبِ المتتينِ الـذي أَخَذُ أُوَّلًا مِن مَالِ المُفلسِ مَئةً؛ لأنَّ هذا الثالثَ أَخَذَ مِنهَا حَمْسَةً وعشرينَ، ويبقى عند صاحبِ الأربع منةِ مئةً وخمسونَ، وهي نصفُ مالِ المفلسِ، وعلى هذا فِقَسْ. وا لله تعالى أعلم.

ويُشارِكُ مَنْ حَلَّ دَيْنُه قبلَ قسمةٍ في الكلِّ. وفي أثنائها فيما بقي، ويُضربُ له بكلِّ دَيْنِهِ، ولغيرهِ ببقيتِهِ(١).

ويُشارِكُ بحنيٌّ عليه، قبلَ حجرِهِ، وبعدَهُ.

ولا يَحِلُّ مؤخَّلٌ بجنون، ولا موت، إن وثَّقَ ورثتُه، أو أجنبيُّ الأقلَّ من الدَّينِ أو التَّرِكَةِ. ويَحتَصُّ بها ربُّ حالٌ. فإن تعـذَّر توثَّقُ أو لم يكن وارثُّ، حَلَّ.

وليسَ لضامنٍ مطالبةُ ربِّ حقِّ بقبضِهِ من تركـةِ مضمـونٍ عنـه، أو يُبرئه. ولا يمنعُ دَيْنٌ انتقالَها إلى ورثةٍ.

حاشية النجدي

قوله: (في الكلّ) أي: كلّ مالِ مفلس. قوله: (ويُشارِكُ مجنيٌ عليهِ) أي: مَنْ حنى عليه المفلِسُ، وهذا أَزْيَدُ مَّا تَقَدَّمَ. قوله: (ولا يَجِلُّ مُؤجَّلٌ بَحِنونٍ) أي: ولا فلس مطلقاً، سواءٌ وثق الدين أم لاَ. قوله: (أو التركة) حيثُ لم يكن بالدينِ توثقةً من المدينِ الميتِ. قوله: (أو لم يكن وارث حلّ) أي: ولو ضمِنَه الإمامُ، فيأخذُه كلّه ولا يَسْقُط شيءٌ في مُقابلةِ الأحلِ، وإن ضمنَه ضامنٌ وحلَّ على أحدِهما، لم يحلَّ على الآخِر، أي: بأنَّ مات الضامِنُ المؤجلُ، فإنَّه يَحلُّ على المضمونُ ورثتُه، أو مات المضمونُ وكان الضَّامِنُ غيرَ مليءٍ، فإنَّه يَحلُّ على المضمونِ فقط بشرطِه. قوله: (ولا يَمنعُ دينٌ انتقالَها) ويَتعلَّقُ بها كلّها حقٌ غرماء، وإن لم يستغرِقُها ديْنٌ، سواءٌ كان

<sup>(</sup>١) في (حـ): "بقيته" إ

ويَلزم إحبارُ مفلسٍ محترِفٍ، على إيجارِ نفسِهِ فيما يليق به، لبقيَّةِ دَينِهِ، كوقْفٍ وأمِّ ولدٍ يستغني عنهما، مع الحجرِ عليه لقضائها.

حلفية النصدي

لله تعالى كزكاة، أو لآدمي ثبت في الحياة، أو تجدّد بعد الموت بسبب يقتضي الضمان، كحفر بئر تعدّيا، وصبح تصرّف وارث في التركة ببيع وغيره، لكن لا يجوز لهم التصرّف إلا بشرط الضّمان، فلا تتوقّف صحّة تصرّفهم على الضّمان على ما هو المتبادر من عبارة «المبدع» (۱) و «شرح المنتهى» (۲) وغيرهما، خلافاً لظاهر «الإقناع» (۳). وضمِن الورثة بتصرفهم في التركة الأقلَّ من قيمة التركة أو الدين، فإنْ تعذّر، فسخ تصرّفهم، قاله في «الإقناع» تعبّر فسخ تصرّفهم، قاله في التهي تبعاً «للمبدع» وغيره، وعبارة «شرح المنتهى»: فسخ العقد. انتهي. قال في «شرح الإقناع» (٤): فعليها: إن تصرّفوا بعِنْق لم يتات فسخه، وعليهم الأقلُّ من قيمتِه أو الدّين، كما لو أعتق السّيد الجاني، فسخه، وعليهم الأقلُّ من قيمتِه أو الدّين، كما لو أعتق السّيد الجاني، والراهن الرهن انتهى.

فائدةً: متى حلَّى الورثةُ بينَ التركةِ والغرماءِ، سقطتْ مطالبتُهم بالديونِ. ونصبَ الحاكم مَنْ يُوفِيهم مِنها، ولم يملكُها الغرماء بذلك. فتدبر.

<sup>.</sup>TYY /£ (1)

<sup>(</sup>۲) ااشرح) منصور ۲/۹۹۲.

<sup>. 77 . / 7 (17)</sup> 

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٣/٤٣٩.

لا امرأةٍ على نكاحٍ، ولا مَنْ(١) لزمَه حجٌّ أو كفارَةٌ.

ويحرُمُ على قبولِ هبةٍ، وصدقةٍ، ووصيَّةٍ، وتزويجِ أُمِّ ولدٍ، وحُلعٍ، وردِّ مَبِيعٍ، وإمضائه، وأخذِ ديةٍ عن قَوَدٍ، ونحوِه.

.c (mill J. Alm

قوله: (ولا مَنْ لزِمَه حبجٌ) يعني: أو نفقةٌ واحبةٌ؛ لأنَّه إتمامُ تصرُّفٍ سابقِ على الحجر، فلم يُحجَر عليه فيه. قوله: (أو كفارةٌ) أي: فلا يُحبَر على إيجار نفسيه، كوقفه وأمٌّ ولدِه في ذلك. قوله: (ويَحرُمُ على قبولِ هبةٍ... إلخ) أي: لِمَا فيه من الضَّرر بتحمُّل المِنَّة، ولو كان المتبرِّعُ ابناً له، ولا يَمْلِكُ الحاكمُ قبض ذلك بلا إذن لفظيٌّ أو عُرفيٌّ من المدين، ولا غيرُ المدين وفاءَ دينه مع امتناعِه، وكذا لو بذلَه غيرُ المدين، وامتنعَ ربُّه من أحـذِه مِنـه. فـإنَّ قلتَ: تقدَّمَ أنَّ وفاءَ الدَّينِ عنِ الغمرِ لا يتوقَّـفُ على إدنِ المدينِ، حتى أنَّ للمُوفِي الرُّحوعَ إذا نواهُ. قلتُ: يمكنُ حملُ ذلك على ما إذا لم يُوجَبدُ من المدين امتناعٌ يُعذرُ معه، بخلافِ ما هنا، فإنَّ وفاءَ الدَّينِ ليسَ بواجبٍ حالَ الإعسار، فلمْ يقمِ الموفِي عنِ المدينِ بواحبٍ؛ لأنَّ المعسرَ يقولُ له: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنْظِرةٌ إِلَى مَيسَرَةٍ﴾. [البقرة: ٧٨٠]. فما تقــدَّم مُقيَّـدٌ، فـلاَ تغفلْ. قوله: ( وتزويج أم ولد) يعني: ولو لم يكن يَطؤُها، لِمَا فيهِ من تحريمِها بالنكاح. ( قوله: (وإمضائه) لأنه إتمامٌ تصرف سابق على الحجر، فلم يحجر عليه فيه<sup>١</sup>). قوله: (عن قَوَدٍ) ثُمّ إنِ اقتصَّ، فلا شيءَ للغرماءِ، وإن

<sup>(</sup>١) في (حــ): ﴿إِنَّ ﴾ .

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في الأصل و(ق).

وينفكُ حجرُه بوفاءٍ. ويصحُّ الحكمُ بفكِّهِ مع بقاءِ بعضٍ. فلو طَلَبُوا إعادَته لِما بقيَ، لم يُحبُّهم.

وإن ادَّانَ، فحُجِرَ عليه، تَشاركَ غرماءُ الحَجرِ الأوَّلِ والثاني. ومن فُلِّسَ، ثم ادَّان، لم يُحبس.

وإن أَبَى مفلسٌ، أو وارثٌ الحلفَ مع شاهدٍ له بحقٌ، فليس لغرماءِ الحلفُ.

الرابعُ: انقطاعُ الطُّلَبِ عنه.

فمن أقرَضه، أو باعَه شيئاً، لم يملك طلبَه حتَّى ينفكَّ حجرُه.

#### فصل

ومن دفَعَ مالَه .....

حاشية النجدي

عَفَا عَلَى مَالٍ ثَبِتَ وَتَعَلَّقَ بِهِ دَيْنُهُم، وَلِهِ الْعَفْوُ بَحَّاناً؛ لأَنَّ المَالَ لَم يجبُّ عيناً، خلافاً لـ «الإقناع»(١) هنا.

قوله: (ومن فُلِّسَ) أي: ثبت فلَسُه عندَ حاكمٍ وحكمَ به.

### فصل في أحكام تتعلق بالمحجور عليه.

لحظ نفسِه، وهم: الصَّغيرُ، والسَّفيهُ، والمحنونُ، ذكوراً كانوا أو إناثاً، والحجرُ عليهم عامٌّ في الـمالِ والذمةِ إلا بإذنٍ. تدبر. قوله: (ومَن دفَعَ) أي:

<sup>(1) 1/.77.</sup> 

بعقد، أو لا، إلى مححور عليه، لحظ نفسِه، رَحَعَ في باق. وما تَلِف، فعلى مالِكِهِ، عَلِم بُحَرٍ أو لا. ويَضمنُ جنايةً، وإتلاف ما لم يُدفَع إليه.

ومَنْ أعطاه مالاً، ضَمِنَه حتى يأخذَه وليُّه. لا إن أحذَهُ ليحفظَه، كآخذٍ مغصوباً ليحفظَه لربِّه، ولم يفرّط.

ومن بلغَ رشيداً أو مجنوناً، ثم عَقَلَ ورَشَدَ، انفكَّ الحَجْرُ عنه بلا

حاشية النجدي

دفعاً معتبراً؛ بأنْ يكونَ من غيرِ محجورٍ عليه، فدفعُ نحوِ صغيرِ كَلاَ دفع، فيصير مضموناً على القابض، كما في «مُغنِي ذوي الأفهامِ» لابنِ عبدِ الهادِي.

قوله: (بعقد) كبيع وإحارة وقرض. قوله: (أو لا) كوديعة وعارية. قوله: (في باق) أي: في مدفوع باق. قوله: (فعلى مالكه) أي: غيرُ مضمون على قابضه. قوله: (علم) أي: الدافعُ. قوله: (بحجر) أي: المدفوع إليه أولا؛ على قابضه. قوله: (علم) أي: الدافعُ. قوله: (بحجر) أي: المدفوع إليه أولا؛ لأنه في مَظِنّة الشهرة. قوله: (ويَضمن ألله أي الحجور عليه لخظ نفسيه. قوله: (جناية، وإتلاف ما لم يُدفع إليه) أي: الجناية عليه؛ لتعديه بوضع يده عليه من غير إذن شرعي من المالكِ. تدبر. قوله: (ومَن أعطاه) أي: أيَّ شخص غير محجور عليه أعطاه المحجور عليه ماله، ضمِنه الآخذ إلى أن يأخذه ولي الدافع. قوله: (حتى يأخذه) أي: إلى أن يأخذه ...إلخ. قوله: (وليه) أي: أي المخذه ليتفع به. (أقوله: (ولم يفوط) أي: فيهما ألى قوله: (ومَن بلغ) أي: أي صغير بلغ ذكراً كان ، أو أنثى ، أو خنثى . قوله : (رشيداً) أي: أو سفيها من المناه المناه

<sup>(</sup>١-١) ليست في الأصل و(ق).

حكم، وأُعطيَ مالَه، لا قبلَ ذلك بحالٍ.

وبلوغُ ذَكَرٍ: بإمْناءٍ(١) ، أو تمامِ خمسَ عشرةَ سنةً، أو نباتِ شعرٍ خَشِنٍ حولَ قَبُلِه. وأنثى: بذلك، وبحيضٍ، وحَملُها دليــُلُ<sup>(٢)</sup> إنزالِهــا. وقدرُه أقلُّ مدةِ الـحملِ. وإن طُلِّقــتْ زمـنَ إمكــانِ بلــوغِ، وولدتْ

حاشية النجدي

ثُمَّ رشدَ، انفَكَّ الحَجرُ عنه برشدِه. وقوله: (رشيداً) حالٌ من فاعلِ بلغَ.

قوله: (وأعطى ماله) ويُستحبُّ بإذن قاض، وإشهادٍ بِرُشدٍ، ودفع ليامنَ التبعة. قوله: (لا قبلَ ذلك) المذكورِ من البلوغ والعقلِ والرشدِ بحال، أي: ولو صارَ شيخاً. قوله: (بإهناء) أي: إراقةُ منيٍّ يقَظةُ أو مناماً، أو جماع، أو غيرهما. قوله: (خَشِنٍ) أي: قويِّ. قوله: (وأنشى بذلك) أي: المذكبورِ من الثلاثةِ. قوله: (دليل إنزالها) لإحراء اللهِ العادةَ بخلقِ الولدِ من مائِهما. قوله: (وقدره) أي: قدر زمن يُحكمُ ببلوغِها إذا ولدتْ لستة أشهر، فيُحكمُ ببلوغِها مِنها؛ لأنه اليقينُ، هذا إذا كانت تُوطأً؛ بأنْ كانت مزوَّجةً أو ببلوغِها مِنها؛ لأنه اليقينُ، هذا إذا كانت تُوطأً؛ بأنْ كانت مزوَّجةً أو وكانت لا تُوطأً؛ بأنْ لم تكن مملوكةً مثلاً، كما يُفهمُ من «شرح»(٢) وكانت لا تُوطأً؛ بأنْ لم تكن مملوكةً مثلاً، كما يُفهمُ من «شرح»(٢) المصنّفِ كـ «الإقناع»(٤).

<sup>. (</sup>١) في (حـ): ﴿اباحتلام﴾ .

<sup>(</sup>٢) في (ح): «دليلٌ على»، وضرب عليها في الأصل.

<sup>ُ (</sup>٣) معونة أولى النهي ٥٦٢/٤.

<sup>. 4 7 7 7 ( 2 )</sup> 

لأربع سنين، ألحِق بمطلّق، وحُكِمَ ببلوغِها من قَبْلِ الطَّلاقِ. وخُنثى بسينٌ، أو نباتٍ حول قُبُلَيه، أو إمْناءٍ من أحد فرجَيه، أو حيـضٍ من قُبُلٍ، أو هما من مَحْرَجٍ.

حاشية النجدي

قوله: (لأربع سنينَ) يعني: فأقلَّ منذُ طُلِّقتْ. قوله: (مِن قبْل الطلاقِ) أي: احتياطاً للنُّسَبِ. قوله: (حول قُبُلَيْهِ) أي: لا حول أحدِهما. قالَهُ القاضِي وغيرُه. قوله: (أو هما من مخرج) يعني: أنَّه إذا حرجَ المنيُّ والحيــٰـٰضُ من الخنتَى المُشكِلِ من مخرج واحد، فإنَّهُ يُحكمُ ببلوغِه مع بقاءِ إشكالِه، كَمَا ذَكَرَه المَصنِّفُ في «شرحِه»(١) تبعاً لـ «الإنصاف، ٢٧)، وقد توقَّفَ فيـهِ بعضهم، وكأنَّه تولُّهُمَ أنَّ صورةَ المسألة أن يَحررُجَ المنيُّ والحييضُ من ذَكرِ...الخنتَى، أو من قُبلِه المُشبِهِ قُبلَ الأنتَى، والظاَّهرُ: أنَّه ليس بمرادٍ. لكن لا يتضحُ ما ذكرَ إلا بعدَ معرفةِ الحنثَى ماهو، فالمشهورُ أنَّــه: آدمـيُّ لــه آلتَــا ذكر وأنثى. زادَ بعضهم: أو له ثقبَة لا تشبِهُ آلةَ واحدٍ منهما، فإذا علمت ذلك: ظهرَ لك أنَّ قولَ المصنَّفِ كغيرِه: (أو هُما من مخرج) أي: كالتُّقبة المذكورةِ، فقد حَكمَ ببلوغِه مع بقاءِ إشكالِه، ولا إشكالَ في ذلك، بل يتعيَّنُ حملُ كلامِهم على هذا، وا لله أعلم، ثم إنَّ الضميرَ المنفصل معطـوفٌّ على المحرور، أعني: قوله: (يسينُّ ...إلخ) فهنو من وضع المرفوع موضّع الـمحرور، ويحتملُ أنَّه فاعـلٌ بفعلٍ محـذوفٍ، انفصلَ لـحذفِ عاملهِ مـع حرفٍ

<sup>(</sup>١) معونة أولي النهبي ٢٤/٤.

<sup>(</sup>٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٥٨/١٣.

والرُّشدُ: إصلاحُ المالِ. ولا يُعطَى مالَه حتى يُختَبرَ، ومَحلَّه قبـلَ بلوغ، بلاثقٍ به، وحتى(١) يُؤنَسَ رشدُه، فولدُ تاجرٍ؛ بأن يتكررَ بيعُهُ وشراُؤه. فلا يُغبَنَ غَبْناً فاحشاً. وولدُ رئيسِ وكاتبٍ،.....

حاشية النجدي

مصدريٌّ، والأصلُ أو أنَّ يخرُّ جَا من مخرج، فحذف الموصولَ مع الفعلِ، فانفصل الضَّميرُ، والله أعلم. قوله أيضاً على قوله: (أو هما من مخرج) أي: الميُّ والحيضُ.

قوله: (والرُّشْكُ) هو في الأصل: إصلاحُ وإصابةُ الصَّواب، رشِدَ رُشداً، من باب: تعب، ورشد يرشدُ، من باب: قتلَ، كما في «المصباح»(٢). قوله: (ولا يُعطَى ماله... إلى أي: من بلغ رشيداً ظاهراً. قوله: (حتى يُختبر) أي: يمتحنَ. قوله: (ومحلّه قبلَ بلوغ) اعلم: أنّه لا يُختبرُ إلا المراهقُ المميِّزُ الذي يعرِفُ البيعَ والشراءَ، والمصلحةُ والمفسدةَ. ولو قال المصنّفُ: قُبيْلَ بالتصغيرِ يعرِفُ البيعَ والشراءَ، والمصلحةُ والمفسدةَ. ولو قال المصنّفُ: قُبيْلَ بالتصغيرِ لأشعرَ بذلك. قال في «الإقناع»(٣): وبيعُ الاختبارِ وشراؤه صحيح، أي: لقوله تعالى: ﴿وَابتلُوا البتامَى ﴾. [النساء: ٦]، ولا يَامُرُ بغيرِ صحيحٍ. قوله: (ويُؤنسَ) أي: يُعلَمَ. قوله: (فوللهُ تاجمٍ) مَن يبيعُ ويشترِي لطلبِ الرّبح. قوله: (ووله رئيسٍ...إلخ) الرئيسُ: شريفُ القدْرِ، من رأسَ يرأسُ بفتحتين رئياسةً تُشرّفُ قدْرَه ، يعني: أولادَ الكبارِ الذين

<sup>(</sup>١) ليست في (أ) و(ب) و(ج) و(ط)، وهي نسخة في الأصل.

<sup>(</sup>٢) المباح: (رشد).

<sup>.</sup> ۲ ۲ ۲ / ۲ (۲)

باسْتِيفاءٍ على وكيلِهِ. وأنثى باشبتراءِ (١) قطنٍ، واستحادته، ودفعِه وأجرتِه للغزَّالاتِ، واستيفاءٍ عليهنَّ. وأن يحفظ كلُّ (٢) ما في يدهِ عن صرفه فيما لا فائدة فيه، أو حرام، كقِمارٍ وغِناءٍ، وشراءِ محرَّمٍ.

ومن تُوزِعُ(٣) في رشدِهِ، فشهدَ به عدلان، تُبَت. وإلا فادَّعى عِلمَ وليِّه، حَلَف.

حاشية النجدي

يُصانُ أمثالَهم عن الأسواقِ، يُحتبَرُ الواحدُ منهم؛ بأنْ تُدفعَ إليه نفقتُه مدةً، ليُنفقَها في مصالحِه، فإنْ صرفَها واستوفَى على وكيلِه فيما وكلَه فيه، واستقصى عليه، دلَّ ذلك على رُشدِه، فيُعطَى مالَه، وإلا فلا. تدبر.

قوله: (وأنشَى ... إلخ) يعنى: أنَّ الأنفى يُؤنسُ رَسْدُها ويُعلَمُ؛ بأنْ يُفوضَ إليها ما يفوَّضُ إلى ربةِ البيتِ من غزلِ بنفسِها أو بمَن تَدفعُه إليهِ بأُجرةِ المثلِ، وتوكلُ في شراءِ الكتانِ ونحوه، وحفظِ الأطعمةِ من الهرِّ والفارِ وغيرِ ذلك، فإنْ وُحدت ضابطةً لما في يدِها مستوفيةً من وكيلها، فهي رشيدةً يُدفعُ إليها مالُها، وإلا فلاَ. قوله: (فيها لا فائدةَ فيه) يعنى: وإن لم يكن حراماً. قوله: (ومَن نُوزِعَ) أي: نازعَهُ وليُّه. قوله: (عدلان) لأنه قد يعلم بالاستفاضةِ، كالنسبِ. قوله: (حَلَفَ) فإنْ نَكَلَ لم يقضَ عليه.

<sup>(</sup>١) في (أ): "بشراء".

<sup>(</sup>٢) نِي (أ): ﴿كُلُّما﴾ .

<sup>(</sup>٣) في (ح-): «توزع».

# ومن تبرَّع فِي حَجْرِهِ، فثبتَ كُونُه مَكَلُّفاً رشيداً، نَفَذ.

#### فصل

وولاية مملوك لسيّدِه ولو غيرَ عدلٍ. وصغيرٍ، وبالغ بمحنونٍ لأب بالغ رشيدٍ، ثم لوصيّدِ، ولو بجُعلٍ، وثَمَّ متبرِّعٌ، أو كافراً على كافرٍ،

حاشية النجدي

قوله: (في حَجْرِه) أي: ظاهراً. قوله: (فثبت كونُـه مُكلَّفاً) أي: حالَ التبرُّع. قوله: (رشيداً) نظراً إلى نفسِ الأمرِ.

قوله: (وولاية مملوك) صغير وكبير، ذكر وأنثى. قوله: (وصغير) عاقل أو لا. قوله: (لأب بالغ رشيل ... إلخ) خرج بالأب الجد والأم، وبالبالغ غيره، كابن عشر، إذا أتت زوجته بولد بعد نصف سنة منذ أمكن احتماعه بها، فإنه يَلحقُه نسب ذلك الولد، ولا تكون ولايته له. ولا لوصيه قبل الولادة، وكذا ولد سفية، فوليهما الحاكم. ومع هذا لا يُحكم ببلوغ الأب محرّد ذلك، كما سيأتي في أواحر اللّغان؛ لأنّا إنما ألحقنا به الولد مع الإمكان حفظاً للنسب، واحتياطاً له. ولا يثبت به مهر، ولا تثبت به عدة. وسكت عن اشتاط الحرية، وصرح باشتراطها في «الإقناع»(١) قال في «شرحه»(١): لكن تثبت ولاية مكاتب على ولده التابع له في الكتابة. وهل

<sup>.</sup> YYY/Y (1)

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٢/٣٤.

ثم حاكم (١) . وتكفي العدالة ظاهراً. فإن عُدِم، فأمينٌ يقومُ مَقَامَه. وحَرُمُ تصرُّفُ وليِّ صغيرٍ وبمحنونٍ، إلا بما فيه حظٌ. فإن تبرَّعَ، أو حابَى، أو زادَ على نفقتِهما، أو مَنْ تلزمُهما مُؤْنتُه

حاشية النجدي

للوليِّ أَنْ يُوكِّلَ فِيما هُو ولِيُّ فِيه؟ قال ابسَّ نصرِ اللهِ فِي «حواشِي الفروع»: لـ فَ ذلك فِي الأصحِّ، سواءٌ كان أباً، أو وصيَّهُ، أو حاكماً (٢). قال: وكذلك يخرجُ فِي ناظرِ الوقفِ. وهـ ل وكيلُ الناظِر مثلُه فِي قبـ ول قولــ ه فيمــا صَرَفَــه أو لاَ؟ احتمالان.

قوله: (وتكفي العدالة ظاهراً) أي: في أب ووصيه والحاكم. قال الإمامُ أحمدُ رضيَ الله عنه: أمّا حكامنا اليومَ فلا أرى أنْ يُتقدّمَ إلى أحد منهم، ولا يدفع إليه شيئاً. وأمّا عدالة كافر، فتعتبرُ بحسب دينه؛ بأن يمتشل ما يعتقدُه واحباً، وينتهي عمّا يحرّمُونَه، ويراعي مروءته. قوله: (فيان عدمَ) يعني: حاكم أهل قوله: (فأمين (۱) يقومُ مقامه) يعني: من أم وغيرها. قوله: (ولي صغير) أي: وسفيه. قوله: (فإنْ تبرع) بصدقة أو هدية أو هبة قوله: (أو حابى) المحاباة: المسامحة، مأحوذ مسن حَبَوْتُه إذا أعطيته. قاله في «المصباح» (٤). قوله: (أو من تلزمُهما مُؤنته) نحو زوجة عطف على الضمير المحرور من غير إعادة الحارة، على رأي الكوفيين وابنِ مالك، أي: أو نفقة مَن تَلزمُهما ... إلح.

<sup>(</sup>١) في (جن): الحاكم!

<sup>(</sup>٢) في (ق): ﴿حَاكُمَا كُمَا﴾.

<sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: المنا.

<sup>(</sup>٤) المصباح (حبًا).

بالمعروف، ضَمِنَ. وتُدفع إن أفسدَها، يوماً بيومٍ. فإن أفسدَها أطعمَهُ معاينةً.

وإن أفسدَ كِسوتَه، سترَ عورتَه فقط في بيـتٍ، إن لم يُمكِـن(١) تَحيُّلٌ ولو بتهديدٍ.

حاشية النجدى

قوله: (بالمعروف) متعلّق بالنفقة لا بِزَاد، والمعنى: النفقة الكائنة بالمعروف، يضمنُ الزائد عليها. قوله: (ضمِنَ) أي: ما تبرَّع به، أو حابَى به، والزائد عليها. ومتى كان خلْطُ قُوتِه أرفق به، وألينَ في الخُبز، وأمكن في حصولِ الأَدْم، فهو أوْلَى، وإن كان إفرادُه أرفق به أفسردَه مُراعاة في حصولِ الأَدْم، فهو أوْلَى، وإن كان إفرادُه أرفق به أفسره مثراعاة للمصلحة (٢). قوله: (إن أفسدها) عُلِمَ منه: أنَّ مَن لم يفسدُها، يجوزُ أنْ يُعجلُ له ما جرت به عادة أهلِ بلدِه. «شرح إقناع» (٣). قوله: (بيوم) صفة لد (يوماً) المنصوبِ بِتُدْفَعُ على الظرفية، أي: بقدْر نفقة يوم، أي: يَدفعُ الولِيُّ نفقة المفسدِ لها كلَّ يوم بقدْره، ولا يزيدُه على ذلك، فإنْ فعلَ، ضمِنَ. قوله: (معاينةً) أي: حال كونِه معايناً له، وإلا كان مفرِّطاً. قوله: (ولو بتهديدٍ) وزجرٍ وصياح عليه. ومتى أراة الناسَ ألبسه ثيابَه، فإذا عادَ إلى البيتِ نزعَ عنه وسترَ عورتَه فقط. ويُقيَّدُ بحنون بنحو حديدٍ؛ لخوفٍ عليه أو منه.

<sup>(</sup>١) في (جـ): (ليكن).

<sup>(</sup>٢) المغني ٦/٦٣- ٣٢٣.

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع ٤٤٧/٣.

ولا يصحُّ أن يبيع، أو يشتري، أو يَرتَهِنَ من مالِهما لنفسِهِ، غيرُ أبِ وله وله (١) ولغيرهِ مكاتبةً قِنَّهما، و(١) عِتقُه على مالٍ، وتزويجُه لمصلحةٍ، وإذنَه في تحارةٍ، وسفرٌ بمالِهِمَا مع أَمْنٍ، ومُضاربتُه به ولححور ربحُه كلَّه، ودفعُه مضاربةً بجزءٍ من ربحِهِ،

حاشة النصري

قوله: (وسفق بمالِهما) يعني: لتحارةٍ وغيرِها؛ بأنْ عرض له سفر؛ الأنه أحظ هما، ولأنه عادة البالغين في أموالِهم. ومُقتضى إطلاقِه ك «الإنصاف»(٢) و «اللب وع»(٤): حواز ذلك حتى في البحر مع غلبة السلامة. وفي «الإقناع»(٥): في غير البحر. أي: وأمّا فيه فلا. تدبر. قوله: (ولمحجور ربحه كله) أي: ولا أجرة لولي في نظير اتجاره(١) به، التحارة بمال المحجور عليه أولى من تركها. وفي «الاحتيارات»(٧): تستحب التحارة بمال اليتيم؛ لقول عمر وغيره: اتجروا في أموال اليتامى؛ لقلا تأكلها الصدقة (٨). قوله: (ودفعه مضاربة) ظاهرة ولو لنحو ولده، ولعله غير مراد؛ لما سيأتي في الوكالة: أنّ من لا تُقبَلُ شهادتُه له كنفسه.

<sup>(</sup>١) أي: الأب. «شرح» متصور ١٧٦/٢.

<sup>(</sup>٢) في (أ): «أو» .

<sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرخ الكبيرُ والإنصاف ٣٧٤/١٣.

<sup>.</sup>TTA /E (E)

<sup>. 47 8/7 (0)</sup> 

<sup>(</sup>٦) في الأصل: ﴿النَّجَارَةُۥ ِ

<sup>(</sup>۷) ص۱۳۸.

 <sup>(</sup>A) أخرجه عبد الرزاق في: اللصنف (۲۹۸۲).

وبيعُه نَساءً، وقرضُه ولو بـلا رَهـنِ، لمصلحةٍ، وإن أمكنَه، فالأوْلى أحذُه. وإن تركَهُ فضاعَ المالُ، لم يضمنُه، وهِبتُه بعِوَضٍ، ورهنُه لثقةٍ لحاجةٍ، وإيداعُه، وشِراءُ عقارٍ، وبِناؤُه بما حرت عادةُ أهـلِ بلـدِهِ لمصلحةٍ. وشِراءُ أضحيَةٍ لموسرٍ، ومداواتُه، وتركُ صبيًّ ......

حاشية النجدي

قوله: (وبيعه نساءً) يعني: لمليء، وكان الثمنُ المؤجل أكثرَ مما يُساعُ به حالاً. قوله: (وقرضُه...لصلحةٍ) كحاجة سفرٍ، أو حوفٍ على المالِ من هلاك بنحوِ نهب أو غَرَق، وكان لِمليء، ومِن الحظّ في القرض، كما ذكرَه القاضي: أنْ يكون للمحجورِ عليهِ مالٌ في بلدٍ، فيريد نقله إلى بلدٍ آخرَ، فيقرضه الوليُّ من رجلٍ في ذلك البلدِ، ليقضيه بدله في بلده، قاصداً الوليُّ بذلك حفظه من الغررِ والمخاطرةِ في نقلِه. قال: أو يكونَ مما يتلفُ بتطاول مدتِه، أو حديثه حيرٌ من قديمِه، كالحنطة، فيقرضه خوفاً من السوسِ، أو خوفاً من نقصِ قيمتِه وأشباه ذلك. نقله في «الإقناع»(١) وأقرَّه. قوله: (بعوض) يعني: قدر قيمتِه فأكثرَ. قوله: (لثقة في «الإقناع»(١) وأقرَّه. (وشراءُ أضحيةٍ لموسرٍ) أي: مَنْ مالُه كثيرٌ، وكانَ اليتيمُ يعقِلُها، كما في «المغني»(٢)؛ لأنه يومُ سرورٍ، فيحصلُ بذلك جيرُ قلبِه، وإلحاقُه بمَن له أبّ، كالثيابِ الحسنةِ. وتحرم صدقةُ وهديةُ الوليُّ بشيءٍ منها، وتقدم. تدبر.

<sup>. 770:- 778/4 (1)</sup> 

<sup>.</sup>TYA /IT (Y)

مَكْتَبٍ بأُحرةٍ، وشراءُ لُعَبٍ غيرِ مصورةٍ لصغيرةٍ من مالها، وبيعُ عَقارِهِما لمصلحةٍ، ولو بلا ضرورةٍ، أو زيادةٍ على ثمن مثله.

حاشية النجدي

قوله: (عكتب) المكتب، كجعفر: موضعُ تعليمِ الكتابةِ. قالهُ في «المصباح»(۱). وله تعليمُه (۲) أيضاً الرماية، والأدب، وما ينفعُه، وأداءُ الأجرةِ عنهُ من مالِه؛ لأنَّ ذلك من مصالحِه أشبَة نمن مأكولِه. قوله: الأجرةِ عنهُ من مالِه؛ لأنَّ ذلك من مصالحِه أشبَة نمن مأكولِه. قوله: (وشواءُ لُعبٍ...! لخ) جمعُ لُعبةٍ كغرفةٍ: ما يُلعبُ به، كما في «المصباح»(۳). وهل لوليٌ صغيرةٍ أنْ يُجهزها إذا زوجَهَا بما يليقُ بها من قماشٍ لبدنها، وفرشٍ على عادةِ البناتِ في ذلك؟ قال ابنُ نصرِ اللهِ: لا أعلمُ فيهِ نقبلاً، والظاهرُ: جوازُه، بل هو أوْلى من شراءِ اللَّعبِ ونحوها. انتهى. ونقلَه في مشرح الإقناع»(٤) مُسلَّماً غيرَ معزوِّ. قوله: (غير مُصورةٍ) كبِلا رأس. قوله: (وبيعُ عقارِهما لمصلحةٍ) أي: كاحتياجٍ إلى نفقةٍ، أو كسوةٍ، أو قضاء دين، أو ما لا بدَّ منه، وليس له ما تندفعُ به حاحتُه، وكحوفٍ عليه من هلاك بغرقٍ أو خرابٍ ونحوِه. أو يكونُ في بيعِه غبطةٌ؛ بأنْ يبذلُ فيه من هلاك بغرقٍ أو خرابٍ ونحوِه. أو يكونُ في بيعِه غبطةٌ؛ بأنْ يبذلُ فيه زيادة كثيرة على ثمنِ مثلِه ، ولا يتقيَّدُ بالثلُثِ ، أو يكون في مكانٍ ويادة كثيرة على ثمنِ مثلِه ، ولا يتقيَّدُ بالثلُثِ ، أو يكون في مكانٍ ويادة كثيرة على ثمنِ مثلِه ، ولا يتقيَّدُ بالثلث ، أو يكون في مكانٍ ويادة كثيرة على ثمنِ مثلِه ، ولا يتقيَّدُ بالثلُثِ ، أو يكون في مكانٍ

<sup>(</sup>١) المصياح: (كتب).

<sup>(</sup>٢) في الأصل: "تعليم".

<sup>(</sup>٣) المصباح: (لعب).

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ١/٣ ٥٤.

ويجبُ قبولُ وصيَّةٍ لهما بمن يَعتِق عليهما إن لم تلزمْ نفقتُه لإعسارِ أو غيرِه. وإلا حرُمَ.

وإن لم يُمكِنه(١) تخليصُ حقَّهما إلا برفع مَدِينٍ لـوالٍ يظلِمُه رَفَعه، كما لو لم يمكن ردُّ مغصوبٍ إلا بكُلفةٍ عظيمةٍ.

حاشية النجدي

لا ينتفعُ به، ولا غلة له، كخراب عِلَّتِه، أو نفعُه قليلٌ، فيبيعُه ويشترِي له في مكانٍ يَكُثُرُ نفعُه. أو يرَى شيئاً يُباعُ، في شرائِه غبطةٌ، ولا يمكنُـه شراؤُه إلا ببيع عقارِه. أو لكونِه له حارَ سوءٍ. فأنواعُ المصحلةِ كثيرةٌ لا تنحصرُ(٢).

قوله: (ويجبُ قَبُولُ وصيةٍ ... إلى ومثلها هبةً. وعُلِم منه: أنه ليسَ لوليَّهما شراءُ مَن يَعتِقُ عليهِما مطلقاً؛ لأنه تبرعٌ ("قوله: (نفقته) أي: لهما"). قوله: (أو غيره) كوجودِ غنيٌّ أقرب، وقدرة موصى به على الكسب. قوله: (وإلا حرمً) ولعله مع الصحَّةِ. قوله: (وإلا مرمً) عنين. قوله: (إلا بوفع مَدينٍ) أي: أو مَن عندَه العينُ. قوله: (إلا بوفع مَدينٍ) أي: أو مَن عندَه العينُ. قوله: (إلا بكُلفةٍ عظيمةٍ) يؤخذُ منه: أنَّ الإنسانَ إن لم

<sup>(</sup>١) في (جـ): اليمكن" .

<sup>(</sup>٢) حاء في هامش الأصل ما نصه: [وحاصله: أنه لا يباع إلا بئمن المثل، فلو نقص عنه لم يضح. ذكره في «المغني» و «الشسرح». انتهى. وفي «حواشي» ابن نصر الله: وبيع الولي بدون القيمة صحيح على المذهب، يعني: ويضمن النقص، كالوكيل. «شرح إقناع» ].

<sup>(</sup>٣-٣) ليست في الأصل و(ق).

#### فصل

ومن قُكَّ حَجْرُه، فسَفِه، أعيد، ولا يَنْظرُ في مالِه إلا حاكم، كمَنْ جُنَّ. ولا ينفُكُ إلا بحكمِهِ.

ويصحُّ تزوُّجُهُ بلا إذنِ وليِّهِ لحاجةٍ، لا عتقُه، وتزويحُه بلا إذنِهِ

حاشية النجدي

أَخذُ حقَّه إلا برفعِ مَن هو عليه لوال يَظلمُه، حازَ رفعُه. قالَـه في «شرحِ الإقناعِ»(١) والظاهرُ: أنَّ ذلك في تخليصِ مالِ نفسِه جائزٌ، وفي تخليصِ مالِ مُولِّيهِ واحبٌ، حيثُ أفضَى التركُ إلى ضياعِه، وأنـه ينبغِي إعـلامُ مَن عليه الحقُّ، قبلَ رفعِه للظالم إن أمكنَ بلا ضررٍ من تعدِّ، أو هربٍ، ونحوهما.

قوله: (ومَن قُكَ حَجْرُه ... إلح لتكليف ورشد، أي: بخلاف من بلغ سفيها أو بحنوناً، فإن النظر في مالِه لوليه قبله (٢) من أب وغيره، استصحاباً للأصل. والشيخ الكبير إذا اختل عقله، حُجر عليه بمنزلة المحنون. قوله: (فَسَفِه) كتعب تعباً، وحزُل حزَالةً. قوله: (أُعيلً) أي: أعادَ الحاكمُ الحَجْرَ عليه، كما يُفهَمُ من «شرحِه»(٢)، و«الإقناع»(٤). قوله: (كمَن جُنَّ) وَلا يَفتقِرُ إلى حكم، خلافاً لـ«الإقناع»(٥). قوله: (ويصحُ تَزوُّجُهُ ... إلح أي: يَفتقِرُ إلى حكم، خلافاً لـ«الإقناع»(٥). قوله: (ويصحُ تَزوُّجُهُ ... إلح أي:

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٢/٣٥٤.

<sup>(</sup>٢) أي: قبل البلوغ. كشاف القناع ٤٥٢/٣.

<sup>(</sup>٣) معونة أولي النهني ٤/٧/٤، الشرح؛ منصور ١٧٨/٢.

<sup>(3) 7/177.</sup> 

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع ٢/٣٥٤.

لحاجةٍ، وإجبارُه لمصلحةٍ، كسفيهةٍ.

وإن أَذِنَ، لَم يلزَمْ تعيينُ المرأةِ، ويَتقيَّـدُ بمهـرِ المِثـلِ. وتــلزمُ وليــاً زيادةٌ زوَّجَ بها، لا زيادةٌ أَذِنَ فيها.

وإن عِضَلَه، استَقلَّ. فلو عَلِمَه يُطلِّقُ، اشترى له أمةً.

ويَستقلُّ بما لا يتعلَّقُ بالمالِ مقصودُه'') .

وإن أقَرَّ بحدٌ، أو نسبٍ، أو طلاقٍ، أو قصاصٍ، أُخِذَ به في الحالِ ولا يجبُ مالٌ عُفِيَ عليه، وبمالِ(٢)، فبعدَ فكّه.

وتصرُّفُ وليُّه، كوليِّ صغيرٍ ومجنونٍ ِ

السفيه البالغ، وكذا السفيهةُ. وعلم السفيه ال

<sup>(</sup>١) في (جر): المقصودةًا .

<sup>(</sup>٢) في (جـ): «أو عال» .

<sup>(</sup>٣) في الأصل و (ق): "ليوليها".

<sup>(</sup>٤) أي: إن فكَّ حجره أخذ به. ﴿شرح﴾ منصور ١٧٩/٢.

و(الوليِّ غيرِا) حاكم، وأمينِهِ، الأكلُ لحاجةٍ، من مالِ مَوْلِيَّهِ، الأقلَّ من أحرةِ مِثله وكفايتِهِ. ولا يلزمُه عِوضُه بيساره. ومع

حاشية النجدي

قوله: (ولولي غير حاكم ... إلى وأمّا الحاكم وأمينه، فلا يأكلان من مالِ اليتيم ونحوه شيئًا؛ لأنهما يستغيان بمالهما في بيت المالِ. قوله: (مَوْليّه) قال في «المصباح»: وَلَيْتُ على الصبيّ والمرأة، فالصبيّ والمرأة مَوْليّ عليه، والأصلُ وزانُ مفعول (١). انتهى. يعني: أنه قبل الإعلالِ مَوْلُوي على وزنِ مضروب، فاجتمعت الواوُ والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواوُ ياءً، وأدغمت في الياء، وقُلبت الضمة كسرة، كما في رميت الشيء، فهو مَرْمِيّ، فهذا زِنهُ اسمِ المفعولِ، وأمّا الفاعلُ، فيقالُ: والى، ووليّ، فعيل بعنى فاعلٍ. ومنه: ﴿ اللّهُ ولي الذين آمنوا ﴾. [البقرة: ١٥٧] أي: مدبرهم وقائم بهم، وكلّ من قام بشيء، أو وكي أمر أحدٍ، فهو وليّه، كما في «المصباح» (١). وقد ظهر لك من عبارة «المصباح»: أنّ قول المصنّف: (الأقلّ من باب الحذف والإيصال، والأصلُ: مَوْلِيّ عليه له. فندبر. قوله: (الأقلّ منصوبٌ بالمصدرِ المعرّف باللام، أعني قوله: (الأكلُ) وهو قليل، كقولِ الشاعر:

<sup>(</sup>١-١) في (جـ): الوليُّ في غيرًا .

<sup>(</sup>٢) المصباح: (وَلِي).

عدمِها، ما فرضه له حاكمٌ.

ولناظرِ وقْفٍ، ولو لم يحتجُ، أكلُّ بمعروفٍ.

ومن فُكَّ حَجْرُه، فادَّعى على وليَّه تعدِّياً، أو موجِبَ ضمانٍ ونحوه، أو الوليُّ وجودَ ضرورةٍ، أو غِبْطةٍ، أو تلَفٍ، أو قدْر نفقةٍ أو كُسوةٍ، فقولُ وليِّ، ما لم تخالفُهُ عادةٌ أو (١) عُرْف، ويُحلَّفُ غيرُ حاكمٍ، لا في دفعِ مالٍ بعد رشدٍ، أو عقلٍ (٢) ، إلا أن يكونَ

حاشية النجدي

ضعيفُ النكايسةِ أعداءَه (٣) يخالُ الفرَارَ يُراخِي الأجل (١)

قوله: (ما فرضه له ... إلخ) أي: قدرَه. قوله: (حاكم) أي: لمصلحةٍ. قوله: (بمعروفٍ) أي: حيث لم يشترط له شيءٌ. قوله: (أو موجب ضمانٍ) يعني: بلا بينةٍ. قوله: (ونحوه) كعدم مصلحةٍ في بيع عقارٍ. قوله: (أو غبطةٍ) أي: مصلحةٍ. قوله: (أو تلفي) أي: ولم يَذكُر سبباً، أو ذكر خفيًّا. وأمَّا الظاهرُ فلا بدَّ من بينةٍ عليه. ثم يُقبَلُ قوله كالوكيلِ. قوله: (أو كسوةٍ) أي: لمحجورٍ عليه، أو لمن تلزمُه نفقتُه من نحو زوجةٍ وقريبٍ ورقيقٍ. أو قدر نفقةٍ على عقارِه، ولو في عمارةٍ بمعروفٍ، ولو من مال الوليِّ ليرجع. وظاهرُه: لا تُقبَلُ دعواةُ اقتراضاً عليه؛ لأنه خلاف الظاهر.

<sup>(</sup>۱) في (ب) و(جه) و(ط): «و» .

<sup>(</sup>٢) في (حر): (عقد) .

<sup>(</sup>٣) في (ق): العداءها.

<sup>(</sup>٤) انظر: «شرح شذور الذهب» ص٩٦٠.

## متبرِّعاً. ولا في قدر زمن إنفاقٍ.

وليس لزوج رشيدةٍ، حَجْرٌ عليها في تبرُّعٍ رائدٍ على ثلثِ مالها. ولا لحاكم حجرٌ على مقتِّرٍ على نفسِه وعيالِه.

حاذلة النصار

قوله: (ولا في قلار زمن إنفاق) أي: كما لو قال وصيًّ: أنفقت عليك ثلاث سنين، وقال يتيمّ: بل مات أبي من سنتين، وأنفقت عليّ من موته، فقول يتيم بيمينه؛ لأنّ الأصل موافقتُه. قوله: (ولا لحاكم حجر على مقتر... إلحّ واحتار الأزجيُّ(۱) من أصحابِنَا، وابنُ سُرَيْج (۲)، وأبو سعيد الإصطخريُّ(۲) من الشافعية: بلى، بمعنى أنه ينفِقُ عليه حبراً بالمعروف، لا أنه أنه يُمنَعُ من العقودِ والتصرفِ في مالِه. قالَه في «شرحِه»(۵).

<sup>(</sup>١) يحيى بن يحيى الأرجي، فقيه، توفي بعد سنة (١٠٠هـ). من آثاره: «نهاية المطلب في علم المذهب». «ذيل طبقات الحنابلة» ١١٠/٢ ـ «معجم المؤلفين» ١١٩/٤.

<sup>(</sup>٣) أبو حقص، عمر بن أحمد بن عمر الشافعي، المعروف بابن سُريْج، فقيه. من تصانيفه: «تذكرة العالم والمتعلم» في فروع الفقه. توفي سنة (٣٤٠هـ). «هدية العارفين» ٧٩٨/١ ــ ٧٩٨/١ (معجم المولفين» ٧٩٣/٢٠٥٠.

<sup>(</sup>٣) أبو سعيد، الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطحري، الشافعي، فقيه. تـولى القضاء ببغـداد. مـن تصانيفه: كتاب الأقضية. توفي سنة (٣٢٨هـ). «شــــُـرات الذهــب» ٣١٢/٢، «معجــم المؤلفــين» ٢٧٧٠.

<sup>(</sup>٤) في (س): «لأنه».

<sup>(</sup>٥) لاشرخ! منصور ١٨٠/٠.

### فصل

لوليِّ مُميِّز، وسِيدِه أن يأذنَ له أن يَتَّجرَ، وكَـذا أن يدعـيَ ويُقيـمَ مَهم الرادات بيِّنةً، ويُحلِّفَ(١) ونحوَه.

> ويتقيَّدُ فكٌ بقدرٍ ونوعٍ عُيِّنا، كوكيلٍ، ووصيٍّ في نوعٍ، وتزويجٍ بمعيَّنٍ، وبيعِ عينِ مالهِ، والعقد الأوَّل.

حاشية النجدي

قوله: (لولي مي مي المحنون والطفل، لا يصح تصر فه الماذن ولا غيره. قوله: وعلم منه: أنَّ المحنون والطفل، لا يصح تصر فه الماذن ولا غيره. قوله: (وكذا أن يدعي) أي: (وسيّلوه) أي: القِنِّ المميِّز، ففيه استخدام قوله: (وكذا أن يدعي) أي: على خصمه، أو خصم وليّه أو سيّده. قوله: (ونحوه) كمخالفة قوله: (ويتقيّلُ فَكُ) أي: إطلاق تصر ف المأذون له. قوله: (بقد وله: (بعين كمنة دينار قوله: (ونوع) كبر قوله: (عين ماله) أي: فلا يتعدّاهما. قوله: (معين أي: بشخص معين قوله: (والعقد بشخص معين قوله: (والعقد المؤلّل من نحو بَيْع أو إجارة، فمتى عادت العين للموكل، لم يملك الوكيل العقد عليها ثانياً بلا إذن متحد و فاهر أه ولو عادت بفسخ وضعّفه في العقد عليها ثانياً بلا إذن متحد و الجواز منصور البهوتي (٢).

أي: يُحلف الخصم إذا أنكر، وفي (ب) و(جر) و(ط): التحليف).

<sup>(</sup>٢) «الفروع» ٤/٥٢٠.

<sup>(</sup>٣) لاشرح) منصور ١٨١/٢.

وهو في بيع نُسِيئة وغيرِه، كمُضاربٍ.

ولا يصحُّ أن يُؤْجِرَ نفسه، ولا يتوكَّلُ ولو لم يقيِّد عليه.
وإن و كُل، فكوكيلٍ. ومتى عزل سيدٌ قِنَه انعزلَ وكيله،
كوكيلٍ ومُضارِب، لا كصبيٍّ ومكاتب، ومرتهنٍ أذِنَ لراهنٍ في بيعٍ.
ويصحُّ أن يشتريَ من يَعتِق على مالِكِهِ لرَجِم، أو قول، أو

زوجاً له. لا من مالِكِه، ولا أن يَبيعَه.

ومَنْ رآهُ سَيِّدُه، أو وليَّه يَتَّحَرُ، فلم يَنْهَه، لم يصِرْ مأذوناً له. ويتعلَّق دينُ .....

حاشية النجدي

قوله: (وغيره) كبعرض. قوله: (كمضارب) أي: فيصحُّ، لا وكيلٍ قوله: (ولو لم يقيِّد عليه) أي: بأن أذِن له في التجارةِ مُطلَقاً، بل ولو أذن له في جيع أنواع التجارةِ، كما في «الإقناع»(١). وفي إيجار عبيدهِ وبَهَائِمِه خلاف ، قال في «تصحيح الفروع»(١): الصوابُ الجوازُ إن رآه مصلحة منصور البهوتي(١). قوله: (فكوكيلٍ) أي: يصحُّ فيما يُعجِزُه، أو لا يَتولانُه مثلُه. قوله: (ويصح أن يشتري... إلح) أي: مأذونٌ لَهُ. قوله: (أو قولٍ) أي: تعليق، لا مَن اعترف بحرِّيتِهِ. قوله: (أو زوجاً له) أي: ذكراً أو أنشى. قوله: (ويتعلَّقُ دينُ... إلح) أي: جيعُ، وعنه: بقدر قيمته.

<sup>(1) 1/477.</sup> 

<sup>(</sup>٢) الفروع ٤/٣٢٧.

<sup>(</sup>٣) الشرح» منصور ٢/١٨١.

مأذونٍ له بذمَّةِ سيِّدٍ، ودينُ غيرِه برقيتِه، وإن أُعتِق، لـزمَ سيِّدَه. وعَلَّه إن تَلِفَ، وإلا أُخِذ حيثُ أمكنَ.

ومتى اشتراه ربُّ دينٍ تعلَّقَ برقبتِهِ، تحوَّلَ إلى ثمنِهِ. وبذمتِه، فملكه مطلقاً،

حاشية النجدي

قوله: (مأذون له) أي: ولو كان المالُ بيلو. قوله: (بذهة سيّلو) لا بذمّة العبد، ولا رقبته. قوله: (لزمّ سيّلاه) أي: فيقليه بالأقلِّ ممّا عليه أو قيمة العبد. قوله: (تعلّق... إلخ) صفة لـ (دين). قوله: (تحوّل) إلى لهيه، يعني: وتمري هُنا المقاصّة بشرطها. قوله: (وبذمّته) أي: العبد؛ بأنْ أقرّبه غير مأذون، ولم يُصدّقه سيّدُه. منصور البهوتي (١). وبخطه أيضاً على قوله: (وبذمته... إلخ): من هنا عُلِمَ: أنَّ ديْنَ العبدِ على ثلاثة أقسام: قسم يتعلّقُ بذمة السيد، وهي: الدّيونُ التي أذِنَ له فيها، وقسم يتعلّقُ بذمة السيد، وهي: الدّيونُ التي أذِنَ له فيها، الإتلافات، أو تصديق السيّد، وقسم يتعلّقُ بذمّته، وهو: ما لم يَشتُ بغير إقرارِ العبدِ فقط. وبخطّه أيضاً على قوله: (وبذمته): (امتعلق بمحلوف إقرارِ العبدِ فقط. وبخطّه أيضاً على قوله: (وبذمته): (امتعلق بمحلوف تقديره): وإن تعلّق دينٌ بذمّة العبد، فالجارُ والمحرورُ متعلق بمحلوف من المقامِ مع حذف الشرط، وسهّلَه تقدّمُ أداةِ الشرطِ في قوله: (ومتى اشتراه). وقوله: (فملكه مُطلقاً) معطوفً على فعلِ الشرطِ المقدّرِ.

<sup>(</sup>۱) الشرح) منصور ۱۸۳/۲.

<sup>(</sup>٢-٢) ليست في الأصل و (ق).

أو من تعلُّقَ برقبته بلا عِوَض، سقَطَ.

ويصحُّ إقرارُ مأذونِ، ولو صغيراً، في قدرِ ما أَذِنَ فيه. وإن حَجرَ عليه وبيدِهِ مال، ثم أَذِن له فأقَرَّ به، صحَّ.

ويبطُلُ إذنَّ بحجْرٍ على سيِّدِه، وموتِه، وحنونِه المطبِقِ. لا باباقٍ،

حاشية النحدي

وقوله: (أو من تعلَّق برقبتِه) مفعولٌ بمحذوفٍ أيضاً، تَقدِيرُه: أو مَلَـكَ من تعلَّق دَيْنُه برقبتِه، والجملةُ معطوفة بـ (أو) على فعلِ الشَّرطِ المقدَّرِ أيضاً. وقوله: (سقط) حوابُ الشرطِ وما عطف عليه، والأصلُ: وإن تعلَّق دَيْنٌ بذمَّةِ العبدِ، فملكَةُ رَبُّ الدَّيْنِ مطلقاً، سَقَطَ، وإن ملكَةُ ربُّ ديْن تعلَّق برقبتِه، وكان المِلْكُ بلا عِوض، سَقَطَ. فتأمَّل في هذا المقام، فإنَّه مزلَّةُ أقدامٍ. قوله (مطلقاً) أي: بعقدٍ أو غيره، كإرثٍ.

قوله: (سقط) هذا من المواضع التي يسقط فيهما الدَّيْنُ بــلا عــوضٍ ولا إسقاط، ويترتَّبُ عِلى ذلك سقوطُ زكاتِه عن مالِكِه، كما تقدَّمَ في الزَّكاةِ.

قوله: (فأقر به، صح ) يعنى: ولو أقرّبه حال الحَجْرِ والمنعِ من التَّصرُّفِ. قوله: (ويبطل إذن ... إخ) أي: إذن سيّدٍ لعبدِه في تحارةٍ. قوله: (المطبق) في «المصباح»: أطبَقت عليه الحُمّى: دامت، فهي مطبِقة بالكسر على الباب. وأطبَق عليه الجنون، فهو مطبِق أيضاً، والعامّة تفتحُ الباء على معنى: أطبق الله عليه الحمّي والجنون، أي: أدامهما، كما يقال: أحمّهُ(١) الله وعلى هذا، فالأصل: مُطبَق عليه ، فحذفَت

<sup>(</sup>١) في (س): الرحمه الله.

وأسرِ، وتدبيرِ، وإيلادٍ، وكتابةٍ، وحريَّةٍ، وحبسِ بدينِ وغصبٍ.

وتصحُّ معاملةً قنِّ لم يثبُت كونُه مأذوناً له، لا تـبرُّعُ مأذونٍ لـه بدراهمَ وكُسوةٍ ونحوهما.

وله هديَّةُ مأكولٍ، وإعارةُ دابَّةٍ، وعملُ دعوةٍ، ونحوُه بلا إسراف.

ولغيرِ مأذونِ أن يتصدَّقَ من قُوتِه بما لا يُضِرُّ به، كرغيفٍ ونحوِه. ولنوجةٍ وكلِّ متصرِّفٍ في بيتٍ، الصَّدقةُ منه، بلا إذن صاحبِهِ

حاشية النجدي

الصِّلةُ تَخفيفاً، أو يكون الفعلُ مما استعمل لازماً ومتعدياً، إلا أني لم أحدَّهُ. انتهى(١). ومنه تَعْلَمُ رُححانَ الكسرِ، وَجَريانَه على الأصلِ، حلافاً لما في «شرح؛(٢) منصور البهوتي من اقتصاره على الفتح(٣).

قوله: (وغصب) أي: لمأذون. قوله: (وتصحُّ معاملةُ قنَّ) أي: لا معاملةُ صغيرٍ إلا فيما يعاملُ مثله فيه، ما لم يعلَمْ أنَّه مأذونٌ له. قوله: (ونحوهما) أي: ولو قلَّ. قوله: (ولغيرِ مأذونٍ) أي: وصف، (أي: في تجارة). قوله: (ونحوه) كفلس وبيضةٍ.

قوله: (**وكلٌ متصرفٍ في بيتٍ**) كخادمٍ وأحير.

<sup>(</sup>١) المصباح: (طبق).

<sup>-184/4 (1)</sup> 

 <sup>(</sup>٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: الوخلافاً لما نقله الشيخ عبد الله الدنوشـري أيضاً، ناظماً لـه،
 حيث قال:

وتُللْ جنونٌ مطبّع بفتح بسا وكسيرُه غلط فيسه الأدبسا».

<sup>(</sup>٤-٤) ليست في الأصل و (ق).

بنحوِ ذلك، إلا أن يَمنعَ، أو يَضْطربَ عُرْفٌ، أو يكونَ بخيلاً، ويُشكُ (١). في رضاه فيهما، فيحرُمُ، كزوجةٍ أُطعِمتْ بفرضٍ ولم تَعلم رضاه.

ومن(٢) وحَد بما اشترى من قِنِّ عيباً، فقال: أنا غـيرُ مـأذونِ لي، لم يُقبَل، ولو صِدَّقَه سَيِّدٌ.

حاشية النجدي

قوله: (أو يضطرب) أي: يختلف. قوله: (ويشك) أي: المتصرف من زوجةٍ وغيرها. قوله: (كزوجةٍ أطعمت... إلخ) يعنى: أنَّ المرأة إذا كانت ممنوعةً من التصرُّف في بيت زوجها، كالتي يُطْعِمُها قدراً معلوماً، فرضه الحاكمُ لها كُلَّ يومٍ، فإنَّها لا تتصدقُ بشيءٍ من مال زوجها، عملاً بدلالة الحال، كما لو منعَها بالقول الصريح. فتدبر.

<sup>(</sup>١) في (ج.): الوشكَّالَ. :

<sup>(</sup>۲) في (جد): الرحتي،

الوكالة: استِنابة حائزِ التصرُّفِ مِثْلَه، فيما تدخلُه النيابة. وتصحُّ مؤقَّتةً، ومعلَّقةً، وبكلِّ قولٍ دَلَّ على إذنٍ، وقَبولٌ بكلِّ قولٍ

حاشية النجدي

## باب الوكالة

اسمُ مصدرٍ بمعنى التوكيلُ. وهي لغــةً: التفويـضُ والاكتفـاءُ، وشـرعاً: استنابةُ ... إلخ.

قوله: (جائز التصوف) أي: فيما وكل فيه، وإن لم يكن مُطلَق التصرف، فشمِل توكيل لنحو(۱) عبد فيما لا يتعلَق بالمالِ مقصوده، وإلى هذا أَشَار منصور البهوتي في «شرحه»(۲) بقوله: فيما وكل فيه. أو نقول: حائز التصرُّف على حقيقتِه، أعني: الحرَّ المكلَّف الرشيدَ. والتعريف بحسب الغالِب. وفيه ما فيه. قوله: (فيما تدخله النيابة) أي: من قول كعقْد وفسخ، أو فعل، كقبض وإقباض. قوله: (ومعلَّقة) كمطلقة ومُنجَّزة. قوله: (وقبول) عطف على الضمير المرفوع: في (تصحُّ)؛ للفصل الكثير، واغتفر عطف المذكر على المؤنث مع مراعاة الأول.

قوله: (بكلِّ قولٍ... إلخ) ظاهرُ اقتصارِه كه «الإقناعِ»(٣) على القولِ: على القولِ: على الفعلِ، على الفعلِ، على انعقادِها بالفعلِ، عدم انعقادِها بالفعلِ، وفي كلامِ القاضي ما يهدلُّ على انعقادِها بالفعلِ، وهو ظاهرُ كلامِ الموقَّقِ، فيمن دفع ثوبَه إلى قصَّارٍ أو خيَّاطٍ(٤)، قال

<sup>(</sup>١) في (ق): «بنحو».

<sup>(</sup>۲) «شرح» منصور ۱۸٤/۲.

<sup>: 177/7 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٤) المغني ١٤٣/٨.

أو فعلِ دَلَّ عليه، ولو متراحياً. وكذا كلُّ عقدٍ جائزٍ.

وشُرِطَ تعيينُ وكيلٍ، لا علمُه بها. وله التصـرُّفُ بخبرِ من ظنَّ صدْقَه، ويَضمنُ.

ولو شهد بها اثنان، ثمَّ قال أحدُهما: عَزَله، ولم يَحكُمْ بها، لم تثبُتْ. وإن حَكمَ، أو قالَه غيرُهما، لم يقدحْ.

وإن أبَى قَبُولَها(١)، فِكَعْزَلِهُ نَفْسَه.

ولا يصحُّ توكيلٌ في شيءٍ إلا ممنْ يصحُّ تصرُّفه فيه، سوى أعمى ونحوه عالماً فيما يحتاجُ لرؤيةٍ.

ومِثْلُه توكُل، فلا يصحُّ أنْ يُوجِبَ نكاحاً من لا يصحُّ منه لموليَّتِه،

في «الفروع»(٢): وهو أظهر، كالقُبُولِ .

قوله: (و لو مُتراخياً) يعني: عن الإذْنِ. قوله: (وكذا كلُّ عقد جائز) كشركة، ومساقاة، ومزارعة، ومضاربة فيما تقدم، حتى في صحَّة قَبول بفعْل فَوْراً، ومتراحياً. قوله: (ويضمنُ) يعني: متصرف قوله: (لم تشت) يعني: لرجوعه قبْلَ الحكم. قوله: (فكعزلِه) وجهُ التشبيهِ أنها لم تتمَّ. قوله: (ونحوه) كمشتر لم يرَ مبيعاً. فوله: (لموليتهِ) لنحو فسق.

<sup>(</sup>١) جاء في هامش (ب): القبولها واحدًا، وهي نسخة.

<sup>. 48 . /2 (4)</sup> 

ولا يقبلَه مَن لا يصحُّ منه لنفسيه، سوى نكاحِ أختِه ونحوِها لأجنبيُّ، وحُرِّ واحدِ الطَّوْلِ نكاحَ أمةٍ لمن تباحُ له، وغنيٌّ في قبضِ زكاةٍ لفقيرٍ، وطلاقِ امرأةٍ نفسَها وغيرَها بوكالةٍ.

ولا تصحُّ في بيع ما سيملِكُه، أو طلاقِ مَن يتزوجُها.

ومَن قال لوكيلِ غائبٍ: احلف أنَّ لكَ مطالبَي، أو أنَّه ما عَرَلَك، لم يُسمع، إلا أن يَدَّعيَ علمَه بذلك، فيحلفُ.

ولو قال عن ثـابتٍ: موكّلُك أخـذ حقّه، لم يُقبـل. ولا يؤخّر ليحلِفَ موكّلٌ.

حاشية النجدي

قوله: (ولا يقبلُه ... إلخ) ككافر يقبَلُ نكاحَ مسلمةٍ لمسلم. قوله: (سوَى نكاح... إلخ) أي: سوى قبولِ. قوله: (لفقير) لأنَّ منْعَ هؤلاءِ من ذلك؛ للتنزيهِ، لا لمعنى يمنعُ التوكيلَ. قوله: (ولا تَصِحُ في بيع... إلخ) هذا ثما عُلم من قوله: (ولا يصحُ توكيلُ... إلخ)؛ إذْ تَصرُّفُ الموكّلِ إذنْ غَيْرُ صحيح، فتوكيلُه كذلك، كما مَرَّ. قوله: (ومن قال لوكيلِ غائبٍ) مضاف. قوله: (له أن يَدَّعي) ذلك مضاف. قوله: (له أن يَدَّعي) ذلك القائل(١). قوله: (إلا أن يَدَّعي) ذلك القائل(١). قوله: (عِلْمَه) أي: الوكيلِ. قوله: (بذلك) أي: العَرْلِ.

<sup>(</sup>١) في (ق): «القاتل».

وتصحُّ في كلِّ حقِّ آدميِّ: من عقدٍ، وفسخٍ، وطلاقٍ، ورَجْعةٍ، وعَدَّ وعَدَّ وعَدَّ وعَدَّ وعَدَّ وعَدَّ وعَدَّ وعَدَّ وعِدَّ وعِدَّ والراءِ، ولو لأنفسلِهما، إن عُيِّناً......

جائبة النجدي

اعلم: أنَّ هذا الفَصْل معقودٌ لِمَا يَصِحُ فيه التوكيلُ من الأعمَال، وما لايصحُّ، وَمَا للوكيلِ فعلُهُ، وما يمتنعُ عليهِ. وَجملةُ الأعمالِ ثلاثةُ أقسام: ما يجوزُ التوكيلُ فيه مطلقاً. وما يمتنعُ مطلقاً. وما يجوزُ مع العجزِ دونَ القِدْرةِ. والأولُ نوعانِ: حقوقُ الآدميِّين، وأشارَ إليهِ بقوله: (وتصحُّ في كلِّ حقٌّ آدميِّ...إلخ) وحقوقُ اللهِ تعالى، وإليه أشارَ بقولـه: (وتصحُّ في كلِّ حُقٌّ للهِ تعالى... إلخ). والقسمُ الشاني أشارَ إليه بقوله: (لا في ظهمار ولِعانِ...إخ). والقسمُ الشالثُ أشارَ إليهِ بقوله: (وفعل حجٌّ وعمرةٍ). فتدبر. قوله: (في كلِّ حقِّ آدميٌّ) متعلق بمال، أو ما يجري مَحراة. قوله: (من عَقْدٍ) أي: كبيع وهبةٍ. قوله: (وتملُّكِ مباح) كصيدٍ. قولمه: (وإقرار) بأن يقولَ: وكلتك في الإقرارِ، لا إن قبال لـه: أَقِرَّ عني، فبلا يكونُ ذلك وكالةً. ويصح توكيلٌ في إقرار بمجهولٍ، ويرجعُ في تفسيرِه إليه. قوله: (ولو لأنفسِهما) أي: نفس المُعتَق، والمُبْرَأ بصيغة اسم المفعولِ، كما عُلِمَ ذلكِ من قوله: (عِتْقِ وإبْرَاءٍ)، فيملكانِ ذلك بالوكالةِ الخاصَّةِ لا بالوكالةِ العامةِ. ومثلُهما طلاق، فلو وكَّلَ عبدَه، أو غريمَه، أو امرأتَه في عتق عبيدِه، أو إبراءِ غرمائِه، أو طلاقِ نسائِه، انصرفَ إلى غيرِ المحاطبِ. ونظيرُ ذلك ما ذكروهُ

لا في ظِهـارٍ، ولِعـانٍ، ويمــينٍ، ونــذرٍ، وإيــلاءٍ، وقَسَــامةٍ، وقَسْــمٍ لزوجاتٍ، وشهادةٍ، والتقاطِ، واغتنامٍ، وجزيةٍ، ومعصيةٍ، ورَضاعٍ.

وتصحُ في بيعِ مالِـه كلّـه، أو مَا شاءَ منه، والمطالبةِ بحقوقِــه والإبراءِ منها كلِّها، أو ما شاءَ منها.

لا في فاسدٍ، أو كلِّ قليلٍ وكثيرٍ. ولا: اشترِ ما شئت، أو عبداً بـما

من أنهُ لو دفع لإنسانٍ مالاً، ليتصدق به على الفقراءِ مثلاً، لم يجز له الأخذُ منهُ، لأحل وصفهِ أو عملِه. وهل له أن يدفع لنحو وله وزوجتِه؟ فيه وجهان: أولاهما: الجوازُ؛ لدخولهم في عمومِ لفظه. قاله في «المغني» نقله في شرح الإقناع»(١).

قوله: (أو ما شاءَ منه) أي: الوكيلُ. قوله: (والمطالبة بحقوقِه) يعني: كلَّها، أو ما شاءَ منها. قوله: (لا(٢) في فاسلم لأنَّ الموكّل لا يملِكُه، ولا يملِكُ الصَّحيحَ أيضاً (٢). قوله: (أو كُلِّ قليلٍ وكشيرٍ) أي: باتفاقِ الأصحابِ. كما ذكر الأزجي؛ لعظم الغَرَرِ والضَّرَرِ (٤). قال في «المبدع»: ومثله: وكَلْتُكَ في شراءِ ما شئت من المتاعِ الفُلاني، ولو قال: وكَلْتُك بما لي من المتصرُّفاتِ، فاحتمالانِ. قاله في «شرح الإقناع»(٥).

حاشية النجدي

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ٢٦٣/٣.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: ﴿إِلاَّهُ.

 <sup>(</sup>٣) قال في «المغني»: وإن وكله في عقد فاسد لم يملكه؛ لأن الله تعالى لم يأذن فيه، ولأن الموكل لا
 يملكه، فالوكيل أولى . ولا يملك الصحيح؛ لأن الموكل لم يأذن فيه. «المغني» ٢٤٤/٧.

<sup>(</sup>٤) قشرح) منصور ١٨٨/٤.

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع ٣/٤٨٢.

شئت؛ حتى يُبيَّنَ نوعٌ وقدْرُ ثمنٍ.

ووكيلُه في خُلع بمحرَّم، كهو. فلو خالَعَ بمباحٍ، صحَّ بقيمته. وتصحُّ في كلِّ حقِّ لله تعالى، تدخلُه نيابةً، من إثباتِ حدِّ واستيفائِه، وعبادةٍ، كتفرقةِ صدقةٍ، ونذرٍ، وزكاةٍ، وتصحُّ بقوله: أُخرِجُ زكاةً مالي من مالك، وكفارةٍ، وفعلِ حجِّ وعمرةٍ، وتدخلُ ركعتا طوافٍ تَبعاً. لا بَدَنيَّةٍ مَحْضةٍ، كصلاةٍ وصوم وطهارةٍ من حدثٍ، ونحوه.

حاشية النجدي

قوله: (حتى يُبيَّن) بالبناء للمفعول. قاله منصور(۱). قوله: (نوعٌ) أي: يشتريه. قوله: (عحره) كحمر. قوله: (عموم) كحمر. قوله: (كهو(۲)) فيلغو، حيث علمه وكيلٌ وزوجة، لا بلفظ طلاق، أو نيّبه، فيقعُ رحعيًا. قوله: (فلو خالَعَ... إلح يعنى: وكيلٌ في خُلْع بمحرَّم. قوله: (بقوله) أي: مكلّف رشيد لمثله، قوله: (هِن مالك) لأنّه اقتراضً من مال وكيل، وتوكيلٌ في إخراج زكاةٍ. منصور(۲). قوله: (وفعل حجٌ) نفلاً مطلقاً، أو فرْضاً من نحو معضوب، كما تقدم. قوله: (مَحْضَةٍ) أي: لا تتعلَّقُ بالمال. قوله: (وصَوْمٍ) كرمضانَ. وأمّا الصومُ المنذورُ الذي يُفعلُ عن الميت، فليس فعلُهُ بوكالةٍ؛ لأنَّ الميِّت لم يستنِب الوليَّ لذلك، وإنّما أمرةُ الشرعُ به، إبراءً لذمّة بوكالةٍ؛ لأنَّ الميِّت لم يستنِب الوليَّ لذلك، وإنّما أمرةُ الشرعُ به، إبراءً لذمّة الميت. كما في «الإقناع» و «شرحه «(٤). قوله: (مِن حدثٍ) علمَ منه: الميت. كما في «الإقناع» و «شرحه «(٤). قوله: (وضوه) كاعتكاف.

<sup>(</sup>۱) «شرح» منصور ۱۸۸/۲.

<sup>(</sup>٢) ليس في (ق).

<sup>(</sup>٣) لاشرح) منصور ۲/۸۸/۲

<sup>(</sup>٤) الإقناع ٢٣٤/٢، كبشاف القناع ٣/٥٦٥.

ويصحُّ استيفاءٌ بحضرةِ موكّلٍ وغَيْبتِه، حتى في قَوَدٍ وحدٌ قذفٍ. ولوكيلٍ توكيلٌ فيما يُعجِزُه، لكثرتِه، ولو في جميعِه، وما لا يتولَّى مِثلَه بنفسِه. لا فيما يتولَّى مِثلَه بنفسِه، إلا بإذنٍ. ويتعيَّن أمينٌ، إلا مع تعيينِ موكّلٍ.

وكذا وصيٌّ يوكُّلُ، وحاكِمٌ يستَنِيبُ.

حاشية النجدي

قوله: (ويصحُّ استيفاءٌ) أي: لما وكّل فيه. قوله: (وحدٌ قذف) والأولى بحضوره فيهما؛ لاحتمالِ العفو إذا حضرَ رحمةً وشفقةً. قوله: (ولوكيل... إلى هذا شروعٌ في بيانِ ما للوكيلِ فعله، وما يُمنعُ منه. قوله: (وما لا يتولّى مثله... إلى يحتملُ نصب مثله على المفعولية، والعائدُ المضافُ إليه، ويحتملُ رفعة على الفاعلية، والعائدُ محذوف، تقديرُهُ: ومالا يتولاهُ مثله. والمعنى على الأوَّل: أنَّ لوكيلِ التَّوكيلُ في شيءٍ لا يتولاهُ مثلُ الوكيلُ مثلَ ذلك الشيء، وعلى النَّاني: أنَّ لوكيلِ التَّوكيلُ في شيءٍ لا يتولاهُ مثلُ الوكيلُ مثلَ الوكيلِ. والمعنيانِ متقاربان، لكنَّ الأولَ أحسنُ صناعةً، لعدم الحذف، والثانيَ أحسنُ معنىً. وكذا ما بعده. قوله: (إلا بإذن) ومنه لو قال له: اصنعُ ما شعتَ، أو تصرَّفُ كيف شعتَ. ويلحقُ بالوكيلِ المضارب، كما في «المبدع»(١). فتدبر. قوله: (ويتعيَّنُ أمينٌ)(١) فإن خانَ، فعليهِ عزلُه. قوله: (وكذا وصيّ) فتدبر. قوله: (ويتعيَّنُ أمينٌ)(١) فإن خانَ، فعليهِ عزلُه. قوله: (وكذا وصيّ)

١٣٦٠/٤ (١)

 <sup>(</sup>۲) أي: يتعين على وكيلٍ حيث حاز له أن يوكل، أمين، فبلا يجوز لـه استنابة غيره. «شرح»
 منصور ۱۸۹/۲.

و: وكُلْ عنك، وكيلُ وكيلِـه، فلـه عزلُـه. و: عنَّـي، أو يُطْلِـقُ، وكيلُ موكّلهِ. كـأوصِ إلى من يكون وصياً لي(١).

ولا يوصِي وكيلٌ مطلقاً، ولا يعقدُ مع فقيرٍ، ......

حاشية النجدي

قوله: (وَوكُلْ عنك... إلى الأقربُ في إعرابِه أن يكونَ معمولاً لقول عذوف وقع شرطاً، وقوله: (وكيلُ وكيلِه) حبرٌ لمحذوف، والجملةُ حوابُ الشرطِ المحذوف، والتقديرُ: وإن قال موكلٌ لوكيلِه: وكُلْ عنك، فالوكيلُ الثاني وكيلُ وكيلِه، أي: بعد فعلِ الوكيلِ، وما في الشرحين من تقدير: الثاني وكيلُ وكيلِه، أي: بعد فعلِ الوكيلِ، وما في الشرحين من تقدير: وقول موكل... إلى معنى. فتأمل وتمهل. قوله: (وكيلُ وكيله ... إلى اعلمُ أنّه حيثُ قلنا: إنَّ الوكيل الثاني وكيلُ الموكّلِ، فإنّه ينعزلُ ("بعزلِه وموتِه ونحوه، ولا يملكُ الوكيلُ الأولُ عزلَه، ولا ينعزلُ بموتِه ونحوهِ". وحيثُ قلنا: إنَّ الثاني وكيلُ الوكيلِ، فإنّهُ ينعزلُ بعزلِهما أو أحدِهما وغوهِ، كما في «الإقناع»("). قوله أيضاً على قوله: (وكيلُ وكيلِه) أي: فينعزلُ بموتِ الأولِ وعزلِه. قوله: (مطلقاً) أي: سواءً أذنَ له في توكيلٍ أم فينعزلُ بموتِ الأولِ وعزلِه. قوله: (مطلقاً) أي: سواءً أذنَ له في توكيلٍ أم لا يقدرُ على غير، لا يقدرُ على غير،

<sup>(</sup>١) نيست في (ج).

<sup>(</sup>٢-٢) سقط من (س).

<sup>.</sup>Yro/Y (T)

أو قاطع طريقٍ، أو ينفردُ من عددٍ، أو يبيعُ نَساءً، أو بمنفعةٍ، أو عَرْضٍ إلا بإذنٍ، أو بغيرِ نقدِ البلدِ، أو غالِبه، إن حَمعَ نقوداً، أو الأصلحِ إن تساوت (اإلا إن عينه موكلًا)، وإن وكل عبدَ غيره، ولو في شراءِ نفسه من سيّده، صحَّ، إن أذِن. وإلا فلا فيما لا يملكُه العبدُ.

حائية النجدي

قوله: (أو قاطع طريق) أي: ومن يعسرُ على موكّلِ أحدٌ منه. منصور البهوتي (٢). قوله: (أو ينفردُ من عددٍ) لعلّه فيما إذا وَكَلْهُم دفعة (٣)، أمّا لو وَكُلُ وَكِيلاً شم آخَرَ، فالظاهرُ: الاستقلالُ، ولا ينعَزِلُ الأوّلُ حيثُ لَمْ يُحرِحُهُ (٤) عن الوكالةِ. قوله: (إلا ياذنٍ) أي: لفظي أو عرفي قوله: (وإن وكُلُ عبد غيرهِ... إلح اعلم: أنَّ توكيلَ عبدِ الغيرِ تارةً يكونُ فيما يملكُ العبدُ فعلَه بدونِ إذنِ سيدِه، كصدقةٍ بنحوِ رغيف، وكطلاق ورجعةٍ، فيصحُ بدونِ إذنِ سيدِه، وتارةً يكونُ فيما لا يملكُ العبدُ فعله، وهو قسمانِ: عقودُ معاوضةٍ كبيع، وغيرُها، كإيجابِ نكاحٍ وقبولِه، فلا يصحُ فيهما بغيرِ إذنِ سيدِه على الصحيح. قوله: (إن أذنَ) هو، أي: سيدُه.

<sup>(</sup>١-١) ليست في (ط).

<sup>(</sup>۲) الشرح) منصور ۱۹۰/۲.

 <sup>(</sup>٣) في هامش الأصل ما نصه: «قوله: دفعة، كأن قال لاثنين: وكلتكما، أو لثلاثة: أنسم وكلائي،
 وهكذا.» ا.هـ.

<sup>(</sup>٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: ﴿ كَأَنَّ قَالَ: وَكُلَّتَ زَيْدًا وَأَخْرَجْتُ عَمْرًا. ﴾ ا.هـ.

معهد الأدادات

والوكالة، والشركة، والمضارَبة، والمُساقاة، والمزارَعة، والوَديعة والجَعالة، عقود جائزة من الطرفين، لكلِّ فسيحُها، وتبطلُ بموتٍ وجنونٍ (١)، وحجر لسفه، حيث اعتبرَ رشد.

داشة النصلى

هذا الفصلُ معقودٌ لبيانِ حكمِ عَقْدِ الوكالَةِ وغيرِها، وهو الجوازُ، ولبيانِ ما تبطُلُ به، وانعزالِ الوكيلِ وَحُكْمِ ما بِيدِه بعده وغيرِ ذلك.

قوله: (وتبطلُ بموتٍ... إلح أي: تلك العقودُ، ويُستننى من ذلك وَيُ الْيَسِمِ، وناظرُ الْوَقْفِ إذا وُكُل أَحدُهُما أو عقدَ عَقْداً حَائِزاً غيرَها، كالشَّرِكةِ والمضاربةِ، ثُمَّ مات، فإنَّ العقد لا ينفسِخ؛ لأنَّهُ منصرِّف على غيره. ذكرهُ في «القواعد»، واقتصر عليهِ في «الإنصاف»(٢)، وقطع به في «الإقناعِ»(٣). قوله: (وجنونِ) أي: مُطبِق. قوله: (حيثُ اعتبر رشدً) كالتصرُّفِ الماليِّ، بخلافِ نحوِ طلاقٍ ورجعةٍ، فلا تبطلُ بحجرٍ على واحدٍ منهما، وكذا في تَملُّكِ مباحٍ، كاستقاءِ ماءٍ واحتطابٍ، والذي حَجَر عليه الموكِّلُ أو الوكيلُ في هذهِ الصُّورِ، كما في «شرح»(٤) منصور البهوتي.

<sup>(</sup>١) في (أ): ﴿وَجَنُونَ مُطْبِقِ﴾ .

<sup>(</sup>٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٣/١٨/.

<sup>(</sup>٣) انظر: كشاف القناع ٢/٨٦٤.

<sup>.191/4 (8)</sup> 

وتبطلُ وكالةٌ بسُكْرٍ، يُفسَّقُ به فيما ينافيه، كإيجابِ نكاحٍ، ونحوِه. وبقلَسِ موكِّلٍ فيما حُحرَ عليه فيه، وبردَّتِه، وبتدبيرِه أو كتابتِه قِناً وُكُل في عتقِه، لا بسُكناه أو بيعِه فاسداً ما وُكُل في بيعه، وبوطئِه، لا قُبلتِه زوجةً وُكُل في طلاقِها. وكذا وكيلٌ فيما ينافيها.

وبدلالةِ رجوعِ أحدِهما، وبإقرارِه على موكّلِه بقبضِ ما وُكّلَ فيه، وبتلَفِ العينِ، ودفع عِوَضٍ لم يؤمَرُ به، وإنفاقِ .....

حاشية النجدي

قوله: (يفسَّقُ به) بخلافِ ما أُكْرِهَ عليه. قوله: (فيما يُنافِيه) أي: الفِسْقُ. قوله: (ونحوهِ) كإثباتِ حَدِّ. قوله: (فيما حُجِرَ عليه) كأعيانِ مالهِ، بخلافِ ما لو وكَّلَهُ في تصرُّف يتعلَّقُ بذمَّتِهِ أو لا يتعلَّقُ بالمالِ، كطلاقٍ ورجعةٍ ونحوهِمَا، فلا. قوله: (وبوطئِه لا قُبلتِه) خلافاً له «الإقناع» في تسويتِه بينهُما في الإبطالِ. قوله: (فيما ينافِيها) كارتدادِ وكيلٍ في إيجابِ نكاحٍ، أو قَبُولِه، فتبطلُ وكالته بذلِك. قوله: (وبدلالة) أي: دال. قوله: (أحدِهما) أي: الموكَلُ والوكيلُ عن الوكالَةِ، كوطْءِ وُحِلَ في طلاقِها، كما تقدَّمَ في موكل، وكقبولِ وكيلٍ في شراءِ عبدِ الوكالةِ من مالِكِه في عتقِه، والحاصلُ أنَّ في العبارةِ وكيلٍ في شراءِ عبدِ الوكالةِ من مالِكِه في عتقِه، والحاصلُ أنَّ في العبارةِ عطفَ عامٌ على خاصٌ. قوله: (ما وكل فيه) أي: في قبضِه، أو الخصومةِ فيه . قوله : (وبتلَفِ العين) لا بعضِها . قوله : (ودفع ... إلح) كما فيه . قوله : (وبتلَفِ العين) لا بعضِها . قوله : (ودفع ... إلح) كما

ما أُمِرَ به ولو نَوَى اقتراضه كتلفه، وعزل عوضه. لا بتعدُّ، ويَضمنُ. ثم إن تصرُّف كما أُمِر، بَرِئ بقبضه العِوضَ. ............

حاشة التحدي

لو أعطاهُ ديناريْنِ وقال له: اشترِ بهذا تُوبًا، وبهذا كتابًا، فتلف دينارُ الثوبِ مثلًا، فاشتراه بدينارِ الكتابِ، فلا يَصحُ هذا الشراء؛ لبطلانِ الوكالَةِ، هكذا في الشَّرحيْن، وهو واضح إن اشترى الثوب بعينِ درهم الكتاب، أمَّا لو اشترى الثوب بدرهم في الذمَّةِ من غير أنْ يُسميَ الموكل، ثُمَّ دفع درهم الكتابِ فيه وأجازَ المُوكّلُ ذلك، فالظاهرُ: صحَّتُه على ما تقدَّم في البَيْع.

قوله: (ما أُمِو به) أي: بالشّراءِ به ونحوه، وكذا لو تصرّف فيه ولو بخلطه بغير متميّز. قال في «المبدع»(۱): وإنِ اختلَطَ الدّرهمُ بآخرَ له، عمِلَ بظنّهِ ويُقبَلُ قوله حكماً. ذكره القاضي. قوله: (كتلفه) أي: ما أمِر بالشراء به. قوله: (عوضه) أي: عِوضَ ما أنفقهُ. قوله: (لا بتعدّ) أي: كُلُس ثوبٍ وكلّ في بيعِه. قوله: (ويضمنُ) أي: ما تعدّى فيه، أو فرّطَ. كلُبس ثوبٍ وكلّ في بيعِه. قوله: (ويضمنُ) أي: ما تعدّى فيه، أو فرّطَ. قوله: (برئ) أي: صَحّ تصرُّفُه وبَرِئَ من ضمانِ ما كان مضموناً عليه، ولعلّهُ إنّما يَبرَأ بِلزُومِ الْعقدِ لا بمحرّدِه، وأمّا قبضُ العوض، فليسَ قيداً، بل هو غيرُ مضمون عليه، وإن كان بدلاً عمّا هو مضمونٌ، فإنْ ردّ المبيعَ عليه بعيبٍ، عادَ الضمانُ، وإن عادَ إلى يَدِ الوكيلِ بعقدٍ آخرَ لم يَعُدْ إلا إن تعدّى؛ لأنَّ هذه وكالةً أخرى، وثمن كمثمن في ذلك.

<sup>.441/8 (1)</sup> 

ولا بإغماء، وعتق وكيلٍ أو يعِه(١) أو إباقِه، وطلاق وكيلة، وحصود وكالّة.

وينعزلُ بموتِ موكِّلٍ وعزلِه، ولو لم يبلُغْه، كشريكٍ ومُضارِبٍ، لا مودَعٌ. ولا يُقبلُ بلا بيِّنةٍ.

ويُقبل: أنه أخرج زكاتَه قبل دفع وكيلِه للساعي، .....

حاشية النجدى

قوله: (ولا ياغماء) أي: لا تبطل بإغماء لموكّب أو وكيل. قوله: (أو بيعه) وهبته، لكن لا يتصرّف إلا بإذْنِ سيّده الثاني من مُشتر أو مُتهب. قوله: (وطلاق وكيلة) أي: في التصرّف؛ بأنْ وكّبل زوجته في شيء، ثمّ طَلقها، فلا تنعزلُ بذلك. قوله: (وجحود وكالة) أي: من أحدهما، كما أنَّ ححود النّكاح ليس طلاقاً. قوله: (ولو لم يَبلغه) ثمّ إن تصرّف حيند، وإلا فلا أي إن لم يتعد أو يفرّط. يُستنى من ذلك لو اقتص الوكيل، ولم يَعلم عَفْو موكّله، فإنه لاضمان عليهما. قوله: (لا مودع) أي: قبل عليه بموت مودع، أو عزله، فلا يضمن تلفها عنده بلا تعد ولا تفريط. قوله: (ولا يُقبل) يعنى: قول مُوكّل في عزله قبل تصرّف غير طلاق. قوله: (قبل يُقبل) يعنى: قول الموكّل في عزله قبل تصرّف غير طلاق. قوله: (قبل دُفْع وكيله للسّاعي ... إلخ) ظاهرهُ: أنّه لو كان الوكيلُ دفع الزكاة لنحو فقير، لا يُقبَلُ قول الموكّل: أنه كان أخرجَ قبل ذلك، حتّى ينتزعها من الفقير بلا بينةٍ. قاله في «شرح الإقناع»(٢).

<sup>(</sup>١) في (ب) و(ط): الوبيعه! .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ٤٧١/٣.

وتؤخذُ إن بقيتْ بيده. وإقرارُ وكيلٍ بعيبٍ فيما باعه، وإن رُدَّ بنُكوله رُدَّ على موكِّل.

وعَزْلٌ فِي دَوْرِيَّةٍ، وهي: وكَّلتُك، وكلَّما عزلتُك فقد وكلتُك، بعزلتِك، وكلَّما وكلتُك فقد عزلتُك. وهو فسخٌ معلَّقٌ بشرطٍ.

ومَن قيل له: اشترِ كذا بيننا، فقال: نعم، ثم قالها لآخَرَ، فقد عزل نفسَه، وتكون له وللثاني، وما بيدِه، بعد عزلِه، أمانةً.

حاشية النجدي

قوله: (وتؤخذ) يعني: زكاة دفعها وكيلٌ من ساع، وقد أخرج موكلٌ. قوله: (إنْ بَقيت بيده) وإلا تعيَّنَ الرُّحوعُ على وكيلٍ. قوله: (وإنْ رُدَّ بنكُولِه) أي: إن قلنا: القولُ قولُ البائع، وتقدَّم: الصَّحيحُ قولُ مشرٍ. قوله: (وعَزْلٌ في دوريةٍ... إلخ إنّما سُمِّيتُ هذهِ الوكالةُ دوريَّةً؛ لأنّها تَدُورُ مع العَزلِ، فكلَّمَا عزلَهُ، عادَ وكيلاً بحُكُم التَّعليقِ والتَّكرارِ. قوله: (وهو) أي: العزلُ المذكورُ. قوله: (معلَّقُ بشرطي) وهو التَّوكيلُ، فلا يكونُ وكيلاً بعدَ العزلُ المذكورُ. قوله: (وما بيده) أي: الوكيلُ ونحوه. قوله: (أمانةً) ذلك في تلك العينِ. قوله: (وما بيده) أي: الوكيلُ ونحوه. قوله: (أمانةً) أي: فلا يضمنُ حيث لم يتصرَّف، ولم يتعدَّ، أو يُفرِّطْ، وكذا هبةً بِيَدِ وللهِ بعدَ رُجوعِ أبيهِ فيها.

## فصل

منتهى الإرادات

وحقوقُ العقدِ متعلَّقةٌ بموكّلٍ، فلا يَعتِقُ من يَعتِقُ على وكيلٍ، وينتقلُ ملكٌ لموكّلٍ، ويطالَبُ بثمنٍ، ويَبْرأُ منه بإبراءِ بائعٍ وكيلًا لم يعلم (ابها بائع) أنه وكيلٌ، ويَردُّ بعيبٍ، ويَضمَنُ العهدةَ، ونحوُه. ويَحتصُّ بخيارِ مجلسِ لم يحضُره موكّلٌ.

حاشية النجدي

## فصل

في حكمٍ عقودِ الوكيلِ، وما يمتنعُ عليه منها، ومـا يــــرُّتُبُ علــى تَصرُّفِـهِ من ضمانِ.

قوله: (وحُقُوقُ الْعقدِ) كتسليمِ ثَمَنِ، وقبضِ مبيع، وضمان دَرُكِ، وَردُّ بعيبٍ، ونحوهِ مطلقاً. قوله: (ويُطالبُ) يعني: مُوكِّل، أي: كما أنَّ الوكيلَ يُطالبُ بذلك. قوله: (ويَحرُدُّ... إلحُ أي: يُطالبُ بذلك. قوله: (ويحوُهُ) بالرفع على الابتداءِ، والخبرُ محمذوف تقديرُه: ونحوُ ما مُوكِّلٌ. قوله: كمِلْكِ مُشتَر طلَب بائع بإقباضِ ما باعّهُ له وكيله، لكنْ إن باع وكيلٌ بثمن في الذَّمَّةِ، فلِكُلَّ من موكل ووكيلٍ، الطلّبُ به، لصحَّةِ قبضِ كُلَّ منهما له، وإنِ اشترى وكيلٌ بثمن في ذِمَّتِهِ، ثَبت في ذِمَّةِ الموكلِ أصلاً، وفي مطالبة من شاءَ منهما، وإن أبراً الموكل فَمَّة الوكيلِ تَبَعا، كالضَّامِنِ، ولِلْبائِع مطالبة من شاءَ منهما، وإن أبراً الموكل بَرِئَ الـوكيلُ لا عكسهُ (٢). قوله: (لم يحضرهُ موكلٌ) فإنْ حضَرَهُ موكلٌ،

<sup>(</sup>١-١) ليست في الأصل.

<sup>(</sup>٢) الشرحة منصور ١٩٤/٢.

ولا يصحُّ بيعُ وكيلِ لنفسه، ولا شراؤُه منها لموكِّلِه إلا إن أَذِنَ، فيصحُّ تولي طرفَيْ عقد فيهما، كأبِ الصَّغيرِ، وتوكيلِه في بيعه وآخرَ في شرائِه. ومثلُه نكاحٌ ودعوى.

وولدُه، ووالدُه، ومكاتَبهُ، ونحوُهم، كنفسِه. وكذا حاكمٌ، وأميئُه، ووصيٌّ، وناظرُ وقفٍ، ومضارِبٌ. المنقِّحُ: وشريكُ عِنَانٍ ووُحوهٍ.

وإن باع وكيل، أو مضارب بزائد على مقدَّر، أو غمن مِثْل، ولو من غير حنس ما أُمِرا به، صحَّ. وكذا إن باعا بأنقص، أو اشتريا بأزيد. ويَضمنان في شراء الزائد، وفي بيع كلَّ النقص عن مقدَّر، وما لا يُتغابَن بمِثْله عادةً، عن عمن مِثْل.

حاشية النجدي

فَالْأَمْرِ لَهُ، إِنْ شَاءَ حَجَرِ عَلَى الوكيلِ فِيهِ أَو أَبَقَاهُ لَـهُ، مَعَ كُـونَ الوكيـلِ عِلْمَاكُهُ؛ لأَنَّ الخِيارَ خُقيقة لَهُ. «شرح»(١).

قوله: (كأب الصّغير) أي: ونحوه. إذا بَاعَهُ من مالِه، أو اشترى منهُ. قوله: (وناظرُ وقف) أي: فلا يَصِحُّ أن يُؤجرَهُ لِنْ تُرَدُّ شهادَتُهُ له من ولَد، ووالد، وزوْج، ومُكَاتَب مطلقاً، وقيل: بل بأُجرَةِ المشل، وقيل: يُصِحُّ مطلقاً، هذا إن لم يكن النّاظِرُ هو المستحِقَّ، وإلا صحَّت بلا نِزَاع، كما في الجمع الجوامع، لابنِ عبد الهَادِي رحمَهُ اللّهُ تعالى. قوله: (عن تُعنِ هشل) وكذا شريك، ووصيّ، وناظرُ وقف، أو بيت مالٍ ونحوُهُم. قال الشيخُ تقيُّ الدِّين: وهذا ظاهرٌ فيما إذا فرَّط، أما إذا احتاط ولم يُقصِدُ، فهو معذورٌ. انتهى. ومنه تعلمُ اعتبارَ التفريطِ وعَدَمَه، وهو موافِقٌ لمَا ذَكرَهُ فيما سيأتي. فتدبر.

<sup>(</sup>۱). «شرح» منصور ۲/۱۹٤.

ولا يَضمن قِنُّ لسيِّده، ولا صغيرٌ لنفسه.

وإن زيدَ على ثمنِ مثلٍ قبلَ بيسعٍ، لم يجُـز(١)بـه، وفي مـدةِ خيـارٍ، له(٢) يلزم فسخٌ.

و: بِعْهُ، فباع به وبعَرْض، أو بدينارٍ، صحَّ، وكذا: بألفٍ نَسـاءً، فباع به حالاً، ولو مع ضررٍ، ما لم يَنْهَهُ.

و: بِعْهُ(٣)، فباع بعضه بدونِ ثمنِ كلُّه، لم يصحَّ، ما لم يَبعْ باقيَه،

حاشية النجدي

قوله: (لم يلزم) ينبغي تقييدُهُ بما إذا زَاد غيرَ عالم بالأوّل، وإنحا لم يلزم الفسخُ في الثانيةِ مع لُزُومهِ فيما تقدَّمَ في الحَجْرِ في أُمينِ الحَاكِم؛ لأنَّ مَالَ المفلسِ بِيعَ لوفاء دَينهِ، وهو واحب بِحسبِ الإمْكَانِ، بخلافِ ما هُنَا، فإنْ خالَفَ الوكيلُ وَبَاعَ مَعَ حضورِ مَن يزيدُ على ثمنِ المثلِ، فمقتضى ما سَبق: يصِحُّ البيعُ، وظاهرُ كلامِهِم: ولا ضمان، ولم أَرَهُ مُصرَّحاً به. قاله في يصِحُّ البيعُ، وظاهرُ كلامِهِم: ولا ضمان، ولم أَرَهُ مُصرَّحاً به. قاله في الحسر الإقناع (أ). وقد يُقالُ: بل هُو مفرَّطٌ في الحالةِ المذكورةِ، فيضمنُ لِتحقَّقِ تَفريطِهِ، أَخذاً مِمَّا سيأتِي، وكلامُهم هنا لا يُنافِيهِ. فليحرر. ("قوله: (ولو مع ضور) أي: بحفظ ثمن"). قوله: (مالم يبعُ باقيه) أي: مُدَّةَ عَدم بَيْعِ (ولو مع ضور) أي: بحفظ ثمن"). قوله: (مالم يبعُ باقيه) أي: مُدَّةَ عَدم بَيْعِ

<sup>(</sup>١) في (جـ): ﴿ لَمْ يَجِزُنُهُ ۗ .

<sup>(</sup>٢) في (جد): (الن) .

<sup>(</sup>٣) في (ط): «بعه بدرهم».

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع ٢/٢٧٦.

<sup>(</sup>٥-٥) ليست في الأصل و (ق).

أو يكن عبيداً، أو صُبْرةً، ونحوها، فيصحُّ، ما لم يقل: صفقة، كشراءٍ. و: بِعْهُ بِٱلفِ فِي سوقِ كذا، فباعه به في آخر، صحَّ، ما لم يَنْهَهُ، أو يكن له فيه غرض.

و: اشترِهِ بكذا، فاشتراه به مؤجّلا، أو: شاةً بدينارٍ، فاشترى شاتَيْن، تساويه إحداهما، أو شاةً، تساويهِ بأقلّ، صحّ، وإلا فلا. و: اشتر عبداً، لم يصحّ شراء أثنين معاً.

. ويصحُّ شراءُ واحدٍ ممن أمرَ بهما.

وليس له شراءً مَعيبٍ، فإن عَلِم، لزمه، ما لم يرضَهُ موكِّلُه.

حاشية النجدي

باقيهِ ف (ما) مصدرية ظرفية، والمعنى: أنَّ البيعَ الأوَّلَ موقوف، فبإنَّ بيعَ البيعَ الأوَّلَ موقوف، فبإنَّ بيعَ الباقي، تبينًا صِحَّةَ الأَوَّلِ، وإلا تبينًا بطلانَه، كما في «شرح الإقناع»(١) قال: ولم أَرَهُ صريحًا.

قوله: (ونحوها) أي: ممَّا لا يُنقِصُه تفريتٌ. قوله: (كشواع) فلو قال: اشرِّ لِيْ عشرَةَ عَبِيدٍ، أو أَرْطَال عزل، أو أَمدادِ بـرِّ، صَحَّ شراؤُهَا صَفقة، وشيئاً بعد شيء، ما لم يقلْ: صفقة، فيتعيَّنُ. قوله: (لم يَصِحَّ شواءُ اثنينِ معاً) وظاهِرُه: ولو كان أحدُهما يُسَاوِي ما عَيَّنَهُ من الشَّمَنِ، وكأنَّهُ اقتِصار على علَّ النَّص.

قوله: (ويَصحُّ شِراءُ واحدِ ممن... إلخ أي: عبدَيْنِ. قوله: (أَمَرَ بِهِما) أي: بشرائهما.

<sup>(1) 7/543.</sup> 

وإن جَهِل، فله ردُّه. فإن ادَّعَى بائعٌ رضا موكِّلِمه، وهو غائبٌ، حلفَ أنه لا يعلمُ، وردَّه. ثم إن حضر، فصدَّق بائعاً لم يصحَّ السردُ، وهو باقٍ لموكِّل.

وإن أسقطَ وكيلٌ حيارَه، ولم يرضَ موكّلُه(١)، فله ردُّه. وإن أنكرَ بائعٌ أن الشراءَ وَقَع لموكّلٍ، حَلَفَ، ولزمَ الوكيلَ.

ولا يَرُدُّ ما عيَّنه له موكّلٌ، بعيبٍ وحدَه، قبلَ إعلامِه.

و: اشترِ بعینِ هذا، فاشترَی فی ذمَّتِه، لم یـــلزَمْ موکِّــلاً. وعکسُــه یَصِحُّ، ویلزَمُه. وإن أطلَقَ، حازا.

و: بِعْهُ لزيدٍ، فباعه لغيره، لم يصحُّ.

حاشية النجدي

قوله: (فله ردُّه) أي: إن سَخِطَهُ مُوكِلٌ أو كان غائباً. قوله: (ولا يَسرُدُّ ما عَيَّنَهُ) خِلافاً لـ «الإقناعِ». قوله: (لم يسلزم موكّلاً) وحينتذ يقعُ الشّراءُ لوكيلٍ، وهل يتوقَّفُ على إجازَةِ الموكّلِ؟ فيه روايتانِ. قاله في «المغني» (٢). قوله: (وإنْ أَطْلَقَ) بأنْ قال: اشترِ كذا بِكذا ولمْ يقلُ بعينٍ ولا في ذمّة. قوله: (جازًا) أي: الشّراءُ بالعينِ وفي الذّمّةِ.

ُ قوله: (لم يصحّ) سواءٌ قُدِّر لــه النَّمـنُ أو لا، إلا إن عَلِـم وَكيـلٌ ولــو بقرينةٍ أَنَّهُ لا غَرَضَ له في عين زَيْدٍ.

<sup>(</sup>١) أي: لم يرض بالعيب. «شرح» منصور ١٩٨/٢.

Y EO/Y (Y)

# ومن و كُلُّ في بيع شيءٍ، ملَك تسليمَه، لا قبض عمنِه، مطلقاً. فإن تعذُّر

حاشية التحدي

قوله: (مَلَكَ تسلِيمَهُ) اعلم: أنَّهُ حيثُ جازَ للوكيلِ قبضُ الثَّمنِ، لم يجز لهُ أَنْ يُسلُّمَ المبيعَ قبل قبضِ ثمنِهِ عنه إلا بحضورِ مُوَكِّل، فإنْ سَـلَّمَهُ بَغيرِ حُضُورِه قبل قبضِهِ، ضَمِنَ، وكذا وَكيلٌ في شراءٍ وقَبْضِ مبيع لا يُسَلَّم (الثمن حتى يسلم) المبيعَ. قاله في «الإقناع». وأقرَّهُ شارِحُه(٢) علَّيه، فَقُولُ المصنّف هُنا: (ملك تسليمة)، أي: بعد قبض الثّمَن، حيث ساغ له، ومِمَّا تقرَّرَ، عُلِمَ: أَنَّهُ لُو كَانَ العاقدانِ وكيليْنِ أَذِنَ لِكُلِّ منهما في قبضِ ما يَــؤُولُ إليهِ، لأدَّى ذلك إلى التشاحِّ، فينصِبُ الحاكمُ عَدْلاً يَقبضُ مِنهما، ويُسلِّم المبيعَ ثُمَّ النَّمَن، كما تقدَّمَ في الخيار. فتدبر. قوله: (مطلقاً) أي: سواءٌ ذَلَّتْ عليهِ قرينةٌ كأمره ببيعهِ في محلِّ ليس فيه الموكِّلُ، أو لا. هذا أحدُ الأوجُــهِ في المسألة، قال في «الإنصاف»(٣): وهو المذهبُ، وقدَّمَهُ في «التنقيع»، واختارُه الأكثرُ. والشَّاني: يملِكُه مطلَقاً. والثالثُ: يملكُه مع القرينة. وصَوَّبَهُ في «الإنصاف»(٣)، وقَطَعَ به في «الإقناع»، و«مختصر المقنع». قوله: (فإنْ تعلنُور) أي: على موكِّل قَبْضُ النَّمنِ لموْتِ مشرٍّ مفلِساً ونحوه، لم يلزمهُ؛ لظهورِ مبيع مستحقًا أو مَعِيبًا، فإنَّهُ لاشيءَ على وكيلٍ في شرائِهِ.

<sup>(</sup>١-١) ليست في الأصل و (ق).

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع ١/٨٤ - ٤٨٢.

<sup>(</sup>٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/١٣.

لم يلزَمْه، كحاكم وأمينِه. المنقَّحُ: ما لم يُفضِ إلى رباً، فإن أفضَى ولم يحضُرُ موكِّلُه، ملَك قبْضَه.

وكذا الشراءُ. وإن أخّر تسليمَ ثمنِه بلا عذرٍ، ضمِنَه.

وليسَ لُوكيلٍ في بيعٍ تقليبُــهُ(١) على مشـــرٍ، إلا بحضـرةِ موكّــلٍ. وإلا، ضَمِنَ. ولا بيعُه ببلدٍ آخرَ، فيَضمنَ، ويصحُّ. ومع مؤنةِ نقلِ، لا.

ومَن أُمِر بدفع شيءٍ إلى معيَّنٍ ليَصنَعهُ(٢)، فدفَع ونسيَه، لم يَضمن. وإن أطلَق مالك، فدفَعه إلى مَن لا يعرِفُ عينَه، ولا اسمَه، ولا دكانَه، ضَمِنَ.

حاشية النجدي

قوله: (كحاكم وأمينه) يبيعانِ شيئاً على غائب، أو صغير، أو نحوِهِمَا، ويتعذَّرُ قبضُ الثَّمنِ لهربِ مُشترِ أو نحوِهِ. منصور البهوتي<sup>(٣)</sup>. قوله: (مالم يُفض إلى رباً) أي: ربا النَّسيئة.

قوله: (ومع مُؤنَّةِ نِقَـلِ لا) أي: لا يَصِحُّ البَيْعُ إذا نقـلَ الوكيـلُ المبيعَ الذي لحمله مُؤنَّةً إلى بلدٍ آخر.

قوله: (وإن أطلق مالك ) أي: بأنْ لم يُعيِّن المدفوع إليه. قوله: (إلى مَـنْ لا يَعرفُ عينَهُ) كما لو نَاوَلَهُ من ورَاءِ حدارٍ.

 <sup>(</sup>١) في (ب) و(ح) و(ط): (تقليب).

<sup>(</sup>٢) في (ب) و(ط): (اليصبغه) .

<sup>. (</sup>۳) (شرح) منصور ۱۹۹/۲.

ومن وُكِّل فِي قبضِ درهمٍ أو دينارٍ، لم يُصارِف. وإن أَخَذَ رهناً أساءَ، ولم يضمنْه.

من وكِّلَ، ولو مُودَعاً، في قضاءِ ديْنٍ، فقضاه و لم يُشهِدْ، وأنكَـر غريمٌ ضَمِن ما ليس بحضرةِ موكِّل .....

حاشية النجدي

قوله: (لم يُصَارِف) أي: لم يَجُز لِلْوكِيلِ أن يأخُذ مِمَّن عليه الدَّيْنُ غيرَ ما هو عليه على سبيلِ المصارَفَة؛ لأنَّهُ لم يُؤذَنْ له في ذلك. فإنْ فَعَل كان وكيلاً في المصارَفَة للمدِينِ لا لِصاحبِ الدَّيْنِ الذي هو الموكّلُ الأُوّلُ، فمتى تَلِفَ ما أحدَهُ هذا الوكيلُ، كان من ضمانِ دافِعه؛ لأنّه باق على مِلْكِه، هذا إن لم يُحبرِ الرَّسولُ المدِينَ بأنَّ ربَّ الدَّيْنِ آذَنَهُ في ذلك، فإنْ أَخْبَرَهُ بذلك، ضَمِنَهُ الرسولُ؛ لأنَّه عُرَّهُ، ولا يُعارِضُ هذا ما سبق في الصَّمانِ من الرَّسولُ المحالِفَ يكونُ ضمانُ ما حَالَفَ فيهِ على المرسِلِ الأَوَّلِ، ويَستقرُّ على الرَّسولِ الأَنَّ ذاكَ فيما إذا كان المأمُورُ بقبْضِهِ عينَ مالِ المرسِلِ ويستقرُّ على الرَّسولِ؛ لأنَّ ذاكَ فيما إذا كان المأمُورُ بقبْضِهِ، وسَوَى كالوديعةِ، وسَوَى في الدَّين، وهو لا يُمْلَكُ إلا بقبضِهِ، وسَوَى في الدَّين، وهو لا يُمْلَكُ إلا بقبضِهِ، وسَوَى في «الإقناع» بين المسألتين، فحعل الضَّامنَ على الباعثِ، أي: المدينِ أو مَن عندُهُ المالُ ويَرْجِعُ على الرَّسولِ في الأخيرةِ، أعين: صُورةَ الوديعةِ. قوله: في الدَّين أو مَن عندُهُ المالُ ويَرْجِعُ على الرَّسولِ في الأخيرةِ، أعين: صُورةَ الوديعةِ. قوله: (ولم يضمنهُ) لأنَّهُ في الدَّين في صَحيحِه. فوله: (ولم يضمنهُ) لأنَّهُ فاسدٌ، فلا ضمانَ فيه، كما لا ضَمانَ في صَحيحِه.

قوله: (وأنكرَ غريمٌ) أي: أنكرَ القَضَاءَ. قوله: (ضمِنَ ما) أي: المدفوعَ

بخلافِ إيداع. وإن قال: أشهدتُ فماتوا(١)، أو: أذنتَ فيه بلا بيِّنةٍ، أو: قضَيتُ بحضرتِك، حلفَ موكّلٌ.

ومَن وُكِّلَ فِي قبضٍ كان وكيلاً في خصومةٍ، لا عكسُه. ويَحتَمِلُ فِي: أَجِبْ خصمي عنِّي، كخصومةٍ، وبطلانِها.

الذِي ليس دَفْعُه في حضورِ الموكّل حتَّى ولو صدَّقَهُ موكّلٌ؛ لأنَّهُ لَم يَأْذَنْ إلا ﴿ حَشَهُ الْجَابِ في دفع مُبَرِّئِ.

قوله: (بَخلاف إيداع) أي: فلا يضمنُ وكيلٌ لم يشهدُ على الْوَدِيعِ إذَا أنكر؛ لقبُولِ قوله في الرَّدُّ والتَّلفِ. قوله: (وإنْ قال) وكيلٌ في قضاءِ دينِ.

قوله: (ومَن وُكُلَ فِي قَبْضٍ) قال في «شرحه»: أي: لِدَيْنِ أو عيْنٍ فَشَمِلَ ذلك الوديعة والغَصْبَ وغيرَهُما، فيملك الخصومَة؛ لأنها طريق إلى فشمِلَ ذلك. قال منصور البهوتي: قلتُ: ومِثله مَنْ وُكُلَ فِي قسم شيءٍ، أو بيعِهِ، أو طلبِ شُفعةٍ، فيملِكُ بذلِكَ تثبيتَ ما وُكُللَ فيه؛ لأنّه طريق إليه (٢). انتهى. والتوكيلُ في الخُصُومَةِ توكيلٌ في إثباتِ الحقّ، وليس لوكيلٍ في اخصُومَةٍ إقرارٌ على موكّلِهِ مُطلَقاً، أي: عند الحاكِم أو غيرِه. قوله: (وبُطلانِها) قال في «تصحيح الفروع» (٣): الصَّوابُ الرُّحوعُ في ذلك إلى القرائِنِ، فإن ذلت على شيءٍ كان، وإلا فهي إلى الخصومةِ أقربُ. انتهى. منصور البهوتي (٢).

<sup>(</sup>١) في (ب): ﴿وَمَاتُوا ﴾ .

<sup>(</sup>٢) الشرح؛ منصور ٢٠١/٢.

<sup>(</sup>٣) الفروع ٤/٥٣٠.

و: اقبِضْ حقّي اليوم، لم يملكُه غـداً. و: من فـلان، مَلَكـه مـن وكيلِه، لا من وارثه.

#### فصل

والوكيلُ أمينٌ، لا يضمَنُ ما تلِفَ بيدِه بـلا تفريـطٍ، ويُصـدُّقُ بيمينِه في تلفٍ ونفي تفريطٍ.

ويُقبلُ إقرارُه في كلِّ ما وُكِّل فيه، ولو نكاحاً.

حاشية النجدي

قوله: (اليوم) أي: أو يومَ كذا ونحوهُ. قوله: (وإن قال: الدي قِبَله) أي: أو في جهَتِهِ أو الذي عليه.

#### فصل

في احتلافِ الوكيلِ مع الموكّلِ، وما يُقْبَلُ قوله فيه وغيرُ ذلك.

قوله: (لا يضمَنُ ما تَلِف) متبرعاً، أو بجعْلٍ. قوله: (بلا تفريط) فإنْ فَرَّطَ، أو تعدَّى، ضَمِن. قوله: (في تلف) أي: في دعوَى تلفِ عينٍ، أو تمنيها بعد قبضِه المأذونِ فيه، حتى لو كان له دَيْنٌ، ولآخرَ عليه ديَّنٌ، فوكَّلَه في قبضِ ديْنهِ، وأذِن له أنْ يستوفيَ حقَّه منه، فتلِفَ المالُ قبل استيفائِه، فإنّه لا يضمنه، نصَّ عليهِ أحمدُ في روايةِ مثنَّى الأنباريِّ(۱). ذكرةُ ابنُ رحبٍ في يضمنه، نصَّ عليهِ أحمدُ في روايةِ مثنَّى الأنباريِّ(۱). ذكرةُ ابنُ رحبٍ في القاعدةِ الثالثة والأربعين(۱). قوله: (في كلِّ ما) أي: تصرف، أي: في صدورِه منه. قوله: (وكلّلَ فيه) من نحو بيع وإحارةٍ وغيرِهِما، فيُقبَلُ قوله في قبضِ عُمنٍ من

<sup>(</sup>١) مُثَنى بن حامع، أبو الحسن الأنباري، صحب الإمام أحمد بن حنبل، ونقل عنه مسائل حساناً. «طبقات الحنابلة» ٣٣٦/١.

<sup>(</sup>٢) القواعد ص ٩٥.

## وإن احتَلفا في ردِّ عيـنٍ أو ثمنِها، فقولُ وكيلٍ، لا بجُعْلٍ، ولا إلى

حاشية النجدي

مشترٍ حيثُ جَازَ قبضُه، وفي تلفِه بيدِه، وفي قدْرِ ثمنٍ ونحوِه، لكن لا يُصَدَّقُ فيما يخالِفُ الحسَّ من قليلِ ثمنٍ إن باع، أو كثيرِه إن اشترَى، ولو وكُل بائعً في يبع، ومشترٍ في شراءٍ، واتفق الوكيلانِ على الثمن، واختلف فيه الموكّلان، فقال القاضي: يَتحَالقَان، وقال المحدُ: الأصبحُ: يُقبَلُ قولُ الوكيلين، ولا تَحالُفَ.

قوله: (فقولُ وكيل) اعلم: أنَّ جملة الأُمناءِ على ضربيْن: أحدُهما: مَن قبضَ المالَ لنفعِ مالكِه لا غيرُ، كالوديع، والوكيلِ المتبرِّع، فيُقْبَلُ قوله في الرَّدِّ. الثانِي: مَن ينتفع بقبضِ الأمانةِ، كالوكيلِ بجُعل، والمضارِب، والمرتهنِ، فلا يُقبَلُ قوله في الرَّدِّ على الأصحِّ. قاله في «شرحه»(۱). وإن طلبَ الموكّلُ النمنَ من الوكيلِ، فوعَدَه ردَّه، ثم ادَّعَى أنَّه كان ردَّه قبلَ الطلب، أو أنَّه تلِف، لم يُقبلُ ولو ببينةٍ، وإن لم يعده بردِّه، لكن منعَهُ أو مللَّهُ مع إمكانِه، ثُم ادَّعَى ردًّا أو تَلْفاً، لم يُقبَلُ إلا ببينةٍ، فيبرأ إذا شهدت بالرَّدِ مطلقاً، أو بالتّلفِ قبلَ المنع، أو المَطْلِ وإلا ضمِن، وإن انكر قبضَ المالِ، ثم ثبت ببينةٍ، أو اعترافٍ، فادَّعَى ردًّا أو تلفاً، لم يُقبَلُ ولو ببينةٍ، فإن انكر قبضَ كان ححودُه بقولِه: لا يستحِقُ عليَّ شيئاً، أو مالك عندي شيءً، أو نحوه ما ليس بصريح في إنكارِ القبضِ ابتداءً، شمِع قولُه، إلا أنْ يدعي رداً أو تلفاً بعد قولِه: مُالك عندي شيءٌ ونحوه، فلا يُسمَعُ قولُه، لكن في مسألةِ تلفاً بعد قولِه: مُالك عندي شيءٌ ونحوه، فلا يُسمَعُ قولُه، لكن في مسألةِ التلف يُقبَلُ بيمينه بالنسبةِ لغُرْم البدَل، كما يأتي في الغاصِب.

<sup>(</sup>١) معونة أولى النهى ٦٦٩/٤.

ورثةِ موكَّلِ، أو إلى غيرِ مَن اثتمنَه، ولو(١) بإذنه.

ولا ورثةِ وكيلٍ في دفع لموكّلٍ، ولا أحيرٍ (٢) مشترَكٍ، ومستأجرٍ. ودعوى الكلّ تلفاً بحادثٍ ظاهرٍ (٣)، لا يُقبلُ إلا ببيّنةٍ تَشهَدُ بالحادث. ويُقبل قولُه فيه.

و: أَذِنتَ لِي فِي البِيعِ نَساءً، أو: بغير نقدِ البلدِ، أو احتَلفا فِي صفةِ الإذنِ، فقولُ وكيلِ<sup>(٤)</sup>، كمضارِبٍ.

حاشية النجدي

قوله: (ولو بإذنه) كأنْ آذنَه في دفع دينار لزيد قرضاً، فقالَ الوكيلُ: دفعتُه له، وأنكرَهُ زيدٌ، ونحوه. قوله: (ولا أجير مشترك) أي: كصبّاغ وصائغ وخياط، وظاهرُه: أنه يُقبَلُ قولُ أحير خاصٌ، وأطلقَ في «الإقناع»: أنّه لا يُقبلُ قولُ أحير في الردِّ، والأظهرُ: قبولُ الخاصِّ إنْ (°) عمِلَ في بيت مستاجر. قوله: (ودعوى الكلِّ) أي: كلِّ الأمناءِ المقبولِ قولُهم أو لا من وكيلٍ وأحير مشتركٍ ومستأجرٍ لعين ونحوِهم. قوله: (ويُقبَلُ قوله فيه) أي: بيمينه. قوله: (أو اختلفا في صفة الإذنِ) هلِ العينُ كذا، والمبيعُ كذا، والمعقودُ معه فلانٌ؟ لا في جنسِ التصرُّف، كبيع ورهن، فقولُ مُوكلِ.

<sup>(</sup>١) ضُرب عليها في (ب) إ

<sup>(</sup>٢) في (حـ): ((وإن أحبر)).

<sup>(</sup>٣) في (حر): «ظاهراً» .

<sup>(</sup>٤) في (أ): ((الوكيل)) .

<sup>(°)</sup> فِي (س): إلاأي».

منتهي الإرادات

و: وكَّلتني أن أتزوَّجَ لـك فلانـة، ففعلـت، وصدقت الوكيـل، وأنكرَ موكِّل، فقولُه بلا يمينٍ، ثم إن تزوَّجها، وإلا لزمـه تطليقُهـا، ولا يلزَمُ وكيلاً شيءٌ.

ويصحُّ التوكيلُ بلا جُعْلٍ، و بمعلومٍ أياماً معلومةً، أو يُعطيه من الألفِ شيئاً معلوماً. لا من كلِّ ثوبٍ كذا، لم يَصِفْه، و لم يقدِّر ثمنَه.

وإن عيَّن الثيابَ المعيَّنةَ في بيعٍ، أو شراءٍ من معيَّنٍ، صحَّ، كبِعْ ثُوبي بكذا، فما زاد فلك. ويَستحِقُّه قبلَ تسليمِ ثمنِه، إلا إن اشترطَه.

حاشية النجدي

قوله: (بالا يمين) لأنَّ الموكّل يدَّعِي (اعقداً لغيره. قوله: (ثم إن تزوجها) أي: بعقد حديد أقر العقد، فلو ادَّعته المرأة، استحلف الموكل؛ لأنها تدعي (الصداق في ذمَّته، كما صرَّح به في «المغني» (الصداق في ذمَّته، كما صرَّح به في «المغني» (المقدّلة) وغيره. (القها أن تزوَّجها) أي: بعقد حديد أقرَّ العقد العقد الورثة الحدهما لم يرتُه الآخر الأنه لم يَثبُت نكاحُها فترنَّه، وهو منكر روحيتها، فلا يرتُها لا أن يُصدّق الورثة، أو تقوم بها بينة. قوله: (تطليقها) وحرم نكاحُها غيره قبله، ولا يصحُّ. قوله: (ولا يسلزمُ وكيلاً شيءٌ) أي: إن لم يضمن الصّداق، وإلا فنصفه. قوله: (وبعلوم) أي: لا بمجهول، وله إذن أحرة المثل، ويصحُّ تصرفه. قوله: (من مُعيّن) ليس بقيدٍ.

<sup>(</sup>١-١) ليست في الأصل و (ق).

<sup>·(</sup>Y) Y/Y/Y - A/Y.

<sup>(</sup>٣-٣) سقط من (س).

منتهى الإرادات

ومن عليه حتَّ، فادَّعى إنسانٌ أنه وكيلُ ربَّه في قبضِه، أو وصيَّه، أو أحيلَ به، فصدَّقه، لم يلزمه دفعٌ إليه. وإن كذَّبه، لم يُستَحلَف.

وإن دفَعه، وأنكرَ صاحبُه ذلك، حلَف، ورَجَع على دافع، إن كان ديناً، ودافعٌ على مُدَّعِ مع بقائِه، أو تَعَدِّيهِ في تلفٍ، ومع حَوالةٍ مطلقاً.

وإن كان عيناً، كوديعةٍ ونحوِها، ووحدَها، أخَذَها، وإلا ضمَّن أيُهما شاءَ،

حاشية النجدي

قوله: (ومَنْ عليهِ حقّ) يعنى: من ديْن، أو عينِ عاريةٍ، أو وديعةٍ ونحوها. قوله: (وأنكر صاحبُه ذلك) أي: ذلك المذكور من وكالة وحوالةٍ. قوله: (في تَلَفُو) أي: وإلا يتعدَّ أو يقصرٌ، لم يرجع الدافع حيث صدَّقه على دعوى الوكالة والوصية. قوله: (مطلقاً) أي: سواء بقي أو تلفي؛ لأنَّ ما قبضَه المحتالُ بتعدِّ أو تفريطٍ أو لا، مضمونٌ عليه؛ لأنَّهُ قبضه لنفسهِ، وقد علمت أنَّ هذا الكلامَ فيما إذا صدَّق المدَّعى عليه المدعي، فأحرى إذا لم يصدِّقه، وهو داخِلٌ في عمومِ قوله: (ومع عدم تصديقه يرجعُ مطلقاً) واعلم: أنَّهُ تُقبلُ بينةُ المُحَالِ عليه على المحيل، فلا يطالبه، وتعادُ لغائب محتالِ بعد دعواهُ، فيُقضَى له بها إذن. قاله في «المبدع»(١).

قوله: (ونحوها) كعارية وغصب قوله: (أيَّهُما شاءً) فإنَّ ضمَّنَ الوكيلَ، لم يرجعْ على دافع ولو صدَّقه، وإن ضمَّنَ الدافعَ، رجَعَ على وكيلٍ تعدَّى أو

<sup>.</sup>TAY/E (1)

ولا يَرجعُ بها على غير متلِفٍ أو مفرِّطٍ.

ومع عدم تصديقِه، يرجعُ مطلقاً.

وإن ادَّعى موتَه، وأنَّه وارتُه، لزمه دفعُه مع تصديقٍ، وحلقُه مع إنكارِ.

ومَن قُبلَ قولُه في ردِّ، وطُلب منه، لزمه، ولا يؤخره ليُشهِدَ. وكذا مستعيرٌ ونحوُه لا حُجة عليه، وإلا أخَّر، كدينٍ بحُجةٍ. ولا يلزمُه دفعُها، بل الإشهادُ بأحذِه، كحُجةِ ما باعه.

حاشية النجدي

فرَّطَ ولو صدَّقه، وإلا يتعدَّ أو يُفَرِّط لم يَرجعْ عليه حيثُ صدَّقه، وإلى ذلك أشارَ المصنَّفُ بقوله: (ولا يرجِع بها على غير متلِف...[4]. فتدبر.

قوله: (ولا يرجِعُ بها) دافعٌ ضمَّنَه رَبُّها على مدَّع... إلخ هذا كلَّه إذا صدَّق مَنْ عليه الحقُّ المدعِيَ. قوله: (مطلقاً) أي: سواءٌ كَان دَيْناً أو عيْناً، بقيَ أو تَلِف، ومجرَّدُ التسليم ليس تصديقاً. قوله: (وحلفُه) أي: أنَّه لا يَعلَمُ صحَّةً ما قاله.

قوله: (وكذا مستعير ... إلخ) أي: وكذا مَنْ لا يُقبَلُ قوله في الرَّدِّ من مدين ومستعير ومرتهن ونحوهم، لا بينة عليهم بذلك، فيلزمُهم الرَّدُّ، ولا يجوزُ لهم التَّاحيرُ إلى أن يشهدَ القابضُ على نفسِه؛ لأنَّ الدافعَ إذن لا ضررَ عليه فيه، لتمكُّنِه من الجوابِ بنحوِ: لا يستحِقُّ عليَّ شيئاً، ويحلِفُ عليه كذلك.

## فهرس الموضوعات

٥	كتاب الصيام
۸	فصل: ويُقبل فيه وحده خبر مكلف عدل ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱٧	فصل: وشرط لكل يوم واحب نية معينة من الليل
Y. 1	باب ما يفسد الصوم، ويوجب الكفارة
۲٦	فصل: ومن جامع في نهار رمضان
Y-9	باب ما يكره ويستحب في الصوم، وحكم القصاء
۳)	. فصل: و سن له كثرة قراءة، وذكر، وصدقة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣٢	فصل: سن فوراً تتابع قضاء رمضان ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
<b>T</b> V	باب صوم التطوع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣:٩	. فصل: ومن دخل في تطوعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤:	فصل: أفضل الأيام: الجمعة، والليالي ــــــــــــــــــــــــــــــــ
	كتاب الاعتكاف
<u>د</u> اء ــــ	فصل: ولا يصح ممن تلزمه الجماعة، إلا بمسجد
٤٨	فصل: يحرم حروج من لزمه تتابع مختاراً ذاكراً
۰۲	فصل: وإن حرج لما لا بد منه
٥,٤	فصل: يسن تشاغله بالقرب، واحتناب ما لا يعنيه

٥٧	تنانب الحبحتنانب الحبح
o A	فصل: ويصحان من صغير، ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	فصل: ويصحان من قن،
	فصل: الخامس: الاستطاعة، ولا تبطل بجنون
	فصل: وشرط لوجوب على أنثى
	باب المواقيت
	فصل: ولا يـحل لمكلف حر تجاوز الميقات.
	ياب الإحرام
۸٦	فصل: ویجب علی متمتع وقارن دم نسك ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	فصل: ومن أحرم مطلقاً ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۹٤	فصل: وسن من عقب إحرامه
٩٧	باب محظورات الإحرام ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	فصل: تسدل لحاجة
117-	باب الفدية
	فصل: ومن كرر محظوراً من جنس غير قتل صيد
	فصل: وكل هدي أو إطعام ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	باب جزاء الصيد
	فصل: وإن أتلف جزءاً من صيد، فاندمل ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	باب صيد الحرمين ونباتهما ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
148	فصل: ويحرم قلع شجره وحشيشهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

177	فصل: وحد حرم مكة من طريق المدينة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٣٧ ۵	فصل: ويحزُّم صيد حرم المدينة، وشجره وحشيش
144	باب دخول مكة
	فصل: ثم أيخرج للسعي من باب الصفا
100	باب صفة الحج ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
/oV	قصل: ثم أيدفع بعد الغروب إلى مزدلفة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	فصل: ثم يرجع، فيصلي ظهر يوم النحر بمنئ
177	فصل: من أراد العمرة، وهو بالحرم
١٧٤	فصل: أركان الحجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177-	√ باب الفوات والإحصار ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1 / Y	باب الهدي والأضاحي
\ \ \ \ \	فصل: ويتعين هدي بـ: هذا هدي، أو تقليده ــــ
198	فصل: يجبٰب هدي بنذرــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	فصل: التضعية سنة مؤكدة
199	فصل: والعقيقة: سنة
	كتاب الجهاد
7.7	فصل: يجوز تبييت كفار
X11	فصل: والمسبي غير بالغ منفرداً
Y10	بأب ما يلزم الإمام والجيش ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y.1 A	فصل: ويلزم الحيش الصبر

1

YY	فصل: ويحرم غزو بلا إذن الأمير
YY1	باب قسمة الغنيمة
YYŁ	فصل: وتضم غنيمة سرايا الجيش إلى غنيمته
	فصل: ومن أسقط حقه ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
***	باب الأرضون المغنومة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
TT9	باب الفيء ــــــــ
TTT	باب الأمان
TT0	باب الهدنة
744	باب عقد الذمة
7 2 4	باب ما يلزم الإمام
Y £ £	فصل: ويمنعون من حمل سلاح
	فصل: وإن تهود نصراني ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7 29	كتاب البيع
	فصل: وشروطه سبعة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲۷۵	فصل: في تفريق الصّفقة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
YY7	فصل: في موانع صحة البيع
YA£	فصل: يحرم التسعير، ويكره ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
****	باب الشروط في البيع
	فصل: وفاسده أنواع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y90	فصل: ومن باع ما يذرعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

14Y-		ر	باب الخيا
419	عند من حدث العيب؟	صل : وإن احتلفا .	٠ ف
	ي صفة		
	ني المبيعن	,	
۲٤١ د	ما بيع بكيل، أو وزن، أو عد	صل: ويحصل قبض	ف
720	، تصح قبل قبض	صل: والإقالة فسخ	فد
10		i	4.1
700-	سيئة سيئة	صل : ولِجُومُ رَبًّا النَّه	فد
YOA	نقد بنقد ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	سل: الصرف: بيع	فد
T77	من الآخر من جنس ما صرف	سل : ولكل الشراء	ف ف
417-	ن مثمن بياء البدلية	صل : ويتميز ثمن عر	ம் ,
779-		لأصول والثمار	باب بيع ا
	ِ رهـن، أو وهـب نخـلاًـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
		T T	
	بع ثـمرة قبل بدو صلاحهـا ــ	سل: و لا يصح بي	2
TA1 -	ع ثمرة قبل بدو صلاحها	سل : و لا يصح بي م	
٣٨١			باب السل
٣٨١	كر مكان الوفاء	م سل : ولا يشترط ذ	با <i>ب</i> السلا فع
<b>TA1</b> —	كر مكان الوفاء ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	م سل : ولا يشترط ذ <sup>-</sup> ض	با <i>ب</i> السلا فع
TA1 TA9 T9V £• T	كر مكان الوفاء	م سل : ولا يشترط ذ <sup>-</sup> ضن	باب السلا فد باب القره باب الرهو
TA1 TA9 TAV £.T	كر مكان الوفاء	م سل : ولا يشترط ذ شن ن	باب السلا فد باب القره باب الرهو فد

	فصل : و يصغ جعل رهن بيند عندل	
£19	فصل : وإن اختلفا في أنه عصير، أو خمر	
£ 7 7	فصل : وإن جنى رهن، تعلق الأرش برقبتهـــ	
£ 7 7	لضمان	ا باب ا
٤٣١	فصل : وإن قضاه ضامن أو أحال بهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	فصل في الكفالة	*
٤٤١	لحوالة	باب ا
£ £ V	الصلح	باب ا
	فصل في الصلح عما ليس بمال	
	فصل في حكم الجوار	
٤٦٩	لجرلجر	كتاب ا-
		کتاب ا-
٤٧٦	فصل : ويتعلق بحجره أحكام	کتاب ا-
٤٧٦ ٤٩٣		کتاب ۱-
٤٧٦ ٤٩٣ ٤٩٩	فصل : ويتعلق بحجره أحكام فصل : في أحكام تتعلق بالمحجور عليه	کتاب ۱-
£97 £97 £99	فصل: ويتعلق بحجره أحكام فصل: في أحكام تتعلق بالمحجور عليه فصل: وولاية مملوك لسيده ولو غير عدل	کتاب ۱-
٤٧٦ ٤٩٣ ٤٩٩ ٥،٦	فصل: ويتعلق بحجره أحكام	کتاب ۱-
٤٧٦ ٤٩٣ ٤٩٩ ٥٠٨	فصل: ويتعلق بحجره أحكام	
£ 9 9 £ 9 9 £ 9 9 0 · \ \ 0 · \ \ 0 · \ \	فصل: ويتعلق بحجره أحكام	

		به عواص	عصل وحول المعاشد	
10 % .		مع الموكل	فصل : في الحتلاف الوكيل	
1	r		4	
	4	-		
०६७	<b>.</b>		فهرس الموضوعات	)